

هذا كتاب تحفة الحبيب بشرح نظام غاية التقريب
للإمام السكامل والعالم العامل الشيخ أحمد
ابن الجازي بن بدير الفشيني في فقه
مذهب الإمام الشافعي رحم الله
الجميع وأسكنهم
المكان الرفيع
آمين

*(وهمامته نهاية التدريب نظام غاية التقريب للإمام
الجميل شرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى)*

هذا كتاب تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب
للإمام السكامل والعالم العامل الشيخ أحمد
ابن الجازي بن بدو الفشيني في فقه
مذهب الإمام الشافعي رحم الله
الجميع وأسكنهم
الساكن الرفيع
آمين

*(وهمامه نهاية التدريب نظم غاية التقريب للإمام
الجميل شرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى)*

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على انعامه بفهم نهاية التدريب نظم غاية التقريب وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
 القريب المحيب وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الكريم المحيب صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه صلاة
 وسلاما دائمين ما تورد الغصن الرطيب ومادعا الى سبيل ربه خطيب (وبعد) فيقول الفقير الى رحمة ربه
 الغني أحمد بن الحجازي بن بدر الفشيني ختم الله تعالى بالخيرات عمله ووالاه وأعطاه في الآخرة خير ما أمله
 وأولاه ان نظم غاية التقريب للاستاذ العلامة الصالح الناجي الفضال المهامة الشيخ شرف الدين يحيى
 ابن الشيخ نور الدين بن موسى ابن رمضان بن عميرة الشهير بالعمرطى حفظه الله تعالى بما خطه به
 أولاده الكرام ولحظه بما خطه به أصفياءه ذوي الاكرام لما كان في أعلى درجات البلاغة سامعا
 ولا سنى طبقات المصاحبة واقفا سألتني بعض الاخوان المخلصين والاعزة المحصلين ان أشرحه شرحا
 لطيفا يحل الفاظه ويبين مراده مع علمه اني لست من أهل ذلك الشأن ولا من سباق ذلك الميدان
 فأجبتة الى ذلك قاصدا به الاجر والثواب وشرعت فيه بعون المتفضل بالاكرام الوهاب * (وسميته بنخطة
 الحبيب بشرح نظم غاية التقريب) * أسأل الله تعالى ان ينفع به كائنفع بأصله بجواهنيته محمد ورسوله
 وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم آمين قال الناظم تبركا باسم الله العظيم
 واقتداء بكتابه الكريم * (بسم الله الرحمن الرحيم) * أي أنظم والاسم مشتق من المسموع وهو العلو
 والله علم للذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم
 لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كقلى قطع وقطع واقلواهم رحن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة
 وقيل رحيم الدنيا وقدم الله عليهما لانه اسم ذات وهما أسماء صفات وقدم الرحن على الرحيم لانه خاص
 اذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام * (فائدة) * نقل في الشفاء عن شرف المصطفى
 دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب فقال يا كاتب الق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرج السين وافتح
 الميم وبين الجلالة وجود الرحن ومد الرحيم فان رجلا من بني اسرائيل كتبها وأجسدها فغفر الله له بذلك ثم ان

الناظم أعلى الله تعالى درجته دنيا وأخرى أراد كمال التأسى بكتاب الله تعالى فأتى بعد البسملة بقوله
 * (الحمد لله الذي قد اصطفى * للعلم خير خلقه وشرفا) *

الحمد لغة الثناء باللسان على الخليل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلّق بالفضائل أم بالفواضل
 وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخامد أو غيره باللسان أو الجنان أو الأركان وأبدأ
 الناظم بالبسملة أولا ثم الحمد له اقتداء بأشرف الكتب السماوية وعملًا بقول خير البرية صلى الله عليه وسلم
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أى مقطوع البركة وراه أبو
 داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وجع بين الابتداءين عملا بالروايةين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما
 إذا ابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى حصلى بالبسملة والاضافى حصلى بالحمد وقدم البسملة عملا بالكتاب
 والاجتماع والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جعلت آل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد الذهبى
 أو الحضورى أو الذاكرى * (فائدة) * اختيرت صيغة الحمد على صيغة الشكر لاشتغال أحرفه على الخاء
 الحلقية والميم الشفوية والدال السانية حتى لا يخرج كل من الثلاثة من نصيبه من ذلك بالكسبية وقول
 الناظم الذى قد اصطفى أى اختار للعلم خير خلقه وشرفا فالمراد بخير الخلق العلماء العالمون ويدل على
 ما ذكره قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم فبداً بآبائه نفسه وفيه ثلاث كتبه ثلاث بآبائه العلم
 دون غيره م وناهيك به شرفا وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء فصرح خشية فيه م وأعظم به
 شرفا لان معرفته سبب خشيته وقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قال ابن
 عباس لهم درجات فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين مسير خمسمائة عام والى هذا أشار الناظم
 بقوله وشرفا يالف الاطلاق اذا شرف العلو والرفعة

* (وأفضل الصلاة والسلام * على النبي أفضل الانام) *

* (محمد وآله وصحبه * والتابعين كلهم وخزبه) *

قرن الناظم بالثناء على الله تعالى الثناء على نبيه صلى الله عليه وسلم فقال وأفضل الصلاة والسلام الخ لقوله
 تعالى ورفعت لك ذكرك أى لا أذكر الا ذكرك مقرر و بذكرى وجع بين الصلاة والسلام امتثالا
 لقوله تعالى صلو على رسولي وعلو من كراهه ان أراد أحدهما عن الآخر كما ذكره النووي وجه الله
 تعالى فى اذكاره والصلاة من الله ورجوة من الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء بخير والسلام معنى
 التسليم والنبي انسان ذكر من بنى آدم وأوحى اليه بشرع سواء أمر بتبليغه أم لا وهو أعم مطلقا من الرسول
 لاختصاصه بالتبليغ وعبر بالنبي لذلك ولأنه أكثر استعمالا لقوله أفضل الانام أى الخلق واذا فضل الخلق
 فضل الملائكة والجن كما هو مذهب أهل السنة والجماعة وقوله محمد يدل بمقابله أو عطف ببيان له وهو علم على
 نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به بالهام من الله تعالى لجله تفاؤلا بأنه يكثر جد
 الخالق له لكثرة خصاله الجيلة كما روى فى السير انه قبل لجله عباد المطالب وقد سماه فى سبع فلاذنه لموت
 أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد وليس من أسماء آبائك ولا أجدادك ولا قومك قال رجوت ان يحمدنى
 السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علمه وآله هم المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطالب وصحبه
 جمع صاحب جمع بنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنابنينا محمد صلى الله عليه وسلم والتابعين جمع تابع جمع
 التابعى وهو من لقي الصحابي وقوله كلهم تأكيد وقوله وخزبه تكملة للبيت قصد به التعميم * (تنبيه) *
 عطف الناظم الاحصاء على الاصل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقبيهم ووجه الحمد والصلاة
 خبر ببيان لفظا انشائيان معنى واختيارا جميعتهما على فعليةهما للدلالة على الثبات والدوام

* (وبعد ذافا لعل خير رافع * لاسيما فقه الامام الشافعى) *

* (فهو ابن عم المصطفى ولم نجد * له نظيرا من قرش مجتهد) *

* (مطابقا بعلمه الطابقا * مطابقا للوارد اتفاقا) *

الحمد لله الذى قد اصطفى

للعلم خير خلقه وشرفا

وأفضل الصلاة والسلام

على النبي أفضل الانام

محمد وآله وصحبه

والتابعين كلهم وخزبه

وبعد ذافا لعل خير رافع

لاسيما فقه الامام الشافعى

فهو ابن عم المصطفى ولم نجد

له نظيرا من قرش مجتهد

مطابقا بعلمه الطابقا

مطابقا للوارد اتفاقا

* (مجدد في عصره للعالم * وبعده أصحابه الاجله) *

* (اعظم بهم ائمة وحسبهم * امامهم وخير كتب كتبهم) *

وبعد ذاك أي بعد ما تقدم من الجد والصلاح والهيمنة على كل ما يؤول اليه من غرض الى غرض لاني أول الكلام وهي مبنية على الضم لقاعها عن الاضافة لفظا لا معنئ وهي منصوبة في كلام الناظم وحصل الكلام على اعرابها كتب العربية وقوله فالعلم خير رافع أشار به الى قوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ومرا الكلام عليه والمراد به العلم الشرعي الصادق بالنفس والحدوث بالهبة وما كان آله لذلك والآيات والاخبار والآثار في فضل العلم وأهله كثيرة شهيرة وقد قيل

وكل فضيلة فيها سناء * وجدت العلم من هاتيك اسنى

فلا تعتمد غير العلم ذخرا * فان العلم كنز ليس يفنى

اذ علمت ذلك فالعلم رافع في الدنيا والآخرة لا سيما في الامام المجتهد صاحب اللفظ النقيض أبي عبد الله محمد ابن ادریس الشافعي رضي الله عنه فانه من قريش أخرى وصاحب البيت أدري يلتقي نسبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف كما هو مشهور والى ذلك أشار الناظم بقوله فهو ابن عم المصطفى أي المختار صلى الله عليه وسلم ونسبه نسب عظيم كافي في شجرة

نسب كان عليه من شمس الضحى * نوراً ومن فلق الصباح عوداً

ما فيه الاسد وابن سيد * حاز المسك كرم والتقى والجوداً

ومناقب الشافعي رحمه الله مفردة بالتأليف وقد ذكر الناظم بعض فضله بقوله ولم نجد له نظيراً من قريش مجتهد فقد انتشر علمه وتقرر جلالة على مدى الأزمان وقوله مطبقاً بعلمه الطباق الى آخر البيت أشار به الى ما رواه الاخوص بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبقوا قرى شافان علمها ولا الارض علماء وفي رواية علماء طباق الارض علماء قال الحافظ أبو نعيم هذه علامة بينة للمميز المتصف والمراد من ذلك ان رجلاً من علماء هذه الامة من قريش سيظهر علمه وينتشر في البلاد وتكتب ما لي فيه كما تكتب المصاحف وسيظهر قوله ولا تعلم ان هذه الصفة قد أحاطت بالا بالامام الشافعي فعلم انه بعينه وقوله مجددي عصره لاجله أشار به الى حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة من يجدلها دينها قال الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه في رأس المائة

الاولى عمر بن عبد العزيز وفي رأس المائة الثانية محمد بن ادریس وهو الشافعي كان رضي الله عنه حجاب الدعوة ولا تعرف له صفة غير قول كبريه وهو الذي شرح الاصول والفروع وازداد على عمر الايام حسناً وبينا وولد رضي الله عنه بغزة سنة خمس مائة ثم انتقل الى رجة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائة بن ودفن بالعراق بعد العصر من يومه وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لا يثق بنصب ذلك الامام ولما كان كمال التابع يدل على كمال المتبوع غاسب أن مدح أصحابه اذ مدحهم في الحقيقة مدح له فلذلك قال وبعده أصحابه الاجله أي مجددون للعالم بعده أيضاً وقد بين ذلك الجلال

السيوطي في منهاج النبوي في ترجمة الامام النووي بعد ما ذكرناه قالوا وعلى رأس المائة الثالثة أبو العباس ابن سريج وقيل الاشعري والرابعة أبو الطيب سهل الصعلوكي وقيل الشيخ أبو حامد امام العراقيين والخامسة الغزالي والسادسة الفخر الرازي وقيل الرافي والسابعة ابن دقيق العيد هكذا ذكره ابن السبكي في الطبقات وذكر في شيء آخر فايراجعه من أراد وقوله أعظم بهم ائمة أي أعظمهم وحسبهم امامهم وخير كتب كتبهم أي يكفهم ذلك في الفضل ومنافهم كثيرة شهيرة * (نسكتة) * اتفق لبعض أولياء الله تعالى انه رأى ربه في النوم فساءله باي المذاهب يشتغل فقال له مذهب الشافعي مذهب ملج * (تنبيه) * الفقه لغة المهتم واصطلاحاً العلم بالاحكام الشرعية لعملية المكتسب من أدائها التفصيل في قواعد الزركشي معرفة احكام الحوادث فاصواتها وقول الناظم مجتهد بالوقف وقوله مطبقاً بتشديد الموحدة

مجدد في عصره للعالم
وبعده أصحابه الاجله
اعظم بهم ائمة وحسبهم
امامهم وخير كتب كتبهم

المكسورة والالف في قوله الطباق لا ملاق وقوله للعلمه والاجتهاد بالوقف أيضا لوزن والتعاني كتب
وكتبهم ساكنة * (وصنف القاضي أبو شجاع * مختصرا في غاية الابداع) *

* (وغاية التقريب والتدريب * فصار يسمى غاية التقريب) *

* (مع كثرة التقسيم في الكتاب * وحصره خصال كل باب) *

أي وقد صنف القاضي شهاب الدين أحمد بن الحسين بن حمد أبو شجاع الاصفهاني رحمه الله تعالى مختصرا
قليل المباني كثير المعاني وفي غاية الابداع تكسر الهمزة فكان من أبدع مختصر في الفقه صنف وأجمع
موضوع له فيه على مقدار حجمه ألف وفي غاية التقريب للفهم وفي غاية التدريب على فهم المسائل فصار
يسمى بالبناء للمفعول بغاية التقريب وبغاية الاختصار أيضا مع يسكون العبد من كثرة التقسيم في الكتاب
المذكور لما يحتاج الى تقسيمه من الاحكام الفقهية الاتية مع حصره أي ضبطه خصال كل باب من الابواب
الاتية واجبة ومنه تدبيرة وقد علم الله سبحانه وتعالى من مؤلفه خلوص نيته فعم النفع به في الوجود واعتنى
بشرحه كثير من العلماء المشهود * (تنبيه) * غاية الشئ معناها ترتيب الاثر على ذلك الشئ كما تقول غاية
البيع الصحيح حل الانتفاع بالبيع وغاية الصلاة الصحيحة اجزاؤها * (تنبيه آخر) * الباب فرجة في سائر
يتوصل به من خارج الى داخل ومن داخل الى خارج وهو حقيقة في الاجسام كباب المسجد ومجاز في المعاني
كباب الصلاة ومعناه اصطلاحا اسم الجمل مختصة من الكتاب مشتملة على فصول ومسائل غالبا وسيأتي تعريف
الكتاب والفصل ان شاء الله تعالى

* (نظامته مستوفيا للعلمه * مسهلا لحفظه وفهمه) *

* (مع ما به تبرعا للحقته * أولا زما كطابق قيده) *

* (تتمه لاصله الاصيل * ولم يميز خشية التطويل) *

* (وحيث جاء الحكم في كتابه * مضغفا ثبت بالمفتي به) *

* (مبين ما اختاره بنقله * وربما حذفه من أصله) *

* (ان لم يجد له دليلا * ولا الى تأويله سيلا) *

* (وقدم مشيت مشيه في الغالب * في عده وحده المناسب) *

* (مرتبا ترتيبه مبينا * مخاطبا للمبتدى مثلي أنا) *

* (لجاء مثل الشرح في الوضوح * وكنت فيه كالأب النضوح) *

* (أرجو بذلك أعظم الثواب * والنفع في الدارين بالكتاب) *

* (وربنا المسؤول في نيل الامل * والعون في الاتمام مع حسن العمل) *

اعلم ان النظام أسرع الى الحفظ من النثر خصوصا ما كان على بحر الرجز فلذلك قال النظم نظامته أي المختصر
المذكور أي جعلته نظاما مستوفيا للعلمه بان لا يفوت من مقاصده شيئا ومسهلا لنظامه لحفظه أي استخضاره
عن ظهر قلب غيب وفهمه أي مسهلا لفهمه مع يسكون العبد من أي فيه تبرعا أي رائدا الحقته من
المسائل المحتاج اليها ولا زما لبدء منه أي الحقته به أيضا كطابق فيه من العبارات التي عبر بها قيده أي المطلق
تتمه لاصله الاصيل ولم يميز بالبناء للمفعول أي ما ذكر من الزوائد واللازم عن الاصل بشئ خشية التطويل
اذ الاختصار مدح وشرعا قال صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الحكم واختصر لي الكلام اختصارا ثم وصف
نظامه أيضا بوصاف ترغب فيه منها انه يأتي بالمفتي به بدل المضعف الذي اشتمل عليه الاصل واليه أشار بقوله
وحيث جاء الحكم في كتابه الخ ومنها انه يبين ما اختاره الاصل بالمفظة أو يحذفه من أصله بالكلية اختصارا
ان لم يجد له دليلا لا يحمله عليه ولا الى تأويله سيلا واليه أشار بقوله مبينا ما اختاره الى قوله سيلا ومنها
انه مشي مشي أصله في الغالب وفي الحد وفي العدا المناسب واليه الإشارة بقوله وقدم مشيت مشيه في الغالب الى
آخر البيت ومنها انه رتب نظامه كترتيب الاصل وبين ذلك واليه أشار بقوله مرتبا ترتيبه مبينا وقوله مخاطبا

وصنف القاضي أبو شجاع

مختصرا في غاية الابداع

وغاية التقريب والتدريب

فصار يسمى غاية التقريب

مع كثرة التقسيم في الكتاب

وحصره خصال كل باب

انظمته مستوفيا للعلمه

مسهلا لحفظه وفهمه

مع ما به تبرعا لحقته

أو لا زما كطابق قيده

تتمه لاصله الاصيل

ولم يميز خشية التطويل

وحيث جاء الحكم في كتابه

مضغفا ثبت بالمفتي به

مبين ما اختاره بنقله

وربما حذفه من أصله

ان لم يجد له دليلا

ولا الى تأويله سيلا

وقدم مشيت مشيه في الغالب

في عده وحده المناسب

مرتبا ترتيبه مبينا

مخاطبا للمبتدى مثلي أنا

لجاء مثل الشرح في الوضوح

وكنت فيه كالأب النضوح

أرجو بذلك أعظم الثواب

والنفع في الدارين بالكتاب

وربنا المسؤول في نيل الامل

والعون في الاتمام مع حسن

العمل

لهما الجود في الهواء كما يعرض لهما على وجه الأرض قاله ابن الرقعة في الكفاية واليهما الإشارة بقوله
الناظم ونيل ورد وقوله ثم المياه أربع أيضا تعد يأتي شرحه مع ما بعده * (فائدتان) * الأولى الماء ممدود
على الأفصح وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء ثم أبدلت الهاء همزة ومن عجيب لطف الله
تعالى أنه أكثر منه ولم يحوج فيه إلى كثرة معالجة وعموم الحاجة إليه (الثانية) أفضل المياه على الإطلاق الماء
النابع من بين أصابعه الشريفة صلى الله عليه وسلم ثم ماء زمزم لأن به غسل صدر النبي صلى الله عليه وسلم حين
شق عنه ولم يكن يغسل إلا بفضل المياه بل قال الباقي في أنه أفضل من الكوثر ثم ماء الكوثر لأجر من الله تعالى
منه ثم الأنهار الخمسة النازلة من الجنة وهي سيجان وجحجان والدجلة والفرات ونيل مصر

* (أما يكون طاهرا مطهرا * أي مطاوعا وليس مكروها يرى) *

* (أوطاهرا مطهرا لئنه * مشمس بقطر حري بكرة) *

* (أوطاهرا ولم يكن مطهرا * لئنه مستعملا أو غيرا) *

* (بطاهر مخالط كثير * سواء الحسى والتقدري) *

* (رابعها منجس بما وصل * إليه من نجاسة وهو أقل) *

* (من قلتين أو بها تغيرا * مع كونه بالقلتين قدرا) *

أي المياه المذكورة على أربعة أقسام كما أشار إليه بقوله ثم المياه أربع أيضا تعد بالوقف أحدها ماء
طاهر في نفسه مطهر لغيره غير مكروه استعماله وهو الماء المطاوع وهو ما أشار إليه الناظم بقوله أما يكون
طاهرا مطهرا أي مطاوعا وليس مكروها يرى والمطلق هو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد بأضافة كراهة أو بصفة
كإعفاء أو بلام عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأت الماء يعني المني ويتعين الماء المطلق لرفع حدث
وارزله نجس أما تعينه في رفع الحدث وهو أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص
له فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا في إزالة الخبث فلقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي
في المسجد صبا عليه ذنوبا من ماء والامر في الآية والحديث للوجوب على الأصل ولا صارف عنه والماء
ينصرف عند الإطلاق إلى المطاوع لتبادره إلى الأذهان فلو طهر غيره من المائعات لما وجب التيمم عند فقد
ولا غسل البول به ولا يقاس عليه غيره لأن الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى لما فيه من
الوقت والطلاقة التي لا توجد في غيره * (تنبيه) * دخل في الماء جميع أنواعه بأي صفة كان وكذا امتصاعه من
بخار مرتفع من غليان الماء ونحوه ما لا يسمى ماء كتراب التيمم وبجر الاستحشاء وادوية الدباغ والشمس
والنار وغيرها * (تنبيه) * آخر قوله في الحديث ذنوبا هو بفتح الذال المججمة وضم الفون المدلول بالماء
ماء أو القريب منه من المملوءة وقيل اللوم مطلقا ولو فارغا قال إمامنا وغيره هو المدلول بالعظيم وقيل أنه لا يسمى
ذنوبا حتى يشذبه الحبل قوله من ماء بيان للذنوب باعتبار ما يوضع فيه أو متعلق بمحذوف أي ذنوبا مملوءة
من ماء فانها ماء طاهر في نفسه مطهر لغيره مكروه استعماله شرعا وتزجها في الطهارة وهو الماء المشمس أي
الشمس ولو لا قصد في قطرها في الماء من شأنه الانطباع غير التقدين واستعمل في البدن وهو حار ولم يضق
الوقت وجده غيره وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله أوطاهرا مطهرا لئنه مشمس بقطر حري بكرة
وتخرج بقوله بقطر حرقا قطرا البارد أو المعتدل ويكره شديد السخونة والبرودة قلنعه الاسباغ وكذا مياه عمود
وكل ماء مغضوب عليه كما عديا رقوم لوط وماء البئر التي وضع فيها السكر لوصول الله صلى الله عليه وسلم لم فإن
الله تعالى مسخها ما حتى صار كقاعة الخناء وماء ديار بابل وثالثها ماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره وهو
الماء القليل المستعمل في فرض الطهارة عن حدث كالغسل الأول وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله أو
طاهرا ولم يكن مطهرا لئنه مستعملا أما كونه طاهرا فلا ن السلف الصالح كانوا لا يحترزون عما
يخطر عليهم منه وأما كونه غير مطهر فلا ن السلف الصالح أيضا لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة
الماء ليطهر وأبى بل عند لواعنه إلى التيمم والمراد بالفرض ما لا بد منه ثم الشخص بتركه أم لا فيشمل

أما يكون طاهرا مطهرا

أي مطاوعا وليس مكروها

يرى

أوطاهرا مطهرا لئنه

شمس بقطر حري بكرة

أوطاهرا ولم يكن مطهرا

لئنه مستعملا أو غيرا

بطاهر مخالط كثير

سواء الحسى والتقدري

رابعها منجس بما وصل

إليه من نجاسة وهو أقل

من قلتين أو بها تغيرا

مع كونه بالقلتين قدرا

وضوء الصبي والحنفي الذي لا يعتد وجوب النية وما يستعمل في غسل ميت أو كناية لتحل لمسلم أو مجنون أو
ممتنع من غسل جثث أو نفاس لتحل وطؤها ما لم يستعمل في نقل الطهارة كالغسلة الثانية أو الثالثة أو الغسل
المسنون والوضوء المجدد فالأصح أنه طهور ولو جرح المستعمل فبلغ قلتي فطهوره * (فائدة) * لا يثبت للجماع
حكم الاستعمال مادام مترددا على المحل ومن هذا القسم ما أشار إليه الناظم بقوله أو غيرا بطاهر بخلاف كثير
والمعنى ومثل الماء المستعمل الماء المتغير طعمه أو لونه أو ريحه بطاهر مستغنى عنه لا يمكن فصله عنه كسكن
وزعفران وماء شجر وطخ جبل تغير يمنع إطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلا أو كثيرا لأنه لا يسمى
ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء أو وكل في شرابه فشرب ذلك أو واشترابه وكيله لم يحنث ولم يقع الشرع عليه
سواء التغير الحسي والتقدير كما أشار إليه الناظم من زيادته على أصله حتى لو وقع في الماء ما وافقه في
الصفات كما ورد المنقطع الواحدة فلم يتغير ولو قدرناه بخالف وسطا كونه العصير وطعم الزمان وريح
اللاذن غير ضرر بأن تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط ولا يقدر بالاشراك كون
الخبر وطعم الخلل وريح المسك بخلاف الخبث الغلظه واحترز بقوله بطاهر عن الخس وبالمخالط عن الجوار
الطاهر كعود ودهن ولو لم يبين وكافور صلب فلا يضر التغير به لا مكان فصله وبقاء اسم الإطلاق ولا يضر
تغير بكت وطين وطحلب وما في مقره وممره رابعها ماء نجس أي متنجس وهو مراد الناظم بقوله رابعها
منجس بتشديد الجيم المفتوحة بما وصل إليه من نجاسة أي يدركها الطرف وهو أقل من القلتي أي بثلاثة
أرطال فأكثر تغير أم لا لفهم حديث القلتي الآتي وخبر مسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده
في الماء حتى يغسلها ثلاثا لأنه لا يدري أين بات يده منها عن الغمس خشية النجاسة ومعلوم أنها إذا خفيت
لا تغير الماء فلو لا أنها تنجسه بوصولها إليه * (فائدة) * قوله في الحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه أي ولو
بالنهار والتقييد بالليل في رواية لا في داود إذا قام أحدكم من الليل جرى على الغالب وسببه أن أهل الحجاز
كانوا يقتضون على الاستنجاء بالاجار وبلاذهم حارة فإذا نام أحدهم عرق محسب الخوف لا يامن النائم أن
تطوف يده على ذلك المحل النجس فتنجس وفي الحديث فوائد كثيرة نبه على بعضها النووي في مجموعه منها
أن الماء القليل أن أورد عليه نجس وإن قل ولم يغيره نجس به لأن ما يتعلق بالبدن ولا يرى قليل وكان من
عادتهم استعمال ما صغر من الآنية التي لا تسع قلتي ومنها الفرق بين ورود الماء على النجس وعكسه حيث
ينجس الماء في الثاني دون الأول واللام يكن للنهي معني ومنها موضع الاستنجاء لا بطهر بالجر بل يبقى
نجسا لكنه معفو عنه في حق الصلوة فقط حتى لو انغمس المستنجي بالجر في ماء دون القلتي نجسه ومنها
يندب الاحتياط في العبادات وغبرها ما لم يخرج من حد الاحتياط إلى حد الوسوسة ومنها ندب
غسل المتنجس ثلاثا كما يأتي لأنه إذا أضر به في النجاسة المتوهمة في الحقيقة أولى ومنها أنه يكره غمس اليد
في الآماء قبل غسلها ثلاثا إذا قام من النوم أو شك في نجاسة يده بلا نوم كما يأتي أن شاء الله تعالى وقول الناظم
أو بها تغيرا مع كونه بالقلتي فدرا معناه أو كان الماء كثيرا بان بلغ قلتي فأكثر تغير بسبب النجاسة
فهو متنجس بخبر وجه من الطهورية ولو كان التغير يسيرا حسيا أو تقديرا أو ذلك للاجماع المخصص
لخبر القلتي الآتي بخبر الترمذي وغيره الماء لا ينجسه شيء كما خصه مفهوم خبر القلتي الآتي فالتغير
الحسي ظاهر والتقدير بريح بان وقعت فيه نجاسة متناهية توافق في الصفات كقولنا قطعت رائحته ولو فرض
بخالفه في أغلب الصفات كونه الخبر وطعم الخلل وريح المسك لغيره فإنه يحكم بنجاسته فإن لم يتغير فطهوره بخبر
إذا بلغ الماء قلتي لم ينجس فالحديث قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية لا يبي داود وغيره بأسناد صحيح
فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم ينجس الخبث أي يدفع النجس ولا يقبله وحاصل ما تقدم أن الماء ينقسم إلى
قسمين قليل وكثير فالقليل ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة تغبر أم لا والكثير لا ينجس إلا بتغير أحد أوصافه
الثلاثة * (تنبيه) * يستثنى من النجس ميتة لا نفس له ماثلة أصالة كجاسي وكذا النجس لا يدركه بصر
معتدل أيضا كما يأتي وخبر بقول الناظم بما وصل إليه من نجاسة ما إذا تغير بجذبة على الشط فلا ينجس لأنه

* (وكل شيء مائع مع كثرتہ) * كالماء في الخبيث حال قلته) *

* (ولو جرى قليل ماء على محل) * نجاسة أزالها ثم انفصل) *

* (ولم يزد زنا ولا تغـيرا) * فظاهر ولم يكن مطهرا) *

في هذه الايات مسألتان مفيدتان على الاصل * المسألة الاولى ان غير الماء من المائعات وان كثير كالماء
القابل في نجسه بمجرد الاقاة النجس وان بالغ قليلا وهذا معني قوله وكل شيء مائع الى آخر البيت والفرق
من وجوه منها نبوت القوة لنجس الماء اذ له قوة مكاثرة وقوة مباشرة بخلاف غيره من المائعات ومنها ان
غير الماء من المائع لا يشق حفظه من النجس وان كثير بخلاف كثير الماء ومنها ان وصف الطهور رتبة
قام بالماء أولا وبالذات في أصل الخلقة كإوقع في مقام الامتنان في قوله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا
وفي خبر الماء طهور ولا ينجسه شيء ولا كذلك غيره فامتاز جانب الماء بهذا الشرف العظيم عن جانب غيره
كما لا يخفى * المسألة الثانية ان غسله النجاسة طاهرة غير مطهرة اذ لم يتغير وطهر المحل ولم يزود منه بعد
اعتبار ما يشر به المحل من الماء ويعطيه من الوسخ والى ذلك أشار الناظم بقوله ولو حوى قابل ما بالقصر للوزن
على محل النجاسة الى آخره واحترز بالقابل عن الكثير فانه لا ينجس الا بالثغير كما مر أما اذا انفصل الماء
القابل متغيرا أو غير متغير سكن زاد وزنه على ما كان بعد اعتباره ما تقدم فهو نجس وذكر الناظم حكم هذه
المسألة لانها من ثمة قسم الماء الطاهر غير المطهر وفي صنعه هذا الطاف حيث ذكر الماء المستعمل في الحدث
والنجس معا والالف في قوله تغير او طهر الاطلاق * (حاشية) * تشمل على مسائل متشعبة تتعلق بالباب
الاولى لو زال تغير الماء الحسى أو التقديرى بنفسه ما لم يحدث فيه شيء كان زال بطول المكث أو بما انضم
اليه فعل أو غيره أو أخذ منه والباقي قلтан طهر لزوال سبب النجس فان زال تغيره بمسك أو نحوه كزعفران
أو بتراب لم يطهر لانا لا ندري ان أوصاف النجاسة زالت أو غاب عليها ما ذكرنا فاستقرت الثانية لو نجس قم
حيوان طاهر من هرة أو غيرها ثم غاب وأمكن ورود ماء كثيرا ثم ولغ في طاهر لم ينجسه مع حكمنا بنجاسة
فيلان الاصل نجاسة فيه وطهارة الماء وقد اعتدأ أصل طهارة الماء باحتمال ولو غشه في ماء كثير فرجح الثالثة
لو كب طشت على طنج نجس فغرق وزنجر فاعرق والزنجار نجسان قاله سليم رحمه الله تعالى فيؤخذ منه ان
بخار الماء النجس حكمه حكم أصله الرابع علو غرف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه
الغسله الاولى على ما قاله الزركشي وغيره أو الغسلات الثلاث على ما قاله ابن عبد السلام وهو وجه ان لم يرد

والقلتان نصف ألف قريبا
وطول يغداد الذي قد حريا
وكل شيء مانع مع كثرة
كالماء في التبخيس حال قلته
ولو سوى قليل ماء على محل
نخاسة أو الهائم انفصل
ولم يزد وزنا ولا تغيرا
فطاهر ولم يكن مطهرا

الاقتصار على أقل من ثلاث من ماء قليل ولم ينو الاعتراف بان نوى استعماله أو أطلق صار مستعملاً فلو غسل بماء في كفه باقى يده لا غيرها أجزاء وقول الجوابى في تبصرته اذا نوى بعد غسل وجهه رفع الحدث والماء بكفه ثم غسل به ساعده أو ترفع به حدث كفه دون حدث ساعده ضعيف اما اذا نوى الاعتراف بان قصد نقل الماء من الأناة والغسل به خارجه لم يصح استعماله

(فصل في السؤال والآنية) * أما الفصل فمعناه لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم الجملة المختصة من الباب مشتملة على مسائل غالباً أما السؤال فهو بكسر السين مشتق من سأل فاه اذا دلل وهو لغة الدلالة والآنية وشرعاً استعماله عوداً ونحوه وأما الآنية فهي جمع أناة وجمعها أوانى واستعمال الآنية في المفرد والاولانى في أقل من تسعة يجاز

(سن السؤال مطلقاً لكنه * اصام بعد الزوال يكره) *

(وأكدوه للصلاة والوضوء * وبعد نوم أولاً ثم يعرض) *

أى يسن السؤال مطلقاً عند الصلاة وغيرها الصلوات الاحاديث في استحبابه كل وقت لكنه بعد الزوال أى زوال الشمس في الصيام أى في نهاره ولو نفل لا يكره تنزيح القول عليه أفضل الصلاة والسلام لخلاف فهم الاصام عند الله أطيب من ريح المسك يوم القيامة متفق عليه الا يوم القيامة فباسم والخلاف بضم الخاء تغير رائحة القم والمراد بالخلاف بعد الزوال الحديث جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت أمي في رمضان حسناً ثم قال وأما الثانية فانهم يحسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلاف تدل على طاب بقاءه فتكره ازالته وتزول الكراهة بالغروب لانه ليس بصائم الآن ويحصل السؤال بكل خشن يزيل القلق من اراك أو غيره والاراك أولى من غيره من العبدان وعود النخل أولى من غير الاراك ويسن ان يستاك باليمنى من عين فما شرف اليمنى ولينبو به السنة ويسن ان يعود للصغير ليلاً لانه وان يستاك في عرض الاسنان ظاهر او باطن في طول القم ويجزئ طول الكن مع الكراهة فقد قيل ان الشيطان يستاك طولاً الا في اللسان فيسن ان يستاك فيه طولاً ذكره ابن دقيق العيد في نسخة والاستاك كل وقت يستحب * وفي الزوال في الصيام يجنب بدل قوله السؤال الى آخر البيت وقول الناظم لطف الله تعالى به وأكده أى العلماء للصلاة أى فرضاً ونفلان لم يكن فيه متغيراً أو استاك في وضوءه بالخبر لولان أشق على أمي لامرئهم بالسؤال عند كل صلاة أى امرئهم بالخبر ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال رواه الجدي باسناد جيد وأكده أيضاً عند الوضوء والخبر لولان أشق على أمي لامرئهم بالسؤال عند كل وضوء أى امرئهم بالخبر فيه بعد غسل الكفين على ما قاله ابن الصلاح وابن القيم في عمده وكلام الامام وغيره يعيل اليه وقال القرطبي كمالاً وردى بحاله قبل التسمية والاول هو الظاهر والتصريح بالوضوء هو من زيادة الناظم على أصله وأكده أيضاً بعد نوم أى بعد القيام منه خبر كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من النوم بشوص فاه أى بذلك بالسؤال وأكده أيضاً لا زرع يطبخ الهمة وسكون الزاى يعرض للشخص من السكوت الطويل والامساك من الاكل والكلام الكثير ونحو ذلك ويتأكد أيضاً القراءة قرآن أو حديث أو علم شرعى ولذ كر الله تعالى ولشغل منزل وعند الاحتضار لما قيل فيه انه يسهل خروج الروح ومن فوائده انه يظهر القم ويرضى الربو ويبض الاسنان ويطيب النكهة ويقطع الباطم ويسوى الظاهر ويشد اللحم ويبطئ الشيب ويصفي الخلقة تركى القطة ويضعف الاجر وغير ذلك وقد أوصاه بعضهم الى سبعين وذكر منها انه يذكر الشهادة عند الموت عكس ما في الحشيشة الخ فيسن كذا قال الزركشى **(تنبيه)** * يسن التخليل قبل السؤال وبعد منه ومن أنرا الطعام وكون الخلال من عود السؤال ويكره من نحو الخدي ودروى أبوهم في تاريخ أصهبان انه صلى الله عليه وسلم قال نقوا أفواهكم بالخلال فانها نجاس الملكين السكرين الحافظين وان مدادهما الريق وقلمهما اللسان وايس عابهما شئ أضرم من بقايا الطعام بين الاسنان

(فصل في السؤال والآنية)

سن السؤال مطلقاً لكنه

اصام بعد الزوال يكره

وأكدوه للصلاة والوضوء

وبعد نوم أولاً ثم يعرض

* (وجاز أن تستعمل الاواني * وان تكن من أنفس الاعيان)
 * (الامن النقيدين فاحكم في الاناء * بحرمه استعماله والاقتناء)
 * (لاضمة من فضة صغيرة * في العرف أو الحاجة كبرى)

اي وجاز أن تستعمل الاواني أي الطاهرة سواء كانت من نحاس أو من غيره وان تكن الاواني من أنفس الاعيان كما قوت وزجر جسد وفيه وزجر وبلور ومرجان وعقيق لانه لم يرد فيها نهي ولا يظهر فيها معنى السرف ولا يعرفها الا الخواص أما الاواني النجسة فيحرم استعمالها فيما تنحس به كماء قليل ومائع وقول الناطم الامن النقيدين أي الامن الاواني المتخذة من الذهب والفضة فاحكم أي الفقيه في الاناء المتخذ منها بحرمه استعماله واقتنائه أما الاستعمال فله قوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم في الدنيا لو لم يكن في الآخرة ففیه تحريم استعمال أنية الذهب والفضة وصحافهما على الرجال وغيرهم من النساء والخناثي بادراج النساء في ضمير الذكور تغليبا على قول المحققين وحقيقة على قول غيرهم ان علته الحرمه استعمال عين الذهب والفضة مع الخيلاء وهي مشتملة لارجال وغيرهم وأما الاقتناء فلان ما حرم استعماله حرم اتخاذه كالطنبور وخص الاكل والشرب بالذکر لغلبتهما في الاستعمال لا للتقييد وخص الاناء بالشرب والصحفة بالاكل لانهما معدان لهما غايات والصحفة بفتح الصاد دون القصعة ويحرم على الولي ان يسقي الصغير بمسقط من آنيتهما * (تنبيه) * شمل كلامه الاناء الصغير والكبير حتى الخلال وميل الاكتحال واذا احتجج الى الاكتحال بالرود من الفضة والذهب لجلاء العين جاز والتصریح بحل الاواني النفيسة والاقتناء من زيادة الناطم وكذا حكم الضبة وهو قوله لاضمة من فضة صغيرة أي فلا يحرم الاناء المضيب للصغير ولا يكره للحاجة ولما روى البخاري عن عامر الاحول قال رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك رضي الله عنه وكان قد انصدع أي انشق فسلسله بفضة أي شده بخيط فضة والفاعل هو أنس بن مالك رضي الله عنه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ففیه جواز استعمال المضيب للحاجة بفضة صغيرة بلا كراهة فان كانت كبيرة للحاجة كما قال الناطم أو الحاجة كبيرة فذكر وهو مثل ذلك الصغير فزينة وخرج بقوله صغيرة للحاجة الكبيرة للزينة فخرام ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف كما أشار اليه الناطم بقوله في العرف وبالفضة ما مضى بالذهب فخرام مطلقا لان الخيلاء فيه أشد منه في الفضة خلافا للرافعي في تسويته بينهما فمأذ كثر * (تنبيه) * المراد بالحاجة غرض الاصلاح لا تجز عن غير الذهب والفضة فان العجز عن غيرهما يبيح استعمال الاناء الذي كله ذهب أو فضة فاضلا عن المضيب به * (خاتمة) * سهر الدراهم في الاناء كالتضيب فيأتي فيه التفضيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا وكذا الشرب بكفه وفي أصبعه حاتم أو في فمه دراهم أو شرب بكفه وفيها دراهم ويستحب تغطية الاواني لئلا ينهارا للابقع فيها شيء يفسد الماء ونحوه أو يؤذي المستعمل وتسكى التغطية ولو يعود بان يعرض على الاناء لغير خجروا الآية ولو ان تعرضوا عليه عودا وان يسمى الله تعالى وايكاء السقاء واغلاق الباب مسميا أيضا وكف الصبيان والمباشية أول ساعة من الليل واطفاء السراج للنوم والحكمة في كف الصبيان في أول ساعة من الليل ان الشياطين ينتشرون تلك الساعة لان الظلام أجبع لقوة الشيطان من غيره وكذلك كل سواد الذکر الذي يحرق من مفعود من الصبيان غالبا ذلك الوقت وقيل غير ذلك

* (باب الوضوء)

هو يضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة فتنجس بنية وهو المراد هنا وبفتحها ما يتوضأ به وقيل بفتحها فبها وقبل يضمها فبها والاصل فيه قبل الاجماع خبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وفرض مع فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وموجبه الحدث مع القيام الى نحو الصلاة ويتعلق غرض الناطم كماله بالكلام على فروضه وسننه وبدأ بالفرض فقال

وجاز ان تستعمل الاواني
 وان تكن من أنفس
 الاعيان
 الامن النقيدين فاحكم في الاناء
 بحرمه استعماله والاقتناء
 لاضمة من فضة صغيرة
 في العرف أو الحاجة كبرى
 * (باب الوضوء)

*** (فرض الوضوء نية مع غسله * لوجهه وغسل وجهه كاه) ***

فرض الوضوء أي فروضه ستة * أولها النية والكلام عليهما من سبعة أوجه مجموع في قول بعضهم

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

لحقيقة النية القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعاله وحكمها الوجوب بقوله تعالى وما أمر والالعبدا والله خالصين له الذين قال الماوردي والاختلاص في كلامهم النية وتلخيص الأعمال بالنيات ومحملها القلب وموافقة اللسان له سنة وزمنها أول الفروض كتغسل أول جزء من الوجه وانما لم يوجبوا المقارنة في الصوم لعدم رتبة التلخيص وتطبيق النية عليه وكيفية اختلافها بحسب الأبواب فيكون ههنا نية رفع الحدث أو نية استباحة شيء مفتقر إلى وضوء أو أداء فرض الوضوء أو الوضوء فقط من غير تعرض للفرصة بخلاف الغسل لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة والغسل قد يكون عادة وعبادة فلو نوى الطهارة عن الحدث صح وشرطها بالسلام النأوى والعلم بالنأوى وغيره وعدم اتیانها بما ينافيها بان يستعملها حكما ولا تكون معلقة فلو قال إن شاء الله فان قصد التعليق أو أطلق لم تصح وان قصد التبرك بحد والمقصود به التمييز للعبادة من العادة كالجلوس في المسجد لا اعتكاف تارة ولا سترحة أخرى أو تمييز رتبته كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل أخرى ويجب أن تكون النية عند أول مغسول من أجزاء الوجه كإشارة الناطم مع غسله لوجهه لتعقبات بول الفرض فلا يكفي اقتراحها بما بعد الوجه قطعاً لخلو أول المغسول وجوباً عنها ولا بما قبله من السنن لأن المقصود من العبادات أركانها والسنن توابع هذا إذا عرفت قبل غسل شيء من الوجه فان بقيت إلى غسل شيء منه كفي بل هو أفضل لثبات على السنة السابقة لأنها إذا انحلت عن النية لم يحصل له ثوابها * (فرع) * من دام حدثه كعس أو عذابة من به سلس بول أو روج كفاه نية الاستباحة دون الرفع لبقاء حدثه ومن نوى بوضوئه تبرداً أو شيئاً يحصل بدون القصد كتنظيف مع نية تبرئة أجزاءه لحصول ذلك وإن لم ينو ولو نوى أن يصلي بوضوئه ولا يصلي به لم يصح وضوؤه لتلاعبه وتناقضه وكذا لو نوى به الصلاة بمكان نجس * الفرض الثاني غسل الوجه واليه أشار الناطم بقوله وغسل وجهه كاه أي كل وجهه أي ظاهر كل وجهه لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا جناح والمراد بالغسل الانغسال ثم حده طولاً ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى حليته بفتح اللام على الأفصح وهما العظمان اللذان تثبت عليهما الاسنان السفلى وعرضاً ما بين أذنيه لأن الوجه ما يقع به المواجهة وهي تقع بذلك فنه موضع الغم وهو الشعر الثابت على الجهة أو بعضها ومنه منتهى اللحية والبياض الذي بين الأذن والعذار وليس منه باطن أنف وقم وعين كما استفيد من قولنا ظاهر فلا يجب غسله بل ولا يستحب بل يكره ويجب غسل ذلك أن نجس وليس من الوجه أيضاً موضع الخديف بل هو من الرأس ولا الصدغان ولا الزرعان وهما بياضان يكتنفان الناصبة فلا يجب غسل الثلاثة بل بسنن خروجه من خلاف من أوجبه (تنبيهان) الأول يجب غسل شعور الوجه مطلقاً ظاهر أو باطن إلا ما كثف وتبرن اللحية وعارض من ذكر وخارج من ذكر وغيره فيجب غسل الظاهر فقط والكشف ما يستر البشرة عند المخاطبة والتنبيه ما يمكن إفراده بالغسل * الثاني لا بد من غسل جزء من نحو الرأس وتحت الحنك والأذنين إذا ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وقول الناطم مع يسكون العين

فرض الوضوء نية مع غسله
لوجهه وغسل وجهه كاه
وغسل كل ساعد ومرفق
فان بين بعضه فباقي

*** (وغسل كل ساعد ومرفق * فان بين بعضه فباقي) ***

من كفيه وذراعيه مع المرفقين وهو مراد الناطم بقوله وغسل كل ساعد ومرفق بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس قال الله تعالى وإيديكم إلى المرافق أي مع المرافق والمرفق عظم الذراع مع عظم الساعد وقيل عظم الذراع فقط وروي أبوهريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فغسل وجهه وأصبح الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى شرب في العضد ثم اليسرى كذلك إلى أن قال هكذا رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فان قطع بعض ما يجب غسله من اليدين وجب غسل ما بقي منه لأن الميسور لا يسقط بالمسور وإلى هذا أشار الناطم بقوله من زيادته فان أبين بعضه فباقي أي يجب غسله أو من المرفق بان

سالت الأبروة وبقي العظمان المسميان برأس العضد فيجب غسله أو رأسه أو فوقه تذب غسل باقي عضده
(تنبيهان) أحدهما يجب غسل شعر اليدين ظاهر أو باطن أو أن كثرت لندرتة وغسل ظفر وان طال وغسل
باطن ثقب وشقوق فيها ما لم يكن له غو في اللحم والأوجب غسل مظهر منه فقط ويجري هذا في سائر
الأعضاء كما يقتضيه كلام المجموع في باب صفة الغسل (ثانيهما) لو عجز عن الوضوء لقطع يديه مثلاً وجب عليه
أن يحصل من بوضئه ولو باجرة مثل والنسبة من الآذنان فإن تعذر عليه ذلك تيمم وصلى وعاد لندرة ذلك

*** (ومسح بعض الرأس مطلقاً) * (وغسله رجليه مع كعبيهما) ***

الفرض الرابع مسح بعض الرأس وقول الناظم بما أي بما يسمى مسحاً ولو لم يمسح بشرة رأسه أو بعض شعرة
ولو واحدة أو بعضها في أحد الرأس بأن لا يخرج بالمدعنه من جهة ثرو له فلو خرج به عنه منها لم يكف قال الله
تعالى وامسحوا برؤوسكم أي ببعضها كما هو مقر في المطولات بيد أو نحوها روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
مسح بياضته وعلى عمامته *** (فروع) *** الأول يكفي غسل بعض الرأس لأنه مسح وزيادة (الثاني) لو قطر
الماء على رأسه أو تعرض للمطر وان لم ينو المسح أجزاءه (الثالث) لو حلق رأسه بعد مسحه لم يجب أعادته في
الأصح والفرض الخامس ما أشار إليه الناظم بقوله وغسل رجليه مع كعبيهما أي وقدرهما إن فقدوا وهما
العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم ففي كل رجل كعبان قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين
أي معهما ودل على دخولهما في الغسل فعله صلى الله عليه وسلم كما مر في المرفقين *** (تنبيه) *** يجب إزالة
ما تحت الأظفار من وسخ يمنع من وصول الماء وإزالة ما في شقوق الرجلين من عین كشمع وحناء قال الجويني
رحمه الله إن لم يصل إلى اللحم ويحمل على ما إذا كان في اللحم غوراً أخذت من عن المجموع

*** (والسادس الترتيب مثل ما ذكر * وغطسة تكفي وإن لم يستقر) ***

أي والفرض السادس الترتيب في أفعاله مثل ما ذكر من غسل الوجه أولاً مقترناً بالنية ثم غسل اليدين ثم
مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين على ما مر لفعله صلى الله عليه وسلم للوضوء المأمور به رواه مسلم وغيره
واقوله في حجة ابدوا بما بدأ الله به رواه النسائي باسناد صحيح والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولأنه
تعالى ذكر مسحوا بغير مغسولات وتفريق المتجانس لا تركبها العرب الالفائدة وهي هنا وجوب الترتيب
لأنه بقرينة الأمر في الخبر والآية فيها بيان الوضوء الواجب وأشار الناظم بقوله من زيادته وغطسة تكفي
وان لم يستقر أي أنه لو اغتسل بحدث حدثاً أصغر بنية رفع الحدث أو نحوه ولو تمجداً أو بنية رفع الجنابة
غالباً صح وان لم يكف قدر الترتيب وهو مراده بقوله وان لم يستقر لأنه يكفي لرفع أعلى الحديثين فلا يصغر
أولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة *** (فروع) *** لو ترك الترتيب ولو سهواً أو وضأ أربعة أذنه دفعة
حصل غسل الوجه فقط ان نوى عنده والام يحصل شيء ولو نكس وضأه أو بيع مرات أجزاءه لحصول كل
عضو في مرة على الترتيب الملاحظ فيه ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر
ولما فرغ الناظم من الكلام على فروضه شرع يتكلم على بعض سنته اذهي كثرة وقد كثر في المطولات
انما نحو الخمسين سنة ثم قال *** (وهالك عشر أكها تسن له * النطق فيه أولاً بالسملة) ***

أي وهالك بمعنى أخذ عشر من الأشياء تسن له أي الوضوء أو لها النطق فيه أولاً بالسملة لقوله صلى الله عليه
وسلم فوضوا باسم الله أي فائلمن ذلك وانما لم يجب لآية الوضوء المبينة لواجباته وأما خبر لا وضوء لمن لم يسبح
الله فضيف أو محمول على الكامل كافي خبر لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد أي كاملة وأقوالها باسم الله
وأكملها أكها أو يستحب ان يقول بعدها الحمد لله على دين الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً
زاد الغزالي بعد هاتفي بداية الهداية رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون وقول
الناظم أولاً مراده أول الوضوء وهو من زيادته وأول الوضوء غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمى
الله عنده بان يقرن النية بالسملة عند أول غسلهما ثم يلفظ بالنية ثم يكمل غسلهما لان التللفظ بالتسمية
والنية سنة ولا يمكن أن يلفظ بهما في زمن واحد فان تركها أولاً ولو عمداً است في أثنا فيقول بسم الله أولاً

ومسح بعض الرأس مطلقاً
وغسله رجليه مع كعبيهما
والسادس الترتيب مثل
ما ذكر
وغطسة تكفي وإن لم يستقر
وهالك عشر أكها تسن له
النطق فيه أولاً بالسملة

وأخوه كافي الا كل وبما تقر وعلم انه لا يأتي بها بعد فراغه كافي المجموع لفوان مجلهما والظاهر انه يأتي بها
بعد فراغ الا كل ومثله الشرب لانه يقاها الشيطان ما أكلمه * (تنبيه) * تسن التسمية لكل أمر ذي بال أي
حال يتم به شرعاً من عبادة وغبيرها كغسل وتيمم وذبح وجساع وتلاوة ولومن أثناء سورة كالأصلاوة ووجو ذكر
وتسكروا لمكروه أو محرم والوجه كما قال الأذري رحمه الله انها تحرم لمحرم وهي سنة عين كافي الغسل والتيمم
وسنة كفاية كافي الا كل والجساع

* (والغسل للمكفين خارج الوعا * ومضمض واستنشق ولجميعها) *

الثانية من سنن الوضوء الغسل للمكفين أي الى السكوعين خارج الوعا بكسر الواو أي الاناء قبل المضمضة وان
تيقن طهرهما أو توأما من نحو ابريق للاتباع رواه الشيخان فان شك في طهرهما بنوم مطلقاً أو غيره غسلهما
قبل ادخالهما الاناء الذي فيه ماء قليل أو مائع وان كثر ثلاثاً وان أدخلهما قبل ذلك كره تنزيهاً للحذر اذا
استيقظ أحدكم من نومه وقد قدمناه بقوله ولا تزول الكراهة الا بالثلاث وان تيقن الطهر بواحدة للخبر
فان الشارع اذا غلبها حكمها بغاية فأنما يخرج عن العهدة باستيفائها وهذه الغسلات هي المطلوبة بعينها أول
الوضوء لكن ينبت قد سجدت عند الشك على غس يد وخرج بقوله لقليل الماء الكثير فلا يكره غسهما فيه
قبل تلبسهما ولو تيقن نجاسة يده حرم الغمس المذكور قبل غس لهما ما في ذلك من التضعيف بالنجاسة

* (فرع) * اذا كان الماء في اناء كبير أو في حفرة مجوفة لا يمكن ان يصب منه على يديه وليس معه ماء صغير
يعترف به منه فطهر يدها باخذ الماء بغمه أو بطرف ثوبه أو باستعانة غيره ثم يغسل به كفيه * السنة
الثالثة المضمضة وهي ادخال الماء في فمه سواء جمعة أم لا والرابعة الاستنشاق وهي جعل الماء في الانف وان لم
يصل الى الخيشوم وذلك للاتباع رواه الشيخان وهذا امر اذا الناظم بقوله ومضمض واستنشق بنون
التوكيد الخفيفة أو ما خبر تمضمضوا واستنشقوا فضعف والمضمضة مقدمة على الاستنشاق شرطاً لا سنة
فالواو في كلام الناظم بمعنى ثم قدمت عليه اشرف منافع الفم على منافع الانف لانه مدخل الطعام
والشراب اللذين بهما فوام الحياة ومحمل الاذكار الواجبة والمنسوبة بالامر بالمعروف والنهي عن
المنكر ويسن ان يبالغ فيهما غير الصائم وقول الناظم ولجميعها بصيغة الامر وألف التنبيه أشار به الى ان
جميعها بثلاث غرفات أفضل من الفصل مطلقاً وذلك بان يتمضمض ثم يستنشق من كل منها لثلاثاً أحاديثه
كثيرة صحيحة بل قال الامام النووي رحمه الله لم يثبت في الفصل شيء اهـ والتصریح بهذه الكيفية من زيادة
الناظم وهي أفضل كفييات خمس فانهما وثلاثها ان يعترف غرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق
منها ثلاثاً أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة وكذلك فائدة وثلاثة ورابعها ان يعترف غرفتين يتمضمض من
واحدة ثلاثاً ثم يستنشق الاخرى ثلاثاً وخامسها ان يعترف ست غرفات يتمضمض من ثلاث ثم يستنشق
بثلاث وهذه أنظف الكيفيات وأضعفها والسنة تتأدى بواحدة من هذه الكيفيات اذا الخلاف في الأفضل
وبسن الاستئذان بان يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى يده اليسرى

* (وامسح بجميع الرأس أو ما قدستر * والاذنين باطناً وما ظهر)

* (بما وحاصل سائر الاصابيع * ولحية كهيئة في الواقع)

أي والسنة الخامسة مسح جميع الرأس للاتباع رواه الشيخان والسنة في كيفية مسح جميع الرأس ان يضع
يده على مقدمه ويلصق مسجته بالاجرى واجهه على صدغه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى ما بدا
منه هذا اذا كان له شعر ينقلب والا فليقتصر على الذهاب وهو مخير بين ان يمسح كله أو يمسح ما قبل منه
وتيمم بالمسح على نحو عمامة كما أشار اليه الناظم بقوله من زيادته أو ما قدستر أي ستر الرأس من نحو عمامة
تكمار وقلنسوة وان لبس ما ذكر على حدث وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم توضع يده على عمامته
وعلى عمامته ولا يدين مسح البعض كما مر والسنة السادسة مسح جميع الاذنين باطناً وما ظهرهما
بماء جديد وهو ما اذا الناظم بقوله والاذنين باطناً وما ظهر وقوله بما بالفتح للوزن أي بماء جديد أي من

والغسل للمكفين خارج

الوعا

ومضمض واستنشق

ولجميعها

وامسح بجميع الرأس أو ما

قدستر

والاذنين باطناً وما ظهر

بما وحاصل سائر الاصابيع

ولحية كهيئة في الواقع

غير بال رأس لانها ليسامنه ولا من الوجه كما قال امامنا رحمه الله في المختصر والاصل في ذلك قول عبد الله بن زيد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لاذنيه ماء خلف الماء الذي أخذ له رأسه وبأخذ أصابعه أيضاً ما جديداً وكيف الموضع ان يدخل مسجتيه في صماخيه ويدبرهما في المعاطف ويجراهما به على ظاهر أذنيه ثم يباقي كفيه وهما مائلتان بالاذنين استظهاراً * (تنبيه) * سكوت الناظم كاصوله عن مسح الرقبة يفيد عدم سنيته وهو كذلك بل قال النووي انه بدعة والسنة السابعة تخليل أصابع اليدين والرجلين والحية الكشيقة الى ذلك أشار الناظم بقوله وخلل بصيغته الامر أي خلل أيها المتوضئ سائر أي جميع الأصابع وحية كشيقة أي خللها أيضاً التخليل أصابع اليدين والرجلين فليحس برقيق بن صبرة بفتح الصاد الملهمة وكسر الواو واحدة سبع الوضوء وخلل بين الأصابع رواه الترمذي وغيره وصححه والتخليل في أصابع اليدين بالتشبيك بينهما وفي أصابع الرجلين بيد أن يختصر الرجل اليمنى ويختتم بختصر الرجل اليسرى فيخلل بختصر يده اليسرى أو اليمنى كما جعه في المجموع من أسفل الرجلين وأما التخليل للحية الكشيقة فلما روى الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته ومثل اللحية المذكورة كل شعرة يكنى غسل ظاهره والتخليل بالأصابع من أسفله روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ كفاه من ماء فادخله تحت حذائه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي أما ما يجب غسله من ذلك كالحظيف والكشيقة الذي في خد الوجه من لحية غير الرجل وعارضه فيجب اتصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره * (تنبيه) * اتصال الماء الى ما بين الأصابع واجب بتخليل أو غيره اذا كانت ملتصقة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل أو نحوه فان كانت ملتصقة لم يحز فتة هابل يحرم وقول الناظم في الواقع تكمله * (وقدم اليه على الشمال * مثلثاني كلاهما والى) *

وقدم اليه على الشمال
مثلثاني كلاهما والى

أي والسنة الثامنة تقديم غسل اليد اليمنى على اليسرى كما قال وقدم اليه أيها المتوضئ على الشمال لشرفها ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم فابدؤا بما منكم ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ويقال فيه التيامن والتيمن والمراد به الجانب الايمن في تنعله وترجله أي تسريح شعره وطره وره وفي شأنه كله أي مما كان من باب التكريم والترزين كبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والخروج من الخلاء ونحوه وتقليم الظفر وتطيف الابط والتختم والاسنيان وذلك اشرف الايمن ويرجى ان يؤخذ بها الكتاب يوم القيامة فقدمت في أعمال البر بخلاف ما لبس من باب التكريم والترزين كدخول الخلاء ونحوه والخروج من المسجد والاستنجاء وترقع الثوب والنعل فانما يبدأ فيه باليسرى ويقبل باليد اليسرى لما سبقت لذلك وعلى ما تقر به حمل خبر أبي داود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل يمينه اطعاماً وشرباً ويجعل يساره اسواً في ذلك فلو عكس كأن قدم غسل اليسرى في الوضوء على اليمنى لم يؤثر في الصحة لكن بكرة كراهة تنزيه للنهي عنه في خبر ابن حبان ومنع من حمله على التكريم الاجماع على عدم تحريمه كما منع من حمل الامر بالابتداء باليمن في خبر ابن خزيمة وجبان اذا توضأ ثم فابدؤا بما منكم على الوجوب (تنبيه) يستثنى من سن التيامن فيما امر الخدان والعينان والاذنان والمختران والكفان فلا يسن التيامن فيهما بل المعية الا ان يكون أقطع فيسن التيامن * (فرعان) * مهمان أحدهما الوترعاض التعليل والخروج من المسجد خرج منه يساره ووضعها على نعله اليسرى بل لبس ثم خرج باليمن وابسها ثم لبس اليسرى ثانياً ما يستحب اذا تلبس ان يضع يده على فيه كإبراهيم وأمه سلم وهل يضع اليمنى تبركاً بها أو اليسرى لان التلبية الاذي فيه اجتمعت الا ان للحب الطبري قال والثاني أنسب (والسنة التاسعة) التثليث كما قال الناظم مثلثاني كله ويسمى في ذلك الممسوح والمغسول والتخليل والمفروض والمندوب وذلك لما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وانما لم يجب التثليث لانه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة واحدة وتوضأ مرتين وتكره الزيادة على الثلاث والنقص عنها الا لعذر مما ياتي وبأخذ الشاك باليقين فاذا شك هل غسل ثلاثاً أو مرتين أخذ بالقل وغسل الأخرى * (تنبيه) * قد يسقط سن الثلاث لعارض بل

قد يجب الاقتصار على مرة كما اذا ضاق وقت الفرض بحيث لو اقتصر عليها صلى فيه ولو زاد عليها الحرج عنه
وكذا اذا خاف من عطش محترم ولو ما لان زاد عليها او ادراك الجماعة أفضل من ثلث الوضوء وسائر آدابها ولا
يجزئ تعدد قبل تمام العضو أى الذى يجب استيعابه بالتطهير بخلاف الرأس فإنه لو مسح بعضه ثلاثا حصل
التثليث ولو وضأ مرة لم تحصل فضيلة التثليث كما فى المجموع عن الجويني وأقره وهو الرابع (والسنة
العاشرة) الموالاة كما قال الناطم موالى بالوقف أى بين الاعضاء بالتطهير بحيث لا يجب الاول قبل شروع
فى الثاني مع اعتدال الهواء ومزاج الشخص نفسه والزمان والمكان ويقدر المسح مغمسولا وان زاد على
مرة بالاختيار وانما سئلت للخروج من خلاف من أوجها وانما لم يجب لظاهر الآية السابقة ولما صرح عن
ابن عمر أنه توضع فى السوق الارجلية ثم دعى لجنارته قد دخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى
وقد يجب اعراض كضيق وقت ونحو استحاضة * (خاتمة) * بسن ان يقول آخر الوضوء مستقبلا القبلة رافعا
يديه الى السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لخبر مسلم من توضع
فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قوله ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء وزاد الترمذى على مسلم اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين رواه الحاكم
مسححا سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت استغفرك وأتوب اليك ولفظه من توضع ثم قال الى
آخره كتب فى رق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة أى لم يتطرق اليه ابطال وفى طابع لغتان فتح
الموحدة وكسرها ومعناه الخاتم ويسن ان يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فى الحديث فاحسن
الوضوء أى باتيان الاكل الوارد فيه من تسمية وسواك ومضمضة واستنشاق وغرقة وتحجيل وتثليث ومسح
كل الرأس وموالاة وغير ذلك وقوله فتحت بالتخفيف والتشديد كما قرئ به ما فى السبع ولما كان التوضؤ تحييرا
بين غسل رجله مسح خفيه ذكر الناطم حكم المسح على الخفين عقيب الوضوء فقال

(باب المسح على الخفين)

وأخباره كثيرة وقد روى المسح على الخفين خلافا لا يحصى من الصحابة ورضى الله عنهم وقال بعض المفسرين
ان قراءة الجوفى قوله تعالى وأرجلكم الى السكعين المسح على الخفين

*(مسحهما يجوز فى الوضوء مع * ثلاثة من الشروط تتبع)*

*(ان يلبس من بعد طهر يكمل * ويستراجل فرض يغسل)*

*(ويصلح المشيه متابعا * وطهر كل زيد شرط اربعا)*

مسحهما أى الخفين يجوز فى الوضوء بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لا يسهما الغسل أو المسح لكن
الغسل أفضل لانه الاصل نعم ان أحدث لا يسهه ومع ما يكفى المسح فقط وجب كما قاله الرويانى أو ترك المسح
رغبة عن السنة أو شك فى جوازها بان لم تطمئن نفسه اليه أو خوف فوت الجماعة أو عرفة أو انقاذ أسير أو
نحوها فالمسح أفضل بل بكره تركه فى الاولين وكذلك القول فى سائر الرخص واللائق فى الاخبار من الوجوب
وخارج بقول الناطم من زيادته فى الوضوء ازالة النجاسة والغسل ولو منسد وبافلامسح فبهما ومسحهما
مسح خف رجل مع غسل الاخرى فلا يجوز فلا قطع لو ليس خف فى السائلة ان بقى بعض المقطوعة فلا يكفى ذلك
حتى يلبس ذلك البعض خفا وانما يصح المسح باربعة شرائط كما أشار اليه الناطم بقوله مع ثلاثة من الشروط
تتبع الشرط الاول ما أشار اليه الناطم بقوله ان يلبس من بعد طهر يكمل أى يتم من الحدتين لخبر أبي بكر
رضى الله عنه أرخص النبي صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ولا مقيم يوما ولية اذا طهر فليس
خفيه أن يمسح عليهما فلو لبسهما قبل غسل رجله وغسلهما فى الخف لم يجز المسح الا أن ينزعهما من موضع
القدم ثم يدخلهما فى الخفين ولو أدخل احداهما فى الخف بعد غسلها ثم غسل الاخرى وأدخلها لم يجز المسح
الا ان ينزع الاولى من موضع القدم ثم يدخها فى الخف ولو غسلهما فى ساق الخفين ثم أدخلهما موضع القدم
جاز المسح ولو بدأ اللبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما الى موضع القدم لم يجز المسح الشرط الثانى

(باب المسح على الخفين)

مسحهما يجوز فى الوضوء

مع

ثلاثة من الشروط تتبع

ان يلبس من بعد طهر يكمل

ويستراجل فرض يغسل

ويصلح المشيه متابعا

وطهر كل زيد شرط اربعا

ما أشار إليه بقوله ويسترا أي يستراجل فرض يغسل وهو القدم بكعبيه من سائر الجوانب لامن الاعلى فلو
 رأى القدم من أعلا كأن كان واسع الرأس لم يضر عكس سائر العورة فإنه من الاعلى والجوانب لامن الاسفل
 فان القميص مثلا في ستر العورة يتخذ لستر أعلى البدن والخف يتخذ لستر أسفل الرجل فان قصر عن محمل
 الفرض أو كان به تخرق في محل الفرض ضرر الشرط الثالث ما أشار إليه بقوله ويصلح أي وان يصلح المشية
 متابعا لردده لحاجته عند الخطا والترحال وغيرهما مما جرت به العادة ولو كان لا بأس بمقدار بخلاف ما لا يمكن
 المشي فيه ما ناذ كرفلا يكفي المسح عليه الشرط الرابع ما أشار إليه بقوله وطهر كل أي من الخفين فلا يصح
 المسح على خف اتخذ من جلد ميتة قبل الدباغ لعدم إمكان الصلاة فيه وفائدة المسح وان لم تنحصر فيه فالقصد
 الاصل منه الصلاة وغيرها تتبع لها وان الخف يدل عن الرجل وهو نجس العين وهي لا تظهر عن الحدث ما لم
 تزل نجاسته فكيف يصح على البدل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كافي للمجموع ما ذكرنا لو كان على
 الخف نجاسة معفوفة عنها ومسح من أعلامه لا نجاسة عليه صح مسح فان مسح على النجاسة زاد التلويث ولزمه
 حينئذ غسله وغسل يديه ذكره في المجموع ثم بين الناظم ان الشرط الرابع من زيادته بقوله زيد ثم رطا
 رابعا

* (ويسمح المقيم في أقامته * مقدار يوم كامل بلبنته) *

* (ويسمح المسافر الموالى * ثلاثة نساء تعد بالليالي) *

أي ويسمح المقيم ولو عاصيا بأقامته ومثله المسافر سفر اقصر أو طويلا وهو عاص بسفره وكذا كل سفر
 يتنع فيه القصر مقدار يوم كامل بلبنته فيستنجي بالمسح ما يستنجي بالوضوء في هذه المدة ويسمح المسافر أي سفر
 قصر وأعله مرادناظم بقوله الموالى ثلاثة أيام تعد بالليالي فيستنجي بالمسح ما يستنجي بالوضوء في هذه المدة
 والاصل في ذلك الخبر المسافر والمراد بقوله الليالي ثلاث ليال متصلة بهم أسواء سبق اليوم الاول ليلته أم لا فلو
 أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبر قدر الماضي منه من الليالي الثلاثة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك
 يقال في مدة المقيم وما لحق به

* (ثم ابتداء المدين بالحدث * وهو الذي من بعد لبس قد حدث) *

أي ثم ابتداء المدين أي مدة المسح في حق المقيم ومدة المسح في حق المسافر كائن بالحدث أي بابتداء الحدث
 وهو الذي من بعد لبس الخف قد حدث لان وقت جواز المسح يدخل بذلك فاعبر بمرورته منه فاذا أحدث ولم
 يمسخ حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شبرا
 لانها عبادة موقفة فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وفي البيت ضرب من الجناس التام
 المماثل

* (ومن يسافر بعد مسح في الحضر * والعكس لم يستوف مدة السفر) *

أي ومن يسافر أي سفر قصر بعد مسح على خفيه أو أحدهما في الحضر والعكس أي ومن يقيم بعد مسح
 له ما في السفر لم يستوف مدة السفر بل يتم كل منهما مسح مقيم تغلبا للحضر لاصلاته فيقتصر في الاول على
 مدة الحضر وكذا في الثاني ان أقام قبل استيفائه مدته والاوجب التزاع ويجزئه على ما زاد على مدة المقيم
 * (تنبيه) * سكت الناظم كاصله عن كيفية المسح للخف وكيفية ما يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى
 على ظهر الاصابع ثم يمر باليمنى الى آخر ساقيه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين أصابع
 يده وهذه الكيفية سنة ويكره استيعابه بالمسح وتكراره وغسل الخف ويكفي مسح كمسح الرأس
 في محل الفرض بظاهر أعلى الخف لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرفه ان لم يرد الاقتصار على شيء منها كإيراد
 الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة

* (ومبطلات المسح بعد صحتة * ثلاثة وهي انتضاء مدته) *

* (كذلك خلع خفه من رجله * وكل شيء موجب لنفسه) *

أي ومبطلات حكم المسح بعد صحتة في حق لابس الخف ثلاثة وهي أولها انتضاء المدة المحدودة في حقهما فاذا لبس
 لاحدهما أن يصلي بعد انتضاء مدته وهو بظاهر المسح في الحالين وثانيها ما أشار إليه بقوله كذلك خلع خفه

ويسمح المقيم في أقامته
 مقدار يوم كامل بلبنته

ويسمح المسافر الموالى

ثلاثة نساء تعد بالليالي

ثم ابتداء المدين بالحدث

وهو الذي من بعد لبس قد

حدث

ومن يسافر بعد مسح في

الحضر

والعكس لم يستوف مدة

السفر

ومبطلات المسح بعد صحتة

ثلاثة وهي انتضاء مدته

كذلك خلع خفه من رجله

وكل شيء موجب لنفسه

من رجله أى من رجله أو أحدهما أو بظهور بعض الرجل وثالثها ما أشار إليه بقوله وكل شيء موجب
لغسله أى ما وجب الغسل من جنبه أو حيض أو نفاس أو ولادة فينزعه ثم يطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل
لا يسأله مع بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا إذا
كنا مسافرين أو سفرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنبه وأه الترمذي وغيره وسبحوه وقبس
بالجنبه ما في معناها ولأن ذلك لا يتكرر وتكرر والحديث الأصغر (واعلم) أن من فسد نجسه أو ظهر شيء مما
ستره من رجله ولغافه وغيرهما أو انقضت المدة وهو بطاهر المسح في الثلاثة لم يغسل قدميه فقط أبطلان
طهرهما دون غيرهما بذلك ونخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة إلى غسل قدميه * (قائدة) * قال في
الاحياء يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن ينفذه لئلا يكون فيه حبة أو عقر أو وشكة أو نحو ذلك
واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يلبس نجسه حتى ينفذهما ولما عقب الناظم باب الوضوء بالمسح لانه رخصه فيه عقب ذلك بسباب
الاستنجاء فقال

* (باب الاستنجاء) *

وأخوه عن الوضوء أعلا ما يجوز تقديم الوضوء عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لأن الوضوء يرفع الحدث
وارتفاعه يحصل مع قيام المانع والاستنجاء طهارة مستترة على الأصح وهو استعماله من طلب النجاء وهو
الخلاص من الشيء وهو ما خوذ من نجوت الشجرة وأنتجتها أى قطعها لأن المستنجي يقطع الأذى عن نفسه
وقد يترجم عن هذا الباب بالاستطابة وهى طلب الطيب فكان قاضى الحاجة يطلب طيب نفسه بأخراج
الأذى وقد يعبر عنه بالاستجمار وهو الحصى الصغار وتطلق الثلاثة على إزالة ما على المفض لكن الأولان
يعمان الخبز والماء والثالث مختص بالخبز

* (ويجب استنجاء كل محدث * من كل رجس خارج ملوث) *

* (بالماء أو ثلاثة أحجار * ينقى بهن موضع الاقدار) *

* (والجمع أولى وليقدم الخبز * والماء أولى وحده ان اقتصر) *

أى ويجب استنجاء كل محدث من كل رجس أى نجس خارج ملوث ولو نادرا كدم ودى إزالة النجاسة لا على
الفور بل عند الحاجة إليه بقوله بالماء أو ثلاثة أحجار أشار به إلى أنه يجوز له أن يقتصر على الماء فقط لانه
الأصل في إزالة النجاسة أن يقتصر على ثلاثة أحجار لانه صلى الله عليه وسلم جوزه ما حيث فعله كما رواه البخاري
وأمر به فعله بقوله كما رواه إمامنا الشافعي قدس الله روحه وليس تجزئ ثلاثة أحجار الموافق له ما رواه مسلم وغيره
من نهيته صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار * واعلم أن الواجب في الاستنجاء بالخبز أو
أحدهما ثلاث مسحان بأن ينقى بكل مسحة المحل ولو كانت باطراف حجر لخبر مسلم عن سلمان ثم أنار رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف بخلاف رمي الجار لا يكفي
له حجر له ثلاثة أطراف عن ثلاث وميات لأن المقصد ثم عدد الرمي وهناك عدد المسحات فانهما انقضاء المحل كما
أشار إليه بقوله ينقى بهن أى بالأحجار وما في معناها موضع الاقدار بالمعجمة أى المحل فان لم ينقى بالثلاثة وجب
الانقاء برابع فاكتر إلى أن لا يبقى الأثر لا يزاله إلا الماء أو صغارا الخرف ويسن بعد الانقاء أن لم يحصل بوتر
الابتار بواحدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة تسار وأه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا استجمر أحدكم فليستجمر وتر أو صر فسه عن الوجوب رواية أبي داود وهى قوله صلى الله عليه وسلم من
استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج وأشار بقوله * والجمع أولى وليقدم الخبز * إلى أن
الأفضل أن يستنجى بالأحجار ثم يتبعها بالماء لأن العين تزول بالخبز والأثر يزول بالماء من غير حاجة إلى تخامرة
نجاسة فان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل فانه يزول العين والأثر والله أشار الناظم بقوله من زيادته
* والماء أولى وحده ان اقتصر * أى على أحدهما * (تنبيهات) * أولها شمل الإطلاقه كماله بخارطة الذهب

* (باب الاستنجاء) *

ويجب استنجاء كل محدث
من كل رجس خارج ملوث
بالماء أو ثلاثة أحجار
ينقى بهن موضع الاقدار
والجمع أولى وليقدم الخبز
والماء أولى وحده ان اقتصر

والفضة اذا كان كل منهما ماقا لعاو حجارة الحرم فيجوز الاستنجاء بهما على الاصح ثانياً ادخل في معنى الحجر
الوارد كل جامد طاهر قانع غير محترم كشب وخزف لم يحول الغرض به كالحجر نخرج بالجامد المائع غير الماء
الطهور وكاء ورد وبالطاهر النجس كاليعر والمتنجس كالسقاء القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقانع نحو الزجاج
والقصب الاملس وبغير محترم كالمطعم الا دمي كالخيز أو الجبن كالعظم لا يطعمون بهائم كالحشيش
فيجوز والمطعمون لها اولاد ذيبين يعتد به في الغالب وان استويا فوجهان بناء على ثبوت الزاوية والاصح
الثبوت كما قاله الروياني والماء ودي وانما جاء بالمائع مع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه ومن المحترم
ما كتب عليه اسم معظم أو علم حديث أو فقه نالها شرط الاستنجاء بالحجر وما ألحق به لانه محترى ان لا يحول
النجس الخارج فان جف تعين الماء ولا ينتقل عن المحل الذي أصابه عند نحو وجهه واستقر فيه وان لا يطرأ عليه
أجنبي نجسا كان أو طاهرا رطبا ولو بلل الحجر أو المالحق الطاهر فلا يؤثر فان طرأ ما ذكر تعين الماء رابعها
لوتدرا الخارج كالدوم والودي والمذي أو انتشر فوق عادة الناس وقيل عادة نفسه ولم يجاوز في الغائط صفحته
وهي ما انضم من الالين عند القيام وفي البول حشفته وهي ما فوق الختان أو قدرها من مقطوعها جازا الحجر
وما في معناه خامسها لا يجب الاستنجاء لدودو بعرج حرج باللوث الغوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو
تخفيفها ولكن يسخر وجاه من الخلاف سادسها الواجب في الاستنجاء ان يغلب على ظنه زوال النجاسة فلا
يضر شمر أو تحتها بيده فلا يدل على بقاء على المحل وان حكمه نال على يده بالنجاسة لانه لم يتحقق ان محل الرج باطن
الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا نجس بالشك ولان هذا المحل قد خفف فيه في
الاستنجاء بالحجر نخفف فيه هنا بغلبة ظن زوال النجاسة سابعها يسن تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء
بالماء عكس الاستنجاء بالحجر ثمانية قال في الاحياء يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن
فرجي من الفواحش

- * (وليجنب قبلتنا بعورته * قبلنا ودبرنا عند قدسرتة) *
- * (كذا القعود صوب شمس وقر * وتحت كل مثمر من الشجر) *
- * (والظل والطريق والاحجار * وكل ماء لم يكن بجاري) *
- * (وحل ذكر والسكلام والعبث * وطهره بالماء موضع الخبث) *

ذكر في هذه الايات من آداب قاضي الحاجة أمور * اولها يندب لقاضي الحاجة أن يجنب استقبال القبلة
واستدبارها اذا كان في غير المعد لذلك مع سائر مرتفع قدر ثلث ذراع تقر بما كثر بينه وبينه ثلاثة أذرع
فاقل بذراع الا دمي وارضاء ذيله كاف في ذلك فيهما وهو حيث يذخلاف الاولى ويحرم ان في البناء غير المعد
لقضاء الحاجة وفي الصحراء بدون السائر المتقدم ذكره وهذا مراده بقوله وليجنب قبلتنا بعورته قبلنا ودبرا
بسكون البناء الموحدة فيهما أي استقبالا واستدبارا عند قدسرتة المذكورة والاصل في ذلك ما في الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم قال اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا
أو غربوا وفيها انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة وعن جابر
رضي الله عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبلة ببول فرائيته قبل أن يقبض بعام استقبالها
رواه الترمذي وحسنه فعملوا الاول المقيّد بالحرمة على القضاء وما ألحق به لسهولة اجتناب المحاذاة فيه
بخلاف البناء غير المذكور مع الصحراء فيجوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم بيانا للجواز وان كان الاولى
لنا تركه كما مر اما في المعد لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاولى قال في المجموع ويستثنى من الحرمة
مالو كانت الرجح تهيب عن عين القبلة وشمالها فانهم لا يحرم من الضرورة واذا تعارض الاستقبال والاستدبار
تعين الاستدبار ولا يحرم ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حالة الاستنجاء والجماع والخارج الرجح اذا نهى
عن استقبالها واستدبارها فقد بحالة البول والغائط * ثانياً يندب لقاضي الحاجة أن لا يستقبل الشمس
والقمر ببول أو غائط فيكره ذلك وهذا مراده بقوله كذا القعود صوب شمس وقر واقصر الناظم على حكم
الاستقبال ولم يذكر الاستدبار كاصله تبعه لما نقله النووي في أصل الروضة عن الجمهور انه يكره الاستقبال

وليجنب قبلتنا بعورته
قبلا ودبرا عند قدسرتة
كذا القعود صوب شمس وقر
وتحت كل مثمر من الشجر
والظل والطريق والاحجار
وكل ماء لم يكن بجاري
وحل ذكر والسكلام والعبث
وطهره بالماء موضع الخبث

دون الاستدبار وقال في المجموع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لا أصل
للكراهة فالمختار باحتياطه والذي جرى عليه الأصل هو ما جرى عليه ابن المقرئ وحكم استقبالات بيت المقدس
واستدبار محكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما * ثالثها يندب لقاضي الحاجة أن يجتنب ذلك تحت
كل شجر ولو كان الشجر مباحاً وفي غير وقت الفرة صيانة لها من التلويث عند الوقوف فتعافها
النفس ولم يحرموه لان التحجيس غير متيقن نعم اذا لم يكن عليها ثمر وكان يجري عليه الماء من مطر أو غيره قبل
أن يثمر لم يكره كالماء بالتحته ثم أورد عليه ماء طهوراً يربحها يندب لقاضي الحاجة أن يجتنب ذلك في الظل
للنهي عن الخلق في ظلمهم أي في الضيف ومثله موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء * خامسها يجتنب ذلك في
الطريق أي المسالك لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو
في ظلمهم تسيباً بذلك لعن الناس أجمعين كثير أقاسب اليهم ما يصيبه الماء الغث إذا وصلهم الماء الغثان لقول المصنف
والمعنى احذر واسبب اللعن المذكور * سادسها يجتنب ذلك في الأبحار بتقديم الجيم جمع بحر يضم الجيم
وسكون الحاء المهملة وهو الخرق النازل المستدير للنهي عنه في خبر أبي داود وغيره لما يقال انه مسكن الجن
ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فينأذى أو قوي فيؤذيه أو نجسه ومثله السرب وهو يفتح السين والزاء
الشق المستطيل * سابعها يجتنب ذلك في ماء لم يكن يجاري بزيادة الماء وهو الماء الراكد لا ينهي عنه في حديث
مسلم ومثله الغائط بل أولى والنهي في ذلك للكراهة وان كان الماء قليلاً لا مكان طهره بالكثرة وفي الليل
أشد كراهة لان الماء بالليل ماوى الجن اما الجارى ففي المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون
الكثير أي وان كان يكره في الليل لاسم وكرهه أيضاً قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاءها فيه لعموم
النهي عن البول في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه * ثامنها يجتنب مريد قضاء الحاجة جلي ذكر الله
أي لا يحمل في الخلاه ذكر الله تعالى أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيمه وقد كان صلى الله عليه وسلم
اذا دخل الخلاه فرج خاتمته وكان نقشه ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر فان سها أو تعمده حتى
جاس لقضاء حاجته وهو حامل لذلك ضم كف عليه أو وضعه في عمامته أو غيرها * تاسعها يجتنب ندبا الكلام
ذكره كان أو غيره فيكره ذلك حال قضاء الحاجة لضرورة كذا راعى فلا يكره بل يجب فان عطس جسد
الله بقلبه ولا يجري لسانه أي بكلام يسمع به نفسه * عاشرها يجتنب العجب فلا يعجب بيده ولا يلتفت يميناً ولا
شمالاً ولا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السماء * حادى عشرها يجتنب ندبا الطهر بالماء في موضع
الخبث فلا يستنجى بماء في محاسنه ان لم يكن معه ذلك لئلا يعود عليه الرشاش فينجسه بخلاف المستنجى بالخر
والمعد لذلك للمشقة في المعد لذلك ولان المعد له في الاستنجاء بالخر وما تضمنه البيت الأخير من زيادة النظم
الاقوله والكلام ونختم الباب بمسائل تتعلق بالباب تنبيه على الفائدة فنقول يندب أن يقدم داخل الخلاه
يساره والخارج عن يمينه وأن يقول عند دخوله الى مكان قضاء حاجته بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث
والخبائث وعند انصرافه يغفر الله له الذي اذهب عنى الاذى وعافانى للتابع واه التمساق ومعنى
وعافانى أي من احتباسه أو من نزول الامعاء معه ويسن أن يبعد عن الناس في الصحراء وما الحق به في
البنيان الى حيث لا يسمع الخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم سن لهم الابعاد عنه
كذلك ولا يبول في موضع هبوب ريح وان لم تكن هابة اذ قد تهب بعد شروعه في البول فترد عليه الرشاش ولا
في مكان صلب ولا يبول قائماً أو يمد في قضاء الحاجة يساره لان ذلك أسهل لخروج الخارج ويندب أن يرفع
لقضاء الحاجة ثوبه عن عورته شيئاً فشيئاً الآن يخاف تحجيس ثوبه فيرفع به بقدر حاجته ويسبله شيئاً فشيئاً قبل
انقضاء قيامه ويكره طائفة الميكث في محل قضاء الحاجة لساوئى عن أنس عن لقمان انه يورث وجهه في الكبد
ولا يدخل الخلاه حافياً ولا مكشوف الرأس للتابع ويسن أن يستبرئ من البول عند انقضاءه بنحو تنحج
ونترد كغير ذلك

* (باب نواقض الوضوء) *

* (باب نواقض الوضوء) *

أى ما ينتهى به الوضوء

* (نواقض)

* (فواقض الوضوء خمس خارج * من مخرجه لا المني الخارج) *
 * (ونومه الامع التمكن * وما أزال العقل كالجنون) *
 * (ومس فرج الآدمي ببطن كف * ولمس أنثى رجلا حيث انكشف) *
 * (لامس أنثى محرما أو في الصغر * ولا بسن أو بظفر أو شعر) *

فواقض الوضوء خمس فقط ولا يخالف من جعلها أربعة كما هنا لان مفهوم قول المنهاج الا انهم يمكن مقعده هو منطوق الثاني هنا قوله المنتقض به غير معقوله المعنى فلا يقاس عليها غير هذا فلا ينقض بالباو غ بالنسب ولا بمس الامر الحسن ولا بمس فرج عجمه ولا باكل لحم الجزور ولا بالقهقهة في الصلاة ولا بالجماسة الخارجة من غير الفرج كالغصه والحاجة ولا بتزع الخلف لان تزعمه بوجوب غسل الرجلين فقط على الاصح * أحدها الخارج من مخرجه أي المتوضئ الحي الواضح أي من قبله أو من دبره سواء كان الخارج عينا أم بمحاطاها أم نجسا جافا أم وطبا مع اتادا كبول أم نادر الانتفصال أم لا قليلا كان أم كثيرا طوعا أم كرها أم المشكل فان خرج الخارج من مخرجه جميعا فهو محدث وان خرج من أحدهما فلا ينقض ويستثنى مما ذكره ما زاده على أصله بقوله لا المني الخارج منه أولا كان أمني بحجر دنظر أو احتلام ممكنا مقعده فلا ينقض وضوءه بذلك لانه أوجب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب أدوم ما هو الوضوء بعمومه كزنا المحسن لما أوجب أعظم الحدين لكونه زنا المحسن فلا يوجب أدوم ما لكونه زنا أماني غيره أو منيه اذا عاد فينقض خروجه لفقد الغلة * (تنبيه) * تعبيره بمخرجه كتعبيره بأصله بالسيلين حري على الغالب اذ للمرأة ثلاثة مخارج اثنتان في قبلها وواحدة في دبرها فلو خلق للرجل ذكران فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة فرجان * ثانيها نوم أي المتوضئ الامع التمكن لقوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكاء السه في نام فليتوضأ رواه ابو داود وغيره والسه اسين مهملة مشددة مفتوحة وهاء حلقية الدبر والو كاء بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشيء والمعنى فيه ان البيضة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج الشيء منه ولا يشعر به أما اذا نام وهو ممكن اليسه من مقعده من أرض أو غيره فلا ينقض وضوءه ولو كان مستندا الى ما لو زال لسقط الامن خروج شيء حينئذ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج زيج من قبله لانه نادر * (تنبيه) * دخل في ذلك ما لو نام محتببا وانه لا فرق بين الخفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره ان كان بين مقعده ومقعره تحاف نقض كانه له في الشرح الصغير عن الرويانى وأقره ولا يمكن لمن نام على قفاه مصلصقا مقعده مقعره ولو نام متمكنا فسقط يده على الارض لم ينقض وضوءه ما لم تزل اليته عن التمكن قبل ابتهاجه ويسن الوضوء من النوم ممكنا خروجا من الخلاف * (فائدة) * من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا ينقض وضوءه بنومه مضطجعا وكذا سائر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين على الاوجه * ثالثها ما أي شيء أزال العقل الغريزي كالجنون والسكر وان لم يات به والمرض والاعماء لان ذلك أبلغ من النوم ولا فرق بين أن يكون متمكنا أم لا قال الغزالي قدس الله تعالى روحه الجنون يزيل العقل والاعماء يغمره النوم يستتره وقد علم من كلام الناطم كاصله ان أوائل السكر الذي لا يزول به الشعور لا ينقض وهو كذلك رابعها مس فرج الآدمي من نفسه أو غيره ذكر أو أنثى متصلا أو منفصلا ببطن كف بغير حائل لقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه فليتوضأ رواه الترمذي وصححه والخبر ابن حبان اذا أفضى أحد كبيده الى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس ببطن الكف فثبت المنتقض في فرج نفسه بالنص وفي فرج غيره أولى لانه أخف لهتل حرمة غيره والمراد ببطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وبفرج المرأة ملتقى الشفرين على المنفذ فلا ينقض بمس الانثيين ولا بباطن الاليتين ولا بما بين القبيل والدبر ولا بالعانة وينقض مس حلقية الدبر لانه فرج وقيا ساعلى القبل بجامع المنتقض بالخارج من كل منهما والمراد بهذا ملتقى المنفذ لما رواه وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الا شل وباليده السلاع وخرج بقول النافذ بمس بطن كف ورؤس الاصابع وما بينهما وحرفها وحرف الكف فلا ينقض بذلك لخر وجهها عن سمت الكف فضا ببط ما ينقض ما يستتر عنه

فواقض الوضوء خمس خارج
 من مخرجه لا المني الخارج
 ونومه الامع التمكن
 وما أزال العقل كالجنون
 ومس فرج الآدمي ببطن
 كف
 ولمس أنثى رجلا حيث
 انكشف
 لامس أنثى محرما أو في الصغر
 ولا بسن أو بظفر أو بشعر

وضع احدهما اليد على الاخرى مع تحامل يسير وبفرج الايدي فرج الشهوة والطير فلا ينقض بمسه قياسا على عدم وجوب ستره وعدم تحريم النظر اليه * خامسها المس أني بشير ثم ارجح لا أي بشرته حيث انكشف أي بغير حائل لقوله تعالى أو لا مستمسك النساء أي استمسك كقري به فعماف اللبس على الحي من الغائط ورتب عليه ما الامر بالنهي عند قد الماء فدل على انه حدث لا جامعته لانه خلاف الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون شهوة أو اكراه أو نسيان أو يكون الرجل ممسوحا وخصيا أو عذينا أو المرأة نجوا راشوها أو ذما من ساقطة الاولها لا قطة أو كافرة بتعجب أو غير أو حرة أو رققة أو أحداهما ميتا لكن لا ينقض وضوء الميت واللمس الجلس بالبدن والمعنى فيه أنه مظنة أن الشهوة ومثاله في ذلك باقي صور الالتقاء فالحق به بخلاف النقص بمس الفرج كما مر فانه يختص ببطن الكف لان المس انما يثير الشهوة ببطن الكف واللمس يثيرها به وبغيره والبشرة ظاهرة الجلد وفي معناه اللحم كالحكم الانسان واللقوة باطن العين وخرج بقوله حيث انكشف ما اذا كان على البشرة حائل ولو رققة انهم لو كثر الوسخ على البشرة من العرق فان نسيه ينقض لانه مزار كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان من غبار وبالرجل والمرأة الرجلان والخنثى مع الرجل والمرأة ولو بشهوة لا تنقض مظنة ولا احتمال التوافق في صورة الخنثى والمراد بالرجل الذكر اذا بلغ حدا يشتهى لا البالغ والمرأة الانثى اذا بلغت كذلك لا البالغ ثم يستثنى من ذلك ما ذكره الناظم زيادة على أصله بقوله لا لمس أنثى محرما أي رجل لا يحرم ما لا ينقض لمس محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو بشهوة لانه ليس مظنة للشهوة بالنسبة اليها كما مر ولا تنقض صغيرة ولا صغيرة لم يبلغ كل منهما حد الشهوة عرفا كما أشار اليه بقوله من زيادته أيضا وفي الصغر لا تنقض مظنة الشهوة بخلاف ما اذا بلغاها وان انتفت بعد ذلك لنحو هرم كما أشار اليه في سابق ولا يسن أو يظفر أو شعر أو عظم لان معظم الالتذا في هذه النما هو بالنظر دون اللمس ولا ينقض العضو المبني غير الفرج والتصرح بالسن والظفر والشعر من زيادة الناظم أيضا وقوله أو يظفر بسكون الفاء وما قدم الناظم الكلام على ما يتعلق بالوضوء المسمى بالطهارة الصغرى عقب ذلك بالكلام على الغسل المسمى بالطهارة الكبرى فقال

* (باب الغسل) *

وجوبه بستة أشياء
ثلاثة تختص بالنساء
الحيض والنفاس والولادة
عند انقطاع السك للعبادة
واشترك النسا مع الرجال
في الموت والجماع والانزال

* (باب الغسل) *

لمشاركة كل منهما في الطهارة بالماء ولم يتقدم الاكبر على الاصغر لانه ككرر الاصغر خمس مرات فصاعدا في اليوم والليله بخلاف الاكبر والغسل يفتح العين وضوء الغمسة لان الماء على الشيء مطاوعة وشرا عايلانه على جميع البدن بنسبة والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من نحو سدر وخطمي

* (وجوبه بستة أشياء * ثلاثة تختص بالنساء) *

* (الحيض والنفاس والولادة * عند انقطاع السك للعبادة) *

* (واشترك النسا مع الرجال * في الموت والجماع والانزال) *

أي وجوب الغسل كائن بستة أشياء ثلاثة منها تختص بالنساء وهي الحيض لقوله تعالى فاعترفوا بالنساء في الحيض أي الحيض ونحو البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش بضم المهملة وفتح الموحدة بعد هامة ثمانية تحتية ثم شين مجمعة اذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة واذا أدبرت فاغتسل على وصلى والنفاس لانه دم حيض يجمع والولادة ولو علقسة أو مضغة ولو لبلا بل لانه متى منعقد لا يخلو عن بلل غالبا فاقسم مقامه كالنوم مع الخارج وتطوره المرأة على الاصح في التحقيق وغيره ويعتبر مع خروج كل واقطاعه القيام الى الصلاة أو الى نحوها كافي الرافعي والتحقيق وكما أشار اليه الناظم بقوله من زيادته عند انقطاع السك للعبادة وان صح في المجموع أن موجبه الانقطاع فقط فهذه الثلاثة تختص بالنساء واشترك النسا مع الرجال في ثلاثة أيضا اولها الموت لمسلم غير شهيد كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الجنائز الحديث المحرم الذي وقصته ناقته فقال غسلوه بماء وسدر واه الشيخان وظاهره الوجوب وهو من فروض الكفايات والوقص كسر العنق وثانيها الجماع أي التقاء الختانين باذخال حشفة ذكرا في حشفة أنثى أو غير

منتشر أو قدرها من مقطوعها فترجمان امرأة أو كان على الذكرك خرقعة ملغوفة أو لوعليظة لقوله صلى الله عليه وسلم
 إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وإن لم ينزل رءوسه لم والختانان خزي على الغالب فلو أدخل
 حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هيمه أو دبر كان الحكم كذلك لأنه جاع في فرج وليس المراد بالبقاء
 الختانين انضمامهما لعدم إيجابه الغسل بالأجاء بل تحاذيهما يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم
 ينضمما وذلك أنهما يحصل باذخال الحشفة في الفرج إذا الختانان حصل القطع في الختان وختان المرأة فوق
 مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر ويحجب صبي أو مجنون أو لجا أو أوج فلهما وجب
 عليهما الغسل بعد التكميل وصح من يميز ويجزيه ويؤمر به كالوضوء وإبلاج الخنثى لا أثر له في الغسل
 وثالثها النزول أي خروج المني أي متى الشخص نفسه الخارج أول مرة والأصل في ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم إنما الماء من الماء ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المني بين أن يكون من طريقه المعتاد
 وإن لم يكن مستحكما أو من غير غيره إذا كان مستحكما لمع انسداد الأصل وخروج من تحت الصاب فإن خرج
 غير المستحكم من غير المعتاد كان خروج أرض فلا يجب به الغسل ولا يجب بخروج من غير منه ولا
 بخروج من غير منه بعد استدخاله ويعرف المني بتدفقه أول مرة مع فتور الذكر وانكسار الشهوة عقبه وإن لم
 يتدفق لقلته أو خرج على لون الدم أو ريج عجيب حنطة أو نحوها أو ريج طلع رطبا أو ريج بيضا بيضا دجاج
 أو نحوها قافا وإن لم يلتد ولم يتدفق كان خروج باقى منه بعد غسله أما إذا خرج من قبل المرأة منى جاعها
 بعد غسلها فلا تعيد الغسل إلا أن قضت شهوتها فإن لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كانت ولم تقض كمنامة لا إعادة
 عليها فإن فقدت الصفات المذكورة في الخارج فلا غسل عليها لأنه ليس بمنى وهذه الخواص تشترك فيها
 الرجال والنساء على الراجح * (فرع) * لو أحس بنزول المني فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه
 كما علم مما مر وصرح به في الروضة * (تتمة) * إذا احتمل كون الخارج منيا أو غيره كودى أو مذى تخبر
 بينهما على المعتد فان جعله منيا اغتسل أو غيرتوضأ وغسل ما أصابه لأنه إذا أتى به مقتضى أحدهما برئ منه
 بقينا والأصل ببراءته من الآخر ولا معارض له وإذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فإن لم يفعله كان له
 الرجوع عنه وفعل الآخر إذا لا يتعين عليه باختياره شيء

وإن تردفروضه فالنية
 والغسل للنجاسة العينية
 وأن يعم الماء سائر البدن
 مع الشعور ظاهر أو ما بطن
 ويستحب قبله الوضوء له
 والنطق في ابتدائه بالسملة
 والبدء باليمين فالشمال
 مدلكا مثلثا موالى

- * (وإن تردفروضه فالنية * والغسل للنجاسة العينية) *
- * (وأن يعم الماء سائر البدن * مع الشعور ظاهر أو ما بطن) *
- * (ويستحب قبله الوضوء له * والنطق في ابتدائه بالسملة) *
- * (والبدء باليمين فالشمال * مدلكا مثلثا موالى) *

أي وإن تردأها المخاطب فرضه أي الغسل ولو لم يستنوا فهو لا تلتعل على ما صححه الرافعي من عدم الاكتفاء
 بغسله عن الحدث والنجس وفرضان على ما صححه النووي في كتبه من الاكتفاء لهما بغسله وهي المذهب
 * الأول النية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فينوي رفع الجنابة إن كان جنباً أو رفع حدث
 الحيض إن كانت حائضاً أو لتوطأ كافي الروضة وأصلها أو الغسل من الحيض كما قاله ابن المقرئ أو رفع
 الحدث سواء أضافه إلى الأكبر أم لا أو ينوي استباحة مفتقرة إلى غسل أو أداء فرض الغسل أو فرض
 الغسل أو الغسل المفروض أو أداء الغسل وكذا الطهارة للصلاة أما إذا نوى الغسل فقط فإنه لا يكفي بخلاف
 الوضوء لأن الوضوء لا يكون إلا بمرور تكون النية مقرونة بأول ما يغسل من البدن سواء كان من
 أعلاه أو من أسفله إذا ترتب فيه فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله قال في المجموع وإذا اغتسل
 من إناء كبير بقى ينبغي له أن ينوي عند غسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه لأنه قد يغفل عنه أو يحتاج إلى
 المس فينة قض وضوءه أو أنى كفاية في لف خرقعة على يده * (فرع) * لو نوى شخص رفع الجنابة وحده
 الحيض أو عكسه أو نوى رفع جنابة الجماع وجنبته باحتمال أو عكسه مع الغلط دون العمد كنظيره في
 الوضوء كذلك في المجموع * والثاني الغسل بفتح الغين المعجمة للنجاسة العينية فإن لم تزل بقي الحدث

وحل الخلاف في النجاسة الحكيمة كما في المجموع ٧٦٠ مرفعهما مع الاصح انه يكفي لهما غسلة واحدة فان
اجبها غسل العضو وقد حصل فعلم من صبيح الناطم ان النجاسة ان كانت عينية ولم تزل بقي الحدث وهذا
محل وفاق فتعبيره أوضح من تعبيرة أصله بازالة النجاسة ان كانت على بدنه * الثالث أن يعم الماء سائر أي جميع
البدن مع جميع أجزاء الشعور ظاهر أو باطن أي وباطنا وان كثف ويجب نقض الضمائر ان لم يصل الماء
الى باطنها الا بالنقض لكن يعنى عن باطن الشعر المعقود ولا يجب غسل الشعر النابت في العين والانف وان
كان يجب غسله من النجاسة لغلظها * (تنبيه) * دخل في قول الناطم سائر البدن الاظفار وما يظهر من
صماخي الاذن ومن فرج المرأة عند عودها القضاء والحاجة وما تحت القلفة وموضع شعر نثفه قبل غسله ولا
يجب في الغسل مضمة ولا استنشاق ولا سافرغ من فروض الغسل ذكر سننه قال ويستحب قبله أي
الغسل الوضوء كله الا لا يتابع راءه الشيخان قال في المجموع عن الاحتجاب وسواء قدم الوضوء كله أم بعضه
أم أخذ أم فعله في أثناء الغسل فهو يحصل للسنة لكن الأفضل تقديمه ثم ان تجردت جنباته عن الحدث كان
احتمل وهو جالس ممكن نوى سنة الغسل والافرى رفع الحدث الاصح وان قلنا باندر وجهه خروجه من
خلاف من أوجه فان ترك الوضوء أو المضمة كرهه ويسن له أن يتدارك ذلك ويستحب النطق في
ابتدائه أي الغسل بالسمية كالوضوء بقصد التبرك وذكر التسمية من زيادته ويستحب البدء أي الابتداء
باليمن فالشمال والمعنى يستحب تقديم غسل جهة اليمن من جسده ظهر أو بطناً على جهة اليسار بان يفيض
الماء على شقه الايمن ثم الايسر لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره متفق عليه ويستحب الدلك
كما أشار اليه بقوله من زيادته مد الكفاية لك ما وصفت اليه يده من بدنه احتياطاً وخر واجمن خلاف من
أوجبوا يتعهد معاطفه بان يأخذ الماء بكفه فيجعله على المواضع التي فيها انعطاف والتواء كالاذنين وطبقات
البطن وداخل السرة لانه أقرب الى الثقة بوصول الماء ويتأكد في الاذن فيأخذ كفاً من ماء يضعه الاذن
عليه يرفق ليصل الماء معاطفه موز يادق ويستحب التثليث تأمينا به صلى الله عليه وسلم كما أشار اليه الناطم
بقوله من زيادته مثلاً وكيفيته ذلك أن يتعهد ما ذكره ثم يغسل رأسه ويداه ثلثاً ثم باقي جسده كذلك
بان يغسل ويداك شقه الايمن المتقدم ثم المؤخر ثم الايسر كذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك ولو انغمس في
ماء فان كان جارياً كفي في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يظن انه لا يمكن منه غالباً تحت
الماء فذكر بما يضيق نفسه وان كان راكداً انغمس فيه ثلاثاً بان يرفع رأسه منه وينقل قدميه أو ينتقل فيه
من مقامه الى آخر ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال جلته ولا رأسه كما في التسبيح من نجاسة الكلب فان حركته
تحت الماء كجرى الماء عليه ويستحب الموالاة كما أشار اليه بقوله موالى وهى غسل العضو قبل جفاف ما قبله
كما في الوضوء (فائدة) ان قيل لم جاء في الكتاب العزيز كيفية الوضوء دون كيفية الغسل فالجواب لما كان
الغسل من الجنابة معلوماً قبل الاسلام من شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يحتج الى بيان كيفية
بخلاف الوضوء كذا قال بعضهم * (خاتمة) * لا يسن تجديد الغسل بخلاف الوضوء فيسن تجديده اذا صلى
بالاول صلاة ثم ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدا الغسل عن صاع تقريباً قال في الاحياء لا ينبغي
أن يحلق رأسه أو يقلم أو يستحد أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب اذ يراد اليه سائر أجزائه
في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب صاحبها بجنبائها ويجوز أن ينكشف للغسل في خلوة
أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته واستراؤه

* (فصل في الاغسال المسنونة) *

- * (وهالك أيضاً اغسال تسن * بسبعة وعشرة عدا احسن) *
- * (لجعة والعيدوا المكسوف * وغسل الاستسقاء والخسوف) *
- * (ومن يغسل ميتاً ومن دخل * في ديننا من بعد كفر اغتسل) *
- * (ومن به انجاء او جنون * اذا أفاق غسله مسنون) *

* (وقاصد الدخول في الاحرام * كذا دخول البلدة الحرام) *

* (والوقوف بعدها بعرفة * وللحجبت بعد بالمرزلفة) *

* (وفي معنى ثلاثة للراي * وللطواف سائر الايام) *

اعلم ان الاغسال المسنونة كثيرة ذكر الناظم منها كاصله سبعة عشر غسالا (بقوله) يهالك الى آخر الايات
 أي خذ عدها احسنا * فالاول من السبعة عشر بتقديم السين على الموحدة الغسل الجمعة لمن يزيد
 حضورها وان لم تجب عليه لخبر اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي أراد مجئها وصرفه عن الوجوب خبر
 الترمذي وحسنه من تواتر يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أي في السنة أخذ أي فقد غتسل
 بما جوزه السنة من الاقتصار على الوضوء ونعمت هي أي رخصة لوضوء بدأ الناظم كاصله بغسل الجمعة
 لانه أكد الاغسال على الراجح ويدخل وقت غسلها بالفجر الصادق لانه مضاف في الادلة الى اليوم ومن ذهابه
 الى المصلي أفضل ويكره تركه بلا عذر على الاصح فان عجز عن انهاء تيمم بنية الغسل وحازا الفضيلة * (تنبيه) *
 لا يبطل غسل الجمعة بالحدث ولا الجنابة فيغتسل والثاني والثالث غسل العبد من الاضحية والفطر اذا مراد
 الناظم الجنس لكل أحد وان لم يحضر الصلاة لانه يوم زينة فالغسل له بخلاف الجمعة ويدخل وقت غسلها
 بنصف الليل ويندب أن يكون بعد الفجر وان لم يصل لان الغسل لليوم للصلاة كما ذكرناه والرابع غسل
 صلاة الكسوف بالكاف للشهس والخامس غسل صلاة الاستسقاء عند الخروج لها والسادس غسل
 صلاة الخسوف بالخاء المعجمة للقمر ويدخل وقت الخسوف بالقمر والكسوف بالقمر كما في المجموع
 * (تنبيه) * تخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالشهس هو الاصح كما في الصحاح وحكى عكسه وقيل
 الكسوف أوله فمما والخسوف آخره وقيل غير ذلك والسابع غسل من أي الذي يغسل ميتا بتشديد
 الياء المكسورة أي الغسل من غسل الميت ولو مسلما للعموم قوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل
 ومن حله فليستوضأ واه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ومرفعه عن الوجوب خبر ليس عليكم في غسل
 ميتكم غسل اذا غسماوه واه الحماكم ثم لا فرق في سنة للغسل بين كونه طاهرا او كونه جنبا وحائضا (تنبيه)
 يسن الوضوء من مسه والثامن غسل الكافر ولو مرتدا اذا أسلم وهو مراد الناظم بقوله ومن دخل في ديننا
 أي معاشر المسلمين من بعده كفرا غتسل تعظيما للاسلام وقد أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل
 لما أسلم وانما لم يجب لان جماعة أسلموا ولم يامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل هذا ان لم يعرض له في كفره
 ما وجب الغسل والار جب على الاصح ولا عبرة بالغسل في الكفر في الاصح * (تنبيهان) * أحدهما قد علم
 من كلام الناظم ان وقت الغسل بعد اسلامه لتصح النية ولانه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل المصرح به
 في كلامهم تكفير من قال لكافر جاعله ليس مسلم اذهب فاغتسل ثم أسلم لرضاه ببقائه على الكفر تلك اللحظة
 ثانيها من الكافر اذا أسلم حاق شعر رأسه لخبر أبي داود الق عنك شععار الكفر ويسن غسل بدنه بماء
 وسنديلان تيسر والا فغيره كاشنن فيما يظهر والتاسع غسل من به نجاسة ولو لحظة والعاشر غسل من
 به جنون اذا أفاق كل منهما ان لم يتحقق منهما الزوال للاتباع في الانحاء واه الشيخان وفي معناه الجنون بل
 أولى لانه كما قال الشافعي قدس الله روحه قل من جن الا وانزل والحادي عشر غسل قاصد الدخول للاحرام
 بحج أو عمرة أو حيا ولو في حال حيض المرأة أو نفاسها والثاني عشر الدخول في البلدة الحرام أي مكة
 شرفها الله تعالى ولو كان حلالا على المنصوص في الامم ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون هذا
 من اغسال الحج من جهة انه لا يقع فيه * (تنبيه) * يستثنى من اطلاق الناظم كاصله ما لو أحرم المكي بعمرة
 من قريب كالتعميم ولغتسل لم يندب الغسل لدخوله مكة والثالث عشر للوقوف بعدها في عرفته والافضل
 كونه بنمرة فيحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الفجر كقريه من ذهابه في غسل الجمعة والرابع
 عشر الغسل للحجبت بالمرزلفة على طريقة بعض العراقيين تبع الناظم أصله فيها وهو المذهب في الرخصة
 حكاه في الزوائد عن الجمهور ونص الامام على استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف

وقاصد الدخول في الاحرام
 كذا دخول البلدة الحرام
 والوقوف بعدها بعرفة
 وللحجبت بعد بالمرزلفة
 وفي معنى ثلاثة للراي
 وللطواف سائر الايام

بالمشعر الحرام والخامس عشر الغسل لرمي الجمار الثلاث في كل يوم من أيام التشريق وهذا امر اراد الناظم بقوله وفي معنى ثلاثة لرمي فلا يغسل لرمي جرة العقبة يوم النحر اكتماع يغسل العيد كما قاله في الروضة ولان وقته متسع بخلاف رمي أيام التشريق والسادس عشر الغسل لاما واف أي لكل من طواف الافاضة والوداع وهذا ما جرى عليه النووي في المنسك الكبير وهو بخلاف الراجح والمعمود عدم الاستحباب كما يقتضيه كلام المنهاج * (تنبيهان) * أحدهما آ كدهذه الاعمال غسل الجمعة كما مر ثم غسل غاسل الميت ثانياً فيهما قال الزركشي قال بعضهم اذا أراد الغسل للمسنونوات نوى اسبابها الا الغسل من الجنون فإنه ينوي الجنابة وكذا المعنى عليه ذكره صاحب الفروع انتهى * (ثمة) * يسن الغسل من الحجامة ومن الخروج من الحمام عند اعادة الخروج منه ولا اعتكاف ولكل ليلة من رمضان ودخول الحرم ولخلق العانة ولبلوغ الصبي بالسن والدخول المدينة الشريفة وعند سيلان الوادي وتغير رائحة لبدن وعند كل اجتماع من مجامع الخير أما الصلوات الخمس فلا يسن الغسل لها لما في ذلك من المشقة ولما فرغ الناظم من الطهارة للمناسبة وضوءاً وغسل لا شرع في الطهارة الترابية كالأوبعض الوقوعها بل اعناه بقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا غفر الله

* (باب التيمم) *

وهو لغة التقصير يقال عمت فلانا وتيممت وتيممتا منه وأتمته أي قصصته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال الشاعر وما أدري اذا عمت أرضا * أريد الخير أي ما يابى
أ الخير الذي أنا بتغيه * أم الشر الذي هو يتغيه
وشرعاً يصل التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وقد جمع الشاعر بين المعنيين في نحو القوم بقوله تيممكم لما فقدت أولى النهى * ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب

وهو رخصة مطلقا على المعتمد وخصت بهذه الامة والاكثرون على أنه فرض سنة من الهجرة وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وان كان الحدث أكبر والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الى قوله تعالى فتمموا صعيدا طيبا أي ترابا طهورا وخبر مسلم جماعت لنا الارض كلها مسجد أو تربتها كلها طهورا يعني مطهرا قال الخطابي في معناه ان من كان قبلنا لم تجله الصلاة لافي البيع والسكناء أي بخلاف هذه الامة المحمدية فوسع الله لها في فعل مسلاتها أي في أي بقعة من بقاع الارض تشرى بها قال بعض مشايخنا وما قاله يرجع الى صدر الحديث وأما قوله وتربتها طهورا فالتراب من لغات العرب وفيه إشارة الى أنهم في زمن من تقدم من الانبياء وأممهم لم تكن كذلك بل كانت طاهرة غير مطهورة والله أعلم

* (شروطه وجود عذر كسفر * أو مرض يفضي مع المبالضد) *

* (ووقت فعل ماله تيمما * وسعيه في الوقت في تحصيل ما) *

* (والفقد بعد سعيه المذكور * وأخذ تراب خالص طهور) *

شروطه أي التيمم جميع شرط وسيأتي تعريفه في كتاب الصلاة أموراً أحدها وجود عذر وهو العجز عن استعمال الماء ومثله بقوله كسفر أي فقد له سبب سفر أو مرض يفضي مع الماء أي مع استعماله الماء الى الضرر والمعنى خوف محذور من استعمال الماء بسبب بطءه أو مرض أو زيادة ألم أو شين فاحش في عضو ظاهر له عذر ولا لية السابقة والشين الاثر المستكره من تغير لون أو تحول أو استحشاف ونغرة تبقى ولجة تزيد والظاهر ما يبدو وعند المهنه غالباً كالوجه واليدين ونحوه بالفاحش اليسير كليل سواد أو بالظاهر الفاحش في الباطن فلا أثر لطوف ذلك * (تنبيه) * يعتمد في خوف ما ذكره دل في الرواية ويحقق بما ذكر حاجته الى الماء اعاش حيوان محترم ولو كان حاجته لذلك في المستقبل صوتاً للروح أو غيرهما عن التلف فيتميم مع وجوده والعاش المبيع للتيمم يعتمد بالخطوف في المرض ثانياً دخول وقت الصلاة كما أشار اليه بقوله ووقت فعل ماله تيمما بالاف الاطلاق فلا يتميم لموقت فرضاً كان أو بطلاق قبل دخول وقته لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر ويدخل وقت صلاة الجنائز

* (باب التيمم) *

شروطه وجود عذر كسفر
أو مرض يفضي مع المبالضد
ووقت فعل ماله تيمما
وسعيه في الوقت في تحصيل ما
والفقد بعد سعيه المذكور
وأخذ تراب خالص طهور

بأنقضاء الغسل أو بدله ويتم للنفل المطابق في كل وقت إرادته الوقت الكراهة إذا أراد إيقاع الصلاة فيه
 * (تنبيه) * يشترط العلم بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه نالتهابا بشرط أي للتيمم السعي في
 الوقت في تحصيل ما بالقصر للوزن أي طلب الماء بعد دخول الوقت بنفسه أو بما ذونه بما جوزه فيه من رحله
 ورفقته المنسوبين اليه ويستوعبهم كان ينادى فيهم من معهما يجوده ثم إن لم يجد الماء في ذلك نظر حواله
 أينما وشمالا وأماما وخلفا إلى الحد الأدنى وخص موضع الخضرة والطير بمنزلة احتياط إن كان بمستومن
 الأرض فإن كان ثم وهدة أو جبل تردد أن أمن مع ما يأتي اختصاصا وما لا يجب بذله لماء الطهارة إلى حد الحقيقة
 فيه غوث رفقة لو استغاث بهم فيه مع شغلهم باشغالهم فإن لم يجد ماء تيمم كظن فقده رابعها فقد للماء بعد
 سعيه المذكور أي بعد راسه عماله شرعا ولو وجد خافية مسيلة بطريق لم يجز الوضوء منها أو خسا كان يحول
 بينه وبينه سمح أو عذر * (تنبيه) * اعلم أن للمسافر أربعة أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء
 فيتيمم حيث يشاء بلا طلب إذا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وفقده في السفر جرحى على الغالب الحالة
 الثانية أن لا يتيقن عدم بل جوزه وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت قبل التيمم ولو بما ذونه كما صر
 الحالة الثالثة أن يعلم ماء يحمل يصله مسافر لحاجته كاحتياط واحتشاش وهو فوق حد الغوث المتقدم
 ويسمى حد القرب فيجب طلبه منه أن أمن غير اختصاص وما لا يجب بذله لماء طهارته ثلثا وأجرة من نفس
 وعضو وما لا زاد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن رفقة وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه
 ماء ولو توضأ به لخروج الوقت فإنه لا تيمم لانه واجد للماء ولم يعتبر واهنا الأمن على الاختصاص ولا على المال
 الذي يجب بذله بخلافه في مسرلة يقن وجوده للماء الحالة الرابعة أن يكون الماء فوق ذلك المحل المتقدم
 ويسمى حد البعد فيتيمم ولا يجب قصد الماء بعده فلو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل من تعجيل التيمم لأن
 فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم أوله وإن ظنه أو ظن أو تيقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت
 فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل لتحقيق فضيلة دون فضيلة الوضوء خلاصها أي الشروط أخذ تراب خالص ظهور
 أي بجميع أنواعه حتى ما يدور به لقوله تعالى فيهم واصعبا طيبا أي ترابا طهورا كما فسره ابن عباس
 وغيره والمراد بالطاهر الطهور ودخل في التراب المذكور المحرق منه ولو أسود ما لم يصر رمادا يكفي الروضة
 وغيرها والاعفر والاصفر والاحمر والابيض والماء كقول سفيها وخروج بالتراب النورة والزنجير وسحقا
 الخرف ونحو ذلك وخروج بخالص ما لو خالطه جص أو دقيق أو نحوه أو اختلط به رمل ناعم يلمص بالعضو فإنه
 لا يكفي وإن قل الخلط لأن ذلك يمنع وصول التراب إلى العضو أما الرمل الذي لا يلمص بالعضو فإنه يجوز التيمم
 به إذا كان له غير لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له وخروج بالطهور المتنجس والمستعمل وهو ما بقي
 بعضوه أو تناثر منه حاله التيمم كالتقاط من الماء ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو
 الكثير من تراب يسير مرات وهو كذلك وقول الناطم ترب لغة في التراب * (فرع) * ولو وجد ماء صالحا
 للغسل لا يكفيه وجب استعماله في بعض أعضائه مرتين إن كان حديثه أصغر أو مطلقا إن كان غيره كما يفعل
 من يغسل كل بدنه ويكون استعماله قبل التيمم عن الباقي * (تنبيه) * يشترط قصد التراب لقوله تعالى
 فيهم واصعبا طيبا أي أقصده فلو سقته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وإن قصد
 بوقوفه في مذهب ربح التيمم لا تنفعا القصد من جهته بأنقضاء الفعل المحقق له

* (أما الفروض مطلقا فالنبيه * فيستيج القربة المنويه) *

* (ومسح كل الوجه واليدين * مرتين أي بضربتين) *

فروض التيمم أربعة جعلها في المنهاج خمسة فزاد النقل وجعلها في الروضة سبعة فجعل التراب والقصد
 ركنين واسقط في المجموع التراب وعددها ستة وجعله شرطاً وما في المنهاج أولى أذ لو حسن عد التراب ركناً
 لحسن عدم الماء ركناً في الطاهر وأما القصد فدخل في النقل الواجب قرن النية به الفرض الأول النية
 أي نية استحالة الصلاة ونحوها مما تنفقت استباحته إلى طهارة كطواف وحمل معصية وسجود تلاوة فلو

أما الفروض مطلقا فالنبيه
 فيستيج القربة المنويه
 ومسح كل الوجه واليدين
 مرتين أي بضربتين

نوى فرض التيمم أو التيمم المفروض لم يكف ويوجب قرن النية بالنقل واستدامتها الى مسح شئ من الوجه وقد أشار الناظم بقوله من زيادته فيستتبع القرية المنوية الى ما لا يستباح له * (تنبيه) * وان نوى استباحة فرض ونقل ايجاله عملا بنية أو فرضا فقط فله النقل معه أو نفي فقط أو نوى الصلاة أو اطلاق صلى به النقل ولا يصلى به الفرض ولو نوى تيممه صلا الجنازة فالاصح انه كالتييم للنقل الفرض الثاني مسح كل الوجه حتى ظاهره مسترسا لحية والمقبيل من أنفه على شفتيه لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم * الفرض الثالث مسح كل اليدين مع المرفقين لآية الفرض الرابع الترتيب كما قال الناظم مرتين لما سرق في الوضوء ثم لافرق في ذلك بين التيمم عن حدث أصغر أو أكبر أو غسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما يطلبه التيمم الفرض الخامس على ما جعده في المنهاج نقل التراب الى العضو الممسوح بنفسه أو بمادونه فلو كان على العضو تراب فرده عليه من جانب الى جانب لم يكف ولو نقه له من وجهه الى يده أو من يده الى أخرى كفى لوجود معنى النقل وأشار الناظم بقوله من زيادته أى بضرب يمين الى انه يجب مسح وجهه وبديه بضرب يمين لغير الحائكم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضرب يمين مسح باحدها ووجهه وبالأخرى ذراعيه * (تنبيه) * لا يتعين الضرب فلو وضع يديه على تراب ناعم وعاقى بهما غبار كفى ولا يجب الترتيب في نقل التراب الى العضو من بل هو مستحب فلو ضرب بيديه التراب دفعة واحدة أو ضرب اليمين قبل اليسار ومسح بيمينه وجهه وبيساره يمينه أو عكس جاز لان الفرض الاصلى المسح والنقل وسيلة الى

وسن بسم الله والتواالى
مقدم اليمين على الشمال
وأبطلوه بارتداد يحصل
وكل ما به الوضوء يبطل
ورؤية المسافر محرم بما
قضاؤه من بعده ان يلزم

* (وسن بسم الله والتواالى * مقدم اليمين على الشمال) *

ذكر في من سنن التيمم ثلاثة أشياء أحدها بسم الله في أوله كالوضوء والغسل ولو حدث حدثاً كبيراً نابتها الموالاة كالوضوء لان كالمهم ما طهروا عن حدث وان اعتبرنا ههنا الجفاف اعتبرناه أيضاً بقدر ما نأثمها تقديم اليمين من اليدين على الشمال منها ومنه سنة البداءة على وجهه وتخفيف الغبار وتفريق أصابعه في أول الضربتين وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين وأن يأتى بالشهادتين بعده

* (وأبطلوه بارتداد يحصل * وكل ما به الوضوء يبطل) *

* (ورؤية المسافر محرم بما * قضاؤه من بعده ان يلزم) *

وأبطلوه أى التيمم أى أبطله العلماء بامور ثلاثة أحدها الردة أعادنا الله تعالى منها بخلاف الوضوء لقوته وضعف بدله لكن تبطل نيته ان وقعت في أثناءه فيجب تجديد نية الوضوء فانها اكل بالجرما أى كل الذى به الوضوء يبطل وتقدم بيانه في باب نالتهار وفي المساء أى الطهور وفي غير الصلاة وان ضاق الوقت بالاجتماع كما نقله ابن المنذر ونحوه برأى داود التراب كذا فيك ولو لم تجرد المساء عشر حجج فاذا وجدت المساء فامسه جلدك رواه الحاكم وصححه ولانه لم يشرع في المقصود فصار كالو رآه في أثناء التيمم * (تنبيه) * وجود غنى الماء عند مكان شرايه كوجود الماء وكذا توههم المساء وان زال سر به الوجوب عليه بخلاف توههم السيرة لانه لا يجب عليه طمها لان الغالب عدم وجدانها بالطالب للخل بها ومن التوههم رؤية شراب وهو ما يرى نصف النهار كانه ماء أو رؤية غمامة مطبقة بقربه أو رؤية يتركب طلع أو نحو ذلك مما يتوههم معه الماء وجود ما ذكر قبل تمام تكبيره الاحرام كوجوده قبل الشروع فيها وانما يبطله وجود الماء وتوههمه اذا لم يعثر بمانع يمنع من استعماله كعطش أو سبغ لان وجوده والحالة هذه كالعدم فان وجدته في صلاة لا يسقط قضاؤه بها التيمم بان صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء يبطل تيممه اذا فائدة بالاشتغال بالصلاة لانه لا بد من اعادتها فان أسقط التيمم قضاءه لم يبطل تيممه لانه شرع في المقصود فكان كولو وجد المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم ولان وجود الماء ليس حذوا لانه مائع من ابتداء التيمم وبما تقرر يظهر معنى قول الناظم ورؤية المسافر محرم بما الخ واعلم ان قطع الصلاة التي تسقط بالتيمم ليتوضأ ويصلى بدلها أفضل من اتمامها الا اذا ضاقت وقت الفريضة فيحرم قطعها كما خرج به في التحقيق والالف في قوله ان يلزم الاطلاق

- * (ومن به جبهه تيمما * عن العليل بعد مسحها بما)
 * (وغسل ما يبدو من الصمغ * في وقت طهر عضوه الجريح)
 * (وحديث صلى بالقضالم يلزم * ما لم تكن بموضع التيمم)
 * (أو وضعت بغيره على حدث * ولم يحجز تيمم مع الخبث)

في هذه الأبيات مسائلتان (الأولى) من به جبهه وهي خشبة أو نحوها كعصبة توضع على المكسر ويشدها
 لخبث المكسر تيمما بالف الاطلاق وجوبه بالمساروي أبو داود والدارقطني بإسناد كل رجاله ثقات عن جابر في
 المشجوع الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شخبته فبات فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيه ان
 يتيمم ويعصب رأسه بخرقه ثم مسح عليها ويغسل سائر جسده وقول الناظم عن العليل أشار به الى ان التيمم
 بدل عن غسل العضو العليل وأما المسح فبدل عن غسل ما تحت أطرافه من الصمغ كما في التحقيق وغیره والذا
 قال الناظم بعد مسحها بما بالقصر للوزن أي حدث عسر نزعه الخوف يحذروا بما تقدم بيان ذلك أي ان
 صاحب الجبهة مسح بالماء عليها وكذا الاصوق يقطع اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير شيء
 فمما منع من وصول الماء ويجب مسح كلها بالماء استعماله ما لم يكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان
 كانت في محل له لانه ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل ويجب الجنب ونحوه متى شاء والمحدث وقت غسل عليه
 وبشرط في الساتر ليكن في ما ذكر ان لا يأخذ من الصمغ الا ما لا بد منه للاستعمال ويجب غسل الصمغ لانها
 طهارة ضرورية فاعتبار الترتيب فيها باقضى الممكن ويتيمم وجوبا كما مر واذا امتنع استعمال الماء في عضو
 من محل الطهارة نحو مرض أو جرح ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم للتأنيق موضع العلة بلا طهارة في غير
 التراب ما يمكن على موضع العلة ان كان بموضع التيمم ويجب غسل الصمغ بقدر الامكان كما قال الناظم في
 وقت طهر عضوه الجريح أي الجرح وراجع لقوله تيمما وأشار به الى ان المحدث حدثا أصغر يتيمم وجوبا
 وقت غسل عليه لاعتبار الترتيب في الوضوء فلا ينقل عن العضو المعالول لابتداء طهارته أصلا وبلا مقدما
 ما شاء منه ما في العضو الواحد * (فرع) * القصد كالجرح الذي يخاف من غسله ما مرفق تيمم له ان خاف من
 استعمال الماء وعصائه كالصوق وحديث صلى صاحب الجبهة التي مسح عليها وغسل الصمغ وتيمم بالقضاء
 لم يلزم أي لم يلزمه القضاء ما لم تكن أي الجبهة بموضع التيمم أي على محله وضعت بطهر اما اذا كانت بمحل
 التيمم فانه يجب القضاء بلا خلاف كما قاله في الروضة لنقصان البدل والمبدل جوبا أو وضعت بغير محل التيمم
 على حدث فانه يجب نزعه ان أمكن بلا ضرر ويبع التيمم لانه مسح على ساتر فاشترط قبسه الوضع على طهر
 كالحلف فان تعذر نزعه مسح وضلى وقضى لفوات شرط الوضع على طهارة فانتفى تشبيهه حينئذ بالخلف
 * (تنبيه) * يجب القضاء أيضا ان أمكن النزاع ولم يفعل وكان وضعها على طهر والتصریح بالاعادة فيها اذا
 كانت بأعضاء التيمم من زيادة الناظم (المسألة الثانية) لم يحجز ولم يصح تيمم مع الخبث أي قبل زوال النجاسة
 عن البدن بالنضغ بها ولانه طهارة ضعيفة وهذه المسألة من زيادته

* (وأوجبوا إعادة التيمم * لكل فرض لا لنفل فاعلم)

أي أوجبوا أي العلماء إعادة التيمم لكل فرض فلا يصح التيمم غير فرض لان الوضوء كان لكل فرض
 لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم لم صلى يوم
 الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان عليه وبالمساروي البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم لكل صلاة وان لم تحدث ولانه طهارة ضرورية ومثل فرض الصلاة في
 ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيمتنع الجرح بينهما التيمم واحد كما وافق مفر وضيق بين طواف فرض
 وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على ما رجحه الشيخان وهو المعتمد لان الخطبة قائمة مقام ركعتين وقوله
 لا لنفل فاعلم أشار به الى انه يصلي تيمم واحدا ما شاء من النوافل لان النوافل كثيرة فيؤدي ايجاب التيمم
 لكل صلاة منها الى الترك والى حرج عظيم تخفف في أمره كما تخفف بفرك القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في
 السفر كما استعمله ان شاء الله تعالى في محله * (فرع) * لو تيمم لنافلة تيمم كان له ان يصلي به الجنازة * (خاتمة)

ومن به جبهة تيمما
 عن العليل بعد مسحها بما
 وغسل ما يبدو من الصمغ
 في وقت طهر عضوه الجريح
 وحديث صلى بالقضالم يلزم
 ما لم تكن بموضع التيمم
 أو وضعت بغيره على حدث
 ولم يحجز تيمم مع الخبث
 وأوجبوا إعادة التيمم
 لكل فرض لا لنفل فاعلم

يعضى وجوباً متى لم يفرغ من سفره فقدم ما يحل يندرقه فقدمه بخلافه يحل لا يندرق فيه ذلك ولو بقي ما يمتهم
لعدم كفايته ماء وخرج في سفره معصية كما سبق لأن عدم القضاء رخصة فلا تنطاط بسفر المعصية وعلى فاقده
الطهورين وهما الماء والتراب كعصية من يحل ليس فيه واحد منهما أن يصلي الفرض لحزمة لوقت وبعد
إذا وجد أحدهما وانما يعيد بالنهي في محل يستطاعه الفرض إذا فائدة بالعادة في محل لا يستطاع به الفرض أما
النفل فلا يفعل قطعا وأعلم أن صلاته توصف بالصحة ولهذا قال في المجموع تبطل بالحديث والكلام ونحوهما
والما قدم الناظم ما لا يجوز مع الجنب أي النجس احتياج إلى بيان النجاسة فلا حرم أن قال

*** (باب النجاسة) ***

أي وإزاها وهي لغة كل ما يستقذر وشراً عام مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج له وعرفها بعضهم
بقوله كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان تناولها بالحكمة أو استئذانها أو ضررها في بدن أو عقل
خرج بالإطلاق السم فانه مبيع قليله الذي لا يضر وبالإمكان الجبر ونحوه وعدم الحرمة الآدمي بالاستئذان
المخاط والماني ونحوهما ما يضر البدن والعقل والتراب والخشيش المسكر وزاد بعضهم بعد قيد الإطلاق
في حال الاختيار فان الضرورة لا تحريم معها واسطة قيد الإمكان لأن ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا حرمة
فلا يمتدح به

- * (وعين كل خارج ميقن * من أي فرج نجس إلا المني) *
- * (وكل حي طهره تحتها * لا الكلب والخنزير مع فرعيهما) *
- * (وكل ميت نجس بغير شك * لا الآدمي والجسد والسمك) *
- * (وكل جزء في الحياة مفصل * كهيئة الحية الذي منه فصل) *
- * (وجاء كل ميتة وعظهما * كذا الشعر وحكم كل حكمهما) *
- * (وعين كل مائع أن أسكرا * نجاسة كالخمر لا ما خسدرا) *
- * (وأي عرف عمالم يسيل له دما * فلا يضر ميتة قليل ما) *
- * (أن لم يكن مع طريح أو تغيير * وعن دم ونحوه يسير) *

تضمنت هذه الآيات مسائل * (الاولى) * كل عين خارج ميقن من أي فرج قبل الاود برنجس سواء كان
معتادا كالبول والغائط أو نادرا كالودي والمذي وسواء كان ذلك من حيوان ما كقول أم لا لأحد حديث الدالة
على ذلك والمذي بالذال المجمع خمسة أبيض رقيق يخرج بلا شهوة وقوة عند ثورانها والودي بالمهملة ماء أبيض
كدر تخين يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل ويستثنى من الخارج ما ذكره بقوله إلا المني فانه طاهر من
جميع الحيوانات إلا الكلب والخنزير وخرج أحدهما المامني الآدمي فإما في الصحيحين عن عائشة - رضي الله
عنها - أنها كانت تحسكه من فوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه وأماني غيره من الحيوان المأكول
وغيره فقياسا عليه بجامع أنه أصل الحيوان * (تنبيه) * يستحب غسل المني كافي المجموع عن الأخبار الصحيحة
فيه وخروجها من الخلاف * (فائدة) * البيض المأخوذ من الميتة طاهر إن كان متصلا بالاذلة * (الثانية) *
كل حي طهره تحتها أي الحيوان كله طاهر العين حال حياته ثم أعلم أن الأصل في الأعيان جاداً كان أو حيواناً
الطهارة لأنها مخلوقة لما دفع العباد ولا تحصل أو تكمل إلا بالطهارة ويستثنى من هذا الأصل أشياء إذا
ذكرت علم أن ما عداها على الأصل فما يستثنى من الحيوانات ما ذكره (بقوله) الكلب ولومعل الماء وأمسلم
من قوله صلى الله عليه وسلم طهروا ناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أي طهره ولا يحدث
بماهر عنه فتعين الجنب ولأنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى دار فلم يجب وإلى أخرى فأجاب فقيس له في ذلك فقال
في دار فلان كلب وفي دار فلان هرة فقال أنها ليست بنجاسة والخنزير لأنه أسوأ حالاً من الكلب إذ لا يقتنى ولا
يتنفع به ذكره الرافعي واستدل الماوردي على نجاسته بقوله تعالى ولحم خنزير رقانه وجس فقال الضمير يعود
لنفس الخنزير لأن الجملة علمت نجاسته بدخوله في عموم الميتة واعترض في المهمات على الرافعي فقال وينتقض
بالحشرات أي فأنه لا يقتنى أي ولا يتنفع بها وهي طاهرة وأجيب بأن الحشرات لا تدخل في ذلك إذ لا تغبل

*** (باب النجاسة) ***

وعين كل خارج ميقن
من أي فرج نجس إلا المني
وكل حي طهره تحتها
لا الكلب والخنزير مع
فرعيهما
وكل ميت نجس بغير شك
لا الآدمي والجسد والسمك
وكل جزء في الحياة مفصل
كهيئة الحية الذي منه فصل
وجاء كل ميتة وعظهما
كذا الشعر وحكم كل حكمهما
وعين كل مائع أن أسكرا
نجاسة كالخمر لا ما خسدرا
وأي عرف عمالم يسيل له دما
فلا يضر ميتة قليل ما
أن لم يكن مع طريح أو تغيير
وعن دم ونحوه يسير

الانتفاع بخلاف الكلب والخنزير فان كلا منهما لا ينتفع به ويعتني وبارز ذلك في الكلب وامتنع من
 الخنزير ورفض كل منهما امامع الاخر اومع حيوان غيره سواء كان النجس اباً او اما كالمولود بين خنزير وروضة
 وسواء كان المذكور ولداً او ولد ولد وان سفل تغليباً للنجاسة * (قاعدة) * الفرع يتبع الاب في النسب
 والام في الرق والحرية واشترفه ما في الدين واجتباب البدل وتقرر بالجزية وان خففها ما في عدم وجوب
 الزكوة اخصها ما في النجاسة وتحرريم الذبيحة والناكحة ومما يستثنى من غير الحيوان المسكر وسائر قريبا
 * (الثالثة) * كل ميت يسكن الباء نجس والمراد به ما زالت حياته لا بد كاة شرعية فيدخل ما مات حتف
 أنفه من ما كول أو غير ما كول وما ذك من مع فقد بعض الشرط لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحرريم
 ما ليس بمحترم ولا ضرورية بدل على النجاسة (تنبيه) خرج بالتعريف المذكور الجذنين فان ذكاته بذكامة
 والصبي الذي لم تذرك ذكاته والمتردى اذا ما تابا بالسهم ودخل في نجاسة الميتة ميتة ودون دخول وتفتح فانها
 نجسة لكن لا تنجس لعسر الاحتراز عنها ويجوز ان كل مع عسر تميزه ودخل فيها جميع اجزائها من عظم
 وشعر وصوف ووبر وغير ذلك لان كلا منها تحل الحياة والى هذا أشار الناظم بقوله وجلد كل ميتة وعظمها
 الى آخر البيت فيستثنى من الميتة ما ذكره بقوله لا الاذى أى لا ميتة الاذى فانها طاهرة لقوله تعالى ولقد
 كرمنا بني آدم وليس من التكريم نجاسة ميتة وكذا المالك والخنزير وسواء المسلم وغيره وأجابوا عن قوله تعالى
 انما المشركون نجس بان المراد نجاسة الاعتقاد واجتنابهم كالنجس لالنجاسة لالبدان وقوله والجراد والسملك
 لما صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احدثت الميتة ان وثمان الجراد والسملك والسكبد والطحال ولقوله
 في البحر هو الطهور وماؤه الحل ميتته الرابعة الجزء المنفصل من الحي كما تضمنه قوله وكل جزء في الحياة منفصل
 كهيئة الحي الذي منه فصل والمعنى ان الجزء الذي ينفصل من حي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان ان كانت
 طاهرة كالاذى والسملك والجراد فهو طاهر وان كانت نجسة فهو نجس كالبيضاء غنم مثلاً سواء أبين بنفسه أم
 أبانه غيره لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود وقال حسن والعمل عليه عند أهل العلم فيما يقطع من
 المهمة وهي حية فهو ميتة وذكر هذه المسألة من زيادة الناظم * (تنبيه) * يستثنى من ذلك شعر الحيوان
 المأكول وریشة فانها طاهرة ان انفصلت عنه في حال حياته لقوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها
 وأشعارها انا ما ونا ما الى حين وللحاجة اليه في الملابس كذا دلت عليه الآية فهي مخصصة بعموم الحديث
 السابق والصوف والوبر كالشعر ويستثنى أيضاً المسك وفارته وهي الخنة فانها طاهرة ان انفصلت في
 حياة الظبية والافان انفصلت عنه وانما نجس انما نجس المسكر المائع نجس كقوله وعين كل مائع ان
 أسكر النجاسة كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب وسواء المحترمة وغيرها كالنبيذ أيضاً وهو ما اتخذ من غير
 العنب كالعسل أما الخمر فاستدل على نجاسته الشيخ أبو حامد وابن عبد البر بالاجماع وقال النووي في مجموعه
 وأقرب ما يقال أى في الدليل على نجاستها ما ذكره الغزالي انه حكم بالنجاسة تغليظاً لوزن جرائعها قايماً على
 الكلب وما وقع فيه وأما النبيذ فانه ملحق بها في التحريم فكذا في النجاسة وخرج بالمائع الجامد كالخشيش
 والبنج فانها طاهرة ولو أسكر كما قال لا ما خدر بالخالطة المبهمة والدال المهمة المشددة المفتوحة وهذه
 المسألة من زيادته السادسة يعني عن ما أي الذي لم يسأل له دم من الحيوان ان عند شق عضو منها كالذباب
 والزنبور والقمل والبراغيث ونحوها فلا يضر ميتته بها الضمير قليل ما بالقصر للوزن اذا وقع فيه أى ولا المائع
 أيضاً بشرط ان لا يطرده طارح ولم يغيره كما قال ان لم يكن مع طرح أو تغيير وذلك لمشقة الاحتراز عنه ونظير
 البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزع فان في أحد جناحيه داء وهو في اليسار كما قيل
 وفي الآخر شفاء وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء وقد يفضي غمسه الى موته فلو نجس المائع لما أمر به وقيس
 بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه اذ لو شكه كما في سبل دمه المتحتم بمثلها فيخرج للحاجة قال
 الغزالي في فتاويه ولو كانت مما يسيل دمه لكان لا دم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرها فلها حكم ما يسيل دمه
 أما لو طرحت فيه بعد موتها قصد أو غيرته المبتلة لكثرتها نجس حرمها كحرمه في الشرع الصغير والحاوي

* (تنبيه) * اعلم ان ما لا يدركه البصر يعني عنه أيضا ولومن النجاسة المغالطة المشقة الاحتراز عن ذلك وقوله وعن دم ونحوه يسير أشار به الى انه يعني عن اليسير في العرف من الدم ونحوه كالقيح الاجنبيين سواء كان من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه أو من غيره غير دم السكب والخنزير وخرج أحدهم الان جنس الدم بطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة قال في الام والقليل ما تعافاه الناس أي عدوه عفو أو أدام نحو السكب فلا يعني عن شيء منه لغالطه كما صرح به في البيان وأما دم الشخص نفسه الذي ينفصل كدم الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة فيعني عن قليله وكثيره انتشار بعرق أم لا وفيه عن دم البراغيث والقمل والبق وروث الذباب وعن قائل بول الخفاش وروثه وبول الذباب اعموم البلوى ومشقة الاحتراز عنها واعلم ان محل العفو عن سائر الدماء ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كان خرج من عينه دم أو دميت لثتم يعف عن شيء منه نعم يعني عن ماء الطهارة اذا لم يتعد وضعه عليها وينبغي ان يلحق بماء الطهارة ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله كما قاله بعض مشايخنا والالف في قوله تحن ما وأسكر او خدر لا إطلاق وقوله مع طرح او تغيير بدرج الهرمة

* (والغسل في الايوان والاروات * محتم بسائر الانجيات)

* (بغسله تعمه وتذهب * بالعين منه والثلاث تنذب)

* (الاصيبا بال قبل أسكله * خيرا فيكفي رشه عن غسله)

أي والغسل في الايوان والاروات محتم أي واجب بل سائر الانجيات غسلها واجب سواء كانت من مأكول أو غيره وهذه هي النجاسة المتوسطة كسر الخفة والمغالطة بعدها ويكفي غسل ذلك مرة كما أشار اليه بقوله بغسله تعمه لما رواه أبو داود ولم يضعفه فيكون حسنا وصححا عن ابن عمر كانت الصلاة نجسين والغسل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل ربه حتى جعلها أي الصلاة نجسا والغسل من الجنابة مرة واحدة وغسل البول من الثوب مرة واحدة صلى الله عليه وسلم أمر بصب ذنوب على بول الاعرابي وذلك في حكم غسلة واحدة ثم اعلم ان النجاسة على قسمين حكيمية وعينية فالحكيمية كبول جف لم يدرك له صفة يكتفي جري الماء عليها مرة والعينية تجب ازالة صفاتها من لون وطعم وريح كما قال وتذهب بالعين منه الا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا تجب ازالته بل يطهر المحل أما اذا اجتمع عاقتب ازالته مطلقا القوة دلالاتها على بقاء العين كايديل على بقائها بقاء الطعم وحده وان عسر زواله ولا تجب الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء الا اذا تعينت وشروط ورود ماء قل لان كثر على المحل لثلاث نجس الماء لو عكس فلا يطهر المحل وقوله والثلاث تنذب أشار به الى أنه اذا طهر المحل ينذب الثلاث بان يغسل مرتين آخرين لتكحل الثلاث فان المزيلة للنجاسة واحدة وان تعددت كما يأتي في غسالات السكب ولان ذلك يستحب عند الشك في النجاسة لحسب اذا استيقظ أحدكم من نومه فعند تحقها أولى وقدم الاطعم حكم الغسل لان في كتاب الطهارة ثم شرع في حكم النجاسة الخفيفة بقوله الاصيبا بال قبل أسكله كما خبرنا يسكون الباء الموحدة فيكفي رشه عن غسله وعنه الايوان الصبي الذي لم يأكل الطعام لا تغذي قبل مضى حولين فانه يطهر برش الماء عليه بان يرش عليه ماء يغمره ويغلبه بالاسيلان والاصل في ذلك ما رواه الشيخان عن أم قيس بنت محصن انها جاءت بأبنها صغير لم يأكل الطعام فاجاسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبالب عليه فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فغسله عليه ولم يغسله فخرج بالصبي الانثى والخنثى فلا يكفي في بوله ماء الرش أما الانثى للحدريث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وأما الخنثى فلا حتم سال الاثوثة وفرق بينهما بوجوه منها ان الائتلاف يجعل الصبي أكثر نقف في بوله ومنها أن بوله أرق من بولها فلا يلبس بالمحل لصوق بولها به ومنها ما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه ان الله تعالى اسأ خلق آدم خلق حواء من ضاعه القصير فصار بول الغلام من الماء والطين وبول الجارية من اللحم والدم وخرج بالا كل للتعذي أكله غير اللبن للخنثى أو للتدوي أو التبرك فلا يغسل من بوله ونقل عن نضر الشافعي أن الرضاع بعد الحولين بمنزلة الطعام والشراب * (تنبيه) * لا بد من النضج من ازالة أو صافه كبقية النجاسات

والغسل في الايوان والاروات

محتم بسائر الانجيات

بغسله تعمه وتذهب

بالعين منه والثلاث تنذب

الاصيبا بال قبل أسكله

خيرا فيكفي رشه عن غسله

(والشرط في نجاسة الكلاب * سبع واحداهن بالتراب)*

شرع في حكم النجاسة المغلظة بقوله والشرط في نجاسة الكلاب * سبع واحداهن بالتراب أى في إزالتها سبع من الغسلات بالماء الطهور واحداهن في غير أرض ترابية بالتراب الطهور بأن يكون قد راكدا الماء ويصل بواسطة إلى سبع أجزاء المحل ولا بد من مزجه بالماء أما قبل وضعهما على المحل أو بعده بأن يوضع لولا مرتين ثم يزج قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور والوارد على المحل باق على طهوريته خلافاً لآسنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل والكلاب جمع كلب ومثله الخنزير وفرع أحدهما في غسل الأناة وكل جامد ولوه بعض من صيد أو غيره وجوباً من ولو غ كل من الكلب والخنزير وفرع أحدهما وكذا ملافاة شئ من أجزاء كل منهما سواء في ذلك لعابه وبوله وسائر رطوباته وأجزائه الجافة إذا الفت رطبا سبع مرات على ما تقرروا الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم طهوراً ناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب رواه مسلم وفي رواية الدارقطني واحداهن بالبطيخ وفي رواية صحيحة أخرجهن أو أولاًهن دلت الأحاديث على وجوب ذلك في لعابه ففي غير منه بطر بقى الأولى لكون فيه أطيب ما فيه وقضية كلام الناطم واحداهن بالتراب في أى الغسلات حصل وهو كذلك وحكى في المجموع الاتفاق عليه لكن جعله في الأولى أولى ليستغنى عن التعفير فيما لو أصابه شئ من الغسلات ولا يحمل هذا المطلق على المقيّد لتعارض القيدين فيتساقطان ورجع إلى التخيير بين أفراد المطلق ولأنه لا يقوم له من أشعثان أو نحو مقامه وهو كذلك الحديث ولأنه أمر به فلم يعم غير مقامه كالتيحم ولا يكفي ذر التراب على المحل من غير مزج ولا مزجه بغير الماء من الماتعات فافهم إطلاقه الاكتفاء بما ذكر بالغسلات وإن تعدد الكلاب والولغات وهو كذلك واعلم أن النجاسة إذا لم تزل إلا بسبع غسلات مثلاً حسبت كلها واحدة كما يحكمه النووي وإن التراب النجس والمستعمل لا يكفي وخرج بقوله في أرض غير ترابية الأرض الترابية فيكفي تسبيحها بماء وحده إذا لم يغنى له كثرة ذر التراب هنا * (فرعان) * أحدهما لو أكل لحم نحو كلب لم يجب تسبيح محل الاستنجاء كما نقل عن النص ثانيهما لو دخل كلب رأسه في ناء فيه ماء قليل فإن خرج فيه جاف لم يحكم بنجاسته وأورطاً كذا في أصح الوجهين عملاً بالأصل ورطوبته يحتمل أنهما من لعابه

(ثم الدباغ آلة التطهير * في جلد غير الكلب والخنزير)*

(والخمران تخلت تطهر لنا * ما لم يكن بطرح عين في الأناة)*

لما ذكر الناطم النجاسات وأقسامها ذكر ما يطهر منها وهو شيئان الجلد يندبغ والخمر ينقلب خلالاً يعلم أن ما عداهما من النجاسات لا يطهر بالدبغ ولا بالاستحالة أما الدبغ فلأنه شرع لازالة ما يطارأ على العين وذلك لا يتأتى فيها بل الغسل بزيل نجاستها وأما الاستحالة فلأن العين باقية وأغما تغيرت صفتها وقد ذكر الشئ الأول بقوله ثم الدباغ آلة التطهير * في جلد غير الكلب والخنزير والمعنى أن جلود الميتة تطهر بالدباغ وهو انقاء الجلد من الفضلات بحيث لو تقع في المسام بعد إليه الدن والفساد وسواء في ذلك جلد الماء كقول وغيره إلا الكلب والخنزير رأى وفرعه ما فلا يطهر بالدبغ إذا الحياة أقوى أسباب الطهارة فإن لم يكن معها طاهر ادلا يطهر بغيره وأدليل ذلك ما رواه مسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر وحديث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستمتع بجلود الميتة إذا دبغت وهو حسن كما قاله في المجموع وحديث طهور كل أديم دباغه رواه الدارقطني وقال أسناده ثقات وما رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم قال في شاة ميتة لو أخذتم أهابها فقالوا نعم ميتة قال يطهر بالماء والقرط وقول الناطم جلد يخرج الشعر فلا يطهر بالدبغ إذا لا يتأثر به قال في المجموع وعليه مذهب في عن قلبه الذي يبقى على الجلد ويحكم بطهارته أى يهطى حكم الطاهر ليوافق قواهم أنه يتأثر بالدبغ وشمل إطلاقهم الطهارة بالدبغ ظاهر الجلد وباطنه ومالى كان الدباغ من فاعل وما لم يكن كذا وقع جلد في مدبغة فأن دبغ فانه يطهر وشمل أيضاً الدباغ المنقى للجلد على الوجه المذكور ما حصل في بكل حريف طاهر ونجس كالأشب وزرق العاير ونحوه ما ولا يحصل بالتراب والتشميس

والشرط في نجاسة الكلاب
سبع واحداهن بالتراب
ثم الدباغ آلة التطهير
في جلد غير الكلب والخنزير
والخمران تخلت تطهر لنا
ما لم يكن يطرح عين في الأناة

إذا الفضلات لا تزول بذلك ولا يجب الماء في أثناء الدباغ وعلم أن الجلب بعد الاندباغ المذكور يصير كجماد
تجس فيحتاج إلى الغسل لأن المستفاد من دباغه انما هو طهارته فان أدوية الدباغ تجس بملافة الجلباد
وانصبت به فصار بذلك كالثوب المتجس ثم ذكر الناظم الشيء الثاني بقوله والخمران تخلت سواء كانت محترمة
وهي التي عرفت لا بقصد الخمرية أو غير محترمة بنفسها تطهر لان علة التجاسة والتحريم الاسكار وقد زال
و يطهر دهنها وان غات حتى ارتفعت وتجس بها ما فوقها منه ونشر بها لاضرورة وكذا تطهران
نقلت من شمس إلى ظل وعكسه أو فخر رأس الدن لوال الشدة من غير نجاسة خلفتها ما لم يكن التخلل بطرح
عين كالصل والخمر الحار ولو غسل الخمر في الاناء فأن لم تطهر لتجس المطر وروح فيه فينجسها بعد انقلاها
خلا والخمرة هي المتخذة من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالتمر
لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتجس الماء به حال الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا وقال
البحوي يطهر واختاره السبكي لان الماء من ضرورته * (تنبيهان) * أحدهما لو وقع في الخمر شيء بغير طرح
كالقاع يخرج لم تطهر معه على الأصح ثانيه ما لم يؤثّر كاستعمالها الناظم وقد ذكر على ضعف ويقال فيها
خبرة بانماء على لغة قبله وقوله لئلا تكمل * (حاشية) * يجوز ما سالك طرف الخمر والانتفاع به واستعمالها
إذا غسلت وأمسك المحترمة لصير خلا وغير المحترمة يجب اراقتها فلم يرقها فتخلت تطهرت على الصحيح لما
واعلم ان ما خلا الحيض مما تقدم يشترك فيه الرجال والنساء ومن ثم قدم الناظم المشترك وأخر الحيض
المختص بالنساء ليوافق التابع متبوعه فقال

* (باب الحيض) *

أي والنفاس والاستحاضة رقد ذكرها على هذا الترتيب

- * (كل الدماء من سائر الفروج * ثلاثة تعد بالخروج) *
- * (نفاس أو حيض أو استحاضة * وفهما يحتاج للرباضة) *
- * (فالحيض ما أتى به الجبله * وليس عن وضع ولا عن علة) *
- * (ثم النفاس بعد وضع ثم ما * عداهما استحاضة فلا يعلم) *
- * (تخرج قبل تمام تسع * سنين أو مع طلقها أو الوضع) *

واعلم ان الدماء التي تخرج من فروج المرأة ثلاثة فقط نفاس وحيض واستحاضة وفهما يحتاج للرباضة إذا
لكل من الثلاثة حد غيره فالحيض لغة السيلان تقول العرب حاض الوادي إذا سال وحاضت الشجرة إذا
سال صمغها وشرع آدم جبلة أي تغضيه الطامع السابعة كما قال فالحيض ما أتى به الجبله به يخرج من فروج
أرأة من أقصى رجها على سبيل الصحة من غير سبب الولادة في أوقات معلومة كما قال وليس عن وضع ولا عن علة
فاحذر زيقوله وليس عن وضع عن النفاس وقوله ولا عن علة عن الاستحاضة والاصل في الحيض قوله تعالى
ويسألونك عن المبيض أي الحيض وخبر الصحيحين هـ ذائي كتبه الله تعالى على بنات آدم * (فائدة) *
للحيض عشرة أسماء حيض وطمث بالثلاثة وتخلل واكبار وأعصار ودراس وعراك بالعين المهملة وفرك
بالفاء وطمس بالسبب المهملة ونفاس (فائدة) أخرى الذي يبيض من الحيوان على ما قال الحافظ أربعة
المرأة والضبيع والارنب والحفاش وجعلها بعضهم

أرانب يبيض والنساء * ضبيع وحفاش إلهادواء

وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهي الناقرة والوكبة والوزغة والخمرة أي الأنثى من الخيل ثم النفاس لغة الولادة
وشرعاً هو ادم الخارج من فروج المرأة بعد وضع أي عقب فراغ الرحم من الحمل وسمى نفاساً لأنه يخرج عقب
نفس * (فائدة) * يقال نفست المرأة بضم نون وفتحه والذماء المكسورة فيهما إذا ولدت يقال في الحيض
نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ثم ما عداهما أي الحيض والنفاس استحاضة وهو الدم الخارج لعله
من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل بالذال المعجمة ويقال بالمهملة كالحكاة ابن سيدة وفي الصحاح معجمة
وراء مهملة ذكره الناظم بقوله من زيادته

* (باب الحيض) *
كل الدماء من سائر الفروج
ثلاثة تعد بالخروج
نفاس أو حيض أو استحاضة
وفهما يحتاج للرباضة
فالحيض ما أتى به الجبله
وليس عن وضع ولا عن علة
ثم النفاس بعد وضع ثم ما
عداهما استحاضة فلا يعلم
تخرج قبل تمام تسع
سنين أو مع طلقها أو الوضع

تكمال ج قبل تمام تسع * سنين أو مع طلقها والوضع

أي والخارج مع الولد فان ذلك دم فساد ولا يقال دم الطلق والخارج مع الولد حيض لان ذلك من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل دم فساد كما سرنم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض واعلم ان الاستحاضة حدث دائم فلا يمنع الصوم والصلاة وغيرهما ما عدا الحيض كسائر الاحداث للضرورة فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء أو التيمم ان كانت تتيمم وبعد ذلك تعصبه وتوضا ويكون ذلك وقت الصلاة لانها طهارة ضرورية فلا تصح قبل الوقت كالنيمم وبعد ما ذكر تبادر بالصلاة تعادلا للحدث فلو أخرت الصلاة لمصلحة الصلاة كسائر العورة وانتظار جماعة واجتهاد في قبلة وذهاب الى المسجد وتحصيل سعة لا يضر لانها لا تعد بذلك مقصرة وان أخرت لغیر مصلحة الصلاة ضرر في بطل وضوعها فيجب اعادته للاحتياط التكرار الحدث والنجس مع استغنائه عن احتمال ذلك لقدرته على المبادرة ويجب الوضوء لكل فرض ولو من ذورا كالنيمم لبقاء الحدث وكذا يجب تجديد العصابة وما يتعلق بهما من غسل قياسا على تجديد الوضوء ولو انقطع ذمها قبل الصلاة ولم تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك وسع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوء أو الصلاة وجب الوضوء وإزالة ما على الفرج من الدم وقول الناظم فليعلم بالاف الاطلاق أو التثنية

* (والحيض نصف شهرها أقصاه * وليله بيومها أدناه) *

* (وسنة وسبعة ما غلب * وكونه من بعد تسع قد وجب) *

* (أقل طهر بعد حيضها جعل * كنصف شهر ثم أقصاه جهل) *

* (وان أردت قدره في الغالب * فنصف شهر بعد حيض غالب) *

* (وغاية النفاس للسنيينا * وغالبا يكون أربعين) *

* (ولحظة أقله اذا حصل * وقد ترى ولادة بلا بل) *

* (وان أردت مدة الحمل الأقل * فنصف عام بين وضع وحبل) *

* (وبالسنيين أربع لا أكثر * وغالبا تسعة من أشهر) *

اشتملت هذه الايات على مسائل احداها أكثر الحيض نصف شهر خمسة عشر يوما وان لم تتصل الدماء والمراد خمسة عشر ليلة وان لم يتصل دم اليوم الاول بليلته كان رأيت الدم أول النهار للاستقراء وليله بيومها أدناه أي أقله زمان أي مقدار يوم وليله وهو أربع وعشرون ساعة فليكنه ستة أو سبعة كما قال وسبعة ما غلبا غلب وذلك لخبر أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الجنة بنت جحش رضي الله عنها تحيض في علم الله تعالى ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلى فاذا رأيت انك قد طهرت واستنعت فصل أربع أو عشر من أو ثلثا أو عشر من ليلة وأيامهن موصى فان ذلك يجزى بك وكذلك فاعلى في كل شهر كما تحيض النساء ويظهرن ميقات حيضهن وطهرهن وقوله تحيض بناء فوقية مفتوحة وحاء موحدة مفتوحة ومثناة تحتية مشددة مفتوحة معناه التزوي الحيض واحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد غالبن لاستحالة اتفاق الكل عادة نانبها أقل زمن تحيض فيه المرأة تسع سنين قرية كافي المحرر ولو في البلاد الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لغوي يتبع فيه الوجود كالقبض والحرز وهذا معنى قوله وكونه أي الحيض من بعد تسع أي من السنين القمرية قد وجب قال امامنا الشافعي رضي الله عنه أنجل من سمعت من النساء يحضن نساءهن مائة يحضن لتسع أي تقرين بالانحداد في تسع قبل تمامها بما لا يسع حيضا وطهر رادون ما يسعها ولا حدثا كثيرا السن فقد لا تحيض المرأة أصلا كما يأتي نالها أقل زمن طهر بين حيضها أي المرأة جعل بينا ثلثا لمفعول كنصف شهر وهو خمسة عشر يوما لان الشهر غالبا لا يتجاوز عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين حيضها الطهر بين الحيض والنفاث فانه يجوز ان يكون أقل من ذلك سواء تقدم الحيض على النفاس ان قلنا ان الحامل تحيض وهو الاصح أم تاخر عنه وكان طهره بعد بلوغ النفاس أكثره كافي المجموع أما اذا طهر أقل بلوغ أكثره فلا

والحيض نصف شهرها

أقصاه * وليله بيومها أدناه

وسنة وسبعة ما غلب

وكونه من بعد تسع قد وجب

أقل طهر بعد حيضها جعل

كنصف شهر ثم أقصاه جهل

وان أردت قدره في الغالب

فنصف شهر بعد حيض غالب

وغاية النفاس للسنيينا

وغالبا يكون أربعين

ولحظة أقله اذا حصل

وقد ترى ولادة بلا بل

وان أردت مدة الحمل الأقل

فنصف عام بين وضع وحبل

وبالسنيين أربع لا أكثر

وغالبا تسعة من أشهر

يكون حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما وقوله وأقصاه جهل بالبناء للمفعول أيضا أفاد به انه لا حد
لاكثر الطهر بالاجماع فقد لا تحيض المرأة في عمرها الا مرة وقد لا تحيض أصلا وقوله وان أردت قدره الى
آخر البيت معناه وان أردت أي المخاطب غالب الطهر في الشهر بعد غاب الحيض المتقدم ذكره رابعها
غاية النفاس أي أكثره للاستيناب بالاتباع يوما بليلة البها وغالبا يكون أربعين يوما بليلة البها ولحظة أقبل أي
النفاس اعتبارا بالوجود في الجميع كما مر في الحيض وقد ترى المرأة ولادة بلا بلل والتصریح بهذه من زيادته
خامسها ان أردت مدة الحمل أي معرفته فاقوله ستة أشهر كما قال فنصف عام بين وضع وحبل ولحظتان أي
لحظة للوطء ولحظة للوضع مع امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح كما أفاده بقوله بين وضع وحبل والدليل
على ان أقل الحمل ستة أشهر ما روي انه أتى الى عثمان رضي الله عنه بامرأة ولدت لستة أشهر فتشاور القوم
في رجها فقال ابن عباس رضي الله عنه - ما نزل الله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا قال الماوردي فرجع
عثمان ومن حضر من القوم فصارا اجماعا ويقال ان الحسين بن علي رضي الله عنه ما ولد بعد ستة أشهر من
ولادة أخيه الحسن وان عبد الملك بن مروان ولد لاسنة أشهر وأكثر الحمل أربع سنين كما أشار اليه بقوله
وبالسنين أربع لا أكثر للاستقرار كما أخبر بوقوعه امامنا الشافعي وكذا الامام مالك حكى عنه انه قال جارتنا
امرأة محمد بن عجلان امرأة صدوز ووجه رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن
أربع سنين وقد روي هذا عن غير المرأة المذكورة وغالب الحمل تسعة أشهر كما أشار اليه بقوله وغالبا بتسعة
من أشهر للاستقرار أيضا

(باب ما يحرم على المحدث)

- *(وتحرم الصلاة كالنطوف * من حائض ومسهها للمصحف)*
- *(والنطق بالقرآن ان لم تقصد * أذكاره وابتها في المسجد)*
- *(كذا الدخول حيث تنفخ الدما * والصوم واستمتاع زوجها بها)*
- *(يكون بين سرور ركبة * بوطنها وليس بها لالرؤية)*
- *(وصومها من قبل الاغتسال * يحل دون سائر الخصال)*
- *(وما عدا الثلاثة المؤخره * حرمه بالجنابة المؤخره)*
- *(وكل ما حرمته بالحيض حبل * لمحدث الا الثلاثة الاول)*

هذا شروع في الاحكام المرتبة على الحدث الا كما علم ان الحيض يحرم به أمور أولها الصلاة لقوله
ونفها وكذا سجدة التلاوة والشكر ناهيا الطواف فرضه واجب ونفله سواء كان في ضمن نسل أم لا
لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة الا ان الله أحل فيه الكلام فن تكلم فلا يتكلم بالخير واه
الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح الاسناد نالها مسها للمصحف سواء في ذلك ورقه ما كتب فيه موعظه
لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون وكذا يحرم عليها حمله أي المصحف لانه أبلغ من المس نعم يجوز زجله لضرورة
تكوف عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في قاذورة أو في بد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب
أخذ حذو كافي التحقيق والجموع فان قدرت على التيمم وجب ويخرج بالمصحف غيره كثررة وانجسل
ومنسوخ تلاوة من القرآن وان لم ينسخ حكمه فلا يحرم * (تنبيه) * يحل حمله في مناع تبعاه اذ لم يكن
مقصودا بالحمل بان قصد حل غيره أو لم يقصد شيئا لعدم الاخلال بتعظيمه حيث يختلف ما اذا كان مقصودا
بالحل ولومع الامتة فانه يحرم وان كان ظاهرا كلام الشيخين يقتضي الحل في هذه الصورة كالمقصود الخب
القرأة وغيرها رابعها النطق بالقرآن أي شيء منه ولو بعض آية للاخلال بالتعظيم سواء قصدت مع ذلك
غيره أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم كاره الزمذي وغيره لا يقرأ الخب ولا الخائض شيئا من القرآن ويقرأ
روي بكسر الهاء مرة على التثنية وبضمها على الخبر الماراد به التثنية ذكره في المجموع وضعفه لكن له متابعات
تحريمه أو أفاد الناطم بقوله من زيادته اذ لم تقصد اذ كاره جعل لها اذ كاره القرآن وغيرها كراهة
وأخباره كقولها عند الركون جهاب الذي يخبرنا هذا وما كنهه مقرنين أي مطيقين وعندنا أصيبنا بالله

(باب ما يحرم على المحدث)
وتحرم الصلاة كالنطوف
من حائض ومسهها للمصحف
والنطق بالقرآن ان لم تقصد
أذكاره وابتها في المسجد
كذا الدخول حيث تنفخ
الدما

والصوم واستمتاع زوجها بها
يكون بين سرور ركبة
بوطنها وليس بها لالرؤية
وصومها من قبل الاغتسال
يحل دون سائر الخصال
وما عدا الثلاثة المؤخره
حرمه بالجنابة المؤخره
وكل ما حرمته بالحيض حل
لمحدث الا الثلاثة الاول

وانا ليراجعون وعند افتتاح الاكل بسم الله الرحمن الرحيم وعند انتهائه الحمد لله رب العالمين فان قصدت
القرآن وحده أو مع الذكر حرم وان أطلقت فلا يكاتبه عليه النور في الدقائق لعدم الاخلال بحرمته لانه
لا يكون قرآنا بالاعتقاد خامسها البتة أي مكثها في المسجد أي وكذا ترددها بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل قال ابن عباس وغيره أي لا تقربوا واضع
الصلاة لانها ليست فيها عبور وسبيل بل في مواضعها وهو المسجد وبقوله عليه الصلاة والسلام لا أحل المسجد
لحائض ولا جنب رواه أبو داود وخرج بالمسكت والتردد العبور للآية المذكورة ان لم تخف الحائض
تلو يثمه أما اذا خافت تلو يثمه فيحرم كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته كذا الدخول حيث تنضح الدماء صيانة
للمسجد عن النلو يث وكل ما في معناها لمحق بها كسلس البول ومن به جراحة فاضحة الدم وخرج بالمسجد
المدارس والرباط ومصل العبد ونحو ذلك سادسها الصوم فرضه ونفله فليس للحائض ان تصوم بقوله صلى الله
عليه وسلم اذا حاضت المرأة لم تصم ولم تصل ويجب قضاء الصوم الفرض بخلاف الصلاة لقول عائشة رضي الله
عنها ان المرأة كان يصيبها ذلك الحيض فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة رواه الشيخان وانعقد
الاجماع على ذلك والمعنى فيه ان الصلاة تكثر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم سابعها الاستمتاع زوجها بأي
الذي يكون بين سرور وكبة ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض ولخير أبي داود باسناد جيد
انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال ما ذوق الازار وخص بملهمه اصنعوا
كل شيء إلا النكاح ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعو الى الجماع لحديث من حام حول الحمى يوشك ان يقع
فيه * (تنبيه) * قوله في الحديث يوشك بكسر الشين المعجمة أقصص من فتحها كذا كره النور في قمار ياضه
وخرج بمابين السرور وكبة هما وباقي الجسد فلا يحرم الاستمتاع به أو أشار الناظم بقوله بوطئها الى ثامن
المحرمان وهو الوطء ولو بعد انقطاع الحيض وقبل الغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووطئها في
الفرج كبيرة من العامد العالم بالتحريم المختار فكيف يستحل كما قال في المجموع ويسن للواطئ المتعمد المختار
العالم بالتحريم في أول الدم وقوته التصديق بمقال اسلامي من الذهب الخالص وفي آخر الدم وضعفه بنصف
مقال وكما يحرم الوطء يحرم المس مابين سرور وكبتها كما قال الناظم أو لمسها أي ولو بلا شهوة ولا الرؤية
أي النظر ولو بلا شهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة واعلم أن دم الحيض اذا
انقطع لمن امكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة ولم يحل مما حرم به قبل الغسل أو التيمم غير الصوم لان تحريمه
بالحيض لا بالحدث وقد زال وهذا معنى قول الناظم من زيادته وصومها أي الحائض من قبل الاغتسال
أي أو التيمم يحل دون سائر أي باقي الخصال المحرمة فانها باقية الى أن تطهر بماء أو تيمم اماما ماء الاستمتاع فان
المنع منه انما هو لاجل الحدث والحدث باق وأما الاستمتاع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أي
يغتسلن * (تنبيه) * كحل الصوم بانقطاع الدم يحل أيضا الطلاق والطهر أما الطلاق فلزوال المعنى
المقتضى للتحريم وهو تطويل العدة وأما الطهر فانه امامورة به فقول الناظم دون سائر الخصال أي التي
ذكرتها تبعا للاصل فلا اعتراض عليه وقوله وما عدا الثلاثة المؤخره * حرمه بالجنبه المؤثره أشار به
الى أنه يحرم على الجنب خمسة أشياء وهي الصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله والمسكت
في المسجد أي للمسك أي وكذا التردد فيه بغير عذر لما سبق وقد مر الكلام سابقا عليه ولا بد من زيادته
هنا وانه يجوز لمن به حدث اكبر اجزاء القرآن على قلبه ونظره في المصحف وقراءة ما نسخت تلاوته وتحرير
لسانه بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة قرآن وان الكافر لا يمنع من القراءة لانه لا يعتد بحرمته
ذلك كما قاله الماوردي وأما تعليمه وتعلمه فيجوزان رجي اسلامه والافلا وخرج بالمسكت والتردد العبور
وبالمسك الكافر فانه يمكن من المسكت في المسجد على الاصح في الروضة وأصلها لانه لا يعتد بحرمته ذلك
وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد الا ان يكون لحاجة كالاسلام وسماع قرآن لا كما كل وشرب
وان ياذن له مسلم في الدخول الا أن يكون له خصومة وقد عدا الحاكم للحكم فيه وخرج بالمسجد المدارس

ونحوها وبغير عذر ما إذا حصل له عذر كان احتلم في المسجد وتعد عذرا عليه الخروج لإغلاق باب وخوف على نفسه أو عضوه أو ماله فلا يحرم عليه المكث لكن يجب عليه التيمم إن وجد غير تراب المسجد كذا ذكره في الروضة فإن لم يجد لم يجز أن يتيمم به فلو خاف وتيمم به مع تيممه كالتييمم بالتراب المغصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا لجموع من ربح ونحوه * (تنبيه) * لا بأس بالنوم في المسجد لغلبة الجنب ولو اغترأ عذب فثبت أن أصحاب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم إن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم إخراج الریح فيه لكنه الأولى اجتنابه لحسب إمران الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم * (فائدة) * قال صاحب التلخيص ذكر من خصائصه صلى الله عليه وسلم دخول المسجد جنباً أو مال إليه النوى وقول الناظم كل ما حرمته به بالحیض حل لمحدث أي حدثاً ما عدا ما عدا المراتب عند الإطلاق إلا الثلاثة الأولى بضم الهمزة وفتح الواو وأشار إلى أنه يحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله على ما تقدم إيضاحه في الكلام على ما يحرم بالحیض وأعلم أنه يحرم على المحدث ولو أصغر من خريطة وصندوق فيهما مصحف وما كتب للدرس قرآن كالحجج ويحسب للمحدث قلب ورق المصحف بعود ونحوه ولا يجب منع الصبي غير المميز من حمل المصحف والأصح لا تعلم إذا كان محدثاً ولو حدثاً كبيراً في فتاوى النورى أمّا غير المميز فيحرم تركه من ذلك إن شاء ينتهك ويحتمل أن المحدثات بالحیض غائبة وبالجناية خمسة وبالحدث الأصغر ثلاثة * (خاتمة) * يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً بالزمن تعامها ولا فاتها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغنى بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم الإبراءة وإذا انقطع دم النفاس والحيض وطهرت فلا زوج إن بطأها في الحال من غير كراهة وقد حكي حجة الاسلام الغزالي أن الوطء قبل الغسل يورث الجذام في الولد وقد قدمنا خبره قبل الغسل ولو أخبرته بحضها ولم يمكن مسدها لم يلزمها بلوغها وإن أمكن وصدها حرم وطؤها وإن كذبها فلا تأنس بما عاتده ولأن الأصل عدم التحريم بخلاف من علق به طلاقها فخير به فإنها تطلق وإن كذبها القصير في تعليقه بما لا يعرف إلا من جهتها ولا يكره ما طبعته ولا استعمال ما منه من ماء أو عجين أو نحوه وهذا انتهى ما يتعلق بالطهارة وما تقدم الطهارة وما يتعلق به التمسك الشرط على مشروطاً واهتماماً ما هو بعموم الحاجة إليها فيها بكتاب الصلاة فقال

* (كتاب الصلاة) *

وهي في اللغة عبارة عن الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وفي الشرع عبارة عن أقوال وأفعال ممتحنة بالتكبير مختصة بالتسليم بشرائط مخصوصة وسبب الصلاة الشرعية صلاة لا شتم لها على الدعاء كما سميت قرآناً في قوله تعالى وقرآن الفجر لا شتم لها عليه وقدم الناظم المكتوب بأن لا شتم لها أهم وأفضل فقال

- * (مفروضها خمس فوق الظهر * من الزوال ينتهي بالعصر)
- * (إذا صار ظل كل شيء مثله * بعد الزوال غير ظل قبله)
- * (والعصر يأتي مع مصير ظله * بعد الزوال زائداً عن مثله)
- * (وإن يصير مثله ظل طاري * بعد الزوال فهو الاختياري)
- * (وبعد جواز ما لم تغرب * وبالغروب جاء وقت المغرب)
- * (لظهره والستر والاذان مع * أقامة وخمس ركعات يسع)
- * (وفي القديم يلزم امتداده * إلى العشاء والراجح اعتداده)
- * (ورقته في الاختيار ما مضى * على الجديد ينقض إذا انقضى)
- * (ثم العشاء من بعد جرة الشفق * وينتهي إذا بدا فجر صدق)
- * (مختاره لثلث ليس بجري * جوازه إلى طلوع الفجر)

* (والصحيح)

* (كتاب الصلاة) *

مفروضها خمس فوق الظهر
من الزوال ينتهي بالعصر
إذا صار ظل كل شيء مثله
بعد الزوال غير ظل قبله
والعصر يأتي مع مصير ظله
بعد الزوال زائداً عن مثله
وإن يصير مثله ظل طاري
بعد الزوال فهو الاختياري
وبعد جواز ما لم تغرب
وبالغروب جاء وقت المغرب
لظهره والستر والاذان مع
أقامة وخمس ركعات يسع
وفي القديم يلزم امتداده
إلى العشاء والراجح اعتداده
ورقته في الاختيار ما مضى
على الجديد ينقض إذا انقضى
ثم العشاء من بعد جرة الشفق
وينتهي إذا بدا فجر صدق
مختاره لثلث ليس بجري
جوازه إلى طلوع الفجر

* (والصبح بالفجر الاخير يشرع * وينتهي بالشمس حين تطلع) *

* (ووقته المختار للامسفار * ثم الجواز للطلوع الجارى) *

مفر وضها أى الصلاة فى كل يوم وليلة خمس صلوات معلومة من الدين بالضرورة والاصل فيها الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى أقموا الصلاة أى حافظوا عليها دائماً بالكمال باكمال واجباتهم وسننها وقوله ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أى محكمة موقوتة وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الخبر المشهور وقوله فرض الله تعالى على أمتى ليلة الاسراء خمس صلوات فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمساً فى كل يوم وليلة وقوله للاعرابي حين قال هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع وكان فرض الصلاة ليلة المعراج قبل الهجرة بستة أشهر ولم يصر الا لصحابة تبعوا للاشفاقى رحمه الله تعالى الباب بذكر المواقيت لان بدخولها تنجب الصلاة ويخرج وجه تفوت تبعهم الناظم أعلى الله درجاته والاصل فى المواقيت قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد فى السموات والارض وعشواً حين تظہرون قال ابن عباس رضى الله عنهما أروا حين تمسون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وبعضها صلاة العصر وحين تظہرون صلاة الظهر وقوله صلى الله عليه وسلم أمتى جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النبی قد والى الشراك والعصر حين كان ظله أى الشخص مثله والمغرب حين أفطر الصائم أى دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق الاحمر والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين صار ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفر ثم انفت فقال يا محمد هذه اوقات الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت لانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدا الله تعالى بها فى قوله تعالى أقم الصلاة لعلك تلتزم الشمس بدأ الناظم بها فقال فوق الظهر أى صلاته رسميت بذلك لانها تفعل وقت الظهيرة أى فى شدة الحر وقبل لانها ظاهرة وسط النهار وقبل لانها أول صلاة ظهرت كما مر فى الزوال أى أول وقتها من زوال الشمس وهو ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بالوعاء اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب لافى الواقع بل فى الظاهر لان التكليف انما يتعلم به وذلك بزيادة ظل الشئ على ظله حالة الاستواء ويحدوئه ان لم يبق عنده ظل وذلك يتصور فى بعض البلاد كمكة وصنعاء اليمن فى أطول أيام السنة قاله فى الروضة كاصلاً وقول الناظم ينتهى بالعصر اذا صار ظل كل شئ مثله بعد الزوال غير ظل قبله أشار به الى آخر وقت الظهر وهو اذا صار ظل كل شئ مثله غير ظل الزوال الموجود عند الزوال واذا أردت معرفة الزوال فاعتبره بقامته أو شاخص تقبمه فى أرض مستوية وعلم على رأس الظل فمال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال وان أخذ الظل فى الزيادة علم ان الشمس زالت قال العلماء وقامة كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه * (تنبيه) * قال الاكثر من لافظ ثلاث أوقات فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر وقت العصر لمن يجمع وقال القاضى لها أربعة أوقات فضيلة أوله الى ان يصير ظل الشئ مثل ربعه ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذر وقت العصر ان يجمع ولها وقت ضرورة وسأقضى وقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان وقعت أدعاء ويجزى ان فى سائر أوقات الصلاة وقول الناظم والعصر أى صلاتها سميت بذلك اعاصرها وقت الغروب يأتى أول وقتها مع يسكون العين مصير ظله بعد الزوال زائداً عن مثله والمعنى اذا صار ظل كل شئ مثله وزاد أدنى زيادة لحديث جبريل والزيادة على صيرورة ظل كل شئ مثله من أول وقت العصر وانما اعتبرت لتحقيق المعرفة بدخول وقت العصر لانه قد لا يعرف الا بها وقبل من وقت الظهر وقبل فاصلة بينهما وقوله وان أى وقت يصير مثله ظل طارئ بعد الزوال فهو الاختيار أى وقت الاختيار اذا صار ظل كل شئ مثله بعد ظل الاستواء ان كان الحديث جبريل وسعى مختار المساقبة من الرخاء على ما بعده وفى الاصل يسمى بذلك لاختيار جبريل اياه وقوله فى الحديث

والصبح بالفجر الاخير يشرع
وينتهي بالشمس حين تطلع
ووقته المختار للامسفار
ثم الجواز للطلوع الجارى

والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت الجواز ما لم تغرب أي الشمس وأعاد الناظم الضمير
عليها وان لم يتقدم لها ذكر العلم بها كافي قوله تعالى حتى توارت بالجاب ودلائل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب
الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وقوله وقت العصر ما لم تغرب الشمس * (تنبيه) * للعصر سبعة
أوقات وفضل أول الوقت ووقت الاختيار ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز
بالكرامة ووقت كراهة ووقت حمة وهو إخراجها بحيث لا يسهوا وان قلنا أداءه وقول الناظم وبالمغرب وب
جاء وقت المغرب أي دخل وقت صلاتها الحديث جبريل * (وسميت) * بذلك لأنها عقب الغروب والاعتبار
بدخول قرص الشمس وهو ظاهر في الصحارى ويعرف في العمران بزوال الشعاع من رؤس الجبال وأقبال
الظلام من المشرق والى متى يمتد في القول الجديد يمتد قدر ما يتأخر ويستمر العورة يؤذن لوقتها وقيم
وبعد أربع ركعات كافي التهاج وأشار إليه الناظم بقوله لظهرها إلى آخر البيت لأن جبريل عليه السلام
صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها كذلك استدله أكثر الأصحاب ورد بان جبريل عليه السلام
انما بين الوقت المختار وهو المسمى بوقت الفضيلة وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه أي حديث
جبريل تعرض له وانما استثنى بعض قدر هذه الامور والضرورة والمراد بالنسب المغرب وسنتها البعدية
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على انه يسن ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي رحمه الله في
القول القديم والقديم يلزم امتداده أي وقت المغرب إلى العشاء حتى يغيب الشفق الأحمر والراح اعتداده فقد
قال النووي رحمه الله في المنهاج قلت القديم أظهر قال في المجموع بل هو جديد أيضا لان الشافعي رضي الله
عنه عاق القول به في الاملاء وهو من كتب الجديد على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم منها
وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وعلى هذا للمغرب ثلاثة أوقات وفضل واختيار أول الوقت ووقت جواز
ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع ولها أيضا وقت ضرورة ووقت حمة * (تنبيه) * تعبير
الناظم بالظهر الشامل للغسل والتميم وزالة الخبث أولى من تعبير أصله بالوضوء * (فرع) * لو شرع في
المغرب في الوقت المضبوط جاز أن يستدعيها إلى غروب الشفق على الأصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
سورة الاعراف في المغرب وقول الناظم ثم العشاء بالقصر أي بدخل وقتها من بعد حجرة الشفق أي إذا
غاب الشفق الأحمر لما سبق وخرج بالأجر الأصفر والابيض وهذا في النواحي التي يظهر فيها غيبوبة الشفق
اما الساكنون بناحية يقصر ليلاهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصطلون العشاء اذا مضى من الزمان قدر
ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد لهم ذكره القاضي حسين في فتاويه وقوله وينتهي أي وقت العشاء
بمعنى ينتهي اذا بدأ أي ظهر فجر صدق أي صادق الخبر ليس في النوم تقريبا انما التقريب على من لم يصل
الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى واهم مسلم خرجت الصبح بدليل فبقى على مقتضاه في غير ما خرج بالصادق
الكاذب والصادق هو المنتشر وضوءه معترضا بنواحي السماء بخلاف الكاذب فإنه يطالع مستطيل بالباء
ضوء كذب السرحان بكسر السين كما قاله ابن الحاجب وهو الذئب ثم يعقبه ظلمة وشبهه بذهب السرحان
اطوله وقوله مختاره لئلا يسئل يحزى أشار به إلى أن آخر وقت العشاء في الاختيار إلى ثلث الليل الحديث
جبريل السابق * (تنبيه) * للعشاء سبعة أوقات وفضل وقت الاختيار ووقت جواز ووقت حمة
ووقت ضرورة ووقت عذر وقت المغرب لمن يجمع ووقت كراهة وهو ما بين الفجر من كما قاله الشيخ أبو حامد
وقول الناظم والصبح أي صلاته وهو بضم الصاد وكسر هاء الغنة أول النهار لذلك سميت به هذه الصلاة
وقبل لانها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضا وحجرا والعرب تقول وجهه صبيح لما فيه من بياض وحجرة وقوله
بالفجر الاخير بشرع أي أول وقتها طلوع الفجر الثاني وهو الصادق لحديث جبريل وينتهي بالشمس حتى
تطالع الحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطالع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها
بخلاف غروبها كالمرايا لم يظهر بها طهر فيها وان وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناس

أن يخرج بطالع بعض الشمس وقوله ووقته المختار للاسفار بكسر الهمزة أى الاضاء فظهر جبريل المار
ثم الجواز أى وقته للطالع أى الى طلوع الشمس كما مر فلها ستة أوقات فضيلة أول الوقت ووقت
اختيار ووقت جواز بلا كراهة الى الاجراء ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرورة (واعلم) ان صلاة
الصبح نهارية ولا يكره تسميتها غداة كفى الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صباحا ويكره تسمية
المغرب عشاء وتسمية العشاء عتمة ويكره النوم قبل صلاة العشاء والحديث بعد فعلها الا في خير (خاتمة) في
شرح المسند للرافعي ان الصبح كانت صلاة آدم والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب
كانت صلاة يعقوب والعشاء كانت صلاة نوح وورد في ذلك خبر فجمع الله سبحانه وتعالى ذلك لتبينه عليه
وعليهم الصلاة والسلام ولأتمه تعظيمه لكثرة الاجور له ولأتمه وحكمته اختص اص الصلاة بهذه الاوقات
تعبدي كما قاله أكثر العلماء وأبدي غيرهم له حكما من أحسنه نهائدا كرا الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع
الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخه كغروبها ويزاد بعضهم
وفناء جسمه كانهق أثرها وهو الشفق الاجر فوجبت حينئذ تكبيره بذلك كما كان كاله في البطن وتسميته بالخروج
كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس والحكمة في كون الصبح ركعتين بقائه كسل النوم والعصر من
أو بعثوا في النشاط عندهما بمعاطاة لاسباب والمغرب ثلاثا لانهم تروا النهار والحقت العشاء بالعصر من
ليخبر نقص الليل على النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى وقيل غير ذلك
* (فصل) * عقده الناظم كاصلة لبيان من يجب عليه الصلاة وبيان الزواجل مبتدئا بالاول فقال

* (فرض الصلاة لازم الانام * بالعقل والبلوغ والاسلام) *

* (والطهر من حيض ومن نفاس * قدر الصلاة باتفاق الناس) *

* (فصل) *
فرض الصلاة لازم الانام
بالعقل والبلوغ والاسلام
والطهر من حيض ومن نفاس
قدر الصلاة باتفاق الناس
ويضرب الصبي بعد عشر
وبعد سبع يكفى بالامر

فرض الصلاة لازم الانام بشرط أربعة * أحدها العقل فلا يجب على مجنون وثانيها البلوغ فلا يجب على
صغير اعدم تكيدهما ورفع القلم عنهما كصحة الحديث وثالثهما الاسلام فلا يجب على كافر أصلي وجوب
مطالبة بمافي الدنيا لعدم صحتهما لكنه يجب عليه وجوب عقاب عليهما في الآخرة اتم كنه من فعلهما بالاسلام
ورابعهما ما زاده بقوله والطهر من حيض ومن نفاس فلا يجب على حائض ونفساء لعدم صحتهما من حيث
اجتمعت فيه هذه الشرط وجبت عليه الصلاة بالاجماع والا فلا ولا قضاء على الكافر اذا أسلم ترغيبا له في
الاسلام فان كان مرتدا وجب عليه القضاء بعد اسلامه تغليظا عليه ولانه حق لزمه باقراره فلا يسقط عنه
بالشهة كالانفراد بالمسال ولا قضاء على الحائض أو النفساء اذا طهرتا ولا على مجنون أو مغمى عليه اذا أفاقا
* (تنبيهان) * أولهما أشار الناظم بقوله من زيادته قدر الصلاة باتفاق الناس الى أنه يشترط ان يتخول من
الموانع قدر الطهارة والصلاة أى أخف ما يجزئ كركعتين في صلاة المسافر ثانيهما لوزاات هذه الاسباب
المانعة من وجوب الصلاة وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة فاكثروا وجبت الصلاة وكذا التي قبلها ان كانت
تجمع معها ويسمى هذا وقت الضرورة ثم قال

* (ويضرب الصبي بعد عشر * وبعد سبع يكفى بالامر) *

أى يضرب الصبي أى والصبي على ترك الصلاة بعد عشر من السنين وبعد سبع من السنين يكفى بالبناء
للمفعول بالامر أى اذا ميز والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين
واذا بلغ عشر فاضربوه علمنا صححه الترمذي وغيره وطاهر كلام الناظم انه يشترط تمام العاشرة لكن قال
الصميرى والشيخ العلامة جمال الدين انه يضرب في اثنتاهما وصححه الاسنوى وحزمه ابن المقرئ وهو الظاهر
لانه مظنة البلوغ * (تنبيه) * أحسن ما قيل في حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل ويشرب ويستحجي
وحده ومقتضى ما في الجموع ان التمييز وحده لا يكفى في الامر بل لابد معه من السبع وقال في الكفاية انه
المشهور ويرشد اليه قول الناظم بعد سبع قال في الجموع والامر والضرب واجبان على الولي أبأ كان أو جدا
أو وصيا أو قسما من جهة القاضي قال في الروضة يجب على الاباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة

والشرائع * (تنبيه) * آخر لو بلغ الصبي بالسن في الصلاة وجب عليه تمامها وأجزأته ولو جهله لأنه صلى
الواجب بشروطه وان بلغ بعد فعلها بالسن أو بغيره فلا يجب عليه أعادتها ثم شرع في النوع الثاني فقال

* (باب النفل) *

- * (والنفل أقسام خمسة تفعل * جماعة كالغرض فهي أفضل) *
- * (وهن الاستسقاء والكسوف * للشمس والعيذان والحسوف) *
- * (ومنهن سبع عشرة لا تشرع * جماعة بل للفرض تتبع) *
- * (من قبل فرض الصبح ركعتان * والظهر أيضا بعده ثنتان) *
- * (وأربع من قبل فرض الظهر * وأربع كذلك قبل العصر) *
- * (وبعد فرض المغرب اثنتان * كذلك العشاء بعده ثنتان) *
- * (وركعة لوتره وهي الأقل * فان يصل قبلها عشرًا كمل) *
- * (كذلك الضحى ونفل ليل يوجد * مع التراويح الثلاث أكادوا) *
- * (ثم الضحى أقله ثنتان * ولم يزد الجليل عن ثمان) *
- * (أما صلاة الليل فالتسبيح * وهو الذي من بعد نوم يوجد) *
- * (وللتراويح اعتبر عشرين في * شهر الصيام كل ليلة تفي) *

اعلم ان النفل وهو في اللغة الزيادة وفي الاصطلاح ما عدا الفرائض ويسمى بذلك لأنه زائد على ما فرض الله تعالى والمسنون والمستحب والمغرب فيه والتطوع ألقاظ مترادفة وهو الزائد على الفرائض وان أفضل عبادات البدن بعد الاسلام الصلاة فغرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع وهو أقسام خمسة منه تفعل جماعة كالغرض وهو أفضل من الذي لا تسن فيه الجماعة نعم تفضل رتبة الفرائض على التراويح والتضرع بالفضل من زيادته وهي أي الخمس الاستسقاء والكسوف للشمس والعيذان والحسوف للأقمر وسبأ أي الكلام ان شاء الله تعالى عليها في أي أوقاف أو أفضلها العيذان والكسوف والاستسقاء ومنه أي من النفل سبع عشرة ركعة لا تشرع جماعة أي لا تسن جماعة فيها بل للفرض تتبع والركعة فيها تسكيم لما نقص من الفرائض بقص نحو خشوع كركعة تدبر قراءة فن فضلها أنها جارية للفرائض يوم القيامة وهي ما تضمنه قول الناظم من قبل فرض الصبح ركعتان والظهر أيضا بعده ثنتان أي ركعتان وأربع أي وأربع ركعات من قبل فرض الظهر وأربع أي وأربع ركعات كذلك قبل العصر وبعد فرض المغرب اثنتان أي ركعتان كذلك العشاء بالمدة ثنتان أي ركعتان واعلم ان الناظم كماله لم يبين المؤكد من غيره ويانه ان المؤكد من الروايات عشر ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد هاتين ركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء لطبر الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر ويسن المؤظمة عليه أو ما غير المؤكد فهو ان يزيد ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد هاتين من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعده حرمه الله على النار رواه الترمذي وصححه وأربع قبل العصر لطبر رحم الله امرأته صلى قبل العصر أربعاً رواه ابن خزيمة وحيات وصححه * (تنبيه) * من غير المؤكد ركعتان خلف ثنتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء والجمعة كالظهر فيما روي قول الناظم وركعة لوتره وهي الأقل أشار به الى انه من القسم الذي لا يسن جماعة لوتره وأقله ركعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم أوتر بواحدة كزاره مسلم من حديث ابن عباس وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره كما أشار اليه الناظم بقوله من زيادته فانه يصل قبلها عشرًا كمل بتخفيف الميم المفتوحة وذلك للاخبار الصحيحة فلا تصح الزيادة عليها كسائر الروايات والدليل على ان الوتر سنة قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق مسنون فن أحب ان يوتر بثلاث فلا يخل وقوله حق فلا يسن واجب ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ففعلها لكم من العشاء الى طلوع الفجر ويسن

* (باب النفل) *

والنفل أقسام خمسة تفعل جماعة كالغرض فهي أفضل وهن الاستسقاء والكسوف للشمس والعيذان والحسوف ومنهن سبع عشرة لا تشرع جماعة بل للفرض تتبع من قبل فرض الصبح ركعتان والظهر أيضا بعده ثنتان وأربع من قبل فرض الظهر وأربع كذلك قبل العصر وبعد فرض المغرب اثنتان كذلك العشاء بعده ثنتان وركعة لوتره وهي الأقل فان يصل قبلها عشرًا كمل كذلك الضحى ونفل ليل يوجد مع التراويح الثلاث أكادوا ثم الضحى أقله ثنتان ولم يزد الجليل عن ثمان أما صلاة الليل فالتسبيح وهو الذي من بعد نوم يوجد وللتراويح اعتبر عشرين في شهر الصيام كل ليلة تفي

جعله آخر الليل ليحبها لصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترافان كان له تهجد آخر لو ترائي ان تهجد
والأوتر بعد فريضة العشاء ورايتها هـ ذاماني الروضة كأصاها وقيدته في المجموع بما اذا لم يثق بنية فطرته آخر
الليل والاقتداء خيره أفضل فان أوتر ثم تهجد لم تندب اعادته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة * (تنبيه) *
لا كراهة في الاقتداء على ركعة في الوتر خلاف الشافعي الكفاية عن أبي الطيب ولم يزد على ركعة الفصل بين
الركعات بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد في الأخيرة أو تشهد في الأخيرتين وليس في الوصل غير ذلك
وتسن جماعة في وتر رمضان وسـ يأتي في كلام الناظم ندب القنوت فيه في النصف الأخير من رمضان واعلم
ان النوافل المؤكدة بعد الرواتب ثلاثة وهي ما تضمنه قوله

كذا الضحى ونفل ليل يوجد * مع التراويح الثلاث أكدوا

يعني العلماء ثم شرع في بيان امتدائها بالضحى فقال ثم الضحى أقله ثنتان أي ركعتان وأكثره ثمان كما قال
ولم يزد الجـ ل أي العلماء أو معظمهم عن ثمان وهو ما في المجموع عن الأكثرين وصححه في التحقيق وهو
المعتمد وقيل أكثره اثنا عشرة ركعة كفي المنهاج وهي صلاة الاشراف كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في
قوله تعلى يسبحن بالعمشى والاشراق الاشراف صلاة الضحى ويسن ان يسلم من كل ركعتين ووقتهما ان ارتفاع
الشمس الى الزوال والاختيار فعلا عند ضي ربيع النهار وما صلاة الليل فالتهجد وهو لغرفة النوم بالكف
واصله طلاحا لصلاة التطوع بالليل بعد النوم كما قال وهو الذي من بعد نوم يوجد وقد واطب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم وقد قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقال تعالى كذا نوافل من الليل ما يجتمعون وقال
صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم ومن أراد ان يجزئ الليل نصفين فالنصف
الاخير أولى لقوله تعالى واستغفر من بالاسحار فحث على الاسـ تغفار في السحر والسحر نصف الليل الاخير
فهو شامل لمحل الرحمة والمغفرة وان أراد ان يجزئ ثلثة أجزاء فالثلث الاوسط للتهجد أفضل قال الشافعي
لان الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وقد قال صلى الله عليه وسلم ذاكر الله في الغافلين كشجرة خضراء
بين أشجار يابسة ويتأكد الدعاء والاسـ تغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير أكد وعند السحر
أفضل وقد ذكر الوليد النيسابوري ان التهجد يشفع في أهـ ل بيته ومن النوافل المؤكدة صلاة التراويح
وهي عشرون ركعة في كل ليلة من رمضان والى ذلك أشار الناظم بقوله وللتراويح اعشـ برعشرين في شهر
الصـ بام الى آخر البيت وقد اتفقوا على سنها وعلى انها المرادة من قوله صلى الله عليه وسلم لم من قام رمضان
اعمالا واحدا غفر له ما تقدم من ذنبه وتسني جماعة وان يسلم من كل ركعتين وسبغت كل أربع منها ترويح
لأنهم كانوا يترويحون عقبها أي يستريحون قال الحليمي والسرفي كونها عشر من ان الرواتب أي المؤكدة
في غير رمضان عشر فوضعت لانه وقت جد وتشمير انتهى وفعلا بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير
سورة الاخلاص ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الثاني ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من
التراويح أو من قيام رمضان ولو صلى أربعاً بتسليم لم يصح لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظاهر والعصر
وما تضمنته الايات الثلاثة الأخيرة من زيادة الناظم (تنبيه) من القسم الذي لا تندب الجماعة فيه تحية المسجد
وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل وتحصل بفرض أو نفل آخر وتتكبر وتتكبر والدخول على قرب
وتغوث يجلسه قبل فعلها وان قصر الفصل الا ان جلس سهوا وقصر الفصل ومنه أشياء أخر تطالب من
المبسوطات (حاشية) أفضل القسم الذي لا تسن فيه الجماعة الترتيم ركعتا الفجر وهما أفضل من ركعتين في
جوف الليل ثم باقي الرواتب الفرائض ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحرام
والتحية وهذه الثلاثة في الافضية سواء ويسن ان يفصل بين سنة الصبح والفريضة باضطجاع على يمينه للاتباع
وان يقرأ في أول ركعتي الصبح والمغرب والاستحارة وتحية المسجد قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص

* (باب شروط الصلاة) *

اعلم ان الشروط جمع شرط وهو يسكون الرأفة العلامة وفي التنزيل فقد جاء أثر اطها أي عملاتها

* (باب شروط الصلاة) *

وامتلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمائع لغة الحائل وامتلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ثم اعلم أيضا ان الركن كالشرط في انه لا بد منه ويقارقه بان الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة وتجب استدامته فيها كالطهر والستر والركن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع والسجود

- * (شروطها أربعة لذى الفطن * طهر اللباس والمسكان والبدن) *
- * (وستر لون عورة وان خلا * وعلمه بالوقت وليستقبلا) *
- * (وترك الاستقبال في نفل السفر * وشدة الخوف المباح مغتفر) *

شروطها أى الصلاة أربعة أولها طهر اللباس والمسكان والبدن من نجس لا يعفى عنه فلا تصح صلاته مع شئ من ذلك ولو مع جهله بوجوده أو بكونه مباحا لقوله تعالى وثيابك فطهر واحترزت بقول لا يعفى عنه عما يعفى عنه كدم نحو البراغيث والبراث كالتقدم في باب النجاسة وان كثر لعموم البلوى به نعم ان جل ما أصابه من نحو ثوب في كفه أو غبيرة أو فرس مؤصل عليه لم يعف عنه ان كثر ويعفى عن أثره حتى يستحضره وان عرق لجواز الاقتصاف به على الجز في حقه لا في حق غيره ولو جل مستحضر في صلاته بطلت اذ لا حاجة الى حمله فيها * (تنبيه) * يستثنى من المسكان ما لو كثر ذرق الطيور رقيقه فانه يعفى عنه لا مشقة وقد في المطالب

شروطها أربعة لذى الفطن
طهر اللباس والمسكان والبدن
وستر لون عورة وان خلا
وعلمه بالوقت وليستقبلا
وترك الاستقبال في نفل السفر
وشدة الخوف المباح مغتفر

العلو بما لم يتعمد المشي عليه وزاد غبيرة الا ان يكون رطبا أو رجلا مبلولا * (فرع) * لو صلى بنجس غير معفو عنه لم يعلمه أو علمه ثم نسى فصله ثم تذكر وجبت الاعادة وتجب الاعادة كل صلاة تبين فعلها مع النجس بخلاف ما احتل حدوته بعد ما يشترط أيضا صحة الصلاة الطهر من الحدث الا الصغير والا كبر عند القدرة فلو لم يكن متطهرا عند احرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته فان أحرم ثم أحدث بطلت صلاته ولو مع سبقة في غير الحدث الدائم وهذا الشرط داخل في كلام الناطم فهو نوع بدعي أتى به وهو الاكتفاء وثانها ستر لون عورة أى عن العيون وان خلا أى وان كان خاليا في ظلمة عند القدرة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة فان عجز وجب ان يصلى عاريا ويتم ركوعه وسجوده ولا اعادة عليه وانما وجب الستر في الخلوة لا طلاق الامر بالستر ولان الله تعالى أحق ان يستحيما منه ويحب ستر العورة في غير الصلاة أيضا ولو في الخلوة لا حاجة كاعتسال وعورة الذكر ومن بهارق ما بين سرته وركبته وعورة الحرة غير الوجه والكفين الى السكوة عين والختى كالانثى وقا حرة والسرة والركبة ليسا من العورة على الاصح وشرط السائر جرم يمنع ادخال لون البشرة لا حجمها كما أفاده الناطم بقوله من زيادته لون ولو بطين ونحو ما كدوك عاصف مترا كخضرة تغر جت الظلمة ونحوها ولا يكفي ثوب رقيق ولا مهمل لا يمنع ادخال اللون ولا زجاج يحكى اللون والستر بثوب أو جلد أو خشب أو ورق ونحو ذلك ويستتر العورة من الاعلى والجوانب لامن الاسفل فلورؤيت عورته من جيبه في ركوع لم يكف فايزره أو يشد وسطه ولو ستره بالحية أو ستر خرق ثوبه بكفه كفى * (تنبيه) * يسن للرجل ان يلبس للصلاة أحسن ثيابه وان يصلى في ثوبين اظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم والثوبان أهم الزينة وفي الخبر اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق ان يزين له ويكره ان يصلى في ثوب فيه صورة وان يصلى الرجل مثلثا والمرأة منقبة الا ان تكون في مكان وهناك أجنب لا يحترزون عن النظر اليها فلا يجوز لها رفع النقاب وسكت عن قول أصله بلباس طاهر للاستغناء عنه بما تقدم من اشتراط الطهارة في اللباس وثالثها علمه أى المصلى أى أوطئه بالوقت أى بدخوله بالاحتياط كمدل عليه كلام المجموع فالوصل بدونه لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت ورابعها الاستقبال القبلة أى الكعبة كما قال وليستقبلا لامرأى بالصدر لا بالوجه لصلاة القادر عليه لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام واتوجه لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها فلا تصح الصلاة بدونه اجساعا بخلاف العاجز عنه كمن يص لا يجده من وجهه للقبلة وسر بوط على خشبة فيصلى بحاله ويعيد وقول الناطم وترك الاستقبال في نفل السفر * وشدة الخوف المباح مغتفر * أشار به الى انه يجوز للمصلى ترك

الاستقبال في حالتين الحالة الاولى في نفل السفر المباح ولو قصر الى صوب مقصده فلا تباع في الركاب
رواه الشيخان وقيس به الماشي ثم ان كان المسافر راكباً أو ماشياً كنه التوجه في جميع صلاته واتمام ركوعه
وسجوده لزمه ذلك والا فلا يصح ان سهل عليه التوجه وجب في التحريم فقط والا فلا يكفيه اتمام ركوعه
وسجوده انخفض وان كان ماشياً لزمه اتمام ركوعه وسجوده والتوجه فيه ما وفي احرامه وجالوسه بين
السجدين ولا يمشي الا في قيامه واعتداله وتشهده وسلامه ونحوه بنفل السفر نفل الحضر فلا يجوز والحكمة
في التخفيف ان الناس يحتاجون الى الاسفار فلو شرط فيها الاستقبال للنفل لادى ذلك الى تركه او رادهم
او معاشيهم ويشترط في السفر ان لا يكون معصية وان يقصد به محلا عينيا فيمتنع ذلك على العاصي بسفره
والهائم الحالة الثانية في صلاة شدة الخوف المباح من قتال أو غيره فرضا كانت أو نفلا فليس بشرط فيها
لقوله تعالى فان خفتهم فرجالاً أو ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها رواه البخاري في النفس
وقول المناظم المباح يرجع لكل نافلة السفر وصلاة شدة الخوف كما نقرر وقوله النظم بكسر الفاء وفتح
الطاء وبعدها نون جمع فطنة والالف في قوله خلا وليس استقبالاً لاطلاق * (نقطة) * من شروط الصلاة أيضاً
العلم بكيفية الصلاة بان يعلم فريضتها وتميز فرضها من سنتها نعم ان اعتقدها كالفرض أو بعضها ولم يميز
وكان عامياً ولم يقصد فرضاً بقوله لم يثبت ولما كان الركن كالشروط في انه لا بد منه كما مر أيضاً عقب المناظم
الشروط بالاركان فقال

* (باب أركان الصلاة) *

وتقدم معنى الركن واعلم ان الصلاة تشمل على شروط وأركان وسنن وهي الابعاض التي تجبر بسجود السهو
وهيات وهي التي لا تجبر وقد شبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشروط كجوانبه والبعض كالعضائه
والهيات كشعره

- * (أركانها على الطريق الآتية * عشرة تعد مع ثمانية) *
- * (نيتها مع لفظ تكبير صدر * مع القيام في الفروض ان قدر) *
- * (وبعد القراءة المستكملة * فاتحة الكتاب منها البسملة
- * (وبعد اركع واطمئن راكعاً * ثم اعتدل ولتطمئن رافعاً) *
- * (واسجد اذا ولتطمئن ساجداً * وبعده اجلس واطمئن قاعداً) *
- * (وبعد اسجد سجدة كالسابقة * واعددهما ركباً بلا مفاوqe) *
- * (وهكذا في كل ركعة خلا * تكبيرها مع نية قولاً) *
- * (واجلس أخيراً وأت بالشهد * وبعده صل على محمد) *
- * (ونية الخروج في قول هجر * مسلماً من تباكماً ذكر) *

أركانها أي الصلاة على الطريق الآتية في النظم ثمانية عشر ركناً كما في التنبيه يجعل الطمأنينة في الركوع
والاعتدال والجلوس بين السجدين وفي السجدين ونية الخروج أركاناً وجعلها في الروضة سبعة عشر لان
الاضح ان نية الخروج لا تجب وفي المنهاج ثلاثة عشر يجعل الطمأنينات كالهيات التابعة والخلاف لفظي
* فالركن الاول نيتها أي الصلاة لانها واجبة في بعض الصلاة وهي اولها لا في جميعها فكانت ركناً كالتكبير
والركوع والدليل على وجوبها قبل الاجماع قوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين قال
المارودي والاحلاص في كلامهم هو النية وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى وأجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة لا بدأ بها لان الصلاة لا تنعقد الا بها فان أراد ان يصلي فرضاً
وجب قصدها وتعيينها ونية الفرضية ولا تجب الاضافة الى الله تعالى لان العبادة لا تكون الا له لكن
يستحب كنية استقبال القبلة وعدد الركعات والنفل ذو الوقت والسبب كالفرض في اشتراط قصده فعل
الصلاة وتعيينها كصلاة الكسوف وراتبة العشاء قال في المجموع وكسنة الظهر التي قبلها والتي بعدها

* (باب أركان الصلاة) *

أركانها على الطريق الآتية

بعشرة تعد مع ثمانية

نيتها مع لفظ تكبير صدر

مع القيام في الفروض ان

قدر

وبعد القراءة المستكملة

فاتحة الكتاب منها البسملة

وبعد اركع واطمئن

راكعاً

ثم اعتدل ولتطمئن رافعاً

واسجد اذا ولتطمئن ساجداً

وبعد اجلس واطمئن قاعداً

وبعد اسجد سجدة

كالسابقة

واعددهما ركباً بلا مفاوqe

وهكذا في كل ركعة خلا

تكبيرها مع نية قولاً

واجلس أخيراً وأت بالشهد

وبعد صل على محمد

ونية الخروج في قول هجر

مسلماً من تباكماً ذكر

ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالقلب ويندب النطق بالنوى قبيل التكبير ليساعد اللسان
 القاب ولأنه أبعد عن الوسواس * (فرع) * تصح نية الاداء بنية القضاء وعكسه عند جهل الوقت بغير
 ونحوه ولو نوى الصلاة ودفع الغريم صحت صلاته لأن دفعه حاصل وإن لم ينو بخلاف ما لو نوى بصلاة فرضا
 ونه لا غير فحتمية وضوء لتشرية بين عبادتين لا تندرج احدهما في الاخرى ولو صلى لثواب الله أو هرب
 من عقابه صحت صلاته بخلاف الفخر الرازي والركن الثاني تكبيرة الاحرام كما قال مع أي يسكون العين لفظ
 تكبيره صدم مع القيام أي في القيام نابر المسمى صلاته اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من
 القرآن ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افعّل ذلك في
 صلاتك كلها رواه الشيخان ولا يتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي والمراد كما علمتموني أصلي والرؤية بغير
 عنها بالعلم قال تعالى ألم تركيف فعل ربك بالصحاب الغيل أي لم تعلم ذلك وإذا كان المراد بالعلم شغل الحديث
 قوله وفعله وسببت تكبيرة الاحرام بذلك لأنه يحرم به على المصلي ما كان حلالا قبلها من مفسدات الصلاة
 كالأكل والشرب والكلام ونحو ذلك وكيفية أن يقول القادر على النطق بـ الله أكبر والله أكبر لأنه
 لفظ يدل على التكبير وعلى زيادة مباغاة في التعظيم وهو الاشعار بالخصيص فصار كقوله الله أكبر من كل
 شيء ولا تضرز بزيادة لا تمنع الاسم كالله أكبر وأجل والله الجليل أكبر في الاصح وكذا كل صفة من صفاته
 تعالى اذا لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر بخلاف ما لو تخال غير صفاته تعالى كقوله الله هو
 الأكبر أو طائفت صفاته كقوله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر فانه يضر وعلم من قول الناظم ينته مع لفظ
 تكبيرة الله يجب قرن النية بتكبيرة الاحرام لانها أول الاركان بان يقرن بآيوله ويستعجم الى آخره واختار
 النووي في شرح المذهب والوسيط تبع الامام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد
 مستحضر الصلاة اقتداء بالاولين في تسابيحهم بذلك وقال ابن الرفعة انه الحق وصوبه السبكي والوسوسة عند
 تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خجل في العقل أو جهل في الدين * (تلميح) * يجب
 ان لا ياتي بما ينافي النية ومن يجز عن النطق ترجم ووجب التعلم ان قدر (والركن) الثالث القيام في الفروض
 ان قدر عليه ولو بغيرين باجرة فاضله عن مؤنته ومؤنته يومه ولينته فوجب حله الاحرام به لخبر البخاري عن
 عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فدأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع
 فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكاف الله نفسه الا وسعها وأجمع الامة
 على ذلك وهو معكوم من الدين بالضرورة وشروطه نصب فقار ظهره أي عظامه فلو وقف منتحيا الى قدمه أو
 خلفه أو ما اتلا على يمينه أو يساره بحيث لا يسمى قائما لا يصح قيامه والاحتناء السالب للاسم ان يكون الى
 الركوع أقرب كما في المجموع وخرج بالعرض النفل فلا قدر على القيام النفل قاعدا أو مضطجعا مع القدرة
 وبالقادر العاخر كما سيأتي ولا تصح صلاة صبي قاعدا وان كانت نفلا كما في البحر وكذا المعادة * (فرع) *
 ولو خاف راكب سفينة غرقا أو دوران رأس فانه يصلي من قعود على الاصح ولا إعادة عليه ولو كان به ملابس
 بول لو قام سال بوله وان قعد لم يسأل فانه يصلي من قعود على الاصح ولا إعادة عليه ولو قال طيب ثقتان يعني
 ماء ان صليت مستلقيا أمكن مداواتك فله ترك القيام على الاصح (والركن) الرابع قراءة سورة الفاتحة كما
 قال وبعده أي القيام القرائية ان شروطها لا تمة فاتحة الكتاب في كل ركعة في قيامها أو بدله للمنفرد
 وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه وافعله صلى الله عليه وسلم مع خبر
 صلوا كما رأيتوني أصلي الا في ركعة مسبوق فلا تجب فيها بمعنى انه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه
 وقوله منها أي الفاتحة البسملة لانه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم وهي آية من
 كل سورة سوى برائة السنة أن يصلها بالجدلة وان يجهر بها بحيث يسمع الجهر بالقراءة ويجب رعاية حروف
 الفاتحة فلا تبدل حروفها بغيرها لم تصح قراءته لتلك الكامة لغيره النظم ولو تبدل ذال الذين المجمة بالمهالة
 لم تصح وكذا لو تبدل حاء الحمد لله بالهاء ولو نطق بالقاف مترددة بينهما وبين الكاف كما ينطق بها العرب صح مع

الكراهة كالجزم به الروائي وغيره ويجب رعاية تشديداتها وهي أربعة عشر منها ثلاث في البسملة فلو
 خفف منها تشديده بطلت قراءته لذلك الكلمة ولو شدد الحذف أساءوا جزأ كما قاله الماوردي ويجب ترتيبها
 وهوان يأتي بها على نظامها المعروف لانه مناط البلاغة والابحاز وموالاة بان يأتي بكلماتها على الولاية
 لا لتباع فيقطعها لتخلل ذكر وان قل وسكوت طال عرفا بلاغ ذوقها أو سكوت قصده قطع القراءة بخلاف
 سكوت قصير لم يقصده القطع أو طوي بل أو تخلل ذكر بعد من جهل أو سهو أو عياء أو تعلق ذكر بالصلاة
 كما منه القراءة امامه وفتح عليه اذا توقف فيها فان عجز عن جميع الفاتحة لعدم معلمي أو مصحف أو غير ذلك
 فسبغ آيات عدداً يات بها يأتي بها ولو منفردة ولا ينقص حرف منها عن حروف الفاتحة وان عجز عن القرآن
 أي بسبغ أنواع من ذكر أو دعاء فان عجز عن ذلك كله لم يضره وقفة قدر الفاتحة ولا يترجم عنها بخلاف التكبير
 لغوات الابحاز فيها دونها * (تنبيه) * يجوز في قول الناطم فاتحة الكتاب الرفع بحرف مبتدأ محذوف والنصب
 بتقدير أعني وقوله المستكمل بفتح الميم وكسر هاء الفتح أنسب * والركن الخامس الركوع كما قال وبعدها
 أي الفاتحة اركع لقوله تعالى اركعوا وخبر اذا قلت الى الصلاة ولا جاع وأقله في حق القائم ان ينحني انحناء
 خالصا لا تخناس فيه وقد يبلوغ راحته مركبته اذا أراد وضعهما فلا يحصل مع انحناس لانه لا يسمى ركوعا
 وأكمله تسوية ظهره وعنقه فيجعلهما كالصفحة الواحدة ونصب ساقيه ونخذه وأخذ ركبته بيديه وتفرقة
 أصابعه للقبلة وقد كان صلى الله عليه وسلم يستوي بحيث لو صب الماء على ظهره لاستمسك أماركوع القاعد
 فأقله ان ينحني بحيث تحاذي جهته ما قدم ركبته وأكمله ان يحاذي موضع سجوده * (تنبيه) * بشرط ان
 لا يقصدهم ويه غير الركوع فلو قرأ في صلاته آية سجدة فهو لسجدة التلاوة ثم بداله ان يسجد ركوعا بعد
 ما بلغ حد الركوع لم يكف * والركن السادس الطمأنينة فيه أي في الركوع بحيث يستقر كل عضو في
 محله كما كان عليه أولا كما قال واطمئن راكعا الحديث المسمى بصلاته المتقدمة وأقله ان تستقر أعضاؤه راكعا
 بحيث ينفض رفعه من ركوعه عن هوي به فلا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة * والركن السابع
 الاعتدال كما قال اعتدل ولو نافله كما صححه في التحقيق لحديث المسمى بصلاته ويحصل بعوده كما كان عليه قبل
 ركوعه قائما أو قاعدا * والركن الثامن الطمأنينة فيه كما قال واطمئن راكعا بان تستقر أعضاؤه على
 ما كان قبل ركوعه بحيث ينفضل ارتفاعه عن عوده الى ما كان فلوركع عن قيام فسقط عن ركوعه قبل
 الطمأنينة فيه عاد وجوب اليه واطمأن ثم اعتدل أو سقط عنه بعد ما نفض معتدلا ثم سجد وان سجد ثم
 شك هل اتم اعتداله اعتدل وجوباً ثم سجد * (تنبيه) * بشرط ان لا يقصده غيره فلورفع فزعاً من شيء
 كنية لم يكف * والركن التاسع السجود كما قال واسجد اذا أي بعد اعتدال التمام لقوله تعالى اركعوا
 واسجدوا وخبر اذا قلت الى الصلاة وهو لغة التمام والميل وشرعاً أقله مباشرة بعض جهته ما يصح على عليه من
 أرض لخبر اذا سجدت فكان وجهه تلك ولا تنقر نقرارواه ابن حبان في صححه وانما اكتفى ببعض الجهة للصدق
 اسم السجود عليها بذلك وخرج بالجهة الستة الجبين والانف فلا يكفي وضعهما ولا يجب وضع كل يديه وركبته
 وقدميه كما صححه النووي بل يكفي وضع جزء من هذه الاعضاء والعبرة في الدين ببطن الكف وسواء الاصابع
 والراحة وفي الرجلين ببطن الاصابع * (تنبيه) * لا بد ان يضع بعض الجهة المذكورة مكشوراً اذا لم يكن
 عذر فلو سجد على عصابة جرح أو غيره اضرورة بان يشق عليه ان لها صريح ولا إعادة عليه وان سجد على متصل
 به جاز ان لم يتحرك بركبته ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة فالتصقت بجهته وارتفعت معه وسجد
 عليها ثانياً يضر وان نحاها ثم سجد لم يضر بشرط في السجود التنكبس وهو ارتفاع أسافله على أعاليه
 والتخامل على ما يسجد عليه بحيث لو سجد على قطن أو حشيش لا تنكبس ويجب ان لا يهوى الغير السجود كما
 في الركوع والركن العاشر الطمأنينة فيه كما قال ثم اطمئن ساجداً الحديث المسمى بصلاته والركن الحادي عشر
 الجلوس بين السجدين كما قال وبعده اجلس بين السجدين ولو في نفل لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا رفع
 رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً والركن الثاني عشر الطمأنينة فيه كما قال واطمئن قاعداً الحديث المسمى

صلاته ويجب ان لا يقصد به غيره كما سرفى الركوع فلو رفع فزعامن شئ لم يكف ويجب عليه ان يعود الى السجود كما قال أى كالأولى فى الأقل والاكمل وبعد ما سجد سجدة كالسابقة أى السجدة تين واعددهما أيهما الفقيه ركنا واحدا بالامفارقة لاتحادهما كما عده بعضهم الطهارة تين في محالهما الأربع وركنا واحدا كذلك **(تنبيه)** * يجب ان لا يطاول الجلوس والاعتدال لانهم ما ركنا قصيرا ليسامعة صودين لذاتهما بل للفصل والسنة أن يرفع مكبرا ان يجلس فترشاوان يقول فى الجلوس وب اغفرلى وارحمنى واجبرنى وارفعنى وارزقنى واهدنى وعافنى للاتباع وما تقدم من الأركان يفعل فى كل ركعة الاتكبير الاحرام والنية فانها فى أول ركعة فقط كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وهكذا فى كل ركعة الى آخر البيت والركن الثالث عشر الجلوس الاخير كما قال واحس ان خبر الله بحل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة والركن الرابع عشر التشهد فيه كما قال وآت بالتشهد أى فى الجلوس نقول ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبرائيل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولا كن قولوا التحيات الى آخره وروى الدارقطني في قوله كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد دليل على أنه فرض وأيده قوله صلى الله عليه وسلم قولوا أقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله واعلم أن التحيات جمع تحية وهى الملك والبقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من النقص وانما اجتمعت لان كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيا بها فقبل لنا قولوا التحيات لله أى الافاضة الدالة على الملك مستحقة لله والباركات معناها الناميات والصلوات هى الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الادعية والطيبات معناها المكملات الطيبات وهى ذكر الله تعالى وقيل الاجمال الصالحة والسلام معناها اسم الله عليك وعلينا أيها الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وغيرهم والعباد جميع عبدا والصالحين جميع صالح وهو القائم بمساعده من حقوق الله تعالى وحق العباد والرسول هو الذى يبلغ خبر من أرسله ولركن الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاخير كما قال وبعده أى التشهد الاخير صل على محمد صلى الله عليه وسلم لم نقوله تعالى صلوا عليه وقد أجمع العلماء على انها لا تجب فى غير الصلاة فتعين وجوبها فيها والقائل بوجودها مرة فى غيرها تنحجج بأجماع من قبله وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله اللهم صل على محمد وآله وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك جمد مجيد وفى بعض طرق الحديث زيادة على ذلك **(تنبيه)** * آل ابراهيم اسم عيل واسحق وأولادهما ونحس ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم يجتمعا للنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت **(فائدة)** * كل الانبياء من بعد ابراهيم عليه السلام من ولد اسحق عليه السلام وأما اسمعيل عليه السلام فلم يكن من نسله نبي الانبياء صلى الله عليه وسلم قال ابن أبي بكر الرازى ولعل الحكمة فى ذلك انفراد بالفضيلة فهو أفضل الجميع عليه الصلاة والسلام ويسن الدعاء بعد التشهد الاخير وما ثورده أفضل ومنه اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وغير ذلك من الادعية المأثورة والركن السادس عشر نية الخروج من الصلاة مرة مرة بالتسليم الاولى فى قول هجر بالبناء لمفسر ولواصح أنهم لا تجب قياسا على سائر العبادات ولان النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة ولكن تسن خروجا من الخلاف والركن السابع عشر التسليم الاولى كما قال مسلم الخبر مسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال الخاكم صحيح على شرط مسلم وأقله السلام عليكم فلا يكفي السلام عليهم ولا تبطل به الصلاة لانه دعاء الغائب ولا عليكم ولا سلامي عليكم والسلام عليكم فان تعمد ذلك مع علمه بالتحريم بطائ صلاته وأكمل السلام عليكم ورحمة الله لانه المأثور وتسن وبركاته كما صححه فى المجموع وصوبه والمعنى فى السلام ان المصلى كان مشغولا عن الناس وقد أقبل

عليهم والركن الثامن عشر ترتيب الأركان كما قال مرتباً كما ذكر بالبناء للمفعول في عدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى المفروض صحيح وبمعنى الأجزاء فيه تغليب والدليل على وجوب الترتيب الاتباع كما في الأخبار الصحيحة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي أما السنن فترتيب بعضها على بعض كالأستفتاح والتعوذ وترتيبها على الفرائض كالافتتاح واليسورة شرط في الاعتداد بهم أسنة لا في صحة الصلاة فإن ترك الترتيب فإن كان في الأركان الفعلية فسمي بآتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في بيان سجود السهو وإن كان في القولية فإن قدم قولياً على قولي كما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد أو فعلياً على قولي كائن قدم السلام على التشهد فلا تبطل الصلاة بل يعيد ما قدمه فإن سلم عامداً أو لم يعده بطلت والمأخرغ الناطم من بيان الأركان شرع في بيان السنن فقال

*** (فصل) * في بيان سنن الصلاة قبل الدخول فيها وبعده**

*** (والصلاة سنتان قبلها * وسنتان في خلال فعلها) ***

*** (فالاول الاذان والاقامة * لفرضها حتى القضاء اذرامه) ***

*** (والثان اول التشهدين * في كل فرض فوق ركعتين) ***

*** (كذا القنوت آخر اذا اعتدل * في الصبح بل في الخس ان أمر نزل) ***

*** (كذا قنوت الوتر في قيامه * من نصف شهر الصوم لاختتامه) ***

*** (فصل) ***

والصلاة سنتان قبلها

وسنتان في خلال فعلها

فالاول الاذان والاقامة

لفرضها حتى القضاء اذرامه

والثان اول التشهدين

في كل فرض فوق ركعتين

كذا القنوت آخر اذا اعتدل

في الصبح بل في الخس ان

أمر نزل

كذا قنوت الوتر في قيامه

من نصف شهر الصوم

لاختتامه

أي وللصلاة المكتوبة سنتان قبلها أي قبل الدخول فيها وسنتان في خلال فعلها أي بعد الدخول فيها فالاول من السنتين اللتين قبلها الاذان بالمجتموع يقال التأذين والاذين فهو لغة الاعلام ومنه قوله تعالى وأذن في الناس بالحج أي أعلمهم وشرعاً قول مخصوص يعرف به وقت الصلاة المفروضة والاصل فيه قوله تعالى وإذا ناديتهم الى الصلاة ونذرهم المسجد فاحضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم والثاني منها سماع الاقامة وهي في الاصل مصدر أقام وسمي الذكر المخصوص به لانه يقسم الى الصلاة فالاذان والاقامة مشروعان بالاجماع فهما سنة لا مكتوبة كما قال الناطم من زيادته لفرضها أي الصلاة ولو فائتة كما قال حتى القضاء أي وقت رماه أي قصده دون غيرها من الصلوات كالسنن وصلاة الجنائز والمندورة ويقال في العيد ونحوه الصلاة جامعة *** (تنبيه) * يشرح الاذان في اذن المولود اليحيى والاقامة في اليسرى كما سيأتي ان شاء الله في العقيقة ويشرح أيضاً اذا تغوّات الغيلان أي تمرت الجان لحبر صحيح ورد فيه ويندب الاذان للمنفرد وأن يرفع صوته به لا بموضع وقعت فيه جماعة قال في الروضة كصاها وانصرفوا يؤذن للاول فقط من صلاة والاها ومعظم الاذان مثنى ومعظم الاقامة فرادى وعدد كلمات الاذان تسعة عشر كلمة وفدينا الاذان وما يتعاقب به بياناً شافياً في شرح الزبدقول الناطم والثاني تحذف الياء تخفيفاً أي من السنتين اللتين في خلال فعلها أي الصلاة اول التشهد والاول في فرض فوق ركعتين كذا الثاني منها القنوت * واعلم أن سنن الصلاة بعد الدخول فيها بعضها واجب في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه والثاني القنوت اذا اعتدل أي كله أو بعضه والمراد به اللفظ الواجب في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه والثاني القنوت اذا اعتدل أي في نائية الصبح كله أو بعضه بل يقنن في الصلوات الخمس ان أمر نزل بالمسلمين أي نزل بهم نازلة لكن ليس هذا من الأبعاض ولقطة القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما نصبت فانك تقضي ولا يقضى عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وبلى في قول الناطم انتقاله لا يابط اليه وقوله كذا أي كما بسن القنوت في اعتدال ركعة الوتر من نصف شهر الصوم لاختتامه أي الى آخره سواء صلى الفرائض أم لا وهو كقنوت الصبح في الفاطمة وجبره بالسجود وبسبب المنفرد وامام قوم محصورين رضوا بالتمويل أن يقول بعبده قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه وهو مشهور *** (تنبيه) * يسن أن يقنن الامام بلفظ الجمع وان يرفع يديه ويؤمن المأموم للدعاء ويقول****

الثناء سراد يستمع لامامه كافي الروضة كاصلها وان لم يسمع من قنت والثالث من الابعاض القعود للتشهد الاول والرابع من الابعاض الصلاة على النبي في التشهد الاول والخامس القيام للقنوت الراتب والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد لقنوت والسابع الصلاة على الآل بعد القنوت والثامن الصلاة على الآل في التشهد الاخير بناء على انه اسنة فيه وهو الرابع وسعت هذه ابعاض القربى بالجهر بالسجود من الابعاض الحقيقية أي الاركان ونخرج بها بقية السنن كاذ كالأثر كوع والسجود فلا يجبر تركها بالسجود * (تنبيه) * لا تنس الصلاة على الآل في التشهد الاول على المعتمد وان خالف فيه بعضهم وأما الهيئات فذكرها الناظم بقوله * (فصل) * في الهيئات وهي جمع هيئة والمراد بهم ابعاد الابعاض

- * (وهذه هيأتها المذكورة * في خمس عشرة خصلة محصورة) *
- * (رفع اليدين مع تحريم ومع * ركوعه والرفع منه اذ رفع) *
- * (ووضعه اليمنى على اليسرى كذا * توجهه وذكره التعوذ) *
- * (والجهر والاسرار والتأمين في * أم القرآن ثم سورة تقي) *
- * (والنطق بالتكبير كلما انتقل * وجهة التسميع كلما اعتدل) *
- * (كذلك التسميع في الركوع * وفي السجود وضع الخضوع) *
- * (والافتراش في الجلوس الاول * أما الاخير فالقول الجلي) *
- * (وبسطه الشمال من يديه * موضوعتين قريب ركبتيه) *
- * (وقبضه اليمنى سوى المسبحة * فلم تزل بمسبحة مسبحة) *
- * (ترفع مع تشهد مشيره * بذلك والتسليمه الاخيره) *

وهذه هيأتها أي الصلاة المذكورة في الاصل في خمسة عشر خصلة محصورة وفيه والافه في كثيرة الاولى رفع اليدين مع تحريم أي رفع كفيه للقبلة مكشوفتين منشورة الاصابع منفردة وسطا عند ابتداء تكبيرة الاحرام مقابل منكبيه بان يحاذي أطراف أصابعه ما على أذنيه وراحته منكبيه ومع ركوعه أي وعند الركوع وعند الرفع منه اذ رفع أي مع ابتداء رفع رأسه للاعتدال للاتباع * (تنبيه) * بسن الرفع عند التكبير أيضا عند القيام الى الثالثة من التشهد الاول كاصوبه في المجموع وفي زوائد الروضة وخبره في شرح مسلم أيضا (فائدة) قال ابن العماد في كشف الاسرار للحكمة في رفع الايدي والجهر بالتكبير قبل استدلال الاعي بالتكبير والاصم برفع اليدين على انتقالات الصلاة وقيل لان الكفرة كانت اذا صلت جعلت أصنامها تحت آباطها فشرع رفع اليدين تبريا من فعلهم وآلهتهم التي كانوا يعبدونها والثانية ترضعة أي المصلى بطن كف اليمنى على ظهر اليسرى بان يقبض في قيامه أو بدله يمين كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها تحت صدره فوق سرته للاتباع والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما بلا حبس فلا بأس والحكمة فيه ان يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب والكوع العظم الذي يلي ابهام اليد والعظم الذي يلي الرجل يوعى قال الغبي الذي لا يعرف كوعه من يوعى والرغ المفصل الذي بين الكف والساعد وفيما ذكرته نظم ذكرته في شرحي على الزيد والثالثة التوجه نحو وجه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيقا مسلما وما آتانا من المشرق كين ان صلاتي وانسكن وحياي وحماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع * (والرابعة) التعوذ للقرعة قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويسن الاسرار بدعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الاذكار المسنونة والخامسة الجهر أي في موضعه فيس لغير المأموم أن يجهر في الصبح وألقى الدعاء من والجمع والعديد ونحوه من الامور والاستسقاء والترأبج وترد مضان وركعتي الطواف ليللا وقت الصبح ويسرى في غير ما ذكر الا في نافذة الاليل المعلقة في وسط فها بين الاسرار والجهر ان لم يشوم على نائم أو وصل أو نحوها والعبرة في الجهر والاسرار في القرية المفضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء * (فائدة) * الحكمة في الجهر بالليل دون النهار

وهذه هيأتها المذكورة
في خمس عشرة خصلة محصورة
رفع اليدين مع تحريم ومع
ركوعه والرفع منه اذ دفع
ووضعه اليمنى على اليسرى
كذا

توجهه وذكره التعوذ
والجهر والاسرار والتأمين في
أم القرآن ثم سورة تقي
والنطق بالتكبير كلما انتقل
وجهة التسميع كلما اعتدل
كذلك التسميع في الركوع
وفي السجود وضع الخضوع
والافتراش في الجلوس الاول
أما الاخير فالقول الجلي
وبسطه الشمال من يديه
موضوعتين قريب ركبتيه
وقبضه اليمنى سوى المسبحة
فلم تزل بمسبحة مسبحة
ترفع مع تشهد مشيره
بذلك والتسليمه الاخيره

لان صلاة الليل في الاوقات المظلمة فاستحب الجهر فيها ليعلم المسار ان ههنا جماعة تصلي ولان الكفار اذا سمعوا القرآن الغوا فيه فامر نأب الجهر وقت اشتغالهم بالنوم وترك الجهر في وقت حضورهم للاباء والغوا فيه وانما استحب الجهر في صلاة الجمعة والعبد من الحضور أهل البوادي والقرى كي يسموه فيعلموه ذكره ابن العماد * والسادس التامين في أم القرآن بغديرهم للوزن أي التامين عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها للاتباع وآمين اسم موضوع لاستجابة الدعاء ومعناها اللهم استجب وفيها العتان المدد والمقصود والمدافعة وأشهر وسن في جهرية جهر بها وان يؤمن المأموم مع تامين امامه لخبر الصحيحين اذا أمن الامام فامنوا فانه من وافق تامينه تامين الملا تسكتة غفر له مائة قدم من ذنبه * (فائدة) * آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لمن يقول آمين ذكره النووي في نهذ يمه عن وهب بن منبه * السابعة السورة بعد قراءة الفاتحة كما قال تم سورة تفي أي كاملة ولو قصيرة في ركعتين أو ليين لغير المأموم من امام ومنفرد جهرية كانت الصلاة أو سرية للاتباع ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب كما أفاده الناطم ويسن للصبح طوال الفصل والظهر وقرب منها والعصر والعشاء أو ساطع والمغرب قصاره ولصبح الجمعة في الاولى الم تنزيل وفي الثانية هل أتى وأول الفصل الجرات على الاصح وسمى مفصلا لكثرة الفصل بين سورته وقيل لقلة المنسوخ فيه ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يسمع لقراءة امامه وان لم يسمعها بعد أو غيره قرأ السورة على الاصح * والثامنة النطق بالتكبير كلما انتقل أي عند ابتداء الخفض كركوع وسجود وعند ابتداء الرفع من السجود وعند الارتفاع الى انشاء الجلوس والقيام * والتاسعة تجلة التسميع أي قول سمع الله لمن حمده أي تقبل منه ولو قال من حمد الله سمع له كفي كلما اعتدل بان يتدنى به مع ابتداء رفع رأسه من الركوع فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد وبوا بينهما قيل ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد لا اتباع في ذلك كما رواه مسلم ويزيد منفرد وامام محصورين رضوا بالتطويل أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا منعت لما منعته ولا ينفع ذا الجـد منك الجد ويحجر الامام بالتسميع ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبلغ كالامام وغالب الناس الا أن على خلاف ذلك لكثرة جهل الامة والمؤذنين بسنة سيد المرسلين والعاثرة ما تضمنه قوله كذلك التسميع في الركوع أن يقول سبحان رب العظيم ثلاثا لا اتباع ويزيد منفرد وامام من مر اللهم للركعتين وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخفي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي والحادية عشر التسميع في السجود الذي هو موضع الخضوع بان يقول سبحان رب الاعلى للاتباع ويزيد منفرد وامام من مر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين * (تنبية) * تكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام كما في المجموع ويسن الدعاء في السجود لخبر أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثر والدعاء في سجودكم والحكمة في اختصاص العظم بالركوع والاعلى بالسجود كما في المهمات ان الاعلى أفعل تفضل والسجود في غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام ولهذا كان أفضل من الركوع فجعل الابلغ مع الابلغ انتهى قلت وفي قول الناطم موضع الخضوع إشارة الى هذا المعنى * (فائدة) * وهي بشارة عظيمة ورد في الخبر ان النار لا تأكل من ابن آدم أثر السجود قال النووي في شرح مسـلم والمراد بالسجود الاعضاء السبعة ويرحم الله القائل

يارب أعضاء السجود عتقها * من فضلك الوافي وأنت الباقي
والعتق يسري بالغنى باذا الغنى * فامتن على الغنى بعث الباقي

والثانية عشر الافتراش وهو أن يجلس على كعب يساره بحيث يلى ظهرها الارض وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه منها لاقبله يفعل ذلك في الجلوس للتشبه الاول ومثله الجلوس بين السجدين وجلوس المستبوق وجلوس المساهي وجلوس المصلي فاعدا للقراءة أما الجلوس الاخير فالمستحب فيه التورك وهي

الهيئة الثالثة عشرة التورك وهو كالأفراش لكن يخرج يسرا من جهة يمينه ويصق وركه للأرض لا تباع والحكمة في ذلك التميز بين جلوس التشهدين ليعلم المأموم حالة الإمام والرابعة عشرة يس طه أي المصلي الشمال من يديه مع ضم أصابعها في تشهد إلى جهة القبلة بالاتفرج بينها التوجه كلها للقبلة حالة كون يديه موضوعتين قرب ركبتيه بأن يضع كفه اليمنى على فخذه الأيمن وكفه اليسرى على فخذه الأيسر قريباً من أطراف الركبة بحيث تسلمت رؤسها الركبة وقوله وقبضه اليمنى سوا المسجدة وهو بكسر الباء التي بين الألف والهمزة والوسطى سميت بذلك لأنه بشارتهم إلى التوحيد وتسمى بالسبابة أيضاً لأنه بشارتهم عند الحاجة والسبب لانهم لم تزل مبسوطة وترفع بالبناء للمفعول مع تشهد مشيرة بذلك التشهد والمعنى يشير به عند قوله لا إلا الله لا تباع ويدهم رفعها ويقصد من ابتدائهم مرة إلا الله أن المعبود واحد ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله ونخصت المسجدة بذلك لأن لها اتصالاً بالقبلة فكذا كانت سبب لحضوره ويكره تحريكها ولا تبطل به الصلاة * (تنبيه) * الأفضل قبض الأيدي بحضنهما بأن يضعهما تحتها على طرفي راحتيهما لا تباع والخامسة عشر التسليمية الأخيرة لا تباع رواه مسلم ولو اقتصر الإمام على تسليمة تسن للمأموم تسليمة ثان لأنه خرج عن المتابعة بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه الإمام لم تركه لوجوب المتابعة قبل السلام ويسن أن يأتي بالتسليمتين بأن يخلص بينهما كما صرح به الغزالي في الأعيان وأن تكون الأولى يميناً والثانية شمالاً مفتاحاً في الأولى حتى يرى خده الأيمن فقط والثانية حتى يرى خده الأيسر كذلك فيبتدئ أي السلام مستقبلاً للقبلة ثم يلتفت ويتم سلامه بتسليماته ناوياً السلام على من التفت هو اليه من ملائكة ومؤمني أنس وجن فينبوي مرة اليمنى من على يمينه ومرة اليسرى من على يساره وينوي من خلفه ويخص امامه بأيهما شاء والاولى أولى وينوي المأموم الرد على من يسلم عليه من امامه ومأموم فينبوي به من على يمين المسلم بالتسليمية الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بأيهما شاء ويسن للمأموم أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام بالتسليمتين كفي التحقيق وقول الناطم الجلي تكملته * (تنبيه) * قد علمت أن التسليمية الثانية تسن وتوجب سنها ما لم يعرض له عقب الأولى ما ينافي صلاته فإن عرض له ذلك وجب الاقتصار على الأولى وذلك كان خرج وقت الجمعة بعد الأولى أو انقضت مدة المسح أو شل فيها أو تخرق الخلف أو نوى القاصر الإقامة أو انكشف عودته أو سقط عليه نجس لا يعفي عنه أو تميز له خطؤه في الاجتهاد أو عتقت أمة مكشوفة الرأس أو وجد العاري ستره في هذه الصور كلها يقتصر على تسليمة واحدة وجوباً كما مر

* (فصل) * في بيان ما يختلف فيه حكم الانثى في الصلاة

- * (في خمسة تخالف الانثى الذكر * في الحكم ندباً أو وجوباً باعتبار) *
- * (فرقيته سن أن يباعدا * عن جانبيه راكعاً وساجداً) *
- * (وان يقل بطنه عن الفخذ * عند السجود وهي ضمت حينئذ) *
- * (وجهره يسن بالغروب * الى طلوع الشمس في المكتوب) *
- * (والسنة التسبيح للذكور * ان ناهم شيئاً من الأمور) *
- * (وتخفف الانثى بكل حال * ونالها بحضرة الرجال) *
- * (وتصفق الانثى بطن كفها * ظهر اليد الشمال بعد كشفها) *
- * (وعورة الرجال حيث تشترط * من سره لركبة هنا فقط) *
- * (وعورة الحرة دون مبن * ما كان غير الوجه والكفين) *
- * (وان تسكن رقيقة فكذلك * وسوف يأتي حكم عورة النظر) *

أي في خمسة من الأشياء يخالف الانثى ولو صغيرة مميزة ومثلها الخنثى الذكر ولو صغيرة مميزة في الحكم حالة الصلاة ندباً أو وجوباً بتعبير الناطم أحسن من تعبير أصله بالرجل والمرأة فرقيته سن أن يباعدا عن جانبيه راكعاً وساجداً أي في ركوعه وسجوده لا تباع وسن أن يقل بطنه عن رقيقة المضارعة أي يرفع بطنه عن

* (فصل) *

في خمسة تخالف الانثى الذكر في الحكم ندباً أو وجوباً باعتبار

فرقيته سن أن يباعدا عن جانبيه راكعاً وساجداً وان يقل بطنه عن الفخذ عند السجود وهي ضمت حينئذ

وجهره يسن بالغروب الى طلوع الشمس في المكتوب

والسنة التسبيح للذكور ان ناهم شيئاً من الأمور وتخفف الانثى بكل حال

ونالها بحضرة الرجال وتصفق الانثى بطن كفها ظهر اليد الشمال بعد كشفها

وعورة الرجال حيث تشترط من سره لركبة هنا فقط وعورة الحرة دون مبن

ما كان غير الوجه والكفين وان تسكن رقيقة فكذلك وسوف يأتي حكم عورة النظر

الفخذ بفتح الفاء وكسر الخاء المعجمة أى الفخذ من عند السجود لانه أبغى في تمكين الجبهة والاف من محمل
سجوده وقال في شرح مسلم وأبعد من هيات الكسالى وهى الانثى ضمت بعضها على بعض حينئذ فتح الخاف
الذكر فى انهما تنضم بعضها على بعض وان تلتصق مرفقيه الجنبين فى الركوع والسجود وان تلتصق بطنها
لفخذها فى السجود وجهره أى الذكربسـن بالغروب الى طلوع الشمس فى الفرض المكتوب كما تقدم
بيانه مستوفيا وتخففى الانثى صوتها بكل حال صوتا لها ودفعها للفتنة وان كان الاصح ان صوتها ليس بعورة
اذا صلت بحضرة الرجال الاجانب والسنة التسبيح للذكور بان يقولوا سبحان الله ان نأهم شئ من الامور أى
أصابعهم كتنبيه امام على سهوه واذن لداخل وانذار أى خيف وقوعه فى مجذور ونحو الخبر الصحيحين من نأيه شئ
فى صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء ولا بد فى التسبيح من قصد الذكرا والذكر والاعلام والابطلت
الصلاة وتصفق بفتح المثناة الفوقية وصادمه حلة ودفاع مكسورة بعد ثمانية اقف الانثى بطن كفه أى اليمنى ظهر
اليد الشمال بعد كشفها أو بالعكس فلو ضربت بطن اليمنى على بطن اليسار على وجه اللعب بطلت صلاتها
وان كان قليلا ولو صفق الرجل وسجعت المرأة جاز له ان خالف السنة وعورة الرجل أى الذكور حيث
تشرط أى سترها فى الصلاة من سرورة كبة هنا فقط خبر البيهقى اذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجهره فلا تنظر
أى الامه الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وعورة المرأة أى الانثى دون من يفتح الميم أى شئ ما كان
غير الوجه والكفين أى جيع بدنه القوله تعالى ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو
الوجه والكفان وان تكن الانثى رقيقة أى أمة أو مبعوضة فكذلك عورتها ما بين السرة والركبة وألحقت
بالرجل بجوامع رأس كل منهما ما ليس بعورة وسوف يأتى حكم عورة النظار فى كتاب النكاح ان شاء الله
تعالى * (تنبيه) * الا ان فى قول الناطم مباحدا وساجدا للاطلاق وقوله ظهر بالنصب مطعون لقوله تصفق

* (فصل فى مبطلات الصلاة) *

* (والمبطلات للصلاة تعبير * لمن أراد عددها إحدى عشر) *
 * (وهي الكلام العمد أو ما أشبهه * إذا بدا حرفان نحو الفقهه) *
 * (والفعل ان يكثر ولاء والحدث * وما طرأ من نجس اذا مكث) *
 * (ومثل ذلك ان يكشف عورته * وان يصير تاركا لقبلىته) *
 * (وأكله وشربه وردته * أو غيبت بعد انعقاد نيته) *

صلاة المنعقدة أمورد ذكر الناظم منها أتبعه الأصله احد عشر سبياً الاول

البشر باغة العرب وبغيرها بحر فين أفهما كقم أم لا كعن ومن أو حرف

يعني وكذا مده بعد حرف وان لم يعمهم نحو واو المدا واو واو ويا فله

صلى الله عليه وسلم أن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس أو
الزينة فقط أو الإحداثيات الخافوخ من العبد من سمة لسانه إلى الله

اعلم ان المبطلان للصلاة المنعقدة أمور ذكر الناطق منها اتباعه الاصله احد عشر - ما الاول الكلام العمدة
أى النطق بكلام البشر باقتا العرب وبغيرها بحرفين أفهما كقمة أم لا كعن ومن أوحرف مفهم نحوق من
الوقاية وع من الوعى وكذا مدة بعد حوق وان لم يفهم نحو ألف أو واو أو ويا فإلهم - ودون فى الحقيقة
حرفان وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والحرفان من جنس
الكلام وتخصيصه بالنهم فقط اصطلاح حادث للنحاة يخرج بالعمدة من سبق لسانه الى الكلام وفى معناه
من تكلم ناس - ما انه فى الصلاة وتكلم جاهل لا يخرج مما تكلم به ان نشأ بيادية بعيدة عن العلماء وقرب
عهده بالاسلام فان كلامهما يعذر فى يسير الكلام فلا تبطل صلاته بخلاف الكثير عرفا ويعذر فى
تلفظه بالنذر وفى اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فى عصره اذا ادعاه وخرج بكلام البشر كلام الله والذكر والدعاء
الثانى ما أشبه بالكلام اذا بد أى ظهر به حرفان نحو القهقهة فى الضحك والبيكان ولو من خوف الاخرة
والابن والتأوه والنفع من الفهم أو الانف والتخخ أما التيسم فانه لا يبطل الصلاة لانه عليه الصلاة والسلام
تيسم فى الصلاة فلما سلم قيل له فى ذلك قال مررت بميكائيل فضحك لى فتيسمت له ويعذر فى اليسير عرفان
التخخ ونحوه للغلبة ولا يعذر فى يسير الجهر وسائر السنن ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كياحى
خذ الكتاب بقوة مفهوماه من استأذن أن ياخذ شيئا أن قصد مع التفهيم قراءة والابطال * (فرع)
لا تحب احابة الاخر من فى الصلاة بل تحرم فى الفرض وتجوز فى النفل والاولى الاجابة فيه ان شق علمه - ما علمه

*** (فرع) *** لو سلم إمامه وسلم معه ثم سلم الإمام ثانياً فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسياً لم تبطل صلاة واحد منهما ما أو سلم المأموم ويندب له سجود السهو لانه تسكلم بعد انقضاء القدوة والثالث من مبطلات الصلاة الفعل أى العمل الذى ليس من جنس الصلاة ان يكثر ولاه بالمدى العرف كالمشي والضرب في غير صلاة شدة الخوف فتبطل الصلاة بثلاث خطوات أو ضربات متواليات بخلاف القليل تكاوتين والكثير المتفرق لانه صلى الله عليه وسلم لم صلى وهو حامل إمامة فكان اذا سجد وضعهما واذا قام جالهما وكثير الفعل اذا كان لشدة حربه وخفيفه كتحريك أصابعه في سجدة فلا تبطل وتبطل بالوثبة الفاحشة *** (تنبيه) *** سهو الفعل المبطل كعمده واعلم ان القليل من الفعل الذى يبطل اذا تعمداً بلام حاقمة كراهة الألف مندوب كقتل حبة وعقرب فلا يكره بل يندب *** (فرع) *** ولو فعل واحدة من الفعل الكثير بنية الثلاث بطلت صلاته كما قاله العمراني والرابع من المبطلات الحدث فان أحدث قبل التسليمه الأولى عمداً كان أو سهواً بطلت صلاته لبطلان طهارته بالإجماع *** (فرع) *** لو صلى ناسياً للحدث أثيب على قصده لا على فعله أيضاً ويسن لمن أحدث في صلاته ان يأخذ بانفه ثم ينصرف أيوهم انه رفع ستره على نفسه والخامس من المبطلات ما طهر من نجس أى ما حدث من نجاسة لا يعنى عنها في ثوبه أو بدنه اذا مكث فلو وقعت عليه نجاسة ترطبة أو يابساً فازالها في الحال بقطع ثوب أو نفخ لم تبطل ولا يجوز ان ينحى النجاسة بيده أو كفه فان فعل بطلت صلاته السادس من المبطلات ان تكشف عورته أى المصلى أى شئ منها وان لم يقصر كالمطير الرج سترته الى مكان بعيد فان أمكن ستر العورة في الحال بان كشفت الرج ثوبه فرد في الحال لم تبطل صلاته لانتفاء المحذور وبغية هذا العارض اليسير السابع من المبطلات ان يصير المصلى تاراً لقلبه ان كان يستدبرها أو يتحول ببعض صدره عنها بغير عذر فان كان بعذر فقد علم حكمه مما تقدم في محله والثامن والتاسع من المبطلات أكله وشربه وان قل فان أكل أو شرب أو وضع سكرة بفيه فذات بطلت صلاته بخلاف ما لو أكل أو شرب ناسياً أو جهل تحريم ذلك فان صلاته لا يبطلها القلب من ذلك ويبطلها الكثير وقرق بين الصلاة والصوم بحيث لا يبطله كثير الأكل والشرب ناسياً بان المصلى ملتبس بهيته بعدد معها النسيان بخلاف الصوم فانه كف وتعرف الكثير والقله بالعرف *** (فرع) *** المضغ من الأفعال فتبطل بكثيره وان لم يصل الى الجوف شئ من المضغ (والعائسر) من المبطلات تغيير النية كإزالة أو غيرت بيناته للمفعول بعد انعقاد الصلاة نية كان نوى الخروج من الصلاة أو عزم على قطعها أو تردد فيه أو علق الخروج منها بشئ أو صرف نية فرضه الى غيره نفل أو فرض آخر ثم ان كان منفرداً أو أدرك جماعة سن له صرف فرضه الى نفل لا يدرك قضائها *** (تمة) *** من مبطلات الصلاة تطويل الركن القصير عمداً وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين لانه ما غيرة صودين كفى المنهاج وهو المعتمد وتخالف المأموم عن إمامه بركنين عمداً وكذا تقدم عليه بما عدا بغير عذر وابتلاع نخامة ثلاث من رأسه ان أمكنه مجها ولم يفعل

*** (فصل) *** معقود لبيان ما تنهى عليه الصلاة وما يجب عند العجز عن القيام

- * (وكل ما في الخس مروا بجلا) *** قولاً وفعلاً خذ أيضاً مجلاً
- * (فالركعات سبع عشرة ترا) *** والسجدة ضعفت بالامترا
- * (والخس فيها عشر تسليمات) *** وتسعة من التهاديات
- * (تسبجها مثلثاتها مائة) *** ونصفها بعد ثلاث منشاء
- * (وجله التكبير حيث تجمع) *** فانها تسعون ثم أربع
- * (وجله الأركان من بعد المائة) *** عشرون ثم ستة مجزاه
- * (منها ثلاثون ابتداء خصت) *** بالصبح فانهم كيف منه خلصت
- * (والغرب اختصت من الأركان) *** بأربعين بعدها وكنان

*** (فصل) ***
وكل ما في الخس مروا بجلا
قولاً وفعلاً خذ أيضاً مجلاً
فالركعات سبع عشرة ترا
والسجدة ضعفت بالامترا
والخس فيها عشر تسليمات
وتسعة من التهاديات
تسبجها مثلثاتها مائة
ونصفها بعد ثلاث منشاء
وجله التكبير حيث تجمع
فانها تسعون ثم أربع
وجله الأركان من بعد المائة
عشرون ثم ستة مجزاه
منها ثلاثون ابتداء خصت
بالصبح فانهم كيف منه خلصت
والغرب اختصت من الأركان
بأربعين بعدها وكنان

*** (وقد بقي خمسون ثم أربع - على رباي فقط موزعة) ***

أى وكل ما في الصلوات الخمس مروا بجلى عليه لما فيها الفقيه قولاً وفعلًا أى من قول وفعل نحذه أيضاً بحجلا
تشديد الذهن وتبيين ما أتد تلك قال كعبات في الفرائض في اليوم واللييلة غير يوم الجمعة وسفر القصر سبع
عشرة ترى أى تعلم والحكمة في ذلك ان زمن البقطة في اليوم واللييلة سبع عشرة ساعة فان النهار المعتدل اثنا
عشر ساعة وسهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان لكل ساعة ركعة تجبر لما يقع فيها
من الخلل كما قاله الرازي والصلوات ضعفها بلا مترا أى أربع وثلاثون سجدة في كل ركعة مسجدان والخمس
فيها عشر تسليمات وتسعة من الشهادات اذ في الثنائية تشهد واحد وفي كل من الباقي تشهدان وتسبيحها
حالة كونك مثلثا في كل سجدة أى وفي كل ركوع كما مر بها أى الصلوات مائة ونصفها بعد ثلاث منشاء أى
زائدة والمائة مائة وثلاث وخمسون تسبيحة اذ في كل ركعة تسع تسبيحات مضروبة في سبعة عشر فتبلغ ذلك
وبناء ذلك وايضا حقه في الثنائية ثمانية عشر وفي الثلاثية تسعة وعشرون وفي الرباعية مائة وثمان تسبيحة
التكبير في الصلوات الخمس حيث تجتمع فانهم تسعون تكبيرة بتقديم الثنائية على السنين ثم أربع تكبيرات اذ
في كل رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة مع تكبيرة الاحرام وفي الثنائية احدى عشرة تكبيرة وفي الثلاثية
سبعة عشر تكبيرة بخمسة عشر أربع وتسعون تكبيرة ووجه الاركان في الصلوات الخمس مائة وستة وعشرون
ركنا كما قال من بعد المائة عشرون ثم ستة وكان الاولى أن يقول ثم سبعة والترتيب ركن كما مر وان كان تسع
أصله في ذلك ثم تفصيلها بقوله مجزاه بضم الميم وفتح الجيم وزاى بعدها همزة على الصلوات منها ثلاثون ابتداء
للتفصيل خصص بالصبح وهي النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقرأة الفاتحة والركوع والطأ نية فيه
والرفع من الركوع والطأ نية فيه والسجود الاول والطأ نية فيه والجلوس بين السجدين والطأ نية
فيه والسجدة الثانية والطأ نية فيه والركعة الثانية كالاولى ماعدا النية وتكبيرة الاحرام وتزيد الركعة
الثانية ايضا الجلوس للشهادة وقرأة التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التسليم الاولى وسكت
عن الترتيب وقد علمت انه ركن وعد كل سجدة ركنا وهو خلاف ما قدمه في الاركان من عددهما ركنا واحدا
وهو خلاف لفظي وانغرب اختصت باربعين بعد اركان وكان الاولى ان يقول بثلاث وأربعين لما عرفت
أن الترتيب ركن أولها النية وآخرها التسليم الاولى وقد بقي من الاركان خمسون ركنا ثم أربع أركان على
فرض رباي فقط موزعة والمعنى في كل الصلاة الرباعية أربع وتسعون ركنا وكان الاولى ان يقول خمس
وخمسون زيادة الترتيب وأما النية وآخرها التسليم الاولى كما علمت من صلاة الصبح فلا تطيل بذلك
*** (تنبيه) *** عدد ركعات الفرائض يوم الجمعة خمس عشرة ركعة وثلاثون سجدة وثمانون تكبيرة ومائة وخمسة
وثلاثون تسبيحة وثمان تشهدات وعدد ركعات الفرائض في سفر القصر احدى عشرة ركعة فيها
احد عشر ركوعا واثنتان وعشرون سجدة واحدة وستون تكبيرة وتسعون تسبيحة وتسع
تشهدات وأما السلام فلا يختلف عدده في كل الاحوال وقول الناظم ايضا مأخوذ من أص اذ رجع وقوله
تراو بلا مترا تسكمله وقوله فافهم كيف منه خلصت تسكلمات أشار به الى تدقيق النظر في فهم كلام الاصل بل
هذا المحل من مشكلات الكتاب كما أشار اليه الناظم في بعض النسخ وكل ذلك بالبدية يعلم وجه الاركان
ايستفهم لكن ما سلكه تبعنا فيه بعض اشراح المعبرين والله أعلم

*** (ومن يصلي الفرض جالسا فليجزه) ***

*** (وان يكن مع عجزه لم يستطع) *** أيضا جلوسا فليصل مضطجعا *

اعلم من عجز عن القيام في الفرض صلى جالسا كما تضمنه البيت الاول وذلك للحديث السابق ولا اجماع ولا
ينقص ثوابه عن ثواب المصلي قائما لانه معذور وقد قال العلماء في قول الله تعالى الذين يذكرون الله قياما
وقعودا وعلى جنوبهم ان معناه الذين يصلون قياما مع القدرة عليه وقعودا مع العجز عن القيام وعلى جنوبهم
مع العجز عن القعود وليس المراد بالعجز عدم الامكان فقط بل خوف الهلاك وزيادة الارض وحقوق المشقة

وقد بقي خمسون ثم أربع
على رباي فقط موزعة
وكل ذلك بالبدية يعلم
وجه الاركان ليس تفهم
ومن يصلي الفرض عند عجزه
عن القيام جالسا فليجزه
وان يكن مع عجزه لم يستطع
أيضا جلوسا فليصل مضطجعا

الشديدة في معناها ولو صلى المأذون قاعدا فلا يتعين له العودة هيئة بل يجوز له جميع هيئات القعود لا إطلاق الخبر
 لكن اقترأه أفضل من غيره من الجاسات لانها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها ويكره
 الاقعاء هنا وفي سائر جاسات الصلاة بان يجلس المصلي على وركبه ناصبا ركبته بان يالصق اليتمه على قدميه
 بموضع صلاته وينصب فخذه وساقيه كهيئة المستوفز ومن الاقعاء نوع مستحب عند النووي وهو ان يفرش
 رجليه ويضع اليتمه على قدميه وقوله وان يكن مع عجزه لم يستطع أيضا جلوسا بان ناله من الجلوس تلك المشقة
 الحاصلة من القيام فليصل مضطجعا بالوقوف للوزن جنبه مستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه وجوبا
 والافضل ان يكون على الايمن ومن عجز عن الاضطجاع صلى مسانقا على ظهره واختصاه للقبلة وبركع
 ويسجد بقدر امكانه فان قدر على الركوع فقط كرهه للسجود فان عجز عما ذكر أو ما برأسه والسجود أخفض
 من الركوع فان عجز فيه صرّه فان عجز أجرى افعال الصلاة ونوى بقلبه ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة
 وعمله ثابت لو جرد مناط التكليف (خاتمة) سئل الشيخ عز الدين عن رجل يتق الشبهات ويقتصر على
 ما كوله بسد الرمي من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات والقيام في الغرائض
 فاجاب بانه لا خير في ورع يؤدي الى اسقاط فرائض الله تعالى

(باب سجود السهو)

في الصلاة قرضا كانت أو نفلا وهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحا الغفلة عن شيء في الصلاة

- * (سن السجود عند فعل مانهسي * عن فعله أو ترك ما موره) *
- * (وحيث كان الفعل عمدا يبطل * فاسجد له ان كان سهوا يحصل) *
- * (والترك للما مورت ترك فرض * أو غيره من هيئة أو بعض) *
- * (فالفرض ليس بالسجود ينخير * بل فعله محتم فان ذكر) *
- * (بعد السلام والزمان يقرب * مع البناء السجود يندب) *
- * (وان يكن من بعد فعل مثله * فثله يكفي اذا عن فعله) *
- * (والبعض حيث فات لا يستدرك * بل يحرم استدراكه اذ يترك) *
- * (ان كان بعده بفرض اشتغل * ويندب السجود جبر النفل) *
- * (وتارك الهيئة لا يعود * لفعلها أيضا ولا سجود) *

أي يسن السجود للسهو والاحاديث الصحيحة عند فعل مانهسي عن فعله أو ترك ما موره في الصلاة فحيث
 كان الفعل عمدا يبطل الصلاة كزيادة ركوع أو سجود فاسجد له أي المصلي ان كان حصل منك هذا الفعل
 سهوا فان حصل منك عمدا بطلت صلاتك اماما لا يبطل عمده الصلاة كالالتفات والخطوتين فان لم تسجد
 لسهو هذا اذ لم يبطل بسهو ككلام كثير في الاصح فان ابطال سهوه فلا سجود لانه ليس في صلاة واعلم ان
 تطويل الركن القصير يبطل عمده في الاصح فلا يسجد لسهوه وهذا هو القسم الاول وذكره من زيادة النظم
 وأما القسم الثاني فقد ذكره بقوله والترك للما موره في الصلاة قرضا كانت أو نفلا ثلاثا شأنا وهي ترك
 فرض أو ترك غيره من هيئة أو بعض وقد تقدم لك بيانها فيما سبق فالفروض المتركة سهو وليس بالسجود
 ينخير بل فعله محتم أي واجب ان ذكره قبل سلامه لان حقيقة الصلاة لا تتم بدونه وان ذكر بالبناء
 للمفعول بعد السلام والزمان يقرب أي قريب ولم يأت بجائزة أي به وجوبه بامع البناء عليه بل قبلة الصلاة
 وان تسكأ قليلا أو استدبر القبلة أو خرج من المسجد ثم السجود يندب فان طأل أو وطئ نجاسة استأنفها
 والمرجع في طول النفل وقصره الى العرف وقوله وان يكن من بعد فعل مثله محتملة نية الصلاة فانه
 يكفي عن فعل المتركة وما بعد المتركة الى فعل مثله لغو لو وقع في غير محله نعم ان لم يكن المثل من الصلاة
 كسجدة تلاوة لم يجزه * (تنبيه) * محل ما ذكر اذا عرف الركن وموضعه فان لم يعرف أخذ بالعين وأتى
 بالباقي على الترتيب ويسجد للسهو وان كان المتركة النية أو تكبيرة الاحرام وجوز ان يكون أحدهما

(باب سجود السهو)
 سن السجود عند فعل مانهسي
 عن فعله أو ترك ما موره
 وحيث كان الفعل عمدا يبطل
 فاسجد له ان كان سهوا

يحصل

والترك للما مورت ترك فرض
 أو غيره من هيئة أو بعض
 فالفرض ليس بالسجود
 ينخير

بل فعله محتم فان ذكر

بعد السلام والزمان يقرب
 مع البناء السجود يندب
 وان يكن من بعد فعل مثله
 فثله يكفي اذا عن فعله

والبعض حيث فات لا يستدرك

بل يحرم استدراكه اذ يترك

ان كان بعده بفرض اشتغل

ويندب السجود جبر النفل

وتارك الهيئة لا يعود

لفعلها أيضا ولا سجود

استأنف الصلاة والشك في ترك الركن قبل السلام كمتيقن تركه * (فرع) * لو علم في آخر صلاته انه ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدة ثم تشهد أو من غيرها أو شك لزومه ركعة فبهما أو علم في قيام نائبة مثل ان ترك سجدة من الأولى فان كان جلس بعد سجدة التي فعلها بسجدة من قيام والا فاجلس مطمئناً ثم يسجد أو علم في آخر باعية ترك سجدة ثين أو ثلاث جهل محلها فيها وجب ركعتان أو أربع جهل محلها وجب سجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست أو ثلاث أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث وفي ثمان سجدة ثان وثلاث ركعات وتصوّر ذلك بترك طمأنينة أو سجود على عمامة والبعض المتروك عمداً أو سهواً حيث فات لا يستدرك بل يحرم استدراكه بل يترك ان كان المصلّي بعده اشتغل بفرض أو تلبس كان تذكرة بعد انتضائه ترك التشهد الاول فيحرم عليه العود لانه تلبس بفرض فلا يقطع السنة فان عاد عالساً بالتحرّيم بطلت صلاته لانه زاد عمداً أو عادله ناسياً لانه في صلاة فلا تبطل بتركه ويلزم القيام عند تذكرة ولو لم يكن يسجد للسهو كما قال ويندب السجود جبراً للخلل لانه زاد جالساً في غير موضعه أو جاهلاً بتحريم العود فلا تبطل في الأصل كالناسي لانه مما يخفى على العوام ويلزمه القيام عند العلم ويسجد للسهو وهذا في المنفرد والامام أما المأموم فلا يجوز له ان يتخلف عن امامه للتشهد فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة واذا انتصب المأموم ناسياً وجلس امامه للتشهد الاول وجب عليه العود للمتابعة فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينو المغالبة * (فرعان) * أحدهما لو ركع قبل امامه ناسياً بخير بين العود والانتظار أو عاد راساً له العود (ثانيهما) نسي فتوناذ كره في سجوده لم يعد له التلبس بفرض وسجد للسهو أو قبل له عاد وسجد للسهو ان بلغ أقل الركوع في هويته لانه زاد كره أو عساه أو العمدية بمطل اذ ضابط ذلك كما مرأبطل عمده كركوع أو سجود يسجد للسهو وهو مالا كالاتفات والخطوتين لم يسجد للسهو وقول الناظم وتارك الهيئة لا يعود الى آخر البيت أشار به الى ان هيئة الصلاة اذا تركت لا تجبر بسجود السهو بخلاف الابعاض فلو سجد لها طائفاً جازاه بطلت صلاته الا ان يكون قريب العهد بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه

* (ومن يشك في صلاته اعتمد * يقينه و بعد ان بنى سجدة) *

* (ثم السجود سجدة ثان بعدما * يتهاو قبل ان يسلماً) *

فيه امامان الاول من يشك في صلاته في عدد ما أتى به من الركعات أهى نالته أم رابعة اعتمد يقينه بالنصب بترغ الخافض أي اعتمد على يقينه وهو العود الاقل لانه الأصل و بعد ان بنى على ما بقى وجوباً بسجدة للسهو للتردد في زيادته ولا يرجع الى قول الغبر وان كان جعاً كثيراً لانه تردد في فعل نفسه فلا يجوز له الرجوع الى فعل الغير كالحاكم اذا نسي حكمه فلا يرجع الى قول الشهود عليه قال الزركشي محله اذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وقضيتيه كما قال بعض المتأخرين من مشايخنا انه لو صلى في جماعة بالغوا هذا الحد انه يكتفي بفعلهم وخرج بقول الناظم في صلاته ما اذا شك بعد فراغه من الصلاة أي في غير النية وتكبيرة الاحرام لان الفاهر وقوع الصلاة عن تمام ولان اعتبار حكم الشك حينئذ يؤدي الى المشقة ودليل ما تقرر وخبر أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم قال فاذا شك أحدكم في صلاته فليدركم صلى ثلاثاً ثم أربعا فليطرح الشك وليبين على ما استيقن وليسجد سجدة ثين فان كانت الصلاة تامة كانت الركعة والسجدة ثان نافذة وان كانت الصلاة ناقصة كانت الركعة تماماً والسجدة ثان ترغمان أنف الشيطان * المسئلة الثانية سجود السهو وان كثر سجدة ثان لا تصار صلى الله عليه وسلم علم عائشة في قصة ذى اليمين مع تعدده فانه صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتي عشرة ركعة ومشي وكيفيتها كسجود الصلاة فيما سري محله وحتى بعضهم أنه يقول فيها سبحان من لا يسهو ولا ينسى ومحله بعدما يتم المصلى الصلاة وقبل السلام وقوله قبل ان يسلماً بالف الاطلاق أي بعد التشهد وقبل السلام سواء كان السهو بزيادة أو نقص الخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدة ثين قال الزهري وفعله قبل السلام هو آخر الامر من من فعله صلى الله عليه وسلم * (تنبيه) * قد يتعدد سجود السهو صورة للاحكام

ومن يشك في صلاته اعتمد
يقينه بعد ان بنى سجدة
ثم السجود سجدة ثان بعدما
يتهاو قبل ان يسلماً

في صور * منها لو سها امام الجمعة وسجدوا السهو فبان قوتها انما هو سها ظهر او سجدوا ثانيا آخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة * ومنها لو طعن سها فسجد فبان عدم السهو وسجد للسهو ولانه زاد سجدين سها * ومنها لو سجد في آخر الصلاة المقصورة فلزمه الاتمام بسجد ثانيا * ومنها لو اقتدى مسجوق بن سها بعد اقتدائه أو قبله وسجد الامام فالصحيح ان المأموم يسجد معه للمتابعة ثم يسجد أيضا في آخر صلاته لانه محل السجود * (خاتمة) * لو سلم ناسيا بالسجود السهو ثم عاد وشك في ترك تركن لزمه تداركه كما يقتضيه كلامهم * ومرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك سلام لا يحصل بعده عودا الى الصلاة وسهو المأموم حال قدوته يجعله امامه ويلحق المأموم سهوا امامه فان سجد امامه سهوا لزمه متابعتة وان لم يعرف انه سها جازا على أنه سها فلو ترك المأموم المتابعة بعد ابطال صلاته لمخالفة حال القدوة فان لم يسجد الامام كأن تركه سجدا أو سهوا وسجد المأموم بعد سلام الامام جبر للخلل * (فصل) * في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة

- * (كل صلاة لم يكن لها سبب * في الخمسة الاوقات حتما تجتنب) *
 * (من بعد فرض الصبح في وقت الأذان * الى طلوع الشمس عند الابتداء) *
 * (وبعد ذلك الطلوع المعتبر * الى ارتفاع الشمس رجحاني النظر) *
 * (وعند الاستواء الجمعه * فالنفل فيها جائز ان أوقعه) *
 * (وبعد فرض العصر لا صفرارها * عند الغروب ثم لا ستأروها) *

اعلم أن الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب خمسة اوقات والكرهية للتحريم كما يحكمه في الروضة والمجموع هنا واليه أشار الناظم بقوله حتما أي وجوباً تجتنب وان صحح في التحقيق وفي الظاهرية من المجموع أنها كراهية تنزيه وقول الناظم كل صلاة لم يكن لها سبب أي متقدم أو مقارن لا متأخر في الخمسة الاوقات الآتية حتما تجتنب أي لا يصلي فيها في غير حرم مكرهة أمّا ما لها سبب غير متأخر فانها تصح كفاتنة وصلاة كسوف واستسقاء وطواف وتحية مسجد وستوضوء وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة وأمّا ما لها سبب متأخر كركعتي الاستحارة والاحرام فانها لا تنعقد كالصلاة التي لا سبب لها * (تنبيه) * محل ما تقدم اذ لم يتحرر به وقت الكراهية بنية التحية فقط أو قرأ آية سجدة ليسجدها في مكان تحرره لم تصح للاخبار الصحيحة تكبر لا تحرك وابصلا تكبم طلوع الشمس ولا غروبها ثم بين الناظم الاوقات المكرهة مبينة بآياتها فقال من بعد فرض الصبح في وقت الأذان الى طلوع الشمس وارتفاع الشمس عنه في الصحيحين * وثانيها عند طلوعها كما قال وبعد ذلك الطلوع المعتبر سواء صلى الصبح أم لا الى ارتفاع الشمس رجحاني النظر أي رأى العين والافالمسافة بعيدة * وثالثها عند الاستواء حتى تزول لما روى مسلم عن عقبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلّي فيهن أو نقرب فيهن موتانا حين تطالع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تضيف للغروب والظاهرة شدة الحر وقائمتها يكون البعير بأوكافهم من شدة حر الارض وتضيف بمنامة من فوق وضاد محجمة ثم بمنامة من تحت مشددة أي تميل والمراد بالدفن في هذه الاوقات ان يترقب الشخص هذه الاوقات لاجل الدفن وسبب الكراهية كما جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهافرت الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت قارنهما فاذا زالت فارقه فاذا دنت للغروب قارنهما فاذا غربت فارقه ارباعا واه الشافعي بسند وقرن الشيطان قومه وهم عبدة الاوثان يسجدون للشمس في هذه الاوقات وقيل ان الشيطان يدفون الشمس برأسه في هذه الاوقات فيكون الساجد للشمس ساجدا له واعلم أن وقت الاستواء نظيف لا يسبح الصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الان التحريم يمكن اي قاعه فيه فلا تصح الصلاة ويستثنى من ذلك ما أفاده الناظم بقوله الا الجمعة سواء أدرك الجمعة أم لا أي يوم الجمعة فالنفل فيها في وقت الاستواء جائز ان أوقعه فيه لا يستثناه في خبر أبي داود والاصح جواز الصلاة في هذا الوقت مطاقا سواء حضر الجمعة أم لا * واربعا بعد فعل صلاة العصر

* (فصل) *

كل صلاة لم يكن لها سبب
 في الخمسة الاوقات حتما تجتنب
 من بعد فرض الصبح في
 وقت الاداء
 الى طلوع الشمس عند
 الابتداء
 وبعد ذلك الطلوع المعتبر
 الى ارتفاع الشمس رجحاني
 النظر
 وعند الاستواء الجمعه
 فالنفل فيها جائز ان أوقعه
 وبعد فرض العصر لا صفرارها
 عند الغروب ثم لا ستأروها

آداء ولو بجوعة في وقت الظهر لا صفر أراها أي الشمس عند الغروب للنهي عنه في خبر الصحيحين وخالفها ما تضمنه قوله ثم لا ستأمرها أي عند غروب الشمس بالنهي عنه في خبر مسلم أما حرم مكة فلا تذكره فيه صلاة في شيء من هذه الاوقات مطلقا لخبر يابن عبد مناف لا تمتنعوا أحد اطاف بهذا البيت أو صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولم ينفه من زيادة فضل الصلاة وخروج بحرم مكة حرم المدينة فإنه كغيره * (تنبيه) * قد علم مما نقرر انقسام النهي في هذه الاوقات الى ما يتعلق بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاستواء وعند الغروب والى ما يتعلق بالفعل وهو وقتان بعد الصبح آداء وبعد العصر كذلك وقول الناظم عند الاستواء تكملة * (باب صلاة الجماعة) *

أفهلها امام ومأموم والاصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية أمرهم في الخوف ففي الامن أولى قال الرازي رحمه الله عن بعضهم صلاة الجماعة هي الجبل الذي أمرنا بالاعتصام به قال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وسميها حبالا لان طريق الحق ضيق دقيق وقد رلق فيه أكثر الخلق فمن تمسك بهذا الحبل فقد سلم من الزلق وفي الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجاة وفي رواية بخمس وعشرين درجاة قال البرماوي في شرح البخاري واية السبع والعشرين لان فرائض اليوم واليلة سبعة عشر ركعة والروايت عشرة فضعف أخرج الجماعة بهذا الاعتبار ورواية الخمس والعشرين لان الروايت خمسة فتضرب بها في نفسها تبلغ خمسة وعشرين وجمع غيره بين الروايتين من وجوه الاقوال ان رواية الاولى لبعده المنزل عن المسجد والثانية لقرينه والثاني الرواية الاولى في الجمع الكثير والثانية في القليل فان الكثير أفضل الا في مسائل منها ما لو تعطل مسجد قريب الغيبة أو كان امام الكثير فاسقا أو مخالفًا في بعض الاركان أو كان القليل في المسجد الحرام والاقصى فالانفراد في هذه أفضل من الجماعة في غيرهما كما نقل عن المتولي الثالث لعله صلى الله عليه وسلم لم يخبر بالجمس أو لا ثم أخبره الله تعالى بزيادة الفضل فآخبر به الرابع السبع والعشرون ان أدرك الصلاة بكاملها والخمس والعشرون لمن أدرك بعضها في الجماعة الخامسة لان السبع لمن هو أعلم وأكثر خشوعا والخمس لمن هو أقل قال الغزالي في الاحياء عن أبي سميان الداراني لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا يذنب أو يذنب في بستان العارفين للنووي رحمه الله انه قال مكثت عشرين سنة لم احتلم فمركت صلاة العشاء حول الكعبة فاصبحت جنبها وفات عمر رضي الله تعالى عنه صلاة الجماعة فتصدق بارض قيمتها مائة ألف وكان ولده عبد الله اذا فاتته صلاة الجماعة صام يوما واحدا ليلة واعتق رقبة وكان الاولون يحملون النعش الى باب من تخلف عن الجماعة وكانوا يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبعة اذا فاتتهم الجماعة

* (باب صلاة الجماعة أمر ندب * في الخمس والمنصوص انها تجب) *

صلاة التمام خمس المسلمين جماعة أي في جماعة المكتوبة ان الخمس أمر ندب أي سن وأكدا أي ولو للنساء للاحاديث الواردة فيها وهذا ما قاله الرافعي وتبعه الاصل والاصح المنصوص كما قاله النووي وما زاده الناظم أنها تجب فهي في غير الجمعة فرض كفاية لرجال أحرار عقيمين غير عراقة في آداء مكتوبة فتجب بحيث يظهر شعار الجماعة باقامتها بجمل الجماعة في الصغيرة وفي الكبيرة بحال يظهر بها الشعار ويسقط الطلب بطائفة وان قلت فان أطيعوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر لها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا كاهم من اقامتها فانهم الامام أو نائبه درن آحاد الناس وهكذا لو تركها أهل محلة في القرية الكبيرة أو بالبلد ولا تجب على النساء ولا على من فيه رقة ولا على المسافرين ولا على العراة ولا في مقضية خلف مقضية من نوعها بل تسن اما مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليس من نوعها فلا تسن ولا في المنذورة بل ولا تسن اما الجمعة فالجماعة فيها فرض عين كما سيأتي واعلم ان الجماعة لغير المراءة في المسجد أفضل منها في غير المسجد وجماعة المراءة في البيت أفضل منها في المسجد ويكره لذوات الهيئات حضور المسجد مع الرجال وأدراك تكبير الاحرام مع الامام فضيلة وانما تحصل بالاستغناء بالتحريم عقب تحريم امامه مع حضوره تكبيرة احرامه وتذكر فضيلة

* (باب صلاة الجماعة) *
صلاة الجماعة أمر ندب
في الخمس والمنصوص انها
تجب

الجماعة في غير الجمعة ما لم يسلم الإمام اما الجمعة فأنه لا تدرك الا بركعة كما يأتي وأدلة ما ذكره شهيرة * (فائدة) *
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من توشأ فأحسن وضوءه ثم راح الى المسجد فوجد
الناس قد صلبوا أعطاه الله مثل أجر من صلاها وحضرها ولا ينقص ذلك من أجرهم شيئا رواه أبو داود
والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم

* (والشرط في المأموم لا الإمام * نيتها في حالة الاحرام) *

اعلم ان للاقتداء شروط الشرط الاول يجب على المأموم أن ينوي الائتتمام بالإمام والاقتداء به كقوله
والشرط الى آخره لان التبعية عمل فافتقرت الى نية فان لم ينو مع تحريم انعقدت صلاته فإدى الى الجماعة
فلا تنعقد أصلا لا اشتراط الجماعة فيها ولا بشرط تعيين الإمام فان عين الإمام ولم ينو اليه وأخطأ بطائفة صلاته
وقول الناظم لا الإمام أشار به الى أن نية الإمام الامامة لا تشترط أي في غير الجمعة بل تستحب ايحى وضوءه
الجماعة فان لم ينو لم تحصل له اذ ليس للمعز من عمله الا ما نوى اما في الجمعة فيشترط أن يأتي بها فيها ولو تركها باطلات
جمعه * (تنبيه) * الصلاة المعادة كالجمعة اذا تصح فإدى فلا بد من نية الامامة فيها

* (وتقتدى النساء بالرجال * ولا يصح عكسه بحال) *

* (ولا اقتداء مشكل بجنسه * ولا بانثى بخلاف عكسه) *

* (وغیره بمثله فليقتد * ولا تصح قدوة بمقتدى) *

* (ولا اقتداء قارئ للفاتحة * بمسقط بعض الحروف الواضحة) *

* (أو مدغم وليس في محله * أو مبدل ويقتدى بمثله) *

وتقتدى النساء أي الاناث بالرجال أي الذكور ولا يصح عكسه بحال أي لا يقتدى الرجال بالنساء لقوله صلى
الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة وروى ابن ماجه لا تؤم امرأة رجلا ولا يصح اقتداء خنثى مشكل
بجنسه أي بخنثى مشكل لجواز أن يكون الامام امرأة والمأموم رجلا ولا بانثى كذلك بخلاف عكسه فيصح
اقتداء خنثى بانثى أنوثته بامرأة أو برجل بانثى ذكرته مع السكره فانه الماوردى وتصح قدوة المرأة
بالمرأة وبالخنثى كما يصح قدوة الرجل وغيره بالرجل * (تنبيه) * فيه توضيح لما تقر راعلم ان قدوة الرجل
بالرجل وقدوة الخنثى بالرجل وقدوة المرأة بالرجل وقدوة المرأة بالخنثى وقدوة المرأة بالمرأة صحيحة وان قدوة
الرجل بالخنثى وقدوة الرجل بالانثى وقدوة الخنثى بالخنثى وقدوة الخنثى بالمرأة باطلة فهذه تسع صور خمسة
صحيحة وأربعة باطلة وبما تقر راعلم قوله وغيره بمثله فليقتدى ولا تصح لشخص قدوة في صلاة بمقتد بالامام
حال اقتدائه لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهوه الغير فلا يجتمعان ولا يصح
اقتداء قارئ للفاتحة وهو من يحسنها بمسقط بعض الحروف الواضحة بأي أمكنه التعلم وهو من يتعلم بحرف
كتحفيف مشدد من الفاتحة بان لا يحسنه أو مدغم بدغم بابدال في غير محل الادغام بخلافه بلا ابدال كتشديد
اللام أو الكاف من مالم ويسمى هذا بالارت بالمثناة أو مبدل وهو من يبدل حرفا بحرف كمن يأتي بالثلاثة بدل
السين فيقول المنتقيم ويسمى هذا بالالتخ فان أمكن الاى التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته والاصح كافتدائه
بمثله فيما يتخل به * (فائدة) * الاى نسبة الى الحالة التي ولدته أمه عليها وقبل هي نسبة الى أمة العرب
لانهم لم تحسن الكتابة ولا القراءة * (تنبيه) * يذكره الاقتداء بنحو تأم كفافاء ولا حن بما لا يغير المعنى
كضم هاء الله فان غير المعنى في الفاتحة كأنعمت بضم أو كسر أو لم يحسن الا لحن الفاتحة فكأى فلا يصح
اقتداء القارئ به وان كان المعنى في غير الفاتحة صح صلاته والقدوة به حيث كان عاجزا عن التعلم أو جاهلا
بالتحريم أو ناسيا ما كونه في الصلاة وان ذلك لحن لكن القدوة به مكرهه فاما القادر العالم العام فلا تصح
صلاته ولا القدوة به للعالم وزيادة الناظم على أصله في هذا المحل معلومة * (تتميم) * يجوز للمقتضى ان يأتي
بالتتميم الذي لا أعاد عليه بما سأل الخلف وللقائم ان يقتدى بالقاعد والمضطجع وان يأتي بالعدل بالحر الفاسق
مع السكره أو بالعبد أو البالغ بالراقي لكن البالغ أولى من الصبي والحر البالغ العدل أولى من الرقيق

والشرط في المأموم لا الإمام
نيتها في حالة الاحرام
وتقتدى النساء بالرجال
ولا يصح عكسه بحال
ولا اقتداء مشكل بجنسه
ولا بانثى بخلاف عكسه
وغیره بمثله فليقتد

ولا تصح قدوة بمقتدى
ولا اقتداء قارئ للفاتحة
بمسقط بعض الحروف
الواضحة
أو مدغم وليس في محله
أو مبدل ويقتدى بمثله

قوله أو برجل هكذا هو
بالاصل والعمل جوابه
ورجل خنثى بانثى ذكرته
اذ هذا هو الذي تكره
القدوة به فليتأمل اه

والعبد البالغ أولى من الحر الصبي والمبعض أولى من كامل الرق والاعمى والبصير في الامامة سواء يقدم الوالي بحمل ولايته على غيره الا انه يقدم المعبر على المستعير كما امر راتب نعم ان ولي الامام الامام الاعظم فهو مقدم على الوالي ويقدم الساكن في مكان سكناء ولو باعارة على غيره ويقدم الافقه فالأقر أقبالا وروع فالأقدم هجرة فالأسفل النسب فالأقلع ثوبا وبدنا وصنعة فالأحسن صورة وصونا

- * (وما لم تصح صلاة المقتدى * ان كان مع امامه في المسجد)
- * (ولا يضرب فيه بعد مطلقا * أو حائل بنحو وباب أغلقا)
- * (وان يكن كل بغير مسجد * أو فيه شخص منهما في مقتدى)
- * (بشرط قرب وانتفاء الحائل * فان يكن مع رابط مقابل)
- * (لنافذ لموضع مع الامام * صح اقتداء سائر الاقوام)
- * (وذرع حدا قرب حيث يعتبر * هذا ثلاث من مشين تختبر)
- * (وحيث صحت قدوة فجوز * بكل شخص مسلم مميز)
- * (بشرط علم المقتدى بحاله * وما جرى عليه في انتقاله)
- * (ولم يجوز للمقتدى التقدّم * في موقوف وبالفساد يحكم)

* الثاني من شروط الاقتداء اجتماع الامام والمأموم في مكان واحد كما عهد في الجماعات في العصر الحالية ولا اجتماعهما أربعة أحوال لانهما اما ان يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والاخر خارجا فان كان بمسجد ففي أي موضع صلي المأموم فيه وهو عالم بصلاة الامام كفاه ذلك في صحة اقتدائه وهذا معنى قول الناظم

وما لم تصح صلاة المقتدى * ان كان مع امامه في المسجد

ولا يضرب حائل من أبنية نافذة اليه كبر وسطح بنحو باب أغلقا أي أو لم يغلّق أي أو سواء كان أحدهما أعلى من الآخر أم لا لانه كما مسجد مبني للصلاة فالمجتمعون فيه مجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون لشعائرهم فلا يضربهم بعد المسافة واختلاف الأبنية * (تنبيه) * المساجد المتلاصقة التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض كالمسجد واحد وان انفرد كل واحد منهما بامام وجاعة وان يكن كل بغير مسجد من فضاء أو بناء أو فيه أي المسجد شخص منهما ما كان صلي الامام في المسجد والمأموم خارجا فله اقتداء بالمأموم بالامام بشرط قرب أي من المسجد بان لا يزيد ما بينهما على ثلث ما نذر أعقر يبا كيا يبا وبشرط انتفاء الحائل كالجدار الذي لا باب فيه والباب المتعاق فان حال ماذ كرمع الاقتداء لعدم الاتصال وكذا الباب المردود والشباك المشاهد يمنع لحصول الحائل من وجه الباب المردود ممانع من المشاهدة والشباك المشاهد ممانع من الاستطراق أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بمخدائه والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته فان يكن مع رابط مقابل لنافذ واضع الامام الى آخر البيت بخلاف العادل عن محاذاته فلا يصح اقتدائه للحائل وقوله من زيادته وذرع حدا قرب أي المسجد حيث يعتبر هنا ثلاث من مشين تختبر من آخر المسجد لان المسجد كما شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل فلو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرف الذي يلي الامام واعلم انه لا يضرب في جيسع ماذ كرم شارع وان كثر طرقاتهم مروان أخرج الى سباحة لانهم عالم بعد الحيولة ثم زاد الناظم على أمه له قوله وحيث صحت قدوة فجوز أيها الفقيه القدوة بكل شخص مسلم مميز فلا تصح القدوة بالكافر العلن وكذا المخفي في الاصح فلو صلي الكافر لم يحكم باسالة الامه سواء كان بدار الحرب أم بدار الاسلام واذا سمعناه يتلفظ بالشهادتين ترتيبا ومولاة وهو مكلف مختار أو مكره أو حر أو مرتد فأنسخكم باسالة ولا تصح القدوة بغير المميز وقد مر هذا التمييز في محله الثالث من شروط الاقتداء علم المأموم بأفعال الامام كما قال بشرط علم المقتدى بحاله أي الامام وما جرى عليه في أفعاله لانه يمكن من متابعته وبحصل علمه برؤية امام أو بعض الصفوف أو سماع صوت الامام أو

وما لم تصح صلاة المقتدى

ان كان مع امامه في المسجد

ولا يضرب فيه بعد مطلقا

أو حائل بنحو باب أغلقا

وان يكن كل بغير مسجد

أو فيه شخص منهما في مقتدى

بشرط قرب وانتفاء الحائل

فان يكن مع رابط مقابل

لنافذ لموضع الامام

صح اقتداء سائر الاقوام

وذرع حدا قرب حيث

يعتبر

هنا ثلاث من مشين تختبر

وحيث صحت قدوة فجوز

بكل شخص مسلم مميز

بشرط علم المقتدى بحاله

وما جرى عليه في انتقاله

ولم يجوز للمقتدى التقدم

في موقوف وبالفساد يحكم

صوت تابعه وهو المبالغ الثقة وان لم يكن مصليا أو به داية ثقة بتجنب اعنى أصم أو بصير أصم في ظلمة
 (الرابع) من شروط الاقتداء عدم تقدم المأموم على امامه في المكان كما قال المناظم من فوائد المزيدي ولم
 يجوز للمقتدى التقدم على الامام من موقف فان تقدم عليه في أثناء صلاة بطا او عند التحريم لم تنعقد كما
 قال وبالفساد والاعتبار في التقدم وغيره بالقيام بالعقب وهو مؤخر القدم لا السكع والقاعدة بالادلة كما
 أفق به البغوي والمضطجع بالجانب وللمستأق بالرأس على المعتمد والاف في قول المناظم أغلق للاطلاق
 * (وشروطها توافيق النظام * صلاتي المأموم والامام) *
 * (فالتس باليسوف والجناز * وعكسه في الكل غير جائز) *
 * (وفرضها بنقلها والعكس صح * كذا الاداء بالقضاء على الاصح) *

الخامس من شروط الاقتداء توافق النظام صلاتي ما في الافعال الظاهرة فلا يصح اقتداء مع اختلافهما
 كسكوت به وخسوف أو جنازة لتعذر المتابعة ويصح اقتداء مفترض بتنفل ومؤدب قاض وبالعكس ولا يضر
 اختلاف نية الامام والمأموم وما تضمنته هذه الايات من زيادة المناظم * (تنبيه) * من شروط الاقتداء
 موافقته في سنن تفحش بخالفته فيها فعلا وتروكا كسجدة تلاوة وتشهد اول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش
 فيه المخالفة كجاسة الاستراحة ومنها تبعية امامه بان يتأخر تحريمه عن تحريم امامه فان خالف لم تنعقد صلاته
 * (خاتمة) * يستحب تسوية الصفوف قال صلى الله عليه وسلم لم ان الله وملائكته يصلون على من لم يمين
 الصفوف وقال من سدر جنة رفع الله به ادرجه وبني له بيت في الجنة وقال ان الله وملائكته يصلون على أهل
 الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني وقال لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الاول حتى
 يؤخروهم الله في الاول وقال من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطع الله قال النووي في شرح المذهب ويسعى
 الانسان الى الصف الاول لم يخفف فوات الركعة الاخيرة * (باب صلاة المسافرين) *

شرعت تخفيفا عليه لما لحقه من تعب السفر وهي نوعان القصر والجمع ذكر فيه الجمع للحقيم وأدائها القصر
 وبدأه كغيره فقال * (قصر الرباعي جائز وليعتبر * له شروط ستة وهي السفر) *
 * (وان يكون جائزا وان يرى * ستة عشر فرسخا فكثر) *
 * (ونية القصر مع الاحرام * وترك الاقتداء بذى انعام) *
 * (وكونه مؤدبا لكان قصر * حيث القضاء والفوان في السفر) *

قصر الفرض المكتوب الرباعي دون الثنائي والثلاثي جائز والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واذا ضربتم في
 الارض الآية قال يعلى بن أبي أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد أمن الناس فقال عجت مما عجبت
 منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة وخذوا من القصر شروط
 ستة اولها السفر في جميع الصلاة ولو انتهت سفره فيها كان بلغف سقينة دار اقامته أو شذ في انتهائه اتم
 لزوال سبب الرخصة في الاولى والثاني فيه في الثانية وهذا الشرط من زيادة المناظم ثانيها ان يكون
 جائزا بان يكون سفره في غير معصية سواء كان واجبا كسفر حج أو مندوبا كزيارة قبر النبي صلى الله عليه
 وسلم أو مباحا كسفر تجارة أو مكرها كسفر من غردا ما العاصي بسفره ولو في أثناءه كابق وناشرة فلا يضر ان
 لان السفر سبب للرخصة فلا ينافى بالمعصية وثالثها ان يرى بالبناء للعجز والاعنى تكون مسافة السفر
 المباح ستة عشر فرسخا فكثر وهي ثمانية وأربعون ميلا شامية ذهابا وهي من حلتان وهما سبعمائة
 مع تبدل بسير الاثقال ولو قطع هذه المسافة في لحظة في بر أو بحر فانه يقصر اما الايات فلا يحسب مع الذهاب
 حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله مشقة مرحلتين متوالياتين
 لانه لا يسمى سفر اطول بالاربعين في الرخص الاتباع والمسافة تحديد لا تقرب لشبوت التقدير بالاميال
 عن الصحابة ولان القصر على خلاف الاصل فيحنط فيه بتحقيق تقدير المسافة وقد قال بعض الفضلاء
 في مقدار ما تعزف به مسافة القصر شعرا

وشروطها توافق النظام
 صلاتي المأموم والامام
 فالتس باليسوف والجناز
 وعكسه في الكل غير جائز
 وفرضها بنقلها والعكس صح
 كذا الاداء بالقضاء على الاصح
 * (باب صلاة المسافرين) *
 قصر الرباعي جائز وليعتبر
 له شروط ستة وهي السفر
 وأن يكون جائزا وان يرى
 ستة عشر فرسخا فكثر
 ونية القصر مع الاحرام
 وترك الاقتداء بذى انعام
 وكونه مؤدبا لكان قصر
 حيث القضاء والفوان
 في السفر

ان البريد من الفراسخ أربع * وافرسخ فثلاث أميال ضع
والميل ألف أي من الباعث قل * والباع أربع أذرع فتبع
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فبطن شعيرة * منها إلى ظهره ولاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات غدت * من شعر بغل ليس عن دامدفع

وخرج بالهاشمية المنسوبة إلى بني هاشم الأموية المنسوبة إلى بني أمية فإسافة فيها أربعون اذ كل خمسة منها
قدر ستة هاشمية ورابعها نية القصر مع تكبيره الاحرام لانه خلاف الاصل وهو الاتمام وخامسة هاشم
الاقتداء بذي اتمام فلوقد أدى به ولو في جزء من صلاته كان أدركه في آخر صلاته لزمه الاتمام لخبر الامام
أحمد عن ابن عباس سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وأربع اذا اقتدى بغيره فقال تلك السنة
وسادسها كونه مؤديا للصلاة المقصورة في احد أوقاتها الاصل أو العذري أو الضروري فلا تقصر فائنة
الحضر في السفر فلا لها ثابتة في ذمته تامة وتقتضي فائنة سفر قصر في سفر قصر كما قال الناطم لكن قصر حيث
القضاء إلى آخره * (تنبيه) * بقي من الشروط قصد وضع معلوم معين أول سفره ليعلم انه طويل
أم لا فلا قصر للهائم وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال سفره لا ينتفخ علمه بطوله أو له ولا طالب غريم أو
أبق من وجدته ولا يعلم موضعه وانه يشترط للقصر مجاوزة سور مختص بما سافر منه كبلد وقربة وان كان
داخله أما كن خربة ومزارع فان لم يكن له سور مختص به فاوله مجاوزة العمران وان تخلله خراب لا مجاوزة
بساتين ومزارع ولو كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة على الظاهر في المجموع خلافا لما
في الروضة وأصلها انها ليست من البلد وأوله لسكان خيام مجاوزة حلة فقط مع مجاوزة عرض وادسافر في
عرضه ومع مجاوزة عرض مهبط ان كان في بؤرة ومع مجاوزة قصه - عدان كان في هذه هذان اعتدلت
الثلاثة فان أفرط سعتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفا وينتهي سفره ببلوغ مبدأ سفره من سور أو غيره من
وطنه أو من موضع آخر رجوع من سفره اليه ولا وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة به وان لم يصلح بها
امامها لمقام أو أربعة أيام صحاح وقد علم ان أربه لا ينقض فيها وان توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوما
صحاح بشرط أيضا العلم بمجاوزة القصر فلو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لئلا يعبه كافي الروضة وأصلها ولما
فرغ الناطم من أحكام القصر شرع في أحكام الجمع بالسفر

* (والجمع بين ظهره وعصره * في وقت فرض منهما كقصره) *

* (كذلك جمع مغرب مع العشاء * في وقت أي ذن كالفرضين شأ) *

يجوز للمسافر سفر قصر أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر في وقت أيهما شاء تقدم أو تأخرا كذلك يجوز
له جمع مغرب مع العشاء في وقت أي ذنك الفرضين شاء تقدم أو تأخير أو الجمع كالظهر في جمع التقديم
والأفضل للآخر وقت الأولى التأخير ولغيره التقديم لا تباع * (تنبيه) * يشترط لجمع التقديم أربعة
شروط الأولى الترتيب لان الوقت لها والثانية تباع والثاني نية الجمع في الأولى ليميز التقديم المشروع
عن التقديم سهوا وعشا والثالث الولاء بان لا يطول بينهما فصل عرفا والرابع دوام سفره إلى عقد الثانية فلو
أقام قبله فلا جمع لزوال السبب ويشترط للتأخير أمران فقط أحدهما نية الجمع في وقت الأولى ما بقي قدر
يسعها تمييزه عن التأخير تعديا وثانيهما دوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء لانها تابعة
لثانية في الاداء العذر وقد زل قبل تمامها وقول الناطم العشاء وشأ بالقصر فيه ما شرع في الجمع في المطر
فقال

* (وللمقيم الجمع بالتقديم * بمطر مقارن التسليم) *

* (من أول الفرضين والتحرر * أيضا بكل منهما فليعلم) *

أي يجوز للمقيم الجمع بالتقديم في وقت الأولى بمطر ولو كان ضعيفا بحيث يبل الثوب ونحوه كثلج وبرد
ذائبين وأصل في ذلك ما في الصحيحين عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة الظهر

والجمع بين ظهره وعصره
في وقت فرض منهما كقصره
كذلك جمع مغرب مع
العشاء

في وقت أي ذن كالفرضين
شأ

وللمقيم الجمع بالتقديم

بمطر مقارن التسليم

من أول الفرضين والتحرر

أيضا بكل منهما فليعلم

والعصر جمع والمغرب والعشاء جمع ازاد مسلم من غـ ير خوف ولا سفر قال الشافعي ومالك أراد ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير أو شرط التقديم أن يوجد نحو المطر عند التحريم بهما ليقارن الجمع وعند تحلله من الأولى ليتصل بأول الثانية كما تفهمه قول المناظم من زيادته بمقارن التسليم من أول الفرضين إلى آخره ويؤخذ مما سار اعتبار امتداده بينهما ما هو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى والثانية أو بعدها * (تنبيهه) * يشترط أن يصلي جماعة يصلي بعيد عن باب داره عرفاً بحيث يتأذى بذلك في طريقه إليه ولا جع بغير السفر ونحو المطر كمرض ورج وطلمة وخوف وحل وهو المشهور لأنه لم ينقل ونحو البراءة فلا يخالف إلا بصريح * (خاتمة) * قد جع في الروضة ما يختص بالسفر الطويل وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة بالطويل أربع القصر والقطر والمسح على الخف ثلاثاً أيام والجمع على الظاهر والذي يجوز في القصر أيضاً أربع ترك الجمعة وأكل الميتة وليس يختص بالسفر والنفل على الرحلة على المشهور والتميم واسقاط الفرض به على الصحيح فيها ولا يختص هذا بالسفر أيضاً تبينه عليه الرافعي وزيد على ذلك صور ومنها ما لو سافر المودع ولم يجد المال ولا وكيله ولا الحياكم ولا الامين فله أخذ هامة على الصحيح ومنها ما لو استحب معه ضرر زوجته بقرعة فلا قضاء عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح

* (باب صلاة الجمعة) *

بضم الميم واسكانها وفتحها وحتى كسر هاو جمعها جمعان وجمع وهيئت بذلك لاجتماع الناس لها وقيل ناسا جمع في يومها من الخير وقيل انه جمع فيه خالق آدم وقيل لاجتماعه مع حواء فيه في الارض وكان يسمى في الجاهلية يوم الغروبة أي البين للعظم وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل الايام وهي بشر وطها الا تيسر فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وقوله صلى الله عليه وسلم راح الجمعة واجب على كل محتلم وفي الخبر من ترك ثلاث جمع منها أو ناطب مع الله على قلبه وايست الجمعة ظهرامة قصورة وان كان وقتها وقتاً وتدارك به بل هي صلاة مستسقة له لأنه لا ينبغي عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ولم وقد نأب من افترى والجمعة كسائر الفرائض الخمس في الاركان والشرائط وتختص بأمور تشترط في لزومها أو مرفوعة عنها وآداب ووظائف تشرع وستأتي كلها وقد بدأ المناظم بالقسم الأول فقال

* (الهاشروا سبعة لتلزموا * كون المصلي عند ذلك مسلماً) *

* (مكافأ مستوطناً حاذ كر * ذابحة بحيث لم ينل ضرر) *

لها أي لصلاة الجمعة أي للزومها شروا سبعة بتقديم السين على الواو اذ أولها الاسلام وهو شرط في كل عبادة ثانياً والثالث كون المصلي مكافأ أي بالغافلاً فلا جمعة على صبي ولا على مجنون والتكليف أيضاً شرط في كل عبادة قال في الروضة والمعنى عليه كالمجنون بخلاف السبيكران فإنه يلزمه قضاءها ظهرامة كغيرها رابعها كونه مستوطناً جمعها أي مقبلاً إقامة تمنع حكم السفر فلا جمعة على مسافر سفر مباح ولو قصيرا لا شغلها وخامسها كونه حراً فلا تجب على من فيرق لنقصه ولا شغلها بحق السبيد عن التيق والهاوشمـل ذلك المكاتب لأنه عبد ما بقي عليه درهم وسادسها كونه ذكراً فلا تجب على امرأة وخف لنقصهما وسابعها كونه ذابحة بحيث لم ينل أي يناله ضرر في حضورها فلا تجب على مريض ولا على معذور يخرج في ترك الجماعة ما يتصورهنا وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر كمالاً كما أجازة أو أمانة ولو آدمياً كما قاله في المجموع ولم يشق الركوب عابها كما كشقة المشي في الوحل لا انتفاع الضرر وتلزم الاعمي ان وجد قائداً فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان كان بحسن المشي بالعصا فلا لاقاضي حسيين لما فيه من التعرض للضرر * (فرع) * يحرم على من تلزمه الجمعة السفر ولو طاعة بعد فجر يومها إلا أن تكون الجمعة في مقبده أو طريقه أو يتضرر بخلافه عن الرفقة (قاعدة) لئلا في الجمعة على ستة أقسام الأولى من تلزمه وتنعقد به وهو من اجتمع فيه الصفات المعينة الثانية من تلزمه ولا تلزمه وهو من له عذر على الاصح الثالث من لا تلزمه

* (باب صلاة الجمعة) *

الهاشروا سبعة لتلزموا
كون المصلي عند ذلك مسلماً
مكافأ مستوطناً حاذ كر
ذابحة بحيث لم ينل ضرر

لأنه قد بدى ولا تصح منه وهو المجنون والمغمى عليه والكافر الأصلي الرابع من لا تلزمه ولا تنعقد به لكن تصح منه وهو الصبي المميز والعبد والمسافر والمرأة والخنثى الخامس من تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد السادس من تلزمه وتصح منه وفي انعقاده به خلاف وهو المقيم غير المستوطن ثم شرع في شروط الصحة فقال

- * (والشرط فيها أن تقام في بلد * بأربعين واستدامة العدد)
- * (وكونها جماعة في كلها * وركعة وكونهم من أهلها)
- * (وخطبتان قبلها مع طهر * في وقتها وذلك وقت الظهر)
- * (مع القيام والجلوس المعتبر * للفصل بين الخطبتين أن قدر)
- * (والحمد لله مع الصلاة * على النبي والأمر بالخيرات)
- * (وكونه للمؤمنين داعياً * وآية من القرآن تالياً)
- * (وحيث ضاق الوقت أو شرط عدم * فالظاهر عندي أنهم من الزم)
- * (فلا تقام في ذوى البوادي * ولو أقاموا عمرهم بوادي)

والشرط فيها أن تقام في بلد
بأربعين واستدامة العدد
وكونها جماعة في كلها
أوركة وكونهم من أهلها
وخطبتان قبلها مع طهر
في وقتها وذلك وقت الظهر
مع القيام والجلوس المعتبر
للفصل بين الخطبتين أن قدر
والحمد لله مع الصلاة
على النبي والأمر بالخيرات
وكونه للمؤمنين داعياً
وآية من القرآن تالياً
وحيث ضاق الوقت أو شرط
عدم
فالظاهر عندي أنهم من الزم
فلا تقام في ذوى البوادي
ولو أقاموا عمرهم بوادي

والشرط فيها أى في صحته مع شروط غيرها أمور أولها أن تقام في بلد أى أن تقام في خطبة أئمة أو طائفة
المجموعين من البلد لأن الجماعة تقام في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك سواء
المساجد وغيرها بخلاف الصحراء وان كان بها أخيل كإيا في كلام المناظم قريبا ولو أنهم دمت الأئمة وأقام
أهلها للعمارة لم يزمهم الجماعة لأنها لوطنهم سواء كانوا في مظالم أم لا * (فائدة) * في تناوئ البزار أنه إذا كان
البلد كبيراً وخرب ما حو إلى المسجد لم يزل حكم الوصل عنه ويجوز إقامة الجماعة فيه ولو كان بينهم ما فرسخ
أه والضايف فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته كقوله في القضاء المعلوم من خطبة البدان
الجمعة تجوز فيه أن كان كذلك ثانيها أن تقام بأربعين رجلاً ولو بالامام ثالثها استدامة العدد المذكور
في دوامها كالوقت فلوا تفضوا فيها بطالت قيمتها الباقون ظهر أو في الخطبة لم يحسب ركن منها فعليه حال
نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريبا فجاز بناء على ما مضى منها فان عادوا بعد طول الفصل
وجب استئذانها لا تنفع الموالاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمه بعد فيجب اتباعهم فيها كتنقصهم
بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جاز البناء والاجب الاستئذان كذلك رابعها كونها جماعة
في كلها أو في ركعة منها ولو الأولى لانهم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك فلا
تصح فرادى خامسها كونهم أى الأربعة من أهلها أى الجماعة وهم الاحرار الذكور المكفون
المستوطنون بعملهم لا يفتنون عنه شقاء ولا صيفاً ولا حاجة سادسها خطبتان قبلها أى الصلاة لا تباع
رواه الشيخان * سابعها الطهر من حدث وخبث أصغر أو أكبر بخفف أو مغلظاً أو متوسطاً كما جرى عليه
السلف والخلف واليد أشار الناطم بقوله مع طهر تامن الوقت كما قال في وقتها وذلك وقت الظهر لا تباع
رواه الشيخان مع تحسب صلوا كإيتموه في أصل في شرط الاحرام بحيث يسبوا سيذ كر الناطم قريبا حكم
ضيق الوقت واعلم أن المراد بالشرط التي ذكرتم لا بد منها تاسعها القيام لا قدر في الخطبتين فان عجز
فيه خطاب جالساً عاشرها الجلوس المعتبر للفصل بين الخطبتين ان قدر عليه لا تباع بطمأئنة في جلوسه
كفى الجلوس بين السجدين ومن خطاب قاعد العذر فصل بينهما بسكينة وجوباً واعلم أن أركان الخطبتين
خمسة أشار الناطم إلى أولها بقوله والحمد لله أى لا تباع وإلى ثانیها بقوله مع الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم لانها عبادة فانه عزت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالمصلاة لفظ الحمد والصلاة متعين لا تباع
فلا يجوز الشكر والثناء ولا اله والاله ونحو ذلك ولا يتعين لفظ الحمد بل يجوز نحمد لله أو لله الحمد ونحو ذلك
و يتعين لفظ الجلالة فلا يجوز الحمد بالرحمن ولا نحوه ويجزئ أصلي أو صلى على محمد ونحو ذلك ولا يتعين
لفظ محمد بل يكفي أجد أو المساحي أو الحاشر أو نحو ذلك ولا يكفي بكنى بكنى الله محمد أو لا الاتيان بلفظ الصبر
وان تقدم اسم الله تعالى إلى ثانیها بقوله والأمر بالخيرات أى الوصية بالتقوى أى لا تباع رواه مسلم ولا يتعين

الخطب الوصية بالتقوى اذ الغرض الوعظ والجل على طاعة الله تعالى فيكفي اطيعوا الله وراقبوه وفي كلام
لناظم اشارة بذلك ولا يكفي التحذير من الاغترار بالدنيا وزخرفها وهذه الثلاثة أركان في كل من الخطبتين
والى رابعها بقوله وكونه للمؤمنين داعيا بما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين والمؤمنات بالخروج في الخطبة الثانية
لان الدعاء ياتي بالخواتيم ولو خص به الحاضرين كقوله ورحمكم الله كفى ولا باس بالدعاء للسلطان بعينه كفى
زوائد الروضة ان لم يكن في وصفه بجواز فتوى بسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة أمورهم بالاصلاح والاعانة على
الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك والى خامسها بقوله وآية من القرآن ما لايأى قراءة آية في احداها مما
للا تبايع ورواه الشيخان وسواء في ذلك الوعد والوعيد والحكم والقصص ويعتبر فيها كونها مفهومة (تنبيه)
يشترط الولاة بين الخطبتين وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة وسائر العجوة وفيها ما يسمع الاربعين
الذين تنعقد بهم الجمعة أركانها وليس ترتيب أركان الخطبتين بان يبدأ بالخدم ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة
ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وكون الخطبتين على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع وان يسلم على من عند
المنبر وان يقبل عليهم اذا صعد المنبر ونحوه وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها المسمية بالاستراح وان يسلم
عليهم ثم يجلس فيؤذن واحدا لا تبايع في الجميع وان تكون الخطبة فصيححة جولة لا مبتذلة ولا ركيكة قريبة
للفهم لا غريبة متوحشية وان تكون متوسطة وان لا يلتفت في شيء منها وان يشغل بمرأه بنحو سيق وقبوعاته
بحرف المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وان يقيم بعد فراغه من الخطبة مؤذنا
ويبادر ليلغ المهراب مع فراغه من الإقامة فيسرع في الصلاة وان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة
وفي الثانية المنافقين جهرا لا تبايع وزيادة لناظم الحسنة في هذا المحل غير خافية وأما قوله وحيث ضاق
الوقت أو شرط عدمه أو آخره أشار به الى ان الوقت المعتبر في سائر اضايق عن الصلاة وعن خطبتها أو خروج
أو عدم شرط من شروط مجتها كان فقد العدد أو الاستيطان فانها تصلى حينئذ ظهرا أو كالأوقات شرط القصر
يرجع الى الاتمام فسلم ثم اذا قامت لا تقضى جمعة قبل ظهرا ولو خرج الوقت وهم فيها وجب الظهر بناء
الحاقا للادام بالابتداء فبسر وبالقراءة من حينئذ وقوله من زيادته فلا تقام في ذرى البوادي الى آخره
أشار به الى ان اهل الخيام لولازموا موضع ما من الصحراء ولم يبالغهم النداء من محل الجمعة لاجتماعهم ولا
تصح منهم لانهم على هيئة المستوفزين وليس اهم أبنية المستوطنين ولان قبائل العرب كانوا قريين حول
المدينة وما أمرهم صلى الله عليه وسلم بما اقول لناظم من القرآن بغير هذه

ولا يجوز جمعان في بلد
الاكبر اقل يجز فيه العدد
لا مطلقا بل قدر ما يحتاج له
فان تكن زيادة فباطلة
اذا علمنا انما تختلف
عن جميع لوجعوا بها كفت
ولا يضر كون غير الزائدة
تعاقبت اذ كلها كواحدة
وحيث ما لم يعلم التقدم
وغيره فالظاهر بعد يلزم

- * (ولا يجوز جمعان في بلد * الاكبر اقل يجز فيه العدد)
- * (لا مطلقا بل قدر ما يحتاج له * فان تكن زيادة فباطلة)
- * (اذا علمنا انما تختلف * عن جميع لوجعوا بها كفت)
- * (ولا يضر كون غير الزائدة * تعاقبت اذ كلها كواحدة)
- * (وحيث ما لم يعلم التقدم * وغيره فالظاهر بعد يلزم)

اعلم انه قد بقي من الشروط ان لا يسبغ بها ولاية اقليم واحد في محلها وان عظم كما قال الشافعي قدس الله تعالى
روحهم وزقنا فتوحه لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار
على واحدة أفضى الى المقصود من اظهار شعرة الاجتماع واتفاق الكلمة قال الشافعي ولانه لو جازفها
بمسجدين جاز في مسجد الشعائر ولا يجوز اجتماعا الا اذا كبر المحل وعسر اجتماعهم في مكان واحد بان
لا يكون في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو بغير مسجد فيجوز التعدد للحاجة بحسب الان الشافعي رضى
الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثا فلم يذكر عليهم حله الاكثر من على عسر
الاجتماع قال الرواية ولا يحتمل مذهب الشافعي غيره قال الصيرفي وبه أفق المزي في مصر وهذا معنى قول لناظم
ولا يجوز جمعان في بلد الى قوله بل قدر ما يحتاج له واعلم ان ظاهر النص منع التعدد مطلقا كما اقتصر عليه
صاحب التنبيه كالشيخ أبي حامد ومن تبعه فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم

يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهرا أما لو سبقها في محل لا يجوز والتعدد فيه فالصحة السابقة لاجتماع الشرائط فيها واللاحقة باطله والى هذا أشار الناطم بقوله فان تكن زيادة فباطله الى قوله كفت والمعتبر سبق التحريم بتمام التكبير وهو الراء وان سبقه الآخر بالهمزة ثم أشار بقوله ولا يضر كون غـ ير الزائدة الى آخر البيت الى أنهما لم يوافقا معا وشـ ان في المعية فلم يدروا وقتها معا أو مرتبا استؤنفت الجمعة ان اتسع الوقت لتوافقهما في المعية فليست احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشـ ان عدم جمعة مجزئة وأشار بقوله وحيث ما لم يعلم التقدم الى آخر البيت انه اذا سبق احدهما الاخرى ولم تتعين كان يسمع مريضان تكبيرتين مثل الاخفين وجهلا التقدم فاخبار بذلك أو تعينت ونسيت بعده صلوا ظهرا لانا تيقنا وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ولم يمكن اقامة جمعة بعدها والاطاعة التي صحت لها الجمعة غير معالومة والاصل بقاء الفرض في كل طائفة فوجب عليهم الظهور وقول الناطم جمع يضم الجيم وفتح الميم وقوله جمعوا يضم الجيم وكسر الميم المشددة وقوله وحيث ما لم يعلم بينائه للمفعول وما تضمنته هذه الايات من زيادته ثم شرع في بيان آداب الجمعة وتسمى هيأتها

* (والغسل مندوب وتنظيف البدن) * وأخذ أظفار وطيب فيسن *

* (واللبس للبياض والانصات * لخطبة وتحريم الصلاة) *

* (الاصلاة ركعتين تندب * لداخل أخف قدر يطلب) *

والغسل مندوب وتنظيف
البدن

وأخذ أظفار وطيب فليسن

واللبس للبياض والانصات

لخطبة وتحريم الصلاة

الاصلاة ركعتين تندب

لداخل أخف قدر يطلب

هيأت الجمعة أمور أحدها الغسل لم يرد حضورها وان لم يحب عليه بل يكره تركه وقد مر الكلام عليه في باب الغسل وأعادته هنا تقيما للسنن المتعلقة بالجمعة وتأنينا لتنظيف البدن بإزالة الروائح الكريهة كالصنن فيزال بالماء ونحوه قال الشافعي رضي الله عنه من نطق ثوبه بقل همه ومن طاب ريحه زاد عقابه وثالثها أخذ الأظفار ان طالت وكذلك الشـ عرفينغ ابطه ويقص شاربه ويحلق عانته ويستحب أن يتنظف باستعمال السواك وقدر روى أبوهريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يقلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل ان يخرج للصلاة ورابعها الطيب أي استعماله وأحبه للرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وللنساء ما ظهر لونه وخفي ريحه خامسها اللبس للبياض من الثياب فهي أفضل من غيرها لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفوا فيها ما وتأكروا من اللامام أن يزيد في حسن الهيئة والعمامة والارتداء لا تباع ولانه منظور اليه في تعبير الناطم بالبياض موافقة للفظ الحديث سادسها الانصات للخطبة وهو السكوت مع الاصغاء اليها والاستماع اليها لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر المفسرون انها ترتب في الخطبة وسبقت قرآنا لاستماعها عليه وصرف الامر عن الوجوب خبران رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة قاوما الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت فلم يذكر عليه السلام ولم يبين له وجوب السكوت ويجب رد السلام ويسن تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم عند قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتضى كلام الروضة باحة الرفع ومرح القاضي أبو الطيب بكر اهتته وتحريم الصلاة أي يحرم ابتداءها اذا جلس الخطيب على المنبر الاصل ركعتين تحية المسجد فانها تندب للداخل لصلاة الجمعة والامام يخطب ويستحب تخفيفهما كما قال الناطم أخف قدر يطلب ليتفرغ لسماع الخطبة وخبر مسلم اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجو زفهما هذا ان صلى سنة الجمعة والا صلاها تخفيفا وحصات التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال * (تنبيه) * المراد بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات كما قال الزركشي لا الاسراع وبذلك ما ذكره من أنه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات والتصرح بلبس البياض وتحريم الصلاة من زيادته * (تنبيه) * يسن أن يقرأ البكف يوم الجمعة وليأتمها لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ البكف في الجمعة أضاعه ما بين الجمعة وفي رواية

البهيقي من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق وأخرج الترمذي من قرأ الدخان ليلة الجمعة أصبح مغفورا له وأخرج ابن مردويه عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ الدخان ليلة الجمعة أو يوم الجمعة بنى الله له بيتا في الجنة ويكثر الدعاء يومها وله فيها وكذا الصدقة وفعل الخير والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبران من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة علي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة والاعخبار الواردة في ذلك كثيرة * (خاتمة) * من قرأ بعد صلاة الجمعة سورة الاخلاص والمعوذتين والفاطحة سبعا سبعا غفر له من ذنوبه ما تقدم كجاء في الخبر ذكره ابن الملقن في بحارته على المنهاج * (باب صلاة العبد)

أى عيد الفطر وعيد الاضحى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر والمشهور في التفسير أن المراد به صلاة الاضحى وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة واشتقاق العيد من العود لذكره كل عام وقيل لعود السرور بعوده وقيل لكثرة عوائده الله على عباده فيه وجمعه أعياد وانما جتمع بالياء وان كان أصله بالواو للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب * (وأكدوا الصلاة للعبدين * في حق ذي التكليف ركعتين) * (ووقتاه من الطلوع بحسب * الى الزوال والقضاء يندب) * (يكبر الانسان في القيام * سبعا سوى تكبيرة الاحرام) * (مسجدا مسجدا لامهلا * مع الجميع قبل ان يبسملا) * (وبعد تكبير قيام الثانية * يأتي بخمس مثل سبع ماضيه) * (وبعد هاتين خطبتان * كجمعة في سائر الاركان) * (يستفتح الاولى بتكبيرات * تسع وفي الاخرى بسبع ياتي) * (يعلم الاقوام حكم الفطر * ويوم عيد النحر حكم النحر)

وأكدوا أى العلماء الصلاة للعبدين فهي سنة مؤكدة لأنها ذات ركوع وسجود ولا أذان لها كالأصالة السنن والصارف عن الوجوب خبره على غير ما قاله الا الآن تطوع وقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم عاينها واشتد جوعا في غير الحاج يتي بل تسن له منفردا وتشترع للمنفرد والعبد والمرأة والخنى والمسافر وهي في حق ذي التكليف بالبلوغ والعقل صلاة ركعتين بالاجماع بحرم نية صلاة عبد الفطر والاضحى هذا أقوالها وسيأتي أسكلها ووقتاه من الطلوع للشمس أوله الى الزوال يوم العيد ويسن تأخيرها رفع الشمس قدر ربح لا تباع وبيان وقتها من زيادته وكذا قوله والقضاء يندب وأقاده أنه يندب قضاءها وأما أسكلها فقد بينه بقوله يكبر الانسان في القيام من الركعة الاولى سبعا بتقديم السنين على الموحدة سوى تكبيرة الاحرام لما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم لم يكبر في العيد في الاولى سبعا قبل القراءة ويسن ان يقف بين كل اثنتين كآية معتدلة مسجدا مسجدا لامهلا ويحسن في ذلك ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه لا تق بالخال وهي الباقيات الصالحات ثم يتعوذ بعد التكبيرة الاخيرة ثم يقرأ الفاتحة كغيرها من الصلوات واليه أشار الناظم بقوله من زيادته قبل ان يبسملا وبعد تكبير قيام الركعة الثانية قبل التعوذ والقراءة يأتي بخمس للخبر المذكور ويسن ان يجهر ويرفع يديه في الجميع وان يضع يده على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين كفي تكبيرة الاحرام * (فرع) * لو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل كفي عدد الركعات ويندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية فقرت أو سجد اسم ربك الاعلى في الاولى والعاشية في الثانية جهرا لا اتباع وقوله وبعد هاتى الصلاة تسن خطبتان كجمعة في سائر الاركان وأما شروط خطبتي الجمعة كالقيام فيها والجلوس بينهما والطهارة والسنة فلا تشترط في خطبتي العيد ويستفتح ندبا بالخطبة بتكبيرات تسع بتقديم المائة على السنين والخطبة الثانية بسبع بتقديم السنين على الموحدة

* (باب صلاة العيد) *
وأكدوا الصلاة للعبدين
في حق ذي التكليف ركعتين
ووقتاه من الطلوع بحسب
الى الزوال والقضاء لا يندب
يكبر الانسان في القيام
سبعا سوى تكبيرة الاحرام
مسجدا مسجدا لامهلا
مع الجميع قبل أن يبسملا
وبعد تكبير قيام الثانية
يأتي بخمس مثل سبع ماضيه
وبعد هاتين خطبتان
كجمعة في سائر الاركان
يستفتح الاولى بتكبيرات
تسع وفي الاخرى بسبع ياتي
يعلم الاقوام حكم الفطر
ويوم عيد النحر حكم النحر

(وفي كسوف الشمس من صلى أسر وسن جهر في الصلاة للقمر)*

(وحيث فانت فيهما - ما فلا قضا والخطبتان سنة كالمضي)*

اعلم ان صلاة الكسوف سنة مؤكدة للخبر المذكور وغيره وهي ركعتان فيحرم بثبوتها صلاة الكسوف أو الكسوف ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد السجدة الثانية بالطاعة ثبوتها في محلها فلهذا ركعة ثم يصلي ثانية كذلك هذا أقلها وأكثرها فبما ذكره الناظم بقوله

فليات بالقيام مرتين * كذا الر كوع في كل اثنين

ففي كل ركعة قيامان وركوعان كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يطيل في قراءة الجميع مع تطويله التسبيح كلما ركع فيستحب تطويل قراءة القومات الأربع وتطويل تسبيح الركعات وأما السجدة فلا يطيل فيها على الأصح في الرائي كما يزيد في التشهد وإلى هذا أشار الناظم بقوله تخفف فاسجدوا إذا سجد وقال النروي الصحيح المختار انه يطيل السجود وقد ثبت اطالته في أحاديث كثيرة في الصحيحين عن جماعة من الصحابة ولو قيل يتعين الجزم به لكان قولنا صحيحا لأن الشافعي قال إذا صبح الحديث فهو قولي أو مذهبي وقد صرح الحديث وإلى هذا أشار الناظم بقوله من فوائده المزیدة ورجعوا تطويله فليعلمه بدقيقه في الأولى بعد الفاتحة وما يتقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ بالبقرة وقد رهاه لم يحسنه في الثاني كما في آية منها والثالث مائة وخمسون منها والرابع مائة منها تقريرا ويسجد في كل من الركوع والسجود أدول قدر مائة آية من البقرة والثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين وخرج بما ذكره الجلوس بين السجدة والاعتدال من الركوع الثاني فلا يطول لها وتسج الجساعة فيها وفي كسوف الشمس فمن صلى أسر قراته لأنها مارية وسن جهر في الصلاة للقمر أي ليسوفه لأنها البلية للاتباع فيها وحيث فانت فيهما فلا قضاء لزوال المعنى الذي لاجله شرعت وفوات صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وغروبها كاسفة وفوات صلاة الكسوف بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الخمر فان حصل الانجلاء أو الغروب في الشمس أو طلوع الشمس في الغمر في أنما لم تبطل بل بخلاف واعلم انه لا يجوز زيادة ركوع ثالث فكثر أطول مكث الكسوف ولا إسقاط ركوع للانجلاء والخطبتان سنة كالمضي فيسن خطبتان بعد الصلاة جماعة كخطبتي الجمعة يحث فيها على التوبة والخير ويحرضهم على الاعتقاد والصدقة ويحذرهم الغفلة والاعتناء * (خاتمة) * يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والحسب ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعه اللص واعلم ان الرياح أربع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدبور وهي من ورائها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع فاصبها حارة بابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كإبراهيم عليه السلام جعلنا الله تعالى من أهلكها

(باب صلاة الاستسقاء)

وهي لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة إليها والاستسقاء ثلاثة أنواع أدناها الدعاء المجرد أو وسطها الدعاء بخلاف الصلوات وفي خطبة الجمعة وأفضلها الاستسقاء بصلاة وخطبة كما يأتي والاصل فيها الاتباع واه الشيخان وغيرهما

*(يسن عند قلة الأمطار * صلاة الاستسقاء في الاقطار)*

*(ويستحب بعد أن يكرروا * صلاة الاستسقاء ان لم يطرروا)*

*(فيجهر الامام قبل بالندا * يامرهم بان يصالحوا العدا)*

*(وتوبة من كل ذنب موبق * وكثرة الخيرات والصدق)*

*(وصومهم ثلاثة أياما * ولخير جوافي رابع صياما)*

*(الى المصلى مظهرى القشع * بانحسب الثياب والقشع)*

*(وخطبتان بعدها كالعيد * في القول والافعال والتأكيد)*

وفي كسوف الشمس من

صلى أسر

وسن جهر في الصلاة للقمر

وحيث فانت فيهما فلا قضا

والخطبتان سنة كالمضي

(باب صلاة الاستسقاء)

يسن عند قلة الأمطار

صلاة الاستسقاء في الاقطار

ويستحب بعد أن يكرروا

صلاة الاستسقاء ان لم يطرروا

فيجهر الامام قبل بالندا

يامرهم بان يصالحوا العدا

وتوبة من كل ذنب موبق

وكثرة الخيرات والصدق

وصومهم ثلاثة أياما

ولخير جوافي رابع صياما

الى المصلى مظهرى القشع

بانحسب الثياب والقشع

وخطبتان بعدها كالعيد

في القول والافعال والتأكيد

- * (لكن هنا يسن للخطيب * زيادة الترهيب والترهيب) *
 * (كذا الدعاء بالجهر والاسرار * ويبدل التكبير باستغفار) *
 * (وليدع أيضا بالدعاء المأثور * عن النبي بلفظه المأثور) *
 * (وليجعلن أعلى الرداء أسفله * كذا اليسار لليمين حوله) *
 * (وليفعلوا كفعله وان دعاء * سرادعوا وأمنوا ان اسمعا) *
 * (وسيجو الارعد أو برق يرى * واغتسلوا في سيل واد قد جرى) *

أي يسن عند قلة الامطار أو انقطاع الماء أو موت حوته صلاة الاستسقاء في الاقطار أي النواحي فهي سنة مؤكدة للمقيم والمسافر وأهل القرى والبادي والامصار لاستواء الكل في الحاجة وهي ركعتان كصلاة العبد في كفيتهما المتقدمة وتصل في أي كان من ليل أو نهار لانها ذات سبب فدارت مع سببها وشمل كلام الناظم ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيفسن غيرهم أيضا أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة النافعة لانفسهم اذ المؤمنون كالعصاة الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله ويستحب كما أفاده الناظم من زيادته أن يكرر وصلاة الاستسقاء مع الخطيبين ان لم يطر واحد حتى يستقوا فان سبقوا بها اجتمعوا للشكر والدعاء وصلوا وخطب لهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا للمزيد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم واذا أرادوا الخروج للصلاة فيجهر الامام أو نائبه قبل الخروج بالدعاء يامرهم بان يصالحوا العدا المتشاحنين لامر الدنيا ولحظ النفس تحريرهم الهجران فوق ثلاث وثوبه من كل ذنب موبق بكسر الموحدة والقف أي مهلك قولي أو فعل على متعاقب بحقوق الله بالنسبة والاقلاع والعزم على انه لا يعود والخروج من مظالم العباد المتعلقة بهم من دم أو عرض لان ذلك أرجح للاجابة ومعلوم ان التوبة واجبة أمر بها الامام أم لا ويامرهم بكثرة الطيرات والتصدق على المحتاجين والاعتناق بصومهم ثلاثة بالثبوتين أياما من أيام متتابعة قبل يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم والتقدير بالثلاثة مأخوذ من كفارة اليقين لانه أقل ما ورد في الكفارة وبامره يصير الصوم واجبا امتثالاً كما أفق به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام في قواعده وأقره عليه جميع كالسبكي والفغولي وعليه فيجب فيه التبيت والتعيين ويصح صومها عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم تلك الأيام وايجز جوا في رابع أي في اليوم الرابع من صيامهم صياما الى المصلي مظهرى التخشع وهو خضوع القلب مع سكون الجوارح ولا يتطيلون ولا يترينون بل يتنظفون بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة لانه يوم مسئلة واستسكانة وقول الناظم يا خشن الثياب بالخاء المعجمة والشين المعجمة أراد به قول أصله كغيره في ثياب بذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة أي مهينة أي ما يلبس من الثياب وقت الشغل ومباشرة الخدمة ومباشرة الانسان في بيته وقوله والتخضع المراد به الذل ويستحب اخراج الصبيان والشيوخ والجماعات لان دعاءهم أقرب للاجابة اذ التكبير أرق قلبا والاصح غير لاذنبله والخبر وهل ترزقون وتنصرون الابضعاء كبراه البخاري وروى لولا شباب خشع وبهائم رقع وشيوخ رقع وأطفال رضع لص عليكم العذاب صبا وبرحم الله القائل هذان البيتان ليسا من النظم

لولا عباد لاله ركع * وصبيحة من التبتاح رضع

ومهملات في الفلاة رقع * صبا عليكم العذاب الاوجع

ويسن اخراج البهائم لان الجذب قد أصابها أيضا وتعزل عن الناس ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصباح والضجة والزينة فيكون أقرب للاجابة ولا يمنع أهل الذمة لانهم مستترزقون وفضل الله واسع وقد يحجبهم استدراجهم ويكره اخراجهم للاستسقاء ويسن لكل أحد من يستسقى أن يتشفع بأهل الصلاح لان دعاءهم أقرب للاجابة لاسيما أقارب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتشفع أيضا بما فعله من خير بان يذكره في نفسه فيجعله شافعا لان ذلك لا تلقى بالشدائد كفى خيرا لثلاثة الذين أووا في الغار

لكن هنا يسن للخطيب
 زيادة الترهيب والترهيب
 كذا الدعاء بالجهر والاسرار
 ويبدل التكبير باستغفار
 وليدع أيضا بالدعاء المأثور
 عن النبي بلفظه المأثور
 وليجعل أعلى الرداء أسفله
 كذا اليسار لليمين حوله
 وليفعلوا كفعله وان دعاء
 سرادعوا وأمنوا ان اسمعا
 وسيجو الارعد أو برق يرى
 واغتسلوا في سيل واد قد جرى

ويستحب خطبتان بعده أي صلاة الاستسقاء كالعيد في القول والأفعال والتأكيدها للاتباع رواه
أبو داود وغيره وتجزئ الخطبتان قبلها لكن هنا كما أفاده الناطم من زيادته يسن للخطيب زيادة الترهيب
في الخطير وزيادة الترهيب أي التخويف كما يسن له الدعاء في الخطبتين بالجهر والأسرار في الغيب سرا
وجهرًا ويبدل التكبير أول الخطبتين باستغفار فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم
وأقرب إليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبتين من قوله استغفروا ربكم أنه كان غفارًا يرسل السماء
عليكم مدرارًا ويدرهم كما يدرهم البنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارًا ما لكم لا ترجون لله وقارًا قد
خلفكم أطوارًا ومن دعا الكربة وهو لا إله إلا الله الخليم الحكيم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله
رب السموات والأرض ورب العرش الكريم ويتوجهه للقبلة من نحو ثلث الخطبة أي الثانية وليدع
أيضا في الخطبة الأولى بالدعاء المأثور رأي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم بإذنه الذي يفوق على الدر المنثور
وقد أسنده إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر وهو اللهم سقنا حيا ولا سقنا عذاب ولا بحق ولا بلاء
ولا هدم ويدعوا بضارب واحد الشافعي في الام وهو اللهم اسقنا غيثا غيثا هنيئا مريئا سريعا غيا غيا
سحبا طيبا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاء من الجهد والالاء
والضلك ما لا يشكي الا اليك اللهم أثبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأتول علينا من بركت السماء وأثبت
لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل
السماء علينا مدرارا * (تنبيه) * الملائكة تفتح اللام المشتدة وبالهمزة الساكنة والمشددة الجوع ولفظ
الحديث واللاء والاصل عبر عنه بمعناه فقال والجوع ويسن للخطيب عند استقباله القبلة أن يقول رداءه
للتفاؤل بتحويل الحال من الشدة الى الرخاء فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب المال الحسن وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وليجعلن أعلى الرداء أسفله * كذا اليسار للذين حوله وعكسه والمخني يسن تحويل رداءه بان
يجعل عينه يساره وعكسه ويسن رفع ظهر يديه الى السماء في الدعاء وهو مسلم وحكمته ان القصد رفع البلاء
بخلاف القاصد حصول شيء يجعل يطن يديه الى السماء ويقعوا أي الناس كما أفاده الناطم من زيادته كفعله
وهم جاسوس تبعاله وان دعا الخطيب سرادعوا أو آمنوا على دعائه ان أسعد ان دعا جهر او كل ذلك مندوب
وسيجوز الرعاء أي عنده أو عند برق يرى بيننا للجهول كرواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير انه كان
اذا سمع الرعاء ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيافته وقيل بالبرق العروق
والمناصب أن يقول عنده سبحان من ريك البرق خوفا وطمعا وفي الام عن الثقة عن مجاهد ان الرعاء ملك
والبرق ملائكة أجنته يسوق بها السحاب قال الاموي فيكون المسموع صوته أي صوت تسبيحه أو صوت
سوته على اختلاف فيه وأطلق الرعاء عليه مجازا وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنعقت
أحسن النطق وضحكك أحسن الضحك فالرعاء نطقها والبرق ضحكها ويسن أن لا يتبع بصرة البرق لمافي الام
عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشير اليه بيده والودق بالمهملة المطر وفيه زيادة
المطر ويسن أن يقول عند نزول المطر اللهم صيبا أي عطاء نافع وان يدعو عشاءا عند نزوله وروى البيهقي
عن جابر تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف وعند نزول الغيث وعند
اوقات الصلاة وعند رؤيته الكعبة وان يقول بعده مبارنا بفضل الله وبرحمته ويكره ان يقول مطرنا بنو كذا
فان اعتقد انه الفاعل حقيقة كفر ولو تضرر وابتكره المطر فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه بان يقولوا ما قاله
عليه الصلاة والسلام لما شكى اليه ذلك اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الأسكام والظراب وبطون الاودية
ومتناكب الشجر وقد أفادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية أذنه ففهم معنى التعليق أي
اجبه حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليلنا آداب الدعاء حيث لم يدع رفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره
بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب رفع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا باننا ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه
ان لا يستخط اعراض قارئها فيسأل الله رفعه وابقاها لان الدعاء يدفع الضرر ولا ينافي التوكل والتوكل

التفويض ويستحب لكل أحد ان يظهر لأول مطر السنة ويكشف من جسده غير عورته ايصبيه شيء من المطر تبركاً لا اتباع وان يغتسل أو يتوضأ في الوادي اذا سال ماؤه كما قال المناظم واعتدلوا في سيل وادند جري والافضل الجمع بين الغسل والوضوء فان لم يجتمعهما فليتوضأ والوادي اسم للخرقة على المشهور والالف في قول المناظم اسمها الاطلاق * (خاتمة) * يكره سب الرج ولسن الدعاء عند الخبر الرجح من روح الله تعالى أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رايتوه فلا تسبوهوا واسألوا الله من خيرها واستعيذوا بالله من شرها وقد كان صلى الله عليه وسلم اذا عصف الرجح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها ومن شر ما أرسلت اليه

* (باب كيفية صلاة الخوف) *

وهو ضد الامن وحكم صلاته حكم صلاة الامن وانما افرده كغيره بباب لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرهما لا يحتمل فيها عند غيره كما سئل كره والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلاة الآية والانخبار الآية بصفة تها وتجاوز في الحضر كالسفر خلافا لما لا ثم قال

* (أنواعها ثلاثة فان راوا * أعداءهم بغير قبلة دنوا) *

* (صلى الامام ركعة بطائفة * وغيرها عند العدو واقفه) *

* (وكانت لنفسها ولتنصرف * الى العدو وموضع الاخرى تقف) *

* (ولتأت الاخرى بالامام تقدي * يؤمها في ركعة وليقعد) *

* (وكانت لنفسها كما ذكر * وسأت مع الامام المنتظر) *

أنواع صلاة الخوف ثلاثة أحدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة كما قال فان راوا أي المساون أعداءهم في غير قبلة دنوا أي قربوا أو في قبلة وثم سائرهم قليل وفي المسلمين كثرة وخيف هجومه فيفرقهم الامام فرقين بحيث يكون كل فرقة تقاوم العدو وفرقة تقف في وجه العدو للحراسة وفرقة تقف خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة أي من الثانية بعد ان يحازهم بحيث لا يبالغهم سهام العدو ثم اذا قام للثانية فارقت بالثانية وتم لنفسها الى ركعة الثانية وتنصرف بعد سلامها الى جهة العدو وتقف وموضع الاخرى للحراسة ولتأت الطائفة الاخرى بعد ذهاب أوائل الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويطلب القيام ندبا الى حوقهم فيصلون بعد اقتداءهم به ركعة فاذا اجلس الامام للتشهد قامت الثانية وهو منتظر وهي غير منفردة قبل مقتديته ولحقته وهو جالس ثم يسلم ثم التحو وفضيلة التحال معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان * (تنبيه) * ان صلى الامام مغربا على كيفية ذات الرقاع بفرقة ركعتين والثانية تركعة وهو أفضل من عكسه الجائر ايضا ينتظر حتى الثانية في جلوس تشده أو في قيام الثالثة وهو أفضل أو صلى رباعية فبكل ركعتين فلو فرقهم أربع فرق وصل بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع

* (وان يكن في القبلة الأعداء صف * امامنا أصحابه كما عرف) *

* (وايجر مواجيعهم وليركعوا * مع الامام كلهم وليرفعوا) *

* (وليومعهم السجود أهل صف * وغيرهم بالسيف للأعداء وقف) *

* (وليسجد الذين قد تخلفوا * عند انتصاب غيرهم وليقفوا) *

* (وفعلهم في الركعة الاخرى انعكس * فليسجد الامام بالذي حرس) *

* (في غيرها وليحرس الذي سجد * ويسجدون بعده اذا قعد) *

* (ويجاسون كالذين قبلهم * وسلموا مع الامام كلهم) *

ثانيها ان يكون العدو في جهة القبلة ولا سائر بيننا وبينهم وفيما كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو فيصنفهم الامام صفين فاكثر خلفه وليجر مواجيعهم معه ويستمر ونمعه الى اعتدال الركعة الاولى كما قال وليركعوا

* (باب كيفية صلاة الخوف) *

أنواعها ثلاثة فان راوا

أعداءهم بغير قبلة دنوا

صلى الامام ركعة بطائفة

وغيرها عند العدو واقفه

وكانت لنفسها ولتنصرف

الى العدو وموضع الاخرى

تقف

ولتأت الاخرى بالامام

تقدي

يؤمها في ركعة وليقعد

وكانت لنفسها كما ذكر

وسأت مع الامام المنتظر

وان يكن في القبلة الأعداء

صف

امامنا أصحابه كما عرف

وليجر مواجيعهم وليركعوا

مع الامام كلهم وليرفعوا

وليومعهم السجود أهل صف

وغيرهم بالسيف للأعداء

وقف

وليسجد الذين قد تخلفوا

عند انتصاب غيرهم وليقفوا

وفعلهم في الركعة الاخرى

انعكس

فليسجد الامام بالذي حرس

في غيرها وليحرس الذي سجد

ويسجدون بعده اذا قعد

ويجاسون كالذين قبلهم

وسلموا مع الامام كلهم

مع الامام كلهم وايرفعوا فاذا سجد الامام في الركعة الاولى سجد معه أحد الصنفين ووقف الصف الآخر على حاله الاعتدال بحرسهم كما قال وغيرهم بالسيف للاعتدال ووقف فاذا رفع الصف الساجد من السجدة الثانية سجد الخارسون لا يكال ركعتهم كما قال * وليسجد الذين قد تخلفوا * عند انصاب غيرهم ولحقوه في الركعة الثانية كما قال وليفتقروا أي يتبعوه وله وسجد مع الامام في الركعة الثانية من حرس أولاد وحرس الفرقة الساجدة أو الامام فاذا جلس الامام للتشهد سجد من حرس في الركعة الثانية وشهد الامام بالصنفين وسلم بهم كما قال وفعلمهم في الركعة الاخرى انعكس الى آخر البيت وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرات وقول الناظم معه يسكون العين

- * (ثالثها عند التحام حرسهم * فليحرموا مع اختلاطهم بهم) *
- * (وايرع كل ما يكون واجبا * مهم الاستطاع ماشيا وراكبا) *
- * (ولا يضمر ترك الاستقبال * ولا كثير الفعل مع توالي) *
- * (ومن يصب سلاحه منهم دم * ولم يضعه فالقضاء يلزم) *

ثالثها ان تسكون الصلاة في شدة الخوف وان لم يلحظ القتال بحيث لم يامنوا بهجوم العدو ولو لم يامنوا وانفسهم وافي صلى كل واحد حينئذ ويراعى الواجب عليه في الصلاة كيفما أمكنهوا كباوماشيا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها فيعذر كل منهم في ترك الاستقبال عند الجوع عنه بسبب العذر للضرورة كما أفاده لناظم بقوله ولا يضمر ترك الاستقبال قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر في تفسيرهما مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا أراه ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو انعرف عن القبلة لجامع الدابت طول الزمان بطلت صلاته وقول الناظم فليحرموا مع اختلاطهم بهم أفاده ان الجماعة أفضل من انفرادهم كافي الامن لعدم الاخبار في فضل الجماعة وقد صرح ابن الرفعة وغيره بجواز اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة وتقدموا على الامام وقوله من زيادته ولا كثير الفعل مع توالي أفاده انه لا تضر الاعمال الكثيرة كالضربات والطعنات المتوالية لحاجة القتال كما سأل ما ورد في المشي وترك الاستقبال ولا يعذر في الصياح لعدم الحاجة اليه لان السالك أهيب وقوله من زيادته أيضا ومن يصب سلاحه منهم دم الى آخره أشار به الى انه يجب ان يلقى السلاح اذا دعى دمالا يعنى عنه فان عجز عن ذلك شرعا بان احتاج الى امساكه أمسكه للحاجة ويقضى لندرة عذره كفي المجموع عن الاحتجاب بحسب اختلاف المصالح (تنبيهات) أحدها لو لم يتمكنوا من الركوع والسجود اقتصروا على القيام بهما وجعلوا السجود أخفض من الركوع (ثانيها) كالحوف في القتال لحوف على معصوم من نفس أو عضو أو منفعة أو مال ولولغ غيرهم من نحو سبع كنية وحرق وغرق (ثالثها) محل ما تقدم اذا خيف فوات الوقت كما صرح به ابن الرفعة وغيره (رابعها) أسقط الناظم وأصله فوعاوا بعداهي صلاة بطن نخل وهي مذكورة في المبسوطات وأشرت اليها في شرح الزبد

- * (فصل) * عقده الناظم كصله لبيان ما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز وقد بدأ الناظم بما لا يجوز فقال
- * (على الرجال يحرم الحسرى * وجازان يكسى به الصغير) *
- * (ومثله الابريسم المركب * مع غيره ان كان وزنا يغاب) *
- * (وكالحري بلبس خاتم الذهب * وكل ذلك للنساء مستحب) *
- * (وما دعت له ضرورة لبس * وفي الصلاة لم يجوز لبس النجس) *

اشتملت هذه الايات على مسائل الاولى يحرم على الرجال في حال الاختيار وكذا الخنثى الحري رأى استعماله بلبس أو فرش أو ثياب أو جلوس عليه أو استئذاليه وذلك لخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس الحري والديبا وجان نجاس عليه رواه البخاري والحري ما يحل عن الدودة بعد موته ومثله القتر وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه وهو كد اللون وقد علل الامام الغزالي رحمه الله الحرمة على الرجل بان في الحري برخنة لا تليق بشهامة الرجال الثانية يجوز للولي لباس الصغير الحري ولو في غير يوم عيد كما قال من زيادته وجازان

ثالثها عند التحام حرسهم
فليحرموا مع اختلاطهم بهم
وليرع كل ما يكون واجبا
مهم الاستطاع ماشيا أو راكبا
ولا يضمر ترك الاستقبال
ولا كثير الفعل مع توالي
ومن يصب سلاحه منهم دم
ولم يضعه فالقضاء يلزم
* (فصل) *
على الرجال يحرم الحسرى
وجازان يكسى به الصغير
ومثله الابريسم المركب
مع غيره ان كان وزنا يغاب
وكالحري بلبس خاتم الذهب
وكل ذلك للنساء مستحب
وما دعت له ضرورة لبس
وفي الصلاة لم يجوز لبس النجس

يكسى به الصغير لانه غير مكاف وألحق به الجنون وكذا يجوز له تزينه بحلى الذهب والقضة الثالثة مثل الحرير
في التحريم الا برسم وهو بكسر الهمزة والراء وبفتحها وفتح الهمزة وكسر الراء ثلاث لغات الحرير المركب مع
غيره من قطن أو كان فيحرم استعماله ان كان الحرير أكثر وزناً تغليبا للذهب أكثر بخلاف ما إذا استويا لانه
لا يسمى ثوب حرير عرفا فالرابعة يحرم على الرجال والخناثي التختيم بخاتم الذهب الخ برأى داود باسناد صحيح
انه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينة قطعة من حرير وفي شماله قطعة من ذهب وقال هذان أى استعمالهما حرام
على ذكرورأى حله لانهما خرج بالتختيم اتخذ الانف والاغلة والسن فانه لا يحرم اتخاذهما من ذهب على
قطوعهما وان أمكن اتخاذهما من الفضة الخامسة يتحل للنساء استعمال الحرير لفرش وغيره والتختيم
بالذهب للخبر المار السادسة يجوز لبس الحرير في حالة الضرورة كحرو بردهما كتي أو مضرين إزالة الضرر
ويجوز أيضا الفجأة حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه والحاجة كبر برد دفع قل وكذا ستر العورة في الصلاة وعن
عبد بن الناس وفي الخلوة على الاصح اذا لم يجد غيره وهذا معنى قوله من زيادته وما دعت له ضرورة لبس بالبناء
للمفعول السابعة يتحل لبس الثوب المتنجس في غير الصلاة المفروضة ونحوها كالطواف المفروض أو خطبة
الجمعة اذا لم يتنجس بدنه بواسطة وطوبى به بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء اتسع الوقت أم لا
لقطاعه الفرض بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطعه اما اذا لبسه قبل احرامه بفرض او نفل موسع فالحرمة
على تأنيه بالعبادة الفاسدة لا على لبسه قال شيخنا شمس الدين الخطيب رحمه الله تعالى في شرحه على المنهاج
فانه قد ذللت فانه موضع مهم ولا يحل لبس جلد كلب وخنزير وكذا جلد ميتة قبل دباغ الا ضرورة كحرو ونحوه
نقول الناطقهم من زيادته وفي الصلاة لم يجوز لبس النجس بكسر الجيم مراده المتنجس بدليل ما ذكرناه
(خاتمة) يتحل استصباح نجس كمتنجس في غير المسجد لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في
سمن فقال ان كان جامدا فاقوها وما حولها وان كان مائعا فاستصحبوا به او فانتفعوا به لادهن نحو كلب كخنزير
فلا يحل به الاستصباح لغاظ نجاسته ولما نهى الكلام على أحكام صلاة القتال ذكر أحكام الموتى
وما يتعلق بهم افعال

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم للميت في النعش وبالكسر للنعش وعليه الميت
وقيل بالعكس من جنزه أى ستره وصلاهم اشرع افعال وأفعال مفتحة بالكبير مختمعة بالتسليم الا ركوع
ولا سجود بل تضرع ودعاء وتوسل الى الحي الذي لا يموت بالعفو وترك الواخذة للميت

*(وينبغي للمرء شغل فكره * بموته مهيتا لامره)*

*(والمرء يض تنديب الوصيه * ورده مظالم السبريه)*

*(وحيت مات غمضت عيناه * مستقبلا وليت أعضاه)*

اعلم ان كلمة ينبغي تحتل الوجوب والتدب وهي هنا للتدب فينبغي للمرء المكاف صححا كان او مريضا ان
يشغل فكره بموته بل يكثروا ذكره لان ذلك أخرج عن العصبية وادعى الى الطاعة ونظيرا أكثر وامن ذكره هادم
الذات يعنى الموت صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم زاد النسائي فانه ما ذكر في كثير أى من الدنيا
الاقالة ولا قبل من العمل الا كثره وهادم بالذال المججمة معناه القاطع واما بالمهمة لانه معناه المزيل للشيء من أصله
والذات المقطوعة بالموت ثلاث أدونها الحسية وهى قضاء شهوة البطن والفرج ومقدماته وأوسطها اللذة
الجبليه الحاصلة من الاستعلاء والرياسة وأعلاها اللذة العقلية بالحاصل بسبب معرفتنا الاشياء والوقوف على
حقيقتها وهى اللذة على الحقيقة قال في المجموع قال الشيخ ابو حامد الاسفرايينى يستحب الاكثر من ذكره
الحديث وهو ما رواه الترمذى باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قال لا صحابه استحيوا من الله حق الحياء
قالوا انا نستحي من الله يا نبي الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء لم يحفظ الرأس
وماوىء ولا يحفظ البطن وما يحوى ولا يذكر الموت والبلوى من أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد
استحيى من الله حق الحياء ويتعد للموت بالتوبة ورد المظالم أى الى أهلها بالمبادرة للآخرة الموت المذون

(كتاب الجنائز)

وينبغي للمرء شغل فكره

بموته مهيتا لامره

والمرء يض تنديب الوصيه

ورده مظالم السبريه

وحيت مات غمضت عيناه

مستقبلا وليت أعضاه

لهما وهذا معنى قول الناظم مهيباً لامره وللمرضى تندب الوصية * ورده مظالم البرية أى الخلق فهو أولى بذلك من غيره لنزول مقدمات الموت به واعلم ان المشهور وجوب التوبة ورد المظالم فوراً لا كجرى عليه الناظم من عطفه رد المظالم على المنسوب وهو ما جرى عليه فى الارشاد تبعاً للقمولى ولحسن المريض طنه بالله تعالى وحيث مات غمضت عيناه ثباتاً لا يقع منه ظرقة قبل ان العيين أول شئ يخرج منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد ويسن أن يقول من بغمضه بسم الله وعلى ملاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسن أن يوجهه القلب له كحضره ويضع على بطنه شئ ثقيل ويشد لحياه بعصابة عن بضوة يابن أعضاه يسهل غسله ويسترجع يديه بثوب خفيف ويضع على سريره ونحوه وتترع عنه ثيابه التى مات فيها لا يسرع اليه الفساد ويبادر بغسله اذا تبين موته بظهور شئ من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانخساف صدغ وأدلة ما ذكرناه كثيرة وما تضمنته هذه الايات من فوائد الناظم الزائدة وقوله شغل بفتح الشين المججمة * (فائدة) * الموت مفارقة الروح عند جهور المتكلمين جسم لطيف مشبك بالبدن كاشتراك الماء بالعود الا حضر وهو باق لا يفنى عند أهل السنة وقوله تعالى يتوفى الانفس حين موتها بتقديره عند موت اجسادها وعند جميع منهم عرض وهو الحياة التى صار البدن بوجودها حياً وأما الصوفية والغلاة فسلطة فليست عندهم جسماً ولا عرضاً بل هو جوهر مجرد غير متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارج عنه

والغسل والتكفين والصلاة
والدفن للاموات واجبات
الا لشهيد فالصلاة تحرم
وغسله وان تغافحش الدم
والسقط كالشهيد فى الصلاة
ان لم تبين أماراة الحياة
وواجب التجهيز ان تغافحا
فان تبين فسكال كبير مطلقاً
وتحرم الصلاة مطلقاً على
ذى ذمة وجاز أن يغسل
والدفن والتكفين لازمان
ومثله ذوالعهد والامان
ويستتر الحربى بالتراب
وجاز أن يرى الى السكالب

- * (والغسل والتكفين والصلاة * والدفن للاموات واجبات) *
- * (الا لشهيد فالصلاة تحرم * وغسله وان تغافحش الدم) *
- * (والسقط كالشهيد فى الصلاة * ان لم تبين أماراة الحياة) *
- * (وواجب التجهيز ان تغافحا * فان تبين فسكال كبير مطلقاً) *
- * (وتحرم الصلاة مطلقاً على * ذى ذمة وجاز أن يغسل) *
- * (والدفن والتكفين لازمان * ومثله ذوالعهد والامان) *
- * (ويستتر الحربى بالتراب * وجاز أن يرى الى السكالب) *

فيها مسائل الاولى غسل الميت المسلم وتكفينه بسائر العورة والصلاة ودفعه من فروض التكفائية على من علم بحاله من المسلمين بالاجماع لا يبرق فرض على امتى غسل موتاه او الصلاة عليها ودفعها الثانية الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه فيحرم ذلك لما روى جابر وأنس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والحرة والعبد والبالغ والصبي والفاسق والمحدث حدثاً كبيراً وهو من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال سواء قتله كافر أو أصابه سلاح مسلح لم خطأ أو عاد اليه سلاح نفسه أو سقط عن دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمية به كافر أم مسلم وسواء وجد به دم أم لا مات في الحال أو بقرى زماناً ومات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أو بعده وليس فيه الا حركات مذبح ويجب غسل نجس أصابه غير دم شهادة وان أدى ذلك الى زوال دمه او يسن تكفينه في ثيابه التى مات فيها فقط والحكمة فى انه لا يغسل ولا يصلى عليه ابقاء أثر الشهادة عليه والتعظيم له باستغنائهم عن تطهيره ودعاء القوم له وسعى شهيد الان الله تعالى ورسوله شهدا له بالجنة وقيل لانه حى بنص القرآن وقيل لان أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام لانهم أحياء وأرواح غيرهم انما تشهد بها يوم القيامة وقيل لانه يشهد عند خروجه ورجوعه ما أعد الله له من الثواب والكرامة أما الشهيد العارى عما ذكر كالغريق والمبطون والميت عشة قفا والميتة طاقاً والمقتول فى غير القتال المذكور طامناً يغسل ويصلى عليه وله ثواب الشهيد ومن هذا القسم الغريق والدليغ وصاحب الهدم وذات الجنب والمحموم وطالب العلم على طلبه ومن مات على وضوئه والمسحور والمسموم ومن أكل سبع ومن قتل دون نفسه وموأله وماله والمؤذن المحتسب والغريب ومن يلزم الوتر والضحي ومن يسأل الشهداء تبين بصدق وقد نظم ابن العماد رحمه الله تعالى فى شهداء الآخرة

نظمه ابد يعا على ما ذكرناه * واعلم أن الشهداء ثلاثة شهد في حكم الآخرة بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه والمراد بحكم الآخرة أن له ثوابا خاصا وهو من قتل في قتال الحرب بين بسبب وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وشهد الآخرة دون الدنيا وهو من قتل ظمأ بغير ذلك ونحوه مما سر وشهد في الدنيا دون الآخرة وهو من قتل في قتال الحرب بين بسبب وقد غل من الغنمة أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوه وقول الناظم وإن تفاحش الدم من زيادته وأفاد به أن دم الشهادة لا يزال بخلاف النجاسة كالمس * الثالثة السقط بثلاث السين كالشهيد في الصلاة أى في أنه لا يصلى عليه إن لم تبين أى تظهر فيه أماراة الحياة فيجهز بالصلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأن الصلاة أوسع بابا من غيرها فإن ظهرت أماراة الحياة باختلاج ونحوه فقد أشار إليه الناظم بقوله وواجب التجهيز إلى آخر البيت وحاصل ما في مسألة السقط أنه إن لم يعلم حياته ولم يظهر خلقه فلا تجوز الصلاة عليه ولا يجب غسله ويسن ستره بخرقه ودفعه فإن علمت حياته بصباح أو غيره أو ظهرت أماراة الحياة باختلاج أو تحرك فكذلك يجب غسله ويكفن ويصلى عليه ويدفن ليتبين حياته وموته بعده في الأولى وظهور رآما في الثانية وإن لم يعلم حياته وظهور خلقه وجب تجهيزه بالصلاة عليه * واعلم أن السقط النازل قبل تمام أشهره فإن بلغها فكذلك كبير كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى * الرابعة تحريم الصلاة على الذمي ويجوز غسله ولا يجب ويجب تكفينه ودفعه ومثله المعاهد والمستأمن ولا يجب تكفين الحربى ومثله المرتد والزندى ولا دفعهم بل يجوز إغراء الكلاب على جيفهم لكن الأولى موارثهم ثلاثا تآذى الناس برأحتهم وهذه المسئلة وشعبها من زيادته وقوله وواجب بغير تنوين والالف في قوله يغسل لا إطلاق

* (فصل) * في بيان غسل الميت وتكفينه ودفعه

* (وغسله كالحي لكن ذانذب * نيتة لغسل ولم تجب) *

* (وكونه وترا كغسل الحي * أوله بالسدر والخطمي) *

* (وأخر بالخالص الطهور * وفيه شئ قل من كافور) *

أقل الغسل تعميم بدنه بالماء مرة لأن ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة في حق الحي ولا يجب نية الغاسل لأن القصد بغسل الميت النفاضة وهي لا تتوقف على نية أو تامة ما أشار إليه الناظم بقوله وكونه وترا أى يندب كون الغسل وترا كغسل الحي والماء البارد أولى من المسخن الحاجة ويكون في أول غسله سدر أو خطمي بكسر الخاء وضمة هاء فالو في كلامه بمعنى أو يصب عليه ماء قرا حامن فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر ثلاثا والماء قراح ويسن أن يجعل في الماء القراح كافور لا يفسد التغيير به أو صلوا فهو من مذوب في كل غسله إلا أنه في الآخرة أكد تقوية للجسد ومعالجته وإتمامه والتين هذا حاصل كلام الناظم ولا يقرب المحرم طيبا بخلاف المعتدة * (توضيح لما تقرر) يسن أن يغسل في خلوة لا يدخلها إلا الغاسل ومن يعينه والولى وفي قيص بال أو صحيح لأنه أسطره على مرتفع كالقراح وبماء بارد الحاجة كوسخ وبرد وان يجلسه برفق مائلا إلى رأته ويضع يمينه على كتفه وأمامه في نقرة فقاه لئلا يعل رأسه ويسند رأسه بركبته اليمنى ويمسك يمينه على بطنه بمبا لفة ليخرج ما فيه ثم يضعه لقفاه ويغسل بخرقه ملفوفة على يساره سواء أتيه ثم يلقها أو يلف خرقه أخرى على اليد وينظف أسنانه ومنخريه ثم يوضع كالحي ثم يغسل رأسه فليحبه بنحو سدر ويسرح شعرها إن تلبد بعشطا واسع الأسنان برفق ويرد المنتف إلى ثم ينظف شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في ذلك كما بنحو سدر ثم يزيله بماء من فرقه إلى قدميه ثم يعمه كذلك بماء قراح فيه قليل كافور كما في هذه غسله ويسن ثانية وثالثة كذلك ويسن أن يكون الغاسل أمينا فإن رأى خيرا سن ذكره أو ضده حرم ذكره المصلحة كبعدة

* (فرع) * من تعدد غسله بماء كافى في غسل الجنابة

* (وان ترد أقل واجب الكفن * فذلك ثوب ساتر كل البدن) *

* (فصل) *

وغسله كالحي لكن ذانذب

نيتة لغسل ولم تجب

وكونه وترا كغسل الحي

أوله بالسدر والخطمي

وأخر بالخالص الطهور

وفيه شئ قل من كافور

وان ترد أقل واجب الكفن

فذلك ثوب ساتر كل البدن

- * (والأفضل التكفين في ثلاث * لفائف والجس للأنثى) *
 * (من الشيايب البيض لكن يلزم * ان لا يكون في الحياة يحرم) *
 * (ولا يجوز ستر رأس المحرم * كوجه أنثى أحومت فليحرم) *

أقل التكفين ثوب واحد والأفضل أي الأكل للرجال التكفين في ثلاث لفائف تستر كل لفافة جميع البدن ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ويجوز رابع وخامس بلا كراهة والأفضل للأنثى أي والخائني خمسة أزار وقميص فخمار وهو ما يغطي به الرأس فلفافتان وسن كون ما ذكر من الشيايب البيض لخبر وكفنها فيها موناكم والزيادة على خمسة كروية للرجل والمرأة للسرف ويكفن الميت بما له لبسه حيا فيجوز تكفين المرأة بالحرير والمزمار بخلاف الرجل والخئي واليه أشار الناظم بقوله من زيادته اسكن يلزم * ان لا يكون في الحياة يحرم ولا يجوز ستر رأس المحرم * كوجه أنثى أحومت فليحرم ذلك إبقاء لأحكام وتكرار المغالاة في التكفين والمغسول والقطن أولى من غيرهما ويحل التكفين أصل التركة فان لم يكن للميت تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج الموصوف في الأصح ويسن ان لا يعدل نفسه كفنا لئلا يحاسب على اتخاذها الا ان يكون من جهة أثر حل أو اثر ذى صلاح فحسن ولا يكره ان يعدل نفسه قبرا يدفن فيه قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حيا وقول الناظم لفائف بالصرف للوزن وقوله فليحرم تسكمله وإيضاح ذلك من زيادة الناظم ثم شرع في بيان كيفية الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد كما مر والسقط في بعض أحواله وهي من خواص هذه الامة كما قاله الفاكهاني في شرح الرسالة

- * (ثم الصلاة ولتكن بالنيه * ومطالقا ينوي بها القرضيه) *
 * (وليأت بالتكبير أربعا ولا * أم القران بعد ولا هاتلا) *
 * (وبعد ثانيا إذا صلى * على النبي المصطفى الاجل) *
 * (وليدع بعد ثالث التكبير * لميت وسن بالمأثور) *
 * (وبالدعاء المأثور بعد الرابع * والزمو المأموم بالمتابعة) *
 * (فهيمن لان خمس الامام * وبعدهن الواجب السلام) *

(اعلم) ان أركان الصلاة على الميت سبع منذ كثر الناظم كصله بعضها الركن الاول التبة كغيرها من الصلوات ويكتفي بنية الفرض من غير تعرض الى فرض الكفاية على الأصح ولا يحتاج الى معرفة الميت وتعيينه بل لو نوى الصلاة على من يصلي عليه الامام جاز فان عينه كثر يد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه فبان عمرا أو امرأة بطلت صلاته فان أشار اليه بحت كفي زوائد الروضة تغليباً بالإشارة * (تنبيه) * يجب على المأموم بنية الاقتداء بالركن الثاني القيام كغيرها من الفرائض والركن الثالث أربع تكبيرات للتابع واه الشيخان فلوراد عليهم لم تبطل صلاته لانه زاد في الركعتين التبع في الزوائد عدم سنه للامام بل يفارق ويسلم أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل والى هذا أشار الناظم بقوله من فوائده المزينة في آخر الأبيات والزمو المأموم بالمتابعة فهي أي في التكبيرات الا ان خمس الامام والركن الرابع قراءة الفاتحة عقب التكبيرة الاولى أو بدلهاء عند العجز عنها ويسن التعوذ قبلها لادعاء الافتتاح لبنا هذه الصلاة على التحقيق * (تنبيه) * قول الناظم كصله أم القران بعد ولا هاتلا وظاهر كلام الغزالي وتبعه الرافعي وصحة النووي في البيان لكن الرابع كذا في المنهاج انهم ساجد في غير الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وجزم به في المجموع والركن الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية كما أشار اليه الناظم بقوله وبعد ثانيا إذا صلى * على النبي المصطفى الاجل صلى الله عليه وسلم للتابع وأقاه اللهم صل على محمد وسن الصلاة على الآل والركن السادس الدعاء للميت بخصوصه بنحو اللهم ارحه اللهم اغفر له بعد التكبيرة الثالثة كما قال وليدع بعد ثالث التكبير * لميت وسن بالمأثور أي الوارد كقوله اللهم اغفر

والأفضل التكفين في ثلاث لفائف والجس للأنثى من الشيايب البيض لكن يلزم ان لا يكون في الحياة يحرم ولا يجوز ستر رأس المحرم كوجه أنثى أحومت فليحرم ثم الصلاة ولتكن بالنيه ومطالقا ينوي بها القرضيه وليأت بالتكبير أربعا ولا أم القران بعد ولا هاتلا وبعد ثانيا إذا صلى على النبي المصطفى الاجل وليدع بعد ثالث التكبير لميت وسن بالمأثور وبالدعاء المأثور بعد الرابع والزمو المأموم بالمتابعة فهيمن لان خمس الامام وبعدهن الواجب السلام

لحمية ناولميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكراؤنا وأئنانا اللهم من أحبيته منا فاحبه على الإسلام والسنة
ومن توفيقه منا فتوفقه على الإيمان والرحمة اللهم هذا عبدك وابن عبدك يخرج من روح الدنيا وسعتها
ومحبوبه واحباؤه فيها إلى طاعة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وإن محمدا
عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه قول بك وأنت خير منزل به وأصبح فقير إلى رحمتك وأنت غني
عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعا له عندك اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا
فتجاوز عن سيئاته ولقبر رحمتك رضاك وقفه فتنية القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه
حتى تبعه آمننا إلى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعي رحمه الله من الاخبار واستحسنه الاصحاب ويؤث
الضما في المراتب يقول في الطفل بعد الاقل اللهم اجعله فرط الاوبى وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا
وثقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تفتنهم بابعده ولا تجرمهم ما أجروه ويقول بعد الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده واغفر لنا وله كما استحسنه الاصحاب واليه أشار الناظم بقوله وبالذات المأثور بعد
الرابعة * (تفنية) * بشرط صحة هذه الصلاة شرط غيرهما من الصلوات وهو تقدم طهر الميت وتسليم الجماعة
فيها لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم عوت يقوم على جنازة أربعون رجال لا يشركون بالله شيئا إلا شفيعهم
الله فيهم واه مسلم ويكفي في إسقاط فرضها ذكر ولو لم يسم يراو يجب تقديعها على الدفن والركن السابع
السلام بعد التكبير الرابعة كسلام غيرهما من الصلوات في كيفية وتعدد وقول الناظم أم بالنصب معمول
لقوله تلا وقوله القران بغيرهم

* (فصل) * في بيان الخلل والدفن وغيرهما

- * (ثم الرجال بعد ديمح مالونه * للقبر برحتنا ثم إلى مدونه) *
- * (ويستحب سله من رأسه * إذا أرادوا وضعه برمه) *
- * (وكونه على اليمين يضجع * وأوجبوا استقباله اذ وضع) *
- * (والجمع بين اثنين في قبر منع * فان دعت ضرورة لم يمنع) *
- * (وجائزان كان حرميه * بينهما أو ملك أو زوجيه) *
- * (وواجب في القبر منع الرأحة * بعقده كذا السباع الجارحه) *
- * (ويستحب بسطة وقامه * وان يكون فوقه علامه) *
- * (وان يعزى أهله اذ افاضى * إلى ثلاث بعد دفن قدمه) *

لا يحل الميت ولو أنشئ إلى جال لضعف النساء عن حمله فيكره لهن ذلك وحمل الجنائز بين العمودين بان
يضعهما رجل على عاتقه ورأسه بينهما وما يحمل الموقرين رجلا لأن أفضل من التربع وهو ان
يتقدم رجلان ويتأخر آخران ويحرم جلاها على هيئة مزرية كحملها في قفة أو هيئة يخاف منها سقوطها
والأفضل المشي امامها بقربها بحيث لو التفت لراها وتسكن الاسراع بها أن تغير الميت بالاسراع
والا يتأني به فان خيف تغييره بالتأني أيضا زيد في الاسراع ويسن لغير الذكرا ما يستره كالقبعة ويكره للغط
في الجنائز بل المستحب التنكير في الموت وما بعده واتساعها بنار في ججرة أو غبرها ولا يكره الركوب في
وجوعها وذكرا للخل من زيادة الناظم ثم شرع في بيان الدفن على الوجه الاكل بقوله ثم يحدونه أي يدفنونه
في الحد بفتح اللام وضمة هاء وسكون الحاء فيها وهو ان يحفر في أسفل جانب القبر القبلي ما لا عن الاستواء قدر
ما يسع الميت ويستتره فهو أفضل من الشق بفتح المعجمة ان صلبت الارض وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبني
حافته بلبن ويجعل الميت بينهما ما الارض الرخوة فالشق أفضل خشية الانهيار ويستحب سله أي استدخاله
من قبل رأسه فرق إذا أرادوا وضعه برمه أي قبره لما روى انه صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه ويقول
الذي يحد به بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تباع ويستحب اجتماعه على اليمين ويجب وضعه
في الحد وغيره مستقبلا القبلة بان يوجه في قبره بوجهه وبدنه إليها لشرعها كما فعل برسول الله صلى الله عليه

* (فصل) *

ثم الرجال بعد ديمح مالونه

للقبر برحتنا ثم إلى مدونه

ويستحب سله من رأسه

إذا أرادوا وضعه برمه

وكونه على اليمين يضجع

وأوجبوا استقباله اذ وضع

والجمع بين اثنين في قبر منع

فان دعت ضرورة لم يمنع

وجائزان كان حرميه

بينهما أو ملك أو زوجيه

وواجب في القبر منع الرأحة

بعقده كذا السباع الجارحه

ويستحب بسطة وقامه

وان يكون فوقه علامه

وان يعزى أهله اذ افاضى

إلى ثلاث بعد دفن قدمه

وسلم فلو دفن مستديرا أو مستلقيا نبش ووجه القبلة مالم يتغير فإن تغير لم ينش وجوبا * (فرع) * لو مات ذميا
 في بطنها جنين مسلم جعل ظهرها القبلة توجهها للجنين المسلم إلى القبلة فإن وجه الجنين إلى ظهر الأم وإن دفن
 قيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر الكفار وقيل بينهما قال في الروضة والثالث هو الصحيح الذي قطع به
 الأكثرون ونقله صاحب الحاوي عن أصحابنا * (فائدة) * يستحب أن يحثون دنانير القبر ثلاث حبات
 يقول مع الأولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى زاد المحب الطبري
 عند الأولى اللهم اغفر له عند المسألة الثالثة وعند الثانية اللهم افتح أبواب السماء له وعند الثالثة اللهم جاف
 الأرض عن جنبيه والجمع بين اثنين ابتداء في قبر منع بل يفرد كل واحد بقبر حال الاختيار للاتباع فإن دعت
 ضرورة كان كثرت الموتى وعسرا فزاد كل ميت بقبر لم يمتنع فيجب مع بين اثنين وثلاث أو أكثر في قبر بحسب
 الضرورة ولا يجمع رجل وامرأة في قبر إلا للضرورة فيجوز عدمها كافي الحياة قال ابن الصلاح ونحوه إذا لم
 يكن بينهما محرمة أو زوجية ولا فيجوز الجمع وأشار الناطم إلى هذا بقوله من زيادته وجائز أن كان محرمة
 بينهما أو مملوك أو زوجية قال الأسنوي وهو متجه والذي في المجموع أنه لا فرق فقال أنه حرام حتى في الأم
 مع ولدها وهذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا الشمس الخطيب في شروحه إذا العلة في منع الجمع الإيذاء
 لأن الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين أن يكون من جنس واحد أم لا * (تنبيه) * ليس أن
 يحجز بين الميتين بتراب حيث جتمع بينهما كما حرم به ابن المقرئ في شرح إرشاده ولو اتحد الجنس وأقل القبر
 حفرة تمنع الرائحة والسبع كما أشار إليه وأوجب في القبر إلى آخر البيت ويستحب أن يعمق القبر بسطة
 وقامة من رجل معتدل لهما وهما أربعة أذرع ونصف كما صرح به النووي خلافا للرافعي في قوله أنه ثلاث
 أذرع وإن يكون فوقه علامة بأن يضع عند رأسه حجرا أو خشبة أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند
 رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أعلمهم بأقبر أخى لادفن اليه من مات من أهلي والدفن بالمقبرة أفضل
 منه بغيرها لينال الميت دعاء المارين والزائرين ويستحب أن يعزى أهله إلى ثلاثة أيام أي الميت أي جميع
 من أصيب به بأن حصل له عليه وجد من أقاربهم وغيرهم إذا قضى أي مات قبل الدفن وبعده لما رواه ابن ماجه
 والبيهقي بإسناد حسن ما من مسلم لم يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة تنعم الشابة
 لا يعزى بها أجنبي أنما يعزى بها محارمها وزوجها والتعزية بعد الدفن أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه إلا أن
 أفرط جزعهم فتعزى بها أولى ليصبرهم ومعناها الأمر بالصبر والجذل عليه بوعده الإحراق والتخذير من الوزر
 بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة والمصاب بحجر المصيبة وتعد التعزية إلى ثلاثة أيام بعد دفن قدمي بيانه
 وتبسم الناطم كماله في هذا الكلام المجموع وظاهر كلام الروضة وأصلها أن ابتداء الثلاثة من حين
 الموت وبه صرح جميع منهم القاضي أبو الطيب والبيهقي وابن الصباغ والماوردي وابن أبي الدم والغزالي
 في خلاصته وهو المعتمد ومحل ما ذكر في الحاضر أما الغائب فتمتد إلى قدوم مويعال في تعزية المسلم بالمسلم
 أعظم الله أجره واحسن عزاءه وغفر لبيته ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر عليه السلام
 أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته أن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودركا من كل
 فائت فبالله فثقوا وإياه فارحوا فإن المصاب من حرم الثواب ويقال في تعزية الكافر بالكافر فهي غير
 مندوبة بل جائزة وصعبة يغتبا أخاف الله عليه ولا تنقص عدد ذلك لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بكثر الجزية وفي
 الآخرة بالغدا من النار وقول الناطم يجمع ويوضع ومنع ويعزى بالبناء للمفعول

* (وحيث لا طم ولا نوح * وشق جيب فالبكاء مباح) *

* (ويكره التحصيص والبناء ولا يجوز بناء في مكان سبلا) *

اعلم أن البكاء على الميت جائز قبل الموت وبعده لكن قبل الموت أولى من بعده كما قاله في الروضة لكن يكون من
 غير لطم أي ضرب بخد ولا نوح وهو رفع الصوت بالتندب أي ولا جرح وشق ثوب أي هذه الأمور محرمة لقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس منّا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي خبر الناحية إذا لم

وحيث لا طم ولا نوح
 وشق جيب فالبكاء مباح
 ويكره التحصيص والبناء
 يجوز بناء في مكان سبلا

تتبع تقام يوم القيامة وعليها سربال من قماران ودرع من حرب رواه مسلم والسر بال القمص والدرع قميص
فوقه ويحرم أيضا تسويد الوجه والغاء الرماد عن الرأس ورفع الصوت بأفراط في البكاء وتغيير الزي ولبس غير
ما حرت العادة به كفي زمانه ذاولو فعل أهل الميت شيئا من ذلك لم يعذب بصنيعهم لقوله تعالى ولا تزرزوا زرة
وزر أخرى بخلاف ما إذا أودى به كقول طرفة بن العبد

إذا مت فأنعني بما أنا أهله * وشقي على الجيب يا أبنه معبد

ويكره تجصص العين بغير أي تبييضه بالخص وهو الجبس والبناء على القبر تحقيرة كبيت للنهي عنه ماني
صحيح مسلم أما الثقلين فإنه لا بأس به وتكرره الكتابة عليه ثم زاد الناطم على أصله قوله ولا يجوز بناء في مكان
سبيل أو قاذبه أنه لو بني عليه في مقبرة مسجلة وهي التي حرت عادة أهل البلد بالدفن فيها حرم وهدم لأنه يضيق
على الناس ثم لا فرق بين أن يبني قبة أو بيتا أو مسجدا أو غير ذلك قال الدميري ومن المسجل قرافة مصر قال
ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمر بن العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا يخبر ولا وذكر أنه وجد في
الكتاب الأول أنها تربة الجنة فكاتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب إليه أني لأعرف تربة الجنة لا لأجساد
المؤمنين فاجبه ليوها الموتى كما والاف في قوله سبلا لا إطلاق (خاتمة) يسن وضع الجريد الأخضر على القبر وكذا
الريحان ونحوه من الشئ الرطب ولا يجوز للغير أخذه من على المقبر قبل بيته لأن صاحبه لم يعرض عنه
الا عند بيته لزوال نفعه لذى كان فيه وقت رطوبته وان برش على القبر ماء طهور يار دلاما ورد قبحه لأنه
اضاعة مال قال السبكي ولا بأس بيسيره ان قصده حضور الملائكة فأنشأه الرائحة الطيبة انتهى ولعل هذا
هو المانع من حرمة اضاعة المال كما قاله بعض المتأخرين ويكره الميت بالمقبر قبلها فيها من الوحشة وتندب
زيادة القبور والرجال وتكره النساء ويستحب الاكثار منها ومن الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل ويسن
ان يقف جماعة بعد دفن الميت عند قبره ساعة يسألون له الشيت ويسن تلقين الميت المكاف بعد الدفن
لحديث ورد فيه ونحوه جيران أهل الميت نهية طعام يشبههم يوما وإيالة ويحرم نهية نائحة كنادية لأنها
اعانة على معصية وأما صلاح أهل الميت طعاما وجع الناس عليه بدعة غير مستحبة كما قاله ابن الصباغ

(كتاب الزكاة) *

اعلم ان الزكاة في اللغة عبارة عن النمو والبركة يقال زكا الزرع اذا نما وركت النفقة اذا بورك فيها وفي
الشرع عبارة عما يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
وأولئك الزكاة وأخبار كبريى الاسلام على خمس وهي أحد أركان الاسلام وهذا الخبر يكفر جاحدها وان
أني بها هذا في الزكاة المجمع عليها دون المختلف فيها كالزكاة ويقاتل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه قهرا
كما فعل الله بقرضى الله عنه وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر

(وجوبها في خمسة قد انحصر * وهي المواتى والزروع والثمر) *

(والرابع القصدان ثم المتجر * خامسها وكلها مستذكر) *

(بشرط كون الشخص حرا مسلما * ومالكه منها ناصبا متعسما) *

(والحول الا في الزروع والثمر * والسوم وهو في المواتى معتبر) *

(وسومها معناه أن لا تاكل * في الحول الاما يباح من كالا) *

(اما المواتى ههنا فهي النعم * من ابل وبق ومن غنم) *

انحصر وجوب الزكاة في خمسة أشياء من أنواع المال أولها المواتى وثانيها الزروع وثالثها الثمر
ورابعها القصدان وخامسها المتجر أى التجارة وكلها مستذكر مبينة وهذه الانواع ثمانية أصناف من أجناس
المال الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والزروع والخل والكرم ولهذا وجبت ثمانية أصناف من
طبقات الناس وانما تجب الزكاة بشرط أى بشرط أولها كون الشخص حرا كالا أو بعضا فلا زكاة على
رقيق ولو كانت تلك المكاتب ضعيف وغيره لأماله فان عجز المكاتب صار ما بيده سيده ويتدنى حوله

من حينئذ وان عتق ابتداء حوله من حين عتقه وثانها كونه مسلما فلا تجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة في الدنيا لئلا تكن تجب عليه وجوب عقاب ونسقط عنه بالاسلام ترغيبا فيه أما المرتد قبل وجوبها فان عاد الى الاسلام لم يمت له لئلا يمتنع بقاء ملكه فان هلك مرتد فلا وثانها كون ملكه منها أي من الأنواع المتقدمة نصا بابل أو بقر أو غنم والمعنى بجمعها اسم الانعام لانها مختصة بغير هذا الاسم لئلا يمتنع ذلك عن الانعام فلا تجب الزكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في المنزولين غنم وطيور * (تنبيهان) * أولهما الابل بكسر الباء جمع لا واحد له من لفظه وتسكن بأوه للتخفيف والبقرا اسم جنس للذكر والانثى يسمى بذلك لانه يبقرا الارض أي يشقها بالحرارة والغنم اسم جنس للذكر والانثى لا واحد له من لفظه ثانيهما استفدنا من قول الناطم وجوبها في خمسة أشياء قد انحصرت الى آخره في الزكاة عما لم يذكر الا نصوص في الابل ليس بنام ولا بعد للماء فلا يلحق بالمتنصوص عليه لانه ليس في معناه وتفسير السوم من زيادة الناطم والالف في قوله عما وثا كلا لا طلاق

ويبتدى بالابل في الحساب وفي بيان الفرض والنصاب فدون خمس لم تجب زكاة وبعد في كل خمس شاة من بعد حول ان تكن من ضان

أو شاة معز سنها حولان والخمس والعشرون فرضها جعل

بنت مخاض بعد حول من ابل وفرض ست مع ثلاثين اجعلا بنت لبون بعد عامين اقبلا وستة وأربعون حققة

بعد الثلاث فهى مستحقة

احدى وستون المؤدى جذعه

وهى التى فى السن وفت أربعه

وان تكن سبعين مع ست وجب بنتا لبون والمعيب يجنب

ان تكن تسعين معها واحد

لحققتان بالنصوص الواردة

وأركان مع عشرين من بعد

المائة

واحدة تكن ثلاث مجزئة

ان كان كل أمها لبون

وبعد ذلك مضابط يكون

بنت لبون كل أربعين

وحقة فى كل ما خسينا

* (وبتدى بالابل في الحساب * وفي بيان الفرض والنصاب) *

* (فدون خمس لم تجب زكاة * وبعد في كل خمس شاة) *

* (من بعد حول ان تكن من ضان * أو شاة معز سنها حولان) *

* (والخمس والعشرون فرضها جعل * بنت مخاض بعد حول من ابل) *

* (وفرض ست مع ثلاثين اجعلا * بنت لبون بعد عامين اقبلا) *

* (وسنة وأربعون حققة * بعد الثلاث فهى مستحقة) *

* (احدى وستين المؤدى جذعه * وهى التى فى السن وفت أربعه) *

* (وان تكن سبعين مع ست وجب * بنتا لبون والمعيب يجنب) *

* (وان تكن تسعين معها واحد * لحققتان بالنصوص الواردة) *

* (او كان مع عشرين من بعد المائة * واحدة تكن ثلاث مجزئة) *

* (ان كان كل أمها لبون * وبعد ذلك مضابط يكون) *

* (بنتا لبون كل أربعين * وحقة فى كل ما خسينا) *

أي وبتدى بالابل يسكن الباه في الحساب لانها أشرف أموال العرب وفي بيان الفرض والنصاب وهو القدر الذى تجب فيه الزكاة فقول فدون خمس من الابل لم تجب فيها زكاة لخبر ليس فيها دون خمس من الابل مدته وبعد ما أي الخمس في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وقوله من بعد حول الى آخر البيت أشار به الى ان الشاة الواجبة جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها سنتان والمخزج مخير بين الجذعة والثنية ويعتبر كونها صحيحة وان كانت ابله مراضا لانها واجبة في الذمة ويجزئ كونها ذكر او ان كانت ابله اناثا وانما واجبت الشاة وان كان وجوبها على خلاف الاصل لارفاق بالفريقين لان ايجاب البعير يضر بالمال والواجب جزء من بعير وهو الخمس مضربه وبالفقر اءوا الخمس والعشرون فرضها جعل بنت مخاض بعد حول من ابل أي اها سنة وطعنت في الثانية تسمى بذلك لان أمها أن لها من ولادتها أن تحمل مرة أخرى فتصير من الخاض أي الحوامل وفرض ست مع ثلاثين اجعلا بنت لبون أي من الابل بعد عامين أي لها سنتان وطعنت في الثالثة وسميت بذلك لان أمها أن لها ان تلد فتصير لبونا وستة وأربعون حققة من الابل بكسر الحاء تجب فيها بعد ثلاث أي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وسميت بذلك لانها مستحقة ان تركب ويطرقها الفحل ويحمل عليه اوه ذمام في قوله وهى المستحقة بكسر الحاء أي لما ذكر وجوب زكاتها مستحقة للاخذ بما ذكر واحد وستون المؤدى عنها جذعة بالذال المعجمة من الابل وهى التى فى السن وفت بالفاء المشددة أربعين من السنين وطعنت في الخامسة وسميت بذلك لانها

أجذعت مقدم أسنانها أى أسقطته وقبل لتكامل أسنانها وهى آخر أسنان الزكاة وأعلم أن الأثنية معتبرة في الجميع لما فيها من رفق الدر والنسل وان تكن سبعين مع ست وجب فيها بنتا لبون من الأبل الصحيحة كما قال من زيادته والمعجب يجنب وان تكن تسعين معها واحدة لمقتنان من الأبل تجب فيها بالنصوص الواردة فيها تكبر أبى بكر رضى الله عنه في كتاب الصلوة فرفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخارى عن أنس أو كان مع عشرين من بعد المائة * واحدة تكن ثلاث مجزئة ان كان كل بالثنتين أمها لبون والمعنى في مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون من الأبل ثم يستمر ذلك إلى المائة والثلاثين فيعتبر الواجب فيها وفي كل عشرة بعدها في كل أربعين من الأبل بنت لبون منها وفي كل خمسين حقة منها كما قال وبعد ذلك ضابط يكون إلى آخره * (تنبيهان) * أحدهما ما لم يقدّر الزكاة بين النصب لا يتعلق بها شيء من الزكاة وتسمى أوقاصا لأنها ما واجتمع عنده فرضان كما تسمى بعير لم يتعين أربع حقات بل هن أو خمس بنات لبون فان وجدنا عنده تعين الاغبط أو أحدهما أخذ ولا يكاف الآخر والآخر في قوله اجعل الاواقيل لاطلاق وقوله قبل لتكمله * (فصل) * في بيان نصاب البقر والغنم وما يجب اخراجه

* (ثم الثلاثون التي من البقر * فيها تبسيع سنة حول ذكر)

* (والاربعون فرضها سنة * وسنها حولان فادر السنة)

* (وهكذا بمقتضى الحساب * تكرر الفرضين والنصاب)

أول نصاب البقر ثلاثون ففيها تبسيع ذكر سنة سنة تسمى بذلك لأنه يتبع أمه في الرعى أولان قرنه يتبع اذنه والاربعون فرضها سنة وسنها حولان وسميت بذلك لتكامل أسنانها اجاء بذلك خبر رواه الترمذى وغيره وصححه الحاكم وغيره وهكذا بمقتضى الحساب تكرر الفرضين والنصاب في كل سنتين تبسيعا وفي كل سبعين تبسيعا ومسنة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلاث أتبعة وفي مائة مسنة وتبسيعا وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيعا وفي مائة وعشرين ثلاث مسنتان أو أربعة أتبعة وقوله فادر السنة لتكمله

* (وان ترد أدنى نصاب في الغنم * فاربعون شاة فيه محبت ثم)

* (أحدى وعشرين اجتمع مع مائه * فيها اثنتان قدر فرض أجزاء)

* (والمائتان حيث زادت واحدة * فيها ثلاث من شياه وارده)

* (وحيث صارت أربعا مئينا * فيها شياه أربع يقينا)

* (وهكذا تكرر للشاة * من بعد ذباعدة المئات)

وان ترد أيها الفقيه معرفة أدنى أى أقل أى أول نصاب في الغنم فاربعون شاة فيه أى في نصابها شاة حيث تم النصاب جذعة من الضأن لها سنة أو ثنية من المعز لها سنتان وفي مائة واحدة وعشرين من شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربعمائة أربع شياه ثم كل مائة شاة هذا المخلص كلام الناظم فلو تفرقت ما شاة المسالك في أماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لم تكن الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل أربعون لا يلزمه الاشاة واحدة وان بعدت المسافة بينهم ما خلا فالامام أحمد فانه يلزمه عند التباعدا شاتان

* (فصل) * في زكاة الخلطة الاوصاف وتسمى خلطة الجوار وفي بيان الاشتراك

* (وفي الخليطين الزكاة تعبر * زكاة شخص واحد فقط ومن)

* (ان يتحد مراحمها والمشرى * ومسرح الجميع ثم المحلب)

* (والفحل والرعى كذا الراعى * ومطامق في شركة الشباع)

اعلم ان الخلطة نوعان خلطة جوار وخلطة اشتراك وقد يعبر عنها بخلطة الاعيان وقد ذكر الناظم النوع الاول بقوله وفي الخليطين الزكاة تعبر زكاة شخص واحد فقط ومن يشترط لتأثير الخلطة أن يكون المجموع نصبا وان يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة وان تدوم الخلطة في جميع السنة وتختص خلطة الجوار

* (فصل)

ثم الثلاثون التي من البقر
فيها تبسيع سنة حول ذكر
والاربعون فرضها سنة
وسنها حولان فادر السنة
وهكذا بمقتضى الحساب
تكرر الفرضين والنصاب
وان ترد أدنى نصاب في الغنم
فاربعون شاة حيث تم
أحدى وعشرين اجتمع مع
مائه

فيها اثنتان قدر فرض أجزاء
والمائتان حيث زادت واحدة
فيها ثلاث من شياه وارده
وحيث صارت أربعا مئينا
فيها شياه أربع يقينا
وهكذا تكرر للشاة
من بعد ذباعدة المئات

* (فصل)

وفي الخليطين الزكاة تعبر
زكاة شخص واحد فقط ومن
ان يتحد مراحمها والمشرى
ومسرح الجميع ثم المحلب
والفحل والرعى كذا الراعى
ومطامق في شركة الشباع

بالاشتراك في أمور الاول اتحاد المراح قال ان يتحد مرأحها وهو بضم الميم مأواه ليللا الثاني اتحاد المشرب وهو بفتح الميم موضع شرب المشايبة سواء كان من غير أو من غيره والثالث اتحاد المسرح وهو بفتح الميم واسكان المهملة اسم للموضع الذي تسرح فيه ثم تساق الى المرحى * والرابع اتحاد الحلب وهو بفتح الميم موضع الحلب والخامس اتحاد الفحل الذي بضم الفاء اذا اختلف النوع كضأن ومعر فلا يضر اختلافه قطعاً الا ضرورة والسادس اتحاد المرحى وهو بفتح الميم اسم للموضع الذي ترحى فيه والسابع اتحاد الراعى ومعناه كافي الروضة ان لا يختص أحدهما براعى ولا يضر تعدد الرعاة ولا بشرط اتحاد الحالب الذي يحلب اللبن على الاصح كجاز الغنم والانتاء الذي يحلب فيه ولهذا عدل الناطم عن قول أصله والحالب واحد لضعفه وأبدله بقوله كذلك الراعى فاذا وجدت هذه الشروط صار المالان كالل الواحد * (تنبيه) * الاظهر تأثير خلطة الثمر والزروع والنقد وعرض التجارة باشتراك أو مجاورة كافي المشايبة وانما يؤثر خلطة الجوار في الثمر والزروع والشجر بشرط ان لا يتميز الناطم ورووه بالمهملة أشهر من النجمة فقط الزروع والشجر والجرب وهو بفتح الجيم وضع تجفيف الثمار والبيدرو وهو بفتح الواو وحدة الدال المهملة موضع اضغطة الحنطة وفي النقد وعرض التجارة بشرط ان لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كاليزان والوازن والنقاد والمنساق والحراث وجذاذ النخل والبيكال والحال والمتعهد والمقنع والحصاد وانما اعتبر الاتحاد في ذلك ليجتمع المالان كالمال الواحد وتخف المؤنة وأما النوع الثاني وهو خلطة الاشتراك وفيه مثل خلطة الجوار وهو المراد بقول الناطم من زيادته ومطلقاً في شركة السباع والمراد منها أن لا يتميز نصيب أحدهما عن الآخر كما شية ورثها اثنتان أو ابتاعها ههسي شائعة بينهم

* (فصل) * في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه

- * (وتلزم الزكاة في الزروع * بشرط كونها من المزروع) *
- * (وان يكون الحب قوتاً مدخراً * وما على نخل وكرم من ثمر) *
- * (ثم النصاب خمسة من أوسق * والفرص عشر ما يسيل قد سقى) *
- * (وما سقى بالنضح نصف عشره * وقسط كل منهما بقدره) *
- * (وكل وسق كيله بالصاع * ستون أى في سائر البقاع) *
- * (وقدره هذا الصاع بالامداد * أربعة في سائر البلاد) *
- * (ووزن هذا المد بالعراق * رطل وثلاث وهو باتفاق) *
- * (والخلف في رطل العراق قد سما * في وزنه أى كى يكون درهما) *
- * (قال النواوى مائة وربعها * وبعدها ثلاثة تتبعها) *
- * (واجب لها أربعة الاسباع * من درهم أيضاً بلانواع) *

اعلم ان الزكاة تجب في الاقوات وهي من الحبوب الحنطة والشعير والارز والعسوس والحبس والبقلا والدخن والذرة واللوبي والماس والهرطمان وهو الجلبان ومن الثمار النخل والعنب ووجه وجوب الزكاة في هذه الاشياء ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة من كثير منها والحق الباقي به لشمول معنى الاقتنيات لجهاد صلاحيتها للادخار وعظم منافعها او ما عدا هذه لم يختلف قول الشافعي في معظمتها انه لازكاة فيها ولا يكفي في وجوب الزكاة كون الشيء مقتناً على الإطلاق بل الشرط ان يكون يئتمه الأدميون وهذا مراد الناطم بقوله من فوائد المازية وتلزم الزكاة في الزروع بشرط كونها من المزروع بان يزرعه المالك أو نائبه فلا زكاة فيما تزرع بنفسه أو زرع غيره بغير إذنه وان يكون الحب قوتاً مدخراً وما على نخل وكرم من ثمر أما الزيتون والزعفران والورس والقسطرطم والعسل فلا تجب الزكاة في شيء منها ثم النصاب المعتبر في المعترات خمسة من أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا أوسق جمع وسق بفتح الواو وكسر هاء سمي به لانه يجمع الصبيحان والفرص في خمسة أوسق عشر ما يسيل الذي يسيل

* (فصل) *

وتلزم الزكاة في لزروع بشرط كونها من المزروع وان يكون الحب قوتاً مدخراً وما على نخل وكرم من ثمر ثم النصاب خمسة من أوسق والفرص عشر ما يسيل قد سقى وما سقى بالنضح نصف عشره وقسط كل منهما بقدره وكل وسق كيله بالصاع ستون أى في سائر البقاع وقد ورد هذا الصاع بالامداد أربعة في سائر البلاد ووزن هذا المد بالعراق رطل وثلاث وهو باتفاق والخلف في رطل العراق قد سما في وزنه أى كى يكون درهما قال النواوى مائة وربعها وبعدها ثلاثة تتبعها واجمع لها أربعة الاسباع من درهم أيضاً بلانواع

بالتنوين أو بماء السماء أو بماء انصب من جبل أو نهر أو عين قد سقى وما سقى بالدولاب الغرض فيه نصف
عشره أقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء أو العيون أو كان عثرياً لعشر وفيما سقى بالنضح نصف
العشر وقد انعقد الاجماع على ذلك كما قال البيهقي وغيره والمعنى فيه كثرة المونة وخففتها كافي المعلوم في السائمة
والعثري بنضح المهمل والمثلثة وقيل باسكانها ما سقى بالسبيل والنضح ما سقى عليه من بعير أو نحوه والاثني
ناضحة وفيما سقى بالنوعين كالنضح والمطر يقسط باعتبار مدة عيش الثمر والزرع وغنائم الاباكثرهما ولا
بعدد السقيات كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته وقسط كل منهما بقدره فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلاً
الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين
فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا الوجه للمقدار في نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالاسوا
 واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب
ثلاثة أرباع العشر ووسع نصف العشر ثم أخذ في بيان الوسق بقوله من فوائده الزيادة وكل وسق كيله
بالصاع ستون صاعاً وقد ردها الصاع بالامداد أو بعقرون وهذا المذهب بالعراقي أي بالبعد ادى رطل وثلاث
وهو باتفاق الشيخين النووي والرافعي والخلاف بينهما في رطل العراق قد سما في وزنه أي كم يكون درهما
قال الامام النووي انه مائة وثمانية وعشرون درهما أو أربعة اسباع درهم وهو مراد الناظم بقوله قال
النووي الى آخر الايات وقال الرافعي مائة وثلاثون درهما والصواب المذكور وتحديد الكافي نصاب المواشي
وغيرها والعبرة فيه بالنكيل على الصحيح وانما قدر بالوزن استظهاراً فالوسق بالوزن ألف رطل وستمائة رطل
بالعراقي وكيله بالارذب المصري ستة أرداب وربع أرذب كما قاله القموني يجعل القدر حدين صاعاً لكاة
القطر خلاف للسبكي في جعلها خمسة أرداب ونصف وثلاث لانه جعل الصاع قد حين الاسبعي مد وقول الناظم
مدخرو قوله في سائر البقاع تكمله وايضاح وكذا قوله في سائر البقاع (تمة) انما يجب الزكاة فيما ذكره
صلاح الثمرة لانه حينئذ ثمرة وهو قبل ذلك قبل فالحول غير شرط هنا كما مر من الاشارة اليه

(باب زكاة النعدين)

وفيه زكاة المعدن والركاز والتجارة والمراد بالنعدين الذهب والفضة والاصل في ذلك قبل الاجماع مع ما ياتي قوله
تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة والكثرة هو الذي لم يؤد زكاته * واعلم أن الذهب والفضة من أشرف
نعم الله تعالى على عباده اذهب ما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكما تقتضي بهما
بخلاف غيرهما من الاموال فمن أبطل الحكمة التي خلقها الله لمن حبس قاضي البلاد ومنعه أن يقضي
حوائج الناس ثم قال *

*(وتلزم الزكاة في النعدين * وان يكونا غير مضر وبين)*

*(سوى حلى المرأة المباح * ولو كسيرا قابل الاصلاح)*

*(فن حوى عشر من مثقالا ذهب * حولان فيها نصف مثقال واجب)*

*(أو مائتين من دراهم الورق * خمسة دراهم للمستحق)*

*(وخذ لكل زائد بقدره * ونسبة المأخوذ ربع عشره)*

*(وان يكن من معدن يستخرج * فربع عشر منه حال يخرج)*

*(وفي الركاز الخمس فوراً يخرج * وهو الدفين الجاهلي المخرج)*

أي وتلزم الزكاة في النعدين للآية المنسوبة وغيرهما من الاخبار الصحيحة وان يكونا غير مضر وبين سوى حلى
المرأة المباح من ذهب وفضة كالحال فلا تلزم الزكاة فيه لانه معد لا استعمال مباح فاشبهه العوامل من النعم
وأشار الناظم بقوله من زيادته ولو كسيرا قابل الاصلاح الى أنه لو انكسر الحلى المباح للاستعمال وقصد
اصلاحه أو مكن بلا صوغ فإنه لا تلزم الزكاة فيه وان دام احوال الدوام صورة الحلى وقصد اصلاحه أو تركي
المحرم من حلى أو من غيره كاللاواني بالاجماع وكذا المسكر وكالضبة الكبيرة من الفضة للحاجة والصغيرة

(باب زكاة النعدين)

وتلزم الزكاة في النعدين

وان يكونا غير مضر وبين

سوى حلى المرأة المباح

ولو كسيرا قابل الاصلاح

فن حوى عشر من مثقالا

ذهب

حولان فيها نصف مثقال واجب

أو مائتين من دراهم الورق

خمسة دراهم للمستحق

وخذ لكل زائد بقدره

ونسبة المأخوذ ربع عشره

وان يكن من معدن يستخرج

فربع عشر منه حال يخرج

وفي الركاز الخمس فوراً يخرج

وهو الدفين الجاهلي المخرج

لأثره ومن المحرم الميل للمرأة وغيرها فيجزم عليها نعم لو اتخذ شخص مبالاً من ذهب أو فضة لجلاء عينيه فهو
مباح فلا زكاة فيه والسوار والخجل للباس الرجل بان يقصد اتخاذهما فهما محرمان بقصد ذلك ولو اتخذ
الرجل سواراً مثلاً لا يفصله للباس ولا غيره أو يقصد إجارته لمن له استعماله بلا كراهة فلا زكاة فيه لا تنفاه
القصص المحرمة والمكروه وخرج بالنقد من سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت فلا زكاة فيه لعدم وروده في
ذلك ذاتاً فقد قرر ذلك فمن حوى عشر من مثقال ذهب بالوقف للوزن حولاً أي في حول بان استقر النصاب
بشماله في جميع الحول ففيها نصف مثقال تحديداً وجب إخراجها أو حوى مائتين من دراهم لورق بكسر
الراء أي الفضة تنقصه دراهم تعمل للمشتق إلا في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشر من
دينار شيء وفي عشر من نصف مثقال وقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقعة ربع العشر وكذلك كل رطل على
النصاب ولو يسيراً بقدره أي بحسابه أي لا وقص في الذهب والفضة لعدم وروده ولا مكان التجزى بلا ضرر
بخلاف النعم كما مر فالنقد من النقد من ربع العشر كما أشار إليه الناظم بقوله ونسبة المأخوذ ربع عشره
والمراد بالوزن وزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيا لمكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المقدار
تحديد فلا نقص في ميزان ويتم في آخر فلا زكاة للشك في النصاب والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنتان
وسبعون حبة وهي شعبة معتدلة لم تقشر وقطع منها ما دق وطال * (تنبيه) * لا يكمل نصاب أحد
النقد من الآخر ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه
نصاباً وقول الناظم وان يكن أي ما ذكر من نصابي الذهب والفضة من معدن بكسر الدال وفتحها أي مكان
يخلق الله فيه يستخرج ذلك أي يستخرج من هو من أهل الزكاة من أرض مباحة أو مملوكة فربع
عشر منه ما لا يخرج فبشرط فيه النصاب لا الحول لأن الحول إنما يعتبر لاجل تكامل النماء والمستخرج
من المعدن نماء في نفسه فاشبه الثمار والزرع ووقت الإخراج عقب التخليص والتفتية من التراب ونحوه
وقوله دراهم باصريف للضرورة وفي الركا والجنس أي لمارواه الشيطان فوإيج أي حالاً فلا بشرط فيه
الحول كالمعدن ويصرف هو والمعدن مصرف الزكاة ولا بد أن يكون نصاباً وهو أي الركا الذين الجاهلي
المخرج من موات أو ملك أحياء فان وجدته في ملك شخص أو موقوف عليه فلا شخص إذا ادعاه وان لم يدعه
بان نقاه أو سكت فإن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه بانه ملكه أما
الدفن الإسلامي كما يكتب عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فاقطعه وهكذا إن لم يعلم
من أي الضر بين بان كان مما لا أثر عليه كالتمر وعلم من قول الناظم وهو الدفن أنه لا بد أن يكون دفناً فان
وجدته ظاهر فان علم أن السمل أظهره فركا وأنه كان ظاهراً فاقطع وإن شك كما وشك في أنه ضرب
الجاهلية أو الإسلام وقد مر والجاهلي منسوب إلى الجاهلية وهم ما قبل الإسلام أي مبعث النبي صلى الله
عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي وهو بذلك أكثره وجه التهم ثم شرع في زكاة العروض بقوله

* (رقوم التجار عرض التجار * في الحول بالنقد الذي به اشترى) *

* (وايجز جوا من ذلك ربع عشره * كالتقدي في نصابه وقدره) *

والاصل في وجوب زكاة التجارة خبر سمر بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا أن نخرج
زكاة ما نعدده للبيع فإذا علم ذلك فتم عرض التجارة عند الحول بما اشترى به ويخرج من قيمته ربع
العشر كفي الذهب والفضة ولا يجوز إخراجها من عين العرض وأما إن العرض يقع العين واسكان الرأ
جميع صنوف الأموال غير الذهب والفضة ويقع الرأ جميع متاع الدين من الذهب والفضة وغيرهما وقول
الناظم وقوم التجار عرض التجار * في الحول والنقد الذي به اشترى أي وان أبطله السلطان فإذا اشترى
عرض التجارة بشيء انعقد حوله وجبت زكاته إذا بلغ ثمنه نصاباً آخر الحول ويقوم بما اشترى به هذا إن ملك
عرض التجارة بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب فإنه يقوم به لأنه أصل ما بيده وأقرب
اليه من نقد البلد الغالب فلو لم يبلغ منه نصاباً لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره أما إذا ملكه بغير نقد كعرض

وقوم التجار عرض التجار

في الحول بالنقد الذي به

اشترى

وايجز جوا من ذلك ربع

عشره

كالتقدي في نصابه وقدره

ونكاح وخلع فبغالب نقد البادي يقوم به

*** (باب زكاة الفطر) ***

و يقال صدقة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر و يقال أيضا زكاة الفطرة بالاناء والتاعني آخرها كأنهم امن الفطرة التي هي الخلقة المرادة من قوله تعالى فطرق الله التي فطر الناس عليهم والاصل في وجوبها قبل الاجماع أخبار تكبر ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عب - مذكر أو أنثى من المسلمين قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر اشهر رمضان كسجدة السهولة والصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة

*** (أوجب زكاة الفطر بالاسلام * عند غروب آخر الصيام) ***

*** (مع اليسار عند ذلك وهو ان * يزيد قدر ماله من المسون) ***

*** (من كل ما يحتاجه في ليلته * ويومها عن نفسه وعياله) ***

*** (فليخرج الانسان يوم العيد * عن نفسه والاهل والعبيد) ***

*** (صاعا لكل واحد وما وجد * من غالب الاقوات في ذلك البلد) ***

*** (ولم تجب عن ناشز وكافر * بل الا اذا في الحال عن مسافر) ***

*** (باب زكاة الفطر) ***

أوجب زكاة الفطر بالاسلام

عند غروب آخر الصيام

مع اليسار عند ذلك وهو ان

يزيد قدر ماله من المسون

من كل ما يحتاجه في ليلته

ويومها عن نفسه وعياله

فليخرج الانسان يوم العيد

عن نفسه والاهل والعبيد

صاعا لكل واحد وما وجد

من غالب الاقوات في ذلك البلد

ولم تجب عن ناشز وكافر

بل الا اذا في الحال عن مسافر

أوجب أيها الفقهاء زكاة الفطر بالاسلام فلا فطرة على كافر أصلي ا قوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ولا نكاح ولا طهارة للصائم و ليس للكافر أهلية التطهير ولا أهلية إقامة العبادات وأما المرتد ففطرته ومن عليه مؤنته موقوفة على عوده الى الاسلام وتلزم الكافر الأصلي فطرة وقبيلها السلم وقر يبه المسلم كالفقة عليها وأوجب زكاة الفطر عند غروب شمس آخر يوم من شهر الصيام لانها مضافة في الحديث للفطر من رمضان في الخبر المتقدم فخرج عن مات بعد الغروب ودون من ولد بعده وأوجبها مع اليسار عند ذلك الوقت فلا فطرة على معسر وقت الوجوب وانما يسر بعده وهو ان يزيد قدر ماله من المسون عن كل ما يحتاجه في ليلته أي العيد ويومها دون ما عداها من نفسه وعياله أي عياله ويشترط أيضا ان يكون فاضلا عن مسكن وخدام لا تقين به يحتاج اليها وعن دست ثوب يليق به ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولولا آدمي كبر بجه في المجموع * (تنبيه) * علم مما تقرر ان الشرط ثلاثة الاسلام وغروب الشمس من آخر يوم من رمضان واليسار وبقي شرط رابع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق لاعتن نفسه ولا عن غيره فاذا تقرر ذلك فليخرج الانسان ندبا يوم العيد قبل صلاته لا لتباع ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبة ماله أو المستحقين واء - لم ان الفطرة قد يؤدى بها الانسان عن نفسه وقد يؤدى بها عن غيره لقوله صلى الله عليه وسلم أؤدوا الصدقة عن ثمنون وجهاً التحمل ثلاثة القرابة والنكاح والمال وكهاة تغضى لزوم الفطرة في الجلالة وقد ذكر الناظم الثلاثة بقوله عن نفسه أي فليخرج عن نفسه والاهل والازواج والقرابة والعبيد أي الارقاء أي المسلمين وضابط ذلك ان من لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من لزمه نفقته بذلك أو قرابة أو زوجة ان كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم وكلام الناظم شامل لذلك اذ قوله صادق بالزوجية والقرابة ككفر ربه لكن يستثنى من هذا الضابط مسائل منها لا يلزم المسلم فطرة الرقيق والقريب والزوجة الكفارة وان وجبت نفقتهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة زوجته حرة كانت أو غيبتها وان أوجبنا نفقتها في كسبه ونحوه لانه ليس أهلا للفطرة نفسه فكيف يتحمل عن غيره ومنها مسائل أخر أطلب من كتب المذهب المبسوطة فلا تطيل بها قول الناظم صاعا لكل واحد أشار به الى ان الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع للغير المار وتقدم معرفت وزن الصاع في زكاة النبات والاصل فيه الكيل وانما قدره العلماء بالوزن استغناء راء العبرة بالصاع النبوي ان وجد أو معياره فان فقد أخرج قدر يتقن انه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفمات بكف رجل معتد لها انتهى وهو بالكيل المصري قدحان وينبغي ان يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالهما على طين أو تبن أو نحو ذلك وقد قال ابن الرفعة

كان قاضي القضاة عماد الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يتخطب بمصر خطبة عيد الفطر والصاع قدحان بكيل بلد كهدية سالم من الطين والعيوب والغلات ولا يجزئ في بلد كهدية إلا لجمع انتهى وقد قال القفال الشافعي في محاسن الشريعة معني لطيفاً في إيجاب الصاع ذكرته في شرح الزبدفلي راجعاً من أراد وقول الناظم من زيادته أو ما وجد أشار به إلى أن من أنسى بعض صاع لزمه إخراج كاهوا الأصح ولو وجد بعض الصاع قدم نفسه ثم زوجه ثم ولده الصغير ثم الأب ثم ولده الكبير ويجب أن يكون الصاع من غالب الأقوات في ذلك البلد أن كان بلداً أو في غيره من غالب قوت محله لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب خلافاً للفرزاني في وسطه وجنس الصاع الواجب الذي فيه العشر أو نصفه ويجزئ الاقطان ثبوته في الصحيحين وهو لبن يابس غير متزوع الزبد وفيه لبن وجبن لم يمزج زبدته حار قوله من زيادته ولم يجب أي الفطرة عن امرأة ناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها السقوط نفقتها كليات في باب النشور أن شاء الله تعالى بل تخرج عن نفسها ولا عن كافر لما تقدم وقوله بل إلا في الحال عن مسافر رده على قول مرجوح أن زكاة العبد الغائب لا يجب إلا عند عودته والمذهب كما في المنهاج وغيره العبد إذا انقطع خبره عن نواصل الرفاق يجب إخراج فطرته في الحال ولا يقاس على زكاة المال الغائب لأن المهلة شرعت لمعنى النماء وهي غير معتبرة ولعل ما جرى عليه الناظم سبق فلم أنظر أو لعله قال ولا إلا في الحال عن مسافر فعنه كاتب * (تبيين أوقافها) * يجب صرف زكاة الفطر على الأصناف الثمانية وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين لأنهم أقلية في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز صرفه الواحد وهو المذهب الأئمة الثلاثة وابن المنذر وحكي الراعي عن صاحب التنبية جواز صرفها إلى واحد قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والامصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة (ثانيهما) لودفع فطرته إلى فقير ممن تلزمه الفطرة قد دفعها الفقير إليه عن فطرته جاز للدفع أخذها

* (فصل) * في قسم الصدقات أي الزكاة على مستحقين أو سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها

- * (وتدفع الزكاة للأصناف * وعدهم في الذكركرغبرخاف) *
- * (فقيرنا ومثله مسكينا * وعامل ودخل في ديننا) *
- * (مكاتب وغارم وغازي * مع منشي الاسفار أو مجتاز) *
- * (والواجب استيعابهم بالقسمة * أن يوجدوا ويحصر وافي البلدة) *
- * (وعند فقد بعضهم من البلد * فليقتصر على الذي منهم وجد) *
- * (وواجب ثلاثة فاكثر * من كل صنف أهله لم يحصر وافي) *
- * (وأوجبوا حيث الامام فرقا * تعميمهم ولو بنقل مطلقا) *
- * (ولم تقع عن فرض من أعطاهما * لكافر ولا لآل طه) *
- * (أو لغني أو رقيق مطلقا * ومن عليه ذوالزكاة أنفقاً) *
- * (ليكن لغازي أحرار مع الغني * وغارم لفتنة قدسكنا) *

وتدفع الزكاة المتقدمة ذكرها للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين على أموالهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي سبيل السبيل وهذا أمر الله بقوله وعدهم في الذكركرغبرخاف وقد علم بالحصر أنهم لا تنصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وإنما الخلاف في استيعابهم فالأول من الأصناف المذكورة الفقير وهو من لا مال له ولا كسب لائق به يقع جميعهما وأجمعهما وقعا من كفايته مطعماً وملبساً ومسكناً أو غيرهم مما لا بد منه كمن يحتاج إلى عشرة ولا غلاك ولا يكسب إلا درهمين أو ثلاثة أو أربعة وسواء كان ما يملكه نصيباً أم أقل أم أكثر والثاني المسكين وهو من له مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه إلا عشرة ولا يمنع فقر

* (فصل) *

وتدفع الزكاة للأصناف وعدهم في الذكركرغبرخاف فقيرنا ومثله مسكينا وعامل ودخل في ديننا مكاتب وغارم وغازي مع منشي الاسفار أو مجتاز فالواجب استيعابهم بالقسمة أن يوجدوا ويحصر وافي البلدة

وعند فقد بعضهم من البلد فليقتصر على الذي منهم وجد وواجب ثلاثة فاكثر

من كل صنف أهله لم يحصر وافي وأوجبوا حيث الامام فرقا تعميمهم ولو بنقل مطلقا ولم تقع عن فرض من أعطاهما لكافر ولا لآل طه

أو لغني أو رقيق مطلقا ومن عليه ذوالزكاة أنفقاً لكن لغازي أحرار مع الغني وغارم لفتنة قدسكنا

الشخص مسكنه وثيابه وعبد له الذي يحتاجه لخدمته وماله الغائب برحلتين والمؤجل وكسب غير لائق
والثالث العامل على الزكاة كساع يجيبها أو كاتب يكتب ما أعطاه أو باب الأموال وقاسم وحافظ للأموال
وحاشي يجمع أو باب الأموال ويحشرهم لياخذ الساعي منهم الزكاة أو وال وقاض فلاحق لهم ما في الزكاة فإن
رزقهم ما في خمس الخمس المرصدة للمصالح والرابع المؤاكلة قلوبهم وهو جع مؤلف وهو من أسلم ونيتته في الإسلام
ضعيفة كما قال الناطم ودخل في ديننا فبينا ألف ليقوى إيمانه أو من أسلم ونيتته في الإسلام قوية ولكن له شرف
في قومه يتوقع باعطائه إسلام غيره أو متالف على قتال ما نبي الزكاة أو أعادينا والخامس الرقاب وهم المكاتبون
كتابة صحبة غير مملوك فيعانون ولو غير اذن ساداتهم ولو قبل حلول النجوم ما يعينهم على العتق إن لم يكن معهم
ما يفي بنجومهم أمام مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته شيئا ليعود الفائدة إليه مع كونه ملكه والسادس الغارم
وهو ثلاثة أقسام من استدان لنفسه في مباح وهو معسر والغارم لاصلاح ولو غني أو الغارم للضمان إن أعسر
مع الدين أو هو وحده وقد ضمن بغير اذنه والسابع سبيل الله تعالى وهو الغازي الذي كرم المتطوع بالجهاد
فيعطى ولو غنيا عانقه على الغزو والثامن ابن السبيل وهو من شئ سفر من بلاد مال الزكاة أو محتاز في سفره
إن احتاج ولا معصية بسفره والواجب استيعابهم أي الاصناف الثمانية بالقسمين بحضروا أو يحضروا في
البلدة لأن الله تعالى أضاف الصدقة إليهم بلام التمليل وشرك بينهم بلام التشميل وعند فقد بعضهم من البلد
فيقتصر في الاعطاء على الذي منهم وجد وجوب أو تعميم من وجد منهم واجب أيضا إن لم ينحصر وأيا البلدة أو
انحصر وألا وفيهم المال ثلاثة فأكثروا كل صنف أهله لم يحضر والذكرة في الآية بصيغة الجمع وهو
المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس العامل فإنه يسقط إذا قسم المال وأوجبوا حيث الإمام
أو نائبه فمما تعممهم أي الاصناف ولو بنقل الزكاة أذبحوا زكاته مطلقا بخلاف المالك فإنه يحرم عليه فلا
يجوز نقل الزكاة من بلد وجوبه مع وجود المستحقين إلى بلد آخر فإن عدمت الاصناف في بلد وجوبها أو
فضل عنهم شيء رد نصيب البعض أو الفضل عنه إلى الباقي إن نقص نصيبهم عن كفايتهم (توضيح) لما تقدم
يجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم إن أمكن بأن قسم الإمام ولو نائبه وهو وجدوا والظاهر الآية فإن لم
يمكن بأن قسم المالك إذا عامل أو الإمام وجد بعضهم وجب الدفع إلى من يوجد منهم أو أجمعهم من وجد
منهم وعلى الإمام تعميم أحاد كل صنف وكذلك إن انحصر وأيا البلد وفيهم المال فإن لم ينحصر وأو
انحصر وألا وفيهم المال لم يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف لماسر * (تنبيه) * لو امتنع
المستحقون من أخذ الزكاة قوتلوا * (فرع) * لو كان له دين على غيره فقال جعلته عن زكاتي لم يجزه على
الصحيح حتى يقضيه ثم يرد إليه ولا تصح الزكاة لكافر كما أشار إليه الناطم بقوله ولا تقع أي الزكاة عن فرض
من أعطاهما لكافر لخبر الصحيحين صدقة أو خذ من أغنياءهم فتردد على فقرائهم ولا لآل طه صلى الله عليه
وسلم وهم بنوه أشم وبنو المطالب فلا تحل لهم لقوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس
وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وراه مس - لم وقال لأحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا إن لكم في خمس
الخمس ما يكفكم أو يغنيكم ولا تحل أيضا لو ألبسهم لحبر مولى القوم بينهم نعم يجوز أن يكون المال والكيال
والوزان والحافظ كافرا أو هاشميا أو مطلبيا ولا يجوز دفع الزكاة أيضا الغني بمال حاضر عنده أو كسب لائق
به يكفيه ولا الرقيق غير مكاتب إذ لا حق فيه الممن به رقيق غير المكاتب وهذا مراده بقوله أو أغني أو رقيق مملوك أو
لمن تلزم المزكي نفقته كما قال ومن عليه ذوا الزكاة انفقوا أي بزوجية أو بعضية أي لا تدفع إليهم باسم الفقراء
أو أساكين اغنياءهم بذلك وله دفعها إليهم من - هم باقي الاصناف إن كانوا بذلك الصنف إلا المرأة لا تكون
عاملة ولا غريبة كافي الروضة ثم زاد الناطم على أصله قوله لكن لغاز أحرأت مع الغني لاسر وغارم لفنته قد
سكننا كان خاف فنته بين فنتين تنازعنا في قبيل لم يظهر قائله فيحمل الآية تسكيننا للفنته فيعطى ولو غنيا ترغيبا
في هذه المكرمة وقول الناطم يحصر واثناة تحتية تضمن مومة وحاءهم له ساكنة وصادهم له مفتوحة وراهم
الحصر والالف في قوله فرقنا فأنفقا وسكنا لا ملاقى * (خاتمة) * بسن للإمام أن يعلم شهر الأخذ الزكاة بسن

أن يكون المحرم لانه اول السنة الشرعية قال النووي رحمه الله تعالى يستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها أن يقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم
 * (كتاب الصيام) *

اعلم ان الناطم كغيره عقب كتاب الزكاة كتاب الصيام لما شاركته في تركية الابدان والصيام والصوم لغة الامسالة ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحن صوما أي امسا كل وسكو تاعن الكلام وشرا امساك عن المفطرات على وجه مخصوص مع النية والاصل في وجوبه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أي من الامم الماضية قبل ما من أمة الا وقد فرض الله عليها الصيام الا انها لم تصلوا عنه أو التثنية في أصل الصوم دون وقته وخبر بنى الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وأركانه ثلاثة صيام ونية وامساك عن المفطرات واعلم أنه لا يكره ذكر رمضان بغير شهر له عدم ثبوت نهي فيه بل ورد من صام رمضان من قام رمضان الحديشان المشهوران

* (وبانتهاش شعبان للكمال * أو حكم قاض قبل بالهلال) *

* (شهر الصيام واجب الصيام * بالعقل والبلوغ والاسلام) *

* (وقدرة على أداء الصوم * ونية - فريضه لكل يوم) *

* (وواجب تقديهما عن غيره * وأجزأت في النفل قبل ظهره) *

يجب صوم رمضان بأكمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان أو حكم القاضي لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وثبت رؤيته في حق من لم يره بعدل شهادة لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت الهلال فصاموا وأمر الناس بصيامه واه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وهي شهادة حسبة ويكفي فيها أشهاداني رأيت الهلال والظاهر كما قال الاذري ان الامارة الدالة كروية القناديل المعلقة بالناظر في آخر شعبان في حكم الرؤية واذا ثبت رمضان برؤية هلاله بمكان ثبت حكمه في حق من يمكن ان يحكمه بمطالع مكان الرؤية دون غيره على المعتد ويجب الصرم أيضا على من أخبره موثوق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي أمالو عرفه حاسب أو منجم فلا يلزمه به الصوم ولا يجوز لغيرهما ويجوز لهما ما يجوزهما عن فرضهما على المعتد * (تنبيهات) * الاول محل ثبوت رمضان بعدل في الصوم قال الزركشي وتوابه - كصلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان الا في غير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين به الثاني لا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به بالاجماع للمعتد ضبط الرائي لالهلال في الرؤية الثالث مما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة الثلاثين من شعبان فتبييت النية اعتقادا عليها ثم زال ويعلم بان نوى ثم تبين خسارانه من رمضان وقد أفنى بعض المتأخرين بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائها على أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الإزالة تركه لزمه قضاؤه الرابع ثبت الشهر بالشهادة على الشهادة واذا ثبت شهر الصيام بما تقدم وجب صومه بالعقل فلا يجب على مجنون الا اذا اتم بمنزلة عقله من شراب أو غيره فيجب ويلزمه قضاؤه بعد الافاقة والبلوغ فلا يجب على صبي كالأصلاء ويؤمر به لسبع ان أطلق ويضرب على تركه لعشر والاسلام فلا يجب على الكافر الا على معنى انه لا يطالب به كالمسلم والافقه ومخاطب بفروع الشريعة على الاصح وقدرة أداء الصوم فلا يجب على من لا يطيقه حسا أو شرعا ككبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحو هو بما تقر علم ان شرط وجوب الصيام أربعة الاسلام والبلوغ والعقل والاطاقة والتصرح بالاطاقة من زيادة الناطم وكذا ما تضمنه البيت الاول ونصف البيت الثاني وأما شرط الصحة فهى أربعة ايضا وهى الاسلام والبلوغ والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل للخروج العبدان وأيام التشريق كما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى والنية فرض في الصوم كما قال مع نية طاعة برأى الأعمال بالنيات ومحله القلب ولا تكفى باللسان

(كتاب الصيام)

وبانتهاش شعبان للكمال

أو حكم قاض قبل بالهلال

شهر الصيام واجب الصيام

بالعقل والبلوغ والاسلام

وقدرة على أداء الصوم

مع نية فريضه لكل يوم

وواجب تقديهما عن غيره

وأجزأت في النفل قبل ظهره

قد اولا يشترط التلقظ بها ساقطعاو يشترط افرض الصوم من رمضان أو غيره التبييت وهو يقع النية ليلا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وقال رجاله ثقات وهو محمول على الفرض وقولنا انما ظاهرا من فرضه انما هو بغير الخافض أى مع نية في الفرض وقوله لكل يوم أفاده انه لا بد من التبييت لكل يوم اظاهر الخ بمرولان صوم كل يوم عبادة مستقلة لا تخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يخللها السلام ولا يشترط للتبييت النصف الأخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع بعدها ولا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم انقضى ليلا ووجب تقديمها عن فجره أى عليه ما امر به يجب التعيين في الفرض بان ينوي كل ليلة انه صائم غدا من رمضان أو عن نذر أو عن كفارة أو آخرات أى النية في النفل قبل ظهره أى الزوال ويشترط حصول شرط الصوم من أول النهار بان لا يسبقها مناف للصوم * (تنبيه) * ظاهر كلام الناظم انه لو تسكر ليتقوى على الصوم لم يكن نية صومه صرح في العدة والمعمد انه لو تسكر يصوم أو شرب ليدفع العطش ثم سارا أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية ان خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرض اليها تضمن كل منها قصد الصوم ولا يشترط التعرض للفرضية على الاصح في المجموع وان كان مقتضى كلام المنهاج الاشتراط ولا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الاداء وكال التعيين في رمضان ان ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى واعلم ان الصبي في تبييت النية لصومه كالبالغ (فرع) لو نوى ليلة الاثنين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا أو امرأة أو فاسق أو مراعى فيصح ويقع عنه

* (وشرطه الامساك عن تعاطي * مفطر عمدا كالاستعاط) *

* (وأكله وشربه وحققته * ووطئه وقبضه وردته) *

* (كذلك الانزال عن مباشرة * وما باحليل واذن قطره) *

* (والحيض والنفاس والجنون * وافعل ثلاثا فعلمها مسنون) *

* (فالفطر بجعل والسحور آخر * وقول هجر في الصيام فاهجر) *

وشرطه أى الصوم الامساك عن تعاطي مفطر بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الطاء المهمة عمدا ومثل المفطر المذكور منها الاستعاط في بطل الصوم بوصول شيء الى الدماغ باستعاط ومنها الاكل والشرب عمدا في بطل الصوم وان أكل أو شرب ناسيا لم يفطر وان كثر الخبر الصحيحين من نسي وهو صائم فكل أو شرب فليتم صومه فانما أمان الله وسقاه والحاصل ان ما وصل من عين وان قلت كسمة عمدا الى مطلق الجوف من منفذ مفتوح أو بطل الصوم سواء كان محل الغذاء أو الدواء كباطن الحلق والبطن والامعاء وباطن الرأس لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف فلا يضر وصول دهن أو كحل يشرب المسام كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد أثر الماء بطنه ولا يضر وصول ريقه من معدن جوفه أو وصول ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غر بله دقيق جوفه لعسر التحرز عنه والتقطير في بطن الاذن مفطر ولو سبق ماء الغصصة أو الاستنشاق الى جوفه نظر ان بالغ افطر والا فلا ومنها حقيقته أى الصائم وهو بضم المهملة ادخال دواء ونحوه من الدبر فهمى بمبالاة الصوم ومنها دخول طرف أصبع في الدبر حالة الاستنجاء في فطره والتقطير في بطن الاحليل أو ادخال عود أو نحوه في بطنه فطار واذا أدخل المسورة معدنه باضبعه لم يفطر كما صححه البغوي لاضطراره اليه ومنها طؤه في بطل الصوم باذخا حشفته أو قدرها من مقاعها عمد اختارها بالتحريم فرحا لودرها من آدمي أو غيره أنزل أم لا فلا يفطر بالوطء ناسيا ولا عسا كره عليه ان قلنا بتصوره وهو الاصح ولا مع جهل تحريمه كالاكل والشرب ومنها قؤه عمدا في بطل الصوم وان تيقن انه لم يرجع منه شيء الى الجوف بخلاف ما لو كان ناسيا ومنها رده لنافاتها العبادة أعادنا الله تعالى منها ومنها الانزال ولو قطرة عن مباشرة بنحو ليس كقبلة بلا حائل لانه يضر بالايلاج من غير انزال فبالانزال مع نوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان محائلا أو ينظر أو فذكر ولو بشهوة لانه انزال بغير مباشرة كاحتلام ويحرم بنحو اللبس كالقبلة

وشرطه الامساك عن تعاطي
مفطر عمدا كالاستعاط
وأكله وشربه وحققته
وطئه وقبضه وردته
كذلك الانزال عن مباشرة
وما باحليل واذن قطره
والحيض والنفاس والجنون
وافعل ثلاثا فعلمها مسنون
فالفطر بجعل والسحور آخر
وقول هجر في الصيام فاهجر

ان حرك شهوة خوف الانزال والافترا كه أولى ومنهما ما أى الذى باحليل واذن قطره فيبطل به الصوم كما سرت
 الاشارة اليه وهذا من زيادة الناطم فيجب الامسالك عن تعاطى هذه الامور كلها عدا ومن مبالغات الصوم
 أيضا الخيض للاجتماع على تحريمه وعدم سجنه والنفاس لانه دم حيض يجتمع والجنون لما فاته العبادة ومن
 مبالغات الصوم أيضا الولادة على الاصع في التحقيق وهو الماعتمد خلافا لما في المجموع من الحاقها بالاحتلام
 لوضوح الفرق ثم أشار الناطم الى بعض سنن الصوم ولو نفلا بقوله وافعل أي الصائم ثلاثا فعلها مسنون
 فالفطر يعمل هذا ولها فيسن تجبيل الفطر اذا تحق غروب الشمس لخبر الصحيحين لا تزال أمتي بخير ما عملوا
 الفطر زاد الامام أحد وأخروا السجور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ويكره تأخيرها ان قصد ذلك
 ورأى أن فيه فضيلة والافلا باس به نقله في المجموع ويسن كونه على رطب فان لم يجد فعلى تمر فان لم يجد
 فعلى ماء وقوله والسجور أخر هذا ثانيا فيسن تأخير السجور ما لم يقع في شك في طوع الفجر لخبر المارولانه
 أقرب الى التقوى في العبادة فان شك في ذلك كان تردد في بقاء الليل لم يسن له التأخير ويسن السجور لخبر
 تسخير وافان في السجور بركة ويحصل بقليل من الطعام وكثيره ويدخل وقتها بنصف الليل وقوله وقول
 هجر في الصيام فاهجر هذا ثالثا فيسن ترك الهجر من الكلام واعلم أرشدني الله واياك ان الشراح
 للاصل اختلافوا في قوله وترك الهجر فضبطه بعضهم بفتح الهاء أى ترك الهجر ان من الكلام جميع النهار
 واستدل لذلك بأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما يسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد
 ولا يستقل ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مره أن يتكلم وأن يستقل وليتقعد وليتم صومه
 رواه البخاري قال ولهذا يكره صمت يوم الى الليل كما يحرم به صاحب التيممة وأقره وضبطه بعضهم بضم الهاء
 وهو الاسم من الاهجار وهو الافشاش في النطق من غيبة وغيرها ووافقه الناطم بقوله وقول هجر فيصون
 الصائم لسانه عن قبيح الكلام كالكذب والغيبة والنميمة والمشائعة وغيرها فان قيل ترك الفحش من
 الكلام واجب فكيف يحسن عدمه من السنن فالجواب ان المعنى انه يسن للصائم من حيث الصوم فلا يبطل
 صومه بارتكاب ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستماعة قال السبكي رحمه الله
 وحديث خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة الى آخره ضعيف وان صح قال الماوردي فالمراد بطلان
 الثواب لا الصوم قال ومن هنا حسن عدم الاحتراز عنه من آداب الصوم وان كان واجبا مطلقا اعلم انه قد بقي
 من سنن الصوم أمور منها ترك الشهوات التي تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها وترك نحو حجم وقصد
 وترك ذوق طعام أو غيره وترك علك بفتح العين ويسن الغسل عن الحدث الا كبريل لا وأن يقول عند فطره
 اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وان يكثر تلاوة القرآن ومدارسته في رمضان وأن يعتكف فيه لاسماني
 العشر الاواخر منه لرجاء أن يصادف ليلة القدر التي هي كما قال الله تعالى خير من ألف شهر وأدلة ما ذكرناه
 شهيرة

- * (والصوم في العيدين والتشريق لم يجوز بحال بل فسادته انجتم)
- * (ويوم شك مثلها فالمنع مالم يوافق عادة التطوع)
- * (أوصاه عن نذره أو عن قضا أو كان عن كفارة فيرضى)
- * (لكن على ذي الرؤية المحقة صيامه وكل من قد صدقه)

الصوم في العيدين الفطر والاضحى وأيام التشريق الثلاثة لم يجوز بحال بل فسادته انجتم أما صوم العيدين
 قبل الاجماع المستند الى نهى الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين وأما أيام التشريق فلا نهى عن
 صيامها كإراء أبو داود وفي مسلم أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى ويوم شك مثلها أى الأيام
 المذكورة فلم يمنع صومه للتحريم كافي الروضة والمنهاج والمجموع لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد
 عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم مالم يوافق صومه عادة التطوع كأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوما
 ويفطر يوما والاثنين والثلاثين فوافق صومه يوم الشك أو صامه عن نذره أو عن قضا أو كان صومه عن كفارة
 فيرضى صومه ولا يحرم بل يجب في النذر والقضاء والكفارة ويسن قبل اذا وافق عادة تطوعه ويوم الشك

والصوم في العيدين
 والتشريق لم
 يجوز بحال بل فسادته انجتم
 ويوم شك مثلها فالمنع
 مالم يوافق عادة التطوع
 أو صامه عن نذره أو عن قضا
 أو كان عن كفارة فيرضى
 لكن على ذي الرؤية المحقة
 صيامه وكل من قد صدقه

هو يوم الاثنين من شعبان اذا حدث الناس برؤية الهلال ولم يشهدوا أحد أو شهد به بعدد من صبيان أو عبيد أو فقة وطن صدقه ومن انفر برؤية الهلال وجب عليه الصوم وكذا من اعتقد صدقه كما مر أول الباب وإلى هذا أشار الناطم بقوله من فوائده المزيدة لكن على ذي الرؤية المحققة صيامه أى الشك وجربا وكل من قد صدقه (تمة) يحرم الصوم بعد نصف شعبان ما لم يكن عن سبب أو وافق عادة له أو وصله بالنصف الأول بان صام الخامس عشر وصاغا فان أظفر بعد ذلك ولو يوما واحدا امتنع عليه صوم بعد ذلك ومتى اعتاد صوم الاثنين والخميس في النصف الأول كان له صوم ذلك في الثاني (فصل) في بيان ما يجب فيه الكفارة والفدية وغير ذلك مما يأتي

- * (ومن يجامع عامدا نهاره * فبالقضاء ألزمه والكفاره) *
- * (اعتاق عبد مؤمن وماله * عيب يخل بعد ما كتسابه) *
- * (لكنه ان لم يجد يصوم * شهرين مع تتابع يدوم) *
- * (أو لم يطق فليطعم من مبالغ * ستين مسكينا الكلى مدحج) *
- * (وبعد ذالم يسقط الوجوب * بالعجز لكن يسقط الترتيب) *

* (فصل) *

ومن يجامع عامدا نهاره
فبالقضاء ألزمه والكفاره
اعتاق عبد مؤمن وماله
عيب يخل بعد ما كتسابه
لكنه ان لم يجد يصوم
شهرين مع تتابع يدوم
أو لم يطق فليطعم من مبالغ
ستين مسكينا الكلى مدحج
وبعد ذالم يسقط الوجوب
بالعجز لكن يسقط الترتيب

أى ومن يجامع بتغيب جميع الحشفة أو قدرها من مقلوعها عامدا مختاراً لما بالتحريم في فرج ولود برا من آدمي أو غيره نهاره أى في نهار رمضان وهو مكاف صائم أتم بالجماع بسبب الصوم فبالقضاء ألزمه أيها الفقيه والزم الموطوءة المكففة به أيضا لافساد صومها بالجماع وعليه وحده الكفارة فالزمه بها دونها اذ لم يؤمر بها الا لرجل المواقع مع الحاجة الى البيان ولتقصان صومها بتعريضه لابطالان بعروض الحيض أو نحوه فلم تسكمل حرمة حتى يتعلق بها الكفارة ولا نهاره مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر وتتكرر الكفارة بتكرار الفساد كان جامع في يومين ولومن رمضان واحد وان لم يكفر عن الاول اذ كل يوم عبادة برأسها بخلاف ما اذا تكرر والجماع في يوم واحد لعدم تكرار الفساد ولا كفارة على من أفسده بغير جماع أو بجماع في غير رمضان كندرك قضاء لان النص انما ورد في افساده في صوم رمضان بجماع ولا على مسافر أو أظفر بالزنا لان التمسك للصوم بل له مع الزنا * (فرع) * لا كفارة على من جامع عامدا بعد الاكل ناسيا وطن انه أفطر بالاكل لانه يعتقد انه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذا الجماع كالجوامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه والكفارة المذكورة مرتبة فيجب أولا اعتاق عبد مؤمن وماله عيب يخل باكتسابه أى بعمله كما يأتي ان شاء الله تعالى في الظاهر لكن ان لم يجد الرقبة لمؤمنة لسامية من العيوب المضرة بالعمل يصوم شهرين عن تتابع فان لم يستطع صومها فاطعم ستين مسكينا ككما قال أو لم يطق فليطعم من مبالغ من العتق ستين مسكينا أو فقير الكلى مسكين مدحج غالب في البلاد والاصل في ذلك خبر الصحيحين عن أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل كنت وأهلك قال وما أهلكا قال واقعتم زوجتي في رمضان قال هل تجد ما تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه فخر قال تصدق بهذا قال على أفقر منا يا رسول الله فوالله ما بين لابتيه أى جبلتي أهل بيت أحوج اليه منا ففعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابهم ثم قال اذهب فاطعمهم أهلاك والعرق بفتح العين والراء المهملة مكمل ينسج من خوص النخل فكان فيه قدر خمسة عشر صاعا وقيل عشرون وقول الناطم من زيادته وبعد ذالم يسقط الوجوب أشار به الى انه لو عجز عن جميع الخصال المذكورة استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر على حصة منها فاعملها كالأول كان قادرا على وقت الوجوب وان قدر على الاكثر رتب * (تنبيهان) * الاول له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة وهو بفتح الغين ولا مساكنة شدة الحاجة للاسكاح * الثاني لا يجوز صرف الكفارة الى عياله كزكاة وسائر الكفارات وأما قوله في الخبر اطعمهم أهلاك في الام كما قال الراغب يحتمل انه أخبره بطرقه

فصرفه اليه صدقة وقيل غير ذلك وقول المناظم بعد ما كتبه بانه زيادة بعد وقوله بدوم تسكمله وقوله لم يطعم من بنون التوكيد للحقيقة

- * (ومن تمت بلاقضاء ان قصرا * كان الولي بعده مخيرا)
- * (ان شاء صام صومه أو أطلعها * عن كل يوم مذهب قدما)
- * (وجازر للشخص في سن الكبير * ترك الصيام ان تحقق الضرر)
- * (ولا قضاء بل تعين الادا * من كل يوم مذهب للعدا)
- * (وحامل ومرضع تضررت * بصومها أو ضر طفل أفطرت)
- * (وان يكن خوف فاعلى طفل وجب * مع القضاء عن كل يوم مذهب)
- * (وقطار ذي تعرض وذى سفر * قصر مباح والقضالم يغفر)
- * (وكل شخص بالقضا تأخرا * حتى أتى شهر الصيام كفرا)
- * (وعدة الامداد كالايام * وكررت تكرار الاعوام)

اشتملت هذه الابیات على مسائل الاولى من يموت وعليه صيام من رمضان أو كفارة أو نذر، بلاقضاء بعد التمكن منه تقصيرا كان الولي بعده مخيرا بين شيئين ان شاء صام صومه الذي عليه كالمذهب القديم وهو المذهب وان شاء أطلع عن كل يوم فاته مذهب وهو رطل وثلاث بغدادى من طعام يجزئ في الفطرة كما قال قدما أى قدم بيانه في الفطر أمان مات قبل تمكنه من قضاء الصوم كان مات عقب رمضان واستمر به العذر الى ان مات فلا فدية عليه ان فاته بعد ذوالا فكم من مات بعد تمكنه منه الثانية جازر للشخص في سن الكبير بان صار شيخا أو صار عجوزا تركه ان تحقق الضرر رأى بان كان يلحقه مشقة ومثاله المريض الذى لا يرجى برؤه ولا يجب القضاء بل يطعم ان كان حرا عن كل يوم مدا كما قال بل تعين الادا الى آخر البيت وذلك لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين اذا لم يظف يقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه بعد الكبر أو ان كلمة لا مقدرة أى لا يطيقونه أما الرقيق فلا فدية عليه اكبرا ومرض أو مات رقيقا الثالثة الحامل ولوم من زنا والمرضع ولو مستأجرة أو متبرعة ان خافت من حصول ضرر بالصوم كالضرر الحاصل للمريض على أنفسهما أى ولو مع الولد أفطرتا وجوبا كما قال وحامل ومرضع تضررت بصومها أو ضر طفل أفطرت ويجب عليهما مع القضاء بلا فدية كالمرضى وان خافتا منه على أولادهما فقط بان تخاف الحامل من اسقاطه والمرضع ان يقل اللبن فمك الولد أفطرتا أيضا ويجب عليهما القضاء للفطر والغدية كما قال وان يكن خوف فاعلى طفل وجب مع القضاء عن كل يوم مذهب وهو رطل وثلاث بالغدادى كالمريض وذلك لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انهم انسخوا فى حق الحامل والمرضع روادى البهق عنه والاصح أنه يلحق بالمرضع في لزوم ما مر من افطرتا لما شرف على الله - لك بغرق أو غيره لانه فطارت تفق به شخصان فيمعلق به بدلان القضاء والكفارة * (فائدة) * مصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط دون بقية الاصناف ولا يجب الجمع بينهما وله صرف امداد من الفدية الى شخص واحد لا صرف مدالى شخصين الرابعة المريض وان تعدى بسببه والمسافر سفر اطول يلام باحاطة بطهران بنية الترخص ويقضيان كما قال وقطار ذي تعرض وذى سفر الى آخر البيت وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أى فافطرت فعدة من أيام أخر ولا بد في فطر المريض من مشقة تبج له التيمم فان خاف على نفسه الهلاك أو ذهب منفعة عضو وجب عليه الفطر لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وان غلب عليه الجوع والعطش حكم المريض وأما المسافر السفر المذكور فيجوز له الفطر ان لم يتضرر به ولكن الصوم أفضل فان تضرر به فالفطر أفضل الخامسة من ترك قضاء رمضان بعد تمكنه حتى دخل رمضان آخر لم يمه مع القضاء لكل يوم مذهب بدخول رمضان وتكررت بتكرار السنين على الاصح كما أفاده بقوله من زيادته وكل شخص بالقضا تأخرا الى آخره والالف في قصرا وأطلعها ما قدما وتأخرا وكفرا للاطلاق وقوله ان تحقق يجوز بناؤه لافعال والمفعول وقوله بلاقضاء بالضر وقوله أو ضر بفتح

ومن تمت بلاقضاء ان قصرا
كان الولي بعده مخيرا
ان شاء صام صومه أو أطلعها
عن كل يوم مذهب قدما
وجازر للشخص في سن الكبير
ترك الصيام ان تحقق الضرر
ولا قضاء بل تعين الادا
عن كل يوم مذهب للعدا
وحامل ومرضع تضررت
بصومها أو ضر طفل أفطرت
وان يكن خوف فاعلى طفل
وجب
مع القضاء عن كل يوم مذهب
وقطار ذي تعرض وذى سفر
قصر مباح والقضالم يغفر
وكل شخص بالقضا تأخرا
حتى أتى شهر الصيام كفرا
وعدة الامداد كالايام
وكررت تكرار الاعوام

الضاد المجمة بعد هاراع مفتوحة معناه ضرر فادغم الراء في الراء للوزن وقوله مع القضاء بالقصر وقوله مباح بالرفع خبر اقوله وفطر ولتختم الباب بشئ من الصوم المسنون ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم قال من صام يوماً في سبيل الله باع - د الله وجه - عن النارس - بعين خربا فبسن صوم الاثنين والخميس ويوم عرفة وناسوا عوا عا شورا عوس - تة من شوال لادلة شهيرة ويكره افراد يوم الجمعة والسبت أو الاحد بالصوم وصوم الدهر مكره ولمن خاف ضررا أو فوات حق ومستحب لغيره ويحرم صوم المرأة تطوعا وزجها حاضر الا باذنه ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة نافذة فله قناعها وحرم قطع صوم واجب أو صلاة واجبة وأفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقي الاشهر الحرم ثم شعبان والله أعلم

* (باب الاعتكاف) *

اعلم ان الناطم عقب الصوم بباب الاعتكاف لما اشار كنهم في العبادة البدنية والاعتكاف لغت لزوم الشئ وحبس نفسه عليه خيرا كان أو شرا وشرا اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم اعتكف العشر الاواسط من رمضان ثم اعتكف الاواخر ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا إلى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين وأركانه للبيت النبوية ومعتكف ومعتكف فيه وكلها ستأتي

* (والاعتكاف سنة وليعتبر * وجوبه في حق من له نذر) *

* (فليس من شروطه الصيام * بل شرطه التمييز والاسلام) *

* (وليست به مسجد والنية * وليتو في مندوره الفرضية) *

* (وبالجنون والجماع يبطل * كذا يحيض ونفاس يحصل) *

* (وبالخروج يبطل المندور * لكن لعذر يخرج المعذور) *

الاعتكاف سنة مؤكدة فقد ورد من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة فهو مستحب في جميع الاوقات وفي العشر الاخير من رمضان أكثر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعة ليلته القدر ولا يجب الا بالنذر كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وليعتبر وجوبه في حق من له نذر وليس من شروطه الصيام بل يشترط أن يكون مع الصيام خيرا وجامنا خلافا من جعل له شرطاً فيه بل شرطه التمييز والاسلام فلا يصح اعتكاف صبي غير مميز ولا كافر وشروطه أيضا العقل والنقاء عن حيض ونفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف مجنون وسكران ومغمى عليه لعدم نية الكافر ومن لا عقل له ولا اعتكاف حائض ونفاس وجنابة المحكك في المسجد عليهم وشروطه لبعده بقدر ما يسمى عكوفاً أي إقامة فلا يكفي مجرد عبورهم ولا أقل ما يكفي في طمأنينة الصلوة وبسن ان يكون يوماً كاملاً لا خروجا من الخلاف فان من قال ان الصوم في الاعتكاف شرط لا يصح اعتكافه أقل من يوم وشروطه ان يكون بمسجد فلا يصح في غيره لا بتباعد واه الشيخان وللاجماع وقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والجامع وهو مسجد الجمعة أفضل للاعتكاف من بقية المساجد وللغرض من الخلاف وللإستغناء عن الخروج للجمعة وشروطه النية في ابتدائه كالصلاة لانها تميز العبادات عن العادات ويتعرض في نذره لفرضية كما أفاده بقوله من زيادته وليتو في مندوره الفرضية واعلم انه لا يقتضي من العبادات الى المسجد الا التحية والاعتكاف والطواف وبالجنوب أي والاشجار والجماع وان لم ينزل يبطل الاعتكاف المندور فيه التوالى اذا كان ذا كراهة عالم بالتحریم الجامع فيه سواء جاسع في المسجد أم عذر الخروج منه لاستصحاب حكم الاعتكاف عليه حائذاً وكذا يبطل بحيض ونفاس يحصل في امرأة لا تخلو عنه غالباً وبالخروج من المسجد بكل بدنه بلا عذر يبطل الاعتكاف المندور وغيره وان قل زمنه لمسا فاته من اللبث لم يكن لعذر من بول وغائط وغسل من جنابة أو حيض أو نفاس ان طال مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عنه غالباً أو مرض لا يمكن الاقام معه يخرج المندور ويجب قضاء أوقات الخروج بالاعتكاف الذي

* (باب الاعتكاف) *

والاعتكاف سنة وليعتبر

وجوبه في حق من له نذر

وليس من شروطه الصيام

بل شرطه التمييز والاسلام

وليست به مسجد والنية

وليتو في مندوره الفرضية

وبالجنون والجماع يبطل

كذا يحيض أو نفاس يحصل

وبالخروج يبطل المندور

لكن لعذر يخرج المعذور

لا ينقطع التتابع بها الا اوقات قضاء الحاجة (تنبيه) يبطل أيضا بالبشارة بشهوة فيمادون الفرج ان أنزل
والاذلا ولا ينقطع التتابع بالخر وج مكرها بغير حق ولا يخرج مؤذنا راتب بمناورة للمسجد منقص له عنه
أوعن رجبته فريضة منها لافه صعودها للاذان والاف الناس صوته ولو نذر مدة متتابعة لزمه التتابع فيها
وفي مدة الايام يلزمه اعتكاف الليالي المختلة بينها في الارح والصبح انه لا يجب التتابع بلا شرط ولو نذر يوما
لم يجز تفريق ساعاته * (خاتمة) * لو عين الناذر في نذره مسجد مكة أو المدينة أو أقصى تعين فلا يكرهوم غيرها
مقامها لمزيد فضلها ويقوم مسجد مكة مقام الأخير بن يزيد فضله عليها ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى
لمزيد فضله عليه ولو عين غير الثلاثة مسجد لم يتعين ولا يضرب في الاعتكاف التطيب والتزيين باغتسال وقص
شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك فان اشتغل المعتكف بالقرآن والعلم فزيادة خير لانه طاعة في طاعة ولا
يكرهه الصنائع في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكثر منها فان كثر منها كرهت الا كتابة العلم فلا يكره الاكثر
منها فانها طاعة كتعليم العلم لم ذكره في المجموع وله ان ياكل ويشرب ويغسل يديه فيه والاولى ان ياكل في
سفرة أو نحوها وان يغسل يده في طشت أو نحوه ليكون أنظف للمسجد
* (كتاب الحج) *

اعلم ان الحج لما كان واجبا على التراخي ناسب ان يحتم به ربع العبادات وهو يقطع الجهالة وكسرهما اغتنام
قرئ بهما في السبع وهو لغة القصد وشرعا قصد التكعبة للنسك الا في بيانه وهو فرض على المستطيع
لقوله تعالى والله على اناس ح لبيت من استطاع اليه سبيلا وخبر بنى الاسلام على خمس وحديث جوا قبل
ان لا تحجوا قالوا كيف تحج قبل ان لا تحج قال ان تقعد العرب على بطون الاودية بمنعون الناس السبيل
وهو معلوم من الدين بالضرورة يكفر حاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ به اديبة بعيدة عن
العلماء وهو من الشرائع القديمة ترى ان آدم لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون بهذا البيت
قبلك بسبعة آلاف سنة وأول من حج آدم عليه السلام كما قال صاحب التفسير قال انه حج أربعين سنة من الهند
ما شاب وقيل ما من نبي الا حجه وقد اختلفوا في السنة التي فرض فيها الحج فقيل في سنة خمس وقيل في سنة ست
وقيل سنة سبع وقيل سنة ثمان والمشهور سنة ست * (فائدة) * لم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة
سوى حجة الوداع وتسمى حجة الاسلام وقد حج قبل النبوة وبعد هاجان لا يعرف عددها واعتبر بعد ان هاجر
أربع مرات عمرة الحديبية وعمرة التعميم وعمرة من الجعرانة في آخر وقعة حنين وعمرة مع حجة في العيدين
من حديث أنس انه صلى الله عليه وسلم اعتزم أربع حج * (تنبيه) * كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول
من مات ولم يرك ولم يحج سأل الرجعة الى الدنيا وكان نفسه يرفقه تعالى ربارجعون اعلى اعمل صالحا فيما
ترك كذا وكان يقول هذه الآية من أشد شئ على أهل التوحيد

* (كل امرئ فله لزم كما أمر * بان يحج مرة ويعتمر) *

* (ان كان حراما لمسلم كافرا * وأمكن المسير والخوف انتفى) *

* (وواجب الزاد والراحلة * زيادته عن كل ما يحتاج له) *

اعلم ان الحج لا يجب في العمر باصل الشرع الا مرة واحدة وقد يجب أكثر من مرة اعارض كنذر وقضاء عند
فساد التطوع وان العمرة فرض في الاظهر لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اقربوا ما تامين ولا تجب
في العمر الا مرة واحدة اذا تقرر ذلك فكل امرئ ملزم بان يحج مرة ويعتمر ان كان حرا فلا يجبان على من
فيه روق لان منافع مسخرة لسيده وفي ايجاب ذلك اضطرار بسيده مسلمات لا يجبان على كافر أصلي
وجوب مطالبة كالأصله فان أسلم وهو معسر بعد استطاعة الكفر فلا أثر لها الا في المرتد فان كلاً منهما
يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ذكره في المجموع مكافأ بالبلوغ والعقل فلا يجبان على صبي ومجنون لعدم
تكميلهما كسائر العبادات وأمكن المسير الى مكة المشرفة بان يكون قد بقي من الوقت ما يتمكن فيه من
المسير المعتاد لاداء النسك على المعتمد كما نقله الرافعي عن الأئمة ان فرضه بان الصلاح بانه شرط لاستقراره لا

* (كتاب الحج) *

كل امرئ فله لزم كما أمر

بان يحج مرة ويعتمر

ان كان حراما لمسلم كافرا

وأمكن المسير والخوف انتفى

وواجب الزاد والراحلة

زيادته عن كل ما يحتاج له

لوجوبه فقد صوب الامام النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي ان نص الشافعي أيضا يشهد له ويشترط
للوجوب أيضا أمن الطريق ولوطناني كل مكان بحسب ما يليق به كما قال والخوف انتفى فلو خاف في طريقه
على نفسه أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضوها وماله ولوليس سبعا أو عدوا أو صديدا ولا طريق له سواه لم
يجب ان ينسلك عليه لحصول الضرر * (تنبيه) * يجب ركوب البحران غلبت السلامة في ركوبه وتعين
طريقا كسلك طريق البر عند غلبة السلامة فان غاب الهلاك أو استوى الامر لم يجب بل يحرم اضافيه
من الخطر * (تنبيه ثان) * شرط صحة كل من الحج والعمرة الا - الام فقط فالولي أن يحرم عن الصبي
والمجنون ويصح احرام المميز باذن الولي وانما يصح مباشرة من المسلم المميز وانما يقع عن فرض الاسلام
بالمباشرة اذا باشر المكاف الحر فيجزي عن الفقير دون الصبي والعبد اذا كمل ابعده ويعتبر في لزومه
الاستطاعة فلا يجبان على غير مستطيع لفهوم الآية وهي نوعان استطاعة مباشرة واستطاعة تحصيلها بغيره
وقد ذكر الناظم النوع الاول بقوله وواجب الزاده والراحلة الى آخر البيت والمعنى أن يكون واجدا السلك ما
يحتاج اليه من ما كوله ومشروب وملبس حتى السفرة التي ياكل عليها في ذهابه الى رجوعه الى بلده وان لم
يكن له بها أهل وعشيرة لما في الغربة من الوحشة وانتزاع النفس الى الاوطان فلولم يجد ما ذكر لكن كان
يكسب في سفره ما يفي بمؤنته وسفره طويل مرحلتان فاكثرت لم يكاف الحج لانه قد ينقطع عن الكسب اعارض
ونقد بأن لا ينقطع فالجميع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة وان قصر سفره وهو يكسب في كل يوم
كفاية أيام كاف الحج بان يخرج له اقله المشقات بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يوم فلا
يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر ولا بد أن يكون واجدا للراحلة الصالحة لئلا يشترط
استتجار بمن أو أجرة مثل لمن يئنه وبين مكة مرحلتان فاكثرت قدر على المشي أم لا لكن يشدب للقدار على
المشي الحج خروجا من خلاف من أوجبه ومن يئنه وبين مكة مرحلتان وهو قوي على المشي يلزمه الحج
لعدم المشقة فلا يعتبر في سفره وجود الراحلة فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجوده وحمل وشرايك يجلس
في الشق الآخر ويشترط كون الزاد والراحلة فاضلين عن دينه ومؤنته عليه نفقة لهم مدة ذهابه وايابه كما
أفاده بقوله من زيادته عن كل ما يحتاج له والاصح اشتراط كونه فاضلا عن مسكنه وعبد يحتاج اليه بخلافه
ويشترط وجود الماء والزاد في المواضع المعتادة - له فيها وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وعلاف
الدابة في كل مرحلة ويشترط في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرّم أو نسوة ثقات والاصح أنه لا يشترط محرّم
أو زوج لاحدا من وانه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابن أو اما النوع الثاني وهو استطاعة تحصيله بغيره فن
مان وفي ذمته وجب الاجتاج عنه من تركته والمعضوب العاجز عن الحج بنفسه الكبير أو غيره ان وجد أجرة
من يحج عنه باجرة المثل لزمه الحج بها ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المأكورة فيمن يحج بنفسه لكن لا
يشترط نفقة العيال ذهابا واباء * (قاعدة) * عن عائشة رضي الله عنها ترفعها اذا خرج الحاج من بيته كان في
حرز الله فان مات قبل ان يقضى نسكه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانفق الدرهم الواحد في ذلك الوجه
يعدل أربعين ألف ألف فيما سواه وعن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه من جاء حاجا يريد وجه الله تعالى فقد
غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وفي حديث ابن عباس من حديث ابن عمر رضي الله عنهما امرؤ عان للحاج
حين يخرج من بيته ان راحلته لا تخطو خطوة الا كتب الله له بها حسنة وحط عنه بها سيئة فاذا وقف بعرفة قال
ينزل الى السماء الدنيا فيقول انظر الى عبادي أتوني شعثا غبرا أشهدكم على اني قد غفرت لهم ذنوبهم وان
كانت عدد قطر السماء ورمل عالج واذا ربي الجار لا يدري أحدا ماله حتى يتوفاه الله يوم القيامة واذا خلق رأسه
فله بكل شجرة قطعت من رأسه نور يوم القيامة فاذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
رواه الاثر في تاريخ مكة من حديث أنس رضي الله عنه من يذاته وقال لا تضع ناقتك خفا ولا ترفعها الا كتب
الله لك به حسنة وما عاكسيتها وأما ركعتان بعد العواف فتعزل رقبته من ولدائه عيل وأما سعيك بين الصفا
والمروة فيعدل سبعين رقة وزاد في الوتوف فيقول عبادي مغفور لكم ولبن شعثكم له وأما رميك الجار فيغفر لك

بكل حصاة رميتها كبيرة من السكائر الموقفات وأما تحريك قد خور لك عند ذلك وقال في الطواف فيأتي ملك
فيضع كفيه بين كتفك ويقول لك اعلم لما قد بقي فقد غفر لك ما مضى ثم شرع الناطم في بيان أركان الحج
والعمرة فقال *

(أركانه الاحرام والوقوف مع * حلق وسعي والطواف اذ رجع) *

(وكلاهما غير الوقوف تعتبر * أركان كل عمرة بها اعتبر) *

أركانه أي الحج ستة * الأول الاحرام بالنية بان ينوي الدخول في الحج لخبرنا عن الاعمال بالنيات ويستحب
اللفظ بما نواه فيقول بقبامه واسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك إلى آخره وينعقد معينا بان
ينوي حجا أو عمرة أو كلاهما وما هو مطلقا بان لا يزيد في النية على نفس الاحرام وسعي الاحرام بذلك لا يقتضاه
دخول الحرم وتحريم الانواع الاربعة * (تنبيه) * يسن الغسل للاحرام كما سري في باب الغسل وان يطيب
بدنه للاحرام ولا بأس باستدامته بعد الاحرام وخضبت يدي امرأة إلى الكعبة عن بالحناء ومسح وجهها
بشيء منه وان يصلي مر بد الاحرام في غير وقت الكراهة تركعتين للاحرام ويستحب دخول مكة قبل الوقوف
بعرفة والافضل دخولها من ثنية كداء بالفتح والمد وهي العليا وان لم تكن بطريقه ويخرج من ثنية كدى
بالضم والقصر وهي السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واذا دخل مكة ورأى الكعبة تنبذ رفع
يديه وان يقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه ممن حجه وأعتمره
تشريفا وتعظيما وما بر الله منكم السلام ومنك السلام فيمنار بنا بالسلام ويدخل المسجد من
باب بني شيبه وان لم يكن بطريقه ويمد أبطواف القدوم كما يأتي بيانه ومن دخل الحرم لالنسك بل لحو تجارة
سن له احرام بنسك والركن الثاني الوقوف بعرفة لخبرنا بالحج عرفته واجبه حضور جزم من أرضه وان كان مارا
في طلب آبق بشرط كونه محرما أهلا للعبادة لا مغصا عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف
من وقت زوال الشمس يوم عرفة إلى فجر يوم النحر وليحذر الانسان من التقصير في يوم عرفة فانه أعظم الايام
والموقف أعظم المواقف والمجامع يجمع فيه الاولياء والخواص ويكثر البكاء مع ذلك فهناك تسكب العبرات
وتقال العثرات وترجى الطالبات وينبغي أن يستفرغ الانسان جهده في الذكر والدعاء وقراءة القرآن وأن
يدعو بانواع الادعية ويأتي بانواع الاذكار ويدعو منفردا ومع جماعة ويدعو لنفسه ولوالديه ولما يشاء
وأقارب وأصحابه وأصدقائه وأحبائه وسائر من أحسن اليه وجميع المسلمين وفي الصحيحين أفضل الدعاء دعاء
يوم عرفة وخبر ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له * (فائدتان) * الاولى في كتاب
الدعوات من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا من قرأ قل هو الله أحد بدوم عرفة ألف مرة أعطى
ما سأل * الثانية في التعريف بغير عرفة بخلاف ففي البخاري أول من عرف بالبصرة ابن عباس ومعناه انه اذا
صلى العصر يوم عرفة أخذ في الدعاء والذكر والضراعة كما يفعل أهل عرفة والاهل قال الامام أحمد أرو
أنه لا بأس به وقد فعله الحسن وجماعة وكبره جماعة منهم الامام مالك قال النووي ومن جعل له بدعة لم يلحقه
بفاحش البدع بل يخفف أمره أي اذا خلع عن اختلاف الرجال بالنساء والافه من أخفها والركن
الثالث الحلق أو التقصير لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بالدم كالأطواف وأقله ثلاث شعرات أي أقل
ما يجزئ حلقا أو تقصيرا أو تنقفا أو حرقا أو قصا أو بنورة * والركن الرابع السعي لما روى الدارقطني وغيره
باسناد حسن كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم لم يستقبل القبلة وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد
كتب عليكم واجبات السعي ثلاثة الاول أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وعوده منها اليه مرة أخرى والثاني
أن يكون سبعاً والثالث أن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم
الوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف قدوم لم يسكن له أعادته ويستحب أن يرقى الذكرك على الصفا والمررة وقد
قامه فاذا رقى قال الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً ويعيد
الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً وان يمشي أول السعي وآخره وان يعد في الوسط ووضع النوعين مع وفهناك

أركانه لاجرام والوقوف مع
حلق وسعي والطواف اذ
رجع
وكلاهما غير الوقوف تعتبر
أركان كل عمرة بها اعتبر

وأما المرأة فلا ترقى على الصفا والمروة لانه أستراها وانما جعل التخميد والتليل دعاء لانه ثناء على الله تبارك وتعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته فوق ما أعطى السائلين وقد قال الشاعر
 إذا أننى عليك المرء يوما * كفاه من تعرضه الثناء

والركن الخامس الطواف للافاضة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وواجبات الطواف بأنواعه ثمانية الاول ستر العورة والثاني طهره عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس كفى الصلاة لوزلاى الطواف جدد الستر والظاهر وبني على طوافه والثالث جعل البيت عن يساره دار اتقاء وجهه والرابع بدؤه بالحجر الاسود بخذاله بجميع بدنه فلو بدا بغيره لم يحسب ما طافه فاذا انتهى اليه ابتداء منه ولو مشى على الشاذران الخارج عن عرض جدار البيت أو من الجدار في موازاته أو دخل من أحد فتحتي الحجر المحوط بين الركنين الشاميين لم يصح طوافه والخامس كونه سبعاً والسادس كونه في المسجد والسابع نية الطواف ان استقل بان لم يشمله نسك والثامن عدم صرفه لغيره كطلب غريم أو ما للسنة فن يطفو ماشياً ويستلم الحجر أول كل طوفه ويقبله ويضع جهته عليه فاذا عجز استلم فان عجز أشار بيده ويراعى ذلك في كل طوافه ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم الركن اليماني ولا يقبله وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقبل قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار وعند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى الميزاب اللهم أظنى في ظلك يوم لا نل الا ظلك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرباً هنيئاً لا أطمأ بعده أبداً اذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامي واليماني اللهم اجعله بحاميه وراسعياً مشكوراً وعاملاً مبروراً وتجاراً نافعاً تبارك يا عزيز يا غفور وبين الركنين اليمانيين بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويدعو بما شاء وما نور الدعاء أفضل من غير المأثور * (فرع) * لو شك في عدد الطواف أو السعي أخذ بالاقلى والركن السادس ترتيب معظم الاركان بان يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والخلق أو التقصير والطواف على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم ولم يتعرض الناظم لهذا لركن كاصله وقد عده في الروضة ركناً في المجموع شرطاً وما في الروضة أنسب كفى الصلاة وقول الناظم اذ ارجع أى من معنى المسكة وقوله وكها غير الوقوف الى آخر البيت أشار به الى أركان العمرة وهى خمسة الاحرام والطواف والسعي والخلق والترتيب في جميع أركانها كما ذكرناه وذلك لشمول الأدلة السابقة واعلم ان الركن والواجب عندنا مترادفان الا في هذا الباب فقط فالغرض ما لا توجد ماهية الحج الا به ولا يجبر تركه بدم والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله والمسافر غا الناظم مما لا يجبر تركه شرع فيما يجبر تركه فقال

* (والواجب الاحرام من ميقاته * والرمي للحجار في أوقاته) *

* (وان يبيت الشخص في المزدلفه * وفي منى الليالي المشرقة) *

* (وترك ما يسمى محيطاً ساتراً * وان يطوف للوداع آخره) *

والواجب أى الواجبات غير الاركان خمسة الاول الاحرام من ميقاته ولومن آخره والافضل من أوله والميقات في اللغة الحد والمراد به هنا زمن العبادة ومكانها فالميقات الزمانى للحيج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة فلو أحرم به في غير وقتها انعقد عمره وجميع السنة وقت احرام للعمرة والميقات المسمى للحيج في حق من بمكة نفس مكة وميقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب الحففة وميقات المتوجه من تهامة اليمن يلزم وميقات المتوجه من المشرق والعراق وغيره ذات عرق والاصل في المواقيت خبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام الحففة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن

والواجب الاحرام من ميقاته
 والرمي للحجار في أوقاته
 وان يبيت الشخص في المزدلفه
 وفي منى الليالي المشرقة
 وترك ما يسمى محيطاً ساتراً
 وان يطوف للوداع آخره

يعلم وقال هن لهن ولهن أنى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ
 حتى أهل مكة من مكة ومن سلك طريقاً لا ينتهي إلى ميقان فإن حاذى ميقاناً أحرم من محاذاته أو ميقانين
 فلا يصح أنه يحرم من محاذاته أبعدهما وإن لم يحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقان
 فيبقائه مسكنه ومن بلغ ميقاناً غلب من يذنب كما ثم أراد فيبقائه موضعاً وإن بلغه مريد لم يجز تجاوزته بغير
 إحرام فإن فعل لم يلزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق يخوفه فإن لم يعد لم يلزمه دم وإن أحرم
 ثم عاد فلا يصح أنه إن عاد قبل أن يذنب به ينسك سقط الدم والأفلا وميقان العمرة مرة لمن هو خارج الحرم ميقان
 الحج ومن بالحرم يخرج إلى أدنى الحل ولو لم يخطو فإن لم يخرج وثقى بأفعال العمرة أجزأته في الظهور وعليه دم
 ولو خرج إلى الحل بعد إحرامه سقط على المذهب وأفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية والواجب
 الثاني الرمي للجمار في أوقاته أي جرة العقبة بسبع حصيات ورمي الجمار الثلاث إذا عاد إلى منى وبأن فيها
 وليالي التشرية الثلاث إذا لم ينقر في الثاني منها كل جرة بسبع حصيات فمجموع الرمي سبعون حصاة
 وبشرط أن يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم يختم بجمرة العقبة وعبارة الناطم بقوله والرمي للجمار وأجود
 من قول أصـ له ورمي الجمار الثلاث لشموله جرة العقبة يوم النحر كما قدرته في كلامه فإنه واجب بجمرة بركه بدم
 ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى وقت اختياره إلى غروب شمس يومه وأما وقت الجواز فإلى آخر أيام
 التشريق ويدخل رمي كل يوم من أيام التشريق بزوال شمس ويخرج وقت اختياره بغيرهم ولو أوقات الجواز
 فإلى آخر الوقت من أيام التشريق وبشرط رمي النحر وغيره بكونه سبع مرات بكونه بيد وكونه بحجر فيجزي
 بأنواعه وقصد المرمى وتحقق أصابته بالحجر وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمد أو سهواً تركه في باقي الأيام على
 الظهور ولا دم فإن لم يتدارك وجب الدم فإن ترك رمي يوم النحر أو يوم من أيام التشريق بدم وكذا في اليومين
 والثلاثة وكذا لو ترك السكك عند الجهور والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات وفي الحصة الواحدة دم
 طعام وفي الحصة من مدان والواجب الثالث أن يبيت الشخص بالمزدلفة والواجب في البيت بها ساعة في
 النصف الثاني من الليل فإذا دفع قبل النصف الثاني لم يلزمه العود فإن لم يعد حتى طلع الفجر لم يلزمه دم وبسن أن
 يأخذ منها حصي الرمي وهو سبعون حصاة منها سبع للرمي يوم النحر والباقي لأيام التشريق وهو ثلاث وستون
 حصاة لكل جرة سبع حصيات وبسن أن يرمي بقدر حصي الحذف وهو طول الأثمة طويلاً وعرضاً بقدر
 الباقلا ومن عجز عن الرمي استعاب من رمي عنه ولو أوجب الرابع أن يبيت في منى إلى أيام التشريق معظم
 الليل ويحفل وجوب مبيت الله له الثلاثة قلن لم ينظر النفر الأول كما أشرت إليه بقولي فيما سار إذا لم ينظر في الثاني
 منها فن ترك المبيت في الليلة إلى الثالث لم يلزمه دم أو في ليلة فداء أو ليلة فدان نعم يجوز تركه للمعذور كرماء
 الأبل وأهل سقاية العباس والواجب الخامس التحذير عن محرمات الإحرام كما أفاده من زيادته بقوله وترك
 ما يسمى بجبلاً ساتراً وسبأتي إيضاحه والواجب السادس طواف الوداع كما قال من زيادته بخلاف الأصل حيث
 جعله من السنن وإن بطوف الوداع آخر أي إذا أراد الخروج من مكة سواء كان حجاً أم لا فأقبا بقصد الرجوع
 إلى وطنه أم مكياً سافر لحاجة ثم يعود وسواء كان سفره طويلاً أم قصيراً النبوة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قولاً وفعلاً فمن تركه لم يلزمه دم ومن خرج بلا ووداع وعاد قبل مسافة القصر وطاف سقط عنه الدم أو بعدهما
 فلا في الأصح وللحائض النفر بلا ووداع فلو طهرت قبل مقارفة نقطة مكة لم يلزمها العود والطواف أو بعدهما فلا
 والنفساء كالْحائض ولا يكت بعدد فان مكث لغير اشتغاله بأسباب الخروج كسر العزل أو شد الرحلة ونحوهما
 لم يجز إلى عادته والأصح أن طواف الوداع ليس من المناسك وقول الناطم يسمى بمعنى للمفعول * (فائدة) *
 قال الشافعي رحمه الله بسن لمن فرغ من طواف الوداع أن يأتي المأتم فيلصق بطنه وظهره بمحاطة البيت
 ويسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويدعو بما أحب والمأثور
 أفضل ومنهم اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك جلتني على ما سخرتني من خلقك حتى صيرتني في
 بلادك وبأمتي بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت عن راضياً فادعني رضا والافن الآن

قبل ان تنأى عن بيتك دارى و بعد عنك مزارى هذا اوان انصرفى ان اذنت لى غير مستبدل بك ولا راغب
عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى وأحسن منقلبى وارزقنى العمل بطاعتك
ما أبقيتنى واجمع لى خبرى الدنيا والآخرة ذاك على كل شئ قد برقا در على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ويسن دخول البيت والصلاة فيه

* (ويستحب أن يلي الفتى * وأن يطوف للقُدوم اذأتى)
* (وأن يكون مفرد المذكر * بأن يحج ثم يعمر - يدعى -)
* (وركعتان للطواف أكدا * كذا البياض والازار والردا) *

اعلم أن سنن الحج كثيرة وذكر الناظم منها أموراً أولها التلبية الا عند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها
ويستحب الاكثر منها خصوصاً عند تغير الاحوال كنزول وركوب وصعود وهبوط واختلاط رقيقة وفراغ
صلاة وغير ذلك ومن لا يحسن العربية يأتى بها بلسانه وصيغتها اليك اللهم ليكن ليكن لاشرى لك لبيك ان
الجد والنعمة لك والمال لاشرى لك لك ولسن أن يرفع الرجل صوته بهم بحيث لا يضر نفسه وتقتصر المرأة على
سماع نفسها واذا رأى ما يجبه قال ليكن ان العيش عيش الآخرة واذا فرغ من التلبية صلى وسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم وسال الله الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار واناها طواف القدوم كما قال وان يطوف
للقدوم اذأتى للاتباع ولودخل والناس فى مكتوبة صلاها معهم أو لا ولو أقيمت الصلاة وهو فى أثناء الطواف
قدمت الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت امرأة ثم راو هى جيلة أو شريفة لا تبرز
للرجال آخر الطواف الى اليسار ويختصر طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومثله الخلال ومثالها
ان يكون مفرد المذكر من خبره - سلم عن ابن عمر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا
والا فردا فسر الناظم بقوله بان يحج ثم بعد الحج يعتمر بان يخرج الى أدنى الحل ويحرم بالعمرة فان الحج
والعمرة يؤدىان على ثلاثة أوجه الأول هذا والثانى التمتع وهو عكسه والثالث القران بان يحرم بهما معافى
أشهر الحج أو العمرة ثم يحج قبل شروعه فى طواف ثم يعمل عمل الحج فيهما أو أفضلها الافراد ان اعتمر عامه ثم
التمتع أفضل من القران وعلى كل من التمتع والقارن دم ان لم يكونا من حاضرى المسجد الحرام وهم من
مسكنهم دون مرحلتين منه ورابعها ركعتا الطواف كما قال وركعتان للطواف بعده خلف المقام فان
لم يتيسر فى الحجر فان لم يتيسر فى المسجد فان لم يتيسر نحيث شاء من الحرم ثم فى أى موضع شاء من غيره ولا
تفوت الأجرة وخامسها ما تضمنه قوله كذا البياض والازار والردا والمعنى يسن أن يلبس لاحرامه ازارا ورداء
أبيضين جديدين والافغسولين ونعلين وحذف الناظم من أصله هنا أمور البناء على ضعيف ولا بد ان يتجرد
الرجل عند الاحرام عن الخيط وجوباً على العتد ولا تزع على المرأة والخنثى فى غير الوجه والكفين كما يأتى بيانه
فريداً قد بقى للعج سنن كثيرة ذكرت منها جلا فى المناهل ونسرح الزبد ثم شرع فى بيان محرمات الاحرام فقال

* (باب محرمات الاحرام) *

* (وهذه عشر خصال تحرم * من محرم واكلها ستعلم)
* (لبس الخيط معلقا من الذكر * وستر بعض رأسه بلا ضرر)
* (ووجهها كرساه اذا استتر * وقلم أظفار كذا حلق الشعر)
* (وقتل صيد كالخلال فى الحرم * والقطع من أشجاره كالصيد ثم)
* (والوطء والنسكاح والمباشرة * بشهوة ومس طيب عاشره)
* (ثم القدمان كل ما منها وجد * الا النسكاح فهو غير منه - قد)
* (والظفر فيه المد والظفران * كالشعرتين فيه - جامدان)
* (والنسكاح مطلقاً - دأطلا * بالوطء الاوطء من تحلل)
* (وواجب بالوطء هدى والقضا * وكونه فى فاسد به مضى) *

ويستحب ان يلي الفتى
وان يطوف للقُدوم اذأتى
وان يكون مفرد المذكر
بان يحج ثم يعتمر
وركعتان للطواف أكدا
كذا البياض والازار والردا
* (باب محرمات الاحرام) *
وهذه عشر خصال تحرم
من محرم واكلها ستعلم
لبس الخيط معلقا من الذكر
وستر بعض رأسه بلا ضرر
ووجهها كرساه اذا استتر
وقلم أظفار كذا حلق الشعر
وقتل صيد كالخلال فى الحرم
والقطع من أشجاره كالصيد ثم
والوطء والنسكاح والمباشرة
بشهوة ومس طيب عاشره
ثم القدمان كل ما منها وجد
الا النسكاح فهو غير منه - قد
والظفر فيه المد والظفران
كالشعرتين فيه - جامدان
والنسكاح مطلقاً - دأطلا
بالوطء الاوطء من تحلل
وواجب بالوطء هدى والقضا
وكونه فى فاسد به مضى

وهذه عشر خصال من أمور كثيرة تحرم من محرم أي على محرم الحج أو عمرة أو غيرها وكما ستعلم أولها لبس
 المحيط باللقا أو ما في معناه كالتسويج على هيئة اللبد وسواء كان من قطن أو جلد أو غير ذلك في جميع بدنه
 إذا كان معمولا على قدره على الهيئة المألوفة فيه فيخرج مما إذا الردي بغيره أو قباء أو ترز برساويل فإنه
 لأفدية في ذلك والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة تكبر الصحابين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف
 إلا أحد الأيحد نعلين فيلبس الخفين وليقطع ما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران
 أو ورس زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وخرج بقول الناطم من الذكر المرأة فلها لبس
 المحيط بالرأس وغيره إلا القفاز في الاظهر * (تنبيهه) * لو احتاج إلى لبس المحيط لداواة أو حرا أو برد جاز
 ووجب الفدية وثانها ستر بعض رأسه أي الذكر ولو البياض الذي وراء الأذن * وثالثها ستر بعض
 الوجه من المرأة كما قال ووجهها أي المرأة كرساء إذا استتر بما بعد سائر أعرافه من محيط أو غيره كمنسوة
 وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين تخين في الاصح ومحمل التحريم إذا لم يكن عذر كما فاده الناطم من زيادته
 بقوله بلا ضرر فإن كان كداواة أو حرا أو برد جاز ووجب الفدية واحدة نر في ستر الرأس بالذكر عن المرأة
 وفي ستر الوجه في المرأة عن الذكر أما ما لا بعد سائر كوضع يده أو يده غيره أو زنبيل أو وجل أو أنتوسد
 بوسادة أو عمامة والانعماس في الماء والاستظللال بالمحمل وإن مس رأسه فلا يحرم * (تنبيهه) * إذا
 أراد المرأة ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يستره كخوئوب يتخاف عنه بخوخة بحيث لا يقع
 على البشرة وليس لها ستر الكفين ولا أحدهما بالقفاز كما هو شيء يعمل للبدن يحشى بقطن وتكون
 له أزرار ترز على الساعدين من البرد تابسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء بما شمل المحشور وغيره * ورابعها
 قلم أظفاره من اليد والرجل والمراد إزالة التسمية أو غيره وتكمل الفدية في إزالة ثلاثة أظفار وخامسها
 حلق الشعر أي إزالته من الرأس أو غيره بحلق أو غيره قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعورها وشعر
 سائر الجسد ملحق به وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات * وسادسها قتل صيد بري ما كول وحشي
 كالللال أي يحرم على الللال اصطياد الماء كول أو المنة ولده منه ومن غيره في الحرم بالإجماع كما قاله في
 المجموع والاصل في ذلك قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذته وخبر الصحابين أنه
 صلى الله عليه وسلم لم قال يوم فزع مكة أن هذا البلد حرام بخرمته لا يعضد شجرة ولا ينفر صيده أي لا يجوز
 تنفير صيده لا للحرم ولا لللال فغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم * (تنبيهه) * يذكره أن يقل رأسه أو
 لحية فان قتل منها قلة تصدق ولو بقلة ندبا وبقول الناطم والقطع من أشجاره أي الحرم كالصيد ثم أي
 هناك أشار به إلى أنه يحرم على المحرم والحلال قطع شجر الحرم كقتل الصيد فيحرم قطع كل شجر رطب غير
 مؤخر حي إلا اليابس وكذا العوسج وكل ذي شوك على الصبيح والمستنبت كغبره على المذهب والظاهر
 تعلق الضمان به فتضمن الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة بشاة وان صغرنا فلقمة فتضمن الكلال
 بالقيمة فان أخاف فلا وان كان يابس فطعمه فلا يابس أو فلقمة فمن ويجوز ذلك للعذر كرمي الهائم فيه وأخذ
 لعلها ويحل الأذخر وكذا غيره للدواء * (تنبيهه) * صيد حرم المدينة حرام وكذا وج الطائف ولا يضمن
 في الجديد * (قائدة) * حدود الحرم معروفة ونظم بعضهم مسافة أميال يقال
 وللحرم العديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا زمت اتقائه
 وسبعة أميال عراق وطائف * ومن حدة عشر ثم تسع جعرانه
 وزاد بعضهم ومن عن سبع بتقديم سينها * وقد كملت فاشكر ربك إحسانه
 * وسابعها الوطء بأدخال الحشفة أو تحوها من مقطوعها فإنه يحرم بالإجماع ولو لم يمتد في قبل أو دبر ويحرم
 على المرأة التحلل تمكين زوجها المحرم من الجماع لأنه إغالة على معصية يحرم على الحلال وطء زوجته
 المحرمة ونامنها النكاح أي عقد بولايه أو وكالة وكذا قبوله أو توكيله أما الرجعة فلا تحرم عليه على

الصحيح لانها استدامة مكاح وتاسعها المباشرة قبل التحال الاول فيمادون الفرج بشهوة لا يغيرها وكذا يحرم الاستمتاع بالبدن وعائرها من طيب أي استعماله في بدنه أو ما يوسه ولونعلا كالسك والكافور والورس والزعفران وعدم استعماله ان يأكله أو يمتحن به أو يستعط وان يحتوي على مجمرة تعود في تجربته وان يشد المسك أو العنبر في ثوبه أو تضعه امرأة في جيبه أو تلبس الحلي المحشوة أو يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو يدوس الطيب فيعله لانها ملبوسة فيجب مع التحريم في ذلك الفدية * (تنبيهان) * أحدهما لو استهلك الطيب في المخالطة بان لم يبق له ريح ولا طعم ولا لون كان استعماله في دواء جاز استعماله وأكاه ولا فدية وما يقصد به الاكل أو التداوي وان كان له ريح طيبة كالنفاح وسائر الابازير الطيبة كالصابون لم يحرم ولم تجب فيه الفدية * ثانيهما من محرمات الاحرام أيضا ذهن شعر الرأس أو اللحية بدهن غدير مطيب من سم وزبدوزيت وذائب تحم وشع وغديرها ما فيه من القزوين للشعر وتفتيته المنافين لحرم المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأثور به ذلك ففي مخالطته بالدهن المذكور الفدية وخرج بالدهن الاكل فلا يحرم ولا فدية في دهن رأس أقرع وأصابع وذقن أمر دلائل الغناء المعنى والاحرام الاحتجام والقصد ما لم يقطع فيها شعر وقوله ثم الفدا أي الفدية التي بيانا في الفصل الآتي تجب في كل ما منها أي من المحرمات المذكورة وجد الا لكاح فهو غير منعقد فلا تجب فيه الفدية اذ وجوده كالعدم والظفر الواحد اذا أزاله فيه المذم من الطعام وكذا الشعرة الواحدة والظفر اذا أزالها كالشعرتين فيهما مادتان من الطعام ويكمل الدم في إزالة ثلاث شعرات وثلاثة أطفار كالتقدم وما تضمنه هذا البيت من زيادته واعلم ان المذمور له الحلق اذا كثر الهوام برأسه أو كانت به جراحة أو حوجه أذاها الى الحلق وعليه الفدية ولو نبتت شعرة أو شعرات داخل الجفن وكان يتأذى بها فله قلعها ولا فدية عليه لان التأذى من نفس الشعر فهو كالصيد الصائل على الحرم بخلاف الصورة الاولى ولوحاق الرأس أو قلم الظفر ناسيا وجبت الفدية على الاصح لان الاتلافات لا تفرق فيها بين العمد والخطا كفي ضمان الاموال وقوله وانسكبان أي الحج والعمرة مطلقا قد أبطل بالوطء في الفرج فقط وان لم ينزل اذ اوقع في العمرة قبل الفراغ منها وفي الحج قبل التحال الاول قبل الوقوف بالجاسع وبعده خلا فلا يبي حنيفة لانه ووطء صادف احراما صحيحا لم يحصل فيه التحال الاول ولو كان المجامع في الحج والعمرة رفقا أو صياحيم لقوله تعالى لا تفرث ولا فسوق والفرث الجساع والفسوق العصيان والآية لفقاها لفظ الخبر ومعناها النهي أي لا تفرثوا ولا تفسقوا ولا صل في النهي الفساد وقاسوا العمرة على الحج أما غير المميز من صبي ومجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسي والجاهل والمكروه واجب في الوطء المذكور هدي وهو بدنة فان لم يجد بدنة فبقرة فان لم يجد نسج من اغنم فان لم يجد قوت البدنة بالدرهم واشترى بالدرهم طعاما وصدق به فان لم يجد صام عن كل مذموم واقد كره الناطم بعدوا واجامع المحرم لا يخرج عنه بالفساد بل يجب المضى في فاسد نسك من حج وعمرة ويجب القضاء روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم انهم قالوا من أنسد حنجره مضى في فاسده وقضى من قابل وقول الناطم والظفر والظفر ان يسكون الغناء والاف في قوله فدا بطلا للثنية وفي قوله تحلالا لطلاق * (تنبيه) * يحصل التحال الاول في الحج بطعن اثنين من ثلاث وهي ري يوم النحر والحلق والتقصير والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي من قبل ويحصل به اللبس وسائر الرأس للرجل والوجه للمرأة والحلق والقلم والطيب والصيد ولا يحل به عقد الكساح ولا المباشرة فيمادون الفرج واذا فعل الثالث بعد الاثنين حل التحال الثاني وحل به باقي المحرمات بالاجماع أما العمرة فليس لها التحلل واحد لان الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فابح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ثم شرع الناطم في الفوات فقال

ومن يفت وقوفه تحلالا
بعمره ان كان عن حصر خلا
أوفاته ركن سواء لم يحل
من ذلك الاحرام الا ان فعل
وان يفتيه واجب بوقدما
أو سنة فبأشئ الزما

- * (ومن يفت وقوفه تحلالا * بعمره ان كان عن حصر خلا) *
- * (أوفاته ركن سواء لم يحل * من ذلك الاحرام الا ان فعل) *
- * (وان يفتيه واجب بوقدما * أو سنة فبأشئ الزما) *

في هذه الايات مستلزمات الاولى من فاته الوقوف بعرفة وبلوائه بفن الحج تحلل وجوباً بعمرة أى بعملها من ما واف وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم وحاق لان في بقائه بحجر محراب جاشدا بعد سراحته له ويجب قضاء الحج الذي فاته بوقوف عرفه فرضاً كان أو تطوعاً أو بالمراد ما لك في الموطأ باسناد صحيح عن هبار بن الاسود ان عمر رضي الله عنه أفتى بذلك واشتهر في الصحابة ولم ينكر وبوجب عليه مع القضاء الهدي أيضاً هودم التمتع وسبباً بيانه * (تنبيه) * انما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ عنه بان حصر فسلك طريقاً آخر فاته الحج وتحلل بعمرة فلا إعادة عليه لانه بذل ما في وسعه وهذا مراد الناطم بقوله من زيادته ان كان عن حصر خلافهما الثانية من فاته ركن من أركان الحج سواء أى الوقوف أو من أركان العمرة لم يحل بفتح المنشأة التختية وكسر المهملة أى لم يخرج من ذلك الاحرام الان فعل ذلك المتروك ولو بعد سنين لان الطواف والسعي والالحاق لا آخر لوقتها وان يفتر واجب من واجبات الحج والعمرة المتقدمة محمداً أو هو أوجه لا يرق دماً وجوباً به وشاة تجزئ في الاضحية وهو المراد هنا حيث أطلق أو ترك سنه من سنين الحج أو العمرة لم يلزمه بتركها شيء كتركها من سائر العبادات والالف في قوله تحللاً والزالا طلاق وقوله فعل والزما بالبذاء للمفعول

(فصل) في بيان الدماء وما يقرم مقامها

- * (وسائر الدماء في الاحرام * محصورة في خمسة أقسام) *
- * (فالاول المرتب المقدر * بترك أمر واجب ويجبر) *
- * (بذبح شاة أو لا أو صاماً * للجز عنه عشرة أياماً) *
- * (ثلاثة في الحج في محله * وسبعة اذا أتى لاهله) *

اعلم أن المقصود بهذا الكلام على أمرين أحدهما أى دم يجب على الترتيب أى دم يجب على التخيير وهاتان الصفتان متقابلتان فعنى الترتيب انه يتعين عليه الذبح ولا يجوز العدول الى غيره الا اذا عجز ومعنى التخيير انه يفوض الامر الى خيره فله العدول الى غيره مع القدرة عليه والثاني أى دم يجب على سبيل التقدير أى دم يجب على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان أيضاً فعنى التقدير ان الشرع قدر البذل العدول اليه ترتيباً أو تخييراً لا يزيد ولا ينقص ومعنى التعديل انه أمر به بالتقويم والعدول الى الغير بحسب القيمة اذا تعذر ذلك فسائر الدماء الواجبة في الاحرام بترك ما مور وار تكافئ منى محصورة في خمسة أقسام فالاول المرتب المقدر وهو الدم الواجب بترك واجب مما سار ويجبر الواجب المتروك بذبح شاة تجزئة في الاضحية أو سبع بدنة أو سبع بقرة فان لم يجد صام عشرة أيام بدلها أو جازاً لثلاثة في الحج في محله لقوله تعالى فمن لم يجد أى الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج أى بعد الاحرام بالحج فلا يجوز تقديمها على الاحرام بخلاف الدم ويستحب قبل يوم عرفة لانه يستحب للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر ولا في أيام التشريق في الجديد وصام بعد الثلاثة سبعة من الايام اذا أتى أى رجع الى أهله ان أراد الرجوع اليهم لقوله تعالى وسبعة اذار جعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم للمستعنين من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذار جع لاهله رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الظاهر بل لانه فان أراد الإقامة بمكة صامها كافي الجبر ويندب تسابع السبعة اذ جاء كائن أو نضاه * (تنبيهان) * أحدهما لوفات الثلاثة في الحج بعد ذراؤه يره لزمه قضاءها بينا وبين السبعة بقدر أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق ومدة مكان السيرة الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء (ثانيهما) قول الناطم بترك أمر واجب شامل لثلاثة أنواع دم التمتع وانما وجب بترك الاحرام بالحج من الميقات والثاني دم الفوات للوقوف بعد التحلل بعمل عمرة والثالث الدم المنوط بترك ما مور ومن الواجب ان تقدمت وقت وجوب الدم على التمتع احرامه بالحج لانه حيث تقدمت بعمرة الى الحج والافضل ذبح يوم النحر والالف في قوله صاماً لا طلاق

* (ثاني الدماء تخيير مقدر * بنحو حلق من أمور ونحظر) *

* (فصل) *

وسائر الدماء في الاحرام
محصورة في خمسة أقسام
فالاول المرتب المقدر
بترك أمر واجب ويجبر
بذبح شاة أو لا أو صاماً
للجز عنه عشرة أياماً
ثلاثة في الحج في محله
وسبعة اذا أتى لاهله
ثاني الدماء تخيير مقدر
بنحو حلق من أمور ونحظر

* (فالشاة أو ثلاثة أيام * يصومها أو أصعب طعام) *

* (لستهم من مساكين الحرم * لسكل شخص نصف صاع منه ثم) *

ناني الدماء الواجبة وهو خبير مقدار الدم الواجب بنحو خلق من أمور وتحظر أي تمنع من المحرم كقلم ظفر من يد أو رجل إذا فدية تسكمل في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار كما تقدم بان التحديد الزمان والمكان فالشاة تجب أو ثلاثة أيام يصومها ولو متفرقة أو أصعب طعام يتصدق بها وهي ثلاثة أصعب بعد الهزيمة وضم المهمله جمع صاع لستهم من مساكين الحرم لسكل شخص منهم نصف صاع منه أي من الطعام ثم يفتح المثل أي هنالك وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق فقديته من صيام أو صدقة أو نسل (فائدة) سائر الكفارات لا يزيد المسكين فيها على مد الا في هذه

* (نالتها نخير معدل * بقطع نبت أو بصيد يقتل) *

* (فان يكن للصيد مثل في النعم * فليذبح المثل ابتداء في الحرم) *

* (أو يشتري لاهل ذلك الحرم * حيا بقدر ماله من القسم) *

* (أو يعدل الامداد منه صوما * يصومه عن كل مد يوما) *

* (وخير وافي الصوم والا طعام في * اتلاف صيد حيث مثله نفي) *

نالتها أي الدماء الواجبة وهو خبير معدل الدم الواجب بقطع نبت حرمي أو بصيد ما كول برى وحشى يقتل ومثله المتولد من الماء كول البرى الوحشى ومن غيره كتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى والصيد ضربان ماله مثل من النعم في صورته وخالفته تقر يبافضين بالمثل ومالا مثله فيضن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف فيتبع فان يكن للصيد المقتول أو المزم من مثل في النعم أو شبه أي شبه صوري من النعم فليذبح المثل ابتداء في الحرم ويتصدق به على مساكينه وفقرائه ففي اتلاف النعمة بدنة وفي البقر الوحشى أو حماره بقرة وفي الغزال وهو ولد الطيبة الى أن يطلع قرناه جفرا صغير ففي الذكركردى وفي الانثى عناق فاذا طلع قرناه سمى طيبا والانثى طيبة وفيهما عز وهى الانثى من المعز التي تم لها سنه وفي الارنب عناق وهى أنثى المعز وفي البر بوع جفرة وهى أنثى المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كدش وفي الثعلب شاة وما لا نقل فيه من الصيد يحكم بمثله من النعم عدلان لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم الآية ويجب ان يكون العدلان فقيهين فطنين اذا تقرروا هذا فان شاء أخرج المثل أو قومه بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج واشترى بقبضته طعاما يجزئ في الفطارة وتصدق به وجوباً على مساكين الحرم وفقرائه القانطين وغيرهم كما قال الناطم أو يشتري لاهل ذلك الحرم الى آخر البيت فلم منه انه لا يجوز التصديق بالدراهم أو يصوم عن كل مد من الطعام يوما في أي مكان كان كما قال أو يعدل الامداد عنه الى آخر البيت وأما قوله وخير وافي الصوم الى آخر البيت فاشاره الى أنه اذا كان الصيد مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام سواء كان أكبر جنة من الحمام أم لا فانه يخرج ب قيمته طعاما يتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه أو يصوم عن كل مد يوما في أي موضع كان قياسا على المثلى وانما لزمته القيمة عملا بالاصل في المتقومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد ولانه مضمون لامثله فضمن بالقيمة كما في الآدمي ويرجع في القيمة الى قول عدلين اماما لا مثله مما فيه نقل وهو الحمام وهو ما عاب وهو كاليسام والقمرى والغاخت وكل مطوق ففي الواحدة فيه شاة من ضان أو معز يحكم الصحابة رضى الله تعالى عنهم (تنبيه) معنى قولهم عاب شرب الماء بلامض ومعنى هدر أي رجع صوته وغرد واعلم أن جزء شجر الحرم كجزء الصيد كما فاده الناطم من زيادته

* (رابعا مرتب معدل * فواجب بالحصر حيث يحصل) *

* (دم فان لم يستطع فليطعم * قوتا يرى بقدر قيمة الدم) *

* (وصام عند العجز عن الطعام * ما يعدل الامداد من أيام) *

فالشاة أو ثلاثة أيام

يصومها أو أصعب طعام

لستهم من مساكين الحرم

لسكل شخص نصف صاع منه ثم

نالتها نخير معدل

بقطع نبت أو بصيد يقتل

فان يكن للصيد مثل في النعم

فليذبح المثل ابتداء في الحرم

أو يشتري لاهل ذلك الحرم

حيا بقدر ماله من القسم

أو يعدل الامداد منه صوما

يصومه عن كل مد يوما

وخير وافي الصوم والا طعام في

اتلاف صيد حيث مثله نفي

رابعا مرتب معدل

فواجب بالحصر حيث يحصل

دم فان لم يستطع فليطعم

قوتا يرى بقدر قيمة الدم

وصام عند العجز عن الطعام

ما يعدل الامداد من أيام

رابعها أي الدماء الواجبة وهو مرتب مع عدل دم الاحصار فاذا منع عدو من اتمام نسكه وهو محرم ولم يكن له طريق غيره ذبح هديا وتحلل بقوله تعالى وأنتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي ومعناه فان أحصرتم وأردتم التحلل فعليك بما استيسر من الهدي اذا احصار عجزه لا يوجب الهدي فان لم يستطع فالأظهر ان له بدلا قياسا على دم التمتع وغيره والبدل طعام بقيمة شاة فان عجز عن الطعام صام حيث شاء عن كل مد يوما (تنبيه) لا تحلل بالمرض فان شرطه تحلل به على المشهور والاحصار أحد الموانع من اتمام النسك واذا أحرمت العبد بلا اذن فلسيده تحل له وللزوجة تحليل زوجها من حج تطوع لم ياذن فيه وكذا من الغرض في الاظهر

- * (خامسها يختص بالمجماع * مرتب مع عدل كالرابع)
- * (لكن هنا البعير قبل معتبر * وبعده للعجز رأس من بقر)
- * (وعند عجزه سبع من غنم * ثم الطعام يشترى عند العدم)
- * (بقيمة البعير حيثما وجد * وعدله من الصيام ان فقد)
- * (ولم يجب كون الصيام في الحرم * والهدي والا طعام فيه ملزم)

خامسها أي الدماء الواجبة يختص بالمجماع وهو مرتب مع عدل كالرابع لكن هنا البعير قبل معتبر فيجب به بدنة على الرجل بصفة الاضحية وحيث أطلقت البدنة فالمراد بها هنا البعير ذكرا كان أو أنثى وبعده أي البعير يجب للعجز بان لم يجد رأس من بقر يجزئ في الاضحية وعند عجزه أي رأس البقر يجب سبع من الغنم أي ضان أو معز ثم الطعام يشترى عند العدم بقيمة البعير حيث ما وجد الطعام وعدله من الصيام يجب ان فقد أي الطعام فيصوم عن كل مد يوما في أي مكان كان والمراد بالطعام في هذا الباب ما يجزئ في الفطرة ولم يجب كون الصيام الواجب عليه عند العجز أو التحير في الحرم بل يجزئ به أن يصوم حيث شاء من حل أو حرم كما تقرر ولا منفعة لاهل الحرم في صيامه ويجب فيه تيمم التربة وتعيين جهته من تحت أو غيره كما قاله القمولي والهدي والا طعام فيه أي في الحرم ملزم أي واجب ونجب النفقة على فقرائه ومسكينة كما تقرر ولا يجزئ على أقل من ثلاث من الفقراء أو المساكين أو منهم ما لا يجوز له أكل شيء منه ولا نقله الى غير الحرم وان لم يجد فيه مسكينا ولا فقيرا أو أفضل بقعة من الحرم لزم معتمرا لمرورهم موضع تحلله ولذبح الحاج منى لانهم موضع تحلله ثم زاد الناظم على أصله ما ذكره بقوله

- * (وشربنا من ماء زمزم نذب * للدين والدينيا وكل ما طلب)
- * (كالعلم والنسكاح أيضا والشفاء * وان تزور بعد قبر المصطفى)
- * (صلى عليه ربنا وسلمنا * وآله وصحبه وكرما)

أي شربنا من ماء زمزم نذب للدين والدينيا والشفاء والخبر الحالك في المستدرك ماء زمزم لما شربه فيه شرب للدين والدينيا وكل ما طلب كالعلم والنسكاح أيضا والشفاء ويستحب لمن شربه للمغفرة أو الشفاء من مرض ان يستقبل القبلة ثم يسمي الله ثم يقول اللهم اني بلغني عن رسولك صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما شربه وأنا شربه لتغفر لي اللهم اغفر لي وكذا اذا شربه للشفاء ونحوه ويسن التزود منه وأما ما يذكر على الالسنه ان فضيلته ما دام في محله قال في المعاصد الحسنة فهذا شيء لا أصل له ولزم من أسماء كثيرة منها زمزم وهو زمجريل وسقيا السبعيل وبركة وسيدة وناقة وعوفو بشري وصفية وبرذعصمة وسالملة وميمونة ومباركة وكافية وعافيتة وغذية وطاهرة وحرمية وغير ذلك وخواصها كثيرة ويسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد فراغ الحج لحسن من حج ولم يزورني فقد جفائي وادابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي ومفهومها انها اثره غير اثره فزاره صلى الله عليه وسلم من أهله القربان وأرجح المساعي وأفضل العطلات فاذا انصرف الحاج والمعتمر من مكة يستحب لهم أن يتوجهوا الى المدينة المنورة لزيارته وليكثر المتوجه اليها من الصلوة والسلام عليه ويزيد منها اذا أبصر جدرانها من الاضحية يستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الى وضوءه وهي

خامسها يختص بالمجماع
مرتب مع عدل كالرابع
لكن هنا البعير قبل معتبر
وبعد العجز رأس من بقر
وعند عجزه سبع من غنم
ثم الطعام يشترى عند العدم
بقيمة البعير حيث ما وجد
وعدله من الصيام ان فقد
ولم يجب كون الصيام في الحرم
والهدي والا طعام فيه ملزم
وشربنا من ماء زمزم نذب
للدين والدينيا وكل ما طلب
كالعلم والنسكاح أيضا والشفاء
وان تزور بعد قبر المصطفى
صلى عليه ربنا وسلمنا
وآله وصحبه وكرما

ما بين القبر والمنبر وهي روضة من رياض الجنة كما في الصحيحين فيصلي تحية المسجد بحجب المنبر ثم يأتي القبر
فينسقب على رأسه ويستدير القبلة ويبعد منه نحو أربع أذرع ويصير ناظر إلى أسفل ما يستقبله من مقام
الهيبة والجلال فارغ القلب من علائق الدنيا وسلم ولا يرفع صوته فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا خيرة الله من خلقة السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين السلام عليك
وعلى آلك وأصحابك وأهل بيتك وعلى النبيين وسائر الصالحين أشهد أنك باغت الرسالة وأديت الأمانة
ونصحت الأمة فخر الله عنا خيرا وأفضل ما جرى رسولا عن أمتهم وإن كان قد أوصاه أحد بالسلام قال السلام
عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله
عنه ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه
ومن شاء من المسلمين ويغتنم هذا الوقت الشريف ومن أحسن ما يقول الزائر عند قبره الشريف

يا خير من دقت بالقاع أعظمه * فطاب من نشرهن القاع والأكم

روحي الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

أنت الحبيب الذي ترجى شفاعته * عند الصراط إذا ما زلت القدم

والجذر من الطواف بقبره صلى الله عليه وسلم فإذا أراد السفر استحب أن يودع النبي صلى الله عليه وسلم ويقول
اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر إلى العود إلى الحرم من السبيل بمنك
وفضلك وارزقني العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة ورددنا مسلمين غافلين آمنين * (خاتمة) * يحرم نقل
تراب الحرم وأخبارهما وما عمل من طين أحدهما كإبريق إلى الحل فيجب رده إلى الحرم بخلاف ما رزم كما
مر ويحرم أخذ طيب الكعبة فن أراد التبرك مسحها بطيب نفسه ثم يأخذ من أستاذ الكعبة فالأمر فيه إلى
الامام يصرفه في حفظ مصارف بيت المال بيعا وعطاء لا يلائف بالبلى وبهذا قال ابن عباس وعائشة وأم
سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا لمن أخذ لبسه ولو جنبوا حائضا ويسن للمسافر إذا رجع إلى أهله أن
يحمل لهم هدية ولو حجرا وإن برسل إليهم من يعالهم بقدمه إلا أن الشاة ترجيه كأن كان في قافلة أو نحوها
وهنا انتهى الكلام على ما يتعلق ببيع العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب البيع) *

اعلم أن الناظم أعلى الله درجته فبي بربع المعاملات بعد ختم ربع العبادات لاحتياج قيام البنية الإنسانية
إلى اكتساب ما يقوم به من مأكل ومشرب وسكن ومساكن وأثمان ما يحصل ذلك ونحوه مما
لا غنى عنه إذا الإنسان الواحد في الطباع يحتاج إلى ما تشتمل عليه مدينة كاملة من صناعات وبياعات
وزراعات وحرف وإلى غير ذلك بوضع ذلك أن القرص من الخبر لا يصل إلى العبد ليؤي عليه شذيقه إلا بعد
أن يعمل فيه نحو ما تمصانع فليت شعري متى يعيش العبد القصير العمر أو طويله يحصل بعض تلك
الصناعات فسبحان من يدبر ملكه كيف يشاء وهو الحكيم الخبير وقدم الناظم من ذلك الربع كتاب البيع
على غيره لتضمن البيع تحصيل الأموال واستثمارها والمقصود منها المعاش الدنيوي لأن يكون سبيبا
إلى تحصيل المقصود الآخروي إن شاء الله تعالى والبيع آفة مقابلة شيء بشيء قال الشاعر

مابعثكم مهجتي الأبوصالكم * ولأسلمها الأيديا

وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الاجتماع آيات كقوله تعالى وأحسب الله البيع
وأخبار تكبر مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي
لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه وأركانه ثلاثة عاقده معقود عليه وصيغته

* (يبيع ببيع حاضر مشاهد * ويبيع شيء لم يشاهد فاسد)

* (لكن يبيع شيء ملتزم * في ذمة بالوصف بيعا أو سلم)

* (كتاب البيع) *
يبيع ببيع حاضر يشاهد
ويبيع شيء لم يشاهد فاسد
لكن يبيع شيء ملتزم
في ذمة بالوصف بيعا أو سلم

* (إذا جرى في طاهر معلوم * به انتفاع يمكن التسليم)

* (من مالك أو من له ولاية * بصيغة صريح أو كتابه)

يصح بيع شيء حاضر يشاهد لانتفاء الغرر وبيع شيء لم يشاهد فاسد للمنهى عن بيع الغرر لكن يصح بيع شيء يصح السلم فيه موصوف في الذمة كإقال ما تزم في ذمة بالوصف إذا وجدت الصفة المشرطة ذكرها في باب السلم إلا حتى على ما وصف به الشيء المسلم فيه مع بقية بشرطه لا تنية في باب البيع شرط خمسة أولها الطهارة كإقال إذا جرى أي البيع في طاهر أي أو يطهر بنفسه له كقوله تجس على الاسترشاد منه فلا يصح بيع كلب ولو معلوم بميتة ونجر ونخزير ونحوها الخ ببر النجسين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير وقيس بها ما في معناها ولا يصح بيع ما لا يطهر بالغسل فإنها ما أشار إليه بقوله من زيادته معلوم أي لاهته عاقدين عينا وقدرا وصفته على ما يأتي بيانه حذرا من بيع الغرر المنهى عنه كبيع أحد الثوبين أو العبد من ثلثها ما أشار إليه بقوله به انتفاع أي حسا أو شرعا فلا يصح بيع ما لا نفع فيه لقائه كحبي حنطة أو خمسة كدأة أو رختة أو غراب وحشران لا نفع فيها وإن ذكر لهما منافع في الخواص ولا يصح بيع آفة الله المحرمة كالطنبور والمزمار والباب وإن اتخذت من نقد لا نفع فيها ولا يصح بيع كتب الكفر والتنجيم والشعبذة والفلسفة كالجزم به في المجموع * (تنبيه) * كإلا يصح بيع ما ذكر لا يصح بيع كل سبع لا ينفع كالأسد والذئب ويصح بيع الفهد للصيد والفيل للقتال والتحلل للعسل والطاوس للأنس بلونه رابعها وخامسها ما ذكره بقوله من زيادته يمكن التسليم من مالك أو من له ولاية فلا بد أن يكون مقدورا على تسليمه حسا أو شرعا ليقبض يحصل الغرض ويخرج عن بيع الغرر المنهى عنه كما يأتي فلا بد أن يكون ما كان له صاحب العقد الواقع لحديث لا يصح إلا بشاؤك رواه أبو داود والترمذي وقال إنه حسن فلا يصح بيع الفضولي * (فرع) * لو باع مال مورثه طائفا بنيه وكان ميتا صح في الظاهر ولا بد في صحة البيع من الصيغة وهي الإيجاب من البائع وهو ما دل على التملك بذلك دلالة ظاهرة كعقله وما كتبت والقبول وهو ما دل على التملك دلالة ظاهرة كقبولته وتملكته بقوله تعالى ولانا كأموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض أنيط البيع بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر به لفظ يدل عليه فلا يصح بيعا طائفا ولو في المحقرات والمأخوذ بها كما أخذ ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه بمساو فعمله ويبدله إن تاف ويجوز تقديم لفظ المشتري على لفظ البائع وينعقد بالكتابة مع النية كجذ أولي حاضر لا على ما هو عليه * (تنبيه) * يشترط في الإيجاب والقبول أن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بأرضه عن القبول وإن توافق الإيجاب والقبول معنى فلا وجب بالف مكسورة فتقبل بالف صححة أو عكس لم يصح وبشروط أيضا عدم التعليق والتأخير فلو قال إن مات أبي فمعد بعثك هذا بكذا أو بعثك بكذا شهر الم يصح وذكر الصيغة من زيادة الناطم ولم يتعرض كاصلة لشروط العاقد وشرطه بائعا أو مشتركا بالطلاق تصرف فلا يصح عقد مسمى ومجنون أو مجبور عليه بسفه وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم رضاه يصح بحق كان توجه عليه ببيع ماله لوفاء دين فاصرها الحاكم عليه وإن يكون بصيرا ولا يصح شراء كافر بمصفا ومسلما في الظاهر إلا أن يعتق عليه * (تنبيهات) * تتعلق بالباب أولها قال الدميري في شرح المنهاج فرع السموم التي يقتل قلبها وكثيرها ولا تستعمل في الأدوية لا يصح بيعها على الأصح خلاف الغرر إلى وشيخه وشيخه وأما التي يقتل كثيرها وينفع قلبها في الأدوية كالسموم والافيون والخشخاش فصيح الشيخان جواز بيعه وقال القاضي أبو الطيب يجوز بيع قليله دون كثيره ورواه ابن الصباغ والصواب تحريم بيع الأفيون والتجارة فيه لانه مسكر مخدر مفسد للعقول والأبدان والأبدان ناهيا يصح سلم الاعمي وان عي قبل تمييزه بعوض في ذمته تعين في المجلس وبكل من يقبض عنه أو من يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير قبل عقده عليه كالصير ولو اشترى البصير شيئا ثم عي قبل قبضه لم ينسخ البيع

إذا جرى في طاهر معلوم
به انتفاع يمكن التسليم
من مالك أو من له ولاية
بصيغة صريح أو كتابه

كأصح النوى نالها الأيصع ببيع البصل والجزر ونحوهما في الأرض لأنه غرر. رابعها الوبايع بنقد مثلاً
وتم نقد غالب تعين أو نقدان مثلاً ولا غالب اشترط تعيين لفظاً وتكفي معاينة عوض عن العلم بقدره كتنفاه
بالتحقق المحسوب بالمعاينة خاصة ما ذكره الناظم من أن الشروط خمسة هو ما في المنهاج واكتفى بالعلم
عن الرؤية * (ولا يصح مطلقاً ببيع الغرر * ولا مبيع قبل قبض معتبر) *

فيه مسائلتان * الأولى لا يصح بيع الغرر وحقيقته ما تردد بين أمرين الأغلب منهما ما أخوفهما هكذا عرفه
الماوردي وقيل ما انطوى عن عاقبته فلا يصح بيع الضال والأبق والمغصوب فإن باعه أقادراً على انتزاعه صح
على الصحيح ولا ما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر كما مر وما يحجب صفته كالجل في البطن وغير ذلك ودليل ذلك
ما رواه مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع الغرر ولا يصح بيع الغائب إلا إذا
رآه قبل العقد وهو محال لا يغير غالباً كالأرض والأواني الحديد والنحاس ونحو ذلك ويعتبر رؤية كل شيء على
ما يليق به ففي الكتاب لا بد من رؤية الورق ورقته وفي البياض رؤية جميع الطاقات وفي الدار لا بد من
رؤية البيوت والسقوف والسلطح والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية أشجاره وحجراته وفي الرقيق
ذكر كذا كان أو أنثى رؤية ما سوى العود ولا اللسان والأسنان ويشترط رؤية كاهن حتى شعرها وفي
الثوب نشرة ليرى الجميع ولو لم ينشر مثله إلا عند القطع ويشترط رؤية وجهه ما يختلف منه كان يكون
صفيقاً كدباج منقش وبسط بخلاف ما لا يختلف وجهه ككرباس فيكتفي برؤية أحدهما * (فرغ) *
بيع اللبن في الفرج باطل وإن حلب منه شيء ورؤية قبل البيع للنهي عنه ولعدم رؤيته ومثله ببيع الصوف
قبل الجزأ والتذكيرة لا يخلطه بالحادث * المسئلة الثانية لا يصح بيع المبيع قبل قبضه منقولاً كان أو عقاراً
وان أذن فيه البائع وقبض الثمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل بيع من حرام لا تباع شيأ حتى تقبضه ورواه البيهقي
وقال أسناده حسن متصل ومثل البيع الهبة والاجارة والسكابة والقرض وجعله صداقاً وعوض خلع وصلى
ورأس مال سلم * (تنبيه) * يحصل قبض غير منقول من أرض وشجر ونحو ذلك بتخلية المشتري وإن يمكنه منه
ويسلم المفتاح وتقر به من منافع غير المشتري وقبض المنقول من سفينة وحيوان وغيرهما بنقله مع تفرغ
السفينة المشحونة بالمتعة نظر المعروف ويكتفي في قبض الثوب ونحوه بما يتناول باليد التناول

* (باب الربا) *

هو بالقصر والفهم بدل من واو يكتبها وبالبيع أيضاً لغة الزيادة قال تعالى اهتزت وربت أي زادت وغث وشرعا
عقد على عوض غير مع لوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما وهو على
ثلاثة أنواع بالفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وبالبدل وهو البيع مع تأخير
قبضهما أو قبض أحدهما أو بالنسبة وهو البيع لأجل أي ببيع مال بمال نسبية وزاد المتولى رابعاً وهو
ربا القرض بأن يقرضه مالا مثله بشرط حرم منفعة قال ابن عمر كل قرض حرم منفعته فهو وجه من وجوه الربا
والأصل في تحريم الربا قبل الإجماع قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا وقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وهو من
الكبار وقال الماوردي لم يحصل في شريعة قط لقول الله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه يعني في الكتب
السالفة ويقال أنه علامة على سوء الخاتمة كأيذاء أولياء الله تعالى والمراد بهذا الباب بيع ربوي وما يعتبر
فيمن ياد على ماسر

* (بيع الطعام بالطعام يشترط * له التساوي إن يكن جنساً فقط) *

* (كذلك الحلال والمقايضة * حقيقة من مجلس المعاوضة) *

* (فلم يبيع بجنسه جنس فضل * ولا يجوز مطلقاً إلى أجل) *

* (وكالطعام في جميع ما عرف * نقد بنقد جنسه أو مختلف) *

* (ثم اعتبار العلم بالتماثل * فيما يحلف بالجفاف الكامل) *

ولا يصح مبيع الغرر

ولا مبيع قبل قبض معتبر

* (باب الربا) *

بيع الطعام بالطعام يشترط

له التساوي إن يكن جنساً فقط

كذلك الحلال والمقايضة

حقيقة في مجلس المعاوضة

فلم يبيع بجنسه جنس فضل

ولا يجوز مطلقاً إلى أجل

وكالطعام في جميع ما عرف

نقد بنقد جنسه أو مختلف

ثم اعتبار العلم بالتماثل

فيما يحلف بالجفاف الكامل

* (فلا يجوز في الطعام الرطب ان يبيعه بحسنه الا بالدين) *

* (والحيوان ان يبيع باللحم * يجوز بحال والفساد فيه) *

اعلم ان الرطب انما يجري في الذهب والفضة والاعوامات لاقى غير ذلك والمراد بالمطعم ما قصد للطعم أو تفكهها أو تدوا بها كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء يبيد ما إذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد أي مقابضة فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق فيهما ما في معناهما كالارز والذرة ونص على التمر والمقصود منه التفكه والسادم فالحق به ما في معناه كالزبيب والتمين ونص على المخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما في معناه كالمصطكى والتجليل والفرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان الاغذية تحفظ الصحة والادوية ترد الصحة اذا تقرر ذلك فاذا بيع طعام باعاً ان كان جنساً اشترط ثلاثة شروط أحدها الحلول وثانيها المماثلة أي التساوي في القدر من غير زيادة حبة ولا نقصها وثالثها التقابض في المجلس للعوضين للخبر السابق وهذا معنى قول الناطم يبيع الطعام بالطعام بشرط الى قوله المعاوضة وان كان جنسين كخنطة وشعير جازا للفاضل واشترط الحلول والتقابض فلا يباع برuby بحسنه جوازاً وان خرجا سواء للجهل بالمماثلة عند العقد والجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ولا يجوز بيع الجنس بالجنس متفاضلاً ولا الى أجل للخبر المتقدم وقوله وكان طعام في جميع ما عرف به عقد بقد جنسه واختلف أشار به الى ان النقد بالتقدم كطعام بطعام فيما مر * (تنبيهات) * وأما العلة الرابطة بالذهب والفضة جوهرياً الاثمان غالباً وهي متفقة عن الفلوس وغيرهما من سائر العروض فلا يبايعونها الا ثلثية الصيغة في ذلك فلا يشتري بدينار ذهباً صوغاً قيمته أضعاف الدينار اعتبر المماثلة ولا تنظر الى القيمة ثالثاً اذا أراد بيع مال الرابح بحسنه مع زيادة فلا يجوز الا بتوسط عقد آخر مثله اذا أراد بيع دراهم أو دينار صحاح بمكسورة أكثر من وزن فاطريته ان يعرض الصحاح من الآخر ويستقرض منه المكسورة ثم يبرئ كل واحد منهما صاحبه رابعاً لو يبيع طعام بنقد أو ثوب لم يشترط شيء من الشروط السابقة خامساً المماثلة تعتبر في المكمل كيلوات تفاوت في الوزن وفي الموزون وزناً وان تفاوت في السكيل ويعتبر في كون الشيء مكبلاً أو موزوناً غالباً عادة التجار في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهوره اطاع على ذلك وأقره وما لم يكن في ذلك الهدأ وكان وجه حاله يراى فيه عادة بلد البيع ثم زاد الناطم على أصله قوله ثم اعتبار العلم بالتماثل * فمما يجب بالجفاف الكامل فلا يجوز في الطعام الرطب ان يبيعه بحسنه الا بالدين تعتبر المماثلة فيما يجب كالثمار والحبوب والجفاف الكامل فلا يباع رطب المطعومات برطبها بفتح الراء فيهما ولا يجافها اذا كانت من جنس الا في مسألة العرايا ولا يكفي مماثلة الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المماثلة في الحبوب حباً وفي حبوب الدهن كالمشمس حباً أو دهن وفي العنب والرطب زبيباً أو تمر أو في اللبن لبناً أو سمناً أو خثاماً في شمس أو نار فيجوز بيع بعضه ببعض وزناً وان كان ما تعال على النص ولا يباع اللبن الحليب الا بعد سكونه ورضونه ولا يكفي مماثلة ما ترون فيه النار بالطبخ أو انقل أو الشيء ولا يضر تأثير تميزه كالعسل والسمن وقول الناطم الا اللبن أشار به الى جواز بيع اللبن باللبن ولو حامضاً رائباً وخاتراً تخيضاً ما لم يغل بالنار أو يخلط بالماء أو يغوهم مثل اللبن ما شام من المائعات كاللدهان والخلول وقوله والحيوان ان يبيع باللحم * لم يجوز بحال والفساد فيه عدم جواز بيع اللحم بالحيوان ولو لحم سمين سواء كان من جنسه كالحم بقدر أو من غير جنسه من ما كول وغيره كالحم غنم بقدر أو بغيره لانه صلى الله عليه وسلم لم يبي أن تباع الشاة باللحم رواه البخاري والبيهقي وقال اسأله صحبهم ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسله لا بأس به الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي * (تنبيه) * دخل في معنى اللحم الشحم والكبد والقلب والايق والمكينة ويصح بيع الجلد بالحيوان بعد دباغه بخلافه قبله ولم يفرغ الناطم من صحة العقد وفساده شرعاً في لزمه وجوازه بسبب الخيار فقال

فلا يجوز في الطعام الرطب ان يبيعه بحسنه الا بالدين
والحيوان ان يبيع باللحم
يجوز بحال والفساد فيه
* (باب الخيار) *

* (باب الخيار) *

والاصل في البيع الزم لان القصد منه نقل الملك وقضية الملك التصرف وكلاهما فرع للزوم الا ان الشارع أثبت فيه الخيار رفقا بالمتعاقدين وهو نوعان خيار ثلث - وخيار نقبضة فخير التمهني ما يعطاه المتعاقدان باختيارهما وشهوتهم مامن غير توقف على فوات أمر في المبيع وسببه المجلس أو الشرط وقد شرع في بيانهما

- * (اما خيار مجلس التبايع * فثبت للمشتري والبائع)
 * (فيسمى حق كل منهما * حتى يرى مفارقا أو ملزما)
 * (وغيره لكل اشتراطه * ثلاثة كماله اسقاطه)

اذ اتم البيع ثبت لكل من المتبايعين الخيار في فسخ البيع ما لم يتفرقا أو يتخيرا الماروي مالكا عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما صاحبه اختر ما اذا اختلفا من المجلس عرفا طوعا بغيره - ما ولو نسياناً أو جهلاً فيقطع خيارهما بالخبر السابق بخلاف ما إذا لم يتفرقا وان طال مكثهما أو تمسا شيا منازلا وزادت المدة على ثلاثة أيام والخيار ان يقول لا تخارنا أو اخبرنا أو امضينا العقد أو اجزأه أو ائزمناه وما أشبه ذلك ولو مات أحدهما انتقل الخيار للوارث على الأصح * (تنبيه) * يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف وبيع الطعام بالطعام والسلم والتولية والتسليم وصلح المعاوضة وشرائع من يعتق عليه والهبة ذات الثواب ولا يثبت في بيع العبد من نفسه والقسمه التي لا رد فيها والخوالة وان جعلنا هبا لغيره أو الهبة للهبة بالثواب وكذا الشفعة والاجارة والمساقاة والصدقة وعوض الخلع في الأصح ثم أشار إلى خيار الشرط بقوله وغيره أي خيار المجلس وهو خيار الشرط فيجوز لكل من المتبايعين اشتراطه لهما أو لأحدهما أو لغيرهما حتى العبد المبيع في الاظهر ثلاثة اشهر من الايام ودونها أي أقل منها بخلاف مالوا أطلق أو قدر بمدة مجعولة أو زادت على الثلاثة وابتدأها من تمام العقد بالاحجاب والقبول نعم ان شرطت في ابتداء المدة فابتدأها من الشرط في الأصح وان شرط ابتدأها من التفرق أو التنازع بطل العقد للجهالة والاصل في ذلك خبر العجيجين عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يخدع في البيوع فقال له من يبايعك فقل له لا خلاية ثم أثبت بالخيار في كل ساعة بانه ثلاث ليال وخلاية بكسر المجمة وبالوحدة الغين والخديعة قال في الروضة كاصلاها الشهر في الشرع ان قوله لا خلاية عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام * (تنبيه) * متى كان الخيار لهما فذلك البيع موقوف فان تم العقد بان انه للمشتري من حين العقد والافلا بائع وان كان لأحدهما فذلك البيع له وتصرفه فيه نافذ وله فواته وعليه مؤنته وحيث حكم بطلان المبيع لأحدهما حكم بطلان الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن * (تنبيه) * آخر يحصل فسخ البيع في مدة الخيار بخو فسخت البيع كرفسته والاجارة فيها نحو اجرت البيع كأمضيته وقول المناظم كماله اسقاطه أشار به إلى انه يجوز لهما اسقاط الخيار أصلا ورأسا أو الألف في قوله ملزما لا طلاق

- * (والمشتري رد ما اشتراه * بكل عيب عند ما يراه)
 * (اما بشرط لم يكن موفيه * أو بالقضاء العرفي أو بالتصريح)
 * (وحيث عند المشتري تعيبا * فلا مرد حيث يابيع أبا) *

هذا النوع الثاني وهو خيار النقبضة وهو المتعلق بطوات مقصود مقننون نشأ الخلق فيه من قضاء عرفي أو التزام شرطي أو تفرق برفعه في فالأمر الأول وهو ما ينظن حصوله بالعرف وهو السداد لا متضمن العيب كما أشار إليه بقوله والمشتري رد ما اشتراه بكل عيب عند ما يراه ان كان العيب باقيا وتنقص العين به نقصا يغوت به غرض صحيح أو تنقص قيمته أو غلب في جنس المبيع عدمه اذ الغالب في الاعيان السلامة وتخرج بالقيود الأول مالو زال العيب قبل الرد وبالثاني قطع أصبع زائدة أو قلعة بسيرة من نخذ أو ساق لا تؤثر شيئا ولا تغوت غرضا فلا رد بهما وبالثالث ما لا يقلب فيما ذكر كقطع سن في السكر وثيو بة في أو انها في الامة فلا رد به وان نقصت القيمة ولا مطمع في استيفاء العيب بغيره انقصا حيو ان وجلسه وعضه ورجمه وارتا قيق وسرقته وما باقه وبخره

اما خيار مجلس التبايع
 فثبت للمشتري والبائع
 فيسمى حق كل منهما
 حتى يرى مفارقا أو ملزما
 وغيره لكل اشتراطه
 ثلاثة كماله اسقاطه
 والمشتري رد ما اشتراه
 بكل عيب عند ما يراه
 اما بشرط لم يكن موفيه
 أو بالقضاء العرفي أو بالتصريح
 وحيث عند المشتري تعيبا
 فلا مرد حيث يابيع أبا

وصنائه المستحكم وبوله في المراس في غير أوانه وسواء حدث العيب قبل قبض المبيع بان قارن العقد أم حدث بعده وقبل القبض لان المبيع حينئذ من ضمان البائع فكذا جزاؤه وصفته أو حدث بعد القبض واستند لسبب متقدم على القبض جهله المشتري أما لو تعيب عند المشتري فلا رد فهر إذا أفاده الناطم بقوله من زيادته وحيث عند المشتري تعيبا إلى آخره بالرد بالعيب فوري ولا يكلف غير المبادرة المعادة فلو علمه وحضرت الصلاة أو كل أو ليس أو قضى حاجته أو كان في حمام أو قبل فخر ذلك جازو بشرط للرد ترك الاستعمال فلو استخدم العبد كقوله اسقني أو ناولني أو أغلق الباب أو نزل عن الدابة سرجه أو أكادها بطل حقه ويعذر في ركوب جروح يعسر سوقها وقودها ولا يتوقف الرد على حكم القاضي أو حضور الخصم وله الرد ولو بوكيل وله الدفع إلى القاضي وهو كدفان كان البائع غائبا ولا وكيل له حاضر ورفع المشتري إلى الحاكم كوأثبت الشراء منه وتسليم الثمن إليه والعيب والفسخ به وحلف قضى له بالثمن من ماله ورضع المبيع عند عدل وإن لم يكن له مال يبيع فيه المبيع ولو أمكنه الا الشهادة على الفسخ في طريقه فأن عجز عن الشهادة لم يلزمه التلفظ بالفسخ على الأصح * (فرع) * لو اختلف في قدم عيب صدق البائع بيمينه على حسب جوابه وأما القسمان الآخران وهما الالتزام والتعذر بالفعلي فمحلها المبسوطات * (قائمة) * الزيادة في المبيع والثمن المتصلة كسمن تتبعه في الرد كحل قارن بيعه فإنه يتبع أمه في الرد وإن ياداه المتفصلة كالأجر لا تتبع الرد بالعيب وهي إن حصلت في ملكه من مشتري أو بائع وإن رد قبل القبض لانه فرع ماله

(فصل)

بيع الثمار دون شرط القطع
قبل الصلاح مستحق المنع
أن أفردت في بيعها عن الشجر
وتركه بعد الصلاح مغتفر
والزرع عند بيعه مثل الثمر
في بيعه والارض معه كالشجر
فقطاعه قبل الصلاح بشرط
لا بعده وان يبيع معها سقطا
* (باب السلم) *

* (فصل) * في بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحها *

* (بيع الثمار دون شرط القطع * قبل الصلاح مستحق المنع) *

* (أن أفردت في بيعها عن الشجر * وتركه بعد الصلاح مغتفر) *

* (والزرع عند بيعه مثل الثمر * في بيعه والارض معه كالشجر) *

* (فقطاعه قبل الصلاح بشرط * لا بعده وان يبيع معها سقطا) *

لا يصح بيع الثمار بغير شرط قطع ولا تيقنة لا بعد بدو صلاحها فيجوز بيعه بدو بشرط قطعها وبشرط ابقائها لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فيجوز بيعه بدو بشرط الصلاح ان بيعت مفردة عن الشجر لا يجوز البيع ولا يصح للغير المذ كور الا بشرط القطع في الحال وان كان الشجر للمشتري وان يكون المقطوع منتعابه واذا كان الشجر للمشتري لم يجب الوفاء بالشروط وان بيعت الثمرة مع الشجر جاز بلا شرط لان الثمرة هنا تتبع الأصل ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه جعرا على المشتري في ملكه ثم زاد الناطم على أصله ان الزرع عند بيعه مثل الثمر في التفصيل المذ كور فيجوز بيعه بدو صلاحه بشرط قطعها وبشرط ابقائها ويصح بيعه مع الارض من غير شرط القطع بل لا يجوز بشرطه كما مر وقد جعل لـ المأوردى بدو الصلاح ثمانية أقسام الأول باللون كصفرة الشمس وحجرة الغراب الثاني بالاطم كالأوة قصب السكر وحوضه لومان معز والبر ورة الثالث النضج في البطيخ والتين الرابع بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير الخامس بالطول والامتلاء كالغلف والبقول السادس بالكبر كالقثاء السابع بامتداد الكمامة كالقطن والجوز الثامن بانه يفتح كالورد وورق التوت * (قائمة) * لا يصح بيع حنطة في سبيلها بصفة وهو الحنطة ولا رطب على نخيل بتمر وهو المزبنة ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل خصوصاً بتمر على الارض كالأول والغنم في الشجر نحو ما يرب في الارض فيباعدون خمسة أو سق تحديداً بقدر الجفافي بماله ولا يختص ببيع العرايا بالفقراء لا إطلاقاً أحاديث الرخصه ولا يجوز بيع مثل العرايا في باقي الثمار كالخوخ والاور لا نهامة سورة بالارراق فلا يتأق الخرص فيها

* (باب السلم) *

ويقال له السلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما أنزلت في السلم وخبر الصديقين من أسلف

في شيء فليس في كبل معلوم وزن معلوم الى أجل معلوم

* (هو اصطلاحاً بيع مال ملتزم * في ذمة بالوصف مع لفظ السلم) *

* (مؤجلاً بالشرط أو مجملاً * وحيث كان مطلقاً تجزئاً) *

اعلم ان السلف بيع موصوف في الذمة بلفظ السلم أو نحوه وهذا التعريف من زيادة الناطق وذ كرفي تعاريفه عبارات آخر منها أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً ومنها أنه تسليم عاجل في عوض يجب تجزئاً ومنها أنه احواف عوض حاضر في عوض موصوف في الذمة ويصح حالاً ومؤجلاً بان يصريح بما كلاً فائدة بقوله من زيادته بالشرط أما المؤجل فبالنص والاجماع وأما المؤجل فبالاولى لبعده عن الغرر فإذا عرف ذلك فان صرح بالحل لول أو التأجيل فكذلك وان أطلق فلا يصح الصحة ويكون حالاً كالشئ المعلق في البيع والى ذلك أشار بقوله من زيادته وحيث كان مطلقاً تجزئاً بالف الإطلاق

* (وشرطه تسليم رأس المال * مكانه مع علمه بالحال) *

* (وعلم كل منهما قدر الاجل * وموضع التسليم حيث القبض حل) *

* (وقدر ما سلم فيه يذكّر * مع نوعه وجنسه ويحصر) *

* (مع وصفه وشكله الذي الف * ان كانت الاغراض فيه تختلف) *

هو اصطلاحاً بيع مال ملتزم
في ذمة بالوصف مع لفظ السلم
مؤجلاً بالشرط أو مجملاً
وحيث كان مطلقاً تجزئاً
وشرطه تسليم رأس المال
مكانه مع علمه بالحال
وعلم كل منهما قدر الاجل
وموضع التسليم حيث
القبض حل
وقدر ما سلم فيه يذكّر
مع نوعه وجنسه ويحصر
مع وصفه وشكله الذي الف
ان كانت الاغراض فيه تختلف

شرطه أي السلم أو ومنها تسليم رأس المال مكانه أي في مكانه أي في مجلس العقد قبل لزومه فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد أو قبل قبض بعضه بطل فيسلم يقبض ولا تنكفي الحوالة وان جعل القبض في المجلس فلو أطلق كالمات البتة لكان في ذمتي في كذا ثم عين الدينار وسلم في المجلس قبل التخخير جاز ذلك لان المجلس حريم العقد فعلم بذلك أنه لا يشترط تعيين رأس المال في العقد وان الصحيح جواز في الذمة كما قررته لكن يجب تعيين رأس المال الذي في الذمة قدرا ووصفاً ليعلم ثم يعين ويسلم في المجلس دون المعين فانه لا يشترط معرفة قدره بل يكفي كونه جزئاً كفي بالعيان كما في البيع ويجوز كون رأس المال متشعبة وقبض بعضه قبض العين * ومنها علم كل منهما أي السلم والمسلم اليه قدر الاجل لقوله تعالى الى أجل مسمى وللخبر المار أوّل الباب في بطل الاجل المجهول لقوله في رجب مثلاً لانه جعله طرفاً مكانه قال يحل في جزء من اجزائه بخلاف ما لو قال في رجب فانه يصح بحل باوله لتحقق الاسم به ويصح التأقيت بالنور وزو هو نزول الشمس في برج الميزان ويعبد الكفار ان عرفه المسلمون ولو عدلين منهم أو المتعاقدان ومنها ما أشار اليه بقوله وموضع التسليم حيث القبض حل والمعنى يشترط في السلم المؤجل ذكر موضع قبضه اذا عقد بموضع لا يصلح للتسليم كالدابة أو يصلح وحل المسلم فيه مؤنه لتفاوت الاغراض فيما اراد من الامكنة أما اذا صلح للتسليم يكن لجهة مؤنه لا يشترط ما ذكر ويتعين مكان العقد للتسليم المعروف ويكتفي في تعيينه أن يقول تسلمه لي في بلد كذا الآن تكون كبيرة كبغداد والبصرة فيكتفي احضاره في أوها ولا يكتفي احضاره الى منزله أما السلم الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم نعم ان كان غير صالح للتسليم اشترط البيان كما قاله ابن الرنعة فان عيناً غيره تعين * (تنبيه) * المراد بموضع العقد تلك الجهة لانفس موضع العقد ويكتفي ما تضمنه قوله وقدروا أسلمت فيه يذكّر الى آخر البابين فيشترط أن يكون المسلم لم فيه معلوم القدر فيذكر قدره أي المسلم فيه بما ينفي الجهالة عنه من كبل فيما يكال أو وزن فيما يوزن أو عدد فيما بعد أو ذرع فيما يذرع ويصح سلم المكمل وزناً والموزن الذي يتأني كيله كالدنان يكون معلوم الجنس والنوع ويحصر بوصفه وشكله اذا كانت الاغراض فيه تختلف اختلافاً ظاهراً بخلاف ما يتساهل الناس باهماله ذكره غالباً كالسكر والسمين في الرقيق فلا يشترط ذكره في الاصح فينضبط الرقيق بالنوع كتركه ورتبته فان اختلف صنف النوع كروعي وجب ذكر لونه ان اختلف كلبض مع وصفه كان يصف بياضه بحمرة أو سمرة وذكر سنة كان خمس سنين وذكر قدومه طولا أو غيره يقر بالوصف والسن والتدحني لشرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندرويه بشرط في ماشية من ابل وبقر وغيرهما ما ذكر في الرقيق الا ذكر وصف اللون

والقد فلا يشترط ذكرهما وفي طير وسمل نوع وجثة وفي لحم غير صيد وطير نوع كالحم بقرد ذكر خصى
رضيع مغلوب جذع أو ضدها ويقبل بالاعتداد من العظم إلا أن شرط نوعه في ثوبان بذكر جنسه كقطن
ونوعه وبلده الذي تسبح فيه أن يختلف به الغرض وطوله وعرضه وغلظه وصفاته ونوعه أو ضدها ومطلق
الثوب يحمل على الختام ويصح السلم في المقصود وفي المصوب غ قبل تسجبه وفي الثمونه ونوعه وبلده موثقة
أو حداثته وصغر الخياط أو كبرها أو توسطها أو سائر الخبوت كالتمر في غسل تحمل كبله وزمانه كصبي
ولونه كإبيض ويشترط معرفة العاقد من صفات المسلم فيه المذكورة في العقدان كأنها لاهأ أو أحد هـ عالم
يصح العقد وكذا معرفة غيرهما في الأصح ليرجع إليه عند تنازعهم وهو عدلان على الأصح

- (ثم الذي أسلمت فيه شرطه * أمكان ضبطه لو أريد ضبطه)
* (وكونه بغيره لم يختلط * أو كانت الأركان فيه تنضبط)
* (ولم يكن معينا فلو عقد * في صبرة أو بعض صبرة فسد)
* (وكونه وقت الحلول مغالب * وجوده حيث الأداء بطل)
* (ولم يتنع خيار شرط فيه * لا مجلس بل ذلك يقتضيه)
* (كذلك من موانع التجوز * نائبه ناريس للتميز)

شرط المسلم فيه أمر واحد هـ أن يكون مضبوطا بالصفة التي لا يضر وجودها كالجوب والادهان والشمارة
والثياب والدواب والاعجار والاختشاب والحديد والرصاص وغير ذلك من الأموال التي تنضبط بالصفات
أما ما لا ينضبط به فلا يصح السلم فيه وكذا ما يعز وجوده كالأولوالسكر والبقايت وسائر الجواهر والجارية
وأختها وولدها والى هذا أشار الناطم بقوله أمكان ضبطه وثانها كونه جنسا واحدا بغيره لم يختلط اختلاطا
لا ينضبط مقصوده كالمختلط المقصود الأركان التي لا تنضبط كهرسة ومجنون وغالية وخف سركب لا شمله
على ظهارة وباتفاق كان الخلف مفردا صح السلم فيه أن كان جديدا أو اتخذ من غير الجلد والامتتع ولا
يصح في رؤس الحيوان لأنها تجمع أجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف ولا في الجلد لاختلاف الأجزاء
في الرقة والغاظ ويصح في اصطال مربعة أو مدورة ويصح في الدراهم والدنانير بغير هـ ما لا يشمله ما ولا في
أحدهما بالآخر لا كان أو وجلا وثالثها ما أشار إليه بقوله ولم يكن معين بل بشرط أن يكون دينارا
لأن لفظ السلم موضوع له فلو أسلم في عين كاسمت اليك هذا الثوب في هذه الصبرة أو بعضه أقبيل فسد أي
لم ينعقد سلم الانتفاء الديني ولا ينعقد لاختلاف اللفظ ورابعها كونه وقت الحلول مغالب وجوده حيث
الأداء بطل أي عند وجود التسليم لأن المبيع وزعن تسليمه يتنع بغيره فيتمتع السلم فيه فإذا أسلم في منقطع
عند الحلول كالرطب في زمن الشتاء لم يصح وخامسها أن يكون العقد ناجزا لا بدخله خيار الشرط كما قال
ولم يتنع خيار شرط فيه لأنه لا يمتثل التأجيل والخيار أعظم غرام منه لا خيار مجلس فلا يتنع فيه بل ذلك
يقضيه عموم قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو السلم ببيع موصوف في النعمة كاسر
وسادسها أن لا تدخل النار لأحالة أي فيصير غير مضبوط كما أشار إليه بقوله كذلك في موانع التجوز والى
آخوه فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدر الضبط
بختلاف ما ينضبط تأثير ناره كالغسل المصفي بها والسكر والفانيدو والبس واللباء فيصح السلم فيها كما مال إليه
ترجع النووي في الروضة وهو المعتمد (فرع) * (راد الناطم على أنه باب في الأقرض

(باب القراض) *

- (والقراض للمحتاج مندوب ولم * يصح الأقرض ما فيه السلم) *
* (وجاز قرض الخبز لا قرض الأما * أن حل وطه وليجزان حرما)

اعلم أن الأقرض وهو تملك على أن يرد بدينه مندوب إليه لقوله تعالى وأفعوا الخبز وأقوله صلى الله عليه
وسلم من نفس عن أخيه كبرية من كبر الدنيا نفس الله عنه كبرية من كبر يوم القيامة والله في عون

ثم الذي أسلمت فيه شرطه
امكان ضبطه لو أريد ضبطه
وكونه بغيره لم يختلط
أو كانت الأركان فيه تنضبط
ولم يكن معينا فلو عقد
في صبرة أو بعض صبرة فسد
وكونه وقت الحلول مغالب
وجوده حيث الأداء بطل
ولم يتنع خيار شرط فيه
لا مجلس بل ذلك يقتضيه
كذلك من موانع التجوز
تأثير ناريس للتميز
(باب القراض)

والقراض للمحتاج مندوب
ولم
يصح الأقرض ما فيه السلم
وجاز قرض الخبز لا قرض
الأما
أن حل وطه وليجزان حرما

العبد ما دام العبد في عون أخيه وقدر روى ابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم قال رأيت مكتوباً على باب الجنة عليه أسرى في الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لأن السائل قد يسأل وعند المستقرض لا يستقرض الا من حاجة قال العلامة الشيخ نور الدين الحلبي رحمه الله في توجيه كون درهم القرض بثمانية عشر لأن درهم القرض بذره من درهم الصدقة كلور درهم الصدقة بعشر ودرهم القرض يرجع للمقرض بدله وهو بذره من درهم من جملة مبالغ أصله وهو عشرون يتأخر للمقرض ثمانية عشر انتهى وقال ابن عمر رضي الله عنهما الصدقة انما يكتب لك آخرها حتى تصدق بها وهذا يكتب لك آخرها ما كان عند صاحبه نعم قد يجب لعارض كالمضار وقد يحرم كما اذا غاب على ظنه انه يصرف في معصية وقد يكره كما اذا غاب على ظنه انه يصرفه في مكروه وعلم انه لا يحل للشخص ان يظهر الغنى ويخفي الفاقة عند القرض كما لا يجوز زله اخفاء الغنى واطهار الفاقة عند أخذ الصدقة وصيغته اقترضت أو أسلفتك هذا أو خذته بمثل أو ما كنتك على ان ترد بدله ويشترط قبوله في الاصح ويشترط في المقرض أهلية التبرع ولا يجوز اقراض مال لا يسلم فيه كما قال الناطم ولم يصح الاقراض ما فيه السلم لصحة ثبوته في الذمة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقترض بكر أو قيس عليه غيره أما ما لا يسلم فيه كالجارية وولدها والجواهر ونحوها فلا يجوز اقراضه في الاصح لأن ما لا ينضب أو يندر وجوده يتعذر ويسر رد مثله وجاز قرض الخبز وزنا باجاء أهل الامصار على فعله في الاعصار بل انكاره فهو مستثنى مما ذكر وان صحح البغوي في التذويب المنع وقيل يجوز تعدد اورجه الخوارزمي في السكافي قال في الروضة وذكر في التهمة وجهين في اقراض الخمر الحامض أحدهما الجواز ووجهه بعض المتأخرين وهو ظاهر لا طراد العادة بخلاف ما لا يحرم به في الانوار من المنع فالعبرة كما قال السبكي بالوزن كالخبز ولا يجوز قرض الاماء بكسر الهمزة ان حل وطء والمغني لا يجوز قرض الجارية التي تحل للمقرض ولو غير مشتهة لانه قد يبطؤها ويردها ما لا تحل بحرمية أو تبس أو نحوه فانه يجوز ان يقرضها كما قال الناطم ولا يجوز ان حرما * (تنبيه) * رد في القرض المثل في المثل ولو في نقد بطل التعامل به لانه أقرب إلى حقه ورد في النقد اذا اقترض المثل ضرورة لانه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر أو رد وباعيا وقال ابن خباركم أحسنكم قضاء رواه مسلم ولا يجوز الاقراض بشرط رد صحيح عن مكسر أو رد زيادة أو رد جسد عن رد يفسد بذلك العقد على التصحيح فالوزن هكذا بلا شرط فحسن بل مستحب للخبر المار ولا يكره للمقرض أخذه ولو بشرط ان يرد مكسرا عن صحيح أو ان يقرضه غيره بلا شرط والاصح انه لا يفسد العقد ولو شرط أحدهم وكشرط مكسرا عن صحيح ان لم يكن للمقرض غرض فان كان كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الاصح وللمقرض شرط دهن وكفيل وملك القرض بالقبض وللمقرض الرجوع عن عينه ما دام باقيا بحاله في الاصح * (فائدة) * روى ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استقرض في حاجة غير مكروهة فالله معه وكان عبد الله بن جعفر يقول كل ليلة لو كبره اقترض لي لايت والله معي (خاتمة) قال القرطبي لا يمتنع القرض للاعراض لقصة أبي ضمضم وهو ماري وأما ابن عدي في السكامل والبراز والبيهقي وأبو داود في المراسيل المأمور النبي صلى الله عليه وسلم بالصدق فوحيث علمنا ان الله تعالى قال لا يمتنع القرض على من قاله من خلق فامر النبي صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي أين المتصدق بعرضه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قبل صدقتك وفي الحديث اقترض من عرضك ليوم عرضك

* (باب الرهن) *

* (باب الرهن) *

هو لغة الثبوت والدرام ومنه الحالة التي اشتهت أي الثابتة وقال الماوردي هو الاحتباس ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وشرع جعل عين مال وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فرهانهم بقروض خيرا الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودي يقال له أبو الشعم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله ثم قيل انه افتدكه قبل موته لخبر نفس المؤمن معلقة بدينه أي بحبوسه في القبر غير منبسطة مع اذ واج في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم مثله

عن ذلك والاصح انه لم يشكك بقول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وشره مرهونة عند يهودي والخبر محمول على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من يخالف وفاءه قصر أمان لم يقصر بان مان وهو معسر وفي عزمه الوفاء فلا تجب نفسه واعلم أن الوثائق بالحقوق ثلاثة هامة ورهن وضمان فالاولى لحرف جحد والاشخير ثان لحرف الافلاس وأركان الرهن أربعة وهي رهون ومرهون به وصيغة وعاقدان

- * (يصح رهن سائر الاعيان * ان صح فيها البيع لا كالجاني)
- * (لكل دين لازم وفي زمن * خيار شرط أو سواء بالثمن)
- * (ولا رجوع بعد قبض المرهون * فان تعدى بعد قبضه ضمن)
- * (وحقه معلق بعينه * جميعها الى وفاء دينه)
- * (وبامتناع رهن من الوفاء * يباع كل الرهن أجزء كفى)

أي يصح رهن جميع الاعيان ان صح فيها البيع فلا يصح رهن دين ولو لم يكن هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كان رهن سكنى دار مدة ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقوف ومكاتب وأم ولد ولا يصح رهن الجاني المتعلق برقبته مال كما أشار اليه بقوله من زيادته كالجاني بخلاف المتعلق بمأقود أو بذمة مال * (تنبيه) * يستثنى من منطوق كلامه المذبر فان رهنه باطل وان جاز بيعه لان السيد يبيعون فجأة فيبطل مقصود الرهن والارض المزروعة تصح بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهوم الامة التي لها ولد غيبر غير لا يجوز افراد أحدهما بالبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة يباعان ويزرع الثمن عليهما والاصح ان يقوم المرهون وحده ثم مع الا تخلفا لاندقيته وهذا هو الركن الاول وأما الركن الثاني وهو المرهون به فقد أشار اليه بقوله لكل دين فلا يصح بالعين المضمونة كالمنصوبة والمستعار فلا يغير المضمونة كالقراض والمودع لان الله تعالى ذكر الرهن للمداينة فلا يثبت في غيرها ولا يتم الا تسدي من ثمن المرهون وذلك بخلاف الغرض الرهن عند البيع ويشترط في الدين الذي رهن به كونه ثابتا فلا يصح بغيره كمنفعة زوجة الغد لان الرهن وثيقة حق فلا تقدم عليه وكونه معلوما للعاقدين فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح وكونه لازما أو آليا لا لزوم والى هذا أشار الناطم بقوله لازم فلا يصح في غير ذلك كإلى الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل ويجوز الرهن بالثمن في مدة الخيار كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وفي زمن خيار شرط أو سواء بالثمن والاصل في وضعه اللزوم بخلاف مال الكتابة وجعل الجعالة وظاهر ان الكلام حيث قلناه لك المشتري البيع لتمام البائع الثمن كما أشار اليه الامام أما الركن الثالث وهو الصيغة فلا يصح بالاجاب وقبول بشرطهما المعتبر وأما الركن الرابع وهو العاقد فشرطه كونه مطلقا التصرف ولا يلزم الرهن الا بقبضه فيمأسر في البيع باذن من الراهن اذ قبض منه من يصح عقده للرهن وللراهن الرجوع في المرهون مالم يقبضه المرهون أو نائبه ولا رجوع له بعد قبض المرهون ويحصل الرجوع قبل قبضه بنصرف زبل ملكا كقبضه مقبوضة لئى والحل الرهن وبرهن مقبوض اتعاق حق الغير وتقيدهما بالقبض هو ما جزم به الشيخان وقضية ان ذلك بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نقول عن السيد بنى وغيره عن النص والاصحاب انه رجوع وصوبه الاذرى وهو المعتمد ويحصل الرجوع أيضا بكتابة وتبديل واحبال لان مقصودها العلق وهو مناف الرهن لا بوطء وتزويج لعدم منافاتهم له ولا يموت عاقد وجنونه وانجاسه ويخمر عصير وابق عبد * (تنبيه) * على الراهن المسالك مؤنة المرهون كمنفعة زريق وعلف دابة وأجرة سقى أشجار ولا يمنع من مصلحة الرهن كقصده وحجامة والرهن أمانة بيد المرهون فلا يضمن بمثل ولا قيمة اذا تلف الا بالتعدى بالنقص كما أشار اليه الناطم بقوله فان تعدى بعد قبضه ضمن لخروج يده عن الامانة فلا يسقط بطله شيء من الدين كما أفاده بقوله من زيادته وحقه معلق بعينه الى آخر البيت ويصدق المرهون في دعوى التلف به من غير الا يصدق في الرد عنه عند الاكثرين على المعتمد (ضايط) كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بعينه الا الراهن والمستاجر ينفك الرهن بالابراء من جميع الدين فالرجوع منه شيء لم ينفك شيء منه لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين الا اذا تعدد صاحب الدين كان رهن عبدا

يصح رهن سائر الاعيان
ان صح فيها البيع لا كالجاني
لكل دين لازم وفي زمن
خيار شرط أو سواء بالثمن
ولا رجوع بعد قبض المرهون
فان تعدى بعد قبضه ضمن
وحقه معلق بعينه
جميعها الى وفاء دينه
وبامتناع رهن من الوفاء
يباع كل الرهن أجزء كفى

الجنون فيسألون العبد من عبادة وغيرها والولاية من ولاية تكاثر وغيرها والنهاية الحرج على البايع السفيه
 المذلول له كان موهبة في بحر أو نحوه أو بغيره باحتمال غيب فاحش في معاملة أو بصرفه في بحر لا في خبر
 كصدقة ولا في طاعه ولا يس وقوله ولا من المذلول السفيه إلى آخره عطف على قوله فلا يصح معها
 تصرف فتصرف السفيه من ماله غير صحيح أيضا لأنه مسلوب العبارة في التصرف المالك كبيع ولو بعبطة
 أو باذن الولي ويصح إقراره بما يجب عقوبة كصدوقه وتصح عبادته بدينه كانت أمواله واجبة لكن
 لا يدفع المسال من زكاة وغيرها بلا اذن من موليه ولا تعين منه للمنفوع الميسر لأنه تصرف مالى أما المسالبة
 المندوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه وأفاد الناطم بقوله من زيادته ان كان محجورا عليه فيه
 ان تصرف السفيه الماهل صحيح واختلاف فيه نقل هو الذي لم يحجر عليه سواء بلغ رشيدا أو مذكرا وقيل هو
 الذي طرأ عليه السفه بعد الرشيد قال الشيخ الوفاي والظاهر بقية الثانية هي المرجحة والله أعلم أما إذا زال المانع
 بالبلوغ أو الافاقة أو الرشاقته يصح التصرف من حينئذ والبلوغ يحصل اما بالكل خمس عشرة سنة قربة
 تحديدية وابتدؤها من انفصال جميع البدن أو بالامناء لآية وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم والحلم الاحتلام
 وهو لغة ما يراه النائم والمزاد به هنا المني في نوم أو بعبطة بجماع أو غيره وقت إمكان الامناء بكل تسع سنين
 قربة بالاستقراء أو حيز في حق الانثى بالاجماع والرشيد يحصل ابتداء بصلاح دين ومال فلا فسق بعد بلوغه
 رشيد فلا يحجر عليه أو يذو بعد ذلك يحجر عليه القاضى لا غيره وهو وليه أو جن بعد ذلك فوالى بوليه في الصغر
 وولى الصغر أب قابضه وان علا فوصى فقاض * وأما النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير فبصرف على المفاس
 وهو الذي ارتكبهته الحالة اللازمة لا زمة لا تذهب على ماله فيحجر عليه وجوب ما في ماله ان استقل أو وليه في مال
 موليه ان لم يستقل بسؤال الغير مالا يحجر بالموثر اذ لا يطالب به في الحال ولا بد من غير لازم كتكريم الكتابة
 للممكن المذنون من اسقاطه ولا بد من مسأله أو ناقص عنه ولا بد من الله تعالى اذا تقر ذلك فتصرف المفاس
 بعد ضرب الحجر عليه غير صحيح كما أشار إليه الناطم بقوله وكان سفيه أى في عدم التصرف مفاس مدين تزيد عن
 أمواله الذنون السكن يصح تصرفه طائفا في ذمته كان باع سلبا طاعما أو غيره أو اشترى بدين في ذمته أو
 اقترض أو استأجر أو اضطر على الغرماء فيه ويصح نكاحه ومطالعة وخلع زوجته واستيفاءه القصاص
 واسقاطه القصاص ولو محجبا لا يذو لا يعلق به هذه الاشياء مال * (تنبيهان) * أحدهما بايع في الذنون بعد
 الحجر عليه مسكنه وخادمه ومركوبه وان احتاج الى خادم أو مركوب أو يترك له دست ثوب يليق به ولا يجب
 عليه أن يؤجر نفسه لبقية الدين فانها ان ادعى انه عسر أو قسم ماله بين غرمائه وضم انه لا يملك غيره
 وأنكر وامازجه فان لزمه الدين في مقابلة مال كشرائه أو قرض فعليه البينة باعساره في الصورة الاولى وبانه
 لا يملك غيره في الصورة الثانية وان لزمه لا في مقابلة مال صدق بيمينه سواء كان باختياره كضمان وصدائق ثم
 بغير اختيار كإرش جنابة تقبل بينة الاعسار في الحال بشرطه مشاهدة خبره باطنه وليقبل هو وعسر ولا
 يمحض النفي كقوله لا يملك شيئا أو اذا ثبت اعساره لم يجب حبسه ولا ملازمته بل يهول حتى يوسر وانظار
 العسر واجب ورب الدين بخير بینه وبين الاوراع لا يقال التحيز بين شيئين يقتضى استواءهما في الحكم
 فكيف يحيز بين واجب ومنه ذوب والواجب أفضل لانا نقول ان المذنون قد يفضل الواجب كالصدقة بالف
 دينار تطوع فانه أفضل من درهم كقوله جاء السلام أفضل من رده (فرع) لو كان لوالده على الوالد لم
 يحبس له به على المذهب (فرع) أخذ كره الدميرى من وقعت الاجارة على عينه لا يحبس في الذنون بل يقدم
 حق المستاجر كما قدم حق الممرن أفق به الغزالي رحمه الله تعالى

وابس الرقيق فيما بيده
 تصرف الاباذن سيده
 فان شري بغير اذن واقترض
 يكن عليه بعد عتقه العوض
 وان يعمل بعد اذن سيده
 يجب وفاء الدين مما في يده
 وان جنى جنابة في رقه
 لحقها معلق بعنقه

- * (وابس الرقيق فيما بيده * تصرف الاباذن سيده)
- * (فان شري بغير اذن واقترض * يكن عليه بعد عتقه العوض)
- * (وان يعمل بعد اذن سيده * يجب وفاء الدين مما في يده)
- * (وان جنى جنابة في رقه * لحقها معلق بعنقه)

* (وهو القصاص ان جنى تعمدًا * وفي سواه يبيع - أو الفداء) *

* (وحشما جنى على الاموال * فلا قصاص مطلقا بحال) *

اعلم أن تصرف الرقيق ينقسم إلى ثلاثة أقسام مالا ينفذون أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ
بغير إذنه كالعبادات والطلاق وما يتوقف على إذنه كالبيع والاجارة فان لم ياذن له في التجارة لم يصح شراؤه ولا
اقتراضه الا باذن سيده لانه محجور عليه لحق سيده فيسترده البائع سواء كان في يده العبد أو يد سيده فان تلف
في يده العبد فانه يكون في ذمته يتبع به اذا عتق لثبوته برضا مالكة ولم ياذن له فيه السيد فان تعامل أى الرقيق
بعد اذن سيده له يجب وفاء الدين مما في يده وما أنما ذكر لك ضابطا فيما يتلفه الرقيق أو يتلف تحت يده اعلم
ان ما يتلفه أو يتلف تحت يده ان لم يغير برضا مستحقه كالتلف أو تلف بغصب تتعلق الضمان برقبته ولا
يتعلق بدمته وان لم يرض مستحقه كفى المعاملات فان كان بغير اذن السيد تتعلق بدمته يتبع به اذا عتق
سواء رآه السيد في يد الرقيق أم لا أو باذنه تتعلق بدمته وكسبه وماله تجارته وان يتعلق في يده السيد كان للبائع
تضمن السيد لوضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضا بعد العتق لتعلقه بدمته لا قبله لانه معسر ثم ان أذن له
سيده في التجارة أصرف بحسب الاذن فان أذن له في نوع لم يتجاوز به كالوكيل وليس له بالاذن في التجارة
الزكاح ولا يزوج نفسه ولا يتبرع ولا يعمل سيده ولا رقبته المأذون له في التجارة يبيع وشراء وغيرهم أولا
يتكهن من عزل نفسه ولا يصير ما ذناله يسكوت سيده ويقبل اقراره بدون المعاملة ومن عرف شخص
لم يجز له معاملة حتى يعلم الاذن بسمع سيده أو بيته أو شيوخ دين الناس ولا يكفي قول العبد انما اذن لي لانه
متهم وقول الناظم من زيادته وان جنى جنائيه في رقه * فحقها معلق بعنقه وهو القصاص وان جنى تعمدًا
وفي سواه يبيع أو الفداء إلى آخره أشار به إلى ان الرقيق اذا جنى جنائيه في رقه فانه يتعلق حقها برقبته فان جنى
عمدا اقتص منه أو غير عمد فبيعه السيد أو يفديه بالافل من قيمته أو يشتره ولا قصاص في جنائيه على الاموال
في رقه اذ لا جلا شياً

* (ثم المريض نافذ التصرف * في قدر ثلث ماله وان شفى) *

* (فان زدوداؤه مخوف * فالحكم فيه ازاؤه موقوف) *

* (حتى يجيز وارثه بعده * أو يبطلوه ان أرادوا رده) *

اعلم ان من النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير الحجر على العبد الذي لم يؤذن له في التجارة لحق سيده وقد علمت
ذلك ويضرب ايضا على المكاتب لحق سيده رانته تعالى أعلم ويضرب على المريض المخوف عليه بما ياتي ان شاء
الله تعالى في الوصية فيما زاد على الثلث لحق الورثة حيث لا دين وفي البيع ان كان عليه دين مستغرق فاذا
تقرر ذلك فالمرضى نافذ التصرف في قدر ثلث ماله فان زد على الثلث ودأؤه أى مرضه مخوف فالحكم فيما
زاد موقوف على اجازة جميع الورثة بعد موته لا قبله كما هو معلوم من باب الوصية وخرج بقوله مخوف ما اذا
طنه غير مخوف فان حمل على الفجأة كوجع الضرر نفذ تصرفه والا كسهال يوم أو يومين فمخوف وسيأتى
ان شاء الله تعالى في الوصية زيادة اوضح على هذا * (تنبيه) * زاد الشيخان في هذا النوع الحجر على الراهن في
العين المرهونة لحق المرتهن وعلى المرتد لحق المسلمين وأورد عليه ما في المهمات ثلاثين نوعا

* (باب الصلح) *

اعلم ان الناظم أعلى الله درجته عقب كماله باب الحجر باب الصلح لان المحبوس يسأل الصلح بحسب الامكان
لانه يرى نفسه في أضيق مكان والصلح لغة قطع النزاع وشراعه قد يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين
والكفار وبين الامام والباغ وبين الزوجين عند الشقاق و صلح في المعاملات وهو المراد هنا والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى والصلح خير وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو حرم
حلالا رواه ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وانما خصهم بالذكر لانقيادهم إلى الاحكام غالبا فالصلح
الذي يحل الحرام كان بصلح في خير والذي يحرم الحلال كان بصلح ان لا يتصرف في المصالح به ولفظه يتعدى

وهو القصاص ان جنى تعمدًا
وفي سواه يبيع أو الفداء
وحشما جنى على الاموال
فلا قصاص مطلقا بحال
ثم المريض نافذ التصرف
في قدر ثلث ماله وان شفى
فان زدوداؤه مخوف
فالحكم فيه ازاؤه موقوف
حتى يجيز وارثه بعده
أو يبطلوه ان أرادوا رده
* (باب الصلح) *

للمتروك بمن وعن وللمأخوذ بعلى والباقي غالباً

- * (يصح بالاقرار في مال وما * يفضي اليه كقصاص لزماً)
- * (أنواعه حطيطة وعارية * والثالث المعاوضات الجارية)
- * (فإن جرى عن دينه المحقق * ببعضه فبرئ مما بقي)
- * (وإن جرى عن عبده الذي غصب * بالبعض فالباقي لغاصب وهب)
- * (وإن جرى عن نخل ودار جارية * في الملك بالسكنى فصلح العارية)
- * (ولم يجب فيما مضى مقايضه * أصلاً وأما ضابطا المعاوضه)
- * (فصلحه عما ادعى بأخرا * وكل ما في البيع فيها قد جرى)
- * (كرد عيب والتماس شفعة * ومنع بيع قبل قبض الساعة)
- * (والشرط فيه حيث ضرر بختب * وشرطه خصومة قبل الطالب)

الصلح قسمان صلح على اقرار و صلح على انكار فاما الصلح الاول فيصح بالقرار أي مع في مال ثابت في الذمة فلا يصح على غير اقرار من انكار أو سكوت كما قاله في المطلب عن سبب الرازي رحمه الله كان ادعى عليه داراً فأنكر أو سكوت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير ذلك كقول أودين لأنه في الصلح على غير المدعى به يحرم للخلل أن كان المدعى صادقاً ولو لتعزيم المدعى به أو بعضه عليه أو بحال الحرام أن كان المدعى كاذباً لا أخذه ما لا يستحقه * (تنبيه) * إذا تصالحا ثم اختلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار فالذي نص عليه انشافعي أن القول قول مدعى الانكار لأن الأصل أن لا عقود لو أقيمت عليه بينة بعد الانكار جاز الصلح كما قال المساوردي لأن لزوم الحاق بالبينه كزومه بالاقرار ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح ولو أنكر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلاً كما قاله المساوردي ويصح الصلح أيضا في كل ما يفضي اليه أي المال كقصاص لزماً أي كالعفو عن القصاص كالمؤثب له على شخص قصاص قصاصه عليه على مال بلفظ الصلح كصالحك من كذا على ما تستحقه على من قصاص فانه يصح أو بلفظ البيع فلا أنواعه أي الصلح حطيطة وعارية ومعاوضة فاما صلح الحطيطة فهو الجاري على بعض العين المدعاة كمن صالح من دار على بعضها أو من ثوبين على أحدهما وهذا هبة لبعض العين المدعاة لمن هي في يده فيشترط للعقد القبول ومضي مدة مكان القبض ويصح في بعض المتروك بلفظ الهبة والتبليغ وشبههما وكذا بلفظ الصلح على الأصح كصالحك من الدار على ربعها ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن وهذا امر إذا لم ينظم بقوله وإن جرى عن عبده الذي غصب * بالبعض فالباقي لغاصب وهب وقوله قبل هذا فإن جرى في دينه المحقق إلى آخر البيت أشار به إلى أن صلح الأبرار من الدين هو الاقتصار من حقه على بعضه ويسمى صلح الحطيطة ويصح بلفظ الأبرار والخط ونحوهما كالأوضاع والاستعانة ولفظ الصلح على الأصح وأما صلح العارية فقد أشار اليه بقوله وإن جرى عن نخل ودار جارية * في الملك بالسكنى فصلح العارية والمعنى إذا صالح على منفعة العين فهو عارية تثبت فيها أحكامها فان عسبن فيها مدة فعارية مؤقتة واللا فطاقة وأما ضابطا صلح المعاوضة فصلحه عما ادعى بأخرا أي عدوله من حقه المدعى به إلى غيره كان ادعى عليه داراً أو شقة صامنها فاقوله بذلك ثم صالحه بمنفعة على ثوب أو نخل ذلك صح ويجري عليه حكم البيع كرد عيب وثبوت شفعة ومنع بيع قبل قبض الساعة ونحو ذلك سواء عقد بلفظ الصلح أم بغيره لأن حد البيع يصدق على ذلك * (توضيح) * لما تقدم اعلم أن الصلح على ضربين صلح على دين و صلح على عين وكل منهما نوعان فالاول من نوع الدين الأبرار وهو الاقتصار من حقه على بعضه وقد تقدم والثاني من نوع الدين معاوضة وهو الجاري على غير العين المدعاة فان صالح على بعض أموال الراتب على ما وافقه في العلة اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في لفظ الصلح على الأصح وإن لم يكن العوض ربوياً فان كان العوض عيناً صلح الصلح وإن لم يقبض في المجلس وهذا امر إذا لم ينظم بقوله ولم يجب فيما مضى مقايضه أصلاً وإن كان ديناً صلح على الأصح ويشترط في المجلس تعيينه والنوع الاول من نوع العين صلح الحطيطة الذي

يصح بالاقرار في مال وما
يفضي اليه كقصاص لزماً
أنواعه حطيطة وعارية
والثالث المعاوضات الجارية
فإن جرى عن دينه المحقق
ببعضه فبرئ مما بقي
وإن جرى عن عبده الذي
غصب
بالبعض فالباقي لغاصب وهب
وإن جرى عن نخل ودار جارية
في الملك بالسكنى فصلح العارية
ولم يجب فيما مضى مقايضه
أصلاً وأما ضابطا المعاوضه
فصلحه عما ادعى بأخرا
وكل ما في البيع فيها قد جرى
كرد عيب والتماس شفعة
ومنع بيع قبل قبض الساعة
والشرط فيه حيث ضرر
بختب
وشرطه خصومة قبل الطالب

قرزناه وزاده الناظم على أصله والثاني من نوع العين صلح المعاوضة وهو عدوله من حقه الى غيره وقد يكون
سماوا جعله وخلعا وغيرها كافي المبسوطات وقول الناظم والشرط فيه حيث ضرر يجنب أشار به الى ان
الصلح يبطل بالشرط كصالحك بكذا على ان تبغى أو على ان تؤجرني المكان الفلاني بكذا أو على أن أبرئك
من كذا ان اعطيتني الباقي لانه اما هبة أو ابراء أو بيع أو اجارة وكل منهما لا يصح مع هذا الشرط ونحوه
فكذلك لما كان في معناها وقوله وشرطه خصوصية قبل الطالب من زيادته وأشار به الى انه يشترط في الصلح
سبق خصوصية * (تنبيه) * لم يذكر الناظم القسم الثاني وهو الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس
المدعى وكذا ان جرى على بعضه في الاصح كافي المتهاج فلو قال صاحبي عاتد عيه فانه لا يكون اقرارا لانه قد طمع
الخصوصية وقول الناظم لئلا يبالغ الاطلاق

* (فصل) * في اشراع الروشن في الطريق وما يذكر معه

- * (ومن له يجنب شارع بنا * يجعل عليه ان أراد روشننا) *
- * (وشرطه لمسلم ان لم يضر * كظلمة وصدمه لمن يمر) *
- * (ولا يجوز جعله أصلا اذا * بناء للدرب الذي لم ينفذ) *
- * (الا باذن أهل كل دربه * هم كل شخص باب داره) *
- * (وحق كل واحد منهم به * ما بين بابي داره ودربه) *
- * (فقاله بلا رضى أصحابه * أحداث باب داخل عن بابه) *
- * (وعكسه بغير اذن يفعل * لكن بشرط ان يسد الاول) *
- * (والصلح يجري في جردار * ووضع أخشاب على جدار) *

أى يجوز للانسان ان يجعل على بنائه الذى يجنب الشارع روشننا أى جناحا وهو الخارج من الخشب ومثله
الساباط وهو السقفة على حائطين والطريق بينهما لانه صلى الله عليه وسلم لم نصب يده ميزابا في داره
العباس رواه الامام أحمد والبيهقي وقال ان الميزاب كان شارباً يستجده صلى الله عليه وسلم وشرطه كونه
للمسلم أما الكافر فليس له الاخراج الى شوارع المسلمين وان جاز استطرافه لانه كاعلاء البناء على المسلم في المنع
وشرطه ان لا يكون مضرا كما قال ان لم يضر أى المارة في مروهم فيه كظلمة وصدمه لمن يمر ويشترط
ارتفاعه بحيث يمر تحته الماشي منتصباً من غير احتياج الى تخطاؤ رأسه ويشترط مع هذا ان يكون على
رأسه الحولة العالية كما قاله الماوردي وان كان من الفرسان والقوافل فلا يرتفع ذلك بحيث يمر تحته المحمل على
البعير من أخشاب المطالة لان ذلك قد يتفق وان كان نادراً أما اذا فعل ما منع فانه يزال لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمزيل له الحاكم لكل أحد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل المطالبة بما رآه
لانه من ازالة المنكر ولا يجوز فعله أى الروشن أصلاً اذا بناه للدرب المشترك الذي لم ينفذ الا باذن أهل كل
دربه وهم أى أهل غير النافذ كما أفاده الناظم من زيادته بقوله كل شخص باب داره لانه لا يصح جداره من غير
نفوذ بابه اليه وحق كل واحد منهم به * ما بين بابي داره ودربه أى تختص شركة كل منهم بما بين بابه ورأس
غير النافذ لانه محل تردده * (تنبيه) * يمر من ان يبنى في الطريق دكة أو غيرها أو يغرس فمما شجرة وان انتفى
الضرر ويحرم الصلح على اشراع الجناح أو الساباط بموضع وان صالح عليه الامام لان الهواء لا يفرد بالعقد
وقول الناظم فماله بلا رضى أى رضا أصحابه الى قوله ان يسد الاول أشار به الى انه لا يجوز لمن له باب في رأس
الدرب المشترك تأخير الباب الجديد الى أسفل الدرب الا باذن من تأخر باب داره من الشركاء عن باب دار
المريد لذلك سواء أقرب من القديم أم بعده عنه وسواء أسد الاول أم لا وانه يجوز ان له باب تقديم الباب بغير
اذن بقية الشركاء في الدرب المشترك اذا أسد الباب الاول لانه ترك بعض حقه فان لم يسده فشركاؤه ممنعه
* (فرع) * لو كان بابه آخر الدرب فاراد تقديمه وجعل الباقي دهايزاجاز وقوله من زيادته والصلح يجري
الى آخره أشار به الى انه يجوز الصلح بماله على مروره في درب مثلاً ممنعه أهله استطرافى من ليس له فيه حق

* (فصل) *

ومن له يجنب شارع بنا
يجعل عليه ان أراد روشننا
وشرطه لمسلم ان لم يضر
كظلمة وصدمه لمن يمر
ولا يجوز جعله أصلاً اذا
بناء للدرب الذي لم ينفذ
الا باذن أهل كل دربه
هم كل شخص باب داره
وحق كل واحد منهم به
ما بين بابي داره ودربه
فقاله بلا رضى أصحابه
أحداث باب داخل عن بابه
وعكسه بغير اذن يفعل
لكن بشرط ان يسد الاول
والصلح يجري في جردار
وضع أخشاب على جدار

لأنه انتفاع بالارض ووضع أخشاب على جدار بين دارين يختص به أحد المالكين أو يكون مشتركا ولا يحرم عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس والالف في قوله لن ينفذ الملاك وقوله يسد بالبناء للمفعول * (باب الحوالة) *

هي بفتح الحاء أقصم من كسرها لغة التحول والانتقال وشرا عاقد يقتضى نقل دين من ذمة الى ذمة والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطل الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبسع باسكان الناء في الموضوعين كزار واه البهقي هكذا والمطل المدافعة والملي الغنى المكسر والاصح ان الحوالة تبسع دين بدين يجوز للعاجزة وأركانها ستة تحيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة وكلاهما تؤخذ مما ياتي واعلم انه اذا كان لزيد عليك عشرة ولك على عمر ومثلها اذا احتب زيدا على عمر وفانت محيل وزيد محتال وعمر ومحال عليه وقد كان لزيد عليك دين ولك على عمر ودين وجرت بينك وبين زيد مصادقة ما انتقل حقه الى عمر وهذه أمور لا بد منها في وجود الحوالة

- * (وجوز واحواله الانسان * غريمه على غريم ثاني) *
- * (بكل دين لازم معلوم * لا الابل في الديان والنجوم) *
- * (والشرط ان يرضى به المحيل * ومن محال يوجد القبول) *
- * (كذا اتفاق الجنس في دينيهما * والنوع والوصاف مع قدر بهما) *
- * (كذلك الحلول والتأجيل * وحيث صحت يبرأ المحيل) *
- * (ودينه الذي على المحال * عليه صار الآن للمحتال) *

وجوز وأى العلماء حوالة الانسان غريمه على غريم ثان فيستحب قبولها على ملي والخبر المار وصرفه عن لجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر في الاستحباب كبحته الاذرى أن يكون الملى عوفيا ولا شبهة في ماله وانما تصح بشروط أشار الناظم الى أولها بقوله بكل دين لازم معلوم فيشترط كون المحال به وعليه لازما وهو ما لا يخبر فيه فلا تصح بمن لا دين عليه كإفهم من هذا الشرط وهو الاصح وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه لان أصله اللزوم ولا يصح بالجعل قبل الفراغ ولا عليه ولا بابل الدية ولا عليها وتصح بنجوم السكينة ولا تصح عليها ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصفه باصفات المعتبرة في السلم كما أفاده بقوله من زيادته معلوم واعلم ان الدين اما لازم أو غير لازم فالاول تصح الحوالة به وعليه اتفاق الدينان في سبب اللزوم واختلفا كان كان أحدهما ثمنا والآخر أجرة أو قرضا والثاني ان كان آيالا للزوم كالثمن في مدة الخيار جازت الحوالة به وعليه وان لم يكن آيالا للزوم كنجوم السكينة فقد علمت حكمه وبما تقر علم انهم الاتصع بالعين لما سر لانها تبسع دين بدين وتصح بالدين المثلى كالتقود والحبوب وبالمعقود كالعبد والشياب وأشار الى الشرط الثاني بقوله والشرط ان يرضى به المحيل والى الثالث بقوله ومن محتال يوجد القبول لان للمحيل ايفاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحتال في ذمة المحيل ولا ينتقل الا برضاه اذ الذم تتفاوت والامر الوارد للندب كما سر وعبر الناظم كاصاله بالقبول المستدعى للايجاب لا فائدة انه محيل الحق والتمصرف كالعبد المبيع ولان الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كماله وكل غيره في الاستيفاء وأشار الى الشرط الرابع بقوله كذا اتفاق الجنس في دينيهما أي موافقة ما في ذمة المحيل للمحتال من الدين المحال به وما في ذمة المحال عليه للمحيل من الدين المحال عليه في الجنس فلا يصح في المداهم على الدائير وعكسه وفي النوع والوصف والقدر والحلول والتأجيل وفي قدر الاجل وفي الصحة والتكسر لانها ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق أجيزت للعاجزة فاعتبر فيها التساوى كإلى القرض وقوله وحيث صحت الى آخره أشار به الى أن المحيل يبرأ بالحوالة الصحيحة أي تبرأ ذمته عن دين المحتال ويسقط دينه عن المحال عليه فان تعذر أخذه منه بفلس أو غيره كجعد أو موت لم يرجع الى محيل كالأخذ عوضا عن الدين وتالف في يده * (خاتمة) * لو شرط بسار المحال عليه أو جهله فانه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا وهو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه

(باب الحوالة)

وجوز واحواله الانسان

غريمه على غريم ثاني

بكل دين لازم معلوم

لا الابل في الديان والنجوم

والشرط ان يرضى به المحيل

ومن محال يوجد القبول

كذا اتفاق الجنس في دينيهما

والنوع والوصاف مملع

قدر بهما

كذلك الحلول والتأجيل

وحيث صحت يبرأ المحيل

ودينه الذي على المحال

عليه صار الآن للمحتال

مقتصر بترك الشخص ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ ثم اذ كرم تصح الحوالة ولا يجعل أن يجعل وإن
يجال من الحال عليه على مدينه

*** (باب الضمان) ***

هو لغة الالتزام وشرايعا يقال لالتزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة أو بدن من
يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يتحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وزعميا وكفيلًا وجيلا وغير
ذلك والامل فيه قبل الاجماع أخبار كثير الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وخبر الحاكم باسناد صحيح انه صلى
الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركان ضمان المال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون به وصيغة

- * (صح ضمان كل دين قد لزم * مع كونه جنسا وقدرا قد علم)
- * (لا نحو قرضه الذي سيفعل * ولا ضمان الجعل أو ما يجعل)
- * (وصح في درك المبيع اذ يشك * في حل ما لا يشتري وهو الدرك)
- * (ومستحق الدين مكفوء من * تغريمه الاصيل والذي ضمن)
- * (فكل من وفاه منهما وجب * سقوط ما عليهما من الطلب)
- * (ثم الاصيل غارم للثاني * باذنه في الدفع والضمان)

*** (باب الضمان) ***

صح ضمان كل دين قد لزم
مع كونه جنسا وقدرا قد علم
لا نحو قرضه الذي سيفعل
ولا ضمان الجعل أو ما يجعل
وصح في درك المبيع اذ يشك
في حل ما لا يشتري وهو الدرك
ومستحق الدين مكفوء من
تغريمه الاصيل والذي ضمن
فكل من وفاه منهما وجب
سقوط ما عليهما من الطلب
ثم الاصيل غارم للثاني
باذنه في الدفع والضمان

صح ضمان من يصح تبرعه ويكون مختارا فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجز عليه ومحجور فليس
كشراؤه في الذمة وإن لم يبال بالبعد ذلك الحجر لا من صبي ومجنون ومحجور بسفه ومريض مرض الموت عليه
دينه مستغرق في الذمة ومكره ولو باكره سببه وصح ضمان رقيق باذن سيده لا ضمانه لسببه ويشترط في
الضمان كونه حسانا بائنا حال العقد وإن يكون لازما كما قال صح ضمان كل دين قد لزم أو أصله اللازم فلا يصح
ضمان ما لم يجب كإقاله من زيادته لا نحو قرضه الذي سيفعل أي ولا نفقة ما بعد اليوم لأن وجهه لان الضمان
نوعية بالحق فلا يسبق وجوبه كالشهادة ولا يصح ضمان الجعل قبل الفراغ من العمل ولا المجهول قدره أو
جنسه أو صفته لما مر الا في ابل الدية فيصح ضمانهم مع الجهل بصفته لانهم معلومة السن والعدد ويصح
ضمان المهر قبل الدخول أو الموت وعن المبيع قبل قبضه لانه آيل الى الاستقرار وبالتمن في مدة الخيار لانه
آيل الى اللزوم بنفسه فالحق باللازم * (تنبيه) * البراء من الدين المجهول جنسا أو قدرا أو صفته باطل لان
البراءة متوقفة على الرضا ولا يعقل مع الجهالة ويشترط في الصفة للضمان والكفالة الآتية لفظا بشعر
بالالتزام كضمت دينا على فلان أو تكفلت ببذنه ويستثنى من عدم الصحة ضمان ما لم يجب كضمان درك
المبيع أو الثمن بعد قبض ما يضمن كان يضمن المشتري الثمن أو لبائع المبيع ان خرج بمقابلته مستحقا
أو مبيعا أو ردنا أو ناقصا نقص صفة شرطت أو صحت وزن ولهذا أشار الناطم بقوله صح أي الضمان في درك
المبيع وإن لم يكن بحق ثابت للحاجة اليه لان الحاجة تدعو الى معاملة من لا يعرف من الغرباء ولا يوثق بيده
وملكه ويخاف عدم الظفر به لو ظهر الاستحقاق فاحتج الى التوثيق وذلك ان يشك في حل ما لا يشتري كما مر
وهو ضمان الدرك وهو يفتح الدال مع فتح الرأع واحكامها التابعة أي المطالبة فالمراد اخذة سميت بذلك لالتزام
الغرماء عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى أيضا ضمان العهدة وشروط في المضمون له وهو الدائن معرفة
الضامن عينه لثفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا ومعرفة وكيله كعرفته كما أفتى به ابن الصلاح
وان أفتى ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب أن الشخص لا توكل الا من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط
رضاه لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا رضا المضمون عنه ولا معرفته لجواز التبرع
بأداء دين غيره بغير اذنه ومعرفة وقوله مستحق الدين مكفوء أي العلماء ولو وارثا من تغريمه الاصيل أي
المضمون عنه والذي ضمن ولو تبرعا بان يطالب بهما جديا أو يطالب أي ما شاء بالمبيع أو يطالب أحدهما
بعضه والاخر بباقيه أما الضامن فالحبر الزعيم غارم وأما الاصيل فلان الدين بان عليه فكل من وفاه أي الدين

منها واجب سقوط ما عليه من الطاب فلو برئ الأصل من الدين برئ الضامن ولا عكس في ابراء بخلاف
ما لو برئ بغير ابراء كاذ كذا كر ولو مات أحدهما والدين مؤجل حل عليه لان ذمته تحب بخلاف الحي فلا
يحل عليه لانه يرتفع بالاجل وانما يخير في المطالبة ثم الأصل أي المضمون عنه غارم للثاني أي للضامن باذنه
في الدفع والضمان فاذا غرم الضامن الحق لصاحبه رجوع بما غرمه على المضمون عنه اذا كان الضمان
والقضاء باذنه لانه صرف ماله الى منفعة الغير باذنه أما اذا انتفى اذنه في الضمان والاداء فلا رجوع له لتبرعه
فان اذن في الضمان فقط وسكت عن الاداء وجع على الاصح لانه اذن في سبب الاداء ولا يرجع اذا ضمن
بغير الاذن وأدى بالاذن لان وجوب الاداء سبب الضمان ولم ياذن فيه نعم لو أدى بشرط الرجوع رجوع
كغير الضامن * (تنبيهان) * أحدهما يحل الرجوع اذا أدى من ماله أموال أخذ من سهم الغارم من قاضي
به الدين فانه لا يرجع كذا كره في سهم الصدقات وان انتفى الاذن في الضمان والاداء الثاني حيث ثبت
الرجوع فكفه حكم القرض حتى يرجع في المنفعة ثم بمثله صورة كقائه القاضي حين ومن أدى دين غيره
باذن ولا ضمان رجوع مؤد ولو ضامنا اذا أشهد بذلك ولو رجلا يخالف معه لان ذلك جهة هذا أدى بحضرة
مدين ولو مع تكذيب الدائن أو في غيبته لكن صدقه الدائن سقوط الطلب بانراه وقول الناظم قد علم
وسيفعل ويجهل ويشك بالبناء للمفعول (تنبيه) يصح ضمان رد العين المضمونة كالغصونة لان المقصود
منها المال بخلاف غير المضمونة كالودعة فلا يصح ضمانها لان الواجب على من هي تحت يده الحظية لا الرد
وأما ضمان قيمته ولو تلفت فلا يصح لعدم ثبوته ثم أشار الناظم الى كفالة البدن وتسمى أيضا كفالة الوجه
وهي بفتح الكاف اسم لضمان الاحضار دون المال فقال

* (وجائز أن يكفل الانسان من * عليه حق آدمي بالبدن) *

* (فان يسلم نفسه المكفول * للمستحق يبرأ الكفيل) *

كفالة البدن صحيحة لا طباق الناس عليها في الاعصار وللمحاجة اليها واستئناس لها بقوله تعالى حكاية عن
يعقوب عليه السلام ان أرسله معكم حتى تؤتون موثقا من الله لنا تنبى به اذا ثبت ذلك فتجوز الكفالة ببدن
من عليه مال كما قال وجائز أن يكفل الانسان من عليه حق آدمي أي لازم ولو عقوبة أو حق مالي لله تعالى
بالبدن أي ببدن من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الاستعداد بخلاف عقوبة الله تعالى وانما تصح
كفالة من ذكر باذنه ولو بغيره ولو من ذكر صبي أو مجنون أو باذن وليه أو مجنونا أو معتورا تصحيل القرض في
الحال أو ميتا قبل دفنه يشهد على صورته اذا تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسم مونس به وكالبدن
الجزء الشائع كالمثله والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه فان تكفل ببدن من عليه مال شرط لزومه للكفيل
ثم ان عين تحمل التسمية في الكفالة فكذلك ولا تعين محلها كأي السلم فهم أو يبرأ الكفيل كإفادته الناظم
من زيادته بقوله فان يسلم نفسه الى آخره فان غاب لزومه احضاره ان أمكن بان عرف محله وأن الطريق
ولا حائل ولو كان في مسافة القصر ويجهل في مدة ذهابه وإيابه عادة فان مضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس
الى أن يتبعه ذرا حضار المكفول بموت أو غيره أو توفي الدين فان دفعه ثم حضر المكفول قال الاسنوي فالمعجبه
ان له الاسترداد ولا يطالب كفيل بمال ولا عقوبة وان فات التسمية بموت أو غيره لانه لم يلزمه ولو شرط انه يغرم
المال ولو مع قوله ان فات تسليم المكفول لم تصح الكفالة لان ذلك بخلاف مقتضاها

* (باب الشركة) *

هي تكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكان الهمزة الاخلاط وشرعا ثبت الحق في شيء
لاثنين فأكثر على جهة الشروع والاصل فيها قبل الاجماع خبر السائب بن زيد انه كان شريكا للنبي صلى
الله عليه وسلم قبل البعثة وافتخر بشركته بعد البعث وخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت بينهما والمعنى أنا معهما بالحفظ والامانة فامدهما بالمعونة في
أمواله ما أنزل البركة في تجارتهم ما فاذا وقعت بينهما الخيبة توفت البركة والامانة عنهما وهي معنى

وجائز أن يكفل الانسان من
عليه حق آدمي بالبدن
فان يسلم نفسه المكفول
للمستحق يبرأ الكفيل
* (باب الشركة) *

والخسران مع التفاضل في المالبين أو التفاضل في الربح والخسران مع التساوي في المالبين ففسد العقد لانه
مخالفاً لوضع الشركة ولو شرط أن يادة في الربح للاد أكثر منه ما بطل الشرط كالمشرط التفاضل في
الخسران ويرجع كل منهما على الآخر باجزة عمله في مال الآخر وتنفيذ التصرفات منهما لوجود الأذن
والربح بينهما على قدر المالبين ويتسلط كل منهما على التصرف إذا وجد الأذن من الطرفين بالاضطرار فلا
يبسح بنسيئة للغير ولا بغير نقد البلد ولا يشتري بغيره ولا يسافر بالمال المشترك لمافي السهم من الخطر فان
سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامناً ولا يدفعه لمن يعمل فيه لانه لم يرض بغيره بديه فان فعل ضمن
هذا ان أراد فعله بغير إذن شريكه فان أذن له في شيء مما ذكر جاز وبشرط في العاقبة أهلية توكيل وتوكل
لان كلامهما وكيل عن الآخر فان كان أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية
التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعني فاه في المطالب وتركه مشاركة الكافر ومن لا يجتر من الربا ونحوه مندوب
ثم زاد الناطم على أصله قوله ثم الشريك مطلقاً أمين فيقبل قوله في الربح والخسران وفي التلف ان ادعاء بلا
سبب أو سبب خفي كالسرقة فادعاء بظاهر كزني وجعل طواب بيدته ثم يصدق في التلف به بيمينه فان
عرف الحر يق دون مجموع مصدق بيمينه أو مجموع مصدق بلا يمين لكن على المفترط النظمين أي ضمان كانه قدم
والعقد فيها أي الشركة جاز من الجانبين ان يلزمها لكل واحد منهما ما فسختها متى شاء ولو بعد التصرف
وينعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما فان قال أحدهما لا يجوز لئلا لا تصرف في نصيبه لم ينعزل
العازل في تصرف في نصيب المعزول فليفسخ عقدهما جازاً وادى واحد منهما ما كذلك الجنون يفسخ
عقدهما به أيضاً وكذلك الانحسار لانه عقد جاز من الجانبين وقوله وفسخته أي لعقد هما متى يشاء من
زيادته وقد مر الكلام عليه وكذلك من زيادته قوله بل كل مثلي كذب في الاصح والالف في قوله لن يلزمنا
للاطلاق * (خاتمة) * لو قال من في يده المال هولي وقال الآخر هو مشترك أو قال من في يده المال هو مشترك
وقال الآخر هولي مصدق صاحب اليد بيمينه لانهم سادل على المال ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشترىته
لشركة أو لنفسه وكذبه الآخر صدق المشتري لانه أعرف بقصده ولو قال صاحب اليد اقسمة ما صار ما في
يدي وقال الآخر هو مشترك صدق المتكبر بيمينه لان الأصل عدم القسمة

* (باب الوكالة) *

هي بفتح الواو وكسرها الغنة التفويض يقال وكل أمره إلى فلان فوضه اليه فاكفي به ومنه توكلت على الله
وشرعاً استنابة جازاً التصرف مثله فيما يقبل النيابة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فابعثوا حكماء
أهلهم وحكماء من أهلها وخبر الصحیحین انه صلى الله عليه وسلم بعث السعة لاختار كذا وكذا وقد وكل صلى الله عليه
وسلم عمر بن أمية في نسكاح أم حبيبة وقال القاضي حسين انها مندوب اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتقوى ومن البر والتقوى أن يتوكل عن الغير بالقيام بأشغاله وأركانهم أربعة موكل ووكيل وموكل وموكل
فيه وصيغة

* (باب الوكالة) *
يجوز أن يوكل الإنسان في
ما كان فيه جازاً التصرف
بنفسه ثم الوكيل مثله
والقول في قبض وصرف قوله
بل الوكيل مطلقاً أمين
والمال مع تفریطه مضمون
فلا يسع إلا بقصد البادة
مجمعاً مع قبضه بالقيمة
ولا يسع من نفسه وطفله
وجازاً لمن بالغ كإصله
وعقدها فيه الجواز قد فشا
فقل لكل فسخته متى يشاء
وحيث مات منها شخص
بطل

كذا الجنون مبطل إذا حصل
ويمنع التوكيل في الاقرار
وسائر الأيمان والظهار
ليكنه بصيغة التوكيل
معترف بالحق للوكيل

- * (يجوز أن يوكل الإنسان في ما كان فيه جازاً التصرف) *
- * (بنفسه ثم الوكيل مثله * والقول في قبض وصرف قوله) *
- * (بل الوكيل مطلقاً أمين * والمال مع تفریطه مضمون) *
- * (فلا يسع إلا بقصد البادة * مجمعاً مع قبضه بالقيمة) *
- * (ولا يسع من نفسه وطفله * وجازاً لمن بالغ كإصله) *
- * (وعقدها فيه الجواز قد فشا * فقل لكل فسخته متى يشاء) *
- * (وحيث مات منها شخص بطل * كذا الجنون مبطل إذا حصل) *
- * (ويمنع التوكيل في الاقرار * وسائر الأيمان والظهار) *
- * (ليكنه بصيغة التوكيل * معترف بالحق للوكيل) *

يجوز أن يوكل الإنسان فيما كان فيه جائز التصرف بنفسه ملكاً أو ولاية لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه
فبناؤه أولى وهذا في الغالب والافتقار استثنى منه مسائل طردا وعكسا فن الطردا نظا فربحه فلا يوكل في
كسر الباب وأخذ حقه ومن العكس الاعشى فيوكل في تصرفاته وإن لم تصح مباشرة له للضرر وغیر ذلك
كما هو في المبسوطات فيصح توكيل الولي في حق محجوره أبا كان أو جدي في التزويج والمال أو فيما في المال
ما لم تجر العادة بمباشرة مثله وقول النساطم ثم الوكيل مثله أشار به إلى أن الوكيل أي شرط الوكيل صحة
مباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه والأفلا يصح توكيله لأنه إذا لم يقدر على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا
يصح توكيل صبي ومجنون ومغمي عليه ولا توكيل امرأة في نكاح ولا حزم لبعده في إقراره وهذا في الغالب
أيضا والافتقار استثنى من ذلك مسائل منها الصبي المأذون له فيتوكل في الأذن في دخول وإيصال هديه وإن لم
تصح مباشرة له بغير إذن ومنها المرأة فتتوكل في طلاق غيرها ومنها غير ذلك كما هو في المطولات وشرط الموكل
فيه أن يملك الموكل حين التوكيل فلا يصح التوكيل فيما يملكه وطلاق من سينكحها لأنه لم يباشر ذلك
بنفسه فكيف يستتبع غيره إلا تبعاً فيصح التوكيل ببيع ماله كما يملكه تبعاً للمأذون كما نقل عن الشيخ أبي حامد
وغيره ويشترط أن يقبل النيابة كل عقد كبيع وهبة وكل فسح كإقاله ورد عيب وقبض وإقباض وخصومة
من دعوى وجواب وتلك مباح كاحياء وموت وأصـ طياد واستيفاء عقوبة لا في إقرار فلا يصح التوكيل فيه ولا
في التقاط ولا في عبادة كصلاة إلا في نسل من حج أو عمرة ودفع نخوز كاة ككفارة وذبح نحو أضحية كعقيقة ولا
يصح في شهادة ولا في نحو ظاهر ولا في نحو يمين ولا بد أن يكون الموكل فيه معلوماً ولو من وجه كوكلتك في بيع
أموالي وعتق أرقائي لا في نحو كل أموري كسكك قليل وكثير ولا بد من لفظ من الموكل يشعر برضاه كوكلتك في
كذا ولا يشترط قبول الوكيل لفظاً بل معنى وهو عدم الرد فلور دق قال لا أقبل أو لا أقبل بطلت ويصح
توقيت الوكالة لاتعليقها أو يصح تعليق التصرف كوكلتك الآن في بيع كذا أو لا تبعه حتى يجيء رمضان
والقول في قبض لموكله وفي صرف من مال موكله عنه قوله أي الوكيل بل الوكيل مطلقاً ولو يجعل أمين
والمال مع تفريطه مضمون كسائر الامناع وصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه اتهمه
بخلاف دعوى الرد على غيره الموكل كرسوله وإذا تعدى كان ركب الدابة أو ليس الثوب تعدى ضمن
كسائر الامناع ولا ينزل لأن الوكالة إذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه
بطلان الإذن وقوله فلا يبيع أي الوكيل بالوكالة المطلقة أي أو يشترى إلا بغيره أي بالبلد أي بالبيع
لأبداً التوكل مع الإمع قبضه أي حالاً فلا يبيع بنسيئة بالقيمة أي بثمن المثل إذا لم يجد راعياً بزيادة عليه فان
وجده فهو كالموكل بوجه فلا يبيع إذا كان يغبى فاحش وهو لا يحتمل غالباً بخلاف اليسير وهو ما يحتمل
غالباً بغيره فربح ميسر ما يساوي عشرة تسعة يحتمل وبشأنه لم يحتمل أمالاً بخلاف فباع على أحد غير هذه
الأنواع وسلم المبيع ضمن بدله لتعديده بتسليمه ببيع فاسد فيسترد ما بقي وله بيعه بالأذن السابق ولا يضمن
ثمنه وإن تلف المبيع غرم الموكل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه * (فرع) * لو قال لو كره
بيع بكم شئت فله ببيع بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البالد أو بما شئت أو بما تراه فله ببيع بغير نقد البالد
لا بغير ولا بنسيئة أو بكيف شئت فله ببيع بنسيئة لا بغير ولا بغير نقد البالد أو بما عاز وهان فله ببيع بعرض
وغبن لا بنسيئة وذلك لأن كمال عدد يشمل القليل والكثير وما للجنس فيشمل النقد والعرض لكنه في الأخيرة
لما قرن بعرضه انشمل عرفاً القليل والكثير أيضاً وكيف للحال فشمل الحال والمؤجل ولا يبيع أي لا يجوز
للوكيل أن يبيع ما وكل فيه من نفسه ولا من طفله وإن أن له في ذلك لأنه منهـم في ذلك بخلاف ولده الرشيد
وأيضا كما أفاده الناطم من زيادته بقوله وجاز لابن بالغ وأصله وعقدها أي الوكالة فيه الجواز قد فشأين
العلماء فقل أي الفقيه لكل منه ما فسحها متى يشاء ولو بعد التصرف سواء تعاق به حق ثالث كبيع
المرهون أم لا وحيث مات منه ما شخص بطل عقدها أي انفسخ حكم كذا الجنون أي والأغشاء مبطل
لعقدها حكماً إذا حصل وتنفخ شرعاً بعزل أحد هما بان يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل ويتعمده

انكارها بالاعراض له فيه بخلاف انكاره لها تسمية اياها لغرض كاخفاها من ظالم وبطروق وجرح كحجر
سفيه أو فلس عمالا ينفذ من اتصف بها وبفسقه فيما فيه العدالة شرط كوكالة النكاح والوصاية وبزوال ملك
موكل عن محل التصرف أو منفعته كبيع ووقف لزوال الوكالة وإيجار ما وكل في بيعه وقوله وينع التوكيل
في الاقرار أي مطلقا وسائر الاعيان والظاهر بانكارها كحشرت الاشارة اليه فاذا قال لغيره وكلتك لتقر عني فلان بكذا
فيه قول التوكيل أو قوت عنه بكذا أو جعله مقرا بكذا لم يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل
كالشهادة لئلا يكون الموكل يكون مقرا بالتوكيل على الاصح في الروضة لا شعاده بشبوت الحق عليه وهذا مراد
الناظم بقوله من قوائمه المزيده على أصله لئلا يصبغ بمقتضى التوكيل إلى آخره * (تنبيه) * محل الخلاف فيما
إذا قال وكلتك لتقر عني كما تقر فلوقال أقر عني فلان بالنف على كان اقرارا قطعيا ولو قال أقره على بالف
دينار لم يكن اقرارا قطعيا صرح به صاحب التمييز وقول الناظم متى بشا بالقصر للوزن * (قبة) * من
ادعى انه وكيل بقبض ماعلى زيد لم يجب دفعه الا ببينة لو كالتسه لاجتماع انكار الموكل لها لو كان يجوز له دفعه
ان صدقه في دعواه لانه محقق عنده أو ادعى انه محتمل به أو انه وارث له أو وصى له أو وصى له به وسدقه وجب
دفعه لا عتراه بانتقال الملك اليه

* (باب الاقرار) *

هو لغة الاتبات من قر الشئ أي ثبت وشرا الخبر الشخص بحق عاينه فان كان يحق له على غيره فدعوى أو
لغيره على غيره فشهاده الأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كوفوا قوامين بالقسط شهد الله لولو على أنفسكم
فسرت شهادة المرء على نفسه بالاقرار وخبر الصحاحين أعديا أنيس إلى امرأته فان اعترفت فلوجه أو اجعت
الامة على المأخذة وأركانها أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة

- * (بغير مال صح من مكاف * ومطلقا من مطابق التصرف) *
- * (طوعا بحق الله والانسان * ولارجوع بعده في الثاني) *
- * (وجائز اقراره بما جهل * ثم البيان واجب اذا سئل) *
- * (في نوعه ولو بغير جنسه * فان أبي فاحكم اذا حبسه) *
- * (ويقبل النفس بغير الخفير * وان جرى الاقرار بالكثير) *
- * (ولفظ الاستثناء بعده قبل * مالم يكن مستغرا أو منفصل) *
- * (ويستوى الاقرار في حال المرض * وغیره فلا تقدم بالعرض) *

يصح الاقرار بغير مال من مكاف أي بالغ عاقل فلا يصح اقرار من هو دون البلوغ ولو كان غير الرافع القلم عنه
ولا اقرار مجنون ومنعى عليه ومطلقا صح الاقرار من مطابق التصرف والمعنى ان كان الاقرار بمال اعترف فيه
الرشد فلا يصح اقرار سفيه بدين أو اتلاف أو نحو ذلك قبل الجبر أو بعده نعم يصح اقراره في الباطن في غير م بعد
ذلك الجبر ان كان صادقا فيه وخروج بالمسأل اقراره بمو جب عقوبة كدوقودوان عفا عنه على مال لعدم تعلقه
بالمسأل وشرط المقر أيضا ان يكون مختارا كما قال طوعا فلوا كره على الاقرار كان اقراره باطلا لقوله تعالى الا
من أكره وقابه معاشن بالايمن جعل الاكره مسقط الحكم الكفر بالاولى ما عداه وصورة الاكره ان
يضر بليقر ولو ضر بليصدق في القضية فاقر حال الضرر أو بعده لزمه ما أقر به لانه ليس مكرها اذا مكره
من أكره على شئ واحد وهذا الضرب بليصدق ولا ينحصر الصدق في الاقوال قال الاذرى رحمه الله والولاية
في زماننا ياتيهم من يتهم بسرقة أو قتل أو نحوها فيضربونه ليقرب الحق ورايد ذلك الاقرار بما ادعاه خصمه
والصواب ان هذا اكره سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم انه لم يقر بذلك اضر بانيا انتهى قلت وما
قاله متعين خصوصا في زماننا الذي اشتهر فيه هذا كفا نال الله تعالى السوء بمحمد وآله آمين * (تنبيه) * حاصل
ما تقر وان صح الاقرار فتقرر الى ثلاثة شروط البلوغ والعقل والاختيار فان كان بمال اعترف فيه شرط رابع
وهو الرشد وصح الاقرار بحق الله تعالى وينقسم الى قسمين أحدهما ما يسقط بالشبهة كالزنا وشرب الخمر

* (باب الاقرار) *

بغير مال صح من مكاف
ومطلقا من مطابق التصرف
طوعا بحق الله والانسان
ولارجوع بعده في الثاني
وجائز اقراره بما جهل
ثم البيان واجب اذا سئل
في نوعه ولو بغير جنسه
فان أبي فاحكم اذا حبسه
ويقبل النفس بالخفير
وان جرى الاقرار بالكثير
وافظ الاستثناء بعده قبل
مالم يكن مستغرا أو منفصل
ويستوى الاقرار في حال
المرض
وغیره فلا تقدم بالعرض

وقطع السرقه واقتصر عليه الناظم تبع الاصله وثانيهما لا يسقط بها كالتزكاته والكفارة وصح الاقرار بحق
 الانسان أى الاذى كحد الغدق لشخص ولا رجوع بعده أى الاقرار فى الثانى أى حق الاذى اذا أقرب به
 لتعلق حق المقر له به الا اذا كذبه المقر له وأما الاول وهو حق الله تعالى الذى يسقط بالشبهة فاذا أقرب به كان له
 الرجوع فيه لان مبناه على الدرع والستر ولانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزم بالرجوع بقوله لعائش فبات
 لعائش لمست أبل جنون وبس تغادم ذلك ان للقاضى ان يعرض له بذلك ولا يقول له ارجع فيكون أمرا
 بالكذب وخروج بالاقرار أو الموثب بالبينه فلا يصح رجوعه بما لا يسقط بالشبهة * (تنبيه) * بشرط المقر له كونه
 معينا وكونه فيه أهلية استحقاق المقر به وعدم تكذيبه للمقر وبشرط فى الصيغة لفظ صريح أو كناية
 يشعر بالانترام كقوله لن يدعى أو عني كذا بشرط المقر به ان لا يكون مأكلا للمقر حين يقر فقوله دارى
 أو دابقي لعمر واغور (فروع) مهمة من شرح المنهاج للدميرى رحمه الله لو كتب لن يدعى ألف درهم ثم قال
 للشهود اشهدوا على بما فيه فلا يس باقراره إلا فلا ي حنيفة لبناء أن الاقرار لا يثبت بالفعل بل بالقول ولم
 يوجد قول ولو قال ان شهدا على فلان وفلان أو شهدا بكذا فهما صادقان فهو اقرار فى الاظهر وان لم يشهدا فلو
 قال ان شهدا على بكذا صدقتهما فاقرار أيضا أما اذا قال ان شهدا على فهما عدا لان فانه لا يكون اقرارا بل تركية
 وتعدى الا وقد أفق الشيخ برهان الدين مدرس العفا كهيته بدمشق فى امرأة أشهدت على نفسها ان هذا الرجل
 ابن عمها وصدقها ان العصبية ثبتت وبرها اذا ماتت وهى مسئلة تعم بها البلوى لاسيما اذا كان المقر له غائبا
 فكثيرا ما يقر مريض بان له وارثا غائبا أما ابن عم أو أخوه فيضع وكيل بيت المال يده على المال مدعيان بيت
 المال لا يندفع بهذه الدعوى وأفق الشيخ باندفاع وكيل بيت المال بذلك وحفظ هذا المال عجز دهر هذا الاقرار
 حتى يحضر الغائب قال فى فتاوى القاضى وشيخه العفالى وابن الصلاح مما يرشد الى ذلك والله سبحانه وتعالى
 أعلم وقول الناظم وجائز اقراره بما جهل بالبناء للمفعول أشار به الى انه اذا اقر بجهول كشيء وكذا صح اقراره
 ويرجع اليه فى بيانه كما قال ثم البيان واجب اذا سئل فى نوعه ولو بغير جنسه فلو قال له على شئ أو كذا قبل تفسيره
 بغير عبارة مريض وسلام ونجس لا يقتضى كتمان بر سوءا كان ما لاوان لم يقول كفلس وجبة برأم لا كعدود وحق
 منفعة وحد قذف وزيل اصدق كل منها بالشئ مع كونه محترما فان امتنع من البيان حيس كما قال من زيادته
 فان أبى فاحكم اذا حبس - فان اقر بمال كان وصفه بنحو عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بما قل من المال
 وان لم يقول كما فاده الناظم من زيادته أيضا بقوله يقبل التفسير بالحقيق * وان جرى الاقرار بالكثيرى
 ويكون وصفه بالعظيم ونحوه من حيث اتم غاصبه وكفر مسقطه * (فائدة) * قال امامنا الشافعى رضى الله عنه
 وقدس الله روحه أصل ما أبى عليه الاقرار ان ألزم البقين وأطرح الشك ولا يستعمل الغلبة وقول الناظم
 ولفظ الاستثناء بالمد وهو هنا ما بنى الشافعى الاقرار عليه اخراج ما لولاه لدخل فيما قبله بالأول ونحوها بعد
 أى الاقرار أى مع جمعه - نى فيه قبل بالبناء للمفعول لكثرة وروده فى القرآن والسنة وكلام العرب بالم يكن
 مستغفر فأ ومنفصل بالوقف لا وزن فيصح الاستثناء فى الوقف وغيره بشرط أولها عدم الاستغراق فان
 استغرق المستثنى منه كعشرة الا عشرة لم يصح وهذا الشرط زاده الناظم نانيها ان يكون متصلا بحيث يندفع
 الاقرار أى أوغ - به كلاما واحدا فبضر الفصل بينهما بكلام أجنبي أو سكوت أو تغفر الفصل اليسير بسكتة
 تنفس أو عى أو تذكر أو انقطاع صوت ثالثها ولم يذكره الناظم وأصله قصده قبل فراغ الاقرار لان الكلام
 انما يعتبر بقائه فلا يشترط من أوله ولا يكتفى بعد الفراغ والالزام رفع الاقرار بعد لزومه وقوله وبسوى
 الاقرار فى حال المرض وغ - به أشار به الى أن الاقرار فى حال الصحة والمرض ولو نحو فاسوا فى الحكم بضمه
 فلا أقر فى صحته بدين ل انسان وفى مرضه بدين لا تخولم يقدم الاول كما قال فلا تقدم بالغرض بل يستويان
 كالوثبنا بالبينه - واعلم ان اقرار المريض لو ارته صحت على المذهب كالأجنبي لان الظاهر انه يحق لانه انتهسى
 الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر

* (باب العارية) *

* (باب العارية) *

بشديد الباعوقد روى الخفيف وهي اسم لما عار وحققتها شرعا بالاحتجاج بالانتفاع بما يحصل الانتفاع به مع
بقاء عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعالى وتعالى والبر والتقوى وفسر جود المفسر من قوله تعالى
ويمنعون المساكين بما يستعملونه الجيران بعضهم من بعض كالبلور والفاص والاروة وخبر الصيحين انه صلى الله
عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه والحاجة داعية اليها وهي مستحبة وذات نجى كاعارة الثوب لدفع حر
او برد وقد تحرم كاعارة الامة من اجنبي وقد تكرر كاعارة العبد المسلم من كافر واركانهم اربعة مستعير ومستعير
ومعار وصيغة

- * (وجائز اعارة العين التي * تبقى مع استعمالها ان حدث)
- * (وكان ايضا نفعها محض أثر * وجازان يبيحه نسلا ودر)
- * (حيث المعير مالك المنافع * وكان ذات برع في الواقع)
- * (وجائز توفيقها الى أجل * كذا الرجوع قبل ان يقضى الاجل)
- * (والمستعير ضامن في الحال * ان تلفت بغير الاستعمال)
- * (ثم الضمان للمعار يعرف * بما يساوي عينه اذ تلفت)

وجائز اعارة العين التي تبقى مع استعمالها ان حدث
اذهب عينها كالمطعم ونحوه فلا تعارفات الانتفاع بها انما هو بالاستئصال فالتقي المقصود من الاعارة واما
ما ينتفع به انتفاعا محرما كآلات الملاهي فلا تعارأ ايضا وقوله وكان ايضا نفعها محض أثر اي باقيا كالشوب
والعبد كحمر نرج بالمففعة العين فلو اعاره شاة للبيها وشجرة للمعيرتها ونحو ذلك لم يصح وأما النظم بقوله
من زيادته وجزان يبيحه نسلا ودرأى ان هذا الى ان النسل والدر من فوايج المعار فهي غير مضمونة لانه لم يأخذها
الا للانتفاع بها * (فرع) * لو اعاره شاة ودفعها له وملاكه درها ونسلا لم يصح ولم يضمن أخذها الدر والنسل
لانه أخذها بمعية فاسد فو يضمن الشاة بحكم الاعارة لفساده ولا تصح الاعارة فيما لا نفع فيه كالحمار الزمن
وقوله حيث المعير مالك المنافع الى آخر البيت من زيادته وأشار به الى أن شرط المعير أن يكون مالك المنفعة
المعار وان لم يكن مالك العين لان الاعارة انما ترد على المنفعة دون العين فضع من مكروه لمن مستعير لانه غير
مالك للمنفعة وانما يسجله الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة وان شرط المعير ايضا صحة تبرعها لمعار بما باحة
المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومجنون ومكاتب ولا بد أن يكون مختارا فلا
تصح من مكروه وبشرط في المستعير تعيين واطلاق تصرف وفي الصيغة لفظ بشعر بالاذن في الانتفاع
كأعرتك أو أخذته لانتفع به وأعرتني مع لفظ الآخر وأفعله وان تأخر أحدهما عن الآخر في الاباحة
وقوله وجائز توفيقها الى أجل أشار به الى صحة الاعارة مطلقا من غير قيد زمن وموقته كشهرة فلا يفتقر
الحال بينهما كالمؤقتة يجوز فيها تكرير المستعير ما استماره فاذا استعار أرضا البناء أو غراس جاز له ان يبيع أو
يغرس المرة بعد الاخرى ما لم تنقض المدة أو يرجع المعير في المطالبة لا يفعل ذلك الا مرة واحدة فان نفع ما بناء
أو غراسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح له بالتجديد فيجدد مرة بعد اخرى وقوله الرجوع قبل
ان يقضى الاجل من زيادته وأشار به الى أنه يجوز لسلك من المعير والمستعير الرجوع في العار به متى شاء لانها
عقد جائز من الطرفين تنفسح بما تنفسح به الوكالة ونحوها من موت أحدهما أو غيره * (تنبيه) * يستثنى
من رجوع المعير ما اذا أعار أرضا لدفن ميت محترم فلا يرجع المعير في موضع الذي دفن فيه ويمنع أيضا على
المستعير ردها فحسب لازمة من جهة المحتج يندرس أثر المدفون لا يحب الذنب وهو مثل حبة الخرد في طرف
العصص لا يكاد يتحقق بالشاهدة بحفاظة على حرمة الميت ولهما الرجوع قبل وضعه في القبر لا بعد وضعه
وان لم يوارى بالتراب كارجحه في الشرح الصغير خلافا للمعتزلي يستثنى أيضا مسائل أخر تطلب من المبسوطات
وقوله والمستعير ضامن في الحال أشار به الى ان العين المستعارة مضمونة على المستعير ان تلف بغير الاستعمال
الماذون فيه وان لم يفرط كلفها بما آتت به لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه

وجائز اعارة العين التي
تبقى مع استعمالها ان حدث
وكان ايضا نفعها محض أثر
وجازان يبيحه نسلا ودر
حيث المعير مالك المنافع
وكان ذات برع في الواقع
وجائز توفيقها الى أجل
كذا الرجوع قبل ان يقضى
الاجل
والمستعير ضامن في الحال
ان تلفت بغير الاستعمال
ثم الضمان للمعار يعرف
بما يساوي عينه اذ تلف

ولقوله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه العارية مضمونة رواه أبو داود وغيره وقوله ثم الضمان للمعار إلى آخره أشار به إلى أن المعار يضمن بقيمته يوم تلفه متقوماً كان أو مثلياً وهو ما جرى عليه الأصل كالأنوار واقتضاه كلام جريح السكين قال ابن أبي عسرون يضمن المثل بالمثل وجرى عليه السبكي وهو الجاري على القواعد فهو المعتمد * (تنبيه) * مؤن الرد للعارية مضمونة أيضاً والرد المهرى من الضمان أن يسلم العين لمالكها أو ردك له في ذلك فلو رد الدابة لأصطلب أو الثوب أو نحوه للبيت الذي أخذه منه لم يبرأ أولو لم يجد المالك فسلمها لزوجته أو ولده فأرسلها إلى المهرى فضاغت فالمالك أن شاء غرم الراد أو المستلم منه والقرار عليه وقول الناظم محض بالتنوين وأثرهم حزمة فتوحة ثمانية مثلية مفتوحة أيضاً * (خاتمة) * لو اختلف المعسر والمستهير في رد العارية صدق المعبر بينهما لأن الأصل عدم الرد

* (باب الغصب) *

هو لغة أخذ الشيء ظاهراً وشراً الاستيلاء على حق الغير ولو منقصة كافاً من تعدد في مسجد أو سوق أو غير مال كزبل بغير حق والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل واخبار كحديثان دماكم وأموالكم وأعرضكم عليكم حرام وخبر من ظلم قيد شجر من أرض طوقه من سبع أرضين واهما الشيطان

- * (كل امرئ بالغصب منه قد صدق * بأخذ ذحق غيره بغير حق) *
- * (أوعد دون أخذه مستولياً * أو تلفاً لغيره تعدياً) *
- * (أو طار طير عند فتحه القفص * أو حل زقافيه زيت فنقص) *
- * (والزموه أجرة المغصوب * مسعرده والأرض للتعيب) *
- * (والمثل للمثل منه لا عدم * وفي سوى المثل أكثر القيم) *
- * (من وقت غصبه إلى التلاف * وصدقوه عند الاختلاف) *

* (باب الغصب) *
كل امرئ بالغصب منه قد صدق
بأخذ حق غيره بغير حق
أو وعد دون أخذه مستولياً
أو تلفاً لغيره تعدياً
أو طار طير عند فتحه القفص
أو حل زقافيه زيت فنقص
والزموه أجرة المغصوب
مسعرده والأرض للتعيب
والمثل في المثل منه لا عدم
وفي سوى المثل أكثر القيم
من وقت غصبه إلى التلاف
وصدقوه عند الاختلاف
* (باب الشفعة) *

الغصب يصدق من المهر بأخذ حق غيره بغير حق كما مر ولور كدابة لغيره أو جلس على فراشه فغاصب وإن لم ينقل ذلك وإن لم يقصد الاستيلاء وهو ذم معنى قوله وعد دون أخذه مستولياً ولو فتح قفصاً عن طائر وهيجه فطار ضمن وإن اقتصر على الفتح فلا طهرانه إن طار في الحمال ضمن وإن وقف ثم طار فلا وقع رأس زق مطروح على الأرض فخرج مافيه بالفتح أو منسوب فسقط بالفتح وخرج مافيه ضمن وإن سقط بعارض كرجل يضمن واليه الإشارة بقوله أو تلفاً إلى قوله فنقص وما تضمنته الآيات الثلاثة من زيادة الناظم والزق بكسر الزاي وضمها والزموه أي الغاصب مثلي أجرة مثلي المغصوب لمدة قامته في يده ولو لم يستوف المنفعة معرده والأرض للتعيب أي الزموه برده ولو غرم على رده أضعاف قيمته وأرض نقص عينه كقطع يده أو صفته كنسيان منعة لا تنقص القيمة ويضمن مغصوب تلف بالمثل في المثل كما قال والمثل في المثل منه لا عدم أي التلاف لأنه أقرب للتلاف سواء تلف بنفسه أو بالتلاف مثلاً والمثل ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه كماء وتراب ونحاس وحديد وبر وسبيكة ومسل وعنبر وكافور وثلج وجبن وقطن ودقيق وحبوب وتمر وزبيب وعنب ورطب ثم محلى ضمنان المثل بماله إذا كان له عند المطالبة به قيمة والا كان تلف الماء بمقازة وطوباب به عند دم أي بحر أو شاطئ نهر أو كان بالصيف وطوباب به في الشتاء ضمنه بقيمة ذلك الحال وقوله وفي سوى المثل أكثر القيم أشار به إلى أن المغصوب يضمن بقيمته إن لم يكن له مثيل بأن كان متقوماً فيلزم الغاصب قيمته أكثر مما كانت من حين الغصب إلى حين التلاف لانه في زمن الزيادة غاصب والعبرة في ذلك بنقص مكان التلف وإذا ادعى تلفه وإنكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح كما أشار إليه الناظم بقوله وصدقوه أي الغاصب عند الاختلاف فإذا اختلف غرمه المالك على الأصح وأعلم أن زوائد المغصوب المتصلة كالسمن والمنفصلة كالولاء مضمونة على الغاصب كالأصل ويضمن متقوماً بالتلف بالغصب بقيمة وقت التلف

* (باب الشفعة) *

هي باسكان الفاعل وحكي ضمها وهي لغة الضم وشراعتا لم يثبت لشرىك القديم على الحاديات فيما ملكه بعوض والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحسد ودود ومرت الطرق فلا شفعة وفي رواية لمسلم رضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم وربعة أو حائط والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة الى الشريكين الاخذ بالشفعة كصعد وتنور وبالوعة والرابعة ثابت الربع وهو المنزل والحائط البستان واركانه أربعة آخذ وماخوذ وماخوذ منه وصيغة

- * (ان يشترك شخصان في عقار * كالارض والبناء والشجر)
- * (فاجعل لكل يسع تلك الحصة * وللشريكين أخذها بالشفعة)
- * (ان صح قسم ذلك العقار * ولا تجوز شفعة للجار)
- * (ولزم الشفيع ما به اشترى * من مثل أو من قيمة للمشتري)
- * (ومهر مثل ان بين طلاقها * بالشفع أو يجعل صداقها)
- * (وليتمس فوراً حيث أخرا * مع علمه تفوته ان قصرا)
- * (وأثبتت للجمع باشتراك * ووزعت بنسبة الاملاك)

أى وان يشترك شخصان في عقار كالارض والبناء والشجر أى ما يندرج في يسع العقار في يتبعه فيه كالبناء والشجر النابتة وغيره وبره وأجواب منصوبة فاجعل أمم الفقيه لكل منهما يسع تلك الحصة وللشريكين حينئذ أخذها بالشفعة أماما لا يندرج في يسع العقار كشجر جاف وزرع فلا شفعة فيه وعلم مما تقررا ثم لا تثبت في منقول وان يسع من عقار لانه لا يدوم فلا بدوم ضرر الشريك فيه ولا في أشجار بيعت مع مغررها فقط ولا في جدار مع أسها فقط ولا في بناء أرضه تحت كفرة ولا مستأجرة أو وفوقه * (تنبيه) * العقار برفع العين اسم للارض والمنزل والضباع كفى تهذيب النووي والشريكين لاخذها بالشفعة فيما سار من صح قسم ذلك العقار أى فيما يقبل القسمة ان طلبها الشريكين بان لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بان يكون بحيث يتفقد به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين أماما لم يقسم كطاحون وحمام صغيرين فلا شفعة كلكان بينهما ما درصغيرة لاحدهما عشرة اذباع حصته لم تثبت الشفعة فلا تخولاً منه من القسمة اذ لا فائدة فيها فلا يجاب طابعها لنفسه بخلاف العكس ولا تثبت الشفعة لغريشريكين ولو جارا كما قال من زيادته ولا تجوز شفعة للجار أى ولو ملاصقا لخبر البخاري المار وما ورد فيه محمول على الجار الشريكين جماعة بين الاحاديث ولو قضى بالشفعة للجار لم ينقض حكمه ولو كان القضاء بها الشافعي كفى نظاؤه من المسائل الاجتهادية ولا تثبت لشرىك بعد البيع لا انتفاع الشر كقصد البيع وتثبت لذى على مسلم ومكاتب على سيد كعسكهما ولا يملك الشفيع الا باللفظ كاخذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري أرضا المشتري بكونه في ذمته أو قضى القاضي له بالشفعة ثم أشار المأخوذ به بقوله ويلزم الشفيع ما أى الذى به اشترى من مثل أو من قيمة للمشتري والمعنى ياخذ الشفيع الشقص من المشتري بالثمن المعلوم الذى وقع عليه عقد البيع كخام ونسكاح كما قال من زيادته ومهر مثل ان بين طلاقها الى آخر الليث في اخذ في ثمن مثلي كنفق وجب بمثله ان تيسر والافقية تسمى في متقوم كعبد وثوب بقمته كفى الغصب ويعتبر بقمته يوم العقد من يسع ونسكاح ونسكاح ونسكاح بغيرهم لانه وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد اذانى الملك المأخوذ منه أما اذا بيع عوجلا فلا ظهر أنه مخير بين ان يجعل ياخذ في الحال وان يصبر الى المحل وياخذ ولا يبطل حقه بالتأخير * (تنبيه) * لو اشترى بجواز نقد كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة تعذر الوفاء على الثمن والاخذ بالمحلول غير ممكن وهذا من الحيل في اسقاطها وصور آخر لا تطيل بها والشفعة بعد علم الشفيع بالبيع على الفور كقال فليتمس فوراً لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والمراكب كونهما على الفور طابعها وان اخرا التملك ويستثنى من الفورية صور منها لو قال لم أعلم اننى بالشفعة متقوا هو من يخفى عليه ذلك ومنها لو قال العاصي

ان يشترك شخصان في عقار
كالارض والبناء والشجر
فاجعل لكل يسع تلك الحصة
والشريكين أخذها بالشفعة
ان صح قسم ذلك العقار
ولا تجوز شفعة للجار
ويلزم الشفيع ما به اشترى
من مثل أو من قيمة للمشتري
ومهر مثل ان بين طلاقها
بالشفع أو يجعل صداقها
وليتمس فوراً حيث أخرا
مع علمه تفوته ان قصرا
وأثبتت للجمع باشتراك
ووزعت بنسبة الاملاك

لا أعلم ان الشفعة على الفور فان المذهب هنا وفي الرد بالعيب قبول قوله فاذا علم بالبيع مثلاً فلا يبادر
عقب علمه بالشراء على العادة ولا يكف بالندارك على خلاف العادة بالعدو ونحوه بل يرجع فيه العرف
فساءة تصير أو توثيقاً كان مسقطاً أو لا فلا في أخوال الشفعة مع علمه بالبيع مثلاً بان لم يطلبها مع القدرة
عليها بان لم يكن يذرتفوت الشفعة بتقصيره أما إذا لم يعلم فانه على شفعته ولو مضى سنون وخرج بعدم العذر
ما إذا كان معذوراً كونه مريضاً مضى من المطالبة أو كان محبوساً ظمناً أو بدين وهو معسر وعاجز
عن البينة أو غائباً عن بلد المشتري فلا تبطل شفعته بالتأخير فان كان العذر يزول عن قرب كالمصلي والاسكن
وقاضى الحاجة والذي في الجسام كان له التأخير أيضاً إلى زواله * (فروع) * لو أخذ به الشفع بالبيع بالف
فترك الشفعة فبان بخمس مائة بقي حقه في الشفعة لانه لم يترك هذا بل للغلاء فليس مقصراً وان بان باكثر
مما أخبر به بطل حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالقل فبالاكثر أولى ولولي الشفع المشتري فسلم عليه أو قال بارك
الله لك في صفقة أو بك اشتريت لم يبطل حقه بخلاف ما لو قال له اشتريت رخصاً ولو اختلفا في قدر القيمة
الماخوذ به الشقص المشفوع صدق المأخوذ منه به بيمينه قاله الروائي وقول الناطم وأثبتت أي الشفعة
للجمع باشتراك إلى آخره أشار به إلى أنه ان كان الشفعاء جماعة من الشركاء استحقوها على قدر الاملاك لانه
حق مستحق بالملك فقسطاً على قدره مثاله أرض بين ثلاثة لو احدث نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع
الاول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهمين كما صححه الشيخان وهو المعتمد وقول الناطم اشترى وأثبتت
ورفعت بالبناء للمطعول وقوله من مثلاً أو من قيمة بدرج الهـ منزلة لوزن وقوله بالشقص بكسر الشين
المجمعة واسكان القاف وهو اسم لقطعة من الارض ولطائف من الشيء تنفق عليه أهل اللغة والالف
في قوله آخره وقصر اللام للاق

* (باب القراض) *

مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح
ويسمى أيضاً مضاربة ومقارضة وهو أن يدفع لغيره مالا يتجرفه والربح مشترك بينهما والاصل فيه الاجماع
والحاجة واحتجوا بقوله تعالى وآخرون يضربون في الارض ينتغون من فضل الله وبانه صلى الله عليه وسلم
ضارب لخديجة بماله إلى الشام وأنفذت معه عبد هارله ستة أركان مالا وعامل وعمل ورجح وصيغة ومال

* (يجوز دفع مبلـ غـ لمبتـ في تجارة يبيع ربح المبلـ غـ) *

* (ان كان نقداً صالحاً مختوماً بسكة معينة معلوماً) *

* (ثاني الشروط اذن رب المال للعامل المذكور في الاعمال) *

* (مقوضه الامور الواقعه لم يشترط عليه ان يراجعه) *

* (معهم الانواع للمكاسب أو خص نوعاً عاماً في الغالب) *

* (ثالثها تعيين مال للعامل من حصه كنصف ربح حاصل) *

* (والمال معه مطلقاً أمانه وبالتعدى أو جواضمانه) *

* (ثم القراض جائز لمن يـ لزمه فيفسخ بفسخ فرد منه ما) *

* (وان يؤقت أو يعلق لم يفسخ ويحبس الحسرة بمقادير) *

للقراض شروط أحدها ان يكون عقده على ما ضرب من الدراهم الفضة الخالصه ومن الدنانير الخالصه كما
قال ان كان نقداً صالحاً مختوماً بسكة ولا بد ان يكون معيناً بيد العامل وأن يكون معلوماً جنساً وقدر وصفه
فقوله معيناً معلوماً من فوائد المريدة على أصله فلا يجوز على الفلوس على المذهب ولا على المغشوش على
الصحيح لانه انما يجوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به ولا يصح على أحدهم الذين الالفين
ولا على مجهول الصفة أو القدر للجهل بالربح ولو قارضه على دراهم غير معينة ثم عينها في المجلس جاز كالصرف
ورأس مال السلم كما حرم به ابن المقرئ فقول الناطم معيناً أي ولو في المجلس وتبيع في ذلك غيره * (تنبيه) *
انه لو قارضه على أحدهم الذين الالفين مثلاً لا ثم عينه في المجلس صرح به صريح ابن المقرئ ويشترط في المالك

* (باب القراض) *

يجوز دفع مبلغ لمبتنى

تجارة يبيع ربح المبلغ

ان كان نقداً صالحاً مختوماً

بسكة معينة معلوماً

ثاني الشروط اذن رب المال

للعامل المذكور في الاعمال

مقوضه الامور الواقعه

لم يشترط عليه ان يراجعه

معهم الانواع للمكاسب

أو خص نوعاً عاماً في الغالب

ثالثها تعيين مال للعامل

من حصه كنصف ربح حاصل

والمال معه مطلقاً أمانه

وبالتعدى أو جواضمانه

ثم القراض جائز لمن يـ لزمه

ففسخ بفسخ فرد منه ما

وان يؤقت أو يعلق لم يفسخ

ويحبس الحسرة بمقادير

والعامل ما يشترط في الموكل والوكيل فاني الشروط اذن رب المال للعامل المذكور في الاجمال أي في
التصرف في البيع والشراء حالة كونه مفعولاً له الامور الواقعة ولم يشترط عليه المالك أن يراجعه وهذا من
زيادة الناطم وأشار به الى أنه لا بد ان يستقل العامل بالعامل لا يتمكن من العمل متى شاء فلا يصح بشرط أن
يراجعه لانه قد لا يجده عند الحاجة ولا يصح بشرط كون المال بيد غير العامل كما لا يكون منه عن ما شتراه
العامل لذلك ولا يصح بشرط عمل غير معمو بشرط أن لا يضيق العمل على العامل كما أشار اليه بقوله
معهم الانواع للمكاسب فلا يصح على شراهم يطعمونه ويخبره أو غزل النسيجه ويبيعه لان الطحن وما معه
أعمال لا تسمى تجارة بل أعمال مضبوطة يستأجر عليها فعمل من ذلك أن العمل لا بد ان يكون تجارة ولا يصح
على شراء متاع معين لان المقصود من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيما يبعثه فيختل وقول الناطم
أو خص نوعاً دائماً في الغالب أشار به الى أن المال كما أن باذن للعامل في التصرف مطلقاً كما تقرر وأو
فيما لا يقطع وجوده غالباً أما الاذن فيما يندر وجوده كالاقوت الآخر والخيل البلي فيضره (فرع) *
لا يصح على معاملة شخص معين كقوله لا تبع الا زيدا ولا تبتع من فلانة أي الشرط تعيين
مال العامل من حصته في صلب العقد ولو قليلاً كنصف أو ثلث أو ربع حاصل بشرط أن يكون الربح بينهما معلوماً
لهما بالجزئية كأن نصف أو الثلث أو الربع فلو قال على أن لا يبيع من كذا أو نصيبا لم يصح وبشرط في الصيغة
ما صرح في البيع كقارضة أو عاملاً في كذا على أن الربح بينهما فيقبل العامل لفظاً ويصرف العامل بالمصلحة
لا بعين ونسبة الاذن وعليه فعل ما يعتاد فعله كطبخ ثوب لا يسافر بالمال بلا إذن ما فيه من الخطر فان
أذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بنص عليه ولا يحون منه نفسه حضر أو لا سفر أو المال معه مطلقاً أو
فلا يضمن بتلف المال أو بعضه أو بالتعدي أو جبراً أي العلماء ضمانة سفره كالمسافر في بحر بغير إذن كما
مرو يقبل قوله في التاف اذا أطلق فان أسنده الى سبب فعل التفصيل الآتي في الوديعة فان شاء الله تعالى
ويقبل قوله في دعوى الرد في الاصح وفي أن الشراء لا للقراض على المشهور وعلى الحصص من الربح بقسمة
لا بظهور ثم القراض جائز ان يلزم ما قبله من نفسه فرد أي واحد منهم ما ولو مان أو جبراً عليه أو جبراً
عليه بسفاهة أو فسوخ وقوله ان يؤقت أو يعلق لم يصح أشار به الى أن من الشروط أن لا يحدد العمل بمدة
كقارضة على أن لا تصرف أو لا تبع بعد عام لاختلال ذلك بمضرد الاقراض فلا يجرد انما في العام ونحوه
وان لا يعلق القراض فان عاقبه بطل كالبيع وقوله ويجبر الخسران ما اندرج أشار به الى أنه اذا حصل
فيما يبيده من المال ربح وخسران بعد جبر الخسران بالربح لا قضاء العرف ذلك وكذا لو تلف بعضه بأقفة
سماوية بعد تصرف العامل ببيع أو شراء قماشاً على ما صرح فان تلف قبل تصرفه في رأس المال في الاصح
وقوله معه يسكون العين والالف في قوله لن يلزماً للاطلاق ويصح بما قوله ويجبر الخسران للفاعل والمفعول
(مهمة) قال امامنا الشافعي قدس الله وجهه لا ضمان على الموكل ولا على الإصماع ولا على المودعين ولا على
المقارضين الا أن يعصروا قبضهم أو وحاصل ذلك أن الايدي ثلاثة بدياً مائة وبضمان وبادخا نك قول
الشافعي فيها أما الاولى فهي يد الخاكم وأمينه والموصى والمرتهن والوكيل والمودع والمقارض والشريك
والمساقى والمستأجر لانهم يسكون العين المنفعة ما أسكها وبالناس الى ذلك حاجة فلو قلنا ان عليهم الضمان
لامتنع الناس من قبول ذلك * وأما الثانية فيد المستعير والغاصب والحسبي وأخذ الشيء ببيع فاسد * وأما
الثالثة فيد الاجير المشرك

(باب المساقاة)

(باب المساقاة)

هي ما خذ من السقي بفتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فيها غالباً لا سيما في الجوز فانهم يسهون من
الابيار لانه أنفع أعمالها لوجه حقها أن يعمل غيره على نخل أو شجر عنب لينعه بالقي والتربية على أن
الثمرة لهما والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر وفي رواية دفع الى
يهود خيبر نخله وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمرة أو زرع والمعنى فيها أن مالك الأشجار قد لا يحسن نعهدها

أولا ينفر غله ومن يحسن وينفر غدا لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا يحتاج الى العمل ولو
اكثرى المال في هذه الاخرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويحتاج العامل فدعت الحاجة الى تجويزها
واركانها خسة خسة وصغيرة شجرة وتثمر غدا على فشرط العاقد ما سر من القراض وأما الصيغة فتجوز قول المالك
ساقيل بكذا على النخل والعنب وأما الشجرة والتمر فسيأتي بيانها

- * (هي اكثر اعمال يسقي الشجر * ونحوه بحصة من الثمر)
- * (في النخل ثم الكرم مطلقا تقع * لافي سوى النوعين الا بالتبع)
- * (وشروطها ثمة - درهما - مدة * وعلم كل قدر تلك الحصة)
- * (وامن الاعمال عادل للتمر * فلازم للعامل الذي استقر)
- * (وان بعد للارض كالمالك * في حفرها - لازم للمالك)
- * (وعقدها من جانبها قد لزمت * فلا يصح فسخه لمن ندم)
- * (وسائر الاعمال فيها جارية * كما اقتضاه عرف تلك الناحية)

هي اكثر اعمال يسقي الشجر

ونحوه بحصة من الثمر

في النخل ثم الكرم مطلقا تقع

لا في سوى النوعين الا بالتبع

وشروطها ثمة - درهما - مدة

وعلم كل قدر تلك الحصة

وامن الاعمال عادل للتمر

فلازم للعامل الذي استقر

وان بعد للارض كالمالك

في حفرها فلازم للمالك

وعقدها من جانبها قد لزمت

فلا يصح فسخه لمن ندم

وسائر الاعمال فيها جارية

كما اقتضاه عرف تلك الناحية

اعلم ان المسافة جارة الحاجة اليها كما تقدم وهي اكثر اعمال يسقي الشجر ونحوه بحصة من الثمر كما سراً ايضا
فلا يصح عقدها الا في شجر النخل والكرم أما النخل فلنخبر السابق وبشرط فيه أنه أن يكون مغر وسامعينا
مرئياً بعد - لم يمدح لاهه العنب لانه في معنى النخل يجامع وجوب الزكاة ولا تصح المسافة على غير
نخل وعنب استقالة لا كنب وتفتح ومشمس ويطبخ لانه ينمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب والوذلك
أشار بقوله من زيادته لا في سوى النوعين الا بالتبع فان ساقى عليها تبع النخل أو العنب فلا يصح في الروضة
الحصة (تنبيه) * تسمية العنب بالكرم ورد النهي عنها في الخبر لا تسموا العنب كرم ما نجا الكرم الرجل
الشمس وامسك وثمرات النخل والاعناب أفضل الثمار وشجرها أفضل من الشجر باطلاق واختلافها في
أفضل والراجح أن النخل أفضل لورود كرمها فيكم النخل المطعمات في الحقل وانما انحلت من طينة آدم
والنخل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه النبي صلى الله عليه وسلم النخل بالزيتون فانما تشبه به تشريب
برأسها واذا قطعت ما تشرب منه جميع أجزائه اوشبهه النبي صلى الله عليه وسلم عين الدجال بحبة العنب لانها
أصل الخمر وهي أم الخبائث والنخل هي الشجرة الطيبة المذكو وفي القرآن وليس في الشجر شجرة فيه ذكر
وأنتي تحتاج أني في الذكروا * (فوائد) * تتعلق بالنخل أحبت انبساطه في هذا الحقل اكرام النخل
المأمور به ان يقطفها ويقلمها من الجريد والكرناف والسعف والليف الزائد من غير تحاف في ذلك وتذ كبرها
بالطام وسعها عند الحاجة الى ذلك وقطع غمرها برق وان لا يرجعها بالخمر ولا غيره ولا يقول تحتها ولا يستحجر
في أصلها ولا تقطع الا عند الضرورة الى ذلك فان حصل الضرر به ما لم يأت الى ملك أو جدار أو شارع مطروق
وخشى سقوطها على شيء من ذلك أو رأى الامام في قدومه مصالحة وأول من غرس النخل أنوش بن شيب
عليه السلام وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة اذا دخل الرطب فنهني وفي
صحيح مسلم عن عائشة انها قالت لا يجوز لأهل بيت عندهم التمر وفي مسلم أيضاً عن حديث عامر بن سعد بن
أبي وقاص عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح لم يضره
سهم حتى يمسي وفيه من حديث سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أصبح
بسبع تمرات عجزه لم يضره ذلك اليوم ولا جرح وليس من التمار شي يحب فيه الزكاة الا التمر والعنب كما سراً
في بابها ولا تصح المسافة على غيرهما من سائر الثمار الا بالتبعية كما علم سائر أيضاً وكرم صاحب العمد
انه لو حذر من شجر أو وقف معصفاً في حياته أو فعله عنه غيره بعد مماته كان له ثواب ذلك بعد الموت
ذكره صاحب الروضة في باب الوصايا بشرطها أي المسافة تقدر بها بمدة معلومة يثمر الشجر فيها غالباً كسنة
أو أكثر كالأجرة ولو قدرت بمدة لا يثمر الشجر فيها غالباً لم تصح وقوله وعلم كل قدر تلك الحصة - أشار به الى
الشرط الثاني وهو أن يعين المالك للعامل جزءاً معلوماً في الثمرة التي وقع عليها العقد كالقراض والمالك غير

معلوم فسدت ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها وان يفرد بالعمل واليد في
الطريق بقوله وما من الاعمال الى آخر البيهقي أشار به الى أن العمل فيها على قسمين عمل يعود نفعه الى
الثمره لزيادتها أو صلاحها أو يتكرر كل سنة كسقي وتنقيج مجرى الماء من طين ونحوه وامساح أجابني
يقف فيه الماء حول الشجر وتلفح النخل وتحيية الحشيش وقضبان مضرة للشجر وتغريش للعنب جرت به
العادة فهو كله على العامل دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة وانما يعتد فيها التكرار كل سنة لان
مالا يتكرر ويبقى أثره بعد فراغ المساقاة في تكليف العامل مثل هذا الجفاف وعمل يعود نفعه الى الارض من
غـير أن يتكرر كل سنة يقصده حفظ الاصول كبناء حيطان البستان وحفر نهر ونصب الابواب
والدولاب ونحو ذلك وآلات العمل كالقاس والمغول والنخل والطلع الذي يلقح به النخل واليهيمة التي تدور
الدولاب فهو كله على المالك لاقتضاء العرف ذلك وعندها أي المساقاة من جانبها قد لزم أي لازم من الجانبين
كالاجارة فلا يصح فسخه لمن ندم وهـ ذامن زيادته وقول الناطم وعامل المساقاة أمين باتفاق الاصحاب من
زيادته أيضا وسائر الاعمال فيها أي المساقاة جارية كما اقتضاء عرف تلك الناحية فان لم يكن لها عرف أو كان
ولم يعرفه اشترط تفصيل الاعمال بقوله

- (*) ولم يجز للشخص دفع أرضه * لمن يريد زرعها بغيره *
(*) كذلك أيضا لم يجز أن يدفعها * أرضا وبذر الامرئ أن يزرعها *
(*) بحصة معلومة مما زرع * أو أجرة من غـيره لم يجتمع *

أشار بذلك الى حكم المخابرة والمزارعة ففي الصحيحين عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخبار وفي
صحیح مسلم عن ثابت بن الضحاک أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة اذا تقرر ذلك فلا تصح المخابرة وهي
اجارة الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي اجارة الارض ببعض ما يخرج منها
والبذر من المالك ومضى أفردت الارض مخابرة أو مزارعة فان كان البذر للعامل فالعقل له وعليه مال المالك الارض
أجرة مثلهما أو له ما فالعقل له وما على كل أجرة مثل عمل الاجير في حصته أما اذا وقع ما ذكر باجرة من غير مزارع
بان أكره الارض للمزارعة بذهب أو فوضة أو بغيرهما فانه لم يجتمع على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه
الاجماع ولو كان بين الشجر أرض خالية من الزرع صحت المزارعة عليها مع المساقاة على الشجر وعلى هذا
يحمل ما روي انه عليه الصلاة والسلام ساقى أهـل خيبر على نصف النمر والزرع بشرط أن يكون عامل
المزارعة هو عامل المساقاة ولعسر افراد الشجر بالسقي والبياض بالمزارعة جمع ما في عقد وتقديم المساقاة
ولنختم الباب بمسئلة من الفتاوى اذا وصل غصن شجرة به شجرة غـيرها فاصل الغصن بالشجرة فامر الغصن
فالثمرة للمالك أم لمالك الشجرة أجاب ان الثمرة بينهما مناصفة لانه حصل من ملكيهما ككلو كانت بينهما
مساقاة وكشجرة توثقت بنفسها بعض أصلها في ملك شخص والبعض الآخر في ملك آخر فانه ان يكون بينهما

(*) (باب الاجارة) *

بكسر الهمزة وحتى ضمها وفتحها وهي لغتنا اسم للأجرة وشراء عقد على منفعة مقصورة معلومة فابله للبذل
والاباحة بعوض معلوم والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم استأجر رجلا من بني
الدليل وخبره مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والمعنى فيها أن الحاجـة تداعبه لها
اذ ليس لكل أحد مـر كـوب ومسكن وخادم فغـوزت لذلك كالجوز بيع الاعيان وأركانهم أو بعقبة و أجرة
ومنفعة وعاقدان

- (*) وكل شيء صحت اعارته * فيما مضى صحت هذا اجارته *
(*) وقد رت اما وقت أو عمل * كالدار شهر أو بنا هذا المحل *
(*) باجرة قد عجلت أو أجلت * وحديثا ان أطلق تيجلت *
(*) والعقد فيها بالزوم قد وصف * وليتضمن في مـوجـز اذا تاف *

ولم يجز للشخص دفع أرضه
ان يريد زرعها بغيره
كذلك أيضا لم يجز أن يدفعها
أرضاً وبذر الامرئ ان يزرعها
بحصة معلومة مما زرع
أو أجرة من غيره لم يجتمع
(*) (باب الاجارة) *
وكل شيء صحت اعارته
فما مضى صحت هذا اجارته
وقد رت اما وقت أو عمل
كالدار شهر أو بنا هذا المحل
باجرة قد عجلت أو أجلت
وحديثا ان أطلق تيجلت
والعقد فيها بالزوم قد وصف
وليتضمن في موجز اذا تاف

* (لكن يخص الفسخ بالمستقبل * وحيث مات عاقد لم تبطل)

* (ولا ضمان يلزم المستأجرا * ما لم يكن في حفظه مقصرا)

أي كل شيء يثبت عاقرته فيما مضى في باب أي كل ما أمكن الانتفاع به منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم مع بقاء عينه صحت هنا اجارته بصيغة كاجرتك هذا الثوب فيقول المستأجر قبلت الاجارة أو استأجرت فخرج بمنفعة العين وبمقصودة التافهة كاستئجار ببيع على كلمة لا يتعب بها وبمعلومة القراض والجمالة على عمل مجهول وبقابلة لما ذكر منفعة البضع فان العقد عليها لا يسمى اجارة وبعوض هبة المنافع والوصية بها وبمعلوم المساقاة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول وببقاء عينه ما يذهب عنه في الاستعمال كالشمع للسراج فلا تصح الاجارة في هذه الصور وقد رت ما بوقت أو عمل كالدار شهرا أو بناء هذا المحل أشار به الى أنه انما يصح اجارة ما أمكن الانتفاع به مع بقاء ما مران قدرت منفعة في العقد ما بوقت في المنفعة المجهولة القدر كالسكنى والرضاع وسقى الارض ونحو ذلك وما يعمل في المنفعة المعلومة القدر كبناء هذا المحل ونخاطة الثوب والركوب الى مكان فتعين العمل فيها طريق الى معرفتها وبقي قسم ثالث وهو تقديرها بمائة عامه اقول في استئجار عين استأجرتك لتعمل لي كذا شهرا اما لو جمع بين الزمن ومحل العمل كما ذكرته في المحل الى هذا الثوب النهار لم يصح لان العمل قد يتقدم وقد يتأخر ويشترط في العاقد من مائسرة في المتبايعين * (تنبيه) * الاجارة نوعان وارادة على العين كاجارة عقار ودابة وشخص معين وعلى الذمة كاستئجار دابة موصوفة وان يلزم ذمته خياطة حبة أو بناء * (فرع) * لو اكتره لعمل مدة فزمن الطهارة مستثنى ولا ينقص شيئا من الاجارة وكذا سبوت اليهودان اعتيدت فلو صلى ثم قال كنت صليت بلا وضوء قال الغفال لا ينقص من الاعادة لكن يسقط من الاجارة بقدر الصلاة الثانية وينقص من الثالثة لانه منعت وبشترط في الاجارة مائسرة في الثمن من كونه معلوما جسا وقد اوصفته الآن تكون معينة فتسكن في رقبته فلا يصح في اجارة الذمة تسليم الاجارة في الذمة ثم ان عين التسليم مكانا تعين والافوض العقد وقوله باجرة قد عجلت أو أجلت الى آخر البيت أشار به الى أن الاجارة تجوز بالحلول والتأجيل في اجارة العين اذا كانت في الذمة كالثمن في البيع كما مر وحاشما طاعت الاجارة بان لم تقيد بتأجيل ولا تجبيل تجلت كالثمن وبذلك المؤخر الاجارة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أم معينة والعقد فيها أي الاجارة باللزم قد وصف ولينسخ العقد في مؤخر بفتح الجيم اذا تاف لكن يخص الفسخ بالمستقبل والمعنى وتنسخ الاجارة في المستقبل بناف العين المستأجرة كأنه دام كل الدار لزال الاسم وفوات المنفعة وقوله وحيث مات عاقد لم تبطل أفاد به أن الاجارة لا تبطل بموت أحد المتعاقدين ولا بموتها سواء كانت وارادة على العين أم على الذمة بل تبقى الى انقضاء المدة ما لم يمتها من انهاء العقد لا يلزم فلا تنسخ بالموت كالبيع ويخلف المستأجر وارثه في استيفاء المنفعة ولا ضمان يلزم المستأجر ولو بعد مدة الاجارة لانه أمين ما لم يكن في حفظه مقصرا فيضمن حينئذ كان ضرب الدابة أو كسحها بالجمام فوق العادة أو أركبها أو نفل منه أو نام ليلا في الثوب أو أسكن الدار أو ضرره كالقصار والحداد * (تنبيه) * يحافظ الحمام أمين على ثياب من دخله ونحوها ولا يلزمه الحفظ الا بحفظ الداخل له وما يأخذه هو في مقابلة الحفظ والازار والسطل والحمام وأما الماء فغيره مضبوط فلا يقابل بعوض وقول الناظم صحت وقد رت وبجملت وأجلت وأطلقت ويخص بالبناء للمفعول وقوله وحاشما أن زيادة أن * (تنبيه) * آخر يصح عقدا لاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً فلا يؤجر العبد والدار أكثر من اثنتين سنة والدابة عشرة أو الثوب سنتين أو سنة على ما يليق والارض مائة سنة فأكثر * (خاتمة) * لأجرة لعمل كخلق رأس وخياطة ثوب بلا شرط أجرة وان عرف ذلك العمل لعدم التزام الاجارة مع صرف العامل منفعة هذا ان كان حراما طلق النصف أم لو كان عبداً أو محجوراً عليه بسفه أو نحوه فلا وهذا بخلاف داخل الحمام بلا اذن لانه استوفى منفعة الحمام بسكونه فيه

* (باب الجمالة)

لكن يخص الفسخ بالمستقبل
وحيث مات عاقد لم تبطل
ولا ضمان يلزم المستأجرا
ما لم يكن في حفظه مقصرا
(باب الجمالة)

الجورى يضم الجيم من أصحابنا ان موات الارض كان ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته أما اذا كانت الارض ببلاد الكفار فلهم احيائها لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وهذا امر اذ لناظم بقوله والعكس للكفار وكذا للمسلمين احيائها ان لم يذبونها عنها بخلاف ما يذبونها أى وقد صور لحوالى ان الارض لهم ويحمل قول الناظم لا غيرها على هذا التفصيل ولا كافر غير الحربى الاصطداد والاحتطاب والاحتشاش في دار الاسلام وثانيهما أن تكون الارض التى يراد ملكها بالاحياء حرة لم يجز عليها ملك مسلم ولا غيره كما قال وعملك الانسان ما أحياء * ان لم يكن ملكا امرئى سواء فان جرى عليها ملك فهو حرة وان كانت خرابا بالملك مستأما كان أو كافرا فان جهل مالكها والعمارة اسلامية فمال ضائع الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظه عنه أو اقتراضه على بيت المال الى ظهور مالكه أو جاهلية فيملك بالاحياء كالر كاز اذ لا حرمة للملك الجاهلية فيلزم المحيى اتباع العادة لئلا في كل ما أراده تحكيمها للعرف فان أراد مسكننا للعرف اشترط لحصول الملك التحويط باللبن والآجر والطين أو الخشب بحسب العادة ولا بد من تسقيف البعض على الاصح ونصب الباب أو اذ زر بنبه للذواب أو غيرها التحفيف الثمار أو لجمع الحطب والخشيش اشترط التحويط ونصب الباب لا التسقيف أو بستنا اشترط جميع القرباب حول الارض ان لم تجر العادة بالتحويط حيث جرت العادة ونهية ماء ولا بد من الغرس والضابط في ذلك ان يهين الارض لما يريد

* (وحافر البئر للارتفاق * أولى بذلك الماء باتفاق) *

* (وحيث كان الماء في ذلك المقر * وفاضلا عن حاجة الذى حفر) *

* (فلا يجوز مطالعا أن يمنع * من شرب شخص أو بهيمة معه) *

* (ولم يجب لسقى زرع أو بناء * ولا لشرب ان يحجزه في انا) *

أى وحافر بئر بموات للارتفاق أى لا للتمليك بل للارتفاق بها لنفسه مدة قامة هناك أولى بذلك الماء أى أولى به من غيره حتى يرتحل الحديث من سبق الى ماء لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به والبئر المحفورة في الموات للتمليك أو في ملكه تلك الحافر ماء لانها انما ملكه كالثمرة واللبن ويجب عليه بذل الماء بشرط منها أن يفضل عن حاجته لنفسه وما شق وشجره وزرعه ومنها أن يحتاج اليه غيره لنفسه أو بهيمته المحترمة لخبر الصحيحين لا تمنع وفضل الماء لتمنعه وابه الكلا وفي خبر من منع فضل الماء يمنع به فضل الكلا منه الله فضل رحمة يوم القيامة والمراد ان المشية انما تسمى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلا ومنها أن يكون الماء الفاضل مما يستخلف في بئر أو عين في جبل أو غيره ومنها أن يكون بقرب الماء كلابا حرة أو مواشى والا فلا يجب على المذهب للخبرين السابقين ومنها أن لا يجد مالك المشية عند الكلا ماء مباحا والا فلا يجب بذله ومنها أن لا يكون على صاحب البئر في ورود المشية الى مائه ضرر في زرع ولا ماشية فان كان منعت ولا يجب بذله لزور الغير كسائر المملوك كما قال ولم يجز لسقى زرع أو بناء * ولا لشرب ان يحجزه في انا وانما وجب بذله لما شق لحرمة الروح وما تضمنه البيت الاخير من زيادة لناظم وكذا البيت الاول (تنبيه) من أحياء مواتا فظاهر فيه معدن طاهر وهو ما يخرج بعلاج كنفط وكبريت وقاروم وميا ومعدن باطن وهو ما لا يخرج بالعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء والمياه المباحة من الودية كالنيل والفراوات والعيون في الجبال وغيرها وسبيل الامطار يستوى فيها الناس على الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار ويباح ساقط الزرع المنتهية على الارض وكذا ما ينبت في الموات من الكلا والحب وما يسقطه الناس ويرمونه رغبة عنه في سبق الى شئ منه فهو أحق به من غيره ويجوز الوقوف في الشوارع والجلوس والمعاملة وغيرها ان لم يضيق على المار ومن سبق الى مكان منها فهو أحق به الا ان يفارقه حرمة مثلاً أو منتهى لا الى غيره والأسواق التى تقام في كل أسبوع مرة اذا اتخذ فيها قعدا كان أحق به في النوب الا تبسة والجوال الذى يقعد كل يوم في مقعد من السوق يبطل حقه بالمفارقة ولو جلس في مسجد ليقرأ عليه القرآن أو نجوه فسلم في مقاعد الأسواق أو الصلاة لم يكن أحق به من غيره وهو

وحافر البئر للارتفاق

أولى بذلك الماء باتفاق

وحيث كان الماء في ذلك المقر

وافاضلا عن حاجة الذى حفر

فلا يجوز مطالعا أن يمنع

من شرب شخص أو بهيمة معه

ولم يجب لسقى زرع أو بناء

ولا لشرب ان يحجزه في انا

أحق به فيها وان فارقه لعذر * (باب الوقف) *

هو والتجديد والتسبيل بمعنى وهو انفسه الجبس يقال وقفت كذا أي حبستته وشرا عا جس ما يمكن الانقاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح ووجود الأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقا وانما تجبون فان ابا طلحة لما سمعها رغب في وقف بغير طاعه وأحب أمواله وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية تجزأ عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي واشتهر اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على الوقف ولا وقع لا وقد روى ان ابن عمر رضي الله عنهما لما لاثمائة سهم من خبير انبأها فلما اجتمعها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت ما لا لم أصب مثله قط وقد أردت ان أتقرب به الى الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احبس الأصل وسجل الشجرة ففعلها ابن عمر رضي الله عنهما صدقة لا تباع ولا تورث ولا تهب * (فائدة) * قال الشافعي قدس الله تعالى روحه لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت دارا ولا أرضا وانما يحبس أهل الاسلام وقسم الشافعي رضي الله عنه العطاء فقال تبرع الانسان على الغير بماله ينقسم الى منجز في الحياة والى معلق بالموت والثاني هو الوصية والاول ضربان أحدهما تعلق بمحض كالمهبات والصدقات والثاني الوقف وسمي وقفا لما فيه من وقف المال على الجهة المعنية وقطع سائر الجهات والتصرفات عنه وأركانها أربعة وقف وواقف وموقوف عليه وصيغة

* (باب الوقف) *

يصح وقف مطلق التصرف بصيغة مبينا للمصرف والشرط في الموقوف كالعار لا نحو مظهر ولا زمار ولم يجز الأعلى شخص وجد كاهله وفرعه الذي ولد ولم يضر بعده ان يقطع وقف آخر وهو الذي به قطع والوقف أيضا جاز على الجهة مالم تكن محرمة موجهه وان يعلق أو يوقف امتنع والشرط فيه حيث يصح يتبع كالشرط بالتأخير والتقديم والوصف والتخصيص والتعميم

- * (يصح وقف مطلق التصرف * بصيغة مبينا للمصرف) *
- * (والشرط في الموقوف كالعار * لا نحو مظهر ولا زمار) *
- * (ولم يجز الأعلى شخص وجد * كاهله وفرعه الذي ولد) *
- * (ولم يضر بعده ان يقطع * آخره وهو الذي به قطع) *
- * (والوقف أيضا جاز على الجهة * مالم تكن محرمة موجهه) *
- * (وان يعلق أو يوقف امتنع * والشرط فيه حيث يصح يتبع) *
- * (كالشرط بالتأخير والتقديم * والوصف والتخصيص والتعميم) *

يصح وقف مطلق التصرف المختار فيص من كافر ولو لم يسجد ومن مكره ومكاتب ومجذوم وعليه بناس أو غـ يره ولو بمباشرة وليه ويصح الوقف بصيغة تنحو وقفت كذا على كذا أو حبسته أو حبسته أو حبسته وقفا أو ما أشبهه ذلك ولا بد من بيان المصرف فلا تقتصر على قوله وقفت كذا ولم يذكر له لم يصح لعدم ذكر مصرفه ولو ذكر المصرف اجزأ لا كقوله وقفت كذا على مسجد كذا كفي وصرف على مصالحه عند الجمهور وما تضمنه البيت الاول من زيادة النظم والشرط في الموقوف ان يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه كالعار انتقد عدم بيانه في باب العارية وان يكون مملوكا كالوقف قابلا للنقل مضافا لايصح وقف منه لانه ليست بعين فلا توقف الطاعن والرايحين المشهورة ولا آله لهو كزمار ولا دراهم لا ينقل ولا مالها كماله الاوقف ولا مستولدة ومكاتب لانهم لا يقبلان النقل ولا وقف أحد عبده ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع وبشرى وأشجار وأشجارهم وبها تم للبن وصوف ونحوه كبر ولم يجز أي الوقف الأعلى شخص وجد أي على موقوف عليه موجود في الحال كاهله وفرعه الذي ولد والمعنى ان كان الوقف على معين اشترط امكان تملكه في حال الوقف عليه بوجوه في الخارج فلا يصح الوقف على ولده وهو لا يملكه ولا على فقراء أو أولاده ولا فقير فيهم فان كان فيهم فقير وعنى صح ولا على جدين لعدم صحة تملكه ولا على ميت لانه لا يملك كاصرح به الجرجاني ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الوقف عليه ولا على نفس العبد لانه ليس أهلا للملك والوقف عليه ما لا يورث على سببده ويصح الوقف على مدرسة ومسجد وباط فلا بد ان يكون الوقف مؤبدا سواء ظهر فيه جهة قريبة كالوقف على الفقراء والعلماء والمجاهدين أم لم تظهر كالأغنياء وأهل الذمقة المستعانة بالصدقة عليهم جائزة * (فرع) * لو وقف على الأغنياء وادعى شخص انه غني لم يقبل الا بدليل بخلاف ما لو وقف على الفقراء

وادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلاينة نظرا للاصل فيه ما و قول الناطم من زيادته ولا يضر بعده ان ينقطع آخر الخ أشار به الى انه لو قال وقفت على أولادى أو على زيد ثم نسله ونحوه مما لا يدوم ولم يزد على ذلك صحيح لان المقصود من الوقف القرية والدوام فالوجه صحيح موجود فبدأ على سبيل الخير ويسمى منقطع الاخر فان انقضى المذكور صرف الى أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور ويختص المصرف وجوبا بفقره قرابات الرحم لا الارث في الاصح فيقدم ابن بنت على ابن عم ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من سبيل الى ثم الفقراء لم يصح او منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم على رجل منهم ثم على الفقراء صح لوجود المصرف في الحال والمآل ثم بعد أولاده يصرف للفقراء والوقف أيضا جائز على الجهة العامة لم تكن محرمة الجهة فيشترط في الوقف على الجهة عدم المعصية فلا يصح على الكنائس ونحوها من متعبدات الكفار لما فيه من الإغالة على المعصية ولا بد ان يكون الوقف منجزا فلا يصح تعليقه كان قال اذا جاء زيد فقد وقفت كذا على كذا الله عقد يقضى نقل الملك في الحال لم يبن على التغليب والسرارية فلا يصح تعليقه على شرط كالبيع والهبة ولا يصح توقيفه فلو قال وقفت هذا على كذا اسلم لم يصح لمصاد الصيغة وهذا معنى قوله من زيادته وان علق أو بوقت امتنع ولا بد ان يكون لازما فلو قال وقفت هذا على كذا بشرط الخير لنفسه في ابقاء وقفه والرجوع فيه متى شاء أو بشرط عوده اليه بوجه ما كان شرط ان يبيعه أو بشرط أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح والوقف لازم فلا يحتاج الى قبض ولا حكم حاكم وقوله والشرط فيه حيث صح يتبع أشار به الى أن الوقف اذا صح كان الوقف فيه على اتباع شرط الواقف ما لم يكن فيه ما يناهى الوقف أو يناقضه وعليه جرت أوقاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم وسواء قلنا الملك للواقف أم للموقوف عليه أم ينتقل الى الله تعالى بمعنى أنه ينفك عن اختصاص الأديمين كما هو الاظهر اذ مبني الوقف على اتباع شرط الواقف كالشرط بالتأخير والتقديم والوصف والتخصيص والتعميم فيتبع شرطه في ذلك كله * (تنبيه) * شرط الناظر عدله وكفاية ووظيفته عمارة أو اجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها على مستحقينها * (خاتمة) * لا يجوز تغيير الوقف عن كيفية فلا يجعل الدار بستانا ولا بالعكس الا اذا جعل الواقف للناظر فيه مراعاة مصلحة الوقف وفي فتاوى القاضى حسين أن يجعل حائوت القصابين للخبازين فكأنه احتل تغيير النوع دون الجنس ولو تلف الموقوف في يد الموقوف عليه من غير تعد فلا ضمان عليه وكذا الكبريات المسجلة على أحواض الماء والأنهار ونحوها فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بالاعتداء ومن التعدي استعماله في غير ما وقف له والله أعلم

* (باب الهبة) *

وهو التملك بلا عوض فان ملك محتاجا أو لواب الاخرة فصدق وان نقله الى مكان الموهوب له اكراما فهذه فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وخبر الصحابين لا تحقرن جارة لجارتهم ولو فرسن شاة أى طلقها وفى البخارى لو دعيت الى كراع لا جبت ولو اهدى الى ذراع لقبلت وقال صلى الله عليه وسلم تهداوا تحابوا * (وكل شيء صحيح يبيعه وهب * ولا لزوم قبل قبض المتهب) *
* (ولا يعود بعده فيما وهب * وجاز عود الاصل مطلقا كاب) *
* (وحكم ما أغمره أو أرقبه * من ماله لغيره حكم الهبة) *

كل شيء صحيح يبيعه وهب أى جازت هبته من باب أولى فان بابها أوسع لكن يستثنى من ذلك نحو حبة حنطة ونحوهما من المحقرات وجلد الاضحية قائم الا يصح بيعه او تصح هبتها ونحو أمور آخرى المبسوطات ولا بد في الهبة من الصيغة وهى الايجاب من الواهب كوهبتك كذا أو أعطيتك كذا والقبول من المتهب باللفظ متصلا كأنهبت أو تلكت أو قبلت ولا يشترط الصيغة فى الهدية ولا فى الصدقة ولا يشترط فى العاقدا ما فى البيع ولا تلزم الهبة الا بالقبض كما قال ولا لزوم قبل قبض المتهب بكسر الهاء فلا تلزم أى لا تملك بالاعتداء روى

* (باب الهبة) *

وكل شيء صحيح يبيعه وهب
ولا لزوم قبل قبض المتهب
ولا يعود بعده فيما وهب
وجاز عود الاصل مطلقا كاب
وحكم ما أغمره أو أرقبه
من ماله لغيره حكم الهبة

الحاكم في صحبه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يهدي الى الخبثي ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لام سلمة اني لارى
الخبثي قد مات ولا رى الهدي التي اهديت اليه الا سترده فاذا ردت الي فهي لك فذلك كذلك ولانه عقد
ارفاق كالقرض فلا علك الا بالقبض * (تنبيه) * هذا في الهبة لعمامة غير الضمنية واذن الثواب أما
الفاصلة فلا تملك بالقبض وأما الضمنية كقوله أعتق عبدك عنى مجازاً فإنه يعتق عنه ويسقط القبض كما سقط
القبول اذا كان التماس العتق يعوض كما قالوه في باب الكفارة وأما ذن الثواب فتسقط بالقبض لانها
بيع ولا بد ان يكون القبض باذن الواهب فيه ان لم يكن يقبضه بنفسه ولا يعود بعده فيما ذهب فاذا قبضها
الموهوب لم يكن الواهب حينئذ الرجوع فيها الا ان يكون الواهب والداً كما قال وجاز عود الاصل مطلقاً كاب
وكذا سائر الاصول من الجهتين لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يحل لرجل ان يعطي عطية أو هبة غير جمع فيها
الا لو ابدى يعطى ولده واه الترمذي والحاكم وصححه هذا ان لم يزل ملك الفرع عن الموهوب ولو زال لم يكن
للاصل الرجوع لان ملكه الا ان غير مستفاد منه واعلم انه بسن للوالدان على العدل في عطية أولادهم بان
يسوى بين الذكر والانثى لخبر البخاري اتقوا الله واعلموا بان أولادكم ذكركم وبكره تركه لهذا الخبر ويسن أيضاً
أن يسوى الولد اذا وهب لوالديه شيئاً وبكره ترك التسوية كما سرى الاولاد فان فضل أحدهما فالأول
خبر ان لها ثلثي البر وأفضل البر للوالدين وعقوق كل منهما من الكفار وصلة القرابة مأمور بها واعلم ان
الناظم أعلى الله درجته ختم الباب بالعمري والرقبي فقال وحكم ما نعمة وأرقباني آخره وقد بذلك ان
الهبة تصح بعمري أو رقبى فالعمري كما اذا أعمره شيئاً كان قال أعمرك هذا أي جعلته لك عرك أو حياثك
أو ما عشت وان زاد فاذ مات عادل والرقبي كما اذا قال جعلته لك رقبى أو أرقبتك هذه الدار أو جعلته لك رقبى
أي ان مت قبلي عادت الي وان مت قبلنا استقرت لك وسيمت رقبى لان كل واحد منهما موقوف من صاحبه
والاصل في ذلك خبر الصححين العمري ميراث لاهلهما وخبر أبي داود لانهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
أعمره فهو لوارثه أي لا ترقبوا ولا تعمروا طمعي أن يعود لكم فان مصيره الميراث * (خاتمة) * انعقد الاجماع
على استحباب الهبة بجميع أنواعها وقد يعرض لها أسباب تخرجها عن ذلك منها الهبة ذراب الولايات
والعمال ومنها ما لو كان المتهب يستعين بذلك على معصية واعلم ان الهبة ان أطقت بان لم تقيد بثواب ولا
بعد منه فلا ثواب فيها وان كانت لا على من الواهب أو قيدت بثواب مجهول فباطلة أو بعموم فيسقط نظر المعتبر
ونظر الهدية ان لم يعتد رده كقوسرة فهدية أيضاً والأقلا والذالم يكن هبة حرم استعماله الا في أكل الهدية منه
ان اعتيد ولو دفع شخص الى آخر دهره ما قال ادخل الحمام أو دراهم وقال اشتر لنفسك بها عمامة ونحو ذلك فان
قال ذلك على البسط المعتاد ملكه ويتصرف فيه كيف شاء وان كان غرضه تحصيل ما عينه لما به شعث أو
وسخ أو كشف رأسه لم يجوز صرفه الى غير ما عينه * (باب القطة) *

هي بضم اللام وفتح القاف واسكنهم الغنة الشئ الملقوط وسرعادو جرم من حق محترم غـ برمحز لا يعرف
الواجب مستحقه والاصل فيها قبل الاجماع الا آيات الأمرة بالبر والاحسان اذ في أحدها الحفاظ
والرد برواحسان والاحبار الواردة في ذلك تكبر برمسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه
وهو ما في الصححين عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق
فقال اعرف عفاصها وكاءها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها ولو تكن ودبعة عندك فان جاء صاحبها
يوماً من الدهر فادها اليه والافشأ نك بها وسأله عن ضالة الابل فقال مالاً وله ادعها فان معها ادعها
وسمها ترو الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربه او سألته عن ضالة الشاة فقال ادعها فانها هي لك أو
لا تخيبك أولادك

* (باب القطة) *

والشخص ان يظفر بمال ضائع

ضائع

بموضع كمسجد وشارع

فلقطة لوائق بنفسه

أولى وغير وائق بعكسه

* (والشخص ان يظفر بمال ضائع * بموضع كمسجد وشارع) *

* (فلقطة لوائق بنفسه * أولى وغير وائق بعكسه) *

أي والشخص الحر ان يظفر بمال ضائع بموضع كمسجد فلقطة فاخذ لوائق بامانة نفسه أولى أي أفضل من

تركها وغير واثق بامانة نفسه بعكسه أى فلا يستحب له أخذها ويكره لغاسق ثلاث دعوه نفسه الى الخيانة وانما يكون الاخذ افضل لمن وثق بنفسه اذ لم يتعين عليه أخذها بان كان هناك من يأخذها ويحفظها فان لم يكن هذا غيره وجب عليه أخذها كالوديعة بل أولى لان الوديعة تحت يد صاحبها أما الرقيق فليس يصح التقاطه بغير اذن سيده وان لم ينه فاذا التقط باذنه صح وكان سيده هو الملتقط وأما بغير اذنه فن أخذها منه كان هو الملتقط ولو أقرها في يده سيده واستخفظه عاينها ليعرفها وهو أمين جاز والا فلا يصح اللقطة من مكاتب كتابه صحيحة * (تنبيه) * اذا كان واجدا للقطعة صديقا أو مجنونا أو كان مخجورا عليه بسفه انبزعها منه ووليه وعرفها أو قل كماله

وليعرف الملتقط الوعاء
والجنس والمقدار والوكاء
ثم عليه حفظها دون المؤن
لكنه مثل الوديعة مؤتمن
ويلزم التعريف قدر عام
بالعرف لاني سائر الايام
بوضع الوجدان والجامع
كالطرق والاسواق

والجوامع
وبعد لا أخذ التملك
مع الضمان حين ياتي المالك
وقسمت لاربعة أقسام
أولها يبقى على الدوام
من النقود والسياب والورق
وتحوها فالحكم فيه ما سبق
والثاني لا يبقى على الدوام
بحالة كالرطب من طعام
فان يشافا لا كل مع غرم البدل
أو بيعها مع حفظ ما منه حصل
نالتها يبقى ولكن مع تعب
كالتمر في تخفيفه وكالعنب
فبيعها رطبا أو التخفيف
وبعد ذلك يلزم التعريف
رابعها ما احتاج ما لا يصرف
كالحيوان مطلقا اذ يعلف
فاخذه يجوز بالتخيير
للشخص في ثلاثة أمور
أكل وبيع ثم يحفظ الثمن
والترك اكن ان يسامح بالمؤن
وان يكن من السباع تمتنع
فلقطه ان كان في الصحرا تمتنع

* وليعرف الملتقط الوعاء * والجنس والمقدار والوكاء *
* ثم عليه حفظها دون المؤن * لكنه مثل الوديعة مؤتمن *
* ويلزم التعريف قدر عام * بالعرف لاني سائر الايام *
* بوضع الوجدان والجامع * كالطرق والاسواق والجوامع *
* وبعد لا أخذ التملك * مع الضمان حين ياتي المالك *
* وقسمت لاربعة أقسام * أولها يبقى على الدوام *
* من النقود والسياب والورق * وتحوها فالحكم فيه ما سبق *
* والثاني لا يبقى على الدوام * بحالة كالرطب من طعام *
* فان يشافا لا كل مع غرم البدل * أو بيعها مع حفظ ما منه حصل *
* نالتها يبقى ولكن مع تعب * كالتمر في تخفيفه وكالعنب *
* فبيعها رطبا أو التخفيف * وبعد ذلك يلزم التعريف *
* رابعها ما احتاج ما لا يصرف * كالحيوان مطلقا اذ يعلف *
* فاخذه يجوز بالتخيير * للشخص في ثلاثة أمور *
* أكل وبيع ثم يحفظ الثمن * والترك اكن ان يسامح بالمؤن *
* وان يكن من السباع تمتنع * فلقطه ان كان في الصحرا تمتنع *

وليعرف الملتقط الواثق بنفسه أو غيره الوعاء وهو يكسر الواو والمدا فيه اللقطة من جاد أو غيره والجنس من نقد أو غيره والمقدار كالتين فأكثر والوكاء وهو يكسر الواو والمداير بطيه من خبط أو غيره ثم يجب عليه حفظها كما يحفظها في حوز مثلها دون المؤن كما ياتي فلا يجب عليه لكنه مثل الوديعة مؤتمن ففيها معنى الامانة والولاية والاكتساب آخر بعد التعريف ويلزم التعريف قدر عام أى سنة من يوم التعريف تحديد اذا أراد تملكها ولا يشترط أن تكون السنة متصلة بل يكفي ولو متفرقة على العادة كما قال من زيادته بالعرف لاني سائر الايام فيعرفها كل يوم مرتين طرفيه أسبوعا ثم في كل يوم طرفه مرة أسبوعا ثم كل أسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى بموضع الوجدان أى في الموضع الذي وجدها فيه وليكثر من التعريف فيه لان طلب الشيء في مكانه أكثر والجامع كالطرق والاسواق والجوامع أى بالواو اعني خروج الناس من الجماعات ونحوها من مجامع الناس في بلد اللقطة وقريته ولا تعرف في المسجد كما لا تطالب اللقطة فيها قال الرافعي عن الشافعي انه صح جواز التعريف في المسجد الحرام بخلاف سائر المساجد وبعده أى التعريف المذكور لا أخذ ان أخذ ان لم يجد صاحبها التملك باللفظ كقوله تملك مع الضمان حتى ياتي المالك أى مع قصد الضمان وتكون فرضا عليه يثبت بدله في ذمتهم واذا تملكها بعد التعريف ولم يظهر لها مال فلا شيء عليه في انفاها فانها كسب من اكسابه ولا مطالبة عليه في الآخرة واعلم أن الشيء الملتقط قسمان مال وغیره والمال نوعان حيوان وغیره والحيوان ضربان آدمي وغیره ويعلم غالب ذلك مما ياتي في قوله وقسمت أى اللقطة بالنظر الى ما يفتصل فيها لاربعة أقسام الاول ما يبقى على الدوام من النقود كالذهب والفضة والسياب

والورق يفتح الرأ ونحوها فالحكم فيه ما سبق وقد عرفته والثاني ما لا يفي على الدوام بحاله بل يفسد بالتأخير
كالرطب يفتح الرأ من طعام كالرطب بضم الرأ الذي لا يبق والبقول فالملتقط مخبر فيه بين أكاه وغرم بدله من
مثل أو قهقهة أو ببعه بثمن مثله وحفظ ثمنه لما أكاه والثالث ما يبق على الدوام ولكن عن تعب كالتمرفي
تجفيفه كالغلب الذي يتجفف فيه فعل الملتقط ما فيه المصلحة لما أكاه من ببعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه
لما أكاه ان تبرغ الملتقط بالتجفيف والا فيباع بعضه بأذن الحاكم إن وجدته وينفقه على التجفيف ورابعها
ما احتاج ما لا يصرف في نفقته كالحيوان ما لمقام آدمي أو غيره ولكن النقط الآدمي نادر فلهذا تركه الأصل
وغيره فغير الآدمي قسمان حيوان لا يتمتع بنفسه من صفات السباع كشاة وعجل وقصير وكسبر من ابل وخيل
ونحو ذلك مما اذا تركه يضيع بكاسر من السباع فاخذه بغيره وان وجدته بمفارقة لكن بالتخير للشخص الاستخذ
له في ثلاثة أمور بين أكاه وغرم ثمنه أو ببعه وحفظ ثمنه لأكاه أو تركه والتطوع بالاتفاق عليه ان شاء فان
لم يتطوع وأراد الرجوع فليتنفق بأذن الحاكم إن لم يجد أشهد والقسم الثاني يتمتع من السباع بنفسه فان
وجدته في الصحراء تركه وجوبا وان وجدته في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة المتقدمة ذكرها في القسم الرابع
هذا حاصل كلام الناطم وقوله لا ربيع وفي ثلاثة بالتسوية وفيها وقوله والثالث يحذف الباء والوزن (خاتمة)*
لا تحل اقطة حرم مكة شرفها الله تعالى الاحفظ ويجب تعريف ما النقطة لحفظه بالزم الاقطة الإقامة التعريف
أو دفعها الى الحاكم لان الله تعالى جعل حرم مكة مثابة للناس يعودون اليه المرة بعد الاخرى فربما يعود
مالسكها من أجلها أو يبعث في طلبها أو أما الحرم المدي فهو كسائر البلاد اقتضاه كلام الجمهور

(باب اللقيط)

وهو طفل صغير ضائع لا يعلم له كفيل ويقال له ملقوط ومنبوذ ودعى وسمى لقيطا وملقوفا باعتبار انه يلقط
ومنبوزا باعتبار انه نبذ أي التي في الطريق ونحوه كما قال

*(هو الصغير في مكان ينبذ * وماله من كافل فيؤخذ)*

*(فرض على كل الوري فان سبق * حرشيد مسلم فهو الاحق)*

*(ولا يقر مع سوى أمين * ولا الصبي والعبد والمجنون)*

*(ورزقه في ماله الذي معه * فبیت مال ان يكن به سعه)*

أخذ اللقيط المذكور وحفظه وتربيه فرض كفاية لقوله تعالى ومن أحياءنا فكانما أحياء الناس جميعا
اذ باحياهم اسقطا الخرج عن الناس فاحياهم بالنجاة من العذاب فان سبق اليه حرشيد مسلم لم فهو الاحق ولا
يقر بالبناء للمفعول مع سوى أمين أي لا يترك الا في يد أمين وهو الحر الرشيد العدل ولو مسنورا فلو اقطه
غيره ممن به رق أو مكاتب أو كافر أو صبي أو مجنون أو فاسق لم يصح فينزع اللقيط منه لان حق الحضنة ولاية
وليس من أهلها كما أفاده الناطم بقوله من زباده ولا الصبي والعبد والمجنون فالوا في قوله ولا زائدة للوزن
وللكافر اقط كافر لا يدينهما من الموالاة ورزقه أي اللقيط من ماله الذي معه أي العام كالوقف على القمام
والوصية لهم أو الخصاص وهو ما اختص به كالشئب الملبوسة له أو المفوفة عليه أو المفروشة تحتها أو ما أعطى من
أو المشدود فيه أو ما يشابهه من منطقة أو هيمان أو حلي أو دراهم أو دنانير أو المال المدفون تحته فلا يجعل
له وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقر به لئلا لا ينفق عليه الا باذن القاضي اذا أمكنت مراجعته فان خالف
ضمن ولم يرجع فان لم يجد قاضيا فليشهد ثمان لم يوجد للقيط مال فرزقه في بيت المال كقال فبیت مال ان
يكن به سعة من سهم المصالح فان لم يكن في بيت المال مال أو كان وثم ما هو أهم منه بقرض عليه الحاكم
فان عسر الاقتراض وجب على مؤسرينا قرضا بانفاق عليه ان كان حرا والا فلي سبده *(تنبيهان)*
أحدهما يجب الاشهاد على اللقيط وعلى ماله خيفة من استرقاقه ثانيا ما يستفاد من قول الناطم فرضا على
كل الوري أن فرض الكفاية واجب على جميع المسكافين وبسقط بفعل البعض تخفيفا والالام الجميع
بتركه وهو مذهب الجمهور وافقهم السبكي وخالفه ولده في جمع الجوامع كما بينت ذلك في شرحي على الزبد

(باب اللقيط)

هو الصغير في مكان ينبذ

وماله من كافل فيؤخذ

فرض على كل الوري فان سبق

حرشيد مسلم فهو الاحق

ولا يقر مع سوى أمين

ولا الصبي والعبد والمجنون

ورزقه في ماله الذي معه

فبیت مال ان يكن به سعه

* (باب الودعة) *

يقال على الوديعة وعلى العين المودعة من دفع الشيء يدع إذا سكن لأنهم إذا كانت عند المودع وقيل غير ذلك والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وقوله تعالى فليؤدوا الذي اتتمن أمانته وخبرها إذا أمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ومعنى لا تخن من خانك لا تقابل به بخيانة ولها أربعة أركان مودع ومودع ووديعة ووديعة

- * (ويستحب أخذها لمن يثق * بنفسه ولم يجز أن لم يثق)
- * (وحفظها بحتم يجعلها * في موضع يكون حرز مثلها)
- * (لكن تكون عنده أمانة * ما لم يكن تقصير أو خيانة)
- * (ولا خلاف أن قول المودع * مصدق في ردها للمودع)
- * (وان يؤخر ردها بعد الطلب * من غير عذر فالضمان قد وجب)

يستحب أخذها أي الوديعة لمن يثق بنفسه وقد وعى حفظها لخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه فإن عجز عن حفظها كره له أخذها ولا يكره عند القدرة لمن يثق بنفسه على المعتمد * (نذرية) * محل الاستحباب لمن يثق بنفسه إذ لم يتعين عليه أخذها فإن تعين وجب وحفظها أي الوديعة يحتم أي واجب على الوديعة ويحتم محل جعلها في موضع يكون حرز مثلها فإن أخر أحرارها مع التمكن أو دل عليه سارقا بان عين له مكانها أو ضاعت بالسرقة أو دل عليها من يصادر المسالك ضمنها للمنافاة ذلك للحفظ ويجب عليه دفع متلفاتها أمواله وضعها في غير حرز مثلها أو وقع الخرب في الدار فتركهما حتى احترقت أو ترك علف الدابة أو سعة بها حتى ماتت به أو ترك نشر ثياب الصوف وكل ما يفسد به الدود أو ترك لبسها إذ لم تدفع الآفات إليه حتى تلفت فإنه يضمنها لأن الله تعالى سماها أمانة والضمنان ينافيان والى هذا أشار الناظم بقوله لم يكن تكون عنده أمانة الخ أي فلا يضمن إلا بالتعدي في تلفها كان خالف ما لكها فيها أمره به في حفظها وتلفت بسبب المخالفة كأن قال له لا ترد على الصدوق فردد وأنكسر بقلعه ولا خلاف أن قول المودع يفتح الدال مصدق في ردها للمودع بكسر هاء فيقبل قوله في ردها بيمينه لأنه انتعنه أمواله أي ردها على غير من ائتمنه كان ادعى المودع ردها على وارث المودع فإنه يطلب باليمين سواء سلم كل أمين كرهن ووكيل وشريك وعامل قراض وولي محجو وأولمقة لم يملك أو مستأجر وأجير ونحوه مصدق في التلف على حكم الامانة أن لم يذ كر سببا أو ذكر سببا فمأا أو ظاهر عرف دون عموم وان لم يعرف فلا بد من اثباته باليمين ثم يصدق بيمينته في التلف به وان عرف وقوعه ووعوه ولم يحصل صدق بالعين وقوله وان يؤخر ردها بعد الطلب الخ أشار به الى أنه إذا طالب المالك بها لم يرددها عليه مع القدرة عليها حتى تلفت ضمنها بعد لها من مثله ان كانت مثلية أو قيمة ان كانت متقومة بغيره الواجب عليه فان الله تعالى قال ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وليس المراد ردها كلها الى مالكيها بل يحصل أن يخلى بينه وبينها فحفظ أمواله أخر ردها العذر ظاهر كصلاة أو طهارة أو كل أرفضاء حاجة أو غير عذر لكن لم يطلبها مالكيها لم يضمنها لعدم تقصيره

* (كتاب الفرائض) *

جمع فريضة بمعنى مفرضة أي مقدرة لها فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير قال تعالى فاصف ما فرستم أي قدرتم وشرعنا نصيب مقدر شرعاً للوارث والاصل فيها آية الموارث والاختبار تكبر ألفة والفرائض بأهلها السابق فلاولى رجل ذكر واشتهرت الاختبار بالحث على تعليمها وتعلمها منها تعلموا الفرائض وعلموها الناس فالى امرؤة تبوض وان العلم سبب قبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما فها ومنها تعلموا الفرائض فإنه من دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول علم يترجم من أمي وأما سمي نصف العلم لأن الإنسان حالين حالة حياة وحالة موت ولا يحل منه ما أحكام تخصه وقيل النصف بمعنى النصف قال الشاعر

* (باب الودعة) *
ويستحب أخذها لمن يثق
بنفسه ولم يجز أن لم يثق
وحفظها بحتم يجعلها
في موضع يكون حرز مثلها
لكن تكون عنده أمانة
ما لم يكن تقصير أو خيانة
ولا خلاف أن قول المودع
مصدق في ردها للمودع
وان يؤخر ردها بعد الطلب
من غير عذر فالضمان قد وجب
* (كتاب الفرائض) *

اذا مات كان الناس نصفان شامت * وأخرون بالذي كنت أصنع

ويتعلق بالتركة خمسة حقوق مرتبة أخذ الناطم في بيانها بقوله من زيادته

* (وما يعين تركة تعلقا * من الديون فليقدم مطلقا)

* (وبعد تجهيز بما يليق له * وبعده كل الديون المرسله)

* (وثالث ما يفضل للوصيه * وبعده للوارث البقية)

يبدأ أوجوب ما من تركة الميت بحقوق تتعلق به من التركة كالرهن والركاوة لا تخضع صور التعلق والحاصر لها التعلق بالعين كما أفاده الناطم وهذا هو الحق الاول والثاني ما أشار اليه بقوله وبعد تجهيز بما يليق له أي مؤنة التجهيز وهو ما يحتاج اليه الميت من كفن وحنوط وأجرة تغسيله وحفر قبره وغير ذلك بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره والثالث ما تضمنه قوله وبعده أي التجهيز كل الديون المرسله أي الديون التي كانت أصلية لله تعالى أو لا تدعى بالربع ما أشار اليه بقوله وثالث ما يفضل للوصية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وقدمت الوصية في الآية على الدين مع انه مقدم لحكمة جليلة وهي ان الوصية لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كان في اخراجها مشقة على الوارث فقدمت حثا على اخراجها ولان الوصية غالباً تكون لضعاف فقوى جانبها بالتقديم في الذكر كيلا يطمع فيها ويتساهل بخلاف الدين فان فيه من القوة ما يغني عن التقوية بذلك والخامس ما أشار اليه بقوله وبعده يعني ثم للوارث البقية من حيث انه يتساهل عليه بالتصرف ليصبح تآخره عن بقية الحقوق والافتقارها بالتركة لا يمنع الارث على الصحيح والوارث في قول الناطم وبعده لانه ترتيب وقوله تركة بكسر التاء الفوقية وسكون الراء

* (فالوارثون عشرة ان تختزل * هم ابنة وابن ابنة وابن ابنة وان نزل)

* (أب وجد لاب أخ وعم * وابناءهما والزوج مع مولى النعم)

الوارثون من جنس الرجال عشرة بطريق الاختصار كما قال ان تختزل بضم التاء الفوقية وفخ الزاي أي تختصر منهم اثنتان من أسفل النسب وهما الابن وابن الابن واثنتان من أعلاه وهما الاب والجد ابوالاب وان علا وأربعة من الحواشي وهم الاخ لابوين أو من أحدهما أو العلم لابوين أو لاب وابن الاخ لابوين أو لاب فقط يخرج ابن الاخ لأم فلا يرث لانه من ذوى الارحام وابن النعم المذكر كور واثنتان بغير النسب وهما الزوج ولو في عدة رجعية ومولى النعم أي المولى المعتقد والمراد به من صدر منه الاعتناق أو ورث به ما طريق البسط هنا أن يقال الوارثون من الذكور خمسة عشر الابن ابوه وان علا والابن وابنه وان نزل والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم للابوين والعم للاب وابن النعم للاب والزوج والمعتقد وقول الناطم أب بحدف واو العطف وهو سائغ شائع في الكلام الفصيح

* (والوارثون سبع نسوة أقل * بنت كذا بنت ابنة وان سفل)

* (أخت وأم جدة وان رقت * وزوجة ثم التي قد اعتقت)

والوارثات من جنس النساء سبع بتقديم السيد على الموحدة بطريق الاختصار كما قال أقل منهم اثنتان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وان سفل أي الابن وهذا أحسن من قول أصله وان سفلت لانه يؤدي الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ واحدة من الحواشي وهي الاخت لابوين أو لأحدهما أو اثنتان من أعلى النسب وهما الام والجدة المدلية بوارث كام الاب وأم الام وان رقت أي عات فخرج بالمدلية بوارث أم أبي الام فلا يرث واثنتان بغير النسب وهما الزوج وجدة ولو في عدة رجعية والمعتقد وهي من صدر منها المعتق كما قال ثم الذي قد اعتقت أي ورثت به كما مر وطريق البسط هنا أن يقال الوارثات من النساء عشرة الام والجدة للاب وللأم وان علتا والبنت وبنت الابن وان سفل والاخ الشقيقة والاخ للاب والاخ للام والزوجة والمعتقة * (فائدة) * الا فصيح أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغة مبرجوة قال النووي واستعمالها في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين الزوجين

وما يعين تركة تعلقا
من الديون فليقدم مطلقا
وبعد تجهيز بما يليق له
و بعد كل الديون المرسله
وثالث ما يفضل للوصيه
و بعده للوارث البقية
فالوارثون عشرة ان تختزل
هم ابنة وابن ابنة وابن ابنة
أب وجد لاب أخ وعم
وابناءهما والزوج مع مولى النعم
والوارثون سبع نسوة أقل
بنت كذا بنت ابنة وان سفل
أخت وأم جدة وان رقت
وزوجة ثم التي قد اعتقت

- * (وان يكن كل الرجال اجتمعوا * فابن وزوج وأب لم يمنعوا) *
 * (أو النساء ابنت مع شقيقته * والام مع بنت ابنه وزوجته) *
 * (أوسائر النساء والرجال * نخمسة لم يمنعوا بحال) *
 * (ابن وبنت ثم أم والأب * وزوجها وزوجته لم يحجبوا) *
 * (أو لم يخلف وارثا من علم * فخاله لبيت مال منتظم) *

في هذه الايات مسائل الاولى لواجتمع كل الذكور فقط ولا يكون الا والميت أنثى ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط لانهم لا يحجبون ومن بقي يحجب بالاجماع فابن الابن والابن والجد والاب والباقي يحجب بكل منهم ما أو بالابن وتضع مسائلهم من اثني عشر لان فيهم اربعة اوسدس الزوج الرابع وللاد السدس وللان الباقي الثانية اذا اجتمع كل النساء فقط ولا يكون الا والميت ذكر فالوارث منهن خمس وهن الميت وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة والباقي من النساء يحجب بالجدة بالام والاخت للام بالميت وكل من الاخت للاد والمعلقة بالشقيقة لا يكونن مع الميت وبنت الابن عصبية تاخذ الفاضل عن الفروض وتضع مسائلهم من اربعة وعشرين لان فيها سدسا وسدسا للام السدس وللزوجة الثمن وللميت النصف ولبنات الابن السدس وللانثى البقي وهو سهم الثالثة اذا اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين بان اجتمع كل الرجال والنساء الا الزوجة فأن الميتة وكل النساء والرجال الا الزوج فانه الميت ورث منهم من المسائلين خمسة الابوان والابن والميت واحد الزوجين وهو الزوج حيث الميت الزوجية وهي حيث الميت الزوج يحجبهم من نعداهم الاولى من اثني عشر للابوين السدسان وللزوج الربع والباقي وهو خمسة بين الابن والميت اثلاثا ولا ثالث لها صحيح فتضرب ثلاثا في اثني عشر تباع ستا وثلاثين ومنها تصح والثاني أصلها اربعة وعشرون للزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي وهو ثلاثة عشر يعين للابن والميت اثلاثا ولا ثالث له صحيح فتضرب ثلاثا في اربعة وعشرين تباع اثنين وسبعين ومنها تصح المسئلة الرابعة اذا لم يكن وارث أو كان ولم يستغرق صرف التركة لبيت المال المنتظم ارثا لامصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم لم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثا ورثه أو يرد أو غيره وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه شيئا وإنما يصرف ذلك في مصالح المسلمين لانهم يعقلون عن الميت كالعصبية من القرابة فيضع الامام تركته أو باقية في بيت المال أو يخص منها ما من يشاء وقد علم من كلام الناطم كغيره ان ذوي الارحام لا يرثون وفي ذلك كلام طويل ذكرته في كتاب الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج فلم ارجع من أراد الكتاب لطالب هذا الفن (ضابط) كل من انفرد من الذكور حاز جميع التركة الا الزوج والاخ للام ومن قال بالرد لا يستثنى الا الزوج وكل من انفرد من الاناث لا يجوز جميع المال الالعة ومن قال بالرد لا يستثنى من يحوز جميع المال الا الزوجية وما تضمنه هذه الايات من زيادته

- * (واجب بوصف تسعة من العدد * مبعوض والقسم مع أم الولد) *
 * (مدبر مكاتب ومن كفر * من مسلم والعكس أيضا معتبر) *
 * (وقاتل من القتل مطلقا * وذو ارتداد والذي تزدقا) *

اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة أمور وجود اسبابه ووجود شرطه وانتفاعه وانعفا ما أسبابه فاربعة قرابة وولاء ونكاح وجهه الاسلام وشرطه اربعة أيضا تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكما كافي حكم القاضي بموت المفقود اجتهادا وتحقيق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لم يفسد ومعرفة ادلائه للميت بقراءة أو نكاح أو ولأوجه المقضية للارث تفصيلا والموانع أيضا اربعة كما قال ابن الهائم في شرح كافيته الرق والقتل واختلف الفايدين والدور الحكمي وهو أن يلزم من توريت الشيخ عدم توريشه كاخ أقر بابن للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث وقول الناطم واجب أي يمنع أمها الفرضي اذا حجب في اللغة المنع وشرعا منع من قام به سب الارث بالسكينة أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان والثاني حجب نقصان

وان يكن كل الرجال اجتمعوا
 فابن وزوج وأب لم يمنعوا
 أو النساء ابنت مع شقيقته
 والام مع بنت ابنه وزوجته
 أوسائر النساء والرجال
 نخمسة لم يمنعوا بحال
 ابن وبنت ثم أم والأب
 وزوجها أو زوجة لم يحجبوا
 أو لم يخلف وارثا من علم
 فخاله لبيت مال منتظم
 واجب بوصف تسعة من العدد
 مبعوض والقسم مع أم الولد
 مدبر مكاتب ومن كفر
 من مسلم والعكس أيضا معتبر
 وقاتل من القتل مطلقا
 وذو ارتداد والذي تزدقا

فالثاني كحجب الولد الزوج من النصف الى الربع ويمكن دخوله على جميع الورثة فالاول قسمان حجب بالوصف ويسمى منعا كالقتل والرق وسبياتي ويمكن دخوله على جميع الورثة أيضا وحجب بالشخص والاستغراق وهو المراد بقول الاصل ومن لا يحجب بحال خمسة الزوجان والابوان وولد الصلب وقديين الناطم الحجب بالوصف بقوله واجب بوصف تسعة من العدد الاول المبعوض اذا صحح أن المبعوض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن والثاني القن أى الرقيق والثالث أم الولد والرابع المدبر والخامس المكاتب لنقصهم بالرق ونفى عن هذا كله التعبد بالرق لئلا يكتفى الناطم أراد الايضاح للمبتدى ولا يرث الرقيق كله وأما المبعوض فيورث عنه ما ملكه ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فبرئ عنه قريته بالحر أو معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيده لاستيفائه حقه مما اكتسبه بالرقية والسادس الكافر كما تضمنه قوله ومن كفر الى آخر البيت فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لانقطاع الموالاة بينهما أما ملنا الكافر اذا كان له جماعة من ذرية وارثان كيهودى من نصرانى أو نصرانى من مجوسى أو مجوسى من ونى وبالعكس لان جميع ملل الكفر فى البطول كانه الواحد قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال ولا توارث بين حربى وذى لانقطاع الموالاة بينهما وما والسابع القتلى فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقا لحبر الترمذى وغيره ليس للقاتل شيء أى من الموارث ولانه لو رث لم يؤمن ان يستجمل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرماته والثامن المرتد كما قال وذو ارئداد والتاسع الزنديق كما قال والذي ترذق بالف الاطلاق فلا يرث ولا يرث وهو من لم يتسدىن بدين وكذا نصرانى ثم يهودى أو يهودى تنصر أو نحرى والتصريح بالزندق من زيادته ثم شرع فى بيان الفروض وأحكامها وهم كل من له سهم مقدس شرعا لا يرث عليه ولا ينقص وقد رما يستحقه كل منهم فقال

(فصل)

ثم الفروض ستة مقدرة
وفى كتاب رينا مقدره
ربع ونصف الى ربع ثم ضعفه
والثالث ثم ضعفه ونصفه
فالنصف فرض خمسة زوج
ورث

ان ينفر عن فرع زوجة يرث
بنت وبنت ابن وأخت للاب
والام أيضا ثم أخت للاب
ان تخل كل عن معصب لها
ومثلها وكل أنثى قبلها

*(ثم الفروض ستة مقدرة * وفى كتاب رينا مقدره)*

*(ربع ونصف الى ربع ثم ضعفه * والثالث ثم ضعفه ونصفه)*

الفروض جمع فرض بمعنى النصيب أى الانصاف ستة يعول وبدونه مقدرة للورثة وفى كتاب رينا سبحانه وتعالى مقررة ويعبر عنها بعبارة ان أوصيها النصف والربع والثمن والثلاث والسدس وأحصروها الربع والثالث وضعف كل ونصفه وان شئت قلت النصف ونصفه ونصفه والثالث ونصفه ونصفه والسادس وضعفها وان شئت قلت ما ذكره الناطم *(قاعدة)* الفروض الستة يجتمعها بآدابها فى حساب الجمل بخمسة وهى عدد أصحاب النصف والباء باثنين وهى عدد أصحاب الربع والاف واحد وهو اشارة لأصحاب الثمن والدال باربعة وهو عدد أصحاب الثلث والباء باثنين وهو عدد أصحاب الثلث والزاي بسبعة وهو عدد أصحاب السدس وقول الناطم ربع والربع باسكان الموحدة وقوله والثالث باسكان اللام

*(فالنصف فرض خمسة زوج ورث * ان ينفر عن فرع زوجة يرث)*

*(بنت وبنت ابن وأخت للاب * والام أيضا ثم أخت للاب)*

*(ان تخل كل عن معصب لها * ومثلها وكل أنثى قبلها)*

الفرض الاول النصف وبداء الناطم به كغيره لكونه أكبر كسر مفرد وهو فرض خمسة أحدها الزوج ان ينفر عن فرع زوجة اذا لم يكن لزوجته ولد منه أو من غيره ولا ولد ابن وان نزل لقوله تعالى ولاكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب فى حجب الزوج من النصف الى الربع اما لصدق اسم الولد عليه مجازا او اما قبا على الارث والتعصيب فانه فيها كولد الصلب اجاعا *(تنبيه)* الولد يصدق بالذكر والانثى وأفاد الناطم بقوله فرع زوجة يرث اخراج ولد قامة مانع من تحورق ككفر ونائبها البنت اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها بنت الابن وان نزل بالاجماع اذا انفردت عن تعصيب وتنعيص نخرج بالتعصيب ما اذا كان معها أخ فى درجتها فانه يعصب او يكون لها نصف ما حصل له وبالتنعيص ما اذا كان معها بنت صاب فان لها معها

السدس تسكيلة الثلثين واربعا الاخت للاب والام أى الشقيقة وخامسها الاخت للاب اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك قال ابن الرافعة تجمعا على ان المراد بها الاخت الشقيقة والاخت من الاب وقول المناظم ان تخل كل عن معصبها الخ علم تقريره مساقرة في الشرح وخرج بقيد الانفرد عما ذكر في الاربعة الزوج فان لكل واحد مع وجوده النصف أيضا

* (والربع فرض زوجها مع الولد * وزوجة ان لم يكن له ولد) *

الفرض الثاني الربع وهو فرض اثنين الزوج مع الولد وزوجة منه أو من غيره لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الولد كالولد لأمه وفرض زوجة واحدة أو أكثر ان لم يكن له أى للزوج وولد لقوله تعالى وهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وولد الولد كالولد بالاجماع واعلم ان ولد البنت لا يرث ولا يحجب أحدا

* (فاحكم لها بالثمن مع فرع برى * وليشتر كن حيث كن أكثر) *

الفرض الثالث الثمن وهو فرض الزوجة أو الزوجات بالسوية مع فرع للزوج منها أو من غيرها أو ولد ابن وان نزل لقوله تعالى فان كن لكم ولد فهن الثمن وولد الولد كالولد كما تقدم واللف في قوله أكثر اللزلا طلاق

* (والثلثان فرض أربع وهن * ذوات نصف عددت رؤسهن) *

الفرض الرابع الثلثان وهو فرض أربع أى أربعة وهن ذوات نصف عددت رؤسهن أى ضابط من يرث الثلثين من تعدد من الأناث من فرضهن النصف عند انفردهن عن بعضهن أو يحجبهن والمراد بهن البنات فأكثر وبنات الابن فأكثر والاختان الشقيقتان فأكثر والاختان من الاب فأكثر أما في البنين فبالاجماع المستند الى ما صححه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم اعطى بنتي سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين وأما في الاختين فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وأما في الأكثر فاعموم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فهن ثلثا ما ترك

* (والثلث فرض أم ذلك الميت * عند انتفاء فرعة والاخوة) *

* (وفرض ولد الام ان يكن عدد * والسدس فرض سبعة أب وجد) *

* (ان كان فرع وارث للميت * والام مع فرع له والاخوة) *

* (والسدس للجدات مطلقا بعم * وفرض أخت أو أخ فقط لام) *

* (وبنت الابن ان تكن مع ابنته * والاخت من أبيه مع شقيقته) *

* (وضابط الجدات في الميراث * ادلاؤها بخالص الأناث) *

* (أو بالذكور الخالصين أوهما * ان كان خالص النساء مقدما) *

* (والجد ان أدلى بانثى لم يرث * فكل من أدلت به ليست ترث) *

الفرض الخامس الثلث وهو فرض اثنين فرض الام عند انتفاء فرعة أى الميت والاخوة والمعنى اذا لم يحجب بغير نقصان بان لم يكن لهما ولد ولا ولد ابن وارث ولا اثنتان من الاخوة للميت سواء كانوا أشقاء أم لأذكورا أم لأخوة بين غيرهم كأخوين لأم مع جد أم لعموم قوله تعالى فان لم يكن له ولد ورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الابن ملحق بالابن والمراد بالاخوة اثنتان فأكثر اجسا عا قبل اظهار ابن عباس الخلاف * (تنبيه) * يشترط أيضا أن لا يكون مع الام أب وأحد الزوجين فقط فان كان معها ذلك

ففرضها اثالث الباقي والثلث أيضا فرض ولد الام بضم الواو وسكون اللام أى أولاد الام ان يكن عدد والمعنى فرض اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأه أو أخا أو أختا الآية والمراد أولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان لم تتوارث لكانها كالخبر في العمل على الصحيح * (تنبيه) * قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيما اذا نقص عنه بالمقامه كولو كان معه ثلاث أخوة فأكثر * الفرض السادس السدس وهو فرض سبعة أب وجدان كان فرع وارث للميت أى فرض الاب مع الولد أو ولد الابن وان نزل وفرض الجد

والربع فرض زوجها مع الولد وزوجة ان لم يكن له ولد فاحكم لها بالثمن مع فرع برى وليشتر كن حيث كن أكثر والثلثان فرض أربع وهن ذوات نصف عددت رؤسهن والثلث فرض أم ذلك الميت عند انتفاء فرعه والاخوة وفرض ولد الام ان يكن عدد والسدس فرض سبعة أب وجد

ان كان فرع وارث للميت والام مع فرع له والاخوة والسدس للجدات مطلقا بعم وفرض أخت أو أخ فقط لام وبنت الابن ان تكن مع ابنته والاخت من أبيه مع شقيقته وضابط الجدات في الميراث ادلاؤها بخالص الأناث أو بالذكور الخالصين أوهما ان كان خالص النساء مقدما والجدان أدلى بانثى لم يرث فكل من أدلت به ليست ترث

للأب عند عدم الأب المتوسط بينهما وبين الميت إذا كان للميت ولد أو ولدان أو ولدان لغيره تعالى ولا يورثه لكل واحد منهم - هذا السدس الآية - وولد الولد كالمولد كما مرفوض الأم مع فرع له أي الميت أي وضع أخوة له والمعنى والسدس فرض الأم مع الولد أو ولد الولد وان نزل أو وضع اثنين فأكثر من الأخوة والأخوات والسدس أيضا للجسدات مطلقا أي للجسدات الوارثات لأب أو لأم لغير أبي دارد وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدات السدس وروى الحاكم بسند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للجدتين والمراد بقول الأصل للجدة الجنس لأن الجدتين فأكثر الوارثات بشر كان أو يشتر كن في السدس ولذلك قال الناطم والسدس للجدات مطلقا أي والسدس أيضا فرض أخت أو أخ فقط لأم وبنت ابن أن تكون مع ابنته ولا تخت من أبيه مع شقيقته - وهذا أيضا ذلك باختصاصات السدس فرض سبعة الأم مع الولد أو ولد الولد أو ولد ابنته من الأخوة والأخوات وللجددة لوارثته لأب أو لأم وبنت الابن فأكثر مع بنت العاصب ولا تخت من الأب مع الأخت الواحدة من الأب والأم وللأب مع الولد أو ولد الولد وان نزل والجد للأب عند عدم الأب ولو أحده من ولد الأم وأدلة ما ذكر شهيرة في كتب هذا الفن فلا تطيل بها * وقول الناطم من زيادته وضابط الجدات في الميراث إلى قوله مقدماته إلى أن الضابط لآرت الجدات الوارثات هو كل جدة أدلت أي وصلت بمحض جمع من الإناث كأم أم الأم أو ولد كور كأم أبي الأب أو أناث إلى ذكر كور كأم أم الأب فهذه الميراث ومن تمكن بذلك أدلت بن اثنين كأم أبي الأم فلا تورث كالأبوت ذلك الذكر وحكي ابن المنذر في نفسه الإجماع وقوله من زيادته والجدان أدلى بأنني لم يرث أشاربه إلى أن الجد المدلى بأنني لا يرث شيئا كما أن الثاني التي أدلت به لا تورث شيئا ومن أراد الوقوف على بسط الكلام فليراجع كتابنا المسمى بالإتباع في شرح فرائض المنهاج فإنه يشقي العليل في هذا الفن

* (وسائر الجدات بالأم يحجب * وسائر الأجداد أسقط بالآب)

* (ويحجب ابن الأم جد والاب * وبالفروع الوارثين يحجب)

جميع الجدات أسقط بالأم أيضا إجماعا لأن الجدة إنما تستحق بالأمومة والأم أقرب منها وجميع الأجداد تسقط بالآب بالإجماع ويحجب ابن الأم جد والاب بالإجماع وبالفروع الوارثين يحجب أيضا إلى الولد والابن وان نزل ذكر أو أنثى وقوله وسائر بالنصب في الموضوعين من قوله لا قوله لا يحجب وأسقط

* (فصل) * في التعصيب

* (وكل ما بعد الفروض قد بقي * فاحكم به لعاصب وأطلق)

* (ومن يعصب نفسه ان ينشرد * عن الفروض حاز كل ما وجد)

* (وهم ذكور ما عدا ذات الولد * مرتبسون أولا فاولا)

* (كل امرئ لمن يليه يحجب * فلا قرب ابن فابن الابن فالاب)

* (فجده في رتبة الأخوة * وقدموا شقيقه للقوة)

* (فن أب فابن الشقيق قد وجب * تقدمه على ابن من أدلى باب)

* (فعمه شقيقه فن أب * فابن الشقيق فابن عم لأب)

* (فعمق فسائر الموالى * مرتبين ثم بيت المال)

* (وكل أنثى ذات نصف كفها * شقيقها ونال معها ضعفها)

* (وأخته لغير أم ان أتت * مع ابنة أو بنت ابن عصبت)

* (وابن الأخ المدلى به بغير أم * وعاصب المولى وعم وابن عم)

* (كل امرئ من هؤلاء الأربعة * ورثه دون أخيه ولو لمعه)

وكل ما أي الذي أو شيء بعد الفروض قد بقي من الميراث فاحكم به أمها الفرضي لعاصب والعاصب هو الذي ليس له سهم مقدور حال تعصيبه وهو صادق بالعصبة بنفسه وهو كل ذي ولاه أو ذكر نسب ليس بينه وبين

وسائر الجدات بالأم يحجب
وسائر الأجداد أسقط بالآب
ويحجب ابن الأم جد والاب
وبالفروع الوارثين يحجب
* (فصل) *

وكل ما بعد الفروض قد بقي
فاحكم به لعاصب وأطلق
ومن يعصب نفسه ان ينشرد
عن الفروض حاز كل ما وجد
وهم ذكور ما عدا ذات الولد
مرتبسون أولا فاولا

كل امرئ لمن يليه يحجب
فلا قرب ابن فابن الابن فالاب
فجده في رتبة الأخوة
وقدموا شقيقه للقوة

فن أب فابن الشقيق قد وجب
تقدمه على ابن من أدلى باب
فعمه شقيقه فن أب
فابن الشقيق فابن عم لأب
فعمق فسائر الموالى

مرتبين ثم بيت المال
وكل أنثى ذات نصف كفها
شقيقها ونال معها ضعفها
وأخته لغير أم ان أتت
مع ابنة أو بنت ابن عصبت
وابن الأخ المدلى به بغير أم
وعاصب المولى وعم وابن عم
كل امرئ من هؤلاء الأربعة
ورثه دون أخيه ولو لمعه

وبين الميت أنثى وبغيره وهو كل أنثى عصبها ذكر ومع غيره وهو كل أنثى تصبح عصبه باجتماعها مع أخرى
وهذا امراده بقوله وأطلق وقوله ومن يعصب نفسه إلى آخر البيت أشار به إلى أن من انفرد من العصبية
حاز جميع المال بخلاف الحق والفرائض بأهلها فبقي فلاولى رجل ذكر * وقوله وهم ذكر كور ما عدا ذات
الولاء أشار به إلى أن العصبية هم الذكور ما عدا ذات الولاء أى المعتقة فانها أنثى * واعلم ان كل من ذكر من
الرجال عصبية الا الزوج والاخ للام وكل من ذكر من النساء ذات فرض الا المعتقة وقوله مرتبون أى
وهم أى العصبية مرتبون أولا فالأول كل امرئ منهم ان يليه يحجب أى يمنع فالأقرب من العصبية مات من
النسب الابن اقوة عصبه بملانه فرض للام معه السدس وأعطى هو الباقي ولانه يعصب أخيه بخلاف الاب
فان الابن أقرب العصبية مات بعد الابن فهو مقدم على الاب للمامس ومؤخر عن الابن لادلائمه به فالاب لادلاء
سائر العصبية به فسد أى للاب وان عدا كل أب الاب وهو كذا وقوله في ترتبة الاخوة فيه إشارة إلى
اجتماع الجد والاخوة والكلام فيها خفي ويعلم من المبسوطات وقوله وقدموا شقيقه أى الاخ للابوين
اقوته فالأخ من أب بعد الشقيق فابن الاخ الشقيق قد وجب تقديمه على ابن من أدلى باب فعمه أى الميت
شقيقه أى لابوين فن أب أى فعم لاب فابن العم الشقيق فابن العم للاب وهكذا تقدم الأقرب فالأقرب حتى
تنتهى عصبان النسب فعن أى ثم بعد عصبية النسب الميراث للمعتق فساتر المولى مرتبين فان لم يكن معتق
فالميراث لعصبته من النسب فان لم يكن له عصبية فلعنق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا ولاترث امرأة بولاء
معتقها أو ممتنيتها بالنسب أو ولده ثم بيت المال أى ثم ان لم يوجد لميراث عصبية نسب أو ولده فالمال أو الفاضل
بعد الفرض لبيت المال المنتظم أو لاملحقة كما مر وقوله وكل أنثى ذات فرض كفها شقيقها إلى آخر البيت
أشار به إلى ان الاخت الشقيقة أولاب بعصمها أخ يساويها أقربا فيكون المال أو ما بقي منه بعد الفروض للذكر
مثل حظ الانثيين كما يعصب الابن البنات وخرج بالسواى غيره فلا يعصب الاخ للاب الاخت الشقيقة بل
يفرض لها أو يأخذ الباقي بالتعصيب ولا الاخ للابوين الاخت للاب بل يحجبها وقوله وأختها لغير أم أى
لابوين أو لاب ان أتت مع ابنة أو بنت ابن عصبت أشار به إلى ان الاخوات لابوين أو لاب مع البنات أو بنات
الابن عصبية كالاخوة وقوله وابن الاخ إلى آخر البيتين معناه أربعة يرثون دون أخواتهم لان الاناث اذا لم يرثن
في النسب البعيد فلا يرثن في الولاء الذى هو أضعف من النسب البعيد أولى ولا تخفى زيادة المناظم على
اصله هذا وحاصل ما تقدم ان مراتب التعصيب خمسة البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم المولى وهذا الفن
مفرد بالنسب والله أعلم

(باب الوصية) *

مفرد بالنسب والله أعلم
الشاملة للابن والعمة والابن من وصى الشئ فكذا واصله به لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه
وشرع لا يعنى الا بقاء تبرع بحق مضاف ولو تعدى الميراث الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصغة وان التحق
بها حكما كالنزع النجزي في مرض الموت أو المحقق به والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها
أودين وخبر الصحيحين ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلة الاثنين الا ووصيته مكتوبة عنده وخبر المحرم
من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل سنة وتقى وشهادة ومات مغفورا له وأركانها أربعة صيغة
وموصى وموصى له وموصى به

(باب الوصية) *
وللمريض تنبذ الوصية
وشروطه التكليف والحرية
بجائز وجود أو معدوم
كذلك بالجهول والمعلوم
لكل شخص ملكه تصورا
أو جهة تحريره بالنظر
وليعتبر من ثلث مال الموصى
وذلك عند الموت بالخصوص
فان يزد أو قف ما يزيد
حتى يجيز الوارث الرشيد
ولم يجز للوارث الوصية
الا اذا أجازها البقية

(باب الوصية) * (وللمريض تنبذ الوصية) * وشروطه التكليف والحرية *

(بجائز وجود أو معدوم) * (كذلك بالجهول والمعلوم) *

(لكل شخص ملكه تصورا) * (أو جهة تحريره بالنظر) *

(وليعتبر من ثلث مال الموصى) * (وذلك عند الموت بالخصوص) *

(فان يزد أو قف ما يزيد) * (حتى يجيز الوارث الرشيد) *

(ولم يجز للوارث الوصية) * (الا اذا أجازها البقية) *

وللمريض تنبذ الوصية لاخبار الوارث فيها شرطه أى الموصى التكليف والبلوغ والعقل والحرية

أى والاختيار فلا تصح من صبي ومجنون ونمعى عليه ورقة ولو مكاتباً ومكره كسائر العقود والسكران
 كالمكاف وتصح من كافر وشحو رعا به بسفه أو فليس لصحته بغيرهم وتجوز الوصية بالمنافع المباحة وتوحدوها
 كما أشار إليه بقوله من زيادته يجاوز وتجوز بالشئ الموجود كأوصيته له من ذلك المائة لأنها إذا صحت بالمعدوم
 في الموجود أولى وتجوز بالشئ المعدوم كان وصى بثمر أو حبل شئ يحدث لأن الوصية يحتمل فيها وجوده من الغرر
 وفقاً للناس وتوسعة وكذلك تجوز الوصية بالشئ المجهول عينه كأوصيته لزيد بمالى الغائب وعبد من عبدي
 أو قدره كأوصيته له من ذلك الدراهم أو نوعه كأوصيته له بصاع خنطة أو جنسه كأوصيته له بثوب أو صنفته كالحل
 الموجود لأن الوصية تحتمل الجهالة وتجوز بالشئ المعلوم وإن قل كخبثي الخنطة وتجوز بالمجهول كعبد عبد
 وتجوز بالعين دون المنفعة وبالعين لواحد وبالمنفعة لآخر بشرط في الموصى به كونه مقصوداً كإفى الرضعة
 فلا تصح بما لا يقصد كالدوم وكونه يقبل النقل من شخص إلى شخص فلا يقبل النقل كالعقاص وحد الغذف
 لا تصح الوصية به لأنهما وإن انتقلا بالارث لا يتمكن مستحقهما من نقلهما ثم لو أوصى به لمن هو عليه صح كما
 صرحوا به في باب العفو عن العقاص ثم أشار الناظم إلى الموصى له بقوله لكل شخص ملكة تصوراً أى بأن
 يتصور له الملك عند موت الموصى ولو بعبادة أو ليه فلا تصح الوصية له لأنه البست أهلاً للملك وبشرط فيه
 أيضاً عدم المعصية كما أفاده الناظم بقوله من زيادته أوجهة تحريره فإن يظهر فلا تصح بمسألة المكاف لكونها
 معصية ويشترط فيها لفظ يشترع بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان وتعتبر أى الوصية من ثلث مال الموصى
 سواء أوصى به في صحته أو في مرضه لاستواء الكل وقت اللزوم حال الموت وأشار الناظم بقوله من زيادته
 وذلك عند الموت بالخصوص إلى أن المال الموصى بثله يعتبر يوم الموت لأن الوصية تنفذ بعد الموت
 ويعتبر به من الثلث تبرع تجزى في مرضه الذى مات فيه كوقف وعق وهدية وأرءه خبر أن الله تصدق عليكم عند
 وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة فى أعماجكم ويذهب للموصى أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله والأولى أن ينقص
 منه شيئاً لخبر الصححين الثلث والثلث كثير فزاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة كما قال فان زدد على
 الثلث أو قف أم الفقيه ما ين يد حتى يجيز الوارث الرشيد فتبطل الوصية بالزائد إن رده وارث خاص مطلق
 التصرف ولأنه حقه فان لم يكن له وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يجزى وكان وهو غير
 مطلق التصرف فالظاهر كما بحثه بعضهم أنه إن توقع أهلية وقف الأمر المبالا والباطل وعليه يحمل ما أفق
 به السبكي من البطلان وإن أجاز فإجازته تنفذ للوصية بالزائد * (تنبيه) * العتيدان الزيادة على الثلث
 مكرهه كما قاله المتولى وغيره وإن قال القاضي وغيره أنهم مكرهه بقوله ولم يجز الوارث الوصية أى تكره كراهة
 تنزيه لوارث خاص غير جائز من زدد على حصته لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا وصية تلوارث رواه أصحاب السنن إلا
 إذا أجازها البقية أى بقيمة الورثة المطابقين التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية تلوارث إلا أن يجيز الورثة
 رواه البيهقي بإسناد قال الذهبي صالح وقيل ما على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث ولا عبرة بربقية الورثة
 وإجازتهم للوصية في حياة الموصى والالف في قوله تصور ولم يظهر إلا إطلاق * (قائدة) * من الحيل في الوصية
 للوارث أن يقول أوصيت لزيد بالالف أن تبرع لولدى بخمسة مائة مثلاً فإذا قبل لزمه دفعها إليه ثم شرع الناظم
 في الإيصاء وهو اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت فقال

* (ويندب الإيصاء إلى مكاف * حراً أمين بحسن التصرف) *

* (ينظر في مصالح الأطلاق * وحفظ ما أبقى لهم من مال) *

* (وكل ما أوصى به عضيه * وكل دين ثابت يقضيه) *

أى يندب الإيصاء في التصرفات المالية المباحة يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته
 وصياً وقد أوصى ابن مسعود فسكتب وصيتي إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله وأركان الإيصاء أربعة
 موص وموصى فيه وصية موصى به الإيصاء إلى مكاف أى بالغ عاقل حراً أمين أى عدل كما عبر به بعضهم أو
 غير حائن يحسن التصرف أى يهتدى فلا يصح الإيصاء لمن فقد شيئاً من ذلك كصبي ومجنون ومن بهرق وفاسق

ويندب الإيصاء إلى مكاف
 حراً أمين بحسن التصرف
 ينظر في مصالح الأطلاق
 وحفظ ما أبقى لهم من مال
 وكل ما أوصى به عضيه
 وكل دين ثابت يقضيه

ومن لا يكتفي في التصرف اسفه أو هزم أو غيره لعدم الاهلية في بعضهم وللتهمة في الباقي ومن الشر وط أيضا
 الاسلام وعدم عداوة منه للمولى عليه فلا يصح الايحاء الى كافر على مسلم ولا الى من به عداوة ويصح الايحاء
 الى كافر معصوم عدل في دينه على كافر وتعتبر هذه الشر وط عند الموت على الاصح ويصح الايحاء في قضاء
 الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكاف وبشرط في أمر الاطفال مع هذا أن يكون له ولايته عليهم ابتداء ولا يضر
 عي ولا نون ولا م أولى من غير هذا احصاء الشر وط فيها عند الموت وأشار الناظم بقوله ينظر في مصالح
 الاطفال وحفظ ما ابقى لهم من مال وينفذ وصاياه ويقضى دينه ويرد عواريه وودائعهم ونحوها وينزل
 الوصي بالنسبة وكذا القاضي في الاصح لا الامم لتعلق المصالح السككية بولايته وبشرط في الموصى فيه كونه
 نصر فاما بالامم احافلا يصح الايحاء في تزويج ولا في معصية كبناء كنيسة والوصايا جائزة فلا وصى عزل نفسه الا
 أن يتعين أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم وله ان يוכל فيم لا تجري العادة بمشرته بمثله فاذا باع
 الطفل وازعه في الاتفاق عليه صدق الوصي به منه وكذا الوادعي الاعراض فيه ولم يعين قدر او ان عينه تنظر فيه
 وصدق ما يقتضي الحال تصديق له ولو ادعى انه باع مالا بلا حاجة ولا غبطة فالقول قول المدعي به منه ولو ادعى دفع
 ماله اليه بعد البلوغ أو الاتفاقه والشك لم يقبل قوله الابينة * (خاتمة) * لو كان عنده يتيم له مال ولا يلقه عليه
 ولا وصايقو يخاف لو سلمه الى ولي الامر لضعفه ان يتصرف فيه وينظر في أمره قاله ابن الصلاح رحمه الله ولما
 فرغ الناظم من الكلام على ما يتعلق بالعامات شرع في الكلام على ما يتعلق بربيع الممتلكات الحافظ
 للانسان المشهور نتائج للاراء والقرايات وقد قدم من ذلك الربيع كتاب النكاح على غيره من
 الابواب الاتية فقال

* (كتاب النكاح) *

لانه الاصل في اهلها وقد قيل ان النكاح الفأور بعين اسمها اذ من عادة العرب أنهم اذا ألفوا شيئا تجاذبوه بكثرة
 الاسماء كالسيف والاسد الى غير ذلك وهو لغة الضم والجمع يقال تناكحت الاشجار اذا تعايلت وانضم بعضهم
 الى بعض وشرعا عقد زوج يصح طلاقه أو القام مقامه بالحب وقبول على امرأة خلية عن نكاح وعدة ذلك
 علم باحل الاستمتاع تحصنا وتخليصا للنسل والذرية بولي مرشد وشاهد عدل وهو حقيقة في العقد يجازي في
 الوطاء على الاصح والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فأنكحو اما طاب لكم من النساء وقوله تعالى
 وأنكحووا الايما منكم واخبار تكبرتنا كواثم كثير واخبر من أحب فطرق في فليستن يستنى ومن ستنى النكاح
 رواهما الشيخان بلاغا وقد جرت عادة أئمتنا رحمة الله عليهم أن يفتتحوا هذا الكتاب بذكر شيء من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم وقد أحيت ان أذكر في هذا شيئا منها تبركا لان ذكره صلى الله عليه وسلم يزيد في الايمان
 ولان الكلام في الخصائص والعلم بهم مستحب ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيدا عنه وبما جاهدت جهل بعض
 خصائص ثابتة في الصحيح فعلم بها باصل التأسي فوجب بيانها التعرف فلا يعجز عنها فاذا علمت ذلك فاقول
 خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب صلاة الفجر ووجوب الاضحية وصلاة الترو والتمسك وهو الصلاة
 بالليل لكنه نسخ في حق من كان في حق غيره ووجوب السواك وتخيير نسائه في نفسه ووجوب طلاق
 من رغب في نكاحها على الزوج ووجوب اجابته على المصلى ولا تبطل صلاته ووجوب المشاورة في الامر
 مع أهله وأصحابه ووجوب تغيير المنكر ووجوب مصابرة العدو الكثير وقضاء دين الميت المسلم المعسر
 وخص من المحرمات بغيرهم صدقة الفرض والتطوق عليه وحرمت الزكاة على قريبه وعلى موالهم
 وبجرمة رفع الصوت عليه وبجرمة ندائه من وراء حجرته وندائه باسمه بل يابى الله بارسول الله وبجرمة
 تزعم لامته حتى يقاتل وبجرمة طائفة الاعين وهو ان يشير بالعين الى مباح مما يخالف الظاهر وحرمة المن بان
 يستكثر وهو ان يعطى شيئا يأخذ أكثر منه وحرمة امسالك كارهته في النكاح وحرمة نكاح الكفاية ونكاح
 الامسة وحرمة من دخل بها اهلك عيني ونكاح غيره وخص من الاباحات باباح الوصال في الصوم واباحه صفي
 المغنم وهو ما يختاره قبل القسمة من جارية وغيرها واباحه خمس الخمس من الف والغنمية واباحه كل مبرأته
 صدقة واباحه ان يشهد ويقبل الشهادة ويحكم لنفسه ولده واباحه ان يحكمي لنفسه وان ياخذ طعاما

المؤمنات الآتية والطول السعة والارباب المحصنات الحرثا أمالو كان تحت حرة لا تصلح للاستمتاع فانه يحل له
 نكاح الامة وثالثها خوف العنت وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لم يغلب على طمعه
 وقوع الزنا بل توقعه لا على ندور فنضعف شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستتبع مع الزنا أو قويت
 شهوته وتقواه لم يحل له الامة لانه لا يخاف الزنا ولا يجوز له أن يرق ولده لقضاء وطرا أو كسر شهوة واصل العنت
 المشقة هي به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة ولا يحل للحرم مطلقا نكاح أمة ولده ولا أمة
 مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بخدمة

*** (فصل) *** في حكم عورة النظر الموعود بذكرها فيما تقدم في الصلاة بقوله وسوف يأتي حكم عورة النظر

*** (وعورة النساء والذكور) *** محصورة في سبعة أمور

*** (فرؤية الفحل الكبير الاجنبي) *** من تشتهى ممنوعة ولو صبي

*** (وفاقد الانثيين لا الذكور) *** وعكسه كالفحل في منع النظر

*** (وجاز حتى الفرج بالزوجيه) *** والمالك للرقبة الخلية

*** (أما اذا تزوجت فليحرم) *** من سره لكبة كمحرم

*** (وامرأة مع امرأة ومع ذكر) *** ممسوح كل الانثيين والذكور

*** (وعبدها ومن رآه للشر) *** وعكسه كمحرم فيما يرى

*** (كذا الذكور مع ذكور ومنع) *** من ذى جمال أمر دأهل الورع

*** (والوجه والكفين جوز في النظر) *** من خاطب وغير فرج في الصغر

*** (والوجه في الاشهاد والمعاملة) *** وللطبيب كل ما يحتاج له

*** (والفرج في تحمل الشهادة) *** على الزنا ومثله الولادة

اعلم أن عورة الرجال والنساء محصورة في سبعة أمور الأول رؤية الرجل الفحل من تشتهى أى الى امرأة
 أجنبية فهي ممنوعة أى غير جائزة قطعاً وان أمن الفتنة وقول الناطم من زيادته ولو صبي أراد به المراهق
 ولو ميّزاً فلا يجوز وقوله من زيادته أيضاً وفاقد الانثيين لا الذكور أى وهو النصى وعكسه أى وهو المحبوب
 بالموحدة وهو من قطع ذكره وبقي أنثى كالرجل الفحل في منع النظر وكذا العنين والشيخ الهرم والمخت
 وهو يكسر النون على الأفصح التشبيه بالنساء وكلام الناطم شامل للوجه والكفين على المعتمد فانه يحرم
 النظر اليهما عند أمن الفتنة على الصحيح كفى المنهاج كماله وفى ذلك خلاف لانطيل به الامر الثانى نظره
 الى بدن زوجته والى بدن أمته التى يحل له الاستمتاع بها فيجوز أن ينظر الى كل بدنهما حال حيتهما لانه
 محل استمتاعه والى هذا أشار بقوله وجاز أى النظر حتى الفرج أى حتى الى الفرج والمالك للرقبة الخلية
 وأما خبر النظر الى الفرج يورث العايش أى العمى كما ورد كذلك فرأه ابن حبان وغيره فى الضعفاء
 بل ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات لكن يكره النظر اليه بلا حاجة والى باطنه أشد كراهية قالت
 عائشة رضی الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى الفرج *** (تنبيهان) *** أحدهما اختلافوا فى قوله يورث
 العمى فى الناظر وقيل فى الولد وقيل فى القلب ثانياً هما شمل الكلام الذى وقول الامام والتلذذ بالدر بلا
 ايلاج جائز صريح فهو المعتمد وان خالف فيه الدارجى واعلم ان السيد فى أمته التى يحل الاستمتاع بها
 كالزواج كما تقر وأما من لا يحل له فيها ذلك بكاتب أو تزويج أو شركة أو كفر كنوشن وردة وعدة من غيره
 ونسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين السرة والى كبة دون غيره والى هذا أشار
 بقوله أما اذا تزوجت فليحرم الى آخر البيت ونحوه بقوله فى حال الحياة ما بعد الموت فيصير الزوج حينئذ
 كالحرم كما قاله فى المجموع الامر الثالث نظر المرأة الى المرأة والذى ذكره ممسوح الانثيين والذى ذكره الى
 عبدها والى من رآه للشر وعكسه كمحرم أى كمن يحرم من نسب أو رضاع أو مصاهرة فيجوز بغير
 شهوة فيما عدا ما بين السرة والى كبة الامر الرابع نظر الرجل الى الرجل فيجوز بلا شهوة الا ما بين سرته

*** (فصل) ***

وعورة النساء والذكور

محصورة في سبعة أمور

فرؤية الفحل الكبير الاجنبي

من تشتهى ممنوعة ولو صبي

وفاقد الانثيين لا الذكور

وعكسه كالفحل في منع النظر

وجاز حتى الفرج بالزوجيه

والمالك للرقبة الخلية

أما اذا تزوجت فليحرم

من سره لكبة كمحرم

وامرأة مع امرأة ومع ذكر

ممسوح كل الانثيين والذكور

وعبدها ومن رآه للشر

وعكسه كمحرم فيما يرى

كذا الذكور مع ذكور ومنع

من ذى جمال أمر دأهل الورع

والوجه والكفين جوز في

النظر

من خاطب وغـ ير فرج في

الصغر

والوجه في الاشهاد والمعاملة

وللطبيب كل ما يحتاج له

والفرج في تحمل الشهادة

على الزنا ومثله الولادة

وركبتة فيحرم والى هـ - هذا أشار بقوله كذا الذي كور مع ذكر كور ومنع من نظري جبال أمر دجيل أهل
الورع كالامام النووي رحمه الله تعالى فانه حرم النظر اليه بغية شهوة ولا خوف فتنة - والاكثر ون
على خلافه وأما نظره بشهوة فغرام بالاجماع ولا يختص ذلك بالامر اذا النظر بشهوة حرام اكل منظور
اليه الا زوجته وأمته واعلم انه يجوز النظر للتعليم للامرء وغيره واجبا كان أو مندوبا على المعتمد وانما منع
من تعليم الزوجة المطلقة لان كلام من الزوجين تعاقبت آماله بالاشترار الامر الخامس النظر المسنون لاجل
النكاح فبسن اذا قصد نكاحها ورجار جاء ظاهر انه يجاب الى خطبته كما قاله ابن عبد السلام ان ينظر الى
جميع الوجوه والكفين ظاهر او باطنا والى هـ - هذا أشار الناظم بقوله والوجه والكفين جواز في أنت في
النظر لخطاب وان لم تاذن له فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا مغيرة وقد خطب امرأة انظر اليها فانه أخرى أن
يؤدم بينكما أي تدوم المودة والالفة بينكما كما رواه الترمذي وحسنه وخرج بالوجه والكفين غيرهما فلا
ينظره لانه عورة منها وفي نظره كما كفاية اذ يستدل على الوجه بالجمال وبالكفين على نصب البدن وله
تسكيره ليتبين هيتها فلا يندم بعد نكاحها عليه وانما كان النظر قبل الخطبة لئلا يعرض عنها بعده

* (فصل) *

شرط النكاح شاهدان والولي
بصيغة صريحة لم تفصل
وكون كل مسلما حرا ذكرا
مكافا عدلا بسمع وبصر
ولا يضر في الولي فقد البصر
وقلة الانغماء لكن ينظر
ولا يضر فسق سيد الامه
والكفر في ولي غير المسلمه

فيؤذيها ويندب لها أيضا ان تنظر الى وجهه وكفيه اذا عزمت على نكاحه لانها يعجبها منه ما يعجب به منها وخرج
بالنظر من الجانبين المس اذا حاجة اليه ويجوز للرجل ان ينظر الى الصغيرة التي لا تستحي ما عدا الفرج
كما أشار اليه الناظم بقوله وغير فرج في الصغير الامر السادس النظر للشهادة فحما لا وادعاء المعاملة من بيع
 وغيره كما قال والوجه في الاشهاد والمعاملة فيجوز للشاهد لها وعليها عند التحمل والاداء للحاجة والصحيح جواز
النظر الى فرج الزانين لتحمل الشهادة بالزنا والى فرجها وندبها للشهادة بالولادة والرضاع كما أشار اليه بقوله
والفرج في تحمل الشهادة الخ وأما في المعاملة فينظر الى الوجه فقط كما حرم به الماوردي وغيره الامر السابع
النظر للمداواة فيجوز الى الموضع التي يحتاج الى تقلبها فقط كما قال واللطبيب كل ما يحتاج له فلا رجل مداواة
المرأة وعكسه وليكن ذلك بحضور محرّم أو زوج أو امرأة ثقة ان جوارحها خفية اجنبي بامرأتين وهو الرابع
ويشترط عدم امرأة تمكثها تعاطي ذلك وان لا يكون ذميا مع وجود مسلم وكشف قدر الحاجة فقط * (تنبيه) *
قول الناظم محصورة في سبعة أمور رأي في الاصل والانهي على ما ذكره الناظم تزيد على ذلك بكثير واعلم ان
النظر الى الامه كالحره على الاصح عند المحققين وان نظر الكافرة الى المسلمه حرام كافي المنهاج كاهله والاشبه كما
في الروضة وأصلها انه يجوز ان ترى منها ما يبدو عند المهنة وهذا هو الظاهر ومتى حرم النظر حرم المس لانه أبلغ
منه في اللذة وانارة الشهوة * (خاتمة) * يحرم اضطلاع رجلين أو امرأتين في ثوب واحد وان كان كل منهما في
جانب من الفراش فحرم مسلم لا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
* (فصل) * في أركان النكاح وبيان الاولياء وغير ذلك وهي خمسة صيغة وزوجة وزوج وولي وشاهدان

* (شرط النكاح شاهدان والولي * بصيغة صريحة لم تفصل) *

* (وكون كل مسلما حرا ذكرا * مكافا عدلا بسمع وبصر) *

* (ولا يضر في الولي فقد البصر * وقلة الانغماء لكن ينظر) *

* (ولا يضر فسق سيد الامه * والكفر في ولي غير المسلمه) *

شرط صحة النكاح شاهدان والولي الخ - برأين حبان في صحبه عن عائشة رضي الله عنها لانكاح الابولي
وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشا حوا فاسلم ان ولي من لا ولي له والحكمة
في احضار الشاهدين الاحتياط للايضاح وصيانة الانكحة عن الجور ويسن احضار جميع من أهل الخير
والدين وشرط صحة النكاح الصيغة كما قال من زيادته بصيغة صريحة لم تفصل أي يشترط في الصيغة هنا
ما يشترط في صيغة البيع مما امر بيانه ومنه عدم التعليق والتأقيد ولفظ ما يشترط من تزويج أو نكاح فلا
يصح عقد النكاح الا بايجاب وقبول فلا يجاب كقول الولي زو جتك وأنكحتك ابنتي أو تزوجها أو أنكحتها
والقبول كقول الزوج قبلت نكاحها أو تزوجها أو هذا النكاح أو التزويج أو أنكحت أو تزوجت ابنتك

فلما قصر على قوله قبل لم يصح بخلاف البيوع وخرج بقول الناطم صريح الكناية كاحالة بنتي اذ لا بد في الكناية من الذية والشهود وكن كما هو ولا اطلاع لهم على الذية أما الكناية في المعقود عليه كالمقالات وحيث بنتي فقبل ونوبا معينة يصح النكاح بها والاتصال بين الابحباب والقبول شرط كافي البيوع * (فرع) * لو أوجب الولي العقد فخطب زوج خطبة قصيرة عرفا قبل صح العقد مع الخطبة الخاصة بين القبول والابحباب لانها مقدمة القبول فلا تقطع الولاة ويشترط كون كل من الشاهدين والولي مسلما وهو في ولي المسلمة أجمعا وسيأتي أن الكافر يلي الكافرة وأما الشاهدان فلا سلام شرط فيهما سواء كانت المنكوحة مسلمة أو ذمية إذ الكافر ليس أهلا للشهادة وكونه حرافا ولاية لرقيق ولو لم يعضا لقصه وكونه ذكرا فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها ولا تقبل نكاحا لاحد بولاية ولا وكالة وايست المرأة أهلا للشهادة فلا ينعقد النكاح بشهادة النساء وكونه مكالما أي بالغافلا فلا ولاية لصبي ومجنون وان تقطع جنونه وليس من أهل الشهادة وكونه عدلا فلا ينعقد بولي فاسق لغير الامام الاعظم مجبرا كان أم لا لخبر لا نكاح الابولي مرشد قال الشافعي رحمه الله تعالى والمراد بقوله المرشد العدل والمراد بالعدالة هنا العدالة الظاهرة فينعقد بالمستور في كل من الولي والشاهدين وهو المعروف بها ظاهر الاباطنا بان عرفت بالخلاطة دون التزكية عند الحاكم لان الظاهر من المسلمين العدالة ومن شروط الشاهدين السمع والبصر والضبط والنطق وفقد الحرف الدينية والاصح انعقاده بابني الزوجين وعدوقهم ما ولا يضرف في الولي فقد ابصر فلا يقدح في التزويج لحصول المقصود بالبحث والسماع وقلة الانغماء أي لا تضرف في الولي أيضا لكن تنتظر افاقته منه ومن شروط الولي أن لا يكون مختلس النظر يهرم أو خبل وأن لا يكون محجورا عليه بسفه فتي كان الاقرب به بعض من هذه الصفات المانعة من الولاية قالوا لا يبعد ولا يضرف سق سيد الامامة بزوج بالملك لا بالولاية ولا يضرف الكفر في ولي غير المسلمة أي فلا تفتقر الذمية الى اسلام الولي ولو كانت الذمية عتيقة مسلم أو اختلف اعتقاد الزوجية والولي في زوج اليهودي نصرانية والنصراني يهودية كالارث لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ولا يلي المرتد مطلقا ويشترط في الزوجين خلوهما من موانع النكاح وتعيينهما والعلم بذكورة الرجل وأنوثة الزوجية ثم شرع في بيان الاولياء بقوله

* (والاولياء هم أولو التعصيب * كما مضوا في الارث بالترتيب) *

* (لكن هنا تقدم الاجداد * عن اخوة ولا تلي الاولاد) *

اعلم ان أولى الولاية الاقارب الاب ثم الجد ابوالاب وان علام ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق وان سفل ثم ابن الاخ للاب وان سفل ثم العم للابوين ثم العم للاب ثم ابن العم للابوين وان سفل ثم ابن العم للاب وان سفل وهذا معنى قوله والاولياء هم أولو التعصيب الى قوله الاجداد فان عدت العصابات فالولي المعتبر ثم عصابته كترتيب عصابات النسب وأفاد بقوله من زيادته ولا تلي الاولاد أنه لا تزوج ابن أمه بنته محضة خلافا للأئمة الثلاثة فان كان ابن عم لها زوج ثم ان لم يكن فوجد عصبته من جهة الولاة فالخاكم تزوج المرأة التي في محل حكمه وان كان مالها في غيره وكذا تزوج الخاكم اذا عضل النسب القريب ولو مجبرا ولا تنتقل الولاية للابعد اذا كان العضل دون ثلاث مرات فان كان ثلاث مرات زوج الابعد بناء على منع ولاية الغاسق كما قاله الشيخان وكذا تزوج الخاكم في صور أيضا جعها بعضهم في قوله

وزوج الحكم في صورت * منظومة تحكي عقود جواهر

عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر

وكذلك انغماء وجنس مانع * أمسة لمحجور توارى القادر

احرامه وتعزز مع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر

وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفء فامتنع الولي من تزويجه وان كان امتناعه انقص المهر أو من غير نقد البلدان المهرية محض حقها

والاولياء هم أولو التعصيب
كما مضوا في الارث بالترتيب
لكن هنا تقدم الاجداد
عن اخوة ولا تلي الاولاد

* (ولا يجوز عقده في العدة * ولا صريح خطبة العتده)

* (ويحرم التعريض للرجعية * وجوز للمرأة الخلية)

لا يجوز ولا يصح عقد النكاح في العدة ولا يجوز صريح خطبة العتده عن طلاق رجعي أو بائن أو وفاة فهو م
قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية والتصریح ما يقطع الرغبة في النكاح
كأن يد أن أنكحتك وإذا انقضت عدتك نسكتك لأنه إذا صرح بتحقيق رغبته فيها فربما تسكت في انقضائه
العدة ويحرم التعريض للرجعية لأن الزوجة أو في معنى الزوجية ولا ينفك بالطلاق فقد تسكت بالانقضاء
والتعريض ما يكتفى الرغبة في النكاح وعدمها كقوله أنت جميلة ور ب و اغتفيل ومن يجد مثلك وجوز
أي التصریح والتعريض للمرأة الخلية عن عدة ويجوز أن يعرض للبائن قبل انقضائه عنها * (تنبيهان) *
أحدهما ما مر كما في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاحها فيها أما هو فيحل له التعريض والتصریح بانها
حكم جواب المرأة في الصور المذكورة تصریحاً وتعتير بضاحك الخطبة فيها تقدم وقوله يجوز البناء
للمنفول

* (والدب التزويج بالاجبار * مادامت الانثى من الابكار)

* (لوسر كف عذبة الامن عيب رد * بهر مثل حل من نقد البلد)

* (وكل جد لاب فـكـكـالاب * فلا يكون مجبراً للثيب)

* (والشرط في تزويجها الصحيح * بلوغها مع اذنها الصريح)

* (والبكر في تزويجها كالثيب * ان لم يكن أب ولا أبواب)

اعلم أن النساء بالنسبة إلى اجبارهن في التزويج وعدمه على قسمين بكر وثيب فالبكر ولو كبرية ومخلوقة بلا
بكاره أو زالت بلاوط كسقطه وحده حاض للاب والجد وان علان عدم الاب وعدم أهلية اجبارها
على النكاح بغير اذنها كما قال وللاب التزويج بالاجبار إلى آخر البيت وكما قال بعد ذلك بيت وكل جد لاب
فككـالاب وذلك لظهور الدار قطن الثيب أحق بنفسها والبكر بزوجه أو هو لا نهالم تخارس الرجال بالوطء
وهي شديدة الحياء والتزويج الاب والجد البكر بغير اذنها شر وطرا ذهابها الناطم على أصله منها أن لا يكون
الزوج معسر أبـلـ موسر بحال صداقها ومنها أن تزويجها بكف بالهر ومنها أن لا تزويجها بمن تنظر
بعاشرة كاعى وشيخ هرم ومنها أن يكون خالها من عيب يرد به مما ياتي في محله ومنها أن تزويجها بهر
مثلاً ومنها أن يكون من نقد البلد ومنها أن لا يكون بينه وبينها عداوة ظاهرة وسن استئذان البكر
إذا كانت مطلقة تطيب خاطرها أو أما الثيب البالغة فلا يجوز تزويجها بغير اذنها الغيب السابق ونحوه
لا تسكت ولا يامى حتى تستأمر وهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولا نعرف مقصود النكاح فلا
تجبر بخلاف البكر فلذلك قال لناظم وكل جد لاب فككـالاب فلا يكون مجبراً للثيب إلى الصريح فان كانت
الثيب صغيرة غير مجنونة وغير أمم لم تزوج الا بعد بلوغها واذنها لان اذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى
البلوغ وأما المجنونة فبزوجه الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها المصلحة وأما الامه فلا يدها أن تزويجها
وكذا ولي السفية عند المصلحة والبكر في تزويجها كالثيب فيما تقدم ان لم يكن أب ولا أبواب ومن على حاشية
النسب كاخ وعم لا تزوج الصغيرة أو المجنونة ونحوه بحال بكر كانت أو ثيباً لأنه انما تزوج بالاذن ولا اذن لها
* (اتمة) * يكفي سكون البكر البالغة اذا استؤذنت وسواء سكت أم بكت الا اذا بكت مع صياح وضرب خد
فان ذلك يشعر بعدم الرضا

* (فصل) * والمحرمات على قسمين تحریم مؤبد وتحریم غير مؤبد كإياني

* (حرم نكاح أربع وعشر * من النساء قطعاً بنص الذكر)

* (أم الفتي وأخته مع ابنته * وخالة الانسان ثم عمته)

* (وبنت أخت وأخ من النسب * والاويان من رضاع مكاتب)

ولا يجوز عقده في العدة

ولا صريح خطبة العتده

ويحرم التعريض للرجعية

وجوز للمرأة الخلية

وللاب التزويج بالاجبار

مادامت الانثى من الابكار

لوسر كف عذبة الامن عيب ود

بهر مثل حل من نقد البلد

وكل جد لاب فـكـكـالاب

فلا يكون مجبراً للثيب

والشرط في تزويجها الصحيح

بلوغها مع اذنها الصريح

والبكر في تزويجها كالثيب

ان لم يكن أب ولا أبواب

* (فصل)

حرم نكاح أربع وعشر

من النساء قطعاً بنص الذكر

أم الفتي وأخته مع ابنته

وخالة الانسان ثم عمته

وبنت أخت وأخ من النسب

والاويان من رضاع مكاتب

* (وأربع يحرم من بالمصاهرة * وهن بنت الزوجة المباشرة) *
 * (وأمهات أيضا وإن لم تقرب * وزوجة ابن ثم زوجة لاب) *
 * (كذلك أخت زوجة إن تجتمع * معها وأما بعد ما لم تجتمع) *
 * (وجعهما مع خالة أو عمه * لها حرام بانفاق الأمه) *
 * (وكل من يغيرها لم تجتمع * فوطؤها بالملك معها ممنع) *
 * (وحرموا من الرضاع ما وجب * تحريمه من النساء بالنسب) *

أي حرم أنت تكاح أربع عشرة من النساء قطعا من نص الذي كراهى القرآن العظيم وله ثلاث أسباب قرابة
 ورضاع ومصاهرة فالسبب الأول القرابة وقد بدأ الناظم به وهن سبع يحرم من النسب والاصل في ذلك
 قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقد ذكر والمسا يحرم من النسب والرضاع ضابطان الأول يحرم
 نفسه القرابة فمن دخل تحت والدته أو ولد الخولة والذات يحرم على الرجل أصوله وفصوله وضصول
 أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات والفصول البنات وفصول أول
 الأصول الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول العمات والخالات
 والضابط الأول أربع لا يجاوز ونفسه على الأنثى بخلاف الثاني فالأول من السبع من النسب أم الغنى
 وضابط الأم هي كل من ولدت نفسي أمك حقيقة أو ولدت من ولدك بخلاف الثاني أخته وضابطها كل من
 ولدت أو ألت أو أحدهما فالحال والثالث بانك وضابطها كل من ولدتها فبناتك حقيقة أو ولدت من ولدها
 والرابع خالة الإنسان وضابطها كل أخت أنتي ولدتك بلا واسطة فالتمسك حقيقة أو بواسطة كخالة أمك
 لخالك بخلاف وقد تكون الخالة من جهة الأب كانت أم الأب واعلم أن الناظم لم يرتب على ترتيب الآية
 مراعاة لألزام والخامس عمته وضابطها كل أخت ذكر ولدك بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة
 كعمة أهلك فعملك بخلاف وقد تكون العممة من جهة الأم كانت أمي الأم والسادس والسابع بنت أخت
 وبنت أخ من جميع الجهات وبنات أولادهم ما وإن سفلان فهذه محرمات من النسب (تنبيه) تحل المخلوقة
 من ما عدا ما مع النكاحية ويحرم على المرأة ولدها من زمان شرع في السبب الثاني وهو الرضاع بقوله
 والأوليان من رضاع أي والثنتان من الرضاع وهما الأم المرضعة والأخت من الرضاع لقوله تعالى
 وأمهاتكم المذني أرضعتكم وأخواتكم من الرضاعة فمن أرضعت من امرأة صارت بنتها الموجدات قبله
 والحادثان بعده أخواته وهذا وإن كان واختلافه ما هو مطلوب لأن كثير من الجهلة يظنون أن الأخت
 من الرضاعة هي التي أرضعت معه دون غيرها فظن له وأمكن من الرضاعة كل امرأة أرضعتك أو أرضعت من
 أرضعتك أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها أو ولدت المرضعة أو الفحل وبناتك من كل امرأة أرضعت
 ببنك أو ببن من ولده أو أرضعت أمراة ولدتها وكذا بناتها من النسب والرضاع لقوله صلى الله عليه وسلم
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ثم شرع في السبب الثالث بقوله وأربع يحرم من بالمصاهرة وهن بنت
 الزوجة المباشرة أي المدخول بها لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن
 لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ذكرا الحور نخرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وأمهات أي أم الزوجة
 تحرم أيضا وإن لم تقرب أي سواء دخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم وانما لم يعتبر الدخول في
 تحريم أصول البنات والبنات في تحريم البنات للدخول لأن الرجل يبتلى بكافة أمهات عند العقد لترتيب
 أمور خرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بناتها وزوجة ابن تحرم أيضا وإن لم يدخل بها ولدك ثم زوجة
 الأب تحرم أيضا وإن لم يدخل بها ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنات ولا أمه ولا أم
 زوجة الأب ولا بنتها ولا أمها ولا بنتها ولا زوجة الوصي ولا زوجة الوصي ثم شرع في القسم الثاني
 وهو التحريم غير المؤبد بقوله كذلك أخت زوجة فتحرم أن تجتمع معها فلا يتأبد تحريمها بل تحل بموت أختها
 أو ينيونها كما قال من زيادته وأما بعد ما لم تجتمع لقوله تعالى وإن تجتمعوا بين الأختين ولم يأت في ذلك من قطعية

وأربع يحرم من بالمصاهرة
 وهن بنت الزوجة المباشرة
 وأمهات أيضا وإن لم تقرب
 وزوجة ابن ثم زوجة لاب
 كذلك أخت زوجة إن تجتمع
 معها وأما بعد ما لم تجتمع
 وجعهما مع خالة أو عمه
 لها حرام بانفاق الأمه
 وكل من يغيرها لم تجتمع
 فوطؤها بالملك معها ممنع
 وحرموا من الرضاع ما وجب
 تحريمه من النساء بالنسب

الرحم وان وضيت بذلك لان الطبع يتغير ولا تجتمع بين المرأة وحالتها من نسب أو رضاع وحرم أو أي
العلماء من الرضاع ما وجب تحريم من النساء بالنسب للعديد المتقدم وقول الناطم والاوليان بضم الهمزة
(فصل) في مبيئات الخيارات

- * (من العيوب خمسة هم ايرد * كل من الزوجين مع فسخ ورد)
- * (فبالجنون والجذام والبرص * فسخ النكاح للذي منها خاص)
- * (أو كان مثل غـ يره في عائلته * وخبرته بجبهه وعنته)
- * (وخبروه ان يكن به ارتق * أو قرن في فسخته كما سبق)

من العيوب خمسة هم ايرد كل من الزوجين أي يثبت لكل منهما خيار فسخ النكاح بواحد منهما فبالجنون ولو
مقطع عاوه وزوال الشعور ومن القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء والجذام بالجمع من وان قتل وهو علة
يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر والبرص وان قل وهو بياض شديد يقع الجلدة ويذهب نوره
يثبت فسخ النكاح للذي منها أي من هذه الامور خاص ان شاء فسخ أو رضى وان قام به مقامه بالآخر كما قاله
من زيادته أو كان مثل غـ يره في عائلته لان الانسان يعاف من غيره لا يعاف من نفسه وخبرته أي المرأة بجبهه
بفتح الجيم أي قطع ذكره بحيث لا يبقى منه قدر الحشفة ولو فعلها وعنته بضم الميم لانه تشديد النون أي يحزه
عن الوطء لـ دم انتشار آله ان كان قبل وطء منه في قبلها في ذلك النكاح بخلاف عنته بعد ذلك لانها عرفت
قدرته ووصلت الى حقها منه والعجز بعده لعارض قد يزول بخلاف حدوث الحب بعد الوطء يثبت الخيار لانه
يورث الياس من الوطء وخبروه أي الزوج ان يكن به أي الزوجة رنق بفتح الناء أو قرن بفتح الراء وسكانها
في فسخته أي النكاح أو امضاؤه كما سبق وهما انسداد محل الجماع منها الجهم في الاول وبغظم في الثاني فخرج
هذه العيوب بغيرها من بهق وانجساء ونحوه وصنات واستحاضة وعوى وغير ذلك بالزواجين الولي فانه لا خيار له
بحدوث ولا بمقارن جب وعنة ويختبر بمقارن غيرهما والخيار على الفور وبشرط في الفسخ بالعيوب بالرفع
الى الحاكم وتثبت العنة باقراره أو ببينة على اقراره ولا يتصور ثبوتها بالبينة وكذا ثبتت بينهما بعد نكاحه
واذا ثبتت ضرب القاضى له سنة بظلمها فاذا تمت رفعة اليه فان لم يطع ولم تصدقه حالف فان نكل حلفت
أو قال لها ثبتت العنة أو حلق الفسخ استملت به والفسخ بعينه أو عيها قبل وطء يسقط المهر وبعد له وجب
مهر المثل ان فسخ له بمقارن أو بمقارن بين العتد والوطء أو الفسخ كاتفساخ بردة بعد وطء وقوله يرد
بالبناء لا معول * (خاتمة) * حيث اختلفت الزوجان في الاصابة كان المصدق نافيها الا في مسائل منها العنين
كأمرونها المولى وهو كالعينين في أكثر ما ذكر ومنها اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الحمل وظنها وفارقها وانقضت
عدتها أو أنكر الحمل فتصدق بيمينها الخ لهما الاول ومنها صور في المبسوطات

* (فصل) في الصداق وهو بفتح الصاد أشهر من كسرها ما وجب بنكاح أو طء أو تنقيت بضع قهرا
كرضاع ورجوع شهود وله ثمانية أسماء شجوعة في قول بعضهم صداق ومهر ونحوه وفي بضع * جماع وأجره
عقر علائق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد
التزويج التمس ولو خاتما من حديد

- * (ذكر الصداق سنة فلونكح * بلا صداق حالة التفويض صح)
- * (ولم يجب الابفسر ض قاضى * أو بالتزام الزوج بالتراضى)
- * (أو بالدخول فهو مهر مثلها * والاعتبار بالنساء من أهله)
- * (وفي سوى التفويض ان سمي لها مهر - راو الا فهو مهر مثلها)

ذكر الصداق أي تسمية المهر للزوج في صاب النكاح سنة لانه عليه الصلاة والسلام لم يخل نكاحا عن مولاه
أدفع للخصومة ولئلا يشبه نكاح الواهبه نفسها صلى الله عليه وسلم ويسن ان لا يدخل بها حتى يدفع لها
شيئا من الصداق خروجا من خلاف من أوجبه فان لم يسم صداقها العتد بالا جماع سكن مع السكرانة كما

* (فصل)

من العيوب خمسة هم ايرد
كل من الزوجين مع فسخ ورد
فبالجنون والجذام والبرص
فسخ النكاح للذي منها خاص
أو كان مثل غـ يره في عائلته
وخبرته بجبهه وعنته
وخبروه ان يكن به ارتق
أو قرن في فسخته كما سبق

* (فصل)

ذكر الصداق سنة فلونكح
بلا صداق حالة التفويض صح
ولم يجب الابفسر ض قاضى
أو بالتزام الزوج بالتراضى
أو بالدخول فهو مهر مثلها
والاعتبار بالنساء من أهله
وفي سوى التفويض ان
سمي لها

مهر او الا فهو مهر مثلها

صرح به المولى والمأدودى وغيرهما وقوله فلو نكح بلا صداق حالة التفويض صرح النكاح أشار به الى انه ان كانت المرأة مفوضة بان قالت رشيد فلو لم يزوجنى بلا صداق وجب المهر بثلاثة أشياء أى بواحد منها أحدها ما أشار اليه بقوله ولم يجب أى المهر الا بفرض القاضى أى اذا امتنع الزوج من الفرض لها أو تنازعا فى القدر المفروض لأن منصفه فصل الخصومات وإنما ما أشار اليه بقوله أو بالترام الزوج بالتراضى أى بان يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول وثالثها ما أشار اليه بقوله أو بالدخول أى بان يطأها ولو فى حيض أو احرام فيجب لها مهر المثل كما قال فهو مهر مثلها وان أذنت له فى وطئها بشرط ان لا مهر لها المأفاه من حق الله تعالى وقوله من زيادته والاعتبار بالنساء من أهلها أشار به الى ان مهر المثل هو القدر الذى يرغب فيه فى أمثاله وان الاعتبار فى مهر مثلها بنساء عصابات النسب ويقدم اخوات لابوين ثم بنات أخ لابوين ثم بنات ابنه ثم عمات ثم بنات أعمام كذلك فان تعذر الاعتبار بهن اعتبر بذوات الارحام كجدات وخالات تقدم القرى منهن على البعدى فان تعذر الاعتبار بهن اعتبر بن يساويها من نساء بلد هاشم أقرب البلاد اليها ثم أقرب النساء اليها شهاو يعتبر مع ما تقدم سن وعفة وعقل وجمال ويسار وفصاحة وبكارة وثيوبة وما اختلف فيه غرض كالعلم والشرف ولان المهر يختلف باختلاف الصفات وفى سوى التفويض المذكور ان سمي لها الزوج مهر اذالة والا وجب مهر مثلها وهذا البيت من زيادته

* (ثم الكثير والقليل يجعل * مهرا ولكن شرطه التمول) *

* (عينا ودينا مطلقا ومنفعة * وجاز حبس نفسها بالبدفعه) *

ايش لاقل الصداق ولا لاكثره بدل ضابطه كل ما صح كونه مبيعاً عوضاً أو معوضاً صح كونه صداقاً وما لا فلا كما افاده بقوله من زيادته ولكن شرطه التمول فلو عقد دجماً لا يتمول ولا يقابل فيقول كحقيق حنطة لم تصح التسمية ويرجع لمهر المثل * (تنبيه) * بسن ان لا ينقص المهر عن عشرة دراهم ثم خرو جامن خلاف من أوجهه وان لا يزيد على خمسة ما قدرهم كصداق بناته صلى الله عليه وسلم وزوجاته ويجوز ان يكون الصداق عينا ودينا ومنفعة تستوفى بعقد الاجارة كنعلم فيه كافة وخياط متقرب ونحوهما اذا كان يحسن تلك المنفعة فان لم يحسنها او التزم فى الذم جاز ويستأجرها من يحسنها وان التزم العمل بنفسه لم يصح على الاصح لعجزه وأفاده بقوله من زيادته وجاز حبس نفسها بالبدفعه أن تسلیم المفروض الحال كالمسمى فى العقد أما المؤجل فليس لها حبس نفسها له يصح بناء قوله يجعل للفاعل والمفعول

* (وبالطلاق قبل وطء شطرا * وحيث مات واحد تقررا) *

فيه مسئلتان الاولى يسقط بالطلاق وبكل فرقة وجبت لاهلها ولا يسببها قبل الدخول كاسلامه وورثته ولعمارة ووضاع أمه اهلها والماله نصف المهر أمافى الطلاق فلقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الآية وأما الباقي فبالقياس عليه وأما الفرقة التى وجدت منها قبل الدخول كاسلامها بنفسها أو بالتبعية لاحد أو بوجها أو فسختها بعيبه أو ردها أو ارضاعها زوجة له صغيرة أو وجدت بسببها كفسختها بعيبها فانما تسقط المهر المسمى ابتداء أو المفروض الصحيح ومهر المثل فى كل ما ذكرنا الثانية حيث مات واحد من الزوجين تقرر المهر لان الموت كالمهر فى تقرير المسمى * (تنبيه) * يجب الطلاق قبل وطء متعنة لم يجب لها شطرها وكذا الموطو فى الاظهر ويستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا تزاد على خادم ولا حدة للواجب وان تراص على شئ فذلك والا فدرها الحاكم باجتهاده معتبر حالها ما كسار واعسار ونسبها وصفاً فانها قال المذووى فى فتاويه ان وجوب المتعة مما يغفل النساء عن العلم به فابغى تعريفهن واشاعة حكمها بالعرفن ذلك والاف فى قوله شطرا لا لطلاق ثم شرع فى أحكام الوليمة فقال

* (ومن مع دخوله ان يوليا * لكن حضور من دعى تحنما) *

* (ان لم يكن عذر كامر يحنب * ولم يخص الاغنياء بالطالب) *

اعلم ان اشتقاق الوليمة كقَالَ الازهرى من الولم وهو الاجتماع ولان الزوجين يجتمعان وهى تقس على كل

ثم الكثير والقليل يجعل
مهرا لو امكن شرطه التمول
عينا ودينا مطلقا ومنفعة
وجاز حبس نفسها بالبدفعه
وبالطلاق قبل وطء شطرا
وحيث مات واحد تقررا
ومن مع دخوله ان يوليا
لكن حضور من دعى تحنما
ان لم يكن عذر كامر يحنب
ولم يخص الاغنياء بالطالب

طعام يتخذ لمرور حادث من عرس واملاك وغيرهما لكن استعمالها مطلقا في العرس أشهر وتقييد في غيره فيه مال لوليعة الختان اعدار وللولادة عقيقة واسلام المرأة من الطلق خرس ولقدوم المسافر نقيعة وللبناء وكبرة ولما يتخذ للمصيبة وضمة ولما يتخذ بلا سبب مادية اذ عرف ذلك فوليعة العرس مستحبة مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولوا فملاوا قلها شاة لانه يمكن ولغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكمال شاة قول التنبية بأي شيء أولم من الطعام جازوا علم انهم لم يتعرضوا لوقتها وقد استنبط السبب من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد فدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يلزم على بعض نسائه الا بعد الدخول وفي كلام الناطم اشارة الى هذا لكن حضور من دعى الى وليمة العرس خاصة يحتمل أي واجب تكبير العجيين اذ ادعى أحدكم الى الوليعة فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليعة تدعى اليها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يحب الدعوة فقد دعى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لانهم المعهودون عندهم ويؤيد ذلك ما في مسلم ايضا اذ ادعى أحدكم الى وليمة العرس فليجب وقول الناطم ان لم يكن عذر الخ أشار به الى أكثر شروط الاجابة اذ شرطها كثر فمنها ان لا يكون هناك منكرا لا يزول بحضوره كشراب الخمر والضرب بالماله فان كان يزول بحضوره وجب حضوره للدعوة وازالة المنكر ومن المنكر فرش الحسر بل حال ومنها ان لا يخص بالدعوة الاغنياء اغنياءهم لحسب شر الطعام ومنها ان يدعو في اليوم الاول فستن الاجابة في اليوم الثاني وتكره في الثالث ومنها ان يكون الداعي مسلما ومنها ان يكون المدعو ايضا مسلما ومنها ان لا يدعو لحرف منه ومنها ان لا يدعو من أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته فان علم ان عين الطعام حرام حرمت اجابته والا فلا وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولو اذ قال الزركشي لا تجب الاجابة في زماننا ومنها أمور أخرى في المبسوط والالف في قوله لولما ونحوها للاطلاق * (خاتمة) * لا تسقط الاجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نقل من المدعو فافطروا له أفضل ويستحب للمفطر الاكل وأقله لقمة وياكل الضيف مما قدم اليه باللفظ من المضيف اكتفاء بقرينة التقديم الا اذا كان ينتظر حضور غيره فلا ياكل حتى يحضر أو ياذن المضيف لفظا ولا يتصرف فيه الا بالاكل ولا يطعم سائلا ولا لاهرا الا اذا علم رضاه ولا مضيف تقديم صاحبه الا ان تفاضل طعامهما ويكره تفاضلهما وتفضل حرام وهو الحضور بلا دعوة ويحوز نثر نحو سكر كاوز وجوز في املاك وختان وبحل التقاطه وتركه أفضل

* (باب القسم والنشوز) *

والقسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء وأما بالسكن فالتصيب والقسم بفتح القاف والسين اليمين والنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج ويقال له النشوز بالصاد

* (حق على زوج النساء ان يقسم بينهما بالعدل بينهن لابين الاما) *

* (ودون حاجته دخوله امتنع) * لغير ذان النوبة التي تقع *

* (وان أراد بعضهن للسفر) * ففرصة بين الجميع تعتبر *

* (واجعل ليكر جددت سبعاولا) * وثيب ثلاثة لتعدلا *

* (ومن يخف نشوز امرأة زجر) * بوعظها فان أثبت به هجر *

* (ولا ينام عندها في المضجع) * فان تزادني بضرب موجه *

* (وبالنشوز يسقط الاتفاق) * ومالهاني قسمها استحقاق *

حق أي واجب على زوج النساء ان يقسم بينهما بالعدل ولولا امتنع الوطاء طبعاً أو شرعاً كان كانت الزوجة مراضة وتقام وحائض لان المقصود الانس قال الله تعالى وعاشرون بالمعروف وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشق مائل أو ساقط رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وخرج بالزوجات الاماء كما قال من زيادته لابين الاما أي وان كن مسلولات لكن يستحب العدل بينهما والاصل في القسم الليل والنهار تبرع وان عمل املا وسكن مهابا فلا فضل في حق النهار والليل تابيع له والمراد

* (باب القسم والنشوز) *

حق على زوج النساء

يقسمها

بالعدل بينهن لابين الاما

ودون حاجته دخوله امتنع

لغير ذان النوبة التي تقع

وان أراد بعضهن للسفر

ففرصة بين الجميع تعتبر

واجعل ليكر جددت سبعاولا

وثيب ثلاثة لتعدلا

ومن يخف نشوز زوجة زجر

بوعظها فان أثبت به هجر

ولا ينام عندها في المضجع

فان تزادني بضرب موجه

وبالنشوز يسقط الاتفاق

ومالهاني قسمها استحقاق

من القسم للزواج الميث عند دهن ولا يلزمه ذلك ابتداء لأنه حقه فله تركه وانما يلزمه اذا بات عند بعض
نسوته ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة ابتداء أو بعد القسم لم ياتم ويستحب ان لا يعطلهن ولا يخصهن وكذا
الواحدة وادنى درجاتها ان لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبوا بها أربع زوجات وقوله ودون حاجة
دخوله امتنع الى آخر البيت أشار به الى انه تمتنع دخوله على غير ذات النوبة لغير حاجة ماضية من ابطال حق
صاحبة النوبة فان فعل وطال مكثه لزمه لصاحبة النوبة الغضاء بعد ذلك من نوبة المدخول عليه أما دخوله
لحاجة كوضع مناع أو أخذ له أو تسليم نفقة أو تعريف خبيرة أو تزول لا يقضى اذا دخل لحاجة وان طال
الزمان هذا بالنهار ان عماد نفسه الليل أما الليل فيحرم عليه ولو لحاجة على الصحيح لما فيه من ابطال حق ذات
النوبة الا ضرورة كمرضها الخوف وشدة الطلاق وخوف النهب والحريق ثم ان طال مكثه عرفا قضي فان لم
يقض عصى ويأثم من تعدي بالدخول وان لم يطل مكثه ولو جامع من دخل عليها في نوبة غير هاعصى وان قصر
الزمن وكان ضرورة اما من عماد قسمه النهار قليلا كنهار غيره ونهاره كليل غيره في جميع ما تقدم * (تنبيه) *
هذا كله في المقيم أما المسافر فعماد قسمه وقت نزوله ليلا أو نهارا قليلا كان أو كثيرا قاله في الروضة وتجب القرعة
للإبتداء لو احسده من عند عدم رضاهن فيبدأ بمن خرجت قمرتها فاذا مضت فوبتها أقرع بين الباقيات ثم
بين الاخيرات فان اتمت النوب راعى الترتيب ولا حاجة الى إعادة القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فانه يقرع بين
الباقيات فاذا مضت النوب أقرع للإبتداء وقوله وان أراد بعضهن للسفر الى آخر البيت تقريره انه اذا أراد
السفر المرحل ببعض زوجاته بغير نفقة فلا يجوز أن يسافر ببعضهن ولو سفر اقصا يراى الا بقرعة فان سافر
بهم لم يقض للمختلفات ذهابا ولا بابا بالقوله صلى الله عليه وسلم كفى الصبيحين ومن أراد السفر لبقلة يحرم عليه
ان يصحب بعضهن بقرعة وغيره وان يخلفن حذر من الاضرار بل ينقلهن أو يطاقهن فان سافر ببعضهن ولو
بقرعة قضى للمختلفات حتى مدة يابيه وقوله واجعل ليكرالى آخر البيت أشار به الى انه اذا تزوج جديدة على
من قسم له من خص البكر وجوب سبعة ليال ولاء بلا قضاء وخص الشيب بثلاثة ولا قضاء لغيره من حيوان
في صحبه سبع للبكر وثلاث للشيب والمعنى في ذلك زوال الحشمة بينهما ما يزيد لايكرا لان حيائها أكثر والمراد
بالبكر من يكفي سكوتها في الاذن في النكاح وانما اعتبر بولاء المدين لان الحشمة لا تزول بالمفروق فلو فرق لم
يحسب فيوفها حقها ولاء ثم قضى ما فرق وخرج بقوله جددت الرجعية لبقائها على النكاح الاول
* (تنبيه) * بسن تخيير الشيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ثم شرع في القسم الثاني وهو النشوز بقوله
ومن يخف أى من الأزواج نشوز مرأته بان ظهرت أمارات نشوزها فعلا كان يجدها منها عراضا وعيوسا بعد
لطاف وطلاقة وجهه او قولا كان تحببه بكلام خشن بعد ان كان بلين زجرها بوعظها استجابا بالقوله تعالى
واللاتي يخافون نشوزهن فعتوهن كان يقول لهن اتق الله في الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة
بلا هجر ولا ضرب بحسن ان يذكرها ما فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة حاجة
فرأى زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح وفي الترمذى عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أى امرأتين تزوجها وراض عنها دخلت الجنة ويبين لهما ان النشوز يسقط القسم والنفقة فلعلها تنبذ
عذرا وتوب عما وقع منها بغير عذر فان أتت مع وعظها وأنت به أى النشوز هجرها فلا ينم عندها في
المضجع أى يجوز له ذلك لظاهر الآية ولان فى الهجر أثر اظهارها فى تأديب النساء وأما الهجر فى الكلام
فيجوز فى ثلاثة أيام ويحرم فيما زاد عليه الغير عذر شرعى فان كان عذرك بدعة المهجور أو فسقه جاز ذلك فان ترد
بان أمرت على النشوز بعد الهجر المرتب على الوعظ أتى بضرب موجه غير مبرح لظاهر الآية وانما يجوز
الضرب اذا أفاد ضربا فى ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره أما الضرب المبرح فلا يجوز مطلقا
ولا يجوز على الوجه والمهالك وبالنشوز يسقط الاتفاق عليه لانه وجب لكونه معظلة المذافع محبوسة
عنده فاذا نشرته سقط ما يقابل التمسك وبما لها فى قسمها الواجب لها استحقاق * (تنبيه) * النشوز لا يحصل
بغير وجه من منزل زوجها الى القاضي لما لب الحق منه ولا الى كدشام النفقة اذا أعسر به الزوج ولا

الى الاستتاء اذالم يكن زوجها فقها ولم يستفتها او يحصل ايضا بغير الزوج من الاستتاع ولو غير الجماع
 حيث لا عذر كنعها الله منه تدلا ولا الشتم له ولا الايذاء له بالاسنان او غير ذلك تأخيره واستحق التاديب ولو منع
 الزوج زوجته حقا كنفقة وقسم الزمان القاضي توفيقه فان أساء خلقه وأذاها بضرب بالاسبب ثم عاده عن
 ذلك فان عاد اليه عذر جبراه * (فائدة) الخلق يضم النام واسكانها الدين والطبع والسجية وحقيقة منه
 انه صورة الانسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعاييرها وأوصاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب
 متعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة وروى كانه بن عبد بن عبد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لكل شئ خلق
 وخلق هذا الدين الحياء وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمن بن
 إيماننا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم وبرحم الله القائل

بكم أكرم الاخلاق كن مختلفا * ليفرح مسك ثيابك العطار الشدي
 وانفع صديقك ان أردت صداقة * وادفع عدوك بالنأي فاذا الذي

والالف في قول الناطم بقوله لا تطلن في قول امرأة لغنى امرأته * (خاتمة) لو قال كل من الزوجين
 ان صاحبه متعديا عليه تعرف القاضي الخال من ثقة في جوارهما خبير بشأنهما فان لم يكن أسكنهما يجب
 ثقة يتفحص عن حالهما فاذا تبين الظالم منه من الظالم واذا اشتد الشقاق ودأب على اكتساب الفواحش
 والنصار ببعث حكماء من أهل الزوج وحكماء من أهل الزوجة لينظرا في أمرهما ويرى حالهما أو يشارفا ان
 عسر الاصلاح والمبعوثان من أهلها ما سنفى الاصح والبعث واجب

(باب الخلع)

هو لغة مشتق من خلع الثوب لان كلام الزوجين لباس الاخر قال تعالى هن لباس لكم وأنتن لباس لهم
 فكانه بمشاهدة الاخر ثوب لباسه وشرا من فرقته بين الزوجين ولو بلفظ مفاد اذ بعضه مقصود راجع لجسمة
 الزوج وأركان ثلاثة عاقد ومعتود عليه وصيغة

- *(هو الطلاق ان جرى على عوض * وجاز في طهر وحيض ومرض)*
- *(موت وبانت بعده خالعه * فليس للخنال المراجعة)*
- *(بل يستحق العوض الذي جعل * ومهر مثل ان جرى بما جعل)*
- *(ثم الطلاق بعد لم يلحق * من خالعت من زوجها المطلق)*
- *(ولم تعد الا بعد منه جدد * والخلع كالطلاق في نقص العدد)*

ذكر الخلع مع ذكر المال صريح في الطلاق لشبوه في العرف والاستعمال للطلاق وبدونه كما يفتلن اقل
 الناطم من زيادته بقوله هو أي الخلع الطلاق ان جرى على عوض أي معلوم مقصود راجع لجسمة الزوج كالمهر
 العوض تخرج بالمعلوم المجعول كزوج غيره معين فبقع باثنا عشر المنسل وبالعوض والخلع بدم ونحوه وقانه رجعي
 بالمال ودخل برأى جاع لجسمة الزوج وقوع العوض للزوج وولسبده وما لو خالعت بمأثرت لها من قود أو غيره عليه
 ونحوه به ما لو علق الطلاق بالبراعة من ماله اعل غيرة فبقع رجعيما جاز أي الخلع في طهر جامعها قبل لانه
 لا يلحقه ندم بظهور الخلل لرضاه باخذ العوض وفي حياض لانها يبدلها القدا والطلاق لها رخصت لنفسها بتطويل
 العدة وفي مرض وموت والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا والامر به في
 الجحار في امرأة ثابت بن قيس بقوله اقبل الخديقة وطلقة الطليقة وهو أول خلع وقع في الاسلام ويصح
 الخلع في حالتي الشقاق والوفاق وذكر الخوف في قوله تعالى فان خفتم الا يفتياحدود الله الاية حري على
 الغالب وهو مكره على الاصح الآن بخلاف أو أحدهما الا يقيما حد - ودانته التي اؤثرها في النكاح أو أن
 يخلف بالطلاق الثلاث على فعل ما لا بد له من فعله فيخالف ثم يفعل المحلوف عليه لانه وميله للتخلص من وقوع
 الثلاث ويصح الخلع من زوج مكلف بخيار لامن صبي ويختون ومكره ويصح من مكران بشرط قباله من
 زوجة أو مائة من يجواب أو سؤال الطلاق تصرفه في المال بان يكون بالغا عاقل غير مجبور عليه وشروط للمعوض

(باب الخلع)

هو الطلاق ان جرى على عوض
 وجاز في طهر وحيض ومرض
 موت وبانت بعده الخالعه
 فليس للخنال المراجعة
 بل يستحق العوض الذي جعل
 ومهر مثل ان جرى بما جعل
 ثم الطلاق بعده لم يلحق
 من خالعت من زوجها المطلق
 ولم تعد الا بعد منه جدد
 والخلع كالطلاق في نقص
 العدد

وهو البضع ان يكون مملوكا للزوج فيصح خلع رجعية لانها كالزوجة بخلاف البائن اذا فائدة فيه وبانت بعده اى الطلع المرأة المتخالعة والمعتق ملكة نفسها فليس لها الرجعة في العدة لانقطاع سلطنته بالبينونة المانعة من انساها على نفسها الا بعد قد جدد عليها بآزكائه وشروطه المتقدمة في باب النكاح بل يستحق الزوج العوض الذي جعل له سواء كان قبل الاوكثر اذ بنا أو عينا أو منفعة ويستحق مهر المثل ان جرى بما جهل كما قدمته أول الباب * (فرع) * لو قال ان أبرأتني من صداقك أو دينك فانت طالق فإبرأته وهي جاهلة بقدره لم تطالق لان الأبراء لم يصح فلم يوجد ما علق عليه الطلاق ثم الطلاق بعده أى الخلع لم يلحق من خالعت في عدتها من زوجها المطلق لصبر زوجها اجنبية بخلاف الرجعية فيلحقها الطلاق الى انقضاء العدة لبقاء سلطنته عليها لم تعد الا بعد منه جدد أى جديد كما قدمناه والخلع كالطلاق في نقص العدد ولو خالعا ثلاث مرات لم ينسكها الا بحمل وقوله جهل وجعل بالبناء للمعقول

* (باب الطلاق) *

هو في اللغة حل القيد وفي الشرع حل عقد النكاح بالفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان وقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال أبغض الى الله من الطلاق واه أبو داود باسناد صحيح وأزكاه خمسة صبغة ومحل وولاية وقصد ومطلق

* (يصح من مكاف مختار * حل النكاح بالطلاق الجارى) *

اعلم أن شرط المطلق ولو بالتعلق نكاح فلا يصح من غير مكاف تطهر رفع القلم عن ثلاثة الا السكران فيصح منه مع انه غير مكاف كما نقله في الرخصة عن أصحابنا وغيرهم تغلظا عليه وشروطه الاختيار فلا يصح من مكروه وان لم يور لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم لم لا طلاق في اغلاق أى اكراه وشروط الاكراه قدرة المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو دونه بولاية أو تغلب ما جلا ظلمه وعجز مكروه بفتح الراء عن دفعه به رب أو غيره وظنه انه ان امتنع حقق ما هو دونه وبجمل الاكراه يتخوف بمجذورك كضرب شديد أو نحو ذلك كالخمس وما تضمنه هذا البيت من زيادة النظم ثم شرع في الصيغة بقوله

* (والطلاق صبغة قسمان * صريح او كناية فالثاني)

* (ما احتمل الطلاق مع سواء * ولم يقع الا اذا فواه)

* (ثم الصريح لفظة الطلاق * ولفظناه السراح والفرار)

* (وهذه الثلاث ليست تفتقر لنية ولتعتد برمي سكر)

الصبغة في الطلاق قسمان صريح وكناية فالثاني وهو الكناية ما احتمل الطلاق مع ما سواء اى غيره ولم يقع الطلاق به الا اذا فواه اجاءا اذا اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما والكناية كثيرة نحو أطلقك وأنت مطلقة بسكون الطاء خلية بربا بن اعدي اسمته برى رجل الحق باهالك حبلك على غار بك لانه سرك اغري اغري عيني ذعني ترودي تجرى ذوقى كللى اشربى وغى بذلك ثم الصريح الذى هو القسم الاول فثلاثة ألفاظ فقط كما قاله الاصحاب لفظ الطلاق أى وما شئت منه وكذا الفراق والسراح بفتح السين أى وما شئت منهما على المشهور وفيه أو أمثلة المشتق من الطلاق كطأقتك وأنت طالق وبأطالقة وبأطالق لان طلاق والطلاق فليس يصريحين بل كنايةات ويقاس بما ذكر فارتك وسرحتك فهما صريحان وكذلك أنت مفارقة ومسرحة وبأطالقة وما شئت فراق والفراق وسراح والسراح كنايةات ولا تفتقر هذه الالفاظ الثلاثة الصريحة لنية اجاءا وتعتد برمي سكر كما تقدم الكلام عليه (فروع) اشارة باطلاق بطلاق لغوي وبعبارة الاخرى في العقود والحلول فاذا فهم طلاقهم اكل أحد فصريحته وان اخص بهم فافظون فكناية ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام أو أنت حرام قال الرافعي فصريح في الاصح عند من اشتهر عندهم وصحح النووي انه كناية لان الصريح انما يؤخذ بما ورد القرآن به وتكرره على لسان جملة الشرعية وليس المذكور كذلك ولو قال أنت حرام ولم يقل على فكناية

* (باب الطلاق) *

يصح من مكاف مختار

حل النكاح بالطلاق الجارى

والطلاق صبغة قسمان

صريح او كناية فالثاني

ما احتمل الطلاق مع سواء

ولم يقع الا اذا فواه

ثم الصريح لفظة الطلاق

ولفظناه السراح والفرار

وهذه الثلاث ليست تفتقر

لنية ولتعتد برمي سكر

قطعاً ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلان ولو قال الطلاق لازم لي أو واجب علي فهو صريح بخلاف فرض علي لا عرف في ذلك ولو قال على الطلاق وسكت في الخبر عن المرنى أنه كناية وقال الصمري أنه صريح قال المزركشي وهو الحق في هذا الزمن لا شهارة في معنى التعليل وهو الظاهر وقول الناطم صريح أو بدوح الهمة

ثم الطلاق سنة ومبتدع

ويحرم البدعي وهو ما وقع

أما حيض أو بما يليه

من طهرها بعد الجماع فيه

أوفي خلال حيضها الذي

مضى

وان يطلق بالسؤال والرضا

وضابط السني وهو ما وقع

بطهر ذي حيث الجماع لم يقع

أصلابه ولا بحيض قبله

وماعدا البدعي جائز له

وأربع طلاقهن لم يكن

بسنة ولا بدعة وهن

صغيرة وحامل وآبسه

وذات خلع حيث لا مماسه

(فصل)

واجعل ثلاثاً أكثر التعليل

للعمر واثنين للرفيق

ومصح الاستئذان في الطلاق

ان يتصل به بالاستغراق

وشروطه ائباع من يقربه

وقصده من قبل انطقه

ومصح تعليل بشرط أوصفه

من زوجة ولو سوى مكلفه

*(ثم الطلاق سنة ومبتدع * ويحرم البدعي وهو ما وقع)*

*(أما بحيض أو بما يليه * من طهرها بعد الجماع فيه)*

*(أوفي خلال حيضها الذي مضى * وان يطلق بالسؤال والرضا)*

*(وضابط السني وهو ما وقع * بطهر ذي حيث الجماع لم يقع)*

*(أصلابه ولا بحيض قبله * وماعدا البدعي جائز له)*

*(وأربع طلاقهن لم يكن * بسنة ولا بدعة وهن)*

*(صغيرة وحامل وآبسه * وذات خلع حيث لا مماسه)*

اعلم ان الطلاق ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا كما يعلم بما يأتي *(فائدة)* ينقسم الطلاق الى الاحكام الخمسة واجب كطلاق الحكم في الشقاق ومنسحب كطلاق زوجة حالها غير مستقيم كان تكون غير عفيفة وحرام كالطلاق البدعي كما سيأتي ومكروه كطلاق مستقيمة الحال بعلة جل الخبر المار أول الباب وهو بغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا بهواها ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير استئذان بها اذا علم ذلك فغرام الطلاق البدعي وهو ما وقع اما بحيض أو بما يليه من طهرها بعد الجماع فيه أوفي خلال حيضها الذي مضى والمعنى من البدعي أن توقع الطلاق على مدخول بها في الحيض أوفي طهر جامعها فيه أو في خلال أي أثناء حيضها فهو حرام وان يطلق بالسؤال والرضا أي وان سألته طلاقاً بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لما تقدم فيها اذا طلقها في حيض قوله فطالقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولأنه الى الندم فيمن تحمل لو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر وهو والولد يندب لمن طلق بدعيان يراجع ما لم يدخل الطهر الثاني وقوله وضابط السني الى قوله قبله أشار به الى ان الطلاق السني هو ان يوقعه على مدخول بها ليست بحامل ولا بصغيرة ولا آبسة في طهر غير جامع فيه ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرنا وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطالقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وقول الناطم ذي اشارة الى المنقذ دم ذكرها في البدعي وقوله وما عدا البدعي جائز له تكمله وايضاح وقوله وأربع طلاقهن لم يكن بسنة ولا بدعة وهن الصغيرة التي لم تحض وحامل طهرها لان عدتها بوضعها فلا تختلف المدة في حقها فلا ندم بعد ظهور الحمل وآبسة لان عدتها بالاشهر فلا ضرر لحيضها وذات خلع حيث لا مماسه أي المختلعة التي لم يدخل بها الا عدة عليها وقوله ومبتدع بفتح الدال

(فصل) فيما عدا ذلك الزوج من الطلاقات وفي الاستئذان والتعليل

*(واجعل ثلاثاً أكثر التعليل * للعمر واثنين للرفيق)*

*(ومصح الاستئذان في الطلاق * ان يتصل به بالاستغراق)*

*(وشروطه ائباع من يقربه * وقصده من قبل انطقه)*

*(ومصح تعليل بشرط أوصفه * من زوجة ولو سوى مكلفه)*

في هذه الايات مسائل الاولى علة الحر على زوجته سواء كانت حرة أو أمة ثلاث طلاقات لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسرج بأحسن وملك الرفيق طلقين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني مرفوعاً طلاق العبد مطلقان والمكاتب والبعض والمذبح كالقن

وانما لم يعتد برأى الزوجة ولا حريمه فبما ذكر لان الاعتبار في الطلاق بالزوج لحسب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء واه البيهقي الثانية مع الاستثناء لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الاخراج بالأول واحدى اخوانها او أخته بشرط أحدها أن يتصل به أى اليمين ثانياً أن لا يستغرق المنة من نفسه فان استغرق ضرر والمستغرق باطل بالاجماع كما قاله الامام والامامى فلو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً لم يصح الاستثناء وطلقت ثلاثاً وثلاثها اسماع من بقره كما يشترط اسماع نفسه ورابعها قصده أى الاستثناء قبل نطقه أى قبل فراغه وقصد رفع حكم اليمين ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله طلاقك وقصد التعليق لم يقع الطلاق لان المعلق عليه مشيئة الله تعالى وعدمها غيره هـ لوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وكذا أنت طالق الآن يشاء وكذا ينسخ التعليق بالمشيئة انعقاد نية وضوء وصلاة وصوم وغيرها عند قصد التعليق وانعقاد تعليق وعقوبتين ونذر وكل تصرف غير ما ذكر كبسع وغيره الثالثة يصح تعليق الطلاق بشرط أوصفة كتعليقه بفعله أو فعل غيره كقوله ان دخلت الدار فانت طالق وقد استؤنس بجواز التعليق بالشرط بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون عند شروطهم وأدوات التعليق بالشرط والصفة ان واذ من وذا ومنى وكل أو أى ونحوها ولا يقتضين فوراً في المعلق عليه ولا تراخياً ان عاقب ثبت كالدخول في غير خلع الا اذا قال أنت طالق ان شئت ولا تكرار الا كلياً وقول الناظم من زوجة ولو سوى مكلفة أشار به الى المحل فلا يقع الطلاق المعلق قبل النكاح بعد وجوده لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذى * (خاتمة) * لو قال لزوجة مثلاً ان كنت زيدا فانت طالق فكلمت طائفاً مثلاً وهو يسمع لم يثبت في أصح الوجهين لانها لم تسكاه ولو قال لزوجة ان دخلت الدار وجدت فيه شيئاً من متاعك ولم أكسره على رأسك فانت طالق فوجد في البيت ها ونالم طالق كالجزم به الخوارزمي ورجحه الزركشى لاستحالة كسره وفروع الطلاق لا تنحصر

* (باب الرجعة) *

هى بفتح الراء أنقص من كسرها عند الجوهري والكسراً أكثر عند الأزهري هى لغة المرأة من الرجوع وشعره المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ مما سبق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويعتقن أحق بردهن في ذلك أى في العدة ان أرادوا اصلاحاً أى رجعة كما قاله امامنا الشافعى وقوله صلى الله عليه وسلم أنا نى جبريل فقال راجع حفصة فانما صوامه قوامه وانما زوجهك في الجنة وأركامها ثلاثاً لم يحل وصيغة من شح ثم قال الناظم

- * (من طلق بعد الدخول أو قعاً * أو طلقتهين وهو جراحها) *
- * (فبطل انقضاء عدة نعتها * لكن بعقد بعدها بردها) *
- * (وبعد عودها طلقاً بقي معه * بما بقي بعد الطلاق أو قعاً) *
- * (فان يطلق أكثر الطلاق * تعذر النكاح بانقضاء) *
- * (وجاز بعد خمسة أمور * وهى انقضاء عدة المذكور) *
- * (وبعد ما تزوج غيره بها * ثم الدخول وهو ان يصيبها) *
- * (ثم الطلاق ثم عدة له * وبعد ما حلت لزوجه قبله) *

اعلم ان للرجعة شرطاً أحدها أن يكون الطلاق دون الثلاث في الحر كما قال من طلق بعد الدخول أو قعاً أو طلقتهين وهو جراحها وان يكون دون اثنتين في الرقيق اما من استوفى عدد الطلاق فلا اذلا طائفة له عليها وثانيها ان يكون بعد الدخول كما ذكره فان كان قبله فلا رجعة تليينونها ونالها ان تكون الرجعة قبل انقضاء العدة فاذا انقضت عدتها بوضع حل أو اقراء أو أشهر كان له اعادته نكاحها بعقد جديد بشرطه لبيئتها حينئذ وبعد عودها طلقاً بقي معه بما بقي له من عدد الطلاق بعد طلاق أو قعاً ماروى البيهقي عن عمر رضى الله عنه انه أنفى بذلك ووافقه عليه جماعة من الصحابة ولم يظهر لهم مخالف ورابعها أن لا يكون الطلاق بعوض

* (باب الرجعة) *

من طائفة بعد الدخول أو قعاً
أو طلقتهين وهو جراحها
قبل انقضاء عدة نعتها
لكن بعقد بعدها بردها
وبعد عودها طلقاً بقي معه
بما بقي بعد الطلاق أو قعاً
فان يطلق أكثر الطلاق
تعذر النكاح بانقضاء
وجاز بعد خمسة أمور
وهى انقضاء عدة المذكور
وبعد ما تزوج غيره بها
ثم الدخول وهو ان يصيبها
ثم الطلاق ثم عدة له
وبعد ما حلت لزوجه قبله

منها أو من غيرها فإن كان على عوض فلا رجعة كما تقدم توجيهه في الخلع وتركه النظم ههنا لم يهناك
ويشترط في المراجعة الاختيار وأهلية النكاح بنفسه وفي الصيغة لفظي بشر بالمراد وهو ما صرح به وهو رد ذلك
إلى ورجعتك وأرجعتك ورجعتك وأمسكتك وأما كاية أنزوجةك ونكحتك وبشرط فيها تجسير
وعدم تأقيت وسن الشهادتين لغيرها من خلاف من أوجبته وقول النظم فإن يطلق إلى آخر الآيات معناه
إذا طلق الحر ثلاثا والعبد طائفتين معاً أو مرة واحدة قبل الدخول أو بعده لم تحمل المطلقة إلا بعد خمسة أمور في
المدخول بها وعلى وجود ما عدا الأولى منها في غيرها أولها انقضاء عدتها من المطلق ناهياً تزويجها بغيره
ولو بعد أي كبير إلا أن الرجوع العبد الصغير لا يصح إجباراً على النكاح أو مجنباً نالها دخوله بها وأصابها
بدخول حشفته أو قد رها من مقلوعها ولو كان عليها حائل كان لف عليها حشفته فإنه يكفي تعيها في قيامها خاصة
لا في غيره كدبرها كما لا يخصه بل به التحصين وسواء أوج أو نزلت عليه في نقطة أو نول أو أوج فيها وهي
ثالثة رابعها بينونتها من الزوج الثاني بطلاق أو فسخ أو موت خامسها انقضاء عدتها بالاستبراء رجوعها لاحتقال
على وقتها من أنزال حصل منه والأصل في ذلك قوله تعالى فإن طلقها أي ثلاثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
غيره وخبر الصحيحين جاءت امرأة رفاعة العنقرطى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت زوجة رفاعة
فطالقني فبنت طلاق فترزجت بعده بعد الرجن من الزبير وإن مامعه كهذه الثوب فقال أن تزدين أن ترجعي
إلى رفاعة لا حتى تذوق عسايته ويذوق عسائتك والمراد بها الوطء وبشرط الانتشار لالة ولوانة شارة وضعها
ويشترط في تحاليل البكر الاقتضاض كما قاله الشيخان وقبل قول المطلقة ثلاثاً في التحليل بينهما عند الامكان
ولأنه لا تزويجها وإن ظن كذبها ولكن يكره فإن قال هي كاذبة منع من تزويجها إلا أن قال بعده تبين لي
صدقه أو الالف في قول النظم أو قعدا ورجعاً لا طلاقاً * (خاتمة) * يصح الأيلاء والظهار والعلاق واللعان
من الرجعية ويتوارثان لبقاء الزوجية

* (باب الأيلاء) *

هو اغتاليف قال الشاعر وأكذب ما يكون أبو المنى * إذا آلى عينا بالطلاق وشراً ما ياتي في النظم وهو
حرام للأيذاء والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤثون من نساءهم الآية وأركانها ستة حالف ومحلوف به ومحلوف
عليه ومدة وصيغة وزوجان

- * (عين زوج صح أن يطلقها * ليس تركن الوطء تركاً مطلقاً) *
- * (أوزاندا عن ثلث عام أيلاً * حيث الجساع ليس مستحبلاً) *
- * (ويثبت الأيلاء بالتعاقب * فالصوم والاعتاق والتعلق) *
- * (فليجهل المولى شهراً أو ربعاً * من وقته أو رجعة المراجعة) *
- * (وبعد ذلك خير وأمن آلا * بين الرجوع والطلاق حالاً) *
- * (فإن أبي كاهما معانده * فليوقع القاضي عليه واحداً) *
- * (وواجب بوطئه بعد القسم * ونحوه كفارة أو ما التزم) *

عين زوج يصح طلاقه باسم من أسماء الله تعالى أو صفته من صفاته أو بالتزام ما يلزم به بذراً وتعليق
طلاق أو عتق كما أشار إليه في البيت الثالث بقوله ويثبت الأيلاء الخ ليس تركن الوطء لزوجة الحرة في
قبهها ووطؤه لها ممكن أو الأمانة تركاً مطلقاً كقوله والله لا أطولك أو زاندا عن ثلث عام أي أو مدة تزيد عن
أربعة أشهر كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو تسبب بعد الحصول كقوله والله لا أطولك حتى ينزل
عيسى عليه الصلاة والسلام الأيلاء لضررها فعلم من هذا أنه لا يصح من أجنبي ولو أنكم علمتم يكن مولياً كما
قال عين زوج الخ ولا من صبي ومجنون ومكره ولا من أشل أو جبذ كره ولم يبق منه قدر الحشفة ولا من
رتقاء وقرناء كما قال من زباده حيث الجساع ليس مستحبلاً وينعقد الأيلاء بالصرح كالجساع والوطء
واقتضاض البكر وبالكناية مع النية كالمباضعة والمباشر والمعس وقوله فليجهل المولى إلى آخر الآيات

* (باب الأيلاء) *

عين زوج صح أن يطلقها
ليس تركن الوطء تركاً مطلقاً
أوزاندا عن ثلث عام أيلاً
حيث الجساع ليس مستحبلاً
ويثبت الأيلاء بالتعاقب
بالصوم والاعتاق والتعلق
فليجهل المولى شهراً أو ربعاً
من وقته أو رجعة المراجعة
وبعد ذلك خير وأمن آلا
بين الرجوع والطلاق حالاً
فإن أبي كاهما معانده
فليوقع القاضي عليه واحداً
وواجب بوطئه بعد القسم
ونحوه كفارة أو ما التزم

تقدرون ان المولى يهل وجوباً ان سأل زوجه ذلك أربعة أشهر من حين الايلاء او ابتداءه في رجبية إلى
منها من حين الرجة فاذا مضت المدة ولم يطأها من غير مانع خير المولى بطلبها بين الفينة بان يزوج المولى حشفته
أو قدرها من مقطوعها بقبل المراتب الوطء فبما لا ينفك من فاء اذ ارجح أو بين الطلاق بطلبها حالاً طلاقاً
رجعية ان لم يطأ فان أبي كلاهما أي امتنع من الفينة والطلاق معاندة فلم يوقع القاضي عليه طلاقاً واحدة
رجعية نيابة عنه بسوا الله وواجب بوطئه بعد القسم ونحوه كفارة أو ما التزم ويلزمه كفارة عين في الخلف
بالله لا بغيره ان وطئ تحتنا لم يطأ البية أو دونها فان حلف بطلاق أو عتق وقع بوجود الصفة أو بالتزام قرينة
لزمها التزم أو كفارة عين * (تنبيه) * ما ذكره المناظم تبعاً من أنها ترد الطالب والطلاق هو ما في الروضة
وأصلها في موضع وصوب الزكشي وغيره الترتيب بين مطالباتها بالفينة والطلاق

* (باب الظهار) *

ما أخذ من الظهار لان صورته الاصابية بقول لزوجه أنت على كظهر أي وخصوا الظهار لانه موضع
الركوب والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله تعالى
وانهم ليقولون منكر من القول وزور أو أركانه أربعة أصابع ومظاهر ومظاهر منها ومشببه

* (ظهاره تشبيهه لزوجه) * يحرم ككاهه وعتمته *

* (كقوله أنت على كابتني) * أو ظهر أي أو كراس عتي *

* (وحيث لم يتبعه بالطلاق) * فعائد اليه باتفاق *

* (ولا يجوز الذي قد طاهراً) * وعادو طه قبل ان يكفراً *

* (بالعتق ثم الصوم فلا طعام) * كالمضي في الوطء في الصيام *

فحققة الظهار الشرعية تشبيه الزوج وزوجه في الحرمة بمعمره كاهه وعتمته كقوله لزوجه أنت على أو مني أو
معى أو عتي كابتني أو كظهر أي أو كراس عتي من أي فهذا صريح وقوله من زيادته أو كراس
عتي كناية ومثله ما ذكره الكرامة كقوله أنت كاهي أو كراسها فانه كناية فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها
لم يكن مظاهراً ولا من مسمى ومجنون ويصح من السكران اذ شرط المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وحيث لم
يتبعه بالطلاق أي اذا قال المظاهر ذلك ولم يتبعه بالطلاق بان عسكها بعد مظاهره من امكان فرقته ولم يفعل
فعائد اليه باتفاق أي صار عائد لان تشبيهها بالام مثلاً يقتضي ان لا عسكها زوجة فان أمسكها زوجة بعد
عاد فيها قال لان العود لقوله في الفقه يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعادفه أي خالفه ونقضه وهذا في الظهار
الغير المؤقت أما العود في الظهار المؤقت فهو ان يطأ في المدة ولا يجوز الذي قد طاهراً وعادو طه قبل ان يكفراً
لا ية والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لمسا قالوا الآية والوجه ان الكفارة تجب بالظهار والعود
واعلم ان الكفارة مأخوذة من الكفر وهو السر استبرها الذنب تخفيفاً من الله تعالى وسمى الزواجر كافر
لانه يستبرأ البذر وتنقسم الكفارة الى قسمين مخيرة في أولها ومربعة في آخرها وهي كفارة اليمين ومربعة
في كفارة القتل والجماع في شهر رمضان والظهار والكلام الآن في كفارة الظهار وخصاله ثلاث
أقسام العتق أي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل اضراراً بيننا فانها الصيام فاذا لم يجد رقبة
يعتقها بان عزمها حساً أو شرعاً صام شهرين متتابعين للآية المكرية ثالثها الاطعام فان لم يستطع الصوم
المتتابع اطعم ستين مسكيناً للآية أو فقيراً لانه أشد حالاً منه ويكفي البعض مساكين والبعض فقراً ويدفع
للستين المذكورين مائة كل مسكين مد من جنس الحب الذي يكون فطرة * (تنبيه) * اذا عجز من
لزمته الكفارة عن جميع الخصال ثبتت في ذمته الى أن يقدر على شيء منها فلا يطأ المظاهر حتى يكفروا لالف
في قول المناظم طاهر أو كافر الاطلاق

* (باب اللعان) *

هو لغة الباعدة ومنه لعنه الله أي أبعد وطرده وشرعاً كلمات مؤمنة جمعت بحجة المضطر الى قذف من لطح
فراشه والحق العار به والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية

* (القذف رمي الشخص شخصاً بالزنا) * وحده من رمي بذات المحصنة *

* (باب الظهار) *

ظهاره تشبيهه لزوجه

بمحرم كاهه وعتمته

كقوله أنت على كابتني

أو ظهر أي أو كراس عتي

وحيث لم يتبعه بالطلاق

فعائد اليه باتفاق

ولا يجوز الذي قد طاهراً

وعادو طه قبل ان يكفراً

بالعتق ثم الصوم فلا طعام

كالمضي في الوطء في الصيام

* (باب اللعان) *

القذف رمي الشخص شخصاً

بالزنا

وحده من رمي بذات المحصنة

- * (مالم يقيم على زناه أربعة * أو يلعن بقذف زوجته) *
 * (كقوله بامر قاض اشهد * بالله اني صادق مؤكد) *
 * (فيمارمه بها به من الزنا * وليس مني فزعها بل من زنا) *
 * (يقول ذلك أربعة بلفظه * وخامسا يقول بعد وعظه) *
 * (ولعنة الله على من ضرب * ان كنت فيما قلت ممن يكذب) *
 * (فحيث جاء باللعان لم يحد * بقذفها او ينتفي عنه الولد) *
 * (وفارقه فرقة معجله * وحرمت فلا تحل بعده) *
 * (وتستحق ان تحدد للزنا * مالم تلعن مثل ما قد لاعنا) *
 * (لكن تقول انه لقد كذب * في القذف وتبدل اللعن غضب) *
 * (فلا تحدد بعد ان تلاعنه * لكن تصير معه غير محصنه) *

اللعان عين مؤكدة بلفظ الشهادة كافي الى وضعة عن الاحكام فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضي قذفهما لعانا بعد كمالهما ولا عقوبة كافي الى وضعة بشرط صحة اللعان سبق قذف تقديم السبب على الميبك وهو مستفاد من قول الناطم القذف وحى الشخص شخصا بالزنا مريحا كقوله زنت أو يازاني أو يازانية أو زني فرجك أو يا فحبة كما أفتى به العزيز بن عبد السلام أو كناية كزنا في الجبل بالهمز أو يا فحرة أو يا فاسقة أو انت تحبين الخلو ولم أجده بكرا ونوى القذف وحده من يرى بذلك لصحاصه أحد القذف فلا يذاع فرج بالمحصن غيره والمحصن الذي يحد قذفه مكاف حرم مسلم عفيف عن وطء غيره مالم يقيم على زناه أربعة يشهدون بذلك فيرفع عنه الحد والتعزير أو يلعن بقذف زوجته لرفع الحد ان اختاره كقوله أى الزوج بامر قاض اذا اللعان لا يعزير لا بحضوره ويكون في أشرف مواضع بله بحضور جمع من عدول الناس وصالحاتهم اشهد بالله اني صادق أى ان الصادق فيماد فيماد به أى زوجتي هذه من الزنا ان كانت حاضرة ويسمى بها و يرفع نسبها ان كانت غائبة وان كان ثم ولد بنفسي عنه ذكر في كل كلمات اللعان الخمسة التامة ليتفي عنه فيقول في كل منها وليس مني فزعها بل من زنا أى وان هذا الولدان كان حاضرا أو ان الولد الذي ولدته ان كان غائبا من زنا وليس هو مني لان كل مرة بمنزلة شاهد فلو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتج الى إعادة اللعان لنفسه ويكون ذلك أربع مرات للآيات السابقة وكررت الشهادة لتأكيده الامر لانها أقيمت مقام أربعة شهود من غيرهم لقيام عليها الحد ولذلك سميت شهادتان وهو في الحقيقة إيمان وأما السكامة الخامسة الآتية فتؤكد لفاد الاربع وخامسها يقول بعد وعظه أى يقول في المرة الخامسة بعد ان يعظه الحاكم ندبا بأن يخوفه من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة يا مريد جلال يضع يده على قلبه بترجفان أى بعد مباغاة الحاكم في وعظه اللعاني قال له قل ولعنة الله على من ضرب ان كنت فيما قلت ممن يكذب أى وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميته به من الزنا حيث جاء باللعان بتمامه لم يجب بقذفها أى الملاعنة ان كانت محصنة ويتفي عنه نسب الولد أى ان نفاه في لعانه خير الصيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة وفارقه فرقة معجلة لانقطاع النكاح بينهما وهى فرقة فسخ كالزنا في سنن أبي داود والملاعنة لا يجتمعان أبدا وحرمت فلا تحل بعده أى حرمت على الابن لا يحل له نكاحها بعد ادالاعان ولا وطؤها بمالك البين لو كانت أمه واشترها ا قوله صلى الله عليه وسلم لا يميل لك عليها والمصارفي الحديث المار وتستحق أى الملاعنة ان لم تحدد للزنا مسلمة كانت أو كافرة مالم تلعن مثل ما قد لاعنا لقوله تعالى ويدأ عنها العذاب الآية فدل على وجوب الحد عليها باعانه وعلى سقوطه باعانه اذ يقول بعد ان يامرها الحاكم في جمع من الناس اشهد بالله ان فلانا هذا ان كان حاضرا أو تميزه في الغيبة ان الكاذبين على فيمار ماني به من الزنا أربع مرات وتقول في المرة الخامسة

مالم يقيم على زناه أربعة
 أو يلعن بقذف زوجته
 كقوله بامر قاض اشهد
 بالله اني صادق مؤكد
 فيمارميتها من الزنا
 وليس مني فزعها بل من زنا
 يقول ذلك أربعة بلفظه
 وخامسا يقول بعد وعظه
 ولعنة الله على من ضرب
 ان كنت فيما قلت ممن يكذب
 فحيث جاء باللعان لم يحد
 بقذفها او ينتفي عنه الولد
 وفارقه فرقة معجله
 وحرمت فلا تحل بعده
 وتستحق ان تحدد للزنا
 مالم تلعن مثل ما قد لاعنا
 لكن تقول انه لقد كذب
 في القذف وتبدل اللعن
 غضب
 فلا تحدد بعد ان تلاعنه
 لكن تصير معه غير محصنه

بعد ان يعظّم الحاكّم كبر وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما رماى به كفى الرخصة فلا تحل له بعد ان
تلا عنه لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآتية ثم زاد الناطم على أمه قوله لئكن تكون أى نصير معه
غير محصنة فلا يجذب ذنبا فان قيل ما الحكمة في اختصاص لعانهم بالغضب ولعان الرجل بالعن قلت لان
حرمة الزنا أعظم من حرمة القذف فقول الاعظم بمثله وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من
العضاة وانزال العقوبة بهم والعن الطرد والبعث فخص المرأة بالترام أغاظ العقوبة منه الله - لم لا تغضب
عليها ولا تبعذنا عن بابك أجعين وقول الناطم مؤكّد بكسر الكاف المشددة بوضوح وتكملة وقوله معه
يسكون العين

* (باب العدة) *

ماخوذ من العدة دلالة لها على عدد من الاقراء والاشهر وهى في الشرع اسم لمدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة زوجها أو لتعبد أو لتفجعهما على زوجهما والاصل فيها قبل الاجماع آيات وأخبار تاتى في الباب
وشرعت صيانة الانساب وتحصينها لئلا يختلط رعاية الحق الزوجين والولد والنكاح الثاني والمغلب فيها
التعبد بدليل انها لا تنقض بقرء واحد مع حصول البراءة به

* (تعتد زوجة عن الوفاة * والفسخ والطلاق في الحياة) *

* (فعدة الوفاة ثلث عام * مع عشرة آبضان الايام) *

* (أو وضع ذات الحمل باتفاق * فان تسكن عن فسخ أو طلاق) *

* (فذاًت حمل وضعها الوفاء * وغيرها ثلاثة أقراء) *

* (وحيث كانت ذات ياس أو صغر * فاشهر ثلاثة لها تقر) *

* (وذاًت رق عن وفاة بعلمها * تعتد أيضاً بانفصال جهلها) *

* (وحيث كانت حاملاً فاعتبر * ستون يوماً ثم خمسة آخر) *

* (فان طلق حاملاً فلا انقضا * الا بوضع حملها كالمضى) *

* (أو ذان حيض فليجب قرآن * وغيرها شهر ونصف الثاني) *

* (وحيث كان وطؤها من الزنا * أرحلها فخاله حكم هنا) *

* (وان يطلق قبل وطئها انتفت * عدتها أو مات قبلها اوفت) *

* (وان تسكن من شبهة فلتعتبر * عدتها بكل ما في الزوج سر) *

وتعتد الزوجان عن الوفاة أى الموت وعن الفسخ لانسكاح وعن الطلاق في الحياة ما ياتى لما قدمناه وللآيات
الكريمة والاعخبار الشرعية بنات وقد سلك الناطم على الله درجة في تقسيم الاحكام الآتية مساكاً
حسناً مع الاختصار والعدة ضرر بان الاول يتعلق بفرقة وفاة له ثم وط والثاني يتعلق بفرقة حياة بطلاق
أو فسخ وقد بدأ الناطم بالاول فقال فعدة الوفاة أى الحرمة المتوفى عنها زوجها ثلث عام أى أربعة أشهر
وعشرة آبضان الايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
وعشر او يحول على الحرائر والحوامل أو وضع ذات الحمل جهلها أى انفصاله كله حتى تاتى ثمانين ولو بعد
الوفاة ولو كان الحمل ميتاً أو مضغاً غير مصورة أخبر القوابل انها أصل آدمى لقوله تعالى وأولات
الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن فهو مقصد لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ويشترط أن يكون
منسوباً الى صاحب العدة ولو كان صاحبها مجهولاً أو مشكوكاً في نسبته الى الحمل اليه احتمالا لاكتفى بعان
وان اتفق عنه ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم تكن نسبته اليه لم تنقض العدة بوضعه كان مات وهو صبي
وامرأته حامل لا تنقض عنه * (تنبيهان) * أحدهما اعتبر الاشهر بالالهة ما أمكن ويكمل المنكسر بالعدد
كظايره فانهم الومان عن مطالعة جمعية انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه ابن المنذر أو مات عن مطلقة
بأن لم تنتقل لعدة وفاة بالاجماع لانهم البست زوجة فتكمل عدة الطلاق وخروج بقيد الحرمة الامة وسبأى في

* (باب العدة) *

تعتد زوجة عن الوفاة

والفسخ والطلاق في الحياة

فعدة الوفاة ثلث عام

مع عشرة آبضان الايام

أو وضع ذات الحمل باتفاق

فان تسكن عن فسخ أو طلاق

فذاًت حمل وضعها الوفاء

وغيرها ثلاثة أقراء

وحيث كانت ذات ياس أو صغر

فاشهر ثلاثة لها تقر

وذاًت رق عن وفاة بعلمها

تعتد أيضاً بانفصال جهلها

وحيث كانت حاملاً فاعتبر

ستون يوماً ثم خمسة آخر

فان طلق حاملاً فلا انقضا

الا بوضع حملها كالمضى

أو ذان حيض فليجب قرآن

وغيرها شهر ونصف الثاني

وحيث كان وطؤها من الزنا

أرحلها فخاله حكم هنا

وان يطلق قبل وطئها انتفت

عدتها أو مات قبلها اوفت

وان تسكن من شبهة فلتعتبر

عدتها بكل ما في الزوج سر

كلامه ثم شرع في الضرب الثاني بقوله فان تسكن المرأة عن فرقة فسخ بعيب أو لعان أو طلاق فذات حمل وضعها
 الوفاء كعدتها والمعنى ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل لقوله تعالى وأولات الاحمال أحلهن ان يضعن حملهن
 فهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي
 حاصلة بالوضع * (فائدة) * اختلف في الحبل اذ اقامت في البطن والمعتداتها لا تنقض الابالوضع لآية وقوله
 وغيرها وهي الحائض عدتها ثلاثة اقراء ان كانت من ذوات الحيض والاقرام جمع فرء وهو لغة بفتح القاف
 وضعها حقيقة في الحيض والطهر وفي الاصطلاح الاطهار كروي عن عمر وعن عائشة وغيرهما من الصحابة
 ولقوله تعالى فطالعوهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما تقدم فصرف الاذن الى زمن الطهر وحيث
 كانت المرأة ذات يأس أو صغر بان بلغت سن اليأس وهو اثنان وستون سنة أو كانت ذات صغر فاشهر ثلاثة
 لها تقرر أي عدتها ثلاثة أشهر هلالية بان انطبق الطلاق على أول الشهر قال الله تعالى واللاتي يسنن من
 الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي عدتهن كذلك والامة على النصف
 من الحيرة وقوله وذات رق الى قوله ثم خمسة أخرجه عندها من الحيض فبارق بالحمل كعدة الحرة لعدم الآية
 الكريمة وعدتها بالشهر وعن الوفاة قبل الدخول أو بعده ان تعد بشهر من هلالين وخمسة أيام بلياليها فان
 يطلق من فيها رق حاملا فلا انقضاء لعدتها الا بوضع حملها كما مضى بيانه أو ذات حبض فيجب قرآن أي يجب ان
 تعد بقراءة القرآن لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام والقراءة لا تتبع فان عتقت في عدة جعسة
 كملت عدة حرة في الاطهر وغيرها أي غير ذات الحيض عدتها بالطلاق وما في معناه شهر ونصف الشهر الثاني
 لا مكان التنصيف في الشهر وقوله وان يطلق قبل وطئها انتفت عدتها أشار به الى ان المطلق قبل الدخول بها
 لا عدة عليها لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فإلصقن
 عليهن من عدة المعنى فيه عدم اشتغال رجعهما بما وجب استبراءه وقوله أو مات قبله أي الدخول وقت أي
 تعدد للوفاة هـ ذامن زيادته وكذا قوله وحيث كان وطئها من الزنا أو جملها فإله حكم هذا الاخرمة الماء الزنا
 وكذا قوله وان تسكن أي العدة من وطئ شبهة فلا تعتبر عدتها بكل ما في الزوج من رأي بكل ما مر في عدة المتزوجة
 وفاة وحيث حرة ورقا * (تنبيه) * من انقطع دمها ولو لم يغيره نصبر حتى نحيض فتعد بالاقرام أو تيأس
 فتعد بالشهر والمعتبر يأس كل النساء واقصاه اثنان وستون سنة كإس * (فائدة) * يتعين التفطن لها
 وهذه المسئلة ان من انقطع حيضها لعرض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس يمسونها بمجرد الانقطاع آيسة
 ويكتفون بمضى ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها الى بلوغ اليأس حتى نصبر عجزا فليحذر من ذلك
 وقول الناطم ثلاثة بالتدوين وقوله وقت بخفيف الفاء * (تلميح) * لو عاشر مطلقته كزوج بلاوط في عدة اقراء
 أو أشهر فان كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وان طالت المدة
 ولا رجعة له بعد الاقراء أو الأشهر وان لم تنقض بهم العدة احتياطوا لمحقها الطلاق الى انقضاء العدة
 * (خاتمة) * من غاب وانقطع خبره ايسر لزوجه نكاح حتى يتبين موته أو طلاقه ثم تعد وان لم ينقطع خبره
 فنكاح مستقر وينفق عليها الحسا كم من ماله ان كان في بلد الزوجه ماله والا كتب الى حاكم بلده ليطالبه
 بحقه اولو أخبرها عدل بوفاة جاز لها فمباينتها وبين الله تعالى ان تزوج

* (باب الاستبراء) *

وهو بالمدة طلب البراءة وشرا عاتر اخص الامتدة بسبب حدوث ملك أو زواله أو حدوث حمل كالمكاتبة
 والمرئدة لعرق براءة الرحم أو لا تعدد الاصل فيه ما سأتى

* (أوجب في حق الفتي اذا ملك * رقيقة وحققها اذا هلك) *

* (أوعتقت من بعدوطء أو جده * ومثلها في ذلك المستتولاه) *

* (فقبله امنع كل الاستمتاع * وجاز للسباي سوى الجاسع) *

* (وقبله وبعد موت السيد * أوعتقتها نكاحها لم يعقد) *

* (باب الاستبراء) *
 أو جبه في حق الفتي اذا ملك
 رقيقة وحققها اذا هلك
 أوعتقت من بعدوطء أو جده
 ومثلها في ذلك المستتولاه
 فقبله امنع كل الاستمتاع
 وجاز للسباي سوى الجاسع
 وقبله وبعد موت السيد
 أوعتقتها نكاحها لم يعقد

* (وان تكن في عهدة عند الشراء * أو عهدة فمعهما تانخرا) *

* (وحيث كان فهو وضع حامل * أو حيضة في ذات حيض حائل) *

* (والشهر في ذات الشهر * وقد رشح شهر كامل حيث انكسر) *

أو جبه أنت أي الاستبراء في حتى الفتي إذا ملك الرقيقة ولو لم يكن جاعه كالمرأة والصبي ولو مستبرأه قبل ملكه بشرأ أو أرب أو هبة أو رد بعيب أو أقاله أو بغيرها أو وجبه في حقها أي الرقيقة إذا ملك السيد أو عنقت بعد وطء أو جده السيد ومثلها في ذلك المستولدة أي أم الولد إذا مات سيدها أو أعتقها وهي خالية من زوج أو عدة فتسبرح نفسها وجوبا على حكم ما يأتي نلو كانت في نكاح أو عدة وقت موت السيد أو عدة لها لم يلزمها استبراء على المذهب لأن البست فراسا للسيد بل للزوج وهي كغيرها وطوءة ولأن الاستبراء لحل الاستمتاع وهما مشغولان بحق الزوج ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الأصح كما يجوز له أن ينكح المعتدة فمنه لأن الماء لو احدث قوله فقبله أي الاستبراء امتنع من غير المسبية كل الاستمتاع أي بها بكل نوع من أنواعه حتى النظر بشهوة حتى يستبرأها لاحتمال حملها و جازل لاسبابي سوى الجماع من أنواع الاستمتاع من المسبية التي وقعت في سهمه من الغنمة فهو قول صلى الله عليه وسلم في سبأيا أو طاس ألا لا توأما حامل حتى تضع ولا ذات حيض حتى تحيض حيضة وفاس امامنا الشافعي قدس الله روحه غير المسبية عليها بجماع حدوث الملك وأخذ من الاطلاق في المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها أو الحق من لا تحيض من تحيض باعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كما سيأتي ولم يروى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من سبي جلولا فنظرت اليها فادعتقها مثل ابريق الغضة فلم اتمالك اذ قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر على أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمدقرة به من نواحي فارس فتحت يوم الابر مولد سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسبية غير هاتان غائمتان تكون من مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة للمائة لا لاحتياط بجماع حربي لا حرمة ماء الحربي ثم زاد الفاضل على أصله قوله وقبله أي الاستبراء بعد موت السيد أو بعد عدة نكاحها لم يعقد فحرم إلى الاستبراء تزويج الامه او طوءة وكذا قوله وان تكن في عهدة عند الشراء * أو عدة فمعهما تانخرا أشار به إلى أنه يشترط أن يقع الاستبراء بعد لزوم الملك الحاصل بشراء أو غيره بعد عدة المعتدة * (فرع) * لو زوج السيد أمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء وان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه ان يستبرأ بعد انعقاد عدتها وحيث كان الاستبراء مطلوباً فهو وضع حامل ولو من زمان أي فاستبرأها بحصول بالوضع لعموم الحديث السابق ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي تحصل بذلك أو حيضة في ذات حيض حائل ان كانت الامه التي يجب استبرأها من ذوات الحيض فاستبرأها يحصل بحيضة واحدة بعد انقضاءها اليه في الجديد للخبر السابق فلا تكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في انقضاءها أو الشهر في ذوات الشهور والصغر أو يأس معتبر أي فاستبرأها يحصل بشهر فقط لأنه يدل على القرع حضاً وطهر أو قدر شهر كامل ان انكسر كما مر نظيره في العدة * (فرع) * لو اشترى زوجته الامه استجب استبرأها ليتبرأ ولد الملك من واد النكاح والالف في قوله تانخرا الاطلاق

* (فصل) * فيما يجب للمعتدة وعليها

* (عليه الرجعية الانفاق * ومسكن حربي به الطلاق) *

* (ولم يجب لغيرها الا السكن * والباثن الحبل لها كل المؤن) *

* (وما سوى رجعية لا تخرج * من بيتها الا امر يحوج) *

* (ولم يجز زلة الوفاة ان * تمس طيباً أو تزين البدن) *

عليه أي الزوج للرجعية ولو حائل أو أمة الانفاق ومسكن حربي به الطلاق أي والسكنى والكسوة وسائر حقوق الزوجية الآلة التنظيف لبقائه جس النكاح وسلطنته ولهذا يسقط بنشورها ولم يجب لغيرها أي

وان تكن في عهدة عند الشراء
أو عدة فمعهما تانخرا
وحيث كان فهو وضع حامل
أو حيضة في ذات حيض حائل
والشهر في ذات الشهر * وقد رشح شهر كامل حيث انكسر
* (فصل) *

عليه للرجعية الانفاق

ومسكن حربي به الطلاق

ولم يجب لغيرها الا السكن

والباثن الحبل لها كل المؤن

وما سوى رجعية لا تخرج

من بيتها الا امر يحوج

ولم يجز زلة الوفاة ان

تمس طيباً أو تزين البدن

غير الرجعية وهي البائن بخلع أو ثلاث غير الناشئة لا السكنى فقط لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم فلا
سكنى لمن أبانها ناشئة أو نشزت في العدة لأن عادت إلى الطاعة كفى الرخصة البائن الحبل بولده لحق الزوج
بحبها كل المؤن بسبب الحمل على أظهر القوانين إذا انفصل على الحمل أو شهده أربع نسوة أما العدة عن وفاة
فلا نفقة لها وإن كانت حاملا لخبر إيس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة زواجه الدار قاضي بإسناد صحيح * (تنبيه) *
لوشزت البائن الحامل في العدة سقط ما وجب لها وما سوى الرجعية لا يخرج من بينها فيجب على المتوفى عنها
زوجها وعلى البائن ملازمة بيتها الذي كانت فيه عند الفراق بغير أو غيره إلى انقضاء العدة فلا يخرج منه ولا
يخرجها صاحب العدة لقوله تعالى لا يخرجن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بإذن بفاحشة مبينة قال ابن
عباس أي بالبذاءة على أهل زوجها ونحوه فربما عتقت مالا لأخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسلت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع إلى أهلها وقالت إن زوجي لم يكن في منزل ملكه فاذن لها في الرجوع
قالت فأنصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني فقال مكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت
فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذي وغيره * (تنبيه) * خرج بقول الناطم وما سوى رجعية
الرجعية فإن للزوج اسكانها حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في حاوي الماوردي والمذهب وغيرهما
من كتب العراقيين لأنهم في حكم الزوجة وحزم به النووي في سكنته والذي في النهاية مفهوم المنهاج كاصوله
أنها كغيرها وهو ما نص عليه في الام كما قال ابن الرفعة وغيره وهو كما قال السبكي أولى لاطلاق الآية وقال
الأذري أنه المذهب المشهور والزم ركش أنه الصواب ولأنه لا يجوز له الخلوة بغيره إلا عن الاستماع فليست
كالزوجة ثم استثنى الناطم من وجوب ملازمة البيت بقوله إلا امرحوج أي فيخبر زوجها الخروج لشراء
طعام وقطن وكان يبيع غزل ونحوه للحاجة وضابط ذلك كل عدة لا تجب نفقة له لم يكن لها من يعقها
حاجتها إلى الخروج في أنها لا حاجة ومن وجبت نفقة لا يخرج إلا بذن أو ضرورة كالزوجة لأنها مكففة
بنفقة زوجها وكذا أنها الخروج لا لأن لم يكن لها ما أو كذا الذي دار جارها الغزل أو حديث ونحوهما للناس
لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيت زوجها واقتصر الناطم على الحاجة إعلاما بما يجوز للضرر ومن باب
أولى أن خافت على نفسها تلفا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولد لها من هدم أو غرق أو استفاد من كلامه
تحريم خروجها من غير حاجة وهو كذلك تكر وجهها ليزاد عبادة مريض وتجارته ونحو ذلك ويجب على
المتوفى عنها زوجها ولو أمة الاحداث أن أشار إليه بقوله ولم يجز لعدة الوفاة أن تمس طيبا إلى آخره لخبر الصحيحين
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا أي
فإن يحل لها الاحداث عليه فلا يجوز لها أن تمس طيبا أي تستعمله في بدن أو ثوب لخبر الصحيحين عن أم
عطية كذا انتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وإن سكتها أو تنظيب أو
نابس ثوبا مصبوغا ويحرم عليها هذين شعرا أو أسها أو كحلها بالأنثوان لم يكن فيه طيب أما كحلها بالابيض
كالنوتا فلا يحرم زأما الأصفر فيحرم على السوداء وكذلك البياض في الأصفر ويجوز لا كحل بالأنثوان
لحاجة كرمه فتسكتحل ليل أو تمسحه ثم سار أو يحرم عليها أن تمسح على الوجه بالأسفنداج والخرفه وخصب
يديها ورجليها بالحناء وتطريف أصابعها أو تصفيف شعرها وتجديد شعر مدنها وحشوها حنيتها
بالكحل وتدقيقه بالحلف ولا يجوز لها أن تزين البدن بحلي من ذهب أو فضة كالحل وسوار وخاتم لأن ذلك
يزيد في حسنها ويحرم التزيين بالؤلؤ في الأصفر وثياب مصبوغة لئلا يتنوع لباس غير مصبوغ من قطن
وصوف وكتان وإن كان بنفسا وحرا إذا لم يحدث فيه زينة أو تجميل الفراء وهو الذي تفقد أو ترقد
عليه من قطع ومزينة وسادة ونحوها وتجميل أثاث البيت أي متاعه فيجوز ذلك ويجوز تنظيف بنفسه
رأسه وقلم أظفاره واستحدادوا زالة راسه ودخول حمامه إن لم يكن فيه خروج محرم * (حاشية) * لو تركت
الاحداث الواجب عليها كل المدة أو بعضها عصت إن علمت حرمة التزك وانقضت عدتها مع العيصان ولو بلغها
وفاة زوجها أو طلاقه بعد انقضاء العدة كانت معصية ولا احداث عليها ولا احداث على غير زوج ثلاثة فسا

دونهم وتحرم الزيادة عليها ولا يجب الاحتداد على المعتدة لتغير الوفاة

(باب الرضاع)

هو يفتح الرأ وكسر الغنة اسم لمن شرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل وقد تقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وأركانه ثلاثة مرضع

ورضيع ولبن ***(من سته أسع وأرضعت ولد * صار ابنها إن يرتضع خجسا تعد)***

(معتزقات نال من كل شبع * وقبل حولين الرضاع قد وقع)

(وصار زوج من سقت أباه * وفرع كل منهما أحاه)

(وأختها من الجهات خالته * وأخت هذا الزوج أيضا عمته)

(وأم كل جد له والاب * جد له من الرضاع والنسب)

(وتنتهي فروعه اليهما * دون الأصول والحواشي فاعلم)

(فيحرم النكاح بينهم على * ما قدم مضى في باب مفسد)

(فإن تزوج الجميع * من أهل هذا الطفل لا الفروع)

من ستهامن النساء تسع من السنين القمريه تقر بها وأرضعت ولدا أجنبيا صار ابنها بشرط ان يرتضع خجسا من الرضعات بقية معتزقات واصلات لجوفه ونال من كل منها شبع أو قبل حولين قد وقع فيثبت ويحصل به التحريم فلا يحمل بالبر جل ولا ابن خفي مالم تتضح أنوثته لانهم جالهم بخلفاء الغداء الولد فاشبهها سائر الماشيات ولا يابن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أدوة لانه لا يصلح لغذاء الولد مثل صلاحية لبن الآدميات ويؤخذ من هذا التعليل انه لا يثبت حرمة الرضاع بلبن جنية وهو كذلك لان الرضاع تلو النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والأنس ولا تثبت حرمة بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحمل البلوغ ولا يوصله الى جوف ميت خمر وجهه عن التغذي ولا بدون خمس رضعات يتعدا ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم وقدر روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقر به وضبطهن بالعرف وان لم يشبع فلو قطعه للهوا ولتفس وعاد أو تحول من ندمها الى نديم الآخر فلا تعدا ولا اعراض بعدد عمل ولا تثبت حرمة الرضاع بعد الحولين ولا مع الشك في ذلك الخ لا يرضع الا ما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره والشك في التحريم في صورة الشك ولا بد ان يكون الرضاع أو الحلب الاب في حياتها الحياة المستقرة فلا تثبت حرمة بلبن ميتة لانه من جثة ميتة فكيف عن الحل والحرمة كلبن البهيمة ولا بلبن من انتهت الى حركة مذبح ولا تحريم بوصول اللبن للجوف بحقنة فاذا علمت ذلك وجدت الشرط المذكور صاوتا الرضعة المذكورة أمه وصار زوج من سقت أي الذي أرضعت أباه لان الرضاع تابع للنسب وصار فرع كل منهما أخاه وأختها أي المرضعة من كل الجهات خالته وأخت هذا الزوج صاحب اللبن أيضا عمته وأم كل منهما من نسب أو رضاع جد له والاب لهما جد له وقوله من الرضاع والنسب راجع للجميع وذلك لما مر من ان الرضاع تابع للنسب وتنتهي فروع أي المرضع اليهما مادون الأصول والحواشي ومن الرضيع الى فروعه دون أصوله وحواشيه كما قال فيحرم التزويج بينهم الى آخره فيجوز لابيه وأخيه ان يتكلم المرضعة وبناتها وقد انظم بعض الفضلاء في ذلك بيتين فقال

وينتشر التحريم من مرضع الى * أصول وفصل والحواشي من الوسط

ومن له ذر الى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فروع فقط

ايضاح ذلك وبيانه ان تحريم الرضاع يتعاق بالمرضعة والفعل والطفل الرضيع فهم الأصول في الباب ثم تنتشر الحرمة منهم الى غيرهم ثم المرضعة والفعل فتنتشر الحرمة الى آبائهم وأخوتهم ما وأخواتهم ما وأولادهم ما وأما المرضع فتنتشر الى أولادهم من الرضاع والنسب فهم أنساب المرضعة والفعل ولا تنتشر الى

(باب الرضاع)

من سته أسع وأرضعت ولد

صار ابنها إن يرتضع خجسا تعد

معتزقات نال من كل شبع

وقبل حولين الرضاع قد وقع

وصار زوج من سقت أباه

وفرع كل منهما أحاه

وأختها من الجهات خالته

وأخت هذا الزوج أيضا عمته

وأم كل جد له والاب

جد له من الرضاع والنسب

وتنتهي فروعه اليهما

دون الأصول والحواشي فاعلم

فيحرم النكاح بينهم على

ما قدم مضى في باب مفسد

فإن تزوج الجميع

من أهل هذا الطفل لا الفروع

آبائهم وأمهاتهم وأخوتهم وأخواتهم فيجوز لأبيهم وأخوتهم أن ينكحوا المصاهرة بآبائهم وأخوتهم والاب بدرجة المصاهرة
للوزن والله أعلم

(باب النفقات)

جميع نفقة وأسبابها الثلاثة النكاح والقرابة ومالك الميمز وبدأ الناظم بأولها فقال

- *(الزوجة من نفسها تمسكن * مؤنثة وكسوة ومسكن)*
- *(يعرفهم وقدرة الانسان * وقوتهم من موسر مدان)*
- *(وواجب من معسر مد فقط * لكن هذا مد ونصف من وسط)*
- *(وتستحق خادمات لثملها * ان سكان ذلك عادة لثملها)*
- *(وفسخت بعجزه عن الاقل * أو عن صدق حيث لم يكن دخل)*

ففيها مسائل الاولى نفقة الزوجة الممكنة من نفسها او اجبة بالنكاح التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وتطهر اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وانهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف وراه مسلم ولا نكح ما لم يملكها فوجب ما يقابلها من الاجرة لها والمراد بالنكاح أن تعرض نفسها عليه بالمعتر في عرض المراهقة والمجنونة عرض الولي وانما تجب المؤنة بالنكاح لا بالمقدلانه لا لوجوب عوضين مختلفين فلو اختلفا في النكاح صدق بينهما ويجب لها عليه من الكسوة الفصل الشتاء والصيف ما جرت به العادة ويختلف بطولها وقصرها وسموها زوالها وباختلاف البلاد حار وبارد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج واعساره ولا كنهم ما يؤثران في الجودة والرداء ولا فرق بين البدرية والخصرية ويجب لها عليه في كل ستة أشهر قميص وسراويل وخمار ومكعب ويزيد على ذلك في الشتاء جبة محشوة قطن أو قزاج حسب العادة تدفع البرد ويجب أيضا عليه ثوبان من كوفية للرأس وتكة للباس وزر للقميص ونحوه وجنس الكسوة من قطن ويكون لزوجة الموسر من لينه ولزوجة المعسر من غليظه ولزوجة المتوسط مما بينهما ما كان حرجا من عادية بل الزوج له بكنان أو حري وجب في الأصح ويجب لها من الأدم ما جرت به العادة ومن أدم غالب البلد كزيت وشبرج وزبدون وخل ويجب لها عليه لحم يليق بيساره وتوسمه وباعساره كعادة البلد ولو كان عاذتها كل الخبز وحده وجب الأدم ولا ينظر لعادتها لأنه حقها ويجب لها عليه تهينة مسكن يليق بها ولا يشترط كونه ملكا فإذا عادت ذلك فتقول الناظم لزوجة من نفسها إلى قوله الانسان شامل لما تقرركه الثانية نفقة الزوجة مقررة على الزوج بحسب حاله فان كان حراما وسراقدان عليه لزوجه كما قال وقوتهم من موسر مدان أي من غالب قوت بلد هو واجب من زوج معسر أي عليه لزوجه مد فقط لكن هنا يجب مد ونصف من وسط واحتج الاحتجاج لأصل النقاوت بقوله تعالى لينة فق ذو سعة من سمته وممسكن الزكاة معسر ومن فوقه لو كان لكف مد من رجوع مسكينا فوسط والا فوسر ويعتبر اليسار وغيره بطاوع العجز ويجب عليه مؤنة الطعن الحب وعينه وخبره *(تنبيه)* لو أكلت معه كالأعادة سقطت نفقتها في الأصح ان كانت رشيده أو غير رشيده وأذن وليها في أكلها معه فان كانت غير رشيده ولم يأذن وليها في أكلها معه لم تسقط *(فروع)* يجب لها عليه آلة تنظيف من الاوساخ التي تؤذيها كمشط ودهن وما تغسل به الرأس من سدر ونحوه ولا يجب لها عليه بدواء مرض ولا أجرة طبيب وحاجم كفاصد وخائن ويجب لها عليه طعام أيام المرض وأجرة حمام بحسب العادة وثمن ماء غسل جباغ ونفاس لأماء غسل من حيض واحتلام ويجب لها آلة أكل وشرب وآلة طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه الثالثة تستحق الزوجة الحرة خادما لثملها ان كان ذلك عادة لثملها ان كانت ممن تخدم في بيت أبيها السكوني لا يليق بها خادمة نفسا هانفعلها أخذها ولو كان معسرا أو رقيقا لأنه من المعاشرة بالمعروف ويحصل بحرة أو أمة أو محرم لها أو صبي غير مراهق وليس له أن يتخذها بنفسه في الأصح اما الرقيقة فلا خدام لها وان كانت جارية يتخدم منها ما خرج عن لا يليق بها خادمة نفسها في بيت أبوها مثلا لمنصبها من لم يتخدم اذ ذلك وان صارت تخدم في بيت زوجها والمراد به عادة لثملها في ذلك كما أفاده الناظم نعم

(باب النفقات)

لزوجة من نفسها تمسكن

مؤنثة وكسوة ومسكن

يعرفهم وقدرة الانسان

وقوتهم من موسر مدان

وواجب من معسر مد فقط

لكن هذا مد ونصف من وسط

وتستحق خادمات لثملها

ان كان ذلك عادة لثملها

وفسخت بعجزه عن الاقل

أو عن صدق حيث لم يكن

دخل

ان احتاجت للخدمة مقرض أو زمانه وجب اخذها ما هو واجب ان تخدم بالنفقة كسوة تليق بهامن قيص
ومقتنة ومحفلة حاجتها الى الخرج وجبة في الشتاء لا سراويل عند الجهور ويجب ما تفرشه وما تنطوي به
لا آله تنظيف فان كثرت ثقل وتأذت بوضوح وجب ان ترفعه * (تنبیه) * يجب في المسكن والخدام امتناع
التكليف ويجب فيما يستهلك لعدم بقاء عينه كالطعام وادم تكليف وما دام نفقه مع بقاء عينه ككسوة وفرش
وطرف طعام وشربا ولان تنظيف ومشاطة تكليف في الاصح * الرابعة اذا أعسر الزوج بنفقة زوجته
المستقبلة فان صبرت هم أو أنفقت على نفسه هامن مالهها ومما اقتضته مصادرها عليه فان لم تصبر فلها فسخ
النكاح بالطريق الآتي لقوله تعالى فامساك بهن أو تسريحن باحسان فان عجز عن الأول تعين الثاني
ولانها اذا فسخت بالجب والعنة فبالعجز عن النفقة أول لان البدن لا يقوم بدونه اما وأعسر بنفقة ماضى
فلا فسخ على الاصح ولا فسخ أيضا بالاعسار بنفقة الخدام ولا بامتناع مواسر من الانفاق وسواء حضر أم غاب
عنه التمكن هامن تخلص حقها بالحاكم وانما نفسخ الزوج بعجز الحساكم عن نفقة المعسر كما أفاده الناطم بقوله
وفسخت بعز عن الأقل فلو عجز عن نفقة مواسر أو متوسط لم تنسخ لان نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير
الزائد ديناعليه والاعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة ولا تنسخ باعساره عن الادم والمسكن وكذلك يثبت
له اختيار الفسخ اذا أعسر بالصدق قبل الدخول كما أشار اليه الناطم بقوله وعن صدق حيث لم يكن دخل
للجوز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض فاشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى يجز على المشتري بالفسخ
والمبيع باق بعينه ولا يفسخ بعده لتلف المعوض وصيرورة العوض دينافي الذمة واعلم انه لا فسخ بشئ مما
ذكر حتى يثبت عند قاض بعد الرفع اليه باعساره ببينة أو اقراره فيفسخه بنفسه أو يأذن لها فيه ثم على ثبوت
الفسخ باعسار الزوج بالنفقة يجب اماله ثلاثة أيام ثم صاحبة اليوم الرابع يفسخ القاضي نكاحه بطلبها أو
بمكنها من فسخه ثم شرع الناطم في السبب الثاني وهو القرابة فقال

* (وذو اليسار واجب أن ينفق * على الاصول والفروع مطلقا) *

* (بشرط فقر في الجميع معتبر * وعجز فرع كالجنون والسفر) *

أى وذو اليسار أى الوسر يفاضل عن مؤننه ومؤنة عياله في يومه وليلته واجب عليه ان ينفق على الاصول
والفروع أى على أصوله وفروعه بشرط فقر في الجميع فهو معتبر فيهم اما وجوب نفقة الاصول فلقوله تعالى
وصاحبهم في الدين معر وقام منه القيام بنفقتهم واما وجوب نفقة الفروع فلقوله تعالى فان أوزعن لكم
فاآتوهن أجورهن ووجبهن المثلت آخره لرضاع الاولاد كانت نفقته ألزم وطهره نكاحا أمراة أبي سفيان
انها جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسه يان رجل شحج لا يعطيني ما يكفيني وولدى الا ما آخذ
منه سر او هو لا يعلم فهل على في ذلك شئ فقال لا ذى ما يكفينك ولو ولدك بالمعروف رواه الشيخان وفي
الحديث فوالد من له وجوب نفقة الزوجة والولد انه يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها وتستغنى وان صونها
ليس بعورة وان يجوز لمن منع حقه أن يشكو ويطلب منه وان يجوز ذكر الغائب عياله ومعه عند الحاجة فانها
وصفته بالشح وان يجوز ان له حق على غيره وهو ممنوع أن يأخذ من ماله بغير اذنه واعلم ان نفقة الفروع تجب
على والديهم اما بالفقر والصغر الذي لا يتبامعه الغنى فالفقير لا تجب نفقته واما بالفقر والزمانة
فالفقير لا تجب نفقته واما بالفقر والجنون فالغنى العاقل لا تجب نفقته اذا عات ذلك ظهر لك معنى
قوله وعجز فرع كالجنون والصغر فلا تجب على الاصل نفقة فرعه اذا كان مكنته بالابق به ويجب على الفرع
نفقة أمه اذا كان غير مكنت وان لم يكن زمانا لصغيرا ولا جنونا لعظم حرمه الاصل لانه مأور بمصاحبه
بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب * (تنبیه ان) * أحدهم لا تجب نفقة الاصول والفروع الارقاء ولا
نفقة الاخوة والاخوان ونحوهم فانهم ما يباع في نفقة القريب ما يباع في الدين من عقار وغيره وتسقط بقواتها
ولا تصير دين الا باذن قاض في اقتراضه الغيبة أو منع والا نف في قوله ينذها للاطلاق ثم شرع الناطم في
السبب الثالث وهو ملك الغير فقال

وذو اليسار واجب أن ينفق
على الاصول والفروع مطلقا
بشرط فقر في الجميع معتبر
وعجز فرع كالجنون والسفر

* (ثم على رب البهائم المؤن * بحيث لا يضر تركها البدن) *
 * (ولم تكلف فوق ما تطيق * من عمل ومثلها الرقيق) *
 * (لكن له أن يطلب الزيادة * من مؤن وكسوة معناده) *

يجب على مالك البهائم المؤن أي نفقتها وهي جوع بهيمة سميت بذلك لانها لا تتكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات أربع من دواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان يحترم فيجب عليه عافها وسقيها الحرمة الروح ولغير الصبيح دخلت امرأة النار في هرة جسستها لاهي ألعنتها واهي ألعنتها كل من خشاها الأرض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها وأفاد الناظم بقوله من زيادته بحيث لا يضر تركها البدن أي أن الراد بكفاية الدابة وصولها لأقل الشبع والري دون غايتهما فإن امتنع المالك من الانفاق وله مال أجبره الحاكم في المأكولة على بيعها أو علفها أو ذبحها وفي غيرها على العلف أو البيع فإن لم يفعل ناب الحاكم عنه في ذلك على ما مر وأما يقتضيه الخال ولم تكلف أي البهائم فوق ما تطيق من عمل فلا يجوز مالها أن يكلفها ذلك ومثلها في ذلك العمل حل الرقيق لور ودانتهى عنه في صحيح مسلم في الرقيق وقيل عليه البهائم بجمع حصول الضرر ونفقة الرقيق واجبة أيضا بقدر الكفاية لخبر المملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل مالا يطيق فيكفيه طعاما واداما وعليه كفايته وكسوته وكذا أثر مؤنته كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته لكن له أي الرقيق أن يطلب الزيادة الخ فلا تجب على المالك الكفاية المأكولة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد وادامهم وكسوتهم ويراعى حال السيد في البسار والاعسار ثم لا فرق بين أن يكون الرقيق آبقا أو زمنا أو أم ولد أو مسهونا أو مستأجرا أو معارولا لا تجب نفقة المالك على السيد لاستقلاله * (تنبيه) * تسقط نفقته بمضي الزمان ويبيع القاضي فيه ماله إن امتنع أو غاب فإن فقد المال أمر ببيعه أو اعتاقه * (خاتمة) * لا يجلب مالك الدابة من لبثها ما يضر ولدها وانما يجلب ما يفضل عنه وما لا روح له كدار وقناة لا تجب عمارتها ولا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذرا من اضعاف المال * (باب الحضانة) *

بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب انضم الحضانة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلح والآنث البقية الأنثى أشفق وأهدى إلى التربية وأصله على القيام بها وأولاهن الأم ثم بعد الأم أمهات لها وأزونات وان عدت لام تقدم القرى فالقرى لها فامهات أب كذلك فانخت نخالة فبنت أخت فبنت أخ فعمته وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لاب وتقدم أخت وخالة وعمة لاب عليهن لام ثم شرع الناظم في شروطها بقوله

* (ومن يفارق زوجته لها ولد * منه استحققت حضن ذلك الولد) *
 * (بالعقل والاسلام والحرية * وكونها من نكح خليفه) *
 * (وفقد فسق والخلو من سفر * وجاز حضن كافر لمن كفر) *

أي من يفارق زوجته بطلاق أو فسخ أو اعلان ولها منه ولد لا يميز ذكرا كان أو أنثى استحققت حضن ذلك الولد لو فرشتها لكن بشروط * أولها العقل فلا حضنة لمجنون وإن كان جنونه منقطع لانها ولاية وليس هو أهلها ولأنه لا يتأتى منه الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج إلى من يحضنه نعم إن كان سيرا كيو في سنة لم تسقط الحضانة كمرض بطر أو نزول * ثانيها الاسلام فلا حضنة لكافر على مسلم إلا ولاية له عليه ولأنه ربما يفتنه في دينه * ثالثها الحرية فلا حضنة لرقيق ولو لمعضاوان أذن له سيده لانها ولاية وليس من أهلها ولأنه مشغول بخدمة سيده * رابعها كونها أي الحضنة من نكح أي زوج لاحق له في الحضنة ولا حضنة لمن تزوجت به وإن لم يدخل بها وإن رضى أن يدخل الولد داره لخبر امرأته قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء وإن أباه طلقني وزعم أنه ينزع عني فقال أنت أحق به ما لم تنكحها ولأنها مشغولة عنه بحق الزوج فإن كان له فيها حق كتم الطفل وابن عمه فلا يبطل حقها

ثم على رب البهائم المؤن
 بحيث لا يضر تركها البدن
 ولم تكلف فوق ما تطيق
 من عمل ومثلها الرقيق
 لكن له أن يطلب الزيادة
 من مؤن وكسوة معناده
 * (باب الحضانة) *
 ومن يفارق زوجته لها ولد
 منه استحققت حضن ذلك الولد
 بالعقل والاسلام والحرية
 وكونها من نكح خليفه
 وفقد فسق والخلو من سفر
 وجاز حضن كافر لمن كفر

بذلك كاحه لان من نكحته له حق في الحضانة وشفقة تحمله على رعايته فيتعاونان على كذالته * خامسها فقد فسق فلا حضانة لفاسق لانه لا يلبى ولا يؤمن وكذا صبي وسفينة ومغفل * سادسها الخلو من سفير بان يكون ابواه مقيمين في بلد واحد فلوارداً أحدهما سفر الانقلة كحج أو تجارة فاقيم أولى بالولد ثم يرا كان أولاً حتى يعود المسافر لخطر السفر أو لثقله فالحضانات من أب أو غيره ولو غلب بر محرم أولى به من الام لحفظ النسب ان أمن خوفاً في طريقه والا فالام أولى ثم زاد الناطم على أصله قوله وجاز حضن كافر لمن كفر فيسبته فإداه منه ثبوت الحضانة للمسلم على الكافر بل أولى لان فيه مصلحة له * (تنبيه) * يشترط أيضاً أن لا يكون أعمى وأن لا يكون به مرض دائم ولا يكون أربص ولا أجذم * (فرع) * لو طاعت من كونه عاده حقها لها لزوال المانع * (تنبيه) * اذا مبر خير بين أئويه ان افترقا وصلح لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أمه وأبيه رواه الترمذي وحسنه والعلامة كالغلام ويكون عنده من اختياره منها فان اختار الاب أخذته ولا يمنع أمه من زيارته لئلا يكون قاطع الرحم ولا يمنع زيارتها كيلا يكلفها الخروج لزيارته الا أن تكون أنثى فله منعها من زيارتها التألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخرج والزيارة في الايام مرة على حسب العادة لا كل يوم وان اختار الذكراً أمه فعندها لا وعند الاب منها رائي وذهب بالامور الدينية والدينية أو اختارها نهاراً فعندها لا ونهاراً وزوره الاب على العادة وان اختارهما الولد أقرع بينهما وان لم يختار واحداً منهما فالام أولى هنا انتهى الكلام على ما يتعلق بربيع المناكحات ثم ان الناطم أعلى الله درجته ربيع بربيع الجنائيات فقل

* (كتاب الجنائيات) *

الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومثقل والتعريض بها أعم من تعريض غيره بالجراح والاصل في ذلك قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار كبر الصالحين لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وان رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزنى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة * (تنبيهات الاول) * تصح توبة القاتل عمداً اذا كفر تصح توبته فهذا أولى ولا يتختم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه ان عذب وان أصر على ترك التوبة كسائر أصحاب الكفاية غير الكافر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالدافيهما قالوا اربا بالخلود المكث الطويل فان الدلائل تطاهر على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وذهب به * الثاني اذا قصص منه الوارث أو عفا على شيء أو جازا فظواهر الشريعة تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما ينبغي به النورى وذكره في شرح مسلم * الثالث ذهب أهل السنة ان المقتول لا يموت الا باجله والقتل لا يقطع الاجل خلافاً للمعتزلة فانهم قالوا القتل يقطع ثم شرع الناطم في تقسيم القتل بقوله

* (القتل اما محض عمد أو خطأ * أو شبه عمد واسم ذاعداً لخطا) *

* (فالعمد قصد الفعل والشخص بما يقتل ذلك غالباً فليعلم) *

* (والخطأ السهم الذي رماه * اذا أصاب غيره من نواه) *

* (وحد شبه عمد ان يضربا * شخصاً بشئ قتل ان يغلبا) *

* (وفي سوى العمد القصاص منتفى * وواجب في العمد الا ان عفى) *

* (فان عفا ولبه على ديه * تغلظت في حق من جنى الديه) *

* (فاخذها من ماله مثله * على الخلول كلها مؤثثة) *

* (أما الخطأ فواجب له الديه * وخففت تخمست في التاديه) *

* (والذين يعقلون حلت * وثلاث من سنين أجلت) *

* (وكالخطأ عمد الخطأ فيما سبق * لكن هذا التلخيص فيها مستحق) *

اعلم أن القتل على ثلاثة ضرب عمد محض وخطأ محض وعمد خطأ ووجه الحصر في ذلك أن الجنائي ان لم

* (كتاب الجنائيات) *

القتل اما محض عمد أو خطأ

أو شبه عمد واسم ذاعداً لخطا

فالعمد قصد الفعل والشخص بما

يقتل ذلك غالباً فليعلم

والخطأ السهم الذي رماه

اذا أصاب غيره من نواه

وحد شبه عمد ان يضربا

شخصاً بشئ قتل ان يغلبا

وفي سوى العمد القصاص منتفى

وواجب في العمد الا ان عفى

فان عفا ولبه على ديه

تغلظت في حق من جنى الديه

فاخذها من ماله مثله

على الخلول كلها مؤثثة

أما الخطأ فواجب له الديه

وخففت تخمست في التاديه

والذين يعقلون حلت

ولثلاث من سنين أجلت

وكالخطأ عمد الخطأ فيما سبق

لكن هذا التلخيص فيها مستحق

يقصد عين المجنى عليه فهو الخطا وان قصدها فان كان بما يقتل غالباً فهو العمد والافشيه عمد كايؤخذ
من قول الناطم فالعمد المحض هو قصد الفعل وقصد الشخص بما يقتل ذلك الشخص المقتول بالجناية
غالباً كجراح ومقتل والخطا المحض هو ان يقصد الفعل دون الشخص كان برى الى شئ كشجرة أو صيد
فيصيب انساناً فيقتله كما أشار اليه بقوله والخطا المسمى بهم الذي رماه اذا أتى بغير ما نواه أي قصده وعمد
الخطا المسمى بشبه العمد هو ان يقصد ضرره بما لا يقتل غالباً كسوط أو عصا خفيفة ونحو ذلك
فيموت بسببه كما أشار اليه بقوله وحد شبه عمده ان يضربا الى آخر البيت وفي سوي العمد القصاص منتفى
أي لا يجب القصاص الا في العمد فقط لا لاجراع ولقوله تعالى ولكم في القصاص والخبر البخاري كتب الله
القصاص وانما لم يجب القصاص في الخطا أو شبه العمد لقوله تعالى ومن قتله ومناخطة الخنزير مرقبة وممنة
ودية والخبر يقتل الخطا وشبه العمد قتل السوط والعصا فيه مائة من الابل رواه أبو داود وغيره وصححه ابن
حبان وغيره فان عفا وليه أي المقتول وهو المستحق على دية وجبت دية مغالطة مثله كاسم أي حالة من
مال القاتل وان لم يرض الجاني لماروي البهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام تحتم
القصاص جرماً وفي شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه لامتوخاها بين الاسرى
لم في التزام أحدهما من المشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وأما لو عفا الجاني فلا
دية وكذا ان أطلق العفو لادية على المذهب لان القتل لاوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لا ثبات
معدوم أما الخطا فواجبه أي فيه الدية لالآية السابقة وخففت لخمسة في التادية بمائة تعرفه في
بأهلها ولان يعقلون حمل وثلاث من سنين أجلت في آخر كل سنة ثلثها أما كونها مؤجلة فلا ن العاقلة
تحمها على سبيل الموازنة فوجب أن يكون وجوبها مؤجلاً فبما سأل الزكاة وأما كون الاجل ثلاث
سنين فلا اجراع والخطا عمد الخطا فيما سبق لكن هنا التثنية أي في الدية مستحق فيها فهي مغالطة من
وجه وهو كونها مثلية وتخففت من وجهين كونها مؤجلة على العاقلة * (تنبيه) * يحمل تحمل العاقلة دية الخطا
اذا صدقوا القاتل أو قامت به بينة وسميت العاقلة بذلك لعقلهم الابل عن توجهت عليه المستحق وقيل غير
ذلك وهي العصبات لا الاصول والفروع وقول الناطم فليعلم بالثنية أو الاطلاق وقوله عني وغالطت
وخففت وخسست وجات وأجلت بالبناء للمفعول

* (فصل) * في شرائط وجوب القصاص وفي أمور أخر

- * (شرط القصاص أن يكون من جنس * مكلفاً ملتزماً بالحكمنا) *
- * (ولا يكون للقتيل والدا * وان عـ لا ولا يكون سبدا) *
- * (وعصمة القتييل بالايمن * أو غيره كالعهد والامان) *
- * (وكونه عن قاتل ان يقتل * اما بكفر أو برق خصصا) *
- * (فيه مدر الحـ ربي عند قتله * وفي مدر المرتد لاعم مثله) *
- * (ويقتل الجمع الكثير بالاحد * وليس في كسر العظام من قود) *
- * (بل يثبت القصاص في عضو وقطع * مع مفصل أو مع اجافة منع) *
- * (وكل شرط للقصاص قد سلف * في النفس شرط للقصاص في الطرف) *
- * (مع شركة العضوين في الاسم الاخص * وفقد نقص أي بمقطوع يخص) *
- * (ويقطع الاشل بالاشل ما * لم يخش عند قطعه زنى الذما) *
- * (وان جنس يجرحه لم يجرحه * الارأس أو بوجهه أو ضحكه) *

شروط وجوب القصاص في العمد أمور أولها ان يكون من جنس أي القاتل مكلفاً أي بالغاً فلا فلاقصاص
على صبي ومجنون لرفع العلم عنهما ولو قال كنت عند الحاجة صبياً أو مجنوناً صدق بيئته ان أمكن الصبا وعهد
الجنون قبله ولو قال أنا صبي الآن فلاقصاص ولا يخلف انه صبي فانها ان يكون ملتزماً بالحكمنا معاشراً المسلمين

* (فصل) *
شرط القصاص ان يكون
من جنس

مكلفاً ملتزماً بالحكمنا

ولا يكون للقتيل والدا

وان عـ لا ولا يكون سبدا

وعصمة القتييل بالايمن

أو غيره كالعهد والامان

وكونه عن قاتل ان يقتل

اما بكفر أو برق خصصا

فيه مدر الحربي عند قتله

وفي مدر المرتد لاعم مثله

ويقتل الجمع الكثير بالاحد

وليس في كسر العظام من قود

بل يثبت القصاص في عضو

قطع

من مفصل ومع اجافة منع

وكل شرط للقصاص قد سلف

في النفس شرط للقصاص في

الطرف

مع شركة العضوين في الاسم

الاخص

وفقد نقص أي بمقطوع يخص

ويقطع الاشل بالاشل ما

لم يخش عند قطعه زنى الذما

وان جنس يجرحه لم يجرحه

الارأس أو بوجهه أو ضحكه

فلا قصاص على حربي قتل حال حرايته وان عصم بعد ذلك بالاسلام أو عقد دمه لمساواته من فعله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم القصاص ممن أسلم كوحشى قاتل جزوة ولعدم التزامه الاحكام نالها ان لا يكون القتال للقتل والدواون علوان لا يكون سيد فلا قصاص بقتل ولد للقاتل وان سفل لحب جراحاكم واليهيقي وصحابة لا يقتل الابن من أبيه ولرعاية حرمة ولانه كان سيما في وجوده فلا يكون هو سببا في اعدامه ولا قصاص بقتل عبده رابعها عصمة القتل بالايمان وغيره كالعهد والامان لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاجره الآية فيه بدر الحربى ولو صيدا وأمر أو عبدا لقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وبيد دم المرتدى في حق معصوم لحبر من يدل دينه فاقتلوه وهذا معنى قوله في البيت الخامس فيه الحربى الى آخره خامسها كونه أى المقتول ان ينقص المالك كافر أو برف أو هدر دم تحقيل المكافاة المشروط بوجوب انقص بالادلة المعروفة فان كان انقص بان قتل مسلم كافرا أو حرمن فيه برف أو معصوم بالاسلام زانيا لمحضنا فلا قصاص حيث نذ وخرج بتقييد العصمة بالاسلام المعصوم بجزوة كالذى قتله بالزاني المحصن وبذى أيضا وان اختلفت ما تم ما يقتل يهودى نصرانى ومعهاد ومستأن ومن وجوسى وعكسه لان الكفر كماله واحدة من حيث هو لان النسخ شمل الجميع * (تنبيهه) * لو أسلم الذى القاتل لم يسقط القصاص لكافوهم ما حال الجنائية لان الاعتبار فى العقوبات بحال الجنائية ولا نظر لما يحدث بعده او يقتل رجل بامر أو خنق كعكسه وعالم بجاهل كعكسه شريف بخسيس وشيخ بشا ويقتل قن ومدر ومكانب وأم ولد بعضهم ببعض ولو كان المقتول لكافر والقاتل اسلم * (فرع) * لو قتل عبد عبد الله عتق القاتل فكحدوث الاسلام وقدم حكمه ويقتل الجمع الكثير بالاحد أى بالواحد اذا كافاه كل أحد وكان فعل كل قاتلا لو انفردوا وقواطوا لان عمر رضى الله عنه قتل نفر خمسة أو سبعة بوجع رجل قتلوه على أى حيلة وقال لو تم الا عليه أهل البلد لقتلتهم به جميعا ولم ينكر عليه أحد فصارت ذلك اجسا عا ثم زاد المناظم على أصله قوله وليس فى كسر العظام من قود أى قصاص ابعده ضبطها وسمى القصاص قودا لانهم لم يقدروا الجاني بحبل أو غيره الى محل الاستيفاء بل ثبت القصاص فى عضو قطع من مفصل يفتح الميم وكسر المله حلة كالرفق والامامل والكوع ومفصل القدم والركبة لانضباط ذلك مع الامن من استيفاء الزيادة ومن المفصل أصل الفخذ والمنكب وافاد المناظم بقوله ومع اجافة منع انه ان أمكن القصاص بلا جافة اقتص والا فلا سواء اجاف الجاني أم لا نعم ان مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وان لم يكن بلا اجافة وكل شرط للقصاص قد سلف أى مضى ذكره فى النفس شرط للقصاص فى الطرف بعد الشرائط المعتبرة فى قصاص النفس لا شترالى الاسم الخاص ورعاية للمماثلة كما قال مع شركة العضوين فى الاسم الاخص كاليمين باليمين واليسرى باليسرى فلا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما وبشترط أن لا يكون باحد الطرفين نقص كشال كقال وفقد نقص أى يقطع شخص فلا تقطع صحبة من يد أو رجل بشلاء وان رضى به الجاني أو شات بداه أو رجلاه بعد الجنائية لانتفاء المماثلة ويقطع الطرف الاشل بالاشل اذا استويا فى الشلل أو كان شال الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والا فلا يقطع والشل بطلان العمل ولا قصاص فى الجروح فى سائر البدن لعدم ضبطها وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا وعرضا كما قال وان جنى بجرحه ان يجرحه * الارأس أو بوجهه أو ضجه أى الا فى الجراحة الموضحة للعظم فى أى موضع من البدن من غير كسر ففيها القصاص لتبسطها * (خاتمة) * فى قلع السن قصاص لقوله تعالى والسن بالسن ولا قصاص فى كسرهما كالأصص فى كسر العظام ولو قلع شخص مشغور وهو الذى سقطت راضعه سن كبير أو صغير لم تسقط اسمه انه الر واضع فلا ضمان فى الحال لانهم اتعدوا غالبا فان جاء وقت نياهم بان سقطت البواقي ونبتت دون المتلوعة وقال أهل الخبرة قسد الميت وجب القصاص فيها ولا يستوفى للصغير فى صغره لان القصاص للنشفي ولو قلع شخص سن مشغور فنبتت لم يسقط القصاص لان عودها نعمة جديدة ويجب القصاص فى فق العين وفى قطع اذن وجفن وشفة سفلى وعليا واسان وذكر اثنين وشفران يضم الشين المبيعة ثنية شفر وهو

حرف المخرج وفي الاليتين وهما اللججمان المناقشات بين الظاهر والضم

(باب الديان)

جميع دية وهي في الشرع اسم للمال الواجب بجناية على الحر في نفس أو مادونها وذكروها الناظم عقب القصاص لانها بدل عنه على الصحيح والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة

*(في كل حر مسلم اذا قتل * بغير حق مائة من الابل)*

*(وثلث في العمد بالتحاق * منها ثلاثون من الخقاق)*

*(ومن جذاع مثلها والفاضل * قل أربعون كلها حوامل)*

*(وهكذا التثليث في عمد الخطا * وخمست في حق من جنى خطا)*

*(من الخقاق الخمس بالاجماع * عشرون ثم الخمس من جذاع)*

*(والخمس من بني اللبون يلزم * والخمس من بناتها محتم)*

*(ومن بنات الناقة لمخاض * تمامها ولو بلا اقتراض)*

*(وحيث كانت كلها معدومة * أو بعدت فليقتل للقبه)*

*(وفي ثلاث غلطت مع الخطا * في الحرم المكي والذي سما)*

*(بالقتل في شهر حرام ولزم * تغليظها في قتل محرم رحم)*

في كل حر مسلم ذكر اذا قتل بغير حق مائة من الابل سواء وجب في قتله قصاص وعق على مال أم لا كقتل الوالد ولده وثلث في العمد باتفاق منها ثلاثون من الخقاق ومن جذاع مثلها أي ثلاثون وقد تقدم بيانها في كتاب الزكاة والفاضل من المائة قل أيها الفقيه هو أربعون كلها حوامل أي أربعون معدومة وهي التي في بطونها أولادها الخطا برأى من ذلك وهذه الدية مغالطة من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وحاله من جهة السن وهكذا التثليث في عمد الخطا أي شبه العمد فهي مغالطة في وجه واحد وهو كونها مائة وخمست في حق من جنى خطا فهي مخففة من ثلاثة أوجه الأول كونها خمسة كما قال من الخقاق الخمس إلى قوله ولو بلا اقتراض والمعنى باختم صار عشرون حقة وعشرون بنات عشرون ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وتقدم بيانها في الزكاة الثاني وجوبها على العاقلة الثالث وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين وفي شبه العمد مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين * (تنبيه) * لأن ذلك تكون الابل المذكورة سليمة من عيب يثبت الرد في البيع فلا تقبل مريضة ولا مريضة ولا مريضة المستحق وما ذكره الناظم من التغليظ والتخفيف في النفس يجزئ مثله في الأطراف والجروح وحيث كانت الابل كلها معدومة أو بعدت والمعنى فان عدمت الابل حسبان لم توجد في موضع يجب تخصيصها منه أو شرعا بان وجدت فيه ما أكثر من ثمن مثلها فليقتل إلى القيمة وقت وجوب تسليمها بالغة ما باعت لانها بدل تلف فيرجع إلى قيمتها عند اعواز أصله ويقوم بنقد باده الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فأكثر لا غالب فيها ما يتخير الجاني بينهما وقوله في ثلاث إلى قوله رحم أشار إلى أن دية الخطا تغلظ من وجه واحد وهو وجوبها مائة في أحد ثلاث مواضع الأول اذا قتل خطا في الحرم المكي فأنها ثلاث فيلأنه تأثيرا في الأمن بدليل إيجاب خلع الصيد المقتول فيه وخرج بالحرم الاحرام وبمكة حرم المدينة الثاني اذا قتل خطا في شهر حرام من الشهور الأربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب الثالث اذا قتل خطا محرم اذا كان محرم أي قريب كالأم والأخت لما في ذلك من قطعية الرحم أما إذا انفردت المحرمة عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع أو انفردت الرجيم عن المحرمة كالولاد الأعمام والأخوال فلا تغلظ في الأولى قطعا وفي الثانية على الأصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة وقول الناظم قتل وثلث وخمست وغلظت بالبناء للمفعول وقوله الخمس يضم الخاء في المواضع الأربعة

*(ثم اليهودي ثلثه سلم يرى * فكما اليهودي كل من تنصرا)*

(باب الديان)

في كل حر مسلم اذا قتل

بغير حق مائة من الابل

وثلث في العمد باتفاق

منها ثلاثون من الخقاق

ومن جذاع مثلها والفاضل

قل أربعون كلها حوامل

وهكذا التثليث في عمد الخطا

وخمست في حق من جنى خطا

من الخقاق الخمس بالاجماع

عشرون ثم الخمس من جذاع

والخمس من بني اللبون يلزم

والخمس من بناتها محتم

ومن بنات الناقة لمخاض

تمامها ولو بلا اقتراض

وحيث كانت كلها معدومة

أو بعدت فليقتل للقبه

وفي ثلاث غلطت مع الخطا

في الحرم المكي والذي سما

بالقتل في شهر حرام ولزم

تغليظها في قتل محرم رحم

ثم اليهودي ثلثه سلم يرى

وكما اليهودي كل من تنصرا

- * (وفي المجوسى الجنس من نصراني * وكالجوس عابد الاوثان) *
 * (ودية الانثى بكل حال * نصف الذى قدم فى الرجال) *
 * (والطرف الاشل بالحكومة * والغرم فى قتل الرقيق القيمة) *
 * (وفي الجنين الحر عبد أو أمه * والعبد عشر أمه مقومه) *
 * (والسن والايضاح خمس من ابل * والهشم والتنقيل مثله جعل) *
 * (وان يحف فالثالث كالأمومه * وسائر الجروح بالحكومة) *

اشتملت هذه الايات على مسائل الاولى دية اليهودى ثلث دية الحر المسلم نفسه او غيرهما كاليهودى كل من تنصرا أى النصرانى أى المعاهد والمستأمن اذا كان معصوماً وتحل منا كخته فى قتله عمداً أو شبهه عمداً عشر حقايق وعشر جذاع وثلاث عشرة خلة قتلته وفى قتله خطا لم يغاظ ستة وثلاثين من كل بنات الخاض وبنات اللبون وبني اللبون والحقاق والجداع مجموع ذلك ثلثة وثلاثون وثلاثمائة عشرين من المريدين ومن لا أمان له فإنه مقتول بكل حال وأمان لا تحل منا كخته فهو كالمجوسى * (تنبيه) * السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى ان لم يقتلهم أهل ملتهم والافكهم لا كتاب له الثانية فى قتل المجوسى الذى لا أمان له أخس الديانات وهى الجنس من دية نصرانى أو يهودى ففيه عند النخيل حقتان ووجدعتان وخلفتان وثلاثا خلفا وعند التخفيف بعير وثلاث من كل سن فمجموع ذلك ست وثلاثون والمعنى فى ذلك ان فى اليهودى والنصرانى خمس فضائل وهى حصول كتاب ودين كان حقا بالاجماع وتحل منا كتهم وذبا عنهم ويقرون بالجزية وليس للمجوسى من هذه الا التقدير بالجزية فكأن دية الجنس من دية اليهودى والنصرانى والمجوسى عابد الاوثان ونحوه كعابد الشمس والقمر وزئدق وهو من لم يتدين بدين ممن له أمان كدخوله الديار سولا أمان لا أمان له فهذه الثالثة دية الانثى أى المرأة الحرة سواء قتلتها رجل أم امرأة بكل حال نصف الذى قدم فى الرجال الاحرار نفسا وجرحا بحال بر دية المرأة نصف دية الرجل رواه البيهقى والخنثى كالمرأة هنا فى جميع أحكامها لان زيادته عاينها مشكوك فيها * الرابعة يجب فى كل عضو لا منفعة فيه كالبدا الشلاء والذكر الاشل ونحو ذلك كالاصلع الاشل حكمة كقال والطرف الاشل بالحكومة وكذا فى كسر العظام لان الشرع لم ينص عليه ولم يبينه لنا فوجب فيه حكومة والحكومة جزء من الدية نسبته الى دية النفس نسبة نقص الجنابة من قيمة المجنى عليه لو كان وقفا بصفاته التى هو عاينها بغير جنابة لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجنابة فاذا قيل تسعون فالتماوت العشر فيجب عشر دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان المجنى عليه حرا ذكر مسلمانا لان الجنابة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء بالجزء منها كالى نظيره من عيب المبيع الخامسة يجب بالجنابة على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكر كان أو أنثى أو خنثى ولو مبرا أو مكاتباً أو أم ولد قيمته بالغت بما بلغت كمال النظم والغرم فى قتل الرقيق القيمة لانه مال فاشبهه سائر الاموال المتقومة والمبعض يجب فيه قيمة جزئه الرقيق ودية جزئه الحر وتعبيره بالقيمة أولى من تعبيره بأصله بالدية * السادسة فى الجنين فى الغرة فى الجنين اذا انفصل ميتا بجنابة على أمه الحية مؤثرة فيه سواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد والتخويف المفضى الى سقوط الجنين أم بالفعل كان يضربها أو يوجعها دواء أو غيره فتلقى جنينا أم بالترك كان يمنعها الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين وكانت الاجنسة تسقط بذلك ويعتبر أن يكون الرقيق ميرا سليما من عيب مبيع أما اذا ألقته حيا ففيه الدية ان كان حرا والقيمة ان كان رقيقا وان مات عقبه أو دام ألمه الى موته لاثباته حياته وقدمات بالجنابة فان بقي زمانا لا ألم فيه ثم مات فلا ضمان فيه لاننا لم نتحقق موته بالجنابة فان تنازعنا فى أنه مات بالجنابة أو لاحلف الجنابة أنه لم يميت بجنابته لانه الاصل وقوله والعبد عشر أمه مقومه أشار به الى أن دية الرقيق ذكر اكر كان أو أنثى من حيث الغرة عشر قيمة أمه وان كانت حرة ويعتبر أقصى قيمتها من الجنابة الى الاجهاض وخروج الرقيق المبعوض فالتوزع بالحصة

وفي المجوسى الجنس من نصراني
 وكالجوس عابد الاوثان
 ودية الانثى بكل حال
 نصف الذى قدم فى الرجال
 والطرف الاشل بالحكومة
 والغرم فى قتل الرقيق القيمة
 وفى الجنين الحر عبد أو أمه
 والعبد عشر أمه مقومه
 والسن والايضاح خمس
 من ابل
 والهشم والتنقيل مثله جعل
 وان يحف فالثالث كالأمومه
 وسائر الجروح بالحكومة

* السابعة يجب في قلع السن الاصلية التامة المشغورة غير المقلقة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشر دية صاحبها ففيها الذكركر حرم سلم خمس من الابل لحديث عمر بن حزم بذلك وفي الموضحة أي موضحة الرأس ولو العظم الثاني خلف الاذن والوجه وان صغر ولو لما تحت المقل من اللحيين نصف عشر دية صاحبها ففيها الحرم سلم غير جنين خمس من الابل لمارواه الترمذي وحده في الموضحة خمس من الابل والى ذلك أشار بقوله والسن والابيضاح خمس من ابل فقوله خمس من ابل راجع الى السن ثلثين كما قرئنه والهشم والتنقيب مثله جعل في الهاشمة وهي التي تهشم العظم والمنقلة وهي التي تنقله أي اذا كانا في حد الرأس والوجه نصف عشر دية صاحبها خمس من ابل وخرج بالرأس والوجه عظم سائر البدن فلا تقدير فيه وقوله وان يحف فالثالث كما أمومة أشار به الى أنه يجب في الجائفة ثلث دية وهو جرح ينفذ الى جوف كبطان ونغرة نحر وجنب وناصرة وفي المسامومة ثلث دية وهي التي تبلغ خريطة الدماغ وفي سائر جروح البدن حكمومه وقد مر به انهم اوعلم ان شجاج الرأس والوجه عشر حارصة وهي ماشق الجلد قليل الادامة تدميه وباضعة تقطع اللحم ومعلقة تغوص فيه وسحقا تباع الجائفة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم وهاشمة تهشم ومنقلة تنقله ومامومة تباع خريطة الدماغ ودامة تحرقها ويجب القصاص في الموضحة فقط كما مر وترتيب الناطم أحسن من ترتيب أصله كما لا يخفى وقد زاد زيادة حسنة غير خافية

* (فصل) * في ابانة الاطراف وازالة المتناقع

- * (في الاذنين أوجبوا كل الدية * كذلك في العينين أي بالتسوية)
- * (والشفقتين ثم في اللحيين * وفي اليسدين ثم في الرجلين)
- * (كذلك في اليدين مع نديهما * والانشيين بل وفي شفرهما)
- * (والانف أيضا والجفون الاربعه * على جميع ما مضى ووزعه)
- * (وفي اللسان والعجان والذكر * وسلخ جلد ثم سمع وبصر)
- * (وعقله وشحمه وذوقه * ومضغه وصوته ونطقه)
- * (وبطشه والمشى والاحبال * ولذة الجماع بالابطال)

في الاذنين أي في ابانتهما أوجبوا كل الدية سواء كان سمعا أم أمه خبر عمر بن حزم في الاذن خسون من الابل رواه الدارقطني والبيهقي كذلك أوجبوا كل الدية في ابانة العينين خبر عمر بن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيما لا جماع وفي كل عين نصفها ولو كانت جهر أعزهي التي لا تبصر في الشمس أو حولا وهي التي كأنها ترى غير ما تراه أو عشا وهي ضعيفة الرؤية مع سيلان الدمع غالبا أو عشا وهي التي لا تبصر ليلا فقط ولا يبيض ينقص الضوء وأوجبوا كل الدية في الشفتين لحديث عمر بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهي التي في عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله الى ماستر اللف نصف الدية ثم أوجبوا كل الدية في اللحيين بفتح اللام وهما العظامان اللذان ينبت عليهما اللسان السفلي وفي اللحي بفتح اللام ويجوز كسرهما نصف الدية وأوجبوا كل الدية في ابانة في اليدين الاصلين لحديث عمر بن حزم بذلك رواه النسائي وغيره وفي احدهما نصفها ثم أوجبوا كل الدية في ابانة الرجلين اذا قطعتا من الكعبين لحديث عمر بن حزم بذلك وفي احدهما نصفها كذلك وأوجبوا كل الدية في الاليتين وفي الالة نصفها وهي اللحم الثاني عن البدن بين الظهر والفخذ وأوجبوا كل الدية في الثديين كما قال مع نديهما أي المرأتى ابانة الثدي الواحد نصف الدية وأوجبوا كل الدية في الانشيين لحديث عمر بن حزم بذلك ولأنهما من تمام الخلقة ومحل التناسل وفي احدهما نصفها سواء اليمنى واليسرى ولون عنب وجبوب وطفل وغيرهم والمراد بالانشيين البيضايتان وأما الخصيتان فالجلدتان اللتان فيهما البيضايتان بل أوجبوا كل الدية في شفرهما أي المرأتى وفي احدهما نصفها وأوجبوا كل الدية في ابانة الانف أي مارنه وهو مالا من الانف وخلاص العظم خبر عمر بن حزم بذلك وهو مشتمل على الطرفين المسمين بالخنجرين وعلى الخارج بينهما وفي كل منها ثلث دية صاحبها

* (فصل) *

في الاذنين أوجبوا كل الدية
كذلك في العينين أي بالتسوية
والشفقتين ثم في اللحيين
وفي اليدين ثم في الرجلين
كذلك في اليدين مع نديهما
والانشيين بل وفي شفرهما
والانف أيضا والجفون الاربعه
على جميع ما مضى ووزعه
وفي اللسان والعجان والذكر
وسلخ جلد ثم سمع وبصر
وعقله وشحمه وذوقه
ومضغه وصوته ونطقه
وبطشه والمشى والاحبال
ولذة الجماع بالابطال

وأوجبوا كل الدية في ابانة الجفون الاربعة ففي قطاع كل جفن يفتح الجسيم وكسرها وغطاء العينين وربيع
دية كقال على جميع ماضى موزعة سواء الاعلى ولا سفلى ولو كانت لاعى وبلاهي دب لان فيها اجالا ومنفعة
وأوجبوا كل الدية في ابانة اللسان ولو اسكن وارت والنخ وطفة لخير ابن خرم بذلك وفي اللسان الدية رواء
أودود وقوله والجان بكسر العين أراد به رفع ما بين مدخل الذكور والذرية والدية وهو الافضاء من زوج أو
غيره فيجب فيه الدية وأوجبوا كل الدية في ابانة الذكور واشلالة لغير ابن خرم وفي الذكور الدية وأوجبوا كل
الدية في سلع جلدوان كان سلع جمة قاتلا اسكن تعرض حياة مستقرة بعدد ما ظهر فائدة استحباب الدية ثم
أوجبوا كل الدية في ذهاب سمع لخبر البهي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولأنه من أشرف
الجواس فكان كالصبر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست
وفي النور والظلمة ولا يدرك البصر الامن جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو من سمع وقيل البصر أفضل
وعليه أكثر المتكلمين لان السمع لا يدرك به الا لاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيآت فلما
كانت تعاقباته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر وأوجبوا كل الدية في ذهاب بصر من العينين لخبر معاذ
وفي البصر الدية وهو غريب وفي ذهاب بصر كل عين نصفها وأوجبوا كل الدية في ذهاب عقله الغريزي لخبر
البهيقي بذلك ولا يراد شئ على دية العقل ان زال بما للأرض ولا حكمومة كاطمة وأوجبوا كل الدية في ذهاب
شمه من المخترين كفي خبر عرو بن خرم وهو غريب وفي ازالة شتم مخزن نصف الدية وأوجبوا كل الدية في
ذهاب ذوقه كغيره من الجواس ويدرك به حلاوة وجوضة ومرورة وملوحة وعذوبة وتوزع الدية عليهم اذ
نقص الادوار الخفية وتوأجبوا كل الدية في ابطال مضغعة لانه من المنافع المقصودة وأوجبوا في ابطال صوته
مع بقاء اللسان على اعتداله ونكته من التقطيع والتردد بدلانه من المنافع المقصودة فلو ابطال صوته وحركة
لسانه فديتان وأوجبوا كل الدية في ابطال ناطقه وان كان لا يحسن بعض الحروف خالقه لانه من أعظم
المنفع ونقل الشافعي رضي الله عنه في الام فيه الاجماع وانما تؤخذ دية اذا قال أهـ لخير ولا يعود نطقه
وأوجبوا كل الدية في ابطال بطنه من يديه وفي ابطاله من أحد مداه نصفها وأوجبوا كل الدية في ابطال
الاجبال بكسر الصل وأوجبوا في ابطال لذة الجماع كذلك * (فرع) * ازال اطرافا طائفت تقتضي ديانت
فمات سراية فدية وكذا لو حزم الخاني قبل اندماله في الاصح فان حزم عمدا او الجنبايات خطأ أو عكسه فلا تدخل
في الاصح لو حزم غيره تعددت

* (فصل في القسامة) * هي بفتح القاف اسم للادمان التي تقسم على أولياء الدم مأخوذة من القسم وهي
البين وقيل اسم للأولياء

- * (من ادعى قتلا على سواء * فواجب تفصيل ما ادعاه)
- * (وأثبتوا للمدعي القسامة * بشرط لوث معه أي علامه)
- * (بما يظن صدق ما يقول * كان يرى عند العدا القتل)
- * (وحيث أقسم الولي بالصمد * خمسين يعطى دية ولا قود)
- * (والمدعى عليه قبل يقسم * ان لم يكن هنالك لوث يعلم)
- * (فيحلف الخمسين أيضا كالولي * ومن أراد ردها فليفعل)

من ادعى قتلا على سواء أي غيره فواجب عليه تفصيل ما ادعاه من كون القتل عمدا أو خطأ أو شبهة أو انفرادا
أو شركة فان أطلق استحب للقاضي أن يستفهمه ولا بد ان يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحد دهو لا علم تسمع
وأثبتوا أي العلماء للمدعي القسامة بشرط لوث معه ما ساكن الواو وبالمثلثة مشبهة من التلوين وهو
التلطيخ وفسره الناطم بقوله أي علامته بما يظن صدق ما يقول والمعنى ان يغلب على الظن صدقه بقرينة كان
يرى عند العدا القتل في قرية صغيرة سواء كانت العدا ودينية أو دنيوية اذا كانت تبعث على الانتقام
بالقتل أو جدي قتل أو بعضه كراهة في محلة منفصلة عن بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا بينة بقتله أو وجد

* (فصل في القسامة) *
من ادعى قتلا على سواء
فواجب تفصيل ما ادعاه
وأثبتوا للمدعي القسامة
بشرط لوث معه أي علامه
بما يظن صدق ما يقول
كان يرى عند العدا القتل
وحيث أقسم الولي بالصمد
خمسين يعطى دية ولا قود
والمدعى عليه قبل يقسم
ان لم يكن هنالك لوث يعلم
فيحلف الخمسين أيضا كالولي
ومن أراد ردها فليفعل

قيل وتفرق عنه جمع وقوله وحيت أقسم الولي بالصهد إلى آخر البيت معناه أن المدعي يحلف بخمس عينة ولو
مفرقة فإذا حلف استحق الوارث الدية دون القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري أما أن تدوا
صاحبكم وأما أن تاذنوا بحرب من الله وأعلم أن دية العمد على الجاني بخلاف دية الخطأ وشبهه قائم على
العاقلة تخفف فتبقى الأول مغالطة في الثاني كما مر * (تنبيه) * لو تعدد المدعي حلف كل بقدر حصته من الارث
ويجبر المنتكس من أن لم تنقسم صحبة لأن اليمين الواحدة لا تنبض فلو كانوا ثلاثة بمنزلة حلف كل واحد منهم
سبعة عشر والصهد اسم من أسماء الله تعالى ثم إن لم يكن عند القتل لوث فالإيمان على المدعي عليه لسقوط
اللوث في حقه والاصل برأءة ذمته وهذا معنى قوله المدعي عليه إلى قوله كالولي وعبارته هنا أحسن من عبارة
أصله بقوله فاليمين على المدعي عليه ثم زاد النظم على أصله قوله ومن أراد رد هذا فليعمل أي اليمين فإذا حلف
المدعي عليه لم يطالب بشيء ثم أخذ في بيان كفارة القتل فقال

(باب الكفارة) *

والترجمة من زيادة على أصله

(*) وكل نفس إن تسكن محرمة * في قتلها كفارة بحمسه *

(*) ووافقت في سائر الاحكام * كفارة الظهار لا الاطعام *

وفي كل نفس إن تسكن محرمة في قتلها عمدا أو خطأ أو شبهة كفارة بحمسه وأوجهة قال تعالى ومن قتل مؤمنا
خطأ فقتل بر رقبة مؤمنة وغير الخطأ أولى منه * وروى أبو داود وغيره عن عائشة بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد أسست وجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبة يعق الله بكل عضو منها
عضوا منه من النار ووافقت هذه الكفارة في سائر الاحكام كفارة الظهار المتقدمة في بابها وهي عتق رقبة
مؤمنة سامة من عب يخل بالهمل فان عجز عنها صام شهرين متتابعين كما لا الاطعام فانه لا يجب هنا إذا
عجز عن الصوم اقتصارا على الوارد فيها من اعتاق رقبة مؤمنة فن لم يجد فصام شهرين متتابعين ولا يحمل
المطلق هنا على المقيد في كفارة الظهار الوارد فيها فان لم يستطع فاطعم مائة مسكينة كفي الإيمان لأن هذا في
أصله وذلك في وصف

(باب حد الزنا) *

الحديث في اللغة المنع وشراعه قوة مقدرة وجبت زجران أو تكاب ما فوجبه الزنا بالقصر لغة مجازية وبالمد
لغة تيمينية واتفق أهل المال على تحريمه وهو من أخف السكاكر ولم يحصل في ماله قط وأهنا كان حده أشد
الحدود لأنه جنائية على الاعراض والانساب والاصل في تحريمه الآيات والاخبار الشهيرة

(*) (ومن يغيب موضع الختان * في فرج أجنبية فراني) *

(*) (أما يكون محصنا عند الزنا * ألا يكون عند ذلك محصنا) *

(*) (فالمحصن الحسر المكلف الذي * بأشروطاً في نكاح نافذ) *

(*) (والحدو جرم محصن من امرأة * أو رجل وجلد غير مائة) *

(*) (وبعد هذا التغريب قدور عام * مسافة القصر على التمام) *

(*) (وقدروا حق الرقيق الزاني * بنصف حد غير ذي احسان) *

(*) (ثم الواط كالزنا إذا جرى * لامن أني بهيمة بل عزرا) *

اعلم ان الزنا يلاج حشفاً المكاف المختار ذكره المتصل أو قدرها من فاقد هاجر أصلي متصل بمحرر بعينه
خال عن الشهادة مشتمى فخرج غير الابلج كالمفاحذة ومسافة المرأتين والابلج في فرج الزنا تدأو
مشكوك فيه أو مبان وابلج دون قدر الحشفة أو قدرها من زائد مشكوك فيه أو مبان فلا يوجب ذلك
الحد بل التعزير ثم الزاني إما أن يكون محصناً عند الزنا ولا يكون عند ذلك محصناً فالمحصن هو الحر فارقيق
ليس بمحصن المكلف فلا حصانة له ويحبون له دم الحد عليهما لكن يؤذبان بجوارحه كما قاله في
الروضة الذي بأشروطاً في نكاح نافذ أي غيب حشفاً أو قدرها من دفع لها قبل ولو لم تزل البكارة في

(باب الكفارة) *

وكل نفس إن تسكن محرمة

في قتلها كفارة بحمسه

ووافقت في سائر الاحكام

كفارة الظهار لا الاطعام

(باب حد الزنا) *

ومن يغيب موضع الختان

في فرج أجنبية فراني

أما يكون محصناً عند الزنا

ألا يكون عند ذلك محصناً

فالمحصن الحسر المكلف الذي

بأشروطاً في نكاح نافذ

والحدو جرم محصن من امرأة

أو رجل وجلد غير مائة

وبعد هذا التغريب قدور عام

مسافة القصر على التمام

وقدروا حد الرقيق الزاني

بنصف حد غير ذي احسان

ثم الواط كالزنا إذا جرى

لامن أني بهيمة بل عزرا

نكاح صحيح لان الله - هو مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح فقد استوفاهما حقهما أن يتمتع عن الحرام
 وخرج بقوله في نكاح نافذ الوطئ في نكاح فاسد فدافاه حرام فلا يحصل به صفة كفافا وبما تقر علم أن شروط
 الاحصان التكليف والحرية ووجود الوطئ في نكاح صحيح والحددرجم حصن وهو من استكمل هذه
 الشروط من رجل أو امرأة حتى يموت بالاجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وجملة غيره
 أي الحصن ذكرنا كان أو اثني مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 وبعده التعزير قدر عام لرواية مسلم بذلك مسافة القصر على التام أي يغرب من بلد الزنا إلى مسافة
 القصر لان مادونها في حكم الحضر لنواصل الاخبار فيها ليهولان المقصود ايحاشيه عن الاهل والوطن
 فساد فقهائها لآلام لان عمر غريب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلى إلى البصرة وأمكن تغريبه إلى بلد
 معين فلا يرسله الامام رسالا ولا يكتفي بنفي الزاني نفسه في الاصح وانما يحصل بنفي الامام ولا تغرب امرأة
 وحدها بل مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات مع أمن الطريق وعليها أجرته إذا لم يخرج الاجمافاذا امتنع لم يجبر
 والرجم بحجارة معتدلة ومدى لا يحصيان خفية ولا بصخرة مدفوعة ويحيطون به من الجوانب الاربع بأمر
 الامام ولا يقتل بسيف ونحوه وأي العلماء ان الحد الرقيق المكاف الزاني ولو لم يعض نصف حد الحرة غير
 ذي احضان وهو خسون جلدة لقوله تعالى فعليه نصف ما على الحصنات من العذاب واذا جلد لا الرجم
 قيل لان القتل لا ينصف * (تنبيه) * ثبت الزنا بأحد أمرين اما بيينة وهي أربعة شهود أو اقرار حقيق ولو
 مرة وبسن الزاني ولكل من ارتكب معصية السر على نفسه تلج من آفة من هذه القاذورات فليستر بستر
 الله فان أبدى النباشة فتهأه عليه الحد والحد كتم اللواط وهو ايلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر ولو
 عبده وأثنى غير زوجته وأتمته كالزاني حكمهم على المذهب فيرجم الفاعل المحصن ويجلد وبغربة غيره
 على ما سبق وأما المفعول به فيجلد وبغربة مطلقا حصن أم لا على الاصح وخرج بقيد غير زوجته وأتمته
 اللواطهم اقل حد عليه بل واجبه التعزير برفقة على المذهب في الروضة أي اذا تكرر منه الفعل فان لم يتكرر
 ولا تعزير بكاذ كره الرواية وقوله لا من أتى به يمتل عزرا أشار به إلى أنه لا يجب الحد على من أتى به مرة على
 أظهر الأقوال لان الطبع السليم يباهل بفتح الحج إلى زاجر يحده بل يعزروا في النسائي عن ابن عباس ليس على
 الذي يأتي به مرة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف قول والاصل في وجوب الحد مرة وجوب والالف في
 قول الناطم عزرا لا طلاق ثم شرع في بيان التعزير فقال

(باب التعزير)

والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن الآية فاباح الضرب عند المخالفة فكان
 فيه تنبيه على التعزير وروى البيهقي ان عليا رضي الله عنه سئل عن قال لرجل يا فاسق يا خبيث فقال يعزروا

(وفي المعاصي كلها التعزير) ان لم يجب حد ولا تكفير

(بضرب او حبس كذا الكلام) أو غيره مما يرى الامام

(فمن رأى تعزيره بضربه) فلا يصل أدنى حدوده

ضايف التعزير برأيه مشرع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت حدة الله تعالى أم لا آدمي وسواء
 كانت من مقدمات ما فيه حد كما بشره اجنبية في غير الفرج وسرقته لا تطع فيه والسب بما ليس بقذف أم لا
 كالزور وشهادة الزور والضرب بغبرحق ونشوز المرأة ومنع الزوج حقها مع القدرة ويحصل التعزير
 بضرب او حبس أو صفع أو نفي ويفعل ما يراه الامام من الجمع بين هذه الامور والاقتصار على بعض هاوله
 الاقتصار على التوبيخ باللسان وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة ولا يبلغ الامام بالتعزير وجوبا
 أدنى الحدود كما أشار إليه بقوله فمن رأى تعزيره بضربه الخ * (خاتمة) * للامام ترك تعزير بحق الله تعالى
 ولا يجوز تركه ان كان لا آدمي عند طلبه كالغصاص على المعتد بخلاف ابن المقرئ ويعزروا من وافق الكفار في
 أعيادهم ومن غسل الجيفة ويدخل النار ومن قال للكافر يا حاج ومن سمي زائر القبر وحاجا ولا يجوز للامام

(باب التعزير)

وفي المعاصي كلها التعزير

ان لم يجب حد ولا تكفير

بضرب او حبس كذا الكلام

أو غيره مما يرى الامام

فمن رأى تعزيره بضربه

فلا يصل أدنى حدوده

العفو عن الحسد ولا تجوز الشفاعة فيه وتسن الشفاعة الحسنات إلى ولاية الأمور

*** (باب حد القذف) ***

وهو بالذال المججمة الغنة الهمزة والراء والسين بالزنا في معرض التعذيب وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكنائية وتعريض

- * (أذاري الإنسان شخصا بالزنا * فقاذف وحده تعينا) *
- * (ولا يحسد والد المقتذوف * بل غيره إن كان ذات كليف) *
- * (والشرط مع تكليفه أن يقذف * حرافة مسلمة مسكفا) *
- * (فيجلد الرقيق أربعين * وكل حرضه فقه يعينا) *
- * (ولا يحسد حيث يثبت الزنا * ولا يقذف زوجة إن لاعنا) *
- * (ولو عفا المقتذوف عن حد سقط * وحيث لم يجب قذفه برقعة) *

أذاري الإنسان شخصا بالزنا كقوله لرجل أو امرأته زنت أو زنت بفتح التاء وكسر هاء أو يارأية أو يارأية فقاذفه وحده تعينا بالاجماع المستند إلى قوله تعالى والذين رمون المحصنات الآية ونظر هلال بن أمية المشهور وما ذكره صريح الكناية كقوله زنت بالهمز بالجبل أو السلم أو نحو ذلك ظاهره يقتضي الصعود وأقضى ابن عبد السلام في قوله يا قحبة أنه صريح وهو الظاهر وأقضى أيضا بصراحة يا مخنث للعرف والظاهر أنه كناية وقوله يا لوطي كناية على المعتمد بخلاف قوله يا لوط فانه صريح (تنبيه) * إن أنكر شخص في الكناية إرادة قذف به اصدق بيمينه لانه أعرف بمراده فيحلف أنه ما أراد قذفه فانه المأوردى ثم عليه التعزير للذي وقده المأوردى بما إذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافتراء - ز - وهو ظاهر وأما التعريض فكقوله غيره في خصوصية ابن الحلال وأما أنا فلست برآن ونحو ذلك كاستأخي زانية - واستأخي زانية فليس بذلك قذف صريح ولا كناية وإن فوه ولا يحسد والد المقتذوف كالأب يقتل به بل يحسد غيره إن كان ذات كليف فلا حد على صبي ومجنون لنفي الإيداع بهما لعدم تكليفهما لكن يعزران إن كان لهما نوع تميز والشرط مع تكليفه أن يقذفه حرافة فاعين الزنا بان يكون ما وطئ أو وطئ وطأ لا يحسد به مسلمان مكافأ فلا حد على قاذف رقيق وغير عفيف عن الزنا وكافر وصبي ومجنون فيجلد الرقيق لا قذف ولو لم يعضا أربعين جلدة بالاجماع وكل حرضه فقه يعينا أي ثمانين جلدة لقوله تعالى والذين رمون المحصنات الآية واستفيد كونها في الأحرام من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أي لا يحد حيث يثبت الزنا بأقامة البيعة على زنا المقتذوف ولا يحسد بقذف زوجته إن لاعنا ولا مع قدرته على إقامة البيعة كما تقدم في بلوه عفا المقتذوف عن حد وجب على قاذفه سقط ولو عفا عن بعضه لم يسقط كذا ذكره الزاقي في الشدة بقوله قذفه فقه يعينه ثم قذفه لم يحسد كالجحش الزكشي بل يعزوز وقولنا لظلم من زيادته وحيث لم يجب قذفه برقعة فقط شامل للجميع الصور التي لا حد فيها أو الالف في قوله تعينا أو يقذفه ولا نعنا لا يطلق (فرع) * ولو أبا قذفه كان قال غيره أن ذنبي لم يجب الحد (أتمه) * ولو شهد دون أربعين أو ثلاثة مع زوج المرأة حدوا ولو شهدوا على إقراره فلا حد

*** (باب حد شرب المسكر) ***

الأصل في تحريم الشرب قوله تعالى قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبسغى الآية والاثم هو الخمر قال الشاعر شربت الائم حتى ضل عقلي * كذلك الائم يذهب بالعقول وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وكان فجر يها في السنة الثامنة من الهجرة

- * (وشرب كل مسكر حرام * به يحسد الشارب الامام) *
- * (بشربه مكافأ مختارا * مع علمه التحريم والاسكارا) *
- * (وحده في الحرار بعونا * وفي الرقيق نصفها عشرونا) *
- * (بشاهدي عدل أو الاقرار * لا يرحم والقي والاسكارا) *
- * (وللامام بعد أن يعزرا * بما يساوي حده المقدرا) *

*** (باب حد القذف) ***

أذاري الإنسان شخصا بالزنا

فقاذف وحده تعينا

ولا يحسد والد المقتذوف

بل غيره إن كان ذات كليف

والشرط مع تكليفه أن يقذف

حرافة مسلمة مسكفا

فيجلد الرقيق أربعين

وكل حرضه فقه يعينا

ولا يحسد حيث يثبت الزنا

ولا يقذف زوجة إن لاعنا

ولو عفا المقتذوف عن حد سقط

وحيث لم يجب قذفه برقعة

*** (باب حد شرب المسكر) ***

وشرب كل مسكر حرام

به يحسد الشارب الامام

بشربه مكافأ مختارا

مع علمه التحريم والاسكارا

وحده في الحرار بعونا

وفي الرقيق نصفها عشرونا

بشاهدي عدل أو الاقرار

لا يرحم والقي والاسكارا

وللامام بعد أن يعزرا

بما يساوي حده المقدرا

اعلم أن كل شراب أسكر كثيره حرم هو وقيل به وحد شارب له لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وإنما حرم القليل وحده شارب وان كان لا يسكر حسم المدة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والخلوقة بهم لافضائته إلى الوطء المحرم ولحديث رواه البخاري من شرب الخمر فجلده وقبس به شرب النبيذ وخرج بقول الناطم وشرب الحقنة بأن أدخله دبره والسعوط بأن أدخله أنفه فلا حد بذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا وبالشراب المفهوم من شرب النبات قال الدميري كالحشيشة التي تأكلها الخرافيش ونقل الشيخان في باب الاطعمة عنه عن الروياني أن كلها حرام ولا حد فيها وقوله به يحد الشارب بالامام بشر به مكلفا خرج به الصبي والمجنون لرفع القلم عنها وقوله مختارا خرج به المصوب في حلقه قهرا والمكروه على شر به لخبر رفع عن أمي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وقوله مع علمه التحريم والاسكارا خرج به من جهل كونهما خمر اطارنا كونهما شرابا لا يسكر فانه لم يحد العذر ولا يلزم قضاء الصلوات الفاتنة مدة السكر كالغصبي عليه * (فروع) * لو قال السكران بعد الاحتياج كنت مكرها أولم أعلم أن الذي شر به مسكر اصدق بهمينه قاله في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب أسد لاه فقال جهات خمر بها لا يحد لانه قد يخفى عليه ذلك والحد يدرب بالشبهات سواء نشأ في بلاد الاسلام أم لا ولو قال علمت خمر بها ولكن جهلت الحد بشر بها حد لان من حقه ما إذا علم التحريم أن يمنع * (تنبيه) * لا يدان يكون الشارب مائرا لماله كما يخرج الحريم لعدم التزامه والذي لانه لا يلزم بالذمة مالا يعتقه * (تنبيه) * آخر لو غص بلقمة ولم يجد غير الخمر فامسأها به فلا حد عليه لوجوب شره عليه انقاذ النفس من الهلاك والسلامة بذلك قطعيا بخلاف الدواء وهذه رخصة واجبة ولو وجد غيره هاولو بولاحرم اسأغنها بالخمر ووجب حده ويحد بدردي مسكر ولا يحد بشر به فيما استهلك فيه ولا يجز عن دققة به ولا يحد بوجوبه لا يستهلكه ولا يحد بالكل لحم طبخ به بخلاف مرقه اذا شربه وحده أي الشراب في الخمر أو يعون جلدته في مسلم عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أو بعين وفي الرقيق ولو مبعضا نصفها عشرون جلدته لانه حديثه بعض فتصف على الرقيق كحد الزنا وقوله بشاهدي عدل الخ أفاده ان الحد انما يجب على الشارب المذكور باحد امرين اما بشهادة رجلين انه شرب خمر أو شرب مما شربه منه غيره فسكر منه أو الاقرار بما ذكر لان كلا من الميمنة والاقرا حجة شرعية فلا يحد بشهادة رجل وامرأتين لان البينة ناقصة والاصل براءة الذمة ولا يحد باليمين المردودة ولا بيمين مسكر لاحتمال أن يكون شرب غالطا والحد يدرب بالشبهات ولا يحد حال سكره لان المقصود منه الردع والزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبه إلى افاقته ليرتدع وأصل الجلد أن يكون بسوط أو نعال أو أطراف ثياب ويجوز للأمام أن يعز بجماساوى حسده المقدر بان يبلغ به للشارب بالحرثمانين على الاصح المنصوص لا روى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أو بعين وجلد أبو بكر أو بعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افتري وحد الاثراء ثمانون والزيادة على الاربعين في الحر وعلى العشرين في غيره على وجه التعزير كما أفاده الناطم لانهم لو كانت حد الما جاز تركها والالف في قول يعزوا والمقدور للطلاق * (تنبيه) * يحرم تناول الخمر لدواء أو عطش اما تحريم الدواء بها فلا نه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الدواء بها قال انه ليس بدواء وان كانه داء المعنى ان الله سلب الخمر منافعتها حين حرمها وما دل عليه القرآن من ان فيها منافع للناس انما هو قبل نحر عنها وان سلم بقاء المنفعة فحرم عنها مقطوع به وحصول الشفاء به ما ظنون فلا يقوى على ازاله المقطوع به وأما تحريم العطش هذا اذ انداوى بل يزيد لان طبعها حار يابس كما قاله الأطباء وشربها يدفع الجوع كشره يدفع العطش هذا اذا انداوى بصرفها أما الثريان المجمعون بها ونحوه مما يستهلك فيه فيجوز التداوى به عند فقدهما يقوم مقامه مما يحصل به التداوى من الطاهر ان كان دواى نجس كاسهم حية وبول ولو كان التداوى بذلك لتجيب لشفاء شرط اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى

(باب قطع السرقة)

الواجب بالنص والاجتماع وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذته خفية طاعمان حرز مثله بشرط تاتي
وأركان القطع ثلاثة مسروق وسرقة وسارق

(ويقطع المسكاف المختاران * يسرق أصابا ربع دينار وزن)

(من حرزه ما لم يكن له انتهى * بالمال أو بشبهة فليعلمها)

(فلا يجوز قطعه إذا سرق * ما يعضه مثله أو مستحق)

(ولا يمال أصله وفصره * وغير ذلك موجب لقطعه)

(فإن بعدد فكل مرة طرف * مخالف لعضوه الذي سلف)

(فالاول اليمنى من اليدين * وبعدها اليسرى من الرجلين)

(وثالثا اليسرى اليدين فاقطع * ورجله اليمنى تمام لاربع)

(من مفصل الكوعين منه والقدم * وبعدها تعزيره بها انحنى)

(وان يؤخر قطعه حتى سرق * كفاه قطع واحد مسبق)

ويقطع المسكاف لا الصبي والمجنون لعدم تكليفهما المختار لا المكره ان يسرق أصابا ربع دينار فأكثر خبر
مسلم لا يقطع يد سارق الأخرى ربع دينار فصاعدا ولا بد أن يكون عالصالا إلى ربع المغشوش ليس ربع دينار
حقيقة فإن كان في المغشوش ربع خاص وجب القطع ومثل ربع دينار مائة مرة ربع دينار ولا بد أن يأخذه
من حرزه أي حرز مثله فلا يقطع بسرقة ما ليس بحرز ولا يقطع في الحرز العرف فله لم يحد في الشرع ولا في اللغة
في جمع فيه إلى العرف كالقبض والاحتياض بشرط كون السارق لامله في المسروق كما قال الناطم ما لم يكن
له انتهى أو شبهة فلا يقطع بسرقة ما له الذي في يد غيره وإن كان مرهونا أو موقرا ولا يقطع بسرقة مال فيه شبهة
دافعة لا يقطع فلا يقطع بسرقة ما وهب له قبل قبضه ولا بسرقة ما ظنه ملكه ولا يقطع على أصل أو فرع السارق
كما زاده الناطم على أصله ولا يقطع على من أخذ المال عبثا كالخنافس وهو من يعتد الهرب والمنتهب وهو
من يعتد الغلبة والقوة والمودع والوديع إذا جحد الوديع والمستعار * (فرع) * لو مال السارق المسروق
قبل الرفع إلى الحاكم فلا يقطع لتوقفه على طلب المسروق منه وقد عذر وفرع هذا الباب كثيرة رقول
الناظم فإن بعدد إلى آخر الأبيات تقديره أن السارق يقطع يده اليمنى أو الأيمن من مفصل الكوع لقوله تعالى
فاقطعوا أيديهم ما فإن سرق ثانيا بعد قطع يده ساء قطع رجله اليسرى من المفصل الذي بين الساق والقدم
للا تبايع في ذلك فإن سرق ثالثا بعد قطع رجله اليسرى قطع يده اليسرى فإن سرق رابعا بعد قطع يده
اليسرى قطع رجله اليمنى ولا بد من اندمال الطرف قبل قطع ما بعده وإنما يقطع من خلاف ما روى الشافعي
أن السارق إذا سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله
وحيث منه لثلاث ينفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كافي قطع الطريق فإن سرق بعد ذلك عذر كما قال
وبعد ذلك أي بعد قطع أعضائه الأربعة تعزيره قد انحنى قد وجب على المشهور ولأنه لم يبق في ذلك كله بعد
ما ذكره التعزير كالمسقطات أطرافه أو لا ثم زاد الناطم على أصله قوله وان يؤخر قطعه حتى سرق ثانيا أو ثالثا
أو رابعا كفاه قطع واحد لا اتحاد السبب كالموزني أو شرب مرارا فإنه يستوفي بحد واحد * (تنبيه) * يجب
على السارق رد ما أخذته إن كان باقيا فإن أفلقه ضمن يده جازا لئلا يفت (فائدة) لما نظم أبو العلاء المعري
البيت الذي شكك به على أهل الشريعة في الفرق بين الدين والقطع في السرقة وهو

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطع في ربع دينار

فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الحيانة فافهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا قال لما كانت أمينة كانت ثمنة فلما خانت هانت

(باب قطع السرقة)

ويقطع المسكاف المختاران

يسرق أصابا ربع دينار وزن

من حرزه ما لم يكن له انتهى

بالمال أو بشبهة فليعلمها

فلا يجوز قطعه إذا سرق

ما يعضه مثله أو مستحق

ولا يمال أصله أو فرعه

وغير ذلك موجب لقطعه

فإن بعدد فكل مرة طرف

مخالف لعضوه الذي سلف

فالاول اليمنى من اليدين

وبعدها اليسرى من الرجلين

وثالثا اليسرى اليدين فاقطع

ورجله اليمنى تمام لاربع

من مفصل الكوعين منه

والقدم

وبعد ذلك تعزيره بها انحنى

وان يؤخر قطعه حتى سرق

كفاه قطع واحد مسبق

*** (باب قطاع الطريق) ***

الأصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية وقطع الطريق وهو البروز لاخذ المال أو القتل أو الارهاب أو الاغارة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث ويثبت برجائين لرجل وامرأتين

* (هم فرقة ترصدوا للناس * في طرقهم - بقوة وبأس) *

* (بشرط تكليف مع الاسلام * وقسمه الى اربع اقسام) *

* (ان يقتلوا مع أخذ مال يقتلوا * ويصابوا ثلثة ويقتلوا) *

* (أو يقتلوا من غير أخذ قتلا * فقط وأما عكسه لم يقتلوا) *

* (بل اليد اليمنى لى كل تقطع * مع رجله اليسرى كذا جعوا) *

* (وتقطع اليسرى من اليمين * ان عادوا اليمين من الرجلين) *

* (أولم يكن منهم سوى الاخافة * فبسببهم ونفيهم مسافة) *

* (وحيث تابوا قبل قدرة سقط * عنهم حدود وخصص بهم فقط) *

* (لا غير ذلك من حدود وبنات * أو أدى كالعصاص والزنا) *

* (وقطعهم - بسرقة النصاب * بشرطه في سائر الابواب) *

*** (باب قطاع الطريق) ***

هم فرقة ترصدوا للناس

في طرقهم بقوة وبأس

بشرط تكليف مع الاسلام

وقسمه الى اربع اقسام

ان يقتلوا مع أخذ مال يقتلوا

ويصابوا ثلثة ويقتلوا

أو يقتلوا من غير أخذ قتلا

فقط وأما عكسه لم يقتلوا

بل اليد اليمنى لى كل تقطع

مع رجله اليسرى كذا جعوا

وتقطع اليسرى من اليمين

ان عادوا اليمين من الرجلين

أولم يكن منهم سوى الاخافة

فبسببهم ونفيهم مسافة

وحيث تابوا قبل قدرة سقط

عنهم حدود وخصص بهم فقط

لا غير ذلك من حدود وبنات

أو أدى كالعصاص والزنا

وقطعهم بسرقة النصاب

بشرطه في سائر الابواب

هم أى قطاع الطريق فرقة ترصدوا للناس في طرقهم بقوة وبأس كما تقرر وبشرط تكليف مع الاسلام كما اشتهر في المنهاج كاصوله والمعتمد بشرط اعتماد الاسلام كما جرى عليه شيخنا في شرح الأصل وقسمه الى اربع اقسام أولها ما أشار اليه بقوله ان يقتلوا مع أخذ مال مقتلاهم عدم أخذ مال مقدور بنصاب السرقة يقتلوا حتى تباينوا بعد غسائهم ونكفيتهم والاصالة عليهم زيادة في التنكيل وزجر الغيرهم ويصلبون على خشبة أو نحوها ثلثة أيام ليس من الحال ويتم النكال وينزلوا بعد ذلك لم يخف التغيير فان خيف قبل الثلاث انزلوا على الاصع وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال نالها ما أشار اليه بقوله ويقتلوا من غير أخذ مال يقتلوا فقط لا الآية السابقة نالها ما أشار اليه بقوله وأما عكسه لم يقتلوا والمعنى فان أخذوا المال المقدور بنصاب سرقة بلا شبهة من حوزة ماصريه في السرقة لم يقتلوا بل اليد اليمنى لى كل من قطاع الطريق تقطع مع رجله اليسرى كذا جعوا ودفعه أو على الولاء لانه حدودا حدان عادوا نالها بعد قطع ما قطع اليسرى من اليمين وتقطع اليمين من الرجلين لقوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف رابعها ما أشار اليه بقوله أولم يكن منهم سوى الاخافة بان أخافوا الطريق بوقوفهم فيها ولم يأخذوا مالا من المسارعة ولم يقتلوا منهم أحدا فبسببهم ونفيهم وغير ذلك مما ساء الامام وحيث تابوا قبل قدرتهم أى قبل كفرهم سقط عنهم حدود وخصص بهم فقط من تحتم القتل والصلب وقطع اليد والرجل لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية لا غير ذلك من حدود وبنات ساجدته وتعالى أو أدى كالعصاص والزنا والسرقة والشرب والقذف فلا يسقط عنهم بالتوبة هذا في الظاهر أما فيما بينهم وبين الله تعالى فسقط قطعا لان التوبة تسقط أثر المعصية كما نبه عليه في زيادة الروضة في باب السرقة وفي الحديث الشريف التوبة تحب ما قبلها وفيه التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقال الناطق من زيادته وقطعهم بسرقة النصاب الى آخره أشار به الى ما قرأناه وانتهى الباب بالمطائف تتعلق بالتوبة وهى لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه وسلم انى لا توب الى الله في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه وسلم لم يرجع عن الاشتغال بمصالح الخلق الى الحق وانما دفعه الى ذلك تشريعا وليفتح باب التوبة للامة ليعاينهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد سئل بعض أكابر القوم عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أى شئ فقال بنبوة من لم يذنب على توبة من أذنب يعنى معنى ذلك انه لا يدخل أحد مقام من المقامات الصالحة الا تابا لله صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل هذه التوبة أخذ العاقبة من صدد الكفر صلى الله عليه وسلم وقيل هذه حفظ الشيطان منك والتوبة شرعا للرجوع عن التعويج

الى سنن الطاريق وشروطها ان كانت من حق الله تعالى الزدوم والاقلع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق الآدميين زيد على ذلك رابع وهو الحر وج من المظالم وقد بسط الكلام على ذلك في شرح الزبد
 * (باب الصيال) *

وما تلتفه الهائم هو الاستعالة والوثوب والاصل فيه قوله تعالى في اعدي عليكم فاعدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وشبه البخاري اذ مر آنك ظالم أو مظلوم أو اصابك ظلم فيمنع من ظلمك لان ذلك نصره وحسب البرمذي وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد

* (للشخص دفع صائل عن ماله * ونفسه أيضا وعن عباله) *
 * (ولو يقتل أو يقطع للطرف * مقدم عليه الاخف فالأخف) *
 * (ولا ضمان من قصاص ودية * أصلا ولا التكفير بل لامعصية) *

للشخص دفع صائل عن ماله وعن نفسه أيضا وعن عباله ولو يقتل للصائل أو يقطع للطرف مقدم عليه أي في دفعه الاخف فالأخف ان أمكن فاذا أمكن دفعه بكلام واستغاثه حرم الضرب أو يضرب بيد حرم بسوط أو بسوط حرم بعصا أو يقطع عضو منه حرم يقتل لان ذلك جواز للضرر وضرورة في الانقسل مع امكان تحصيل المقصود بالاسهل فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمن بقصاص ولا دية ولا كفارة للحديث المتقدم ولا اثم عليه أيضا الماذكرة النظم من فوائد المزيده بقوله بل لامعصية لانه مأمور بدفعه وفي الامر بالقتال والضمان منافاة * (تنبيه) * يجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل الى اباحتها سواء كان بضع أهل أم أجنبية ولو أمة وعن النفس المحترمة اذا قصدها جناية أو كافر أو لوم معصوم لان غير المعصوم لا حرمة له والمعصوم اطلت عنه بصياله والاستسلام للكافر ذلي في الدين بخلاف ما لو كان الصائل مسلما لا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له لخبر ابن خبار بن آدم يعني قابيل وهابيل * (تنبيه) * آخر الدفع عن نفس غيره اذا كان آدميا محترما كالدفع عن نفسه يجب حيث يجب وينبغي حيث ينبغي ففي مسند الامام أحمد بن حنبل من أدل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر ان ينصره أذله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ثم شرع فيما تلتفه الهائم بقوله * (وضمنوا من كان مع جيمه * ما أتلفتم بالمثل أو بالقيمة) *

* (باب الصيال) *
 للشخص دفع صائل عن ماله
 ونفسه أيضا وعن عباله
 ولو يقتل أو يقطع للطرف
 مقدم عليه الاخف فالأخف
 ولا ضمان من قصاص أو دية
 أصلا ولا التكفير بل لامعصية

وضمنوا أي العلماء من كان مع جيمه أي راكبها أو سائقها أو قائدها بيدها أو رجلها أو غيره ذلك من نفس أو مال لئلا يؤخرها بالمثل في المثل أو بالقيمة في المتقوم لانها في يده وعليه تعهدا وحفظا ولانه اذا كان معها كان فعلها منسوب اليه والانساب اليها كالسكاب اذا أرسله صاحبها وقتل الصيد حل وان استرسل بنفسه فلا جناحتا لهما لئلا يتهم به وانما يضمن صاحب الدابة ما أتلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فاذ انصر بان وضع المال بطريقه أو عرض له للدابة فلا يضمنه لانه مضيع لماله وان كانت الدابة وحدها فأتلفت زرعاً أو غيره ثم اراد الم يضمن صاحبها أو وليه الا ضمن لتقصيره بارساله اليه لا بخلافه ثم ان خبر صحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره والعادة حفظ الزرع ونحوه ثم اراد الدابة لئلا ولو تعود أهمل الم دارس الدواب أو حفظ الزرع لئلا يردون النهارا انعكس الحكم * (تنبيه) * يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلاه بان العادة ارساله او يدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقي في نحل لانسان قتل جلا بعدم الضمان وعلاه بان صاحب النحل لا يكفنه ضربه والتقصير من صاحب النحل * (فرع) * لو أتلفت الهرة طيرا أو ماعا أو غيره فانعه بذلك ضمن مالكها أو صاحبها الذي يؤتمرها ما أتلفته لئلا كان أوخرار او كذا كل حيوان مولع بالتعدي والحار الذي عرف بعقر الدواب واتلافها اذا لم يعهدها منها اتلاف ماذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ماذكر عنها لا ربطها * (خاتمة) * ولو كان بداهه كبعرة أو دابة جوح ودشها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال فعوضه السكاب أو ربحته الدابة ضمن وان كان بصيرا أو دخلها بالاذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه ممتنع في هلال نفسه وقد سئل الفقيه عن حبس الطيور في أقفاص السباع

أصواتها وغير ذلك فأجاب بالجواز إذا تعهدا ما لهما من الحاجة إليه كالبهيمة تربط
 * (باب البغاة) *

جمع باغ والباغي الظلم وبجاء رز الحسد وبذلك لظلمهم وعدولهم عن الحق والأصل في قتالهم قوله تعالى
 وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا في شيء فبالحق بينهما فتتلاوا الآية وليس فيها ذكر الخروج إلى الإمام صريحا لكنها تشمله لعدم ممانعتها
 أو تقتضيه لأنه إذا طلب القتال لباغي طائفة على طائفة فله باغي على الإمام أولى

- * (هم فرقة مختلطة والإمام * مما يرى شرعا من الأحكام)
- * (لهم كبيرها كمطاع * وعسكر لحكمه أطاعوا)
- * (فصار يدي للإمام المنع * وإن أراد الحق منهم منعه)
- * (مؤولا له دليل سائق * لكنه عن الصواب رافع)
- * (فواجب على الإمام العادل * قتالهم ودفعهم كالأصائل)
- * (حتى يصير جمعهم مفرقا * ويتبقى من شرهم ما يتقى)
- * (ولا يجوز قتل مدبر لنا * ولا أسير وخرج اتخنا)
- * (وواجب في الفور رد مالهم * ورد ما حزناء من عيالهم)

هم أي البغاة فرقة من مخالفي الإمام الأعظم بخروج عليه وترك الانقياد له فيما يرى شرعا من الأحكام
 ولو جازوا إذا لم يغز الجوراء لم كبيرها كمطاع وعسكر لاسره أطاعوا وفصار كبيرهم يدي أي يظهر
 للإمام المنع بفتح النون والعين المهملة أي الشوكية بكثرة أو قوة فإن أراد ما مننا الحق المتوجه عليهم
 كإلزامهم منعه مطاعهم ومؤولاهم دليل سائق أي محتمل لكنه عن الصواب رافع أي مائل فعمل بذلك أن
 قتال أهل البغي له ثلاثة شروط أولها أن يكونوا في منعة بكثرة وقوة ولو لم يكن بحيث يمكن معها مقاومة
 الإمام فيحتاج في ردهم إلى الطاعة لكافة من بذل مال وتحصيل رجال وهي لا تحصل إلا بجمع يحصل به قوة
 كشوكتهم وبصرون عن رأيهم ولا بشرط أن يكون فيهم إمام منصوب لأن عليا رضي الله عنه قاتل أهل
 الجبل والإمام لهم وأهل صفين قبل نصب إمامهم ثانيها أن يخرجوا عن قبضة الإمام فانهما أن يكون لهم في
 خروجهم عن طاعة الإمام تأويل سائق يعتقدون به جواز الخروج على الإمام ككتابيل الخار جين على
 بانه يعرف قتله عثمان رضي الله عنه ويقدرون عليه ولا يقتص منهم لمواطاة إياهم وكذا تأويل بعض ما نرى
 الزكاة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة إلا بصلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله
 عليه وسلم لأنه من خالف بغير تأويل كان معاندا للحق فان اتقى شرط مما ذكر فله من قطاع الطريق وقد مر
 حكمهم وأما الخوارج وهم صنف من المبتدعة يكفرون من أتى كبيره ويطعنون بذلك في الأئمة ولا يحضرون
 معهم الجمعة والجماعات فكلمهم أنهم إن لم يقاتلوا أو كانوا في قبضة الإمام تركوا نعم أن نضرنا بهم تعرضنا لهم
 حتى يزول الضرر وحيث اجتمعت الشروط المذكورة في البغاة قاتلهم الإمام وجوبا كما استفيد من الآية
 المتقدمة وإلى ذلك أشار الناطم بقوله فواجب على الإمام العادل قتالهم إلى قوله ما يتقى ولا يقاتلهم -م حتى
 يبعث لهم أمينا فطنا نحاسبهم ما يكرهون فإن ذكرنا مظلمة أو شبهة أزالها فان أصر وانعدهم ووعظهم
 فإن أصر وادعاهم إلى المظلمة فإن لم يجيبوا وأصر واما كبارهم آذنتهم باقتتال فان استمروا فيه فعل ما رأه
 مصلحة فاذا قاتلهم دفعهم بالاحف فلا تخف ولا يجوز إذا وقع قتال قتل مدبر لنا للنهي عنه كإرواء البيهقي
 والحاكم وشمل كلام الناطم ما نحن به إلى فنه بعبدة أو أعرض عن القتال وبطلت قوته وأما من ولي مخترفا
 لقتال أو متخيرا إلى فنه فانه يتبع في قتال وكذا لو لولا اجتماعين تحت راية زعيمهم -م ولا يجوز قتل أسير
 للنهي عنه ولا جرح اتخنا للنهي عنه أيضا ويجب في الفور رأي على الفور رد مالهم من سلاح ومال وغيرهما
 ورد ما حزناء من عيالهم بعد قضاء الحرب والأمن من غائلتهم ويؤخذ منهم ما أخذوه منا ولا يجب عليهم ضمان
 ما أتاهم من نفس ومال وغيرهما لضرورة القتال كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال وفيه لضرورة

* (باب البغاة) *
 هم فرقة مختلطة والإمام
 مما يرى شرعا من الأحكام
 لهم كبيرها كمطاع
 وعسكر لحكمه أطاعوا
 فصار يدي للإمام المنع
 وإن أراد الحق منهم منعه
 مؤولا له دليل سائق
 لكنه عن الصواب رافع
 فواجب على الإمام العادل
 قتالهم ودفعهم كالأصائل
 حتى يصير جمعهم مفرقا
 ويتبقى من شرهم ما يتقى
 ولا يجوز قتل مدبر لنا
 ولا أسير وخرج اتخنا
 وواجب في الفور رد مالهم
 ورد ما حزناء من عيالهم

فيه ما قصصه من على الأصل وفي قول الناظم المأثوم منه ضرب من الجناس التام المائل

*** (باب الردة) ***

أعادنا الله تعالى منها هي لغة الر جوع عن الشيء إلى غيره وهي من الخس الكفر وأغاطه بحبطة لا يعمل ان
انصت بالموت والاحباط نوابه كمنقلبه في المهجرات عن نص الشافعي وشرا فطاع من يصح طلاقه استمرار الاسلام

*** (من يرتد عن دينه فليس له تنب * فان أبي فالقتل فوراً قد وجب) ***

*** (ولم يجز والصلاة تمتنع * كالدفن في قبورنا فلم تمتنع) ***

أي ومن يرتد عن دينه بنية كفر أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء قاله استهزاء أم عناداً أم اعتقاداً كان ترد
في الكفر أم عزم عليه في المستقبل أو اعتقد فسدم العالم أرحم الموت الصانع أو كذب رسولاً أو حاد محرم
بالاجماع معلوماً من الدين بالضرورة أم حرم حلالاً كذلك أو جحد وجوب مجمع عليه معلوماً من الدين
بالضرورة كركعة من الصلاة الخمس أو اعتقد وجوب ما ليس واجب بالاجماع كذلك كصلاة سادسة أو ألقى
محضاً في قاذورة أو سجداً صم أو نحو ذلك أو ادعى نبوة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم أو صدق مدعيها أو استخف
باسم الله أو رسوله أو رضى بالكفر أو ذف عن نفسه عرضي الله عنه أو غيرة للمجاهدين في مقسدم متى غاية
المرام وتجب استتابة المرتد في الحال كما قال فليس له تنب أي وجوباً قبل قتله لأنه كان محترماً بالاسلام فربما
عرضت له شبهة فيدعي في الزوال ان الله الان الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت فان أبي امتنع فلم يتب في
الحال فالقتل فوراً قد وجب لخبر البخاري من يدل دينه فاقوله أي بضر بعتقه دون غيره وهو شامل للمرأة
وغيرها ولم يجز لخبر وجهه من أهلية الوجوب والصلاة تمتنع أي لا يصلي عليه لقهرهم على الكفر قال الله
تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً كالدفن في قبورنا معاشر المسلمين فلم تمتنع أيضا *** (تنبيهان) ***
أحدهما يجوز دفن المرتد في قبور الكفار ولا يجب كالحربي كقوله في الردة فانهم اختلفوا في الميت
من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب الصلاة الا قد يقع فيه تباين بينهم في الجنة
والاكتروا على انه سم في النار وقيل على الاعراف ثم شرع لناظم في بيان حكم ترك الصلاة المفروضة على
الاعيان اصاله سجداً أو غيره فقال

*** (ومن يدع صلاته سجداً كفر * وصار مرتداً وفيه القول مر) ***

*** (وان يكن ترك الصلاة عن كسل * ولم يتب فالقتل حداً انصل) ***

*** (واجعله في التجهيز والصلاة * ككسمل في سائر الجهات) ***

ومن يدع أي ترك صلاته المفروضة عليه سجداً أي أو عناداً كما ذكره الداوي كفر وصار مرتداً وفيه القول
مر في حكم المرتد وان يكن ترك الصلاة عن كسل أو تنهاون ولم يتب بعد استتابة فالقتل بالسيف حداً لا كفراً
انصل والمعنى وجب لخبر الصحيحين أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على
الله تعالى واجعله أي في الفقيه في التجهيز والصلاة ككسمل ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الكفر من المسلمين
واعلم أن توبة تارك الصلاة على الفور لان الامهال يؤدي إلى تأخير ما لو ان وان الصحيح قتله بصلاة فقط
بشرط شواحه من وقت الضرورة فيماله وقت ضرورته بان تجمع مع الشبهة في وقتها فلا يقتل بترك الظهور
حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها
وفي العشاء بطلوع الفجر ويقتل في ترك الجمعة وان قال أصلها ظهراً كافي زيادة الرض عن الشافعي

*** (كتاب الجهاد) ***

أي القتال في سبيل الله تعالى والأصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى
وقاتلوا المشركين كافة وقوله واقتلواهم حيث وجدتموهم وأخبار تكثير الصحيحين أمرت ان أقاتل الناس ونحو
مسلم اغدوا ورحمة في سبيل الله يخبر من الدنيا وما فيها وكان الجهاد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة

*** (باب الردة) ***

من يرتد عن دينه فليس له تنب

فان أبي فالقتل فوراً قد وجب

ولم يجز والصلاة تمتنع

كالدفن في قبورنا فلم تمتنع

ومن يدع صلاته سجداً كفر

وصار مرتداً وفيه القول مر

وان يكن ترك الصلاة عن كسل

ولم يتب فالقتل حداً انصل

واجعله في التجهيز والصلاة

ككسمل في سائر الجهات

*** (كتاب الجهاد) ***

فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا كفارة حالان الحال الأول أن يكونوا ببلادهم ففرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط الخرج عن الباقيين كما هو شأن فرض الكفاية الحال الثاني أن يذبحوا ببلدة لنسا مثلاً فيلزم أهل الله دفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين كما سيأتي في كلام الناظم

* (جهاد أهل الكفر والغواية * في دارهم فرض على الكفاية) *

* (بكل عام مرة لا أكثر * ولا بد من فرضه كل الوري) *

* (بل كل حرم مسلم مكاف * ذي قدرة وصحة ومصرف) *

* (فإن أتوا البلدة تعيننا * على جميع أهلها ومن دننا) *

جهاد أهل الكفر في ديارهم فرض كفاية في كل عام مرة ولا بد من فرضه كل الوري كما ند مناه بل كل حرف لجهاد على رقيق ولو لم يعضأ أو مكاتبه مسلم فلا يجب على كافر ولو ذمياً مكاف فلاجهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ذي صحة فلاجهاد على مريض وذو قدرة أي طاقة على القتال بالبدن والمال فلاجهاد على الاعشى ولا على ذي عرج بين ولا على ذي رجل واحدة لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج وذو مصرف فلاجهاد على عادم لاهية القتال من نفقة وسلاح ومعدن والنج إذا كان عديم استطاعته لخوف طريق من كفار وأصوص فانه يجب عليه الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف * (تنبيه) * يعتبر اذن رب الدين الحلال في سفر مؤسر للجهاد وغيره سواء كان رب الدين مسلماً أو ذمياً بخلاف المؤجل وان قصر الاجل والحال اذا كان المدين معسر انعم لو استناب المؤسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السافر بدون اذن رب الدين ويعتبر اذن الابوين المسلمين في سفر مخوف لان برهما فرض عين بخلاف ما لو كان أتوا كافرين بخلاف غير المخوف لا يعتبر الاذن فيهم فان أتوا أي الكفار ببلدة من بلاد الاسلام تعين القتال على جميع أهلها سواء أمكن تاهبهم للقتال أم لم يمكن علم كل من قصد انه اذا أخذ قتل أولم يعلم انه اذا امتنع من الاسلام قتل أولم يامن المرأه فاحششة ان أخذت ومن هودون مسافة قصر من البلد الذي دخلها الكفار حكمه كاهلها كما أفاده نظم بقوله ومن دننا أي قرب وان كان في أهلها كفاية لانه كال حاضر معهم - م والاف في قوله أكثر وتعيننا لالاطلاق ثم شرع الناظم في أحكام الجهاد بقوله

* (ونسوة الكفار كالأطفال * بسبيهم - م رقوا لنا في الحال) *

* (كذا الخنثى والعبيد مطلقا * وكل مجنون جنونا مطبقا) *

* (وللا مام رق من عداهم * وقتلهم - م والمن أوفداهم - م) *

* (بالمال والرجال من أسرانا * يقدم الاولى لنا ان باننا) *

* (وقبل أسر من يتب بعصم دمه * والمسال والأطفال كلا عصمه) *

* (أوتاب بعد أسر لم يعصم * مما ذكرنا أنفا سوى الدم) *

اعلم ان من أسر من الكفار على ضربين ضرب يكون رقيقاً بجور السبي وهم النساء والعبيد والخنثى والعبيد ولو مسلمين والمجانين وهذا مراده بقوله ونسوة الكفار كالأطفال * بسبيهم رقوا لنا في الحال الى آخر البيت الثاني والمعنى بصبرون بالأسرافاء لئلا يكونون كسائر أموال الغنيمة وضرب لارقي بنفس السبي وانما يرق بالاختيار كإتاني وهم الرجال الاحرار الباسغون العتلاء وهو مراده بقوله وللا مام رق من عداهم والمعنى ان الامام أو أمير الجيش يخبر فيهم بفعل الاحتلال للاسلام والمسلمين وهو الاسترقاق أو القتل بضرب الرقبه فلا يغيبه والمن عليهم بتخليه سبيلهم أو فداهم بالمال أي باخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا أي بدينهم - م والرجال من أسرانا معاشر المسلمين يقدم الاولى لنا ان باننا أي ظهر والمعنى بفعل الامام أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالتشتم - م أي ما فيه المصلحة للمسلمين والاسلام فان خفي الاحتال حبسهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد وقبل أسر من يتب أي يسلم من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام بعصم دمه من سفكه والمسال من غنيمت الاطفال أي صغار اولاده عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام

جهاد أهل الكفر والغواية
في دارهم فرض على الكفاية
بكل عام مرة لا أكثر
ولا بد من فرضه كل الوري
بل كل حرم مسلم مكاف
ذو قدرة وصحة ومصرف
فإن أتوا البلدة تعيننا
على جميع أهلها ومن دننا
ونسوة الكفار كالأطفال
بسبيهم رقوا لنا في الحال
كذا الخنثى والعبيد مطلقا
وكل مجنون جنونا مطبقا
وللا مام رق من عداهم
وقتلهم والمن أوفداهم
بالمال والرجال من أسرانا
يقدم الاولى لنا ان باننا
وقبل أسر من يتب بعصم
دمه
والمسال والأطفال كلا عصمة
أوتاب بعد أسر لم يعصم
مما ذكرنا أنفا سوى الدم

والحرية كذلك في الاصح أو تاب أي أسلم بعد أسرهم بعصم مما ذكرنا أنفاسوى الدم فيحرم قتله لخبر
 الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله الى ان قال فاذا قاتلوا عصبهم أو منى دماءهم وقوله
 وأموالهم محمول على ما قبله لا يرد دليل قوله إلا بجهة أو من جهة الاله المقدر وعليه بعدد الاسر غنيمته وبقى
 الخيار في الباقي من خصال التحجير السابقة لان التحجير بين أشياء اذا سقط بعضها للعدو لا يسقط الخيار في الباقي
 كالجزع عن العتق في الكفارة وقوله عصمه تسكمله وانساح

- * (ثم الصبي صار حكماً مسلماً * ان كان في آباءه من أسلم)
- * (وهكذا اذا أسلم مسلم * من غير أم أو أب فبعضه)
- * (كذا اللقيط ان تحز به أرضنا * أو أرضهم ان كان فيها بعضنا)

يحكم للصغير ذكر أو أنثى بالاسلام عند وجود أحد ثلاثة أسباب أولها ما ذكره بقوله ان كان في آباءه
 من أسلم فبعضكم بالاسلام الولد في الحال لقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم
 ذريتهم وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مولود يولد الا على الفطرة فاعلموه ودينه ورضعانه ولان الاسلام يعولوا
 يعلى عليه فان بالغ ووصف بعد بلوغه كفر أو أفاق المجنون ووصف كفر ان لم يسبق الحكم بالاسلام فالبعض من
 أسلم بنفسه ثم ارتد ثانياً ثانياً ما أشار اليه بقوله وهكذا اذا أسلم مسلم من غير أم أو أب فبعضه في الاسلام لانه
 صار تحت ولايته كالأبوين أما اذا كان معه أحد أصوله فإنه لا يحكم بالاسلام فان تبعهم أقوى من تبعه
 الساب فلو مات أحد أصوله بعد سببهم واستقر كفرهم لم يحكم بالاسلام لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي
 أما لو سبوا ذمى قاطن ببلاد الاسلام فإنه لا يحكم بالاسلام اذا دخل به دار الاسلام * (تنبيه) * معنى قوله لم
 ان يكون أحد أصوله بان يكون في جيش واحد أو غنيمته واحدة لا كونهم في رجل واحد أو كالمسلمين
 نائهم ما أشار اليه بقوله كذا اللقيط ان تحز به أرضنا أو أرضهم ان كان فيها بعضنا والمعنى ان اللقيط مسلم
 حكماً بان يوجد في دار الاسلام ولو كان فيها أهل ذمة أو بدار كفر حيث سكن بهم مسلم يمكن ان يولد له فبعضكم
 بالاسلام تغليب الدار الاسلام وتحجير الاسلام يعولوا يعلى عليه أما اذا لم يكن فيها بعضنا فإنه كفر والآن في قوله
 أسلم الاطلاق وقوله فيعلم تسكمله (خاتمة) اقتضاه كغيره على هذه الثلاثة المذكورة يدل على عدم الحكم
 بالاسلام الصغير المميز وهو الصحيح والمنصوص في القديم والجديد كما قاله الامام لانه غير مكاف فالبعض غير المميز
 والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقاً ولان نطقه بالشهادتين اما خبر واما انشاعان كان خبر الخبر غير
 مقبول وان كان انشاء فهو كعدمه وهى باطله وأما الاسلام سيدنا على كرم الله وجهه رضي عنه فقد
 اختلف في وقتيه فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد وقيل انه أسلم قبل
 بلوغه وعليه الأكثر وأجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي
 وهو صحيح لان الاحكام انما تثبت بخمسة عشر عام الخندق فقد تكون منوطه قبل ذلك بسن القميز واثنته

* (باب الغنيمه) *

وهي اغة لربح وشرعاً مال أو ما الخلق به تكسر مخترقة حصل لثامن كفار أو صليبين حربيين مما هو لهم بمقتل منا
 أو ايجاف بخيل أو ركاب ونحو ذلك ولو بعد انهم رامهم في القتال أو قبل شهر السلاح حين النقي الصفات ولم
 تحمل الغنيمه الا هذه الامة

- * (ما جاء ثامن ما لهم مع التعب * غنيمه وقد سبوا منه السلب)
- * (قاتل المسلوب وهو مأمعه * من فرس وآله وأمنعه)
- * (وما عدا السلام مما غنم * خذ خمسة آخره والباقي قسم)
- * (على الذين شاهدوا القتالا * بقصده فرساناً أو رجلاً)
- * (ثلاثة للفرس المقاتل * منهم وسهم واحد للرجل)
- * (ان كان كل مسلماً مكافاً * حوا لافلهم وضع كفى)

* (والربح

ثم الصبي صار حكماً مسلماً
 ان كان في آباءه من أسلم
 وهكذا اذا أسلم مسلم
 من غير أم أو أب فبعضه
 كذا اللقيط ان تحز به أرضنا
 أو أرضهم ان كان فيها بعضنا
 * (باب الغنيمه) *
 ما جاء ثامن ما لهم مع التعب
 غنيمه وقد سبوا منه السلب
 قاتل المسلوب وهو مأمعه
 من فرس وآله وأمنعه
 وما عدا السلام مما غنم
 خذ خمسة آخره والباقي قسم
 على الذين شاهدوا القتالا
 بقصده فرساناً أو رجلاً
 ثلاثة للفرس المقاتل
 منهم وسهم واحد للرجل
 ان كان كل مسلماً مكافاً
 حوا لافلهم وضع كفى

- * (والرضخ قدر دون سهم يجتهد * فيه الامام باعتبار ما وجد)
 * (وخمس الخس الذي تخلفا * فخمسه يعطى لآل المصطفى)
 * (والخمس في مصالح الاسلام * وثالث الانحسار للايتام)
 * (رابعا يعطى لاهل المسكنه * وابن السبيل خامس معينه)
 * (وللامام ان يزيد من حصل * منه جهاد زائد وهو النفل)

ما جاء من مالهم أى الكفار الذى كثر من مع النعب كما من غنيمة ومنها ما أخذ من دأولهم سرقة واختلاس أو لقطه أو ما أهده لاهل أو صلحوا عليه والحرب قائمة وقد علموا منه الساب بالتحريك لآل المصطفى لآل المصطفى صلى الله عليه وسلم من قبل قبل لآله سلبه وهو أى الساب ما معه أى ما يصحب الحرب من فرس وآلة وأمتعة وثياب وخف وغير ذلك وما عدا اسلامهم مما غنم خذ خمسة أخوه والباقي وهو أربعة أخماسه من عقار ومنقول تسهم على الذين شاهدوا القتال بصدقه فرسانا ورجالا وهم الغنائم لا تطلق الآية لكرية وعمل لا بفعله صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر ثلاثة أسهم للفارس المقاتل منهم له سهم ولنرسه سهمان للاتباع فيهمار واهل الشيطان وسهم واحد للراجل لعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يسهم من الغنيمة الا لمن ذكره بقوله ان كان كل مسلم امكا فاحرا والافان كان كافرا أو صيدا أو مجنونا أو رقيقا أو امرأة أو خنثى أو ذميا فلهم رضى كفى لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ بالصادق والخاء المعجمتان لغنة العطاء القليل وشرع اسم لما دون السهم ويجتهد الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يقع فيه تحديد فسيرجع الى رايه كما أفاده الناطم بقوله من زيادته والرضخ الى آخر البيت وخمس الخس الذي تخلفا أى الخمس خمسة أسهم فالقسمتين خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنم من شئ فان لله خمسة الآيات فخمسه الاول لآل المصطفى صلى الله عليه وسلم أى لذوى القرابة للآل بآل الكرية وهم بنوها شهم وبنو المطالب ومنهم امامنا الشافعي رضى الله عنه دون بنى عبد شمس وبنى نوفل والعسيرة بالانساب الى الاتباء والخمس الثاني بصرف في مصالح الاسلام كسدن غور وعمارة حصون وقناطر ومساجد وأوراق قضاة وعلماء ويجب تقديم الاهم فالاهم وثالث الانحسار للايتام الآية وهم جمع يتيم وهو ص غير لأب له أما كونه صغير الأب له فخير لآلهم بعد احتلام وأما كونه لأب له فله وضع والعرف سواء كان من ولاد المرتقة أم لا قتل أو نواه في الجهاد أم لا له جد أم لا * (قائدة) * من فقد أمه دون أبيه يقال له منقطع واليتيم في البهاشم من فقد أمه وفى الطبر من فقد أباه وأمه رابعها أى الانحسار يعطى لاهل المسكنه للآل بآل الكرية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة والخامس لابناء السبيل كما قال وابن السبيل خامس وقد مر تعريفهم في الزكاة ثم زاد الناطم على أصله قوله وللامام أى أو أمير الجيش ان يزيد من مال المصالح الحاصل عنده من حصل منه جهاد زائد وهو النفل يرضخ الفاعل ويجتهد في قدره وقوله غنم وقسم ووجد بالبناء للمفعول

* (باب قسم النفل)

التي اذاعه الرجوع من فاء اذاعه لان الله تعالى خلق الانس والجن لعبادته وخلق لهم ما خلق كما قال تعالى هو الذى خلق لكم فى الارض جميعا لتستعينوا به على قيام الابدان وعلى العبادة وتتوصلوا به الى طاعته وابتغاء رضاه ورضوانه فلما أوتوه المسلمين وضعوه في محاله من وجوه ما أمر وابه فزاد الله تعالى في أرزاقهم وبارك لهم فيه ولما أوتوه الكفار أخرجه عن وجوه من وجوه ما أمر وابه وتوصلوا به الى سبيل المخالفة والعناد والبطار والاسراف فغافوا وخسروا وروى الله الذين كفروا بعبادته فظلمهم لم ينالوا خيرا ورجع ورد من الكفار ما أخرجه من وجوه ما أمر وابه الى الفرقة الناجية المؤمنة بقوله تعالى التائبون العابدون الآية زيادة ونافله لهم فضلا من نعمته وإحسانا ورجعوا من ثم قبل

اذا كنت في نعمه فارعها * فان المعاصي تزيد النعم

اللهم لا تسلبنا نعمته أنعمت بها علينا وأجرنا على حسن عوائدك الجيلة آمين والى شرعنا ياتى في قوله

والرضخ قدر دون سهم يجتهد
 فيه الامام باعتبار ما وجد
 وخمس الخس الذي تخلفا
 فخمسه يعطى لآل المصطفى
 والخمس في مصالح الاسلام
 وثالث الانحسار للايتام
 رابعها يعطى لاهل المسكنه
 وابن السبيل خامس معينه
 وللامام ان يزيد من حصل
 منه جهاد زائد وهو النفل
 * (باب قسم النفل)

* (وما أتى من مالهم إلا تعب * فكله فيء وقسمه وجب) *
 * (فاجعله أيضا خمسة من أسهم * تخمسه لاهل خمس المغنم) *
 * (وما عداه للذين عينوا * للغز ومن أرسدوا ودونوا) *
 * (مفضلا في قدر الاستحقاق * بكثرة العيال والانفاق) *
 * (وجاز صرف فضاهم للمصلحة * كصرفه في الخيل أو في الاسلحة) *

وما أتى من مالهم أي الكفار أو نحوه ككتاب ينتفع به لا تعب أي بلا قتال ولا يباح أي أسراع خيل ولا سير ركاب أي ابل ونحوهما كبيع العال وجير وسفن ورجال فكله فيء ومنه الجزر وعشر تجارة من كفار شرطت عليهم إذا دخلوا دارنا وأخرج ضرب عليهم على اسم خزيه وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولو بغير خوف كضرب أسلحتهم ومال مرتد قتل أو مات على الردة وذبح أو نحوه مات بلا وارث أو ترك وارثا غير حائز وقسمه أي مال الفيء وما لحق به واجب فاجعله أيضا خمسة من أسهم لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية تخمسه يصرف وجوبها لاهل خمس المغنم كما تقدم وما عداه وهو أربعة أنجاسه التي كانت له في حياته صلى الله عليه وسلم يصرف للذين عينوا للغز ومن أرسدوا ودونوا أي للمقاتلة أي المرتزقة لعمل الأولين به لأنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصر به والمقاتلون بعدهم المرصودون للقتال وهم امرئزقة لانهم أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من الله تعالى وخرجهم من المتطوعة وهم الذين يغزون إذا نشطوا وانما يعاوان من مال الزكاة لأن الفيء على المرتزقة ويجب على الامام ان يبحث عن حال كل واحد من المرتزقة وعن التزامه بنفقة من أولاد وزوجات ورفق لما جفتز وولدهم من أعتادها كما أفاده الناطم من زيادته مفضلا في قدر الاستحقاق إلى آخر البيت لا رقيق زينة وتجارة فبطلت كفايته وكفايتهم ولا يصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح الثغور والسلاح والكراغ كما أفاده وزاده بقوله وجاز صرف فضاهم إلى آخره

* (باب الجزية) *

تطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهي مأخوذة من المجازاة لكفنائهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر فقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل نجران كلوا واه أوداد وانما في ذلك ان في أخذها معونة لنا واهانة لهم وربما يحملهم ذلك على الاسلام وفسر اطاء الجزية في الآية بالترامها والصغار بما تزام أحكامنا وأركانها خمسة عاقد ومعتود ومكان ومال وصيغة

* (ان يطالب الكفار جزية وجب * على الامام ان يجيب من طلب) *
 * (بصبغة وذكر مال جاري * ولم يجز أقل من دينار) *
 * (عن كل حرذ كرم مكلف * له كتاب ظاهر أو مخفي) *
 * (كذا المجوس عابدوا والنيران * ولم يجز اعباد الاوثان) *
 * (وما كس الامام ندبا ان فعل * حتى يزيد مالها عن الاقل) *
 * (ويستحب عن غنى أربعة * ونصفها عن ذى توسط معه) *
 * (وليشترط ضابطان * مناعليهم زائدان لم يضر) *
 * (وحيث صحت الزموا بشرعنا * وابعط كل ما عابسه مدعنا) *
 * (وليعرفوا باللبس للغيار * جميعهم والشدة للزناز) *
 * (وليعلموا من فعل ما قد ضرنا * وقول كفر يسمونه لنا) *
 * (ومن ركوب الخيل مع رفع البنا * عن مسلم وما يساوى من بنا)

وما أتى من مالهم بلا تعب
 فكله فيء وقسمه وجب
 فاجعله أيضا خمسة من أسهم
 تخمسه لاهل خمس المغنم
 وما عداه للذين عينوا
 للغز ومن أرسدوا ودونوا
 مفضلا في قدر الاستحقاق
 بكثرة العيال والانفاق
 وجاز صرف فضاهم للمصلحة
 كصرفه في الخيل أو في الاسلحة
 * (باب الجزية) *

ان يطالب الكفار جزية وجب
 على الامام ان يجيب من طلب
 بصبغة وذكر مال جاري

ولم يجز أقل من دينار
 عن كل حرذ كرم مكلف
 له كتاب ظاهر أو مخفي
 كذا المجوس عابدوا والنيران

ولم يجز اعباد الاوثان
 وما كس الامام ندبا ان فعل
 حتى يزيد مالها عن الاقل
 ويستحب عن غنى أربعة
 ونصفها عن ذى توسط معه
 وليشترط ضابطان

مناعليهم زائدان ان لم يضر
 وحيث صحت الزموا بشرعنا
 وابعط كل ما عابسه مدعنا

وليعرفوا باللبس للغيار
 جميعهم والشدة للزناز

وليعلموا من فعل ما قد ضرنا
 وقول كفر يسمونه لنا

ومن ركوب الخيل مع رفع البنا
 عن مسلم وما يساوى من بنا

ان يطلب الكفار جزية وجب على الامام أو نائبه ان يجيب من طلبه ابصيفة كافر وتسكن أو أذنت في اقامتك
 بدارنا من سلا على أن تلزوا كذا جزية كما قال وذ كرمال جاري وتنقادوا لحكمنا فية ولون قبلنا أو رضينا
 وأقل الجزية دينار في كل حول عن كل واحد كما قال ولم يجز أقل من دينار وذلك لما رواه الترمذي وغيره عن
 معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعاف وهى
 ثياب تكون باليمن * (تنبيه) * قول الناظم ولم يجز أقل من دينار بحكمة عند قوتنا والافقد نقل الدار
 عن المذهب انه يجوز عقدها بأقل من دينار نقوله الأذرى وقال انه ظاهر متجه ثم بين شرائط وجوب ضرب
 الجزية على الكفار المعقود لهم بقوله عن كل حرف لا يصح عقدها مع الرقيق ولو لم يعضد كراهي فلا يصح عقدها
 مع امرأه ولا جزية عليها والخلفى كالنفي مكانه بلوغ أو عقول فلا يصح عقدها مع صبي ومجنون ولا من
 ولهم العدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقده الجزية ان أطبق جمونه فان
 بقطع وكان قابلاً ساعاً من شهر لزمت ولا عبرة به هذا الزمن اليسير لهم كتاب ظاهر كاليهود والنصارى
 من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخة أولهم شبهة كتاب كما قال أو تختفى كالمجوس لانه
 صلى الله عليه وسلم أخذها منهم كسر أول الباب وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كعبد الاوثان والشمس
 والملائكة ومن في عنانهم فلا يقرن بالجزية كما أشار اليه بقوله من زيادته ولم تجز عباد الاوثان * (تنبيه) *
 الصابئة والسامرة تعقد لهم الجزية ان لم يكفهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والاقتلا
 تعقد لهم وكذا تعقد لهم لو أشكل أمرهم وتعقد لزام التمسك بصحف ابراهيم وصحف شيت وهو ابن آدم
 لصلبه وزبور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صحفاً فقال صحف ابراهيم وموسى وقال تعالى وانه في زبور داود
 وتسمى كتباً كما نص عليه امامنا قدس الله روحه والمذهب وجوبه على شيخ وأعمى وزمن وراهب وأجير
 لانها كحرة الدار واعلم انه لا حد لكثر الجزية فينبذ للامام مما كسبه الكافر المعاهد لنفسه أو لموكله
 في قدر الجزية على ما يزيد على دينار كما أشار اليه بقوله من زيادته وما كس الامام الى آخر البيت فوقه خذ من
 المورس أربعة دنانير ومن المتوسط ديناران كما قال الناظم وتستحب عن غنى أربعة الى آخر البيت اقتداء
 بسيدنا عمر رضي الله تعالى عنه كراه البهقي ولان الامام يتصرف للمسلمين فينبغي أن يحتاط لهم فاذا
 أمكنه أن يعقدها أكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه الاصلحة * (تنبيه) * يعتبر الغنى وضده وقت العقد
 لا وقت الاخذ وبشرط الامام أو نائبه جوازاً كما هو قضية كلام الجمهور والراجح استحبابا كافي المنهاج انه
 يستحب للامام أن يشترط لنفسه أو نائبه عليهم أى على غنى ومتوسط لا فقير ضيقاً لغيره من ائمة على
 الجزية ان لم يضركم رواه البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صالح أهل ايلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة
 رجل وعلى ضيافة من يمرهم من المسلمين ويجعل ذلك ثلاثة أيام فاقل ما روى الشيخان الضيافة ثلاثة
 أيام اما الفقير فلا يشترطها عليه لانما اتفكر فلا تنبذ له وأما ما يضركم فلا يشترط أيضاً وحيث صحت الجزية
 أى عقدها الزموا بشرط غنى غير العبادات ويعطى كل ما عليه من حقوق الأدميين في المعاملات وغرامة
 المأثمات مذكراً أى خاضعاً لبلد لا وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله ويجزى
 عليهم أحكام الاسلام كما رووا فخذ منهم الجزية برفق كسائر الدون ويكفي في الصغار المذكور في الآية ان
 يجزى عليه الحكم بما لا يعتقده ككسره الاصحاح بذلك وأما تفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم السكاثر
 وبطاطى رأسه ويحشى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ خذ لحيته ويضرب لهرمته فردود
 بان هذه الهمة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطا كما قال في المنهاج وليعرفوا باللبس الغيار جميعهم وهو
 بكسر الغين المججمة تغيير اللباس بان يجتط كل منهم فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف
 ما تحت الفلونه وتأس والاولى بالنصارى الازرق والرمادى واليهود الاصفر والمجوس الاحمر والاسود
 وتكتفى من الخياطة بالعمامة كما عليه الآن وليعرفوا بالشد للزنا بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد
 في الوسط لان عمر رضي الله عنه سألهم عليه كراه البهقي وليمنعوا من فعل ما قد ضرنا معاشر المسلمين

كقتل وامتناع من أدا عجزية ومن عدم اجراء حكم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض عهدهم وان لم يشترط الامام الانتقاض ولمنعوا انضمام من قول كثر يسعونه لنا كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اظهار خروجه عن روافد قوس وعيد * (تنبيه) * لو طعنوا في الاسلام اوفى القرآن العظيم اؤذ كر وارسل الله صلى الله عليه وسلم عمالا يليق بقدره العظيم عزروا والاصح ان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض والا فلا ولمنعوا من ركوب الخيل نفيسة أو غبرها وكذلك البراذن النفيسة لان في ركوبها ما ياربها بالاعداء عز المسلمين وخروج الخيل غيرها كالبعال والخبر فلهم ركوبها بكاف وركاب خشب لا حديد أو نحوه عرضا وقوله مع رفع البناء الخ فادبه انهم يمنعون وجوب ما من رفع بناء لهم على بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام يعلموا ولا يعلى عليه وثالثا بطلوا على عوارتنا وعرضنا الجار بذلك أم لا لان المنع من ذلك لحق الله لا محض حق الدار والاصح المنع من المساواة أيضا كما زاده الناطم وان كانوا بحجة منفصلة عن المسلمين كطرف من البهائم لم يمنعون من رفع البناء وقوله الزموا ولا يعرفوا ولمنعوا بالبناء للمنفعة عول * (خاتمة) * قال ابن الصلاح ينبغي منعهم من خدعة الملوكة والامراء كما يمنعون من ركوب الخيل اه ويلجئون من زوجة المسلمين الى افسد الطريق ولا يوفرون في مجلس فيبهم مسلم وتحرم موادهم واذا دخل الذي متجربا اجساما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه بن المسلمين في غير حمام جعل وجوب ما في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحوه ذلك قال الماردي وعنه من التحتم بالذهب والفضة ثيابا فيمن التناول والمباهاة وتجعل المرأة تحفها الوثين قال في الحاوي ولا يمنعون الا فرادى متفرقين

* (باب الصيد والذبايح) *

الصيد مصدر صاد بصيد ثم أطلق الصيد على المصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم والذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبح وحقه الاصل في ذلك قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكركم * (ذكاة كل ما عليه يد) * بذبحه وما سواه بعقر * * (فالذبح قطع سائر الحلقة وم مع المرى في المذبح المعلوم) * * (وقطع كل منها قد أوجبوا لا الودجين معهما بل يندب) * * (والعقر جرح مرقق للروح حيث انتهت اصابة المجرروح) * * (بجراح نحو الحديد والخشب لا السن والاطفار فهي تجتنب) *

ذكاة كل ما عليه يد بضم الياء بالبناء للمنعول من الحيوان المأكول تحصل بذبحه ما في حلقة أو لبته اجماعا والخالق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفله وما سواه أي ما لم يقدر على ذكائه لكونه متوحشا كالأضبع بعقر أي يجرح مرقق كما سنده فالذبح قطع سائر أي جميع الحلقة وهو مجروح النفس مع المرى بفتح الميم وهو مجروح الطعام والشراب فلا تترك شيئا من الحلقة والمرى عروقها والامات الحيوان فهو حرام وكذا قال الناطم وقطع كل منها قد أوجبوا لا الودجين منها بفتح الواو والذال وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقة ولا يجب قطعهما بل يندب زيادة على ما مر وتخر لينة البعير فائتعا على ثلاث قوائم معقول الركبة اليسرى والافبار كاذن ذبح حلق البقر والغنم للاتباع ولوعكس فقطع حلقة الماعز واللبة غيرها لم يكره واللبة بفتح اللام من أسفل العنق ويسن أن يكون البقر والشاة مضطجعة لجنبها الا بسرو وتترك رجلها اليمنى التسمير بفتح السين وتتركها وتشد باقي القوائم ويندب توجيه المذبح نحو القبلة لانها أشرف الجهات والتسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد ولا يهامة التسمية كالايجوز افراد غير الله بالذكاة على المذبح والعقر جرح مرقق للروح حيث انتهت اصابة المجرروح والمعنى في أي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع * (فرع) * لو توحش النسي كبعير نذوه وكالصيد يحل بجرحه في غير هذه اجماع حيث قدر عليه بالظفر به ويحل بارسال الكلب عليه كما قال في الروضة * (تنبيه) * تناول اطباق الناطم ما لو تروى بعير في ثمر ولم يقدر على ذكائه فيحل بجرحه في غير المذبح

* (باب الصيد والذبايح) *

ذكاة كل ما عليه يد
بذبحه وما سواه بعقر
فالذبح قطع سائر الحلقة وم
مع المرى في المذبح المعلوم
وقطع كل منها قد أوجبوا
لا الودجين معهما بل يندب
والعقر جرح مرقق للروح
حيث انتهت اصابة المجرروح
بجراح نحو الحديد والخشب
لا السن والاطفار فهي تجتنب

وهو كذلك على الاصح في الزوائد ولا يحل بارسال الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته * فان قلت
ما الفرق قلنا ان الحديد يستباح به الذبح مع القدر بخلاف فعل الجارحة ثم أشار الناطم الى ان قوله
بحارح نحو الحديد أي محدد الحديد والخشب والذهب والفضة والنحاس والرصاص وغيرها لا السن
والاظفار فهي تحتجب فلا يجوز الذبح بهم ما وكذا باقي العظام متصلا أو منفصلا من آدمي أو غيره نظير
الصمغين ما نهر الدم وذ كراسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك فاما السن فعظم
وأما الظفر فدى الحية وألحق بذلك باقي العظام والنهي عن الذبح بالعظام قبل التعبد وبه قال ابن الصلاح
ومال إليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسـ لم معناه لا نذبح بها فانما تنجس بالدم وقد نهيتكم عن
تنجيسه في الاستنجاء لكونها فاعلم اخوانكم من الجن ومعنى قوله وأما الظفر فدى الحية فأنهم كفار وقد
نهيتكم عن التشبه بهم نعم ما قبلته الجارحة بظفرها أو ناهم احلال كباقي * (تنبيه) * خرج بقوله محدد الحديد
ما لو قتل بمقل كبد قوصوط وسهم بلا نصل ولا حد أو بسهم وبندقية أو فمخوق فلا يحل في شيء من هذه
الصور * (فائدة) * قال بعض العلماء الحكمة في اشتراط الذبح وانهار الدم تيسير حلال اللحم والشحم من
حرامها وتنبه على تحريم الميتة لبقائه أو قول الناطم في المذبح المعلوم تكمله

- * (والاصطاد جائز بكل ما * من السباع والطيور علما)
- * (ان كان مع ارساله مسترسلا * منزجرا بزجره ممثلا)
- * (مجتنبا للاكل مما اصطادا * مكررا حتى يرى معتادا)
- * (الاظيور فاعتبر ما قد ذكر * فيها ولكن لم يجب أن تنزح)
- * (وشرط كل صائد وذابح * اسلامه وصحة التناكح)
- * (وفعل كل منه ما لم يبح * ما احتك من حي بسيف فاذبح)
- * (أوصاده كلب الاوسال * وصيده الاعشى لم يجوز بحال)
- * (وحيت ذال شرطه فلا تبع * الا الذي أدركت حيا وذبح)
- * (ثم الجنين من مذ كة يحل * بغير ذبح لا اذا حيافصل)
- * (وكل جزء في الحياة يقطع * فنجس الاشعورا تنفع)

أي والاصطاد جائز لمن يحل ذكاته لا غيره بكل ما من السباع والطيور علما أي بكل جارحة من سباع البهائم
كالكلب والذئب ودون جوارح الطيور كالنمراز والصدقر لقوله تعالى أحلت لكم الطيماة وما علمتم من
الجوارح أي صيده ما علمتم ثم بين شروط جارحة الطيور والسباع بقوله ان كان مع ارساله مسترسلا أي اذا
أرسلها صاحبها ترسأت لقوله تعالى مكين قال امامنا الشافعي رضي الله عنه اذا أمرت الكلب فاقترعوا اذا
نهيته فأنه يسي فهو كلب صيده هذا هو الشرط الاول والثاني ما أشار اليه بقوله منزجرا بزجره ممثلا أي اذا
زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبعده فزجرت أي وقفت والثالث ما تضمنه قوله مجتنب للاكل كل مما اصطادا
أي اذا قتلت صيده لم تأكل منه أي من لحمه أو نحوه والرابع ما بينه بقوله مكررا حتى يرى معتادا أي يشترط
تكرره هذه الامور المعيرة في التعليم منها بحيث يظن نادب الجارحة ولا يضبط ذلك بعدد بل الرجوع في
ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الامور في جارحة السباع والطيور هو
ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه كما قاله البيهقي ثم قال ولم يخافه أحد من الاصحاب وهذا هو المعتمد
وان كان ظاهر كلام التهاج كالروضة يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطيور ترك
الاكل فقط وقول الناطم الاظيور فاعتبر ما قد ذكر أي من الشروط فيها ولكن لم يجب ان تنزح أي
بزجره كذا كر تبعية في مفهوم قول التهاج بان تنزح جارحة السباع * (تنبيه) * لو ظهر كونه معلما ثم أكل
من لحم صيده لم يحل ذلك الصيد في الاظفير فيشرط تعليم جديد ولا أثر للعق الدم ومعض الكلب من الصيد
نجس والاصح انه لا يفي عنه وان كان يفسد سباعا وجراب ولا يجب أن يتقور بطرخ وشرط كل صائد وذابح

والاصطاد جائز بكل ما
من السباع والطيور علما
ان كان مع ارساله مسترسلا
منزجرا بزجره ممثلا
مجتنبا للاكل مما اصطادا
مكررا حتى يرى معتادا
الاظيور فاعتبر ما قد ذكر
فيها ولكن لم يجب أن ينزح
وشرط كل صائد وذابح
اسلامه وصحة التناكح
وفعل كل منه ما لم يبح
ما احتك من حي بسيف فاذبح
أوصاده كلب الاوسال
وصيده الاعشى لم يجوز بحال
وحيت ذال شرطه فلا تبع
الا الذي أدركت حيا وذبح
ثم الجنين من مذ كة يحل
بغير ذبح لا اذا حيافصل
وكل جزء في الحياة يقطع
فنجس الاشعورا تنفع

اسلامه وصحة التناكح فيحمل ذكاة وصيد كل مسلم ومسلمة وكل ذي ذكاة يحل منا لحنتنا لاهل ملتنا قال تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم * (تنبيه) * لا تترك في الذبح فحمل ذكاة أمة كتابية وان حرم منا لحنتها العجم الا بة المذكور وتو بشرط فعل كل منها ما اى المسلم ومن تصح منا لحنته والمعنى بشرط في الذبح قصد فلم يبح اى لم يحل ما احتل من حي بسيف فالتزج به وكذا الو سقط مديته على مذبج شاة وان انحكت بها فالتزجت اوصاد كالبلا رسال وكذا الو ارسـل سهو الا لصيد فقتل صيدا حرم وصيد الا سمى لم يحز بحال لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد * (تنبيه) * يحل ذبح وصيد صغير مسلم او كلبى مميز لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما فاندروج تحت الادلة كالبالغ وكذا الصغير غير مميز ومجنون وسكران يحل ذبحهم فى الاظهر لان اهام قصد او ارادة فى الجملة لكن مع الكراهة كما ص عليه فى الام خوفا من عدو لهم عن المحل وذكاة الا سمى كذلك وحيث زال شرطه اى الصيد فلا يبع الصيد الا الذى ادركت حيا اى فيه حياة مستقرة وذبح فيحمل لقوله صلى الله عليه وسلم لم لاي ثعلبية الخشنى فى حديثه وما صددت بكلمك غير المعلم وادركت ذكاته فكل متفق عليه ثم ختم الناظم الباب بقوله ثم الجفنين من مذكاة يحل بغير ذبح لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجفنين ذكاة اى ذكاتها التى اكلتها اكلته تبعها لانه اذا احيا فصل فلا يحل بذكاة امة وقوله فلم يبح وذبح بالبناء للمفعول وكذا قوله فصل وزيادة الناظم على اصله هنا غير خافية

* (باب الاطعمة) *

أى بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم ومعرفة أحكامها من المهمات لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أى لحم نبت من حرام فالنار الأولى به والاصل فيها قوله تعالى قل لأجد فيما أوحى إلى محمد ما لا آفة وقوله تعالى وحل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث

* (والحيوان ان يكن عند العرب * مستحبنا يكن حراما مجتنب) *

* (أو مستطابا عندهم ان يحرموا * ان لم يرد في الشرع نص فيهما) *

* (وماله من السباع ناب * يدور به فتعده صواب) *

(*) وما له من الطيور مخالب * يساطر به فامنعها المذهب *

والحيوان ان يكن عند العرب أى أهل بساوى ثروة وخصب وأهل طباع سائمة مستخينا أى عندهم
خبيثا يكن حراما وان يكن مستطابا عندهم لم يحرم أى فهو حلال ان لم يردى الشرع نص فيه عما أى فى
التحريم والتحليل كما سيأتى فلا يرجع فيه الى استخباتهم والى استطابتهم لان الله تعالى أناط الحل بالطيب
والتحريم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطيبه ويستخبثه كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة
واحدة لا اختلاف طبائعهم فتعين أن يكون المراد بعضهم والعرب بذلك أولى اذهب المخاطبون وأولان
الذين عربى أما أهل البوادرى الذين ياكلون ما دب ودرج من غيرهم فلا عبرة بهم ولا عبرة أيضا بحال الضرورة
* (تنبيه) * يرجع فى كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطابته فحلال وان استخبثته فحرام فان
اختلفوا فى استطابته تبع الاكثر فان اختلفوا فغيرش لانها اقطب العرب فان اختلفت اعتمد برأى
الحيوان فيها به صورة أو طبعا أو طعمها فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه فحلال لا يهـ قل لا يجد
فيما أرحى الى حجر ما وماله من السباع ناب يهـ دويه أى بساطوعلى غيره من الحيوان كاسد وغر وذب وفيل
وفرودك وبختز ورفهـ د وابن أوى فنعنه صواب فحرم وماله من الطيور كخالب بكسر الميم واسكان المجمة
وهو لاطير كالظفر للإنسان يسطوبه كالعصرق والباز والشاهين والنسرو العقاب وجميع جوارح الطير كما
قاله فى الروضة فامنعها أيها الفقيه فهو المذهب * (تنبيه) * مما ورد فيه النص بالحل الإبل والبقر والغنم
وان اختلفت أنواعها والخليل وبقر الوحش والظبي والظبية والاضح والأرب والنعلم والغنم بفتح الغاء
والنون وادلة ذلك شهيرة ومن الطيبات ابن عرس واقتنذو يحرم كل ما دب قتله كمينوعقرب وعقاب أبقع
وحسد أوفارة والبرغوث والرتبور والبق وتحرم الرخمة والبعانة والبيغا وما نهى عن قتله كخفاف وسمى

والحيوان ان يكن عند العرب
مستحباً يكن حراماً مجتنب
أو مستحباً باندعم ان يحرم
ان لم يرد في الشرع نص فيهما
وماله من السباع ناب
يعدوه بقتله صواب
وماله من الطيور مخالب
يسطوره فانه فهو المذهب

بعض فور الجنة وغل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صغار دواب الارض ويحل كركي و بطا و زود جاج وحمام
وهو ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان اختلف لونه كمن دايب وهو الهزار و صعوة وهو صغار العصافير
وقول الناطم محتجب بالوقف تكلمة وايضا ح والالف في قوله ان يحرم الاطلاق

*(وليا كل المضطرب حيث اشفقا * من ميتة اكل بسد الرمقا)*

وليا كل المضطرب حيث اشفقا أي خاف على نفسه موتا أو مرضا يخوف أو زيا دته أو طول مدته أو انقطاعه عن
رفقه أو خوف ضعيف عن مشي أو ركوب ولم يجد حلالا ياكله من ميتة محرمة عليه قبل اضطراره لان تاركه
ساع في هلال نفسه وقد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ثم ان توقع حلالا على قرب أو توقع حلالا على قرب
لم يجز ان ياكل غير ما بسد رمقه كما قال اكل بسد الرمقه لا ندفع الضرورة به وقد يجبد بعده الحلال وقوله تعالى
غيره تجازي لا ثم قيل أراد به الشبع نعم ان خاف تلفا أو حدوث مرض أو زيادته ان اقتصر على سد الرمق جاز
له ان ياكل ما قبل وجبت الاكل لنفسه *(تأنيبه) * يستثنى مما ذكر العاصي بسفوره فلا يباح له الا كل حتى
ينوب بسط السكلام على هذا المحل بطاب من المطولات والالف في قوله اشفقا الاطلاق

*(وميتان حلتا بغير شرك * في حلالها وهي الجراد والسمك)*

*(وحرم كل الدماء معاهد * في منعها الا الطحال والكبد)*

فيهما مسئلتان الاولى لما بينت حلالان وهي الجراد والسمك لخبر احدث لنا ميتتان الجراد والسمك الشائبة
حرم كل الدماء معاهد في منعها من قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الا الطحال والكبد بكسر الموحدة
على الافصح فهما حلالان لخبر احدث لنا ميتتان ودمان الجراد والسمك والكبد والطحال *(خاتمة)*
أفضل ما أكلت منه كسبك من زراعتها أقرب الى التوكل ثم من صناعة تلان الكسب فيها يحصل بكسب اليقين
ثم من تجارة لان التجارة كانوا يكتسبون بها ويحرم ما يضر البعد والعقل كالخمر والتراب والزجاج والسمك
كلا فيون *(باب الاضحية)*

بضم الهمزة ركسره وهي اسم لما يذبح من البقر والابل والغنم تقرب بالي الله تعالى من يوم عيد النحر الى آخر
أيام التشريق ويذبح باول زمان فعلها وهي النحر والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فذبحوا للنحر
أي صل صلاة العيد وانحر النسل وخبر مسلم عن أنس قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين
أقرنين ذبحهما بئدوسى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والامح قيل الابيض الخالص وقيل الذي بياضه
أكثر من سواده وقيل غير ذلك

*(يسن للمكف الاضحية * بشاة ضأن أو ثلث سنه)*

*(أو بالنسي من معز أو من بقر * كلاهما في سائر الاعوام قر)*

*(أو بالذي قد تم له * من السنين خمسة مكمله)*

*(وان تسكن من ابل أو من بقر * فواحد عن سبعه ولا ضرر)*

*(وتمنع العوراء والعرجاء * كذلك الجففاء والجرباء)*

*(وكون كل بينهما واجب * فليغتفر بغيرها الا الجرب)*

*(وضر قطع أذنها أو الذنب * ولا يضر الخصى أو قرن ذهب)*

*(ووقتها من بعد ركعتين * خفيفتين ثم خطبتين)*

*(يؤتى بها قصد من الشروق * من يومها لا آخر التشريق)*

*(وسن عند الذبح أن يصلها * على النبي المصطفى مسميا)*

*(مكبرا مستقبلا مع الدعاء * لله في قبولها تضربا)*

*(والبيع لا يجوز منهما مطلقا * وأوجبوا في حقه النصدا)*

*(بعضها وسن أكل ماندر * ولا يجوز أكله مما نذر)*

وليا كل المضطرب حيث اشفقا

من ميتة اكل بسد الرمقا

وميتان حلتا بغير شرك

في حلالها وهي الجراد والسمك

وحرم كل الدماء معاهد

في منعها الا الطحال والكبد

(باب الاضحية)

يسن للمكف الاضحية

بشاة ضأن أو ثلث سنه

أو بالنسي من معز أو من بقر

كلاهما في سائر الاعوام قر

أو بالذي قد تم له

من السنين خمسة مكمله

وان تسكن من ابل أو من بقر

فواحد عن سبعه ولا ضرر

وتمنع العوراء والعرجاء

كذلك الجففاء والجرباء

وكون كل بينهما واجب

فليغتفر بغيرها الا الجرب

وضر قطع أذنها أو الذنب

ولا يضر الخصى أو قرن ذهب

ووقتها من بعد ركعتين

خفيفتين ثم خطبتين

يؤتى بها قصد من الشروق

من يومها لا آخر التشريق

وسن عند الذبح أن يصلها

على النبي المصطفى مسميا

مكبرا مستقبلا مع الدعاء

لله في قبولها تضربا

والبيع منها لا يجوز مطلقا

وأوجبوا في حقه النصدا

بعضها وسن أكل ماندر

ولا يجوز أكله مما نذر

أي بسن للحر المكاف العاقل المستطیع الاضحية بمعنى التضحية بقره للقادر تركها وبسن لم يدها أن
 > نزيل شعره ولا طفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ولا تحب إلا بالندروا التضحية أفضل من صدقة التطوع
 لا اختلاف في وجوبها وشرط التضحية نعم من ابل أو بقرا أو غنم لقوله تعالى لكل أمة جعلنا منسكالاذكروا
 اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة
 ويجزئ فيها من النعم الجذع من الضأن كما قال بشاة ضأن أكملت سنينه بالتصغير أي استكملت سنة وطعنت
 في الثانية أو الثني من معز أو من بقر وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة كما قال كلاهما في ثالث الاعوام
 فقرأ ومن ابل وهو الذي قد تم أي كمل له من السنة خمس وطعن في السادسة وأفاضت به الناطم بالثانيث
 والتذكير أن التضحية تجزئ بالذكر والانتفى وهو كذلك بالاجماع نعم التضحية بالذكاة أفضل على الأصح
 المنصوص وتجزئ البقرة عند الاشتراك عن سبعة وكذا البقرة كما قال وإن تسكن من ابل أو من بقر إلى
 آخر البيت لما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فامرنا أن نشرك
 في الأبل والبقرة كل سبعة منافي بدنة وتجزئ الشاذن واحد فقط فإن ذبحها عنه وعن أهله وأعدوا شرك
 غيره في نواحيها جاز * (تنبيه) * بسن أن يذبح الرجل الاضحية بنفسه إن أحسن الذبح الاتباع والسنة
 للمرأة أن تוכל كافي المجموع وتمنع العوراء بالمد البين عورها بان لم تبصر بأحدى عينيها وإن بقيت الخدقة
 وتمنع العمياء بطريق الأولى وتمنع العرباء بالمد البين عرجها بان يشد عرجها بحيث تسمع بها المشاة
 إلى المرمى وتختلف عن القطيع كذلك الجفء بالمد تمنع أيضا وهي التي ذهب لجهالهم بسبب
 ما يحصل لها من الهزال وتمنع الجرباء بالمد وإن كان الجرب يسيرا لأنه يفسد اللحم والودك ويشترط كون كل من
 هذه العيوب بينا كما تقر وفلا يغتفر يسيرها إلا الجرب فلا يغتفر يسيره كما تقر أيضا ولا تجزئ المربضة
 البين مرضها ولا المجنونة وهي التي تدور في المرمى ولا ترضى إلا قليلا لا تفترل وتسمى أيضا بالنولا ولا الحامل كما
 حكاه في المجموع عن الأصحاب * (فائدة) * ضابط الجزئ في الاضحية بالسنن من عيب ينقص اللحم
 أو غيره مما يؤكل وضر قطع بعض أذننها وإن كان بسنن الذهب خزعما كول وضر قطع بعض الذنب
 وإن قل ولا يضر الخصى لأن الخصى يزيد اللحم طيبا وكثرة القر وول لا يتعلق بها كبرغررض وإن كانت
 ذوات القر ون أفضل من غيرها نعم أن انكسر القرن وأثر انكساره في اللحم ضرر كانه الشيطان عن الغفال
 * (تنبيه) * لا يضر شق أذن ولا خرقها بشرط أن لا ينقص من الأذن شيء بذلك كما علم مما مر وبسن في
 الاضحية استسمانها واستحجامها بان لا تكون مكسورة قرن ولا فاقدة ووقتها أي أول وقت الاضحية
 من بعد صلاة ركعتين خفيفتين ثم خطبتين بعدها يؤتى بها قصد من الشروق من يومها أي التضحية أي
 بشرط قدر مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وبقى وقت الذبح إلى غروب شمس آخر
 ثلاثة أيام التشريق المتصلة بعاشرا الحجة كما قال لا آخر التشريق سواء الليل والنهار وإن بكرة الذبح ليلا فلا
 ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية نعم أن لم يذبح الواجب حتى فات الوقت ذبحه بعده قضاء وبسن عند الذبح
 مطلقا أن يصلي على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم وإن سمي بأي حال كونه مسميا بان يقول بسم الله ولا
 يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد كما تقدم مكبرا بالالتسمية كقوله المأوردى مستقبلا القبلة بذكر الذبيحة
 فقط دون وجهها مع الدعائه في قبولها أضر عابا أن يقول اللهم ان هذا منك واليك فقبل مني وبسن تحديد
 الشفرة في غير مقامها وأمرارها والاحتفال في ذهابها وإياها واضجاعتها على شقها وشد قوائمها الثلاث غير
 الرجل البني وعقل الأبل كما أشار إليه في باب الصبي والذباغ والبيع منها أي من الاضحية لا يجوز مطلقا
 فبحرم عليه أن يبيع شيئا منها ولو جلد ها ولا يصح ذلك سواء كانت منذورة أم لا أنه لا ينفع بجلد أضحية
 التطوع كما يجوز له الاتفايع بها كأن يجعله دولا أو غنما أو خفا أو تصدق به أفضل أما الواجبة فيجب التصديق
 بجلدها كافي المجموع وأوجبوا أي العلماء في حقه أي المفحى التصديق ببعضها أي الاضحية النمل وإن
 قل في طعم الفقراء والمساكين ما ينطاق عليه الاسم لقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير والمراد بالتصدق

تقبل النقيب الشامل للمساكين ولو واحد شيئاً من لجهافياً لا مطبوخاً ومونة الذبح على المضحي فلا يعطى
الجزار منها شيئاً وله اطعام الاغنياء منها لا يتكلم بهم ويا كل ثمن او يتصدق بالباقي والافضل التصديق بكلها الا
لقيامتهن بها كما قال ومن كل ما نذر بالذل الملهمة أى قل اقتداء به صلى الله عليه وسلم لم فإنه كان يا كل
من كبد أضحية ولا يجوز أكله ما نذر بالذل الملهمة والمراد الواجب بنذر أو غيره كفى الكفارة سواء وجب
بالنزام أم بغيره كدام القرآن والتنع فلو أكل منه شيئاً وجب عليه بمثل ما أكله على الصحيح * (خاتمة) * لا تضحية
لأحد عن آخر بغير إذنه ولو كان مبناً كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة

* (باب العقبة) *

هى لغة اسم للشعر الذى على رأس المولود حين ولادته وشعر الذى يكتبه عن المولود عند خلقه شعراً اسمه تسمية
للشيء باسم سببه وهى سنة مؤكدة عنه للاخبار الواردة فيها تكبر الولد مرتين بعقبته تذبح عنه يوم السابع
ويحلق رأسه ويسمى واه الترمذى ومعنى مرتين بعقبته قبل لا ينعو أو أمثاله وقيل إذا لم يعق عنه لم يشفع
لوالديه يوم القيامة

* (باب العقبة) *

وكل مولود له العقبة

على أبيه وهى فى الحقيقة

شاة للاثني واثنتان للذكر

والابل أولى أو لاثم البقرة

تطبخ يوم سابع الولادة

لأنهم قرأوا غيرهم بالعادة

وحكمها فى وصفها كالاضحية

وسن معها حاقه والتسمية

* (باب السبق والرى) *

* (وكل مولود له العقبة * على أبيه وهى فى الحقيقة)

* (شاة للاثني واثنتان للذكر * والابل أولى أو لاثم البقرة)

* (تطبخ يوم سابع الولادة * للفقراء وغيرهم بالعادة)

* (وحكمها فى وصفها كالاضحية * وسن معها حاقه والتسمية)

أى وكل مولود ذكر أو أنثى يسن له العقبة على أبيه أو من تلزمه نفقته للاخبار الواردة فيها وهى أى العقبة
فى الحقيقة شاة للاثني واثنتان أى شاتان للذكر متساويان خبر عائشة رضى الله تعالى عنها أمرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاة وعن الجارية بشاة وينادى أصل السنة عن الغلام
بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً أو الأبل أولى أى أفضل أو لاثم البقرة أفضل
بعدها كفى الاضحية وكالشاة سبع بدنة أو بقرة * (تنبيه) * علم من كلام الناظم انه لا يجوز لوالى أن
يعق عن المولود من ماله لأن العقبة تبرعه وهو ممنوع من مال المولود ويندب أن يعطى رجل الشاة القابلة لأن
فاطمة رضى الله عنها أفجعت ذلك وتسبب العقبة سابع ولادة المولود فهو أفضل من غيره ويحسب منها يوم
ولادته ويسن ذبحها فى صدرها ثم رعد طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم منك
واليك اللهم عقبة فلان خبر ورد فيه وتطبخ يوم سابع الولادة بحلوة أو لاجل لذة الخلق الولد كفى الخبر كان
يبسبب الحلو والعل ويسن أن لا يكسر فمها عظم بل يقطع كل عضو من مفصله فتأولابسه لامة أعضاء
المولود وتطعم الفقراء والمساكين وغيرهم بالعادة وحكمها فى وصفها كالاضحية فودعها بين يديها الا فى التصديق
باللحم ويسن أن يؤذن فى آذان المولود اللبن ويقم فى اليسرى ليكون له علامة بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند
قدومه الى الدنيا كما فى عند خروجه من أمه أى مع العقبة يوم سابع ولادته حاقه أى حلق رأسه
كلها ويكون ذلك بعد ذبح الذبيحتين تصديق بونه الشعر ذهباً فان لم يتيسر كفى الروضة ففضة ويسن لطف
رأسه بالزعفران والخلوق ويسن التسمية فى السابع للخبر المأثور أن يكون باسم حسن ولو سقط كما عهد الله وعهد
الرحن ويكره باسم فيج وما يتطير بنفبه كنافع وأفح ولجج وبركة وبست الناس أو العلماء أو نحوه أشد
كرهية ولا تكرر التسمية باسم الملائكة والانبيا * (فائدة) * روى ابن عباس انه قال إذا كان يوم القيامة
أخرج الله أهل التوحيد من النار أول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وعنه انه قال إذا كان يوم القيامة
ينادى مناد ألا يقم من اسمه محمد فدخل الجنة كرامة تليبه محمد صلى الله عليه وسلم

* (باب السبق والرى) *

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتحريل السال الموضوع بين أهل السببان والرى يشمل الرى
بالسهم والمزابق وغيرهما وهذا الباب لم يسبق الشافعى رحمه الله الى تصنيفه أحد كماله المزنى وغيره

- * (على الدواب تنسب المسابقة * والرمي أيضا بالسهام المارقة) *
 * (ان عينوا الدواب والمسافة * وبينوا في رميهم أوصافه) *
 * (كالخسق أو كالمرق أو قزع الغرض * مع علم كل منهما قدر العوض) *
 * (وكونه من واحد ليدفعه * للخصم ان يسبق والا استرجعه) *
 * (أو منهما معا ولكن معهما * محلل كفاء لكل منهما) *
 * (فلما أخذ المالين حيث يسبق * ولا يكون غارما اذ يسبق) *

اعلم ان المسابقة الشاملة للمنافسة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجاع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة أما النساء فقد دصرح الصيرى بمنع ذلك لهن وأقره الشيخان ومراجه كقوله الزركشي انه لا يجوز بعوض مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح ان عائشة رضي الله عنها ساءت النبي صلى الله عليه وسلم اذ انقر ذلك فتصح المسابقة بعوض وغيره على الدواب والخيول والابل والبغال والخيول والفيلة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسبق الا في خف وحافر فلا تجوز على السكالب أو مهارشة الديكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفة ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله تعالى بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لا بغيره وتصح المناضلة على رمي السهام سواء كانت عربية أو غيرها وهي النبل أو بحجارة أو بغيرها وتصح على المزاريق ورمح ورمي باحجار بمقلاع أو يد أو رمي منجنيق وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك ولا تصح على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على ما يبد منه شفع وتور ولا مسابقة شروط أحدها تعيين الفرس بين مثالا قال ان عينوا الدواب لان الغرض معرفة سيرها وهي تقتضى التعيين فانها ان تكون المسابقة معلومة بتداعو غاية ثالثها بيان معرفة صفة صابة الغرض كما قال وبينوا في رميهم أوصافه كالخسق بان يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو كالمرق بان ينفذ منه بان يثقب ويسقط والاصح ان صفة الرمي المدكورة لا يشترط بيانها بل بسن ولا يشترط بيان سهم وقوس رابعها العلم بالمال المشروط كما قال مع علم كل منهما قدر العوض وجنسه وصفته كسائر الاعراض فلا يصح عقد بغير مال ككتاب ولا بمال مجهول كثر غدير موصوف ويشترط اجتناب شرط مفسد وتعيين الراكبين وشروط أخرى في المبسوطات ويخرج العوض المشروط أحدا المتسابقين كما قال وكونه من واحد ليدفعه * للخصم ان يسبق والا استرجعه والمعنى اذا سبق بفتح أوله استرده ممن هو معه وان سبق بضم أوله أخذ صاحبه ولا يشترط حينئذ بينهما محلل وان أخرج المتسابقان العوض معهما لم يجز حينئذ الا ان يدخل بينهما محللا بكسر اللام الأولى فيجوز ان كانت دابة كفؤ الدابتهما وهي محللا لانه يحلل العقد ويخرج من صورة القمار المحرمة فان المحلل اذا سبق المتسابقين أخذ ما أخرجه من العوض لنفسه وان سبق أى سبقه وجا أمعلم بغيرهما شيئا ولا شيء لاحدهما على الآخر وهذا مراده بقوله أو منهما معا على آخره وان جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر الآخر فالحال هذا لنفسه لانه لم يسبقه أحد ومال المتأخر للمحال وللذي معه لانها سبقه وان جاء أحداهما ثم المحلل ثم الآخر فالآخر الاول لسبقه الاثنين * (خاتمة) * ما يفعله العوام من الرهان على جل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو احرأ الساعى من طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجه له مع ما شمل عليه من ترك الصلاة وفعل المنكرات ذكره الله - يرى ولو تراهن رجالان على اختيار قوتهم باصبع ودجل أو اقلال صخرة أو اكل كذا فهو من أكل أموال الناس بالباطل وكما حرام ذكره ابن كعب وأقره في الروضة * (باب الايمان) *

الايمان بفتح الهمزة جمع عين وأصله في اللغة اليد المني وأطلقت على الخلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غيبر ثبوت ما ضا كان أو مسنة بلانها أو ثبات ما كنا تكلفه ليدخل الدار أو ممتنعا تكلفه ليدخل الميت صداقة كانت أو كاذبة مع العلم بالخال أو الجهل به والكاذبة مع

على الدواب تنسب المسابقة والرمي أيضا بالسهام المارقة ان عينوا الدواب والمسافة وبينوا في رميهم أوصافه كالخسق أو كالمرق أو قزع الغرض مع علم كل منهما قدر العوض وكونه من واحد ليدفعه للخصم ان يسبق والا استرجعه أو منهما معا ولكن معهما محلل كفاء لكل منهما فلما أخذ المالين حيث يسبق ولا يكون غارما اذ يسبق * (باب الايمان) *

العلم بالحال تسمى اليمين الغموس لانها تغمس صاحبها في الاثم والذار وهي من الكثرة والاصل في الباب قبل
الاجماع قوله تعالى لا يؤخذكم بالله في ايمانكم الآية واخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غز ون
فريش ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله واه ابوداود

- * (لا يعقد اليمين مع ادائه * الا بذات الله أو صفاته)
- * (كقوله والله لم أفعل كذا * وكبرياء الله ما فعلت ذاك)
- * (لكن له توكيل من عدا * في فعله وفعله ما سواه)
- * (وان يوكل في النكاح لم يبر * والحنث في اغوا اليمين مغتفر)
- * (وقوله والله لا أحدث * زيد وعمر مطلقا لا يحنث)
- * (مالم يكن لانيهما قد حدثا * لا واحد فانه لا يحنثا)
- * (ومن عمال للتصدق التزم * فالواجب التكفير أو ما قد لزم)
- * (والاعتبار باليمين الجارية * من قاصد مكلف مختار)

لا يعقد اليمين مع ادائه
الا بذات الله أو صفاته
كقوله والله لم أفعل كذا
وكبرياء الله ما فعلت ذاك
لكن له توكيل من عدا
في فعله وفعله ما سواه
وان يوكل في النكاح لم يبر
والحنث في اغوا اليمين مغتفر
وقوله والله لا أحدث
زيد وعمر مطلقا لا يحنث
مالم يكن لانيهما قد حدثا
لا واحد فانه لا يحنثا
ومن عمال للتصدق التزم
فالواجب التكفير أو ما قد لزم
والاعتبار باليمين الجارية
من قاصد مكلف مختار

لا يعقد اليمين الا بذات الله تعالى أي بما يفهم منه ذات الباري سبحانه المراد بها الحقيقة من غير احتمال
غيره أو باسم من أسمائه تعالى المختصة به أو صفة من صفاته تعالى كقوله والله لم أفعل كذا أو كبرياء الله
ما فعلت ذاك ولا فرق بين ما كان من أسمائه الحسنى أو من غير هاسواء كان اسما مفردا كقوله والله أو مضافا
كقوله رب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذي أعبدته أو أسجد له أو أصلى له ولا يدين في ذلك فلو
قال أردت به غير الله لم يقبل منه لا ظاهرا ولا باطنا لان اللفظ لا يصلح لغيره ومن الصفات المختصة به تعالى العزة
والجلالة والعظمة والعلم والقدرة والمشيئة كقوله وعزته وجلاله وعظمته وعلمه وقدرته ومشئته وحقه
والقرآن والمخف وحرمته وكلامه وسمعته بقاءه فتعقد اليمين بكل منها مالم يرد به غيره كان يريد بالعزة
والجلال والعظمة والمشيئة والبقا والكبرياء ظهور آثارها على الخلق وبالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور
وبالحق العبادات وبالقرآن الخطبة والصلاة وبالمخف الورق والجلاد وبالكلام الحروف والاصوات المدلة
عليه وبالسمع السموع أما اسم الله تعالى ان غالب املاقه عليه وعلى غيره قليلا كل حليم والرب والمالك فتعقد
بيمينه بذلك ان قصد هاهنا أو أطلق لان نوى بها غيره تعالى لانهم اتستعمل في غيره معقودة كرحيم القلب ورب الابل
ومالك النعم وخرج باسم الله وصفته الخلف بغيرهما كالنبي والسكبة فلا تعقد بل يكره وقول الشخص ان
فعلت كذا فاقام يودي أو يرى من الله أو رسوله أو نحو ذلك فليس بيمين ولا يكفر به ان قصد به عيد نفسه عن
الفعل أو أطلق ولا يقل ندبا كما صرح به النووي في نفسه استغفر الله لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله
تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله كفر في الحال * (تنبيه) * خروف القسم المشهورة بأعمو حدة وواو
وتاء فوقية كالله والله وتامة لا فعلن كذا وتختص التاء بالله والواو بالظهور وتدخل الموحدة عليه وعلى
المضمر فهي الاصل ويلها الواو ولو قال الله ورفع أو نصب أو جفليس بيمين الابنية ولو قال أقسمت أو اتسم
أو حلفت أو اذلف بالله لا فعلن كذا فيمين ان نواها أو أطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا أو مستقبلا صدق
باطنا وكذا ظاهره على المذهب ولا يكون يمين الاحتمال ما نواها ولو قال اغيبره أقسم عليك بالله أو
اسألك بالله لتفعلن كذا أو أرادين نفسه فيمين ويستحب للمخاطب ابراره فيهما والا فلا وتعمل على الشقاعة
* واعلم أن اليمين تصح على ماض وغيره وتكره الان في طاعة وفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاجة كتركه
كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة أو على تركه أو فعل مباح سن تركه حنثه
أو على ترك مندوب أو فعل مكره سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو فعل مندوب أو ترك مكره كره حنثه وله
تقديم كفارة بلا صوم على سبها كذو ومالي ومن حلف لا يفعلن شيئا معينا كان لا يبيع أو لا يشتري
فامر غيره ففعله أو فعل غير لم يحنث كما أشار اليه بقوله لكن له توكيل من عدا في فعله وفعله ما سواه أما في
الاولى فلا نه حلف على فعله ولم يفعله هو الآن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة وهو أن لا يفعله

هو ولا غيره فيحدث بفعل وكيفية فاذ كرر عملا بارادته وأما في الثانية فلا يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشترى لنفسه فان كان عالما بخبره احدث أو جهلا أو مكرها لم يحنث ولو حلف لا ينكح حنث بعقد وكيفية له لا بقبول الحالف النكاح غيره لان الوكيل سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وقد أشارنا نظم بقوله من زيادته وان يوكل في النكاح لم يبر وهو ما جزم به في النهج تبع الاصل وهو المعتمد * (فروع) * لو حلف الامام لا يضرب زيدا فامرا الجلاء بضربه لم يحنث وأحلف لا يبي يته فامرا البناء ببنائه فبناؤه كذلك ولا يحاق رأسه فامرا حلقا فحلقه لم يحنث وقول الناظم والحنث في لغو اليمين معتقر أشار به الى أنه لا شيء في لغو اليمين لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان أى قصدتم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله عنها قول الرجل لا والله وبلى والله وهما البخاري كان قال ذلك في حال غضب أو لجأ أو صلة كلام وجعل صاحب الكفاية من لغو اليمين ما أدخل على صاحبه فإراد أن يقوم له فقال لا والله لا تقوم لي وهو مما نعلم به البلوى * (فروع) * لو حلف على شيء وسبق لسانه الى غيره كان من لغو اليمين ثم زاد الناظم على أصله قوله والله لا أحدث زيدا وعمر الى آخر البيتين وأشار به الى أنه اذا حلف لا يحدث زيدا وعمر فإنه لا يحنث الا اذا حدثهما بخلاف ما اذا حدث أحدهما ولو حلف لا يلبس هذين الثوبين لم يحنث بأحدهما لان الحلف على ما أولا ولا يلبس هذا ولا هذا احدث بأحدهما * (فروع) * لو حلف لا يأكل هذه الفمرة فاختلفت بتركها فأكاله الفمرة لم يحنث أولا كماها فاختلفت بتركها لم يبر الا بالكل الجسيم أو لما كان هذه الزمانة فانما يبر بجميع جهات أو قال لا آكلها فترك حبة لم يحنث وقوله ومن عيال للصدق التزم أشار به الى أنه اذا حلف بصدقة من ماله كقوله لله على ان تصدق بمالي ان فعلت كذا أو اعتق عبدي قالوا يجب التكفير أو ما يلتزم أى فهو مخير على أظهر الأقوال بين كفارة وبين فعل ما التزمه والاصل في ذلك خبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق فعين حله على نذر الحجاج * (تنبيه) * مثل ما مر قوله العتق يلزمنى ما أفعل كذا ثم أشار الى ضابط الحلف بقوله من زيادته والاعتبار باليمين البخاري الى آخره ولا تنعقد بين النكاح كسر ولا بين الصبي والمجنون والمكروه * (فروع) * لو حلف ليشين على الله عز وجل أحسن الثناء وأعظمه أو أبحله فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى بجميع المحامد أو بأجل التخميد فليقل الحمد لله جدا نوافي نعمه ويكافئ مزيد ثم مر في صفة كفارة اليمين وقد اختلفت من بين الكفارات بكونها بخيرة في الابتداء من تبة في الانتهاء الصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور والحنث واليمين معاقبات

والزمو ان الحنث في التكفير
ما شاء من ثلاثة أمور
اعتاق نفس لم تعيب مؤمنه
في الفور أو اطعام أهل مسكنه
هم عشرة لكل شخص مد
حب
أو كسوة ثوب لكل قد وجب
ان كان ذاملا والاصاما
لجزء ثلاثة أياما

- * (والزمو ان الحنث في التكفير * ما شاء من ثلاثة أمور)
- * (اعتاق نفس لم تعيب مؤمنه * في الفور أو اطعام أهل المسكنه)
- * (هم عشرة لكل شخص مد حب * أو كسوة ثوب لكل قد وجب)
- * (ان كان ذاملا والاصاما * لجزء ثلاثة أياما)

والزمو أى العلماء ان الحنث وهو الحر الرشد التكفير أى الكفارة لما شاء من ثلاثة أمور وهو مخير فيها ابتداء بين فعل واحد من ثلاثة أمور اعتاق نفس لم تعيب أى لا يعيب بخل بعمل وكسب مؤمنة في الفور رأى على الفور أو اطعام أى تملك أهل مسكنه وهم عشرة مساكين لكل شخص منهم مد حب من جنس الفطرة أو كسوة ثوب لكل قد وجب أو ما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه ولو عمامة أو أزار أو طيلاسا لا يسمى كسوة قاله لا يجوز كدرع من حر يد وخرج بقوله هم عشرة ما اذا أطمع خمسة وكسوا خمسة فإنه لا يجوز كسوة في الاعتاق نصف وقية أو اطعام خمسة هذا ان كان المكفر ذاملا والايمان لم يجد شيئا من الثلاثة لجزء من كل منها فإنه يجب عليه صوم ثلاثة أيام كما قال والاصاما الجزء ثلاثة أياما والاراد بالجزء ان لا يقصد على المال الذي يصرف في الكفارة كمن يجد كفايته وكفايته من تلزمه مؤنته فقط ولا يجد ما يفضل عن ذلك فلا يكفر عبد بمال الا اذا ملكه سيده طعاما أو كسوة وقلنا ذلك بتلك كما هو كان حلف وحنث باذن سيده فهو ماصم بالاذن منه أو وجد

بلاذن لم يصح الإباذن منه وإن أذن في أحدهما فلا يصح اعتبارا لحالف فإن كان باذن صام بلاذن وإن كان
بغير إذن لم يصح الإباذن * (تنبيه) * لا يجب تناسع في الصوم لاطلاق الآية * (خاتمة) * في فروع
تتعلق بالباب حلف لا يسكن هذه الدار ولا يقيم فيها وهو فيها يخرج في الحال فإن مكث بلا عذر حنث وإن بعث
مناعبه وإن اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخراج أهله ولبس ثوب للخروج لم يحنث ولو حلف
لأبساكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بنى بينهما مجدا أو لكل جانب مدخل في
الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا يحنث ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول
دهليز داخل أو بين بابين لا بدخول طاق معقود دام الباب ولا يصعد سطح من خارجها غير محوط وكذا يحوط
من الجوانب الأربع في الاصح ولو حلف لا يدخل دارا يحنث بدخول ما يسكنها كالحلابة أو جارة ونصب
الآن بر يدبارة مسكنة فيحنث بما عليه وغيره ويسكنه مفرور ع هذا الباب كثيرة وفي هذا كفاية لمن وفقه
الله تعالى * (باب النذر) *

هو بذال مجمعة ساكنة وحكى فتحها لغة الوعد بخير أو شر وشرع الوعد بخير خاصة وقال بعضهم هو التزام قرينة
لم تعين والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذرهم وأخبار تكبير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطاعه
ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأركله ثلاثة صيغته مندور وماذرو يشترط في الناذر الأسلام والاختيار
ونفوذ التصرفات

* (باب النذر) *
نذر الجزاء فرض كان يعاقبا
صلاة أو صياما أو تصدقا
بجائز أو طاعة نحو الشفا
من سقم أو زيارة للمصطفى
كان شفائي الله من أسقام
أوزرت طه صمت نصف عام
فيلزم المندور أو ما يصدق
عليه ذلك الاسم حيث يطلق
لا في حرام نحو أن جنيت
بقتل زيد صمت أو صابت
ولامباح نحو إذا الطعام
على أو هذا القبا حرام

* (نذر الجزاء فرض كان يعاقبا * صلاة أو صياما أو تصدقا) *
* (بجائز أو طاعة نحو الشفا * من سقم أو زيارة للمصطفى) *
* (كان شفائي الله من أسقام * أوزرت طه صمت نصف عام) *
* (فيلزم المندور أو ما يصدق * عليه ذلك الاسم حيث يطلق) *
* (لا في حرام نحو أن جنيت * بقتل زيد صمت أو صابت) *
* (ولامباح نحو إذا الطعام * على أو هذا القبا حرام) *

نذر الجزاء فرض يشاع على أنه إسلام به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان وفي كون النذر قرينة أو
مكرهًا خلاف والذير بحان الرفعة أنه قرينة في نذر التبريد وغيره وهو أولى ما قيل فيه ثم بين نذر
الجزاء والتبرير بقوله كان يعاقب صلاة أو صياما أو تصدقا بجائز أو طاعة مقصودة لم تعين نحو الشفا من
السقم أو زيارة للمصطفى صلى الله عليه وسلم كقوله إن شفائي الله من أسقامي أو شفي من بضئ أو قدم غائبي
أوزرت طه صلى الله عليه وسلم صمت نصف عام أو صليت كذا كذا ركعة أو تصدقت بكذا فيلزم المندور بعد
حصول المعلق عليه أو ما يصدق عليه ذلك الاسم حيث يطلق الصلاة أو الصوم أو الصدقة وهو في الصلاة
ركعتان في الأظهر بالقيام مع الفترة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه اليقين فلا يلزمه
زيادة عليه وفي الصدقة ما يقول شرعا وأعلم أن نذرا محجوزا وهو المعلق بشئ نوع من التبرير كاتفر روعلم من
صديق الناطم أنه يشترط في الصيغة ألفاظا بشعر بالالتزام * (تنبيه) * لو نذر غير القرينة المذكورة من واجب
عليه متعين كصلاة الظهر أو خير كالحصول كفاية الإيمان ولو معينة أو معينة كشر بخر وصلاة يحدث
أدركوه كصوم الدهر إن خاف به ضررا أو قوت حق لم يصح نذره ولما كان النذر لا يصح في معصية الله تعالى
بين ذلك الناطم بقوله لا في حرام نحو أن جنيت بقتل زيد صمت أو صليت وذلك لخبر مسلم لا نذر في معصية الله
تعالى ونذر البخاري المتقدم ولا ينعقد النذر في مباح أي تركه ففعله نحو إذا الطعام أو هذا القبا حرام ونفس في
الروضة وأصلها المباح بمال يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شرعا
كنوم وأكل وسواء فسد بالنوم النشاط على التهجيد وبالا كل التقوى على العبادة أم لا على المعتمد
* (فائدة) * في فتاوى بعض المتأخرين أنه يصح نذر المرأ أن تزوجه بما وجب لها عليه من حقوق الزوجية
ويبرأ الزوج وإن لم تكن عالة بالمقدار (فروع) من نذر اتسام نذر لزمه أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد ولو نذر

زيتا أو شمعاً لا سراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشتركان به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان بداخل المسجد أو غيره من يتنفع به من نحو مصل أو نائم أو لأم يصح لانه اضاءة مال

(كتاب القضاء)

وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشريعته افضل الخصومة بين خصمين فاكثرت بحكم الله تعالى والاصل فيه آيات كقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط واخبار تكبر الصحابة اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران وفي رواية فله عشرة أجور وقال النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون على ان هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم فان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ فله أجر باجتهاده في طلب الحق أما من ليس أهلاً للحكم فلا يحل له ان يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته ما تنافى لست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه وسواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا يبعـذ في شيء من ذلك وقد روى الاربعة والخاتم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فمرجل عرف الحق وقضى به والَّذان في النار مرجل عرف الحق وجاز في حكمه ومرجل قضى للناس على جهل فالقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما

- *(على الامام نصب قاض يحكم * بين العباد وهو حر مسلم)*
- *(مكاف عدل بسمع وبصر * ونطق ايضا متيقظ ذكر)*
- *(وكونه مجتهداً بان عـرف * في النجوى والتصرف واللغة طرف)*
- *(ومن كتاب الله والحديث ما * يدري به أحكام كل منهما)*
- *(كالنسخ والعموم والاجمال * مع علمه بطرق الاستدلال)*
- *(وموضع الاجماع والخلاف * فثل هذا للقضاء كافي)*
- *(لا فاسق الا اذا ولاه * ذو شوكة فليعتبر قضاء)*

اعلم ان تولى القضاء فرض كفاية في حق الصالحين له في الناحية وأما تولية الامام لبعضهم ففرض عين كما قال على الامام نصب قاض يحكم بين العباد في تعيين له في ناحية لزمه طلبه ولزمه قبوله ولا يجوز ان يلي القضاء الا من اجتمعت فيه امور أحدها الحرية فلا يجوز ولا يترقب لنقصه فانها الاسـلام فلا يصح ولاية كافر ولو على كافر ثالثها رابعها البلوغ والعقل كما قال مكاف فلا يصح ولا يشتر المصنف لنقصه خامسها العدالة فلا يصح ولاية فاسق سادسها ان يكون سميماً كما قال سمع وبصر أي ولو بصياح في أذنه فلا يولى أصم لا يسمع أصلاً فانه لا يفرق بين انكار وقرار سابعها ان يكون بصيراً فلا يولى أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالعين المطالب فان كان يعرف الصور اذا قرب منه صح أما الاعور فانه يصح توليته سابعها ان يكون ناطقاً كما قال الناطق من زيادته ونطق ايضا فلا يصح توليته الاخرس على الصحيح لانه كالجهاد سابعها ان يكون متيقظاً كما قال متيقظ ذكر على رأى مرجوح والمجزوم به في الروضة وغيرها الاستحياء عاشرها ان يكون ذكراً فلا يصح ولاية امرأة ولا مشكل حادى عشرها كونه مجتهداً بان يعرف في النجوى والتصرف واللغة طرفاً ومن كتاب الله والحديث ما يدري به أحكام كل منهما ما المعنى ان شرط معرفة أحكام الكتاب العزيز ومعرفة السنة على طريق الاجتهاد فلا يشترط حفظ آياتها ولا احاديثها المتعاقبات بها عن ظهر قلبه من أنواع الكتاب والسنة النافع والمنسوخ والعام والمجمل كما قال من زيادته كالنسخ والعموم والاجمال من ذلك الخاص والمبين والمطلق والمقتصد والنص والظاهر ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره يعرف حال الروايات وقوة وضعفها مع علمه بطرق الاستدلال الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وموضع الاجماع والخلاف فيعرف أقوال الصحابة فمن بعدهم اجماعاً واختلافاً لا يقع في حكم اجماعه على خلافه *(تنبيه)* يمكن أن يعرف في المسئلة التي يطعن

(كتاب القضاء)

على الامام نصب قاض يحكم

بين العباد وهو حر مسلم

مكاف عدل بسمع وبصر

ونطق ايضا متيقظ ذكر

وكونه مجتهداً بان عرف

في النجوى والتصرف

واللغة طرف

ومن كتاب الله والحديث ما

يدري به أحكام كل منهما

كالنسخ والعموم والاجمال

مع علمه بطرق الاستدلال

وموضع الاجماع والخلاف

فثل هذا للقضاء كافي

لا فاسق الا اذا ولاه

ذو شوكة فليعتبر قضاء

أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الإجماع فيها ما يعلم بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره كعلم من كلام الناطم فقتضية كلام الأصل أنه يشترط معرفة ذلك وليس مراداً * (تنبيه) * آخر لا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم حتى يكون في النحو وكسبه وبه أو في اللغة كالخليل بل يكفي معرفته بما كما أفاده الناطم بقوله طرف قال ابن الصباغ أن هذا سهل في هذا الزمان فإن العلوم قد دوت * واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في المجتهدين المطابق وهو الذي يفتي في جميع أبواب الشرع أما المقلد لمذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه وليراع فيها ما يراعى المطابق في فوائده الشرعية فانه مع المجتهد كالمجتهد في نصوص الشرع وهذا ليس له أن يعدل عن نص إمامه كما لا يسوغ له الاجتهاد مع النص ثم اعلم أنه يجوز تبعه بعض الاجتهاد بأن يكون العالم بمجتهدي في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه ويشترط أن يكون في القاضي كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولى بمثل نظر كبير أو مرض أو نحو ذلك فإن تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقة أو معتاداً مسلماً نفذ قضاؤه للضرورة كما أشار إليه الناطم بقوله من زيادته لا فاسق إلى آخر البيت * (فرع) * يجوز تحكيم اثنين فأكثراً لاهل القضاء في غير عقوبة الله تعالى ولو مع وجود قاض وقول الناطم ونطق أيضاً بمرجح الله - مرة وقوله واللغة بسكون الهاء وقوله طرف بالوقف للوزن وقوله طرف بسكون الراء وقوله فمثل هذا للقضاء كافي تنبيه وإيضاح

* (و) يستحب كونه وسط البلد * (و) أن يكون بارزاً من قصد *

* (ب) مجلس حرا و بردا معتدل * (متسع بغير مسجد جعل) *

ويستحب كونه وسط البلد
وان يكون بارزاً من قصد
بمجلس حرا و بردا معتدل
متسع بغير مسجد جعل
وليسو بين صاحبي خصام
في اللعظ والجلوس والكلام
ولم يجز قبوله لما حصل
هدية من أهل ذلك العمل
أو غيرهم ممن لهم خصومه
أو كان فوق عادة قديمه

اعلم أنه يستحب للقاضي أن يبحث عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله وأن يدخل يوم الاثنين فخميس فسبب وان يجلس للقضاء في وسط البلد ليساوى أهله في القرب منه هذا ان اتسع والانزل حيث تيسر وان يكون بارزاً رأى ظاهر المن قصد من مسوطن وغريب بمجلس حرا و بردا معتدل بأن يكون في الصبيغ في مهبط الرمح وفي الشتاء في كن وان يكون مجلسه متسعاً ولا يقعد للقضاء في المسجد كما قال بغير مسجد جعل فبكره اتخاذ مجلساً للحكم صوماً من ارتفاع الاصوات واللغة الواعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضائية أو قضايا وقت حضوره فيه أصلاً أو غيرهما فلا بأس بفضلهما * (تنبيه) * يكره للقاضي أن يتخذ حاجباً حيث لا رجة وقت الحكم فإن كان في وقت دخوله أو كان ثم رجة لم يكره نصبه ويسن أن يجلس على مرتفع كدكة أو أن يستقبل القبلة لأنهم أشرف المجالس وقول الناطم حرا و بردا منصوباً بنزع الخلاف ثم شرع الناطم في التسوية بين الخصمين فقال

* (وليسو بين صاحبي خصام * في اللعظ والجلوس والكلام) *

وليسو القاضي وجوباً على الصحيح بين صاحبي خصام في أمور أحدهما في اللعظ بالطاء المشالة وهو النظر بمؤخر العين كإلى الصحاح * وثانيها في الجلوس فيسوي بينهما في يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس لأن الإسلام يعاوب ولا يعلى عليه وثالثها في الكلام أي في استماعه منه ما التلخيص كسر قلب أحدهما وليسو بينهما في سائر أنواع الأكرام

* (ولم يجز قبوله لما حصل * هدية من أهل ذلك العمل) *

* (أو غيرهم ممن لهم خصومه * أو كان فوق عادة قديمه) *

لا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية وإن قلَّت من أهل ذلك العمل أو من غيرهم ممن له خصومة أو كان فوق عادة قد عداً بإيضاح ذلك وتقريره أنه لا يجوز له أن يقبل هدية فإن أهدى إليه من له خصومة في الحال عنده سواء كان ممن كان يهدى إليه قبل الولاية أم لا وسواء كان من أهل عمله أم لا حرم عليه قبولها وإن أهدى إليه من لم يكن له خصومة لكنه لم يهد إليه قبل ولايته للقضاء حرم عليه أيضاً ما في الأولى فلم يبرهنا بالعمال سمحت

وفي رواية هـ - دأب السامان سحت ولا تهمند عوالي المبل البعوي ينكسر بم اقلب خصمه وأداني الثانية فلان
سبها العمل ظاهرا ولا علم كها في الصور تبن لو قبلها ويردها على مال كها فان تعدد وضعها في بيت المال
أما لو أهدى اليه من لا خصوصية له وكان يمدى اليه قبل ولا يمه جازله قبولها وان كانت الهدية بقبول العادة
السابقة والأولى اذ قبلها ان يرددها أو يشب عليها لان ذلك أبعد عن التهمة * (تنبيه) * الضيافة والهمة
كالهدية يتو بحرم قبول الرشوة وهي ما يبدل للقاضي ليحكم بغير الحق واليمنع من الحكم بالحق لحرمه بل عن
الله الراشي والمرأشي في الحكم

- * (ويكره القضاء حالة الغضب * والحر والبرد الشديد والنعب) *
- * (والخزن والسرور والاورجاع * كمرض وشهوة الجماع) *
- * (وفي الظما والجوع والنعاس * وما يبس خلقه للناس) *

يكره القضاء في واضع ضابطها كل حالة يتغير فيها خلقه ويكال عقله أجهالها الغضب خبير الصحيحين
لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ثم لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى أولا ثانيا وبأنها حالة الحر والبرد
الشديد بربها حالة النعب كافي الروضة خامسة - ها حالة الجوع المفرط في مصيبة أو في غيرها سادسها حالة
السرور المفرط سابعها حالة الاورجاع كمرض مؤلم كإفديته في الروضة ثامنها حالة شهوة الجماع ثامنها في
حالة الظما أي العطش المفرط عاشرها في حالة الجوع المفرط حادى عشرها في حالة النعاس أي غلبته ثم
أشار الناطم الى الضابط المتقدم بقوله وما يبس خلقه للناس ويكره أيضا عند مدافعة الخصمين وعند الخوف
المزيج وانما يكره القضاء في هذه الاحوال لتغير الخلق والعقل فيها فلو طاف وقضى فيها فانه قد قضاؤه كما حرم
به في الروضة

- * (وماله أن يسأل الذي ادعى * عليه الا بعد دعوى المدعى) *
- * (ولاله تحليفه اذا نكل * حتى يكون المدعى في ذاسأل) *
- * (ولا يلقن حجة لواحد * ولاله تعنت في الشاهد) *
- * (بل حيث ما ان أثبتت عدائنه * بان تركي جوزت شهادته) *
- * (ولم تجز على عدو بل له * وعكسه اجعل فرعه وأصله) *

شمات هذه الايات على مسائل احداها لا يجوز ولا لقاضي أن يسأل المدعى عليه الا بعد دكال الدعوى * ثانيا
لا يخلف المدعى عليه الا بعد سؤال المدعى فلو حلفه قبل سؤاله لم يعد به فعلى هذا يقول القاضي للمدعى حلفه
والا فاقطع طلبك عنه ثالثها لا يلقن القاضي حجة لواحد من الخصمين يستظهر به على خصمه فيحرم عليه ذلك
لاضرا به رابعها لا تعنت في الشاهد أي لا يشق عليه كان يقول له أشهدت وما هذه الشهادة فربما يؤدي
الى تركه الشهادة فيضر را المشهود به بذلك بل حيث ما ان أثبتت عدائنه أي الشاهد بان تركي جوزت
شهادته فلا يقبل القاضي الشهادة اذا لم يعرف عدالة الشاهد الا من ثبتت عدالته عند الحاكم سواء طعن
الخصم فيه أم سكت عنه لانه حكم بشهادة فيضمن تعديله والتعدي لا يثبت الا باليمين خامسها لم تجز شهادة
عدو على عدوه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة ذي عزم على أخيه واه أبو داود باسناد حسن والفسر
بكسر الغين الغل والحقد ولما في ذلك من التهمة بل تجوز له والفضل ما شهد به الاعداء وعدو الشخص من
يجوزن بفرحه ويفرح بحزبه * (تنبيه) * المراد بالعداوة الدينية الظاهرة لان الباطنة لا يطالع عليها الا الله
تعالى ولا يشترط ظهور العداد بل يكفي ما دل عليه من الخصامة ونحوها كما قاله الباقي ما ناله عن نص
المختصر أما العداوة الدينية فلا تجز رد الشهادة * سادسها لا تقبل شهادة البوان علان له وان سفل ولا
شهادة ولد وان سفل أو المدهوان علان للثمة وتقبل شهادة الوالد على ولده وعكسه وهذا معنى قوله وعكسه
اجعل فرعه وأصله وتقبل الشهادة لسلك من الزوجين على الآخر * (تنبيه) * علم من كلام الناطم كاصله
ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض تقبل شهادة الاخ لأخيه وهو
كذلك

- * (ويحكم القاضي على من غابا * للجمع ولليكتب به كتابا) *

ويكره القضاء حالة الغضب
والحر والبرد الشديد والنعب
والخزن والسرور والاورجاع
كمرض وشهوة الجماع
وفي الظما والجوع والنعاس
وما يبس خلقه للناس
وماله أن يسأل الذي ادعى
عليه الا بعد دعوى المدعى
ولاله تحليفه اذا نكل
حتى يكون المدعى في ذاسأل
ولا يلقن حجة لواحد
ولاله تعنت في الشاهد
بل حيث ما ان أثبتت عدائنه
بان تركي جوزت شهادته
ولم تجز على عدو بل له
وعكسه اجعل فرعه وأصله
ويحكم القاضي على من غابا
للجمع وليكتب به كتابا

* (ينهى القاضى بلادة المطلوب * ما قد جرى في ذلك المكتوب)

* (مع شاهدين يشهدان بالقضا * وليعمل الثاني بكل ما اقتضى)

ذكر في هذه الابيات حكم القضا على الغائب وهو جائز ان كان عليه دين سواء دعى المدعى بحجوده فان قال هو مقدر لم تسمع بيته وانعت دعواه وان اطلق فالاصح ان تسمع وان ثبت مال على غائب وله مال حاضر قضاه الحاكم منه والابان سأل المدعى انهاء الحال في ذلك الى قاضى بلد الغائب اجابه وهذا معنى قول الناظم وبحكم القاضى على من غابا للبعد وتقرر ببقية الابيات انه لا يقبل القاضى كتاب قاض كتبه الى قاض ولو غير معين أى لا يعمل به فيما انهاء فيه من الاحكام كان حكمه لحاضر على غائب يدين الابعده شهادة شاهدين عدلين يشهدان عند من وصل اليه من القضاة بما فى الكتاب من القضاة والحكم وصورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حضر فلان ودعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا يدين وحكمت له بحقة أو جبت الحكم وسألنى ان اكتب اليك بذلك كتابا فاجبته واشهدت بالحكم شاهدين ويسميهما ان لم يعد له - ما والا فله تسميتهما ويسمى ختمة بعد فرائده على الشاهدين بحضرته ويقول اشهد كما انى كتبت الى فلان بما سمعتهما وبضعان خطيهما فيه ولا يكتفى أن يقول اشهد كما انى هـ الى وان ما فيه حكمى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاهما ويشد كرا عند الحاجة ويشهدان عند القاضى الآخر على القاضى الكاتب بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ان أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب اسمى صدق بيته ان لم يعرف به لانه أخبر بنفسه والاصل براءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه أو قال است الخصم وقد ثبت باقراره أو حقه انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من بشره فيه أو كان ولم يعاصر المدعى فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه للكتاب ليطالب من الشهود زيادة تميز المسمى به دعاه و يكتبها وينهيها ثانيا لقاضى بلد الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف المشترك بالحق طواب به ويعتبر أيضا مع العاصرة مكان المعاملة كما صرح به البند نجى وغيره واعلم أن الانهاء ولو بغير كتاب يحكم بهضى مطلقا عن التقيد بفروق مسافة العدوى والانهاء بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى لا فيما دونه وفارق الانهاء بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضى المنهى والغريم وسميت بذلك لان القاضى يعدى أى يعين من طلب خصمها منها على احضاره هذا حاصل كلام الناظم والالف في قوله غابا لا مطلق

* (باب القسمة)

هي بكسر القاف تمييز بعض الانصاء من بعض والقسام الذى يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد

فارض بما قسم المليك فانما * قسم العيشة بيننا قسما

والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان صلى الله عليه وسلم لم يقسم الغنائم بين اربابها واه الشيخان والحاجة داعية اليه التمكن كل واحد من الشراكعة من التصرف في ملكه على الكمال ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الابدى

* (ومن دعا شريكه ليقسما * مالا ينصرف قسمه فليقسما)

* (بقاسم مكاف حذرك * يكون عدلا حاسبا لا من كثر)

* (فان أقاما قاسمالم يفتقر * في كونها صحيحة لما ذكر)

* (أو كان في القسوم ما يقوم * فباجتماع قاسمين يقسم)

* (وبعدان تعدل الاجزاء * ففي رقاع تكتب الاسماء)

* (تدرج كل رقعة بشمعه * وليختر جوا لكل جزء وقعه)

ومن دعا شريكه ليقسما مالا ينصرف قسمه كثل من حبوب ودرهم وادهان وغيرها ودار متسعة الابنية وأرض متفقا الاجزاء فليقسما أى فليزك الشريك المطلوب اجابة الطالب اذا حضر رعايه فيها فيجبر وتحصل

ينهى لقاضى بلادة المطلوب
ما قد جرى في ذلك المكتوب
مع شاهدين يشهدان بالقضا
وليعمل الثاني بكل ما اقتضى

* (باب القسمة)

ومن دعا شريكه ليقسما

مالا ينصرف قسمه فليقسما

بقاسم مكاف حذرك

يكون عدلا حاسبا لا من كثر

فان أقاما قاسمالم يفتقر

في كونها صحيحة لما ذكر

أو كان في القسوم ما يقوم

فباجتماع قاسمين يقسم

وبعدان تعدل الاجزاء

ففي رقاع تكتب الاسماء

تدرج كل رقعة بشمعه

وليجزوا لكل جزء وقعه

القسمة بقاسم ينصبه الامام أو القاضي مكلف حذ كراسم مسلم لان ذلك ولاية ومن لم ينصف بما ذكر
ليس من أهل الولايات وانما اشترط كونه عالما بالحساب أو المساحة لانها آلة القسمة كما ان الفقه آلة
القضاء واذالم يكن القاسم منصوباً بمن جهة القاضي بان تراضى الشرى كان يقسم بينهما لم يفتقر
القاسم الى ما ذكر كما قال فان أقاماً قاسمهم لم يفتقر في كونها بحيث لا يكرأى لانه وكيل عنهما لكن
بشروط فيه التكليف وقوله أو كان في المقسوم ما يقوم به فاجتماع قاسمين يقسم أشار به الى انه ان كان في
القسمة ما يقوم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين لاشترط العدد في المقسوم لان النجوم شهادة بالقسمة أما اذا
لم يكن فيها تقوم فيكون قاسم واحد وقوله من زيادته وبعد أن تعدل الاجزاء الخ معناه بانضاح ان القسمة
في المكيل كذا وفي الوزن وفي المذروع ذراعاً وفي المذود عدد ابعداً في الانصباء ان استوت وتكتب مثلاً
في كل رقعة اما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء غير ان القسمة بعد أو غيره وتدرج الرقعة في
بنادق من شمع أو طين أو نحو ذلك مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة اما على الجزء الاول
ان كتبت الاسماء أو اسم زيد مثلاً ان كتب الاجزاء فبطل ذلك الجزء الاول وبطل كذلك في الثانية فتعين
الثالثة للباقي ان كانت الرقاع ثلاثة فان اختلفت الانصباء كصف وثلاث وسدس جزئاً يقسم على اقلها
ويحذف اذا كتبت الاجزاء تفريق حصصاً واحدة بان لا يد ايصاحب السدس * (تنبيهات الاول) * يجعل
الامام رزقاً منصوباً به ان لم يتبرع من بيت المال اذا كان فيه سعة والا فخرجه على الشركاء لان العمل لهم
الثاني ما عظم ضرر قسمة ان بطل نفعه بالسكينة كجوهرة فلوب نفيس منعه مالها كهمها وان لم يطل
نفعه بالسكينة كان نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود لم يضرهم ولم يضرهم فالاول كسيف يكسر والثاني كطاحونة
وجسم صغيرين الثالث ما لا يعظم ضرر قسمة فالنوع ثلاثة اولها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة
المتشابهات والى بالاشارة بقول الناطم أول الباب ومن دعا شريكه الى آخر البيت فانها القسمة بالتعدد
بان يعدل السهام بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها بخوفاً ان يقر بماء أو بخلاف جنس ما فيها
كبيتان بعضه تخلو وبعضه غنم فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكره قيمة ثلثها
الحسابين عن ذلك يجعل الثالث سهماً او الثلثين سهماً او افرع كما تقدم ثلثها القسمة بالرد بان يحتاج في القسمة
الى رد مال اجنبي كان يكون باحد الجانبين من الارض نحو بئر كشجر لا يمكن قسمة فبرداً نخذه بالقسمة
فسط قيمة نحو البئر فان كان الفاولة النصف رد خمساً وعلم ان النوع الاول اقرار الحق لا يبيع والاخير بن
بيع وان اجبر على الاول منهما دون الثاني والالف في قول الناطم لقسمة ما في قسمة الاطلاق * (خاتمة) *
لو ثبت بجملة غلطاً أو حيف في قسمة اجبار أو قسمة تراض نقضت القسمة ونوعها فان لم تمكن بالاجزاء
بل كانت بالتعدد بل أو الرد لا تنقض لانها بيع وان لم يثبت ذلك فله تحليف شريكه

(باب الدعوى)

هي في اللغة الطلب والتنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعاً اخبار عن وجوب حق للمدعى على غيره
عند حاكم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لم ادعى أناس دماء رجال
وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه رواه مسلم وفي رواية البيهقي باسناد حسن ولكن
البينة على المدعى واليمين على من أنكر واعلم ان المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من وافقه

- *(والمدعى ان كان معه بينة * فليحكم القاضي له بالبينة)*
- *(أو لم تكن فليحلف الذي ادعى * عليه أو ردها للمدعى)*
- *(فبالبين يستحق ما ادعى * وان أبي فقول له ان يسمعا)*
- *(ولو تدعى اثنان عينا معهما * فالحا فاقسمت بينهما)*
- *(وان تمكن مع واحد فقط حكم * له بهما مع البين المتختم)*
- *(ومن على أفعال نفسه حلف * بت البين مطلقاً كوصف)*

(باب الدعوى)

والمدعى ان كان معه بينة
فليحكم القاضي له بالبينة
أو لم تكن فليحلف الذي ادعى
عليه أو ردها للمدعى
فبالبين يستحق ما ادعى
وان أبي فقول له ان يسمعا
ولو تدعى اثنان عينا معهما
فالحا فاقسمت بينهما
وان تمكن مع واحد فقط حكم
له بهما مع البين المتختم
ومن على أفعال نفسه حلف
بت البين مطلقاً كوصف

* (أَوْفَعُ لَشَخْصٍ غَيْرِهِ فَإِنَّ نَفِي * كَفَاهُ نَفِي عِلْمِهِ إِذَا حُلِقَا) *

المدعى إذا كان معه بينة بما ادعاه فلحكم القاضى له بعد سماعها بالبينة أى بالشريعة الغرائع ان كانت البينة مع مدله وان لم تكن معه بينة مع مدله فلحكم المدعى عليه اذ القول قوله لموافقة الظاهر أو بردها أى اليمين للمدعى لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كجزاؤه الخ كما هو صحيحه فباليمين المردودة يستحق المدعى ما ادعى لا ينكول خصمه وان أبى أى امتنع من اليمين المردودة ولا عذر سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين كما قال الناظم فقله لن يسمعاً ولكن تسمع حجة فان أبى عذرا كافية حجة وسؤال نفيه ومراجعة حساب أمهـ لـ ثلاثة أيام فقط والخصم بعد نكوله العود الى الخلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فليس له العود عليه الا رضاء المدعى وقول القاضى للخصم احلف نازل منزلة الحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا الروضة كاصلها وان لم يكن حكم بنكوله حقيقة فتبين القاضى حكم النكول للجاهل به بان يقول له ان نسكت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول * (تنبيه) * يحصل النكول بالامتناع من اليمين بعد عرضها عليه كان يقول انما كل أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف أو بسكت لالدهشة وغباوة واعلم ان اليمين المردودة كقرا الخصم لا كالبينه ولا يسمع بعدها حجة بسقط كداه أو ابراء ولو تدعى اثنان عينا معهماـ ما ولا يستلوا احدهما متحا الفاعلى النفى فقط وقسمت عليهم القضاة صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاشى على شرط الشكخين وان تسكن أى العين مع واحد منهماـ ما ولا يستلوا احدهما حكمه بهامع اليمين المختتم اذ القول حجة في قول صاحب اليمين بينه انها ماسكة لان اليد من الاسباب المرجحة ومن على افعال نفسه حلف اثباتا كان أو نفيات أى قطع وختم اليمين مطلقا كلوصف أى حلف على البت لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها أو حلف على فعل شخص غير، فان نفى أى بان كان فعله نفيها مطلقا كفاه نفى علمه اذ حلف أى يحلف على نفى العلم أى انه لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا لان النفى المطابق بعسر الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما قاله القاضى أبو الطيب وغيره لانه قد علم ذلك أما نفى المحصور فكالاثبات في امكان الاحاطة به كفى آخر الدعاوى من الروضة فيحلف فيه على البت وان كان فعل غيره اثباتا حلف على البت والقطع لسهولة الاطلاع عليه وفى قول الناظم بينة والبينه ضرب من الجناس التام المماثل وقوله ادعى وقسمت وحكم بالبناء للمفعول والالف فى قول الناظم حلفا لا مطلق * (تنبيه) * اليمين من الخصم تقطع الخصومة حال لا الحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الخصم ولا يجوز لقاض ان يحلف أحدهما بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردى وغيره قال امامنا قدس الله روحه ومتى ألغى الامام ان قاضيا يحلف الناس بطلاق أو نذر أو عتق عزله الامام عن الحكم لانه جاهل ولا يحلف قاض على تركه ظلمه فى حكمه ولا شاهد انه لم يكذب فى شهادته ولا مدعى صبا ولو احتمل الابل يعمل حتى يبلغ الا كافر امسيا ثبت وقال تبحر انبات العانة فيحلف اسقوط القتل وهما أنا تحلف فى هذا الباب بقوا لئلا * الفائدة الاولى عشرة لا يلزمهم حلف وان ادعى عليهمـ يحجمها قول بعضهم

ولا يحلف القاضي ولا شاهده * كذلك وصي قديم ثم منكر

وَكَلَامُهُ مِنْ دَعَاةٍ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ * وَجَدَ فِيهِ انْجِلَافَ يَنْكُرُ

واعتاقه من قدسراہ بنہ مکروہ * کدعواہ اسے قاط الزکاۃ پختہ

وموطوءة بالرق ينكر ربه * لولاد كدعوى من على الطشل يذكّر

* الفائدة الثانية من شروط الدعوى العلم بالمدعى به وكون الحق حالاً واستثنى من العلم بالمدعى به إحدى

عشر مسألة جمعها قول بعضهم

سماع دعوى بمعهـ ول مسائله * احدى وعشرة فاعرفها بقول

رضیع و فرض لغویض حکومتہ * و متعہ مع اقرا و بحول

دعواہ شہداء و اقرار الذبح کذا وصیۃ مع ثواب الواهب المولی

مروءة ثم اجراء الميا له * ثالث غير هنا فاشرح بنفسه
 * الفائدة الثالثة بائع مال الغير بغير اذنه سبعة يجتمعها قول بعضهم
 امام ولي حاكم ووصيه * ولتقطا خاف الهلاك وظافر
 وكيل قتلك السبعة اعن بحفظها * يبيعون مال الغير والغير حاضر
 * (باب الشهادات) *

هي اخبار عن شيء بالفظا خاص والاصل فيه ان قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتموا شهداءه واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم واخبار تكبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك أو عينك وخبرانه صلى الله عليه وسلم سئل
 عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم قال على مثلها فاشهد اودع راء البهني والحاكم وصح
 اسناده وأركان خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة

* (ولم تجز شهادة ان لم تجز * معها شرط خمسة فبين شهد)
 * (فيث كان مسلما مكافا * وكان حرا ذا عدالة كفي)
 * (والعدل من لم يرتكب كبره * ولم يكن ملازما صغيره)
 * (ولم يكن ذا بدعة بهم انساب * للفسق مامون الاذي اذا غضب)
 * (وتركه الرذائل المسيئة * بمثله حرم على المروءة) *

ولم تجز شهادة أي لا تقبل عند الادعاء ان لم تجز معها شرط خمسة فبين شهد أو لها الاسلام فلا تقبل شهادة
 الكافر على مسلم بل ولا على كافر لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس من اولاده
 أفسق الفاسق ويكذب على الله فلا يؤمن من الكذب على خلقه * ثانيها أو نالها البلوغ والعقل فلا تقبل
 شهادة صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع * رابعها الحرية فلا تقبل شهادة رقيق ولو لم يعضا
 أو مكاتب لأن أداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو مسلوب منها * خامسها العدالة فلا تقبل شهادة فاسق
 لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا اذا تقرر ذلك فيث كان الشاهد مسلما مكافا وكان حرا وكان ذا عدالة
 كفي * (تنبيهان) * أحدهما خرج بقولي عند الادعاء التحمل فلا يشترط عند هذه الشروط بدليل
 قولهم ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبيل كماله الزركشي في الخادم قال ولا يستثنى من
 ذلك غير شهود النكاح فإنه يشترط الاهلية عند التحمل * ثانيها ما سكت الناطم كماله عن شروط آخر

أحدها أن يكون له مروءة فمن لامروءة له لاجبائه ومن لاجبائه قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا لم تستخ فاصنع ما شئت وقد ذكرت في شرح الزيد معناه * ثانيها أن يكون غير متم في شهادة لقوله
 تعالى ذاكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترونوا الرية حاصلة بالمتهم * ثالثها أن يكون
 ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته * رابعها أن يكون متيقظا كذا ذكره صاحب التنبيه وغيره
 فلا تقبل شهادة المعطل ثم بين شروط العدالة بقوله والعدل من لم يرتكب كبره * ولم يكن ملازما صغيره
 فيشترط أن يكون محتسبا لا ككافر غير مصر على القليل من الصغار من نوع وأواع أو فسر جماعة الكبيرة بأنها
 ملحق صاحبها وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة وقبل غير ذلك وأما ضبطها بالعد فاشياء كثيرة فمن الكتاب
 تقديم الصلاة وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالعروف والنهي عن المنكر مع القدرة
 ونسيان القرآن والدياس من رجة الله تعالى وأمن مكرها وكل الربا وكل مال اليتيم والافطار في رمضان من
 غير عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم بغير الحق والغيبة اذا كانت في أهل
 العلم وحمل القرآن كما جرى عليه ابن المقرئ وغير ذلك من الصغار النظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام
 والنيابح موشق الجيب والتجتر في المشي وادخال صبيان أو مجانين بغاب تجسسهم في المسجـد وغير ذلك
 فبارت كتاب كبيرة أو اصرا على صغيرة من النوعين تنفي العدالة لأن أغلب طاعته على معاصيه كما قاله
 الجمهور فلا تنفي عنه التمسك بشرط أن يكون العدل سليم العقيدة بان لا يكون مبتدعا لا يكفر أو لا يفسق

* (باب الشهادات) *
 ولم تجز شهادة ان لم تجز
 معها شرط خمسة فبين شهد
 فيث كان مسلما مكافا
 وكان حرا ذا عدالة كفا
 والعدل من لم يرتكب كبره
 ولم يكن ملازما صغيره
 ولم يكن ذا بدعة بهم انساب
 للفسق مامون الاذي اذا
 غضب
 وتركه الرذائل المسيئة
 بمثله حرم على المروءة

بدعته فلا تقبل شهادته مندع بكفر أو يفسق بدعته فلا قبل كمنكر البعث والثاني كساب الصحابة ويشترط أن يكون العدل مأمواً إذا غضب من ارتكاب قول الزور والاصرار على الغيبة فلا عدالة لمن يحمله غضبه على الوقوع في ذلك ويشترط أن يكون محافظاً على المرواة كما قال وتركه الرذائل المسببة بمنزلة حرصه على المرواة بأن يتخلق الشخص بخلق أمثاله من أبناء عصره فلا تقبل شهادته من لامرواة له كمن يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقي كافي الروضة وغير من لم يعلبه جوع أو عطش أو عشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة مما لا يليق بمنزله وغير محرم بنسلك وأما كشف العورة فحرام أو يقبل زوجه أو أمته بحضرة الناس ومن ذلك كإدراك بيان منتهك بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وليس فقيهه قبلاً وقلسوة في محل لا يعتاد للفقيه لئلا يسهل واكتساب على لعب شطرنج بحيث يشغله عن مهماته وإن لم يغترن به ما يحرمه أو على غناء أو استماعه واكتثار رقص وحرفة ذنبه بمباحة كجذابة وكس زبل ونحوه مما لا يليق بذلك به إما حرفة غير المباحة كالنجيم والعراف والكاهن والمصور فلا تقبل شهادتهم وهذا الشرط المذكور راعاه وشرط في قبول الشهادة لا في العدالة لانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد مرواته ومن شرط القبول أيضاً أن لا يكون منهما كلاباني آخر الباب إن شاء الله تعالى

ثم الحقوق كلها ضربان
هما حقوق الله والانسان
ثانها ثلاثة أشياء
في اثنين منها تقبل النساء
وكل ما يغلب في الرجال
وكان مقصود الغير المال
كالقذف والطلاق والوصاية
والجرح والتعديل والجنابة
فالشرط في ثبوته عدلان
لا بالنساء أصلاً ولا الايمان
وكل ما يطالع الرجال
عليه والمقصود منه المال
كالبيع والخيار والاقالة
والرهن والضمان والحوالة
فائتان أو ثنتان مع عدل ذكر
أو اليقين بعد عدل معتبر
وكل ما يخص النساء بالعاده
كالحيض والرضاع والولادة
فثبت بجملة قضى أو أربيع
لابائنتين مع عين المدعي
أما حقوق الله وهي الأول
فليس فيها للنساء مدخل
بل الرجال فالزنا باربعه
ان شهدوا برؤية الجماعة
وغيره من الحدود اثنتان
ومن أتى بهيمة كالزاني
لكن لشهر الصوم بالهلال
عدل رآه ليلة النكاح

- * (ثم الحقوق كلها ضربان * هما حقوق الله والانسان)
- * (ثانها ثلاثة أشياء * في اثنين منها تقبل النساء)
- * (وكل ما يغلب في الرجال * وكان مقصود الغير المال)
- * (كالقذف والطلاق والوصاية * والجرح والتعديل والجنابة)
- * (فالشرط في ثبوته عدلان * لا بالنساء أصلاً ولا الايمان)
- * (وكل ما يطالع الرجال * عليه فالمقصود منه المال)
- * (كالبيع والخيار والاقالة * والرهن والضمان والحوالة)
- * (فائتان أو ثنتان مع عدل ذكر * أو اليقين بعد عدل معتبر)
- * (وكل ما يخص النساء بالعاده * كالحيض والرضاع والولادة)
- * (فثبت بجملة قضى أو أربيع * لابائنتين مع عين المدعي)
- * (أما حقوق الله وهي الأول * فليس فيها للنساء مدخل)
- * (بل الرجال فالزنا باربعه * ان شهدوا برؤية الجماعة)
- * (وغيره من الحدود اثنتان * ومن أتى بهيمة كالزاني)
- * (لكن لشهر الصوم بالهلال * عدل رآه ليلة النكاح)

ثم الحقوق المشهود بها كلها بالنسبة إلى ما يعتبر فيها عدد أو وصف فاضربان وهما حقوق الله تعالى وحقوق الانسان ثانها ما هو حقوق الانسان بدأ به لانه الاغلب وقوعاً ثلاثة أشياء في اثنين منها تقبل النساء كما ستعرفه فكل ما يغلب في الرجال أي ما يطالع عليه الرجال غالباً وكان مقصود الغير المال كالقذف والطلاق والوصاية والجرح والتعديل والجنابة وكذا الرجعة والافراق بنحو زنا والموت والوكالة والشركة والقراض والكفالة فالشرط في ثبوته عدلان أي شاهدان ذكران ولا مدخل فيه للاثبات ولا لليمين مع الشاهد كما قال لا بالنساء أصلاً ولا الايمان لان الله تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك عن الزهري مضت السنة لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وليس بالمذكورات غيرها مما أشاركماني المعنى المذكور فلهذا هو الشيء الأول ثم أشار إلى الثاني بقوله وكل ما يطالع الرجال عليه والمقصود منه المال كالبيع والخيار والاقالة والرهن والضمان والحوالة فائتان أي رجلان شرط في ثبوته أو ثنتان أي امرأتان مع عدل ذكر أو اليقين من المدعي بعد ادعاءه شهادة عدل معتبر وبعد تعديله ويذكر حتماً في عينه صدق شاهد وذلك لا عموم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل

وامرأتان * وروى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زائد الشافعي في الاموال وقيس
 بهما ما فيه مال ثم أشار الى الشئ الثالث بقوله وكل ما خص النساء بالادوية لا يطالع عليه الى حال غالباً الخبيص
 والرضاع والولادة والبراءة وعيب امرأة تحت ثوبها كراحة على فرجها حرة كانت أو أمة أو سبيلك ولد
 فثبت بما مضى أي رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة منفردات لا بأثنين مع عين المدعي وذلك لما
 روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادة
 النساء وعيوهن وقيس بما ذكره من غير ما أشار به في الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات
 فشهاده الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى * (تنبيه) * كل ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين
 لا يثبت برجل وعين لأن الرجل والمرأتين أقوى واذا لم يثبت بالأقوى لا يثبت بغيره وكل ما يثبت برجل
 وامرأتين يثبت برجل وعين الاعيوب والنساء ونحوها كرضاع وقدم من تقسيم الناطم المذكور انه
 لا يثبت شئ بامرأتين وعين وهو كذلك لعدم ورود وذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده أما حقوق
 الله تعالى وتبارك وهو الضرب الاول فليس للنساء فيه مدخل ومثلهن الخنثى بل الرجال العدول فلهن
 المدخل فيها قالوا يثبت باربعة من الرجال ان شهدوا برؤية الجماعة فلا بد أن يقولوا رأينا دخل حشفته أو
 قدرها في فرجها وان لم يقولوا الاصبغ في الخاتم أو كالمرد في المكحلة قال الله تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء ولان الزنا من اغاظ الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليكون أسوأ من غيره
 من الحدود اثنتان أي رجلان فيثبت بهما ثم زاد الناطم على أصله قوله ومن أتى بهيمة كالزاني على المذهب
 ومثل ذلك اللواط قال في زيادة الرخصة ثلاث كراهها جاع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع العدول كفي زنا الأمة
 لكن لشهر الصوم كالهلال عدل واحد رأيه الكمال بالنسبة للصوم كما مر ذلك وبيناه في باب وقول الناطم
 ثلاثة بالتكوين * (فرع) *

* (فرع) *
 ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب
 في غير خمس وهي موت ونسب
 والمالك والاقرار ممن لزمه
 بضبطه الى الاداء والترجى
 ولم تجز شهادة امرئ بجرح
 نفع له أو دفعها عنه ضرر
 * (كتاب العتق) *

* (ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب * في غير خمس وهو موت ونسب) *
 * (والمالك والاقرار ممن لزمه * بضبطه الى الاداء والترجى) *
 * (ولم تجز شهادة امرئ بجرح * نفع له أو دفعها عنه ضرر) *

ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب بضم الباء وفتح الجيم فلا تقبل شهادته فيما يتعلق بالبصر لجواز اشتباه الاصوات
 اذ قد يحاكي الانسان صوت غيره في غير خمس من المواضع وهي أي أولها موت فانه يثبت بالتسامع لان أسبابه
 كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع في ازان يعتمد على الاستفاضة فانها سبب للذكر أو أنثى
 وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب فيشبهه هذا ابن فلان وان هذه بنت فلان أو قبيلة فيشبهه من
 قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه ثالثها المالك المطلق من غير اضافة للمعين اذا لم يكن منازع رابعها
 الاقرار ممن لزمه بضبطه الى الاداء والمعنى تصح شهادته على المضبوط عنده كان يقر شخص في اذنه بنحو طلاق
 أو عتق لشخص معروفة الاسم والنسب فيتعلم الاعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمع منه عند فاض
 به خامسها التبرجئة اذا اتخذ القاضى مترجماً أو فناناً بجوارحه وهو الاصح فتقبل شهادة الاعمى في هذه المواضع
 ولم تجز شهادة امرئ بجرح نفع له أي لنفسه فترد شهادته لغيره ومكاتبه لان له فيه علة وتورد شهادته بما هو له
 ولي أو وكيل فيه ولو بدون جعل ولا تقبل شهادة دافع عن نفسه ضرراً كما قال أو دفعها أي الشهادة بالوقف
 كشهادة عاقلة بنفسه قتل بحملونه من خطأ أو شبهة عمد وشهادة غرماً مغلس بنفسه شهود دين آخر
 ظهر عليه لانهم يدفعون بها ضرراً المراجعة وقول الناطم بجرح بهامه موقوف وحده فثبت
 الناطم أعلى الله درجته كتابه بابواب العتق وجاء ان الله يعقوبه وفارقه وشارحه من النار فقال

* (كتاب العتق) *

فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا ووالديننا وجميع أهلكنا ونحبيهم من النار اعلم ان العتق
 لغة مأخوذة من قولهم عتق الفرس اذا طار واستقل وشرعاً إزالة العتق الادعى تقر بالي الله تعالى والاصل

* (فعمق معتق فالعاصب * بنفسه مقدم الاقارب) *
 * (وهكذا كارثهم من النسب * أي بالجهات أولا ثم الرتب) *
 * (الاخا وابن أخ فقد محجب * كلاهما عن الولا جد الاب) *
 * (فان فقدت سائر الموالى * صار الولا حتم البيت المال) *
 * (فان يكن حرافع معتق الاب * فعاصب فعمق أبا الاب) *
 * (وهكذا ترتيب كل مرتبه * ولم يحز بيع له ولا هبة) *
 * (وتنقص الانثى عن الرجال * اذ لم تعصب معتقا بحال) *
 * (بل عصب عتيقها والمنتهى * له بقرب أو ولاء فانهم) *

ثم الولا حق لكل معتق فلا ينتفى بنفسه فلو اعتقد على ان لا ولاء عليه أو انه لغيره لكان الشرط وحكمه حكم التعصيب في أحكامه كما قال به يصير عاصبا للمعتق من بعد كل عاصب قريب * وحكمه كالارث في الترتيب أي حكم الارث بالولا حكم التعصيب في النسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنائز والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية وانقله أي الفقيه أي الولا بعد موت معتق لعاصبه أعني به أي العاصب المذكور من أقارب دون الاناث فعمق المعتق نقل اليه فالعاصب بنفسه حاله كونه مقدم الاقارب وهكذا كارثهم من النسب يعني به بعد موت المعتق ابنه ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه لكن الاظهر ان اخا للمعتق وابن اخيه يقدمان على جده لان الاخ ابن أبي المعتق والجد أبو أبيه والبنوة أقوى من العصوبة وإلى هذا أشار الناطم بقوله من فوائده المزيده الاخا وابن أخ الى آخر البيت فان فقدت انت سائر الموالى صار الولا حتم البيت المال فان يكن حرافع معتق الاب فعاصب فعمق أبا الاب وهكذا ترتيب كل مرتبه كما علم ذلك بايضاح في كتاب الفرائض فليمر اجتمع ولم يحز بيع له أي الولا ولا الهبة لانه مع بني يورث به فلا ينتقل بالبيع والهبة كالقرابه ثم زاد الناطم على أصله قوله وتنقص الانثى عن الرجال الى آخره وأشار به الى ان المراد بترث بالولا الامعتقها أو منتهيا اليه بنسب أو ولاء يعني عتيقها وان سفل أو عتيق عتيقها وان سفل كما تقدم ذلك في كتاب الفرائض أيضا وذكره هنا تيمم الباب

* (باب التدبير) *

هو لغة النظر في العواقب وشرعها ليدق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقبره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدره أبو مذكور وأزكاته ثلاثة فريق غير أم ولد وصيغة مالك بالغ عاقل مختار كما قال

* (ومن يعلق عتق عبد قدم لك * بموته فعتقه متى هلك) *

* (من ثلثه وقبله * مدبر * يباع قبل عتقه ويؤجر) *

* (اذا أراد السيد المذكور * فان يبيع فليسط التدبير) *

* (وحكمه من قبل موت سيده * كالقن في ارش وكسب في يده) *

اعلم ان التدبير كان معروفا في الجاهلية وأقره الشرع على ما كان عليه كذا حكاه الامام والقاضي حسين وقبله انه مبتدأ في الاسلام بنص ورد فيه عمل به المسلمون فاستغنوا عن نقل النص فصار بالنص شرعا صار العمل على النص دليلا قال المسار روى وقد أجمع المسلمون على جوازه اذا علم ذلك فبعت التدبير بالصرح والكناية فالصرح أن يقول أنت حر بعد موتى وأعتقتك أو حررتك بعد موتى والكناية مثل أن يقول خلعت سبيلاك بعد موتى وينوي العتق ويصح التدبير مطلقا وهو ان يعلق العتق بالموت بلا شرط ومقتداها بلا شرط في الموت مثل أن يقول ان مت في مرضي هذا أو في سفرى هذا أو في هذا الشهر فانت حر فاذا مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا كما قال الناطم أعلى الله درجاته ومن يعلق عتق عبد قدم لك بموته فعتقه متى هلك من ثلثه أي عتق المدبر بمعتق من الثلث لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان المدبر يعتق من الثلث ولانه تبرع يلزم بالموت فيكون من الثلث كالوصية وأيضا فان الاعتاق في المرض أقوى من التدبير لانه منجز ولازم

فعمق معتق فالعاصب

بنفسه مقدم الاقارب

وهكذا كارثهم من النسب

أي بالجهات أولا ثم الرتب

الاخا وابن أخ فقد محجب

كلاهما عن الولا جد الاب

فان فقدت سائر الموالى

صار الولا حتم البيت المال

فان يكن حرافع معتق الاب

فعاصب فعمق أبا الاب

وهكذا ترتيب كل مرتبه

ولم يحز بيع له ولا هبة

وتنقص الانثى عن الرجال

اذ لم تعصب مطا بحال

بل عصب عتيقها والمنتهى

له بقرب أو ولاء فانهم

* (باب التدبير) *

ومن يعلق عتق عبد قدم لك

بموته فعتقه متى هلك

من ثلثه وقبله مدبر

يباع قبل عتقه ويؤجر

اذا أراد السيد المذكور

فان يبيع فليسط التدبير

وحكمه من قبل موت سيده

كالقن في ارش وكسب في يده

لارجوع فيه ثم هو معتبر من الثالث فالتدبير أولى أن يعتبر من الثالث ثم قبل موت السيد المذكور يجوز إزالة الملك عن المدبر بالبيع والهبة والوصية وغيرها سواء كان التدبير مطلقاً أو مقيداً بالمارى أن عائشة رضي الله عنها باعت مدبر الهاولم ينكر ذلك أحد من الصحابة فان يبيع فليبطل التدبير أى يستدل بزوال الملك في حياة السيد ولو عاد ما ملكه اليه لم يعد التدبير وحكمه من قبل موت سيده كالقن في أورش وكسب في يده وقول الناظم يبيع بالبناء للمفعول * (تتمة) * لا يجوز زال جوع عن التدبير بقول ولا غيره إلا بان يزول ملكه عنه يبيع أو نحوه كسائر التعليلات

* (باب الكتابة) *

هى لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها يعوض معلوم منجم بنجمين فأكثر والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فمكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا واخبر المكاتب عبد مابق عليه درهم رواه الحاكم وصححه اسناده وخبر من أعان غارما أو مكاتبنا في كتابته أظله الله يوم لا تطل الاظله والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه ولا نهى ببيع ماله بماله وأركانها أربعة سيد ومكاتب وعوض وصيغة

* (باب الكتابة) *

ان يسأل العبد الامين المكاتب

الكتابة

كتابة ففقد هاله ندب

بصيغة وذ كرمال لاجل

مع علم كل منهم ما قدر الاجل

والمال أيضا وليختم في الادا

نجمين أو ثلاثة فصاعدا

وعقد هاهن جانب المولى لزم

فلم يجب المستخونه ان ندب

وجاز من جانب المكاتب

فلم يجبوا العجز عنه ما أبى

وحيث صحت صار مع مولا في

كسب ومال مطلق التصرف

مالم يكن في فعله تبرع

أو خطر فذلك منه يمنع

وألزموا سيده بدفعه

خزأ له من دينه أو وضعه

وحيث أدى العبد كل ما بقى

عليه بعد وضعه فليعتق

* (ان يسأل العبد الامين المكاتب * كتابة ففقد هاله ندب) *

* (بصيغة وذ كرمال لاجل * مع علم كل منهم ما قدر الاجل) *

* (والمال أيضا وليختم في الادا * نجمين أو ثلاثة فصاعدا) *

* (وعقد هاهن جانب المولى لزم * فلم يجب المستخونه وان ندب) *

* (وجاز من جانب المكاتب * فلم يجبوا العجز عنه ما أبى) *

* (وحيث صحت صار مع مولا في * كسب ومال مطلق التصرف) *

* (مالم يكن في فعله تبرع * أو خطر فذلك منه يمنع) *

* (وألزموا سيده بدفعه * خزأ له من دينه أو وضعه) *

* (وحيث أدى العبد كل ما بقى * عليه بعد وضعه فليعتق) *

ان يسأل العبد الامين المكاتب كتابة ففقد هاله ندب اذا كان السيد المسؤول غير محجور عليه واعتبرت الامانة له الا ببيع ما يحصله في معصية فلا يعتق والقدرة على الكسب فيوثق بتحصيل النجوم وبها فسر الشافعي قدس الله روحه الخبير في الآية ولا تصح الكتابة من صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه وأولياهم ومكره وانما تصح الكتابة بصيغة وهى أن يقول السيد كاتبك على كذا انجما اذا أدبته فانت حر وبين عدد النجوم ووقت كل نجم ويقول المكاتب قبلت ولا بد من العلم بقدرة العوض في الكتابة وصفته وأقدار الاجال وما يؤدى عند حلول كل أجل كقال الناظم وذكر مال لاجل مع علم كل منهم ما قدر الاجل والمال أيضا ومن شروط عوض الكتابة أيضا ان يكون دينه يلزمه في الذمة ثم يحصله ويؤديه أما الاعيان فانه لا يملكها حتى يوردها العقد عليها ويشترط أن يكون منجما كقال ولينجم ووجه اشتراط التأجيل اتباع السلف فانهم لم يبعوا العتق والكتابة الاعلى عوض مؤجل ومن شروط العوض التنجيم نجمين فصاعدا كقال الناظم نجمين أو ثلاثة فصاعدا لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قولوا وعملوا وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه عقد على عبده فقال عاقداك أو ككاتبك على نجمين فيه اشعار بأنه الغاية في التضييق وقال الماسر جسي رأيت أبا اسحق في مجلس النظر قرر ذلك فقال كانت الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجع بين يسارعون في القربات فلوجازت الكتابة على نجم واحد لبادر واليهما واعلم ان الكتابة الصحيحة لازمة من جهة السيد فليس له فسحها الا اذا امتنع العبد من أدائها النجوم وجازت من جهة العبد فله تغيير نفسه متى شاء كقال الناظم وعقد هاهن جانب المولى لزم الى آخر البيتين وانما كانت الكتابة جازية من جهة العبد لازمة من جهة السيد لان الحظ في الكتابة للعبد وان يمكن من اسقاط ما أثبتته من الحظ وصاحب الحظ بالخيار في حقه وان عجز نفسه

فالسيد بالخيار بين أن يفسخ أو يصبر وإذا اختار الفسخ فله ذلك بنفسه ولا يحتاج إلى الرفع إلى القاضي
وحيث خلت الكتابة صار المكاتب مع مولاه في مال وكسب مطلق التصرف فيجو زله أن يتصرف كالحر
فيبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر ويأخذ بالشفعة ويقبل الهبة والصدقة والوصية ويصطاد ويحطب ما لم
يمكن في فعله تبرع أو خطر فذلك منه يمنع فلا يصح منه تصرف فيها إلا أن ياذن سيده كهيبته وأقرضه
وتصدق وتبسطه في الملابس والمأكل وشراؤه بالمحاباة وتسليمه الثمن قبل قبض المبيع وإيساره الاعتاق ولو
بإذن سيده * (فرع) * إذا أحر نفسه أو عبيده أو أمواله فججزه السيد في المدة أنفسخ العقد والزمو أي
العلماء سيده بدفع جزأه من دينه بعد قبضه أو وضعه عنه لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر
الآية بما ذكر لأن القصص منه الاعانة والخطأ أولى من الدفع لانه المنقول عن أكثر الصحابة رضي الله تعالى
عنهم أجمعين وفي النجم الأخير أول لأنه أقرب إلى العتق ويكفي ما يقع عليه الاسم وحيث أدى العبد المكاتب
كل ما بقي عليه بعد وضعه فليعتق وكذلك لو أبرأ السيد ولا يحصل بإداء بعض النجوم أو الأبراء عتق بعض
العبد بل يتوقف على أداء الكل أو الأبراء لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم واه أبو
داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وقال في الروضة أنه حديث حسن وقول الناظم ما أبي بالبناء للمفعول

* (باب أم الولد) *

الأصل في خبر أيمامة ولدت من سيدها فهي حرة عن ديومنه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر
أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بهم أسيدها مادام حيا فإذا ماتت فهي حرة رواه ابن القطان
وحسنه

- * (ومن بطأ قنته فخبيل * بوطنه أو مائه المستدخل) *
- * (تصر بوضع حملها أم ولد * إن بان خلق آدمي في الولد) *
- * (وبعد ذلك السيد الاجاره * والارش والتزويج والاعاره) *
- * (والوطع واستخذامها بلا شبه * لا بيعها ورهنها ولا الهبة) *
- * (وان تلد من غيره فخبيلها * من الزنا أو من نكاح مثلهما) *
- * (أو قنته لغيره زني بها * أو في نكاح فانبها لربها) *
- * (أو شبهة كظنه الزوجه * أو غر في التزويج بالحرية) *
- * (ففرعه حرنسب غرمه * قيمته في الحال سيد الامه) *
- * (ومن يطأ رقيقه منكوحته * أو باشتباه ثم صارت قنته) *
- * (فالوطع لم تصر به أم ولد * قطعا ولا بشبهه في المعتمد) *
- * (وحيث أثبتت له أيلادها * فذات عنها بلغت مرادها) *
- * (بان نزول رقبها فتعتقا * قبل الوصايا والديون مطلقا) *

ومن بطأ من المسلمين والكفرة قنته أي أمته فخبيل بوطنه أو مائه المستدخل تصر بوضع حملها أم ولد لاخبار
الواردة إن بان أي ظهر خلق آدمي في الولد ولو لاهل الخبرة أو ما قالوا أنه أصل آدمي ولو بقي لتصور فلا يثبت
به الأيلاد ولا يجب به غرة لانه لا يسمى ولدا وبعد ذلك السيد الاجاره والارش أي وارش جنابه عليها والتزويج
بغير إذنهما في الأصح والاعاره والوطع لم يمنع منه مانع واستخذامها لا بيعها ورهنها ولا الهبة فلا يجوز للسيد
ذلك لخبر أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن المتقدم * (تنبيه) * يصح بيعها من نفسها لانه عتاقه في
الحقيقة وان تلد أي أم الولد من غيره أي السيد فخبيلها أي ولد هامن الزنا ومن نكاح مثلهما أي فالولد للسيد
بعنى بموته كهي وقوله أو قنته لغيره أشار به إلى أنه لو وطئ أمه غيره بنكاح أو زنا فانبها لربها أي مالكتها
بالاجماع أو وطئها بشبهه كظنه الزوجه أي بان ظنها زوجته الحرة أو غر في التزويج بالحرية أو غر بحرية
أمه ففكحها ففرعه منها حرنسب كذا كر نظر إلى ظن أبيه وعلى الواطئ بالشبهة قيمة الولد للسيد الامه لانه
قوت وقوله عليه بظنه كمال الناظم غرمه قيمته في الحال سيد الامه وان يطأ رقيقه منكوحته أو باشتباه ثم

* (باب أم الولد) *

ومن يطأ قنته فخبيل
بوطنه أو مائه المستدخل
تصر بوضع حملها أم ولد
ان بان خلق آدمي في الولد
وبعد ذلك السيد الاجاره
والارش والتزويج والاعاره
والوطع واستخذامها بلا شبه
لا بيعها ورهنها ولا الهبة
وان تلد من غيره فخبيلها
من الزنا أو من نكاح مثلهما
أو قنته لغيره زني بها
أو في نكاح فانبها لربها
أو شبهة كظنه الزوجه
أو غر في التزويج بالحرية
ففرعه حرنسب غرمه
قيمه في الحال سيد الامه
ومن يطأ رقيقه منكوحته
أو باشتباه ثم صارت قنته
فالوطع لم تصر به أم ولد
قطعا ولا بشبهه في المعتمد
وحيث أثبتت له أيلادها
فذات عنها بلغت مرادها
بان نزول رقبها فتعتقا
قبل الوصايا والديون مطلقا

صارن قننه أى أمته بان ملكها فالوطء المذكور لم تصر به أم ولد قطعا فى النكاح ولا تصير أم ولد بوطئها فى شبهة فى المعتمد وحيث أثبتنا ايلادها فسات السيد عنها بلغت مرادها فتعق بموته وان قتلته كما قال بان يزول رقه انتعتقا * قبل الوصايا والديون مطلقا وينزل الاستهلاك منزلة الاستيلاء حتى ان استيلاء المريض فى مرض الموت كاستيلاء الصحيح فى النهو ومن رأس المال كاتفاق المال فى اللذان والشهوان وقول الناظم بلا شبهة بضم الشين المعجمة وفتح الموحدة والالف فى قوله فتعنتعلا لاطلاق

* (وتم نظم غاية التقريب * سميت به نهاية التدريب) *

* (أبياته ألف وخمس ألف * وزد عليها ربع عشر الالف) *

* (نظم الفقير الشرف العمر بطى * ذى العجز والتقصير والتفريطى) *

تم أى كمل نظم غاية التقريب المسمى بنهاية التدريب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وأبياته عدتها ألف ومائتان وخمس وعشرون من أبيات الرجز نظم الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة الشيخ شرف الدين العمر بطى ذى العجز والتقصير والتفريط على الله درجته وأسكنه جنته وقدماء هذا النظم روضة قد توضع نشرها وخزانة علم مشتملة على عرائس من نفائس الفقه عظيم قدرها وجاء شرحه مصباحا يوجب حسنه ويظهر به لمتفهميه طرائق تسهل عليهم حزنه ليس بطويل مسهب مادام اسهامه ولا قصير معقد يصعب على طالبيه مرامه أسأل الله تعالى أن يشيبه على نظمه ويثيبنى على شرحه الثواب الجزيل فانه أكرم مسئول وهو حسبي ونعم الوكيل وحق للناظم أن يحمد مدربه على تمام نظمه حيث سهله ودفع الموانع عنه فلا حرم ختم منظومته بالحمد ثم بالصلاة والسلام كبد بذلك وجاء قبول ما بينهما فقال

* (فالحمد لله على تمامه * ثم صلاة الله مع سلامه) *

* (على النبي وآله وصحبه * والتابعين ثم كل حربه) *

وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك وأنا أؤسّل الى الله تعالى بالناظم وأسأله ان يمن على وعلى أحبائى بتوبة صادقة ونعمة وافية والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله اللهم لك الحمد الا تم على كل نعمة ولك الحمد على كل حال اناسا نلوك متوسلين بك وسيلة فى مقام اجابة ان تصلى على سيدنا محمد سيد عبادك وعلى سائر النبيين وآل كل واصالحين منتهى المن وان تنفع بما شئت عليه هذا الكتاب أجمع جميع المسلمين وان تصونه من الخطأ والحرمان ومن حظوظ عدوان الشيطان وان تجعل له لئامن موجبات الغفران والرضوان

آمين آمين لأرضى بواحدة * حتى أكررها ألفين آمينا

وتم نظم غاية التقريب
سميت به نهاية التدريب
أبياته ألف وخمس ألف
وزد عليها ربع عشر الالف
نظم الفقير الشرف
العمر بطى
ذى العجز والتقصير
والتفريطى
فالحمد لله على تمامه
ثم صلاة الله مع سلامه
على النبي وآله وصحبه
والتابعين ثم كل حربه

(يقول راجي غفران المساوي مصححه محمد الزهري العمر اوى)

الحمد لله الذي أكمل منته على العباد وأرسل الرسل وسن الشرائع فاتضح سبيل النجى من الرشاد والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاء بالحنيفية البيضاء وبلغ فجر شريعته في الخافقين فعم الارحاء وعلى آله ذوى الصفوة والهداية وأصحابه الناصرين من العدل والاستقامة خير رايه أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع شرح العلامة الفاضل والملاذ السكامل ذى التحقيقات الشريفة والتأليفات المفيدة المنيفة من تحت المسامع بدرارى منظوماته وتكلمات النفوس بمحاسن مصوغاته العلامة الشيخ أحمد بن محجازي ابن بدير الفشتي جل الله مسعاه وأورثه من طروثه فوق متمناه على نظم غاية التقريب المسمى نهاية التدريب للعلامة السكامل والفهامة الفاضل من منمن من سلاسة النظم السحر الحلال ورزق من اجادة

السبيل ما نرى بعقد النجوم بينهن الهلال الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى

الشهير بالعمري طلى رجه الله وأثابه رضاه وقد تحت طرره ووشيت

طرره بهذا النظم الشريف فكملت به محاسن عقده المنيف

وذلك بالمطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار

سبيلى أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر

المنير ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد

البابى الحلبي ذى العجز والتقصير

وذلك في شهر رجب سنة

١٣١٤ هجرية على

صاحبها أتم الصلاة

وأزكى التحية

آمين

* فهرست كتاب تحفة الحبيب شرح نظام غاية التقريب للإمام الكامل والعلامة العامل *
 * (الشيخ أحمد بن الجازي النفثيني رحمه الله تعالى) *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣	خطبة الكتاب	٧٣	باب كيفية صلاة الخوف
٦	(كتاب الطهارة)	٧٤	فصل فيما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز
١٠	فصل في السؤال والآنية	٧٥	(كتاب الجنائز)
١١	باب الوضوء	٧٧	فصل في بيان غسل الميت وتكفينه ودفنه
١٦	باب المصنع على الخطين	٧٩	فصل في بيان الجلل والدفن وغيرهما
١٨	باب الاستنجاء	٨١	(كتاب الزكاة)
٢٥	باب نواقض الوضوء	٨٣	فصل في بيان نصاب البقر والغنم وما يجب إخراجه
٢٢	باب الغسل		فصل في بيان خلاصة الأوصاف وبيان الاشتراك
٢٤	فصل في الأغسال المسنونة	٧٤	فصل في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب إخراجه
٢٦	باب التيمم	٨٥	باب زكاة النعدين
٣٠	باب النجاسة	٨٧	باب زكاة الفطر
٣٤	باب الحيض	٨٨	فصل في قسم الصدقات على مستحقها
٣٦	باب ما يحرم على المحدث	٩٠	(كتاب الصيام)
٣٨	(كتاب الصلاة)	٩٣	فصل في بيان ما يجب فيه الكفارة والفدية وغير ذلك
٤١	فصل في بيان ما يجب عليه الصلاة وبيان النوافل	٩٥	باب الاعتساف
٤٢	باب النفل	٩٦	(كتاب الحج)
٤٣	باب شروط الصلاة	١٠١	باب محرمات الأحرام
٤٥	باب أركان الصلاة	١٠٤	فصل في بيان الدماء وما يقوم مقامها
٤٩	فصل في بيان سنن الصلاة قبل الدخول فيها وبعده	١٠٧	(كتاب البيع)
٥٢	فصل في بيان ما يختلف فيه حكم الذكّر والأنثى في الصلاة	١٠٩	باب الربا
٥٢	فصل في مباحات الصلاة	١١٠	باب الخيار
٥٤	فصل في بيان ما تشتمل عليه الصلاة وما يجب عند العجز عن القيام	١١٢	فصل في بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحها
٥٦	باب سجود السهو	١١٢	باب السلم
٥٨	فصل في بيان الأوقات التي تسكر فيها الصلاة	١١٤	باب القرض
٥٩	باب صلاة الجماعة	١١٥	باب الرهن
٦٢	باب صلاة المسافر	١١٧	باب الحجر
٦٤	باب صلاة الجمعة	١١٩	باب الصلح
٦٨	باب صلاة العبد	١٢١	فصل في أشراع الروشن في الطريق وما يذكر معه
٦٩	باب صلاة الكسوفين		
٧٠	باب صلاة الاستسقاء		

صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٩	باب الظهار	١٢٢	باب الحوالة
	باب اللعان	١٢٣	باب الضمان
١٧١	باب العدة	١٢٤	باب الشراكة
١٧٢	باب الاستبراء	١٢٦	باب الوكالة
١٧٣	فصل فيما يجب للمعتدة وعليها	١٢٨	باب الاقرار
١٧٥	باب الرضاع	١٢٩	باب العارية
١٧٦	باب النفقات	١٣١	باب الغصب
١٧٨	باب الحضنة		باب الشفعة
١٧٩	(كتاب الجنائيات)	١٣٣	باب القراض
١٨٠	فصل في شرائع وجوب القصاص وفي أمور أخرى	١٣٤	باب المساقاة
		١٣٦	باب الاجارة
١٨٢	باب الديات	١٣٧	باب الجمعة
١٨٤	فصل في امانة الاطراف وازالة المتنازع	١٣٨	باب احياء الموات
١٨٥	فصل في القسامة	١٤٠	باب الوقف
١٨٦	باب الكفارة	١٤١	باب الهبة
	باب حد الزنا	١٤٢	باب المقطعة
١٨٧	باب التعزير	١٤٤	باب اللقيط
١٨٨	باب حد القذف	١٤٥	باب الوديعة
	باب حد شرب المسكر	١٤٥	(كتاب الفرائض)
١٩٠	باب قطع السرقة	١٤٨	فصل في الفروض المفردة
١٩١	باب قطاع الطريق	١٥٠	فصل في التعصيب
١٩٢	باب الصبا	١٥١	باب الوصية
١٩٣	باب البغاة	١٥٣	(كتاب النكاح)
١٩٤	باب الردة	١٥٥	فصل في حكم عورة النظر
	(كتاب الجهاد)	١٥٦	فصل في اركان النكاح وبيات الاولاد وغير ذلك
١٩٦	باب الغنمة	١٥٨	فصل في المحرمات في النكاح
١٩٧	باب قسم النفي	١٦٠	فصل في مثبتات الخيار
١٩٨	باب الجزية		فصل في الصداق
٢٠٠	باب الصيد والذبايح	١٦٢	باب القسم والذشور
٢٠٣	باب الاطعمة	١٦٤	باب الخلع
	تفصيلهم	١٦٥	باب الطلاق
٢٠٣	(خاتمة)	١٦٦	فصل فيما يملك الزوج من الطلقات وفي الاستثناء والتعليق
٢٠٣	باب الاضحية	١٦٧	باب الرجعة
٢٠٤	قائده في منابذ المجرى في الاضحية	١٦٨	باب الايلاء
٢٠٥	باب العقيقة		

صفحة	صفحة
باب الشهادات ٢١٦	فائدة مهمة ٢٠٥
تنبيهان	باب السبق والرمي
فرع في شهادة الاعى ٢١٨	خاتمة فيما يفعله العوام من الزمان ٢٠٦
(كتاب العتق) ٢١٨	باب الايمان ٢٠٦
فائدة مهمة ٢١٩	فروع مهمة ٢٠٨
فرع مهم ٢١٩	خاتمة في فروع تتعلق بالباب ٢٠٩
باب الولاء ٢١٩	باب النذر ٢٠٩
باب التدبير ٢٢٠	(كتاب القضاء) ٢١٠
تقمة ٢٢١	فروع في جواز التحكيم ٢١١
باب الكتابة ٢٢١	باب القسمة ٢١٣
فرع فيما اذا اجر نفسه أو عبده الخ ٢٢٣	باب الدعوى ٢١٤
باب ام الولد ٢٢٣	تنبيهان ٢١٥
تنبيه مهم ٢٢٣	

* (تمت) *